

# الجلة الجنائية القومية

يصندرها المركزالقومى للجوث للإقباعية، وأنجالية أمجمه درية العربة المتحدة

تقرير عن حالة مراهقة متهمة بالسرقة والاعتداء على محدومتها دراسة بيولوجية لمجموعة من البغايا نوع بطلان التفتيش في القاذرة المصرى الجرافولوچيا أو سيكولوچية الحطوط إسهام في دراسة اضطرابات النمو الجسمي والمقل دراسة الحرم من الناحية النفسية (بالإيطالية)

آراء ، كتب ، أنباء ، جراثم



#### المركز القوى للبحوث الاجماعية وأبحنائية

#### رئيس *ع*لس الإدارة ا**لسيد الوزير حسين الشافعي**

أعضاء بجلس الإدارة : الأستاذ إبراهم مظهر ، أللواء عبد المنظم فهمى ، الأستاذ بحمد على حافظ ، الأستاذ محمد زكى شرف ، دكتور عبد الكريم اليافى ، دكتور على أحمد راشد ، دكتور محمود مصطفى ، الاستاذ محمد زكى موسى ، دكتور السعيد مصطفى السعيد ، اللواء أحمد زكى شكرى ، الاستاذ حافظ سابق ، دكتور محمد الفائسل ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الاستاذ محمد فسمى ، دكتور أحمد محمد لحليلة .

## الجلة الجنائية القومية

ميدان الثبات بمدينة الأوقاف - بريد الجزيرة

رئيس التحرير: دكتور أحمد محمد خليفة حكرتير التحرير: دكتور محمن عبد الحميد أحمه

مساعدو مكرتير التحرير : محمد عزت حجازى ، السيد يس السيد ، دكتور محمد إبراهيم زيد

ترجو هيئة تحرير الحِلة أن يراعى في ما يرسل إلها من مقالات الاعتبارات الآتية :

 إ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً ، ويتبع بام كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أوما يتصل به .

 ٢ -- أن يورد في صدر المقال عرض موجز لروس الموضوعات الكبيرة التيعو لحت فيه.

٣ - أن يكون الشكل المام للمقال :

-- مقدمة للتعريف بالمشكلة ، وعرض موجز للدراسات السابقة .

خطة البحث أو الدرامة .
 عرض البياذات الى توافرت من البحث.

-- عرص البيانات -- خاتّة

إثبات المسادر على التحوالتال :
 الكتب : امم المؤلف ، امم الكتاب ،
 بلد الناش : الناش ، الطبعة ، سنة

النثر ، السفحات . المقالات من مجلات : امم المؤلف ، حتوان المقال ، امم الحجلة ( مختصراً ) ، السنة ، الحجلد ، الصفحات .

المقالات من الموسومات : اسم المؤلف ، عنوان المقال [ اسم الموسومة ] ، تاريخ النشر .

تاريخ الشر.
مرتبة حسب الترتيبالهجائل لإسماء المؤافين
مرتبة حسب الترتيبالهجائل لإسماء المؤافين
وتورد الإحالات إلى المصادر فيالمان
السمدر الوارد فيجاية المقال، السقحات).
مان يرسل المقال إلمسكرتارية تحرير الحبلة
وصورتين على ورق فولسكاب ، سراعاة ترك هاسيون على ورق فولسكاب ، مراعاة ترك هاسيون على بيضير وبسانة
مراعاة ترك هاسيون على يضير وبسانة

ثمن ألعدد عشر وين قرشاً

تصدر ثلاث مرات فی العام مارس ، یولیو ، نوفبر

الاشتراك عن سنة ( ثلاثة أعداد) خسون قرشاً

# الجلة الجنائية القومية

### محتويات العدد

لد الثالث	الحجا				19	العدد الأول مارس ١٦٠
114					٠	جرائم : لاندرو السفاح
118	•	٠		•		أنباء موجزة
111	•					مؤتمرات وندوات علمية
					•	أنباء :
11'	•	•		•	•	كتب ونشرات أهديت لمكتبة المركز
11.	•	٠			•	
1.7					•	الطريق إلى الحياة
1.7						كتب :
14						المشكلة الحنسية في السجون
						آراء :
1 8 8	•	•	•	•	•	دراسة المجرمهن الناحية النفسية ( بالإيطالية ) .
7.4	•	•	٠			
		•	٠		٠	
14				•		نوع بطلان التفتيش في القانون المسرو
14	•		٠	. ৰ	ية ضايه	دراسة بيولوچية لمجموعة من البغايا مع مقارنتها بمجموعا
1						تقرير عن حالة فتاة مراهقة تعمل خادمة والهمما محد
صفحة						
						مقالات :

#### تقت ربير عن عالاً فتاة مراهقهٔ تعلن ادمة والهمنها مخدومتها بالسرّبة والاعتداء عليب

قام بدراسة هذه الحالة – كفريق – الدكتور سيد عويسوالدكتور (الطبيب) كامل حمادة والأستاذ يوسف صبرى والأستاذ فرج أحمد من أعضاء الهيئة الفنية بالمركز القري البحوث الاجهاعية والجنائية .

أحيلت الفتاة سعدية (1) إلى المركز القوى البحوث الاجماعية والجنائية للمواسة حالمها . وهي فتاة تبلغ من العمر أربعة عشر عاما وتعمل خادمة في منزل أحد كبار الموظفين . وقد أمهمها محدومها بالسرقة والاعتداء عليها بأن ضربها بزهرية على رأسها فأصابها بجرح رضى بفروة الرأس ، وقد استدعى البوليس الملكى حقق مع الفتاة وأحالها إلى النيابة التي بدورها أودعها بدار الملاحظة بالقبة للفتات توطئة لحكها .

وعلى ضوء دراسة شاملة للحالة من النواحى الاجهاعية والنفسية والطبنفسية استخدمت فيها طرق الاستبار والفحص الطبى والاختبارات النفسية والرسم الكهربائى للمخ ــ أمكن الوصول إلى بيانات هذا التقرير . وكانت أهم مصادر هذه البيانات هي الفتاة وأم الفتاة وإحدى شقيقات الفتاة والإخصائية الاجهاعية بدار الملاحظة ، والمجبى عليها وزوجها ، وسجلات التحقيق في القضية .

واستغرقت دراسة الحالة المدة من ١٩٥٩/٥/٢٥ إلى ١٩٥٩/٩/٢٤ غرر تخالمها فترة العطلة الصيفية، مع ملاحظة أن أعضاء فريق البحث كانوا غبر متفرغين .

توفى أب الفتاة عندما كان عمرها سبع سنوات ، وكان عمره عند الوفاة خسة وستين عاما . وكان يعمل ترزيا بطنطا .

<sup>(</sup>١) جميع الأساء الذكورة في هذا التقرير أساء مستعارة .

وقد ولد الآب فى أسيوط وهاجر منها فى شبابه إلى طنطا طلبا المرزق حيث تروج وأقام بها . وقد تزوج ثلاث مرات ، وكان لا يجمع بين اثنتين ، وكانت أم الفتاة هى الزوجة الأخيرة ، ولم ينجب من الزوجتين الأوليين . وقد انضح أن تكرر زواج الآب يرجع إلى رغبته فى إنجاب الأطفال . وكان الآب أميا لا يقرأ ولا يكتب ، وكان يدخن السجاير اللف ، ضعيف البصر بسبب عمله كرزى ، كما قبل عنه أنه كان متدينا . أما دخله فكان غير عدد ، وإن كان يكنى الأسرة إلى أن مرض قبل وفاته . والأب كروج كان رجلا مسالما يرغب فى الرضاء زوجته الى أنجبت له الأطفال . وهو كأب كان عطوقا يدلل أولاده ولا يفضل أحدا منهم على الآخر . وكان الناس يصفونه بالطبية . وفى أواخر ولا يفضل أحدا منهم على الآخر . وكان الناس يصفونه بالطبية . وفى أواخر

وعلى ضوء المعلومات السابقة يتضمح أن الأب كان غريبا لا عائلة له فى طنطا ، وأنه كان مشتاقا إلى إنجاب الأطفال وتكوين أسرة إلى أن حققت له أم الفتاة أمنيته ، وأن من سماته الطيبة والتدين ، وأنه كان يعمل فى مهنة تحتاج لما للطف ولملاينة وحسن معاملة الناس ، وأنه اعتمد فى آخر حياته على زوجته اعلادا كليا .

من هذا يمكن القول أن الأب كان وجلا وزوجا خاضعا ( submi sive ) أما أم الفتاة فهي على قيد الحياة . وقد وللت في مدينة طنطا ، وهي تبلغ من العمر الآن حوالي خمسة وخمسين عاما . وهي أمية لا تقرأ ولا تكتب ، ولم تنزوج غير أب الفتاة . وقد تزوجته وهي في سن الثامنة عشرة . وهي تدخن السجاير الجاهزة بحوالي خمسة قروش يوميا وأحيانا أكثر من ذلك ، وتشرب الشاى والقهوة ، وهي مصابة بالروماتيزم المفصلي وتسعل من آن لآخر .

وعندما مرض زوجها أخذت أم الفتاة على عاتقها إعالة الأسرة ، فكانت تبيع الحضروات بمساعدة بنائها،ثم تحولت إلى بيع السمك المقلىحي تحصل على دخل أكبر. وكان دخلها يصل في بعض الأحيان إلى ثلاثين أو أربعين قرشا صاغا يوبيا وربما أكثر من ذلك. وكانت الأم تنفق هذا اللخل جميعه على أولادها ولاتبخل عليهم بشيء ، وعلى حد قول الفتاة (كنا بناكل كويس وبنابس كويس).

وقد استمرت الأم تزاول المهنة نفسها بعد وفاة زوجها ، ومن ثم لم يتغير دخل الأسرة بوفاته .

وقد اتضح من البحث أن الأم حانية على أولادها ، وقاسية على الغير ، وهى تبدو قوية الشخصية ، فالفتاة تقول مثلا (أمى زى الراجل ، أحسن واحد فى طنطا يحترمنا ، كنا ماسكين البلد) . وقد لوحف عند مقابلة الأم أنها كثيرة الحديث عصبية المزاج وأنها لم تعتمد على ابنها الوحيد فى كسب العيش .

وعلى ضوء المعلومات السابقة يتضح أن الأم قد حققت للأب رغبته فى إنجاب الأطفال وأنها تدخن السجاير الجاهزة (بينا كان يدخن الأب السجاير الماهزة (بينا كان يدخن الأب السجاير اللف) وتشرب الشاى والقهوة ، وأنه عندما مرض الأب وبعد وفاته ، اعتمدت اعبادا كليا على نفسها فى إعالة الأمرة واختارت مهنة حرة لكسب العيش ، وأن رأى الفتاة فيها أنها (مثل الرجل) .

من هذا يمكن القرل أن الأم كانت زوجة وأما مسيطرة (authoritative)
وقد اتضم أن الأب كان يحاول دائما إرضاء الأم ، وكانت الأم تقدر
تمب زوجها في عمله وترثى لضعف بصره . ولا تذكر الفتاة خلافات أو مشاجرات
كثيرة أو غير عادية نشبت بين الوالدين .

ولم يمكن الاستدلال على أية معلومات عن أسرة الأب الى تقطن خارج طنطا ، ولا تعرف سعدية ( الحالة) أو الأم معلومات واضحة عنها. أما بالنسبة لأسرة الأم فإن البيانات التي كشفت عنها كانت سلبية (1) .

وقد أنجب الوالدان تسعة أبناء توفى مهم أربعة وبني خسة على قيد الحياة ، وقد أجهضت الأم مرتين .

أما الأبناء الحمسة الأحياء فهم حسب ترتيب ولادتهم عائشة ومميرة ومحمد وعيشة ثم الفتاة سعدية (الحالة) .

وتبلغ عائشة الاثنين والثلاثين عاما ، وهي أمية ومتزوجة من عامل بمخبر بطنطا . ولها أربعة أولاد . وقد كانت تعمل قبل الزواج تمورجية ، ثم كفت

<sup>(</sup> ١ ) معى مفهوم سلمية البياقات هنا هو أن البياقات لم تكشف عن أعراض أكلينيكية بمكن الإفادة مُها في تشخيص الحالة .

عن العمل بعد الزواج . وقد اتضح أنه عندما تسوء العلاقة بينها وبين زوجها تطرده من المنزل حبى يسترضيها ، ويلاحظ أن هذا السلوك غير عادى فى مثل هذه البيئة . وقد يرجع سلوك عائشة هذا ــ كزوجة ــ إلى قوة شخصيمها .

أما سميرة فهى فى السادسة والعشرين من عمرها . وهى أمية ومتزوجة من عامل بطنطا وأم لفتاة . وقد أقامت سميرة عند بدء الزواج مع زوجها وأمه فى قريته الحباورة لطنطا ، ثم وأت أن تنتقل هى وهو إلى طنطا بعيدا عن أمه وأفلحت فى ذلك ، فحملت عليها حمالها واسهالت ابنها إليها فطلق زوجته . والتحقت سميرة بعد ذلك بمستشنى الرمد بميت غمر للعمل تمورجية ، ورفعت على زوجها دعوي بالمحاكم ، حتى نجحت فى إرجاعه . وهكذا استطاعت أن تتغلب على عداوة حمالها . وهى تعيش الآن مع زوجها وابنها فى طنطا بعد أن كفت عن المحل .

ويتضح من رفض سميرة المعيشة فى قرية حماتها ، ومن اعتمادها على نفسها وبحثها عن عمل فى بلد آخر (ميت غمر) بعيدا عن أسرتها عندما اضطرتها الظروف ، وكانت تستطيع أن تعمل فى طنطا كخادمة مثلا ... كما يحدث عادة ... أنها كأمها وأختها الكبرى ذات شخصية مسيطرة .

ومحمد فى الرابعة والعشرين من عمره ، وهو أمى وغير متزوج ، ويعمل ميكانيكى طلمبات بالأرياف . ويحصل على دخل يومى قلرة خمسة وعشرون قرشا صاغا . وهو يعمل فى أيام ولا يعمل فى أيام أخرى . وقد تبين أن نظر عمد ضعيف نتيجة لإصابة فى الصغر بسحابات على عينيه . ولا يشارك هذا الأخ فى نفقات الأسرة حتى بعد وفاة والده . وقد فسرت صعدية ( الحالة) عدم مشاركة أخيها والدتها فى النفقات بقولها ( أمى ما بتاخلشى منه حاجة عشان ما ياخلشى منه الحرب فى حالن ما يتحكمنى فيها ويعابرها ) وأبدت رأيها فيه كأخ بأنه ( طيب وفى حاله ، ولما أمى بتتخانق بيحوشى ) .

ويلاحظ من هذه البيانات أن محمد ضعيف النظر ، وأن عمله بالقرى المجاورة طوال النهار وأنه لا يحضر إلى المنزل إلا فى المساء ، وأنه يتعطل فى أيام غير محددة ، وأن الأم لا تتيح له فرصة تولى سلطات الأب ، ومن أقوى مظاهرها تولى الإنفاق على الأسرة أو المشاركة في ذلك .

من هذا يمكن القول أن هذا الأخ ذو شخصية انطوائية خاضعة .

أما عيوشة فهى فى الثانية والعشرين من عمرها ، وهى أمية ومتزوجة من رجل ولد فى طنطا ، ويعمل الآن عاملا بإحدى الصيدليات بالقاهرة . وعيوشة تقيم مع زوجها فى حى بولاق ، وأنجبت منه ثلاثة أطفال ، وتصفها سعدية ( الحالة) بالطيبة ، وفسرت عدم ترددها عليها ولو مرة واحدة فى منزل مخدوسها بأنها ( مشغولة بأولادها ) .

وسعدية هى أصغر أبناء الأسرة ، وقد ولدت فى مسكن بالقرب من ميدان الشيخة صباح بطنطا ، وهو مكون من حجرة ودورة مياه باللمور الأوضى بمنزل كبير يشبه (الربم) لم تلخله المياه أو يدخله تيار الكهرباء . وبالحجرة سرير واحد كان نحصصا للأب والأم ، أما الأبناء فكانوا ينامون على حصير بالأرض . وكثيراً ما كانت الأم تشاركهم فراشهم خصوصا بعد مرض الأب ووفاته .

وكانت الفتاة منذ صغرها تنام بجانب الأم مباشرة .

وكانت سعدية مرغوبا فيها من الأبوين ، فقد أجهضت الأم قبلها مرتين كما توفى أربعة أطفال رضع . وكانت الأم ترغب فى أثناء الحمل فى أن يكون المولود ذكرا ولكنها عندما وضعت فرحت بالمولودة واستسلمت لإوادة الله .

كان الحمل طبيعيا وكذلك عملية الولادة الى تمت بواسطة الداية . رضعت الفتاة وهي طفلة من ثدى أمها ، وفطمت في سن السنتين ، وظهرت أسنانها في سن ستة شهور . نطقت كلماتها الأولى من سن اثبي عشر شهوا ، وخطت خطواتها الأولى في سن أربعة عشر شهوا ، ولا تذكر الأم السن التي تحكمت فيه الطفلة في التبول ولتبرز ، ولكنها قالت بأنها (مثل باقي الأولاد) .

وقد أصيبت الفتاة وهى طفلة بالإسهال عند ظهور الأسنان ، وتقول الأم إما لم تصب بالحصبة للآن (وإن كانت قد ذكرت فى مناسبة أخرى لأحد أعضاء فريق البحث أنها أصيبت بالحصبة فى صغرها) ، وكانت الطفلة كثيرة البكاء وشديدة التعلق بأمها ولا ترغب فى تركها إطلاقا .

وذكرت الفتاة للباحث الاجتماعي أنها في سن السابعة أصيبت بكسر في

ذراعها الأيسر نتيجة لضرب أحيها محمد لها ، وأنها عوبات بواسطة مجبر ، ولكنها ما زالت تحس بالألم سى الآن وخاصة إذا رفعت شيئا ثقيلا ، وأيدت الأم القتاة فى قولها وعندما سألما الطبيب الباحث عن الكسر ، قالت أنه ليس كسرا وإنما هو جزع ولا أثر له الآن إطلاقا . وقالت الأم أنه كان شيئاً بسيطا ولم يترك أثرا .

ومات أب الفتاة وهي فى سن السابعة ، وتذكر حادث الوفاة ولا يظهر عليها انفعال ما . وتقول إنها بكته ولكن موته لم يؤثر فى احترام الناس لأعضاء أسرتها ( ما حدش قدر يتحكم فينا بعد موت أبويا) .

وفى سن الثامنة أصيبت الفتاة بجرح رضى بالجبهة فى أثناء اللعب إذ قلفها زميلة لها محجر ، وعولجت بالمستشفى . وتذكر الفتاة أن الطبيب المعالج وصفها بالمشقارة .

وفى سن العاشرة كانت تتردد على إحدى دور السينها ، إذ كان أحد أقربائها يعمل موظفا بها .

وتروى الفتاة حادثة وقعت لها وهي في سن الحادية عشرة ، فقد كافتها أمها بشراء سجاير. وفي الطريق وجلت كيات من أعواد القصب وصفتها بأنها (كانت مرمية على الأرض) فحاولت الحصول على عود منها ففوجئت بالبائع وهو من إحدى القرى المجاورة لطنطا يمسك بها ويضربها ، وجرت صديقة لها وأبلغت أمها التي ساوعت بالحضور واشتبك الجميع في مشاجرة انتهت بتلخل الأخ محمد الإنهاء الموضوع .

وتصف الفتاة علاقتها بأخواتها بأنها كانت موضع حبهن ، إلا أن أخاها محمد كان يضربها من آن لآخر ، لشقاوتها وكثرة بكائها . ويلاحظ أن الأم . قد أفرطت في تدليلها ، فلم تكن تجعلها تقوم بأي عمل شاق ، ولم تحملها مسئولية العمل المبكر .

وتصف الفتاة نفسها بأنها لم تكن تشمّ أمها قط كما كان يفعل الأطفال في حبهم.

ولم تذهب الفتاة إلى مدرسة .

ومنذ صغرها شاركت القتاة أمها في عملها ، وإن كان ذلك بصورة غير جدية . وفي سن الرابعة عشرة ألحقها أمها بالعمل كخادمة بمتزل بالقاهرة ، ولم تحدد لها موقفها الجديد . وإنما أفهمتها أن الغرض من سفرها هو تسلية مخدومها التي تعيش وحيدة من غير أبناء . وشعرت الفتاة بالحسرة على فراق أمها، وإن كان قد خفف من ذلك إقبالها على تجربة جديدة في مدينة يرغب الجميع في زيارتها .

وفى القاهرة — وهى فى منزل مخلومها — شعرت الفتاة بموقفها كخادمة لا كفتاة تسلى سيدة وحيدة كما قيل لها . وبعد أيام حلت مناسبة عيد الأضحى فصحبتها مخدوسها إلى طنطا لقضاء إجازة العيد فى منزل أقاربها . ولم تستطع الفتاة زيارة أمها رغم قرب المسافة ، ورجعت إلى القاهرة بعد قضاء الأجازة دون رؤية أمها .

كانت الفتاة تعمل فى منزل أحد كبار الموظفين وزوجته ، وهما لم ينجبا أطفالا . يبلغ المخدوم السابعة والحمسين من عمره ، أما الزوجة فعمرها أربعة وخسين عاما . وهى مصابة بمرض السكر وتبردد باستمرار على الطبيب للملاج . ويتطلب عمل الزوج كثرة الأسفار ويغيبه عن المنزل ، ولذلك يتركها فى أكثر الأحيان وحيدة بالمنزل .

وقد تبين أن من سمات المخدومة (الحبى عليها) القدرة على الوصف والحديث والمجتناع والمبالغة . وهي تقول إنها كانت تحسن معاملة الفتاة ، ولكنها (أي الفتاة) قابلت المعروف بالإساءة ، وأوردت من مظاهر اهيامها بخادمتها أنها صحبتها مرتين لزيارة أختها المقيمة بحي بولاق، وقالت فيا قائت إنه مما كان يضايقها في الفتاة (أنها سريمة الخطوة ، أبص ألاقيها وراياً في كل حتة) ، ووصفتها بأنها (تأكل لغاية ما تشبع ثم ترى بقية الأكل في التوليت) .

وتصف المجيى عليها الفتاة بقولها (صعدية ربنا يورينا فيها . . . دى مجرمة )
وهى تهمها بسرقة ثلاثة جنبهات وعشرة صاغ من الدولاب ، وتقول إن الفتاة
قد أرجعت هذه النقود بعد مهديدها .

وتقول المجنى عليها في واقعة رد النقود إنها قالت للفتاة ( يا سعدية أنا حتسر

عليكي ومش حقول لحد بس يا بنّى هانى الفلوس نحطها مطرحها وحسامحك) وقد ردت الفتاة النقود التي كانت تخفيها وراء ( النملية ) بالمطبخ .

وقد اعترفت الفتاة بهذه الواقعة أمام البوليس ولكنها أنكرتها أمام النيابة وأمام أعضاء لحنة دواسة الحالة .

وقد عزمت المجنى عليها على أن تعيد الفتاة لأهلها فى طنطا وقالت لها (أنت خاينة خالص . . . دا انت بنت مالكيش أمان . . يبقى أحسن حاجة تروحى لأمك بطنطا) .

وتروى المجنى عليها واقعة ضربها بالزهرية ، إنها فى نفس اليوم كانت نائمة على سريرها ، وفجأة صحيت على شىء ثقيل يقع على رأسها ، فصرخت وقامت مفزعة ووجلت سعدية واقفة وممسكة بزهرية فى يدها (وعينيها كلها شر).

وقد اعترفت الفتاة بهذه الواقعة أيضاً أمام البوليس ولكنها أنكرتها بعد ذلك .
أما الفتاة فتصف نفسها في العمل بالكفاءة والقدرة على القيام بكل الأعمال
المنزلية . وتصف محدومتها بأنها سيدة عصبية المزاج ومريضة . وتصف معاملتها
الما بالقسوة والشدة وتورد لذلك أمثلة كثيرة . منها أنها ذات مرة أكلت من الطعام
دون أن تخبر محدومتها فنالت عقابا شديدا . وأنها كانت تشدها من شعرها إلى
أن تقصف وقصر . ( يلاحظ أن الفتاة ذكرت ذات مرة أن محدومتها عاقبتها
بقص شعرها ، وفي مرة أخرى ذكرت أن قص شعرها كان استكمالا لنظافها) .

وتقول الفتاة إنها شعرت بضيق شديد من هذه المعاملة ، وصممت على الرجوع إلى طنطا ووفضت السيدة ، وعندما أصرت الهمنها مخدومتها بالسرقة والاعتداء عليها .

ومع إنكارالفتاة لكلتا الواقعتين ، فإنه عندما ووجهت بالقول بأن بمخدومتها آثارا للضرب (جرح الرأس) ، ذكرت أن المخدومة عصبية جدا مما دفعها إلى شد شعرها حتى سببت لنفسها هذا الجرح .

ويلاحظ أن اتهام الفتاة قد حلث بعد انتهاء فترة قصيرة (شهرين تقريبا) منذ بدء عملها بالحدمة ، وأن مدة إيداعها في دار الملاحظة لم تتعد شهرا ، وبعدها سلمت إلى أمها التي تعيش في الوقت الحاضر في منزل ابنتها عيوشة ببولاق .
وقد اتضح من الدراسة أن سعدية في الرابعة عشرة من عمرها، ممثلثة الجسم ،
نظيفة الملبس ، مرتبة الشعر ، خفيفة الحركة ، غير خفيضة الصوت ، شديدة
الانتباء لما يجرى حولها .

وقد حاضت الفتاة منذ فترة قصيرة ، ولم يصحب ذلك اضطراب عاطئي شديد إذ أنها تلقت معلومات أولية من أمها ومن أخمًا، وقد طمأنتاها عندما أتاها الحيض.

أما من جهة عاداً بها الطبيعية فهى تستيقظ فى الساعة السابعة والنصف صباحا ، إلا فى الفترة القصيرة الى عملت فيها كخادمة ، فقد كانت تستقيظ فى الساعة السادسة والنصف وهى تنام فى التاسعة والنصف أو العاشرة مساء . وقد أشارت الفتاة فى أكثر من مناسبة بأنها تعودت أن تأكل أكلا دسما ، وأكدت الأم بأن كل إيرادها تنفقه على المأكل والملبس ، وقالت إنها اشترت للفتاة قبل سفرها من طنطا إلى القاهرة أربعة فساتين وحذاء وصندلا ، وأن سيدتها (عدوية على أعطائها لما للآن . والفتاة تذكر ذلك دائما فى حسرة

وليس للفتاة صديقات حسيات ولا أصلقاء ، وهي تحب سماع الأغاني الوطنية والفتاة لا تصلي ولكنها تصوم .

حقل .

وسعدية فتاة كثيرة الكلام ، مجادلة ، وكلامها مترابط . أما تفكيرها فهو منطق ومنتظم . وهي تبدنو سريعة الانفعال ، وانفعالها غير ثابت .

ومن سماتها أنها تبدو عدوانية (agressive) وعنيدة ولا تنسى الإسامة، وهى شديدة التقدير لحقوقها ، وقليلة النقد لنفسها ، وقد تكلب أحياناً وتبدو شخصيها انساطية ( extravert ) .

وقد عبرت عن اتجاهها نحو السلطة بقولها ( اللي ما يضر بنيش وما يستمنيش يبقى كويس) .

ومعلومات الفتاة العامة متومطة بالنسبة لتعليمها وبيئتها .

وهي متوسطة الذكاء ، ويقدر معامل ذكائبًا بجوالي من ٩٠ – ١٠٠ .

وعند فحصها طبيا اتضح أن حالة صحبًا العامة جيدة كما يبدو أن نموها بالنسبة لسنها جيد جدا وتبدو مظاهرها الأنثوية واضحة جدا ، ولا توجد آثار كسور بالعظام ، والنبض ٨٠ فالدقيقة وضغط الدم٢٠/١٨ . وأماحالة القلب والصدر والجهاز الهضمي والجهاز العصبي فكلها سليمة .

وقد أجرى الفتاة رسم كهربائى اللمخ . واتضح أن الرسم ليس طبيعيا بالتأكيد . وذلك قد يكون الأسباب كثيرة منها أن تكون الحالة من عائلة صرعية أو أنها تعانى صرعاً كامناً أو أن تكون قد أصيبت بالنهاب في المخ في الصغر ، أو أن تكون ذات شخصية سيكوباتية .

والتاريخ الأكلينكي هو الذي يوجهنا الوجهة الصحيحة نحو تشخيص أي من هذه الحالات .

ولم نجد فى تاريخ الفتاة ما يفيد بوضوح أنها ذات شخصية سيكوباتية ، وقد يكون فى الاحقالات الأخرى تفسير للرمم .

وعلى ضوء ما سبق من بيانات يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

أولا: الأب : تتغلب على شخصيته سمة الخضوع .

الأم : تتغلب على شخصيتها سمة السيطرة .

الأخ : بديل الأب ولكن شخصيته انطواثية خاضعة.

ثانيا : دللت الفتاة منذ صغرها بسبب أنها أصغر إخوبها من ناحية ووفاة والدها وهي ما زالت طفلة من ناحية أخرى ، وبالفت الأم في توجيه شحناتها العاطفية نحو الفتاة ، وحملت عبها وعن أخيها مجابهة صعاب الحياة ، ومثلت مركز السلطة اقتصاديا ووجدانيا

ثالثا: تعرضت الفتاة لما يمكن أن نسميه بصدمة الانفصال ، فأبعدتها أمها عنها لأولمرة في حياتها لا لنزهة أو زيارة ، وإنما لعمل في عيط غريب عليها تشتى فيه ولاتجد من سليها - ليس به أطفال أو خدم آخرون ولم يكن لها من خبراتها السابقةما يساعدها على التكيف معهدا الموقف الجديد عليها . وربة المنزل سيدة في الرابعة والحمسين لم تنجب أطفالا ، مريضة كثيرة الخروج لزيارة طبيبها أو صديقاتها ، ورب البيت كثير الأسفار وكثير التغيب

عن المنزل . هذا الانفصال أثار أرمة نفسية حادة فى أعماق الفتاة من أوضع مظاهرها شعورها العدوانى تجاه أمها إذ لم تزرها عند رجوعها إلى طنطا على قرب المسافة وملاءمة المناسبة ــ العيد ــ هذا الشعور العدوانى الذى وجهته نحو أمها لم تتردد فى توجيهه إلى بديلة الأم ، إلى سيدتها التى استفرتها بمعاملتها القاسية .

ونحن لا نجزم — ولا يهمنا ذلك — بأن معاملة السيدة كانت قاسية فعلا أو لا ، وإنما يهمنا شعور الفتاة وتقديرها هي لهذه المعاملة التي صورتها الفتاة بقولها (زى الزفت، ما كانتش بتأكلني واحنا متعودين ناكل كويس) (وبتشغلني طول النهار) وضربت لذلك مثلا فقد أكلت في أحد الأيام نوعا من الطعام دون استئدان مخدوسها فعاقبها ، وتعتبر هذا التصرف نوعا من القسوة وإن كان هذا إحساس الفتاة من وجهة نظرها .

وابعا : تمرالفتاة بفترة المراهقة ، وهي مرحلة أزمات : نفسية وبيولوجية وعدم استقرار عاطني وصعوبة في التكيف مع مطالب الحياة الجديدة . خامسا : لشخصية الفتاة سمات معينة ، فهي مثلا خفيفة الحركة ، كثيرة الكلام (مجادلة ) وهذا قديثير سيدة مريضة ، وقد عبرت السيدة عن ذلك بقوام ( اللي كان بيغظلي فيها أنها سريعة في خطواتها ، أبص أ القيها ورايا في كل أوضة ) وقد تكون هذه السهات ميزة لدى سيدة أخرى .

وفتاة انبساطية لها سمات العدوانية والعناد وعدم النبات الانفعالى ليس من الغريب أن تقع فى مشاكل كثيرة مع سيدة وحيدة فى العقد السادس من عمرها ولم تنجب أطفالا .

ولو كانت الفتاة انطوائية لكان من المرجح أن تكبت ألمها في نفسها وقد تبكى وتستدر عطف محدوثها بالبكاء فتجد حلا لمشكلتها .

والآن نستطيع أن نلخص الموقف كما يلي :

و فتاة مدللة مراهقة ذات سمات معينة تواجه أزمة انفصال عن أمها الى ترتبط معها وجدانيا برباط شديد ، ثم توضع بين جدوان أربعة مع سيدة وحيدة وتواجه التزامات لم تتعودها من قبل ، ليس من المستغرب على مثل هذه الفتاة أن يزداد التوتر النفسى لليها ، وأن توجه شعور العداوة نحو الأم إلى سيدتها ، وأن يجد التوتر المتزايد منفذا في صورة اعتداء على سيدتها ، و

#### دراسنه میولوجی نهجیوعه مراکبغایها مع مقارنها بجهوعه مفابطه

قام بهاء الدراء – كجزه من مجث و البغاء والذى أجراء المركز القوى للبحوث الاجالعية والمناقبة – كفريق الدكتور أحد فهم رجب أستاذ الأمراض التناسلية بكلية علي القصر العني والدكتور (العلبيب) أحمد إبراهيم أخصائى أمراض النساء مستشي غمرة السكرى والأستاذ زين العابين سليم الباحث بالمركز القوى البحوث الاجاعية والحنائية.

أجريت هذه الدراسة أصلا لحلمة أغراض الشق الثانى من بحث البغاء الذى أجراه المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية في المدة من أكتوبر ١٩٥٧ إلى مارس ١٩٥٧ ، وهذا الشق كان يهدف إلى الكشف عن الموامل اللناتية والبيئية التي تصاحب احتراف البغاء وذلك عن طريق فحص وتشخيص بعض حالات من البغايا ثبت احترافهن للبغاء ، وفقا المهج التكامل الذي يفسر ملوك الفرد على أساس تكوينه البيولوجي وتركيبه النفسي والظروف الاجتماعية التي عاش فيها . وقد تطلب ذلك عث أفراد المجموعة بحثاً مستفيضاً من الجوانب العضوية فها . وولدة عضوية نفسية تحيا في بيئة اجتماعية .

وقد تطلب هذا دراسة حالة البغى من الناحية العضوية من الجوانب المورفولوچية (الفيزيقية) والباثولوچية (المرضية) والتشريحية، وبيان ما إذا كانت البغى تتميز ببعض المهات التكوينية الى قد تؤثر في شخصيها وسلوكها . كما استهدف هذا الفحص أيضاً الكشف عن بعض نواحى النقص الجسمي لدى البغى وذلك في حالة وجوده ، ثم محاولة ربط هذا النقص ببعض أنماط سلوك البغى في العرض الفردى المسهب لحالة كل بغى على حدة .

وقد تطلبت دراسة البغى من هذا الجانب ثلاثة أنواع من الفحوص : ا ــ فحص طبى أكلينيكى .

وقد قام بإجرائه طبيب متخصص وذلك طبقا لاستمارة أعدت لهذا الغرض شملت بيانات عن حالة أجهزة الجسم المختلفة والحالة العامة البغى من حيث القوة أو الضعف(١).

ب ــ فحص معملي بكتر يولوجي .

وقد قام بإجرائه طبيب متخصص فى التحاليل الطبية وذلك الإظهار ما إذا كانت البغى مصابة بمرض تناسلى . وقد كان الطبيب الذى يقوم بإجراء الفحص الطبي الأكلينيكى يأخذ عينة من الإفرازات المهبلية للحالة وكذلك عينة من اللم ثم ترسل هذه العينات إلى الطبيب المحلل لتحايلها فى نفس الوم واثبات نتيجة التحليل على نموذج مخصص لذلك .

ج ــ فحص مورفولوچي ( فيزيقي ) .

ويهدف هذا الفحص إلى إعطاء صورة لحالة البغىمن الناحية الأنبر وبولوچية ببيان حالة الجسم التكوينية والأنثر وبولوچية وكذلك عن مستوى الجمال والأنوثة لمدى البغى .

وقد قام بإجراء هذا الفحص الطبيب الأكلينيكي بمساعدة حكيمة متمرئة وفلك طبقاً لاسبارة فيزيقية أعدت لهذا الغرض تضمنت بيانات عن بعض مقايس الجدم والجمعمة والرجه والتشوهات والنقائص العضوية (٢).

هذا وقد بدأ الفحص العضوى على ٤٩ حالة استبعد منها ١٥ حالة بسبب الإفراج أو عدم التعاون وبذلك بلغ عدد الحالات التي تم عليها إجراء الفحوص العضوية الثلاثة السابق الإشارة إليها ٣٤ حالة قدمت تقارير كاملة عن ٢٠ حالة فقط منها .

وقد قام أعضاء فريق البحث بتقديم تقارير فردية عن كل حالة من واقع التقارير العضوية المختلفة ، وذلك للتعرف على بعض السهات العامة التي قد تشرك فيها مجموعة البغايا موضوع البحث . وقد أمكن تذليل الصعوبات التي اعترضت مختلف هذه الفحوص العضوية .

هذا وقد تمت دراسة عجموعة ضابطة من نسوة سويات ... أي لا يمارسن

<sup>(</sup>١) انظر الملحق رقم ١١٪

<sup>(</sup>٢) انظر الملحق رقم ٢٥٥

البغام وذاك المقارنة بين السهات المشركة في هذه المجموعة وهذه السهات نفسها للدى المجموعة التجريبية و البغايا ». وقد اختيرت المجموعة الضابطة من نسوة كن يترددن على عيادة الطبيب الأكلينيكي الحاصة وذلك وفق شروط معينة يسهدف منها أن المرأة التي يجرى عليها تطبيق الاسهارة الضابطة تكون من أسرة عافظة يعرفها الطبيب معرفة تامة من حيث محافظها الحلقية وسرتها الجنسية . والسبب في اتباع هذه الطريقة عدم وجود معايير متفق عليها فها يتعلق بالنواحي الفيزيقية والأنثر وبويترية في فئات السن التي يتمي إليها البغايا موضوع البحث . وقد صممت لللك اسهارة (١) تشتمل على بيانات عن الطول والوزن وعيط الصدر والحصر والأرداف ، إلخ حيث كان يقوم بملء بياناتها الطبيب الأكلينيكي من نتيجة فحص النسوة السويات اللاتي يتشابهن مع البغايا موضوع البحث من من نتيجة فحص النسوة السويات اللاتي يتشابهن مع البغايا موضوع البحث من خيث فئة السن .

وقد أمكن التوصل إلى بعض النتائج من فحص المجموعتين التجريبية والضابطة كما يتضم من الحداول التالية :

جدول رقم ( ١ ) الأمراض السرية والاضطرابات العضوية للدى مجموعة البغايا

النسبة المثوية	عد البنايا	المرض أو الاضطراب
41,4		السيلان
77,7		ألزهرى
A o	14	أضطرايات الغدد الصباء
۰۰	1.	المطراب الجهاز التنامل
٣٠	1	مهات الذكورة
۲۰.	( ۽ غير متناسب	
٧٠	ا استاسه نوعاً	عدم تناسب التكوين الجسمى
٤٠	1 2 1	
£+	^	ضعف البنية
L	٨	ضعف البنية

<sup>(</sup>١٠) انظر الملحق رتم ٢٥٥.

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية الساحقة من البغايا يعوزهن تناسق التكوين الحسمى كما أمين مصابات بخلل واضطراب فى إفراز الغدد الصياء ، أما فيا يختص بالأمراض السرية فقد ظهر السيلان والزهرى فى حوالى ربع المجموعة ويا يجدر ذكره أن هذه النسبة لا تمثل فى الواقع النسبة الحقيقيه لانتشار هذه الأمراض بين مجموعة البغايا موضوع البحث وذلك لأخذ معظمهن بوسائل العلاج الناقص بالبنسلين والإستر بتوميسين وغيرهما مما يجعل الميكروب كامناً بحيث لا تظهره طرق التحليل العادية .

جدول رقم ( ٢ ) الحالة الأنتر وبومرية لمجموعة البغايا مقارنة بنظيرها لدى المجموعة الضابطة

المتوسط لدى المجموعة الضابطة	التربط لنى مجموعة البنايا	البيان
19071 - 00 1	\$ر107 سم	العلول
۹٫۳ کجم	۵۱٫۸ کیم	الوزن
۸۷٫۲ سم	£ر٠٩ سم	غيط المبدر
۸ و۷۱ سم	۸٫۷۷ مم	عيط الكصر
\$ر\$ 9 سم	۵۷٫۰ سم	عيط الأرداف
		طول المسافة بين طرق القراعين وهما
۱۰۸٫۸ سم	۲ ر ۱٤۹ سم	بعدان
۷٫۵۷ سم	۳ ۸۳٫۳ سم	أنظول بين قمة الرأس والمائة
٢٤١٩ سم	۲۰ سم	طول القدم
۲۱٫۱ عاماً	[le 17,0	السن

يتضح من هذا الجدول أن مجموعة البغايا قصيرات في الطول بالنسبة للمجموعة الضابطة ، كما أنهن أدني في درجة تناسق تكوينهن الجثماني .

النتائج :

بمكن أن نخلص من كل ما تقلم بصلد فحص مجموعة البغايا موضوع البحث إلى النتائج الآتية :

١ -- عند تساوى فئة السن بين مجموعة البغايا والمجموعة الضابطة ظهر أن

مجموعة البغايا تميل إلى القصر في الطول وإلى النحافة في الوزن.

٢ ــ أظهرت مجموعة البغايا أنهن أدنى في التكوين الفيزيقي وفي مدى تناسق الأعضاء عن سواهن من نسوة المجموعة الضابطة من غير البغايا .

٣ \_ مستوى الحمال والأتوثة عند مجموعة البغايا أقل منه لدى نظيره في الحموعة الضابطة .

٤ - الاضطراب في إفراز الفند الصهاء وكذلك عدم الاتزان الحرموني كان واضحاً لدى الغالبية الساحقة من مجموعة البغايا .

#### ملحق رقم ١ اسيارة الفحص العلى

أولا: بيانات أولية: الحالة الاجتماعية: السن: الشكوى إن وجلت:

التاريخ المرضى: التاريخ المرضى الأسرى :

الطول: الفم وإلحلق :

الرثنات : : القلب

الجهاز العصبي : الحهاز المضمى:

الجهاز التناسلي وحالة الشرج:

ثالثا: القحص المعملي: الميكروسكونى : الدم للوسرمان:

فحوص أخرى:

رابعا: الرأى الطبي:

توقيع الطبيب

العنوان:

الحالة العامة:

ثانيا: الفحص الطي:

ضغط اللم :

#### ملحق رقم ( ٢ )

سرى رقم القضية :

شياخة

قرية

استارة

الفحص البدئي الفيزيقي

الاسم:

السن :

المهنة (إن وجلت ) :

مكان التنشئة : محافظة

عافظة قسم مديرية مركز

أولا : مقاييس أنثر و بومترية عامة :

طول القامة : سم

الوزن (بدون ملابس): كُج

محيط الصدر : أثناء الشهيق : مم

أثناء الزفير : مم

عيط منطقة البطن ( الحصر ) : سيم

المتوسط :

ميط منطقة الأرداف : مم

الطول بين قمة الرأس والعانة س

طول النواعين : النواع اليمي:

اللراع اليسرى:

طول الساقين : الساق العني : مم

الساق اليسرى: مم توقيع الطبيب

طول المسافة بين طرف الأصبع الوسطى النيد البسرى إلى طرف الأصبع الوسطى باليد الهمي والذراعان ممدودتان فى محاذاة الكتف: مم

عيط الفخذ (من حول منطقة اتصاله بالجذع): البنى سم اليسرى مم عيط الساق (من حول منطقة العضلة الحلقية): البني سم اليسرى سم طول القدم: سم

نوعه: مقوس ـ مفطلح (فادت)

ثانيا: الجمجمة:

طول الحمجمة : مع عرضها : مع ارتفاعها : مع الحيط الأقبى الرأس : مع المشكل العام الرأس : مستدير - بيضاوى - رباعي - غير عدد الشكل .

درجة تناسب الرأس مع بقية الجسم: متناسب على شيء من التناسب غير متناسب.

النتوء الحاجبي : واضح البروز ــ بارز نوعا ــ غير بارز .

#### ثالثا : الوجه :

حجمه ( بالنسبة للرأس) : متضخم ــ متناسب ــ صغیر . الشكل : خامى مسطح ــ درعى عریض ــ بیضاوی ــ مسحوب ــ بیضاوی قصیر .

الاتصال الجبي بعظام الآتف: قوسى - زاوى -- مستقم. الملمس : أملس ناعم - على شيء من النعومة -- خشن . الأتف : كبير -- متوسط -- صغير. طرفه مرتفع -- طرفه مشخفض -- طرفه أفي.

ــ صغير . ۔۔ متوسط القم : متسع الشفتان : غليظتان ــ على شيء من الغلاظة ــ رقيقة . \_ علىشيء من الاحمرار\_ باهتة . حمراء \_ متوسطة ... صغيرة . الأسنان : كبيرة منتظمة \_ منتظمة نوعا \_ غير منتظمة \_ صغيرتان الأذنان : كبيرتان ــ متوسطتان شحمها ملتصقة بالجسم - على شيء من الالتصاق - سائبة غير ملتصفة \_ صغيرتان \_ متوسطتان \_ العينان : كبيرتان \_ جاحظتان \_\_ سطحيتان غائرتان ـ زرقاوان مسلیتان ـ سوداوان رابعا: الشعر: ا - شعر الرأس : كثيف - متوسط الكثافة - خفيف . ناعم ــ خشن ــ مجعد .

أسود - كستنائى أشقر أبيض. ب - شعر الحاجبين: غزير - متوسط الغزارة - خفيف. متصل - يكاد أن يتصل - غير متصل. ج - شعر العانة : زارى الحافة - خعلى الحافة - مستدير الحافة.

د ــ شعر ابلحسم : غيرموجود موجود بقلة ــ موجود بكثرة . ( تحدد مناطق وجوده :

خامسا : الجسم :

ا - الرقبة : طويلة - متوسطة الطول - قصيرة . رفيعة - متوسطة - غليظة .

الحنجرةبارزة... على شيء من البروز ... غير ظاهرة . الغدة الدرقية متضخمة .. على شيء من التضخم ... غير متضخمة .

ب - الصار:

حجم الثديين : كبيران ــ متوسطان ــ ضامران .

حلمة الثلى : متضخمة \_ متوسطة \_ صغيرة \_ ضامرة .

جـــ البطن : منتفخة ــ على شيء من الانتفاخ ــ خالبة من

الانتفاخ .

مياسكة ... على شيء من التماسك ... مرتخية .

د ـــ الردفان : واضمحا البروز ـــ متوسطا البروز ـــ منسطحان .

هـ بشرة الجلد : ملساء \_ خير ملساء \_ خشنة .

سميكة \_ سيكة نوعا \_ رقيقة .

سادسا : مستوى الجمال والأنوثة : ( يضع هذا التقدير ثلاثة باحثين عل الأقل )

ا ــ الجمال : جميلة حقا ــ على شيء من الجمال ــ مقبولة .

على درجة من القبح ــ قبيحة .

ب - الأنوثة : ١ - خصائص الصوت وطريقة الحديث :

واضح الذكورة \_ به عناصر ذكورة \_ تنقصه الأنوثة.

أنثوى -- واضح الأتوثة.

٢ – النشاط الحركي :

واضح الذكورة ــ به عناصر ذكورة ــ تنقصه الأتوثة

أنثرى - واضح الأتوثة.

سابعا: أي تشوهات أو نقائص عضوية:

ثامنا : أي عادمات أخرى مميزة بالجسم :

وحمات : ندب :

تشقق جلدى : علامات أخرى :

تاريخ الفحص:

إسم الفاحص:

ملحق رقم (٣) الاستمارة الأنثر وبومترية المجموعة الضابطة

اسم الحالة الضابطة (١) ( من غير البغايا) (٢) :

السن : سنة

الوزن : كيلو جرام

الطول : سم

عيط الصلو: مم

عيط الحصر : سم

عيط الردفين : مم

طول المسافة بين طرفي اللراعين

وهما ممتدان بحذاء الكتف : مم

الطول بين قمة الرأس والعانة: مير

طول القلم : مير

<sup>(</sup>١) إذا رفضت الحالة ذكر اسمها فيمكن الاستغناء عنه بأى رمز يدل عليها .

 <sup>(</sup> ٢ ) يقوم الطبيب القام بمل الاستارة بالتأكد أولا من أن الحالة ليست من البغايا ، وأن أي شك يتكون لديه في ذلك يكن لأن تستبد الحالة كلية من البحث.

#### نوع بطلان الفليش في لقب نون أصرى يوكن بادو مسد

للدكنورردوف عبيد أستاذ بجلية بحقوق - جامعة معاشم

مؤسع التغنيش بين إجراءات الدعوى – البطلان الفانوقى والذاتى البطلان المطلق والنهي – يطلان التغنيش مطلق فى شرة سابقة
على سنة ١٩٣٧ – تسول القضاء إلى نسبية البطلان فى هذا العام الأثر الأبول لحله النسبية – أثرها الخالف – أثرها الخالث و
قانون الإجراءات أشرها المؤسع مراحة فى سنة ١٩٥٠ - حكم فى
سنة ١٩٥٤ أوله البض على أن يطلان التفنيش من النظام العام –
تعليق عليه – حكم فى سنة ١٩٥٨ يشير صراحة إلى أن يعض
توليد التغنيش من النظام العام بغيران يمديها – تعليق عليه ونقد-

#### موضع التفتيش بين إجراءات الدعوى :

التفتيش هو البحث عن الحقيقة في مستودع السر. وهو إجراء مستمر من إجراءات التحقيق الابتدائي بالمعنى الفسيق ، فلا يكون استدلالا محسب الأصل لما يتضمنه من اعتداء على حرمة شخص المهم أو حرمة مسكنه بحسب الأحوال . ولا يجوز القيام به نجرد الكشف عن جربمة محتملة . بل إنه لا يكون إلا بعد ظهور الحربمة فعلاً واتجاء الشبهات في جربمة معينة إلى مهم معين .

وهذه القاعدة تخضع مع ذلك لاستثناءين فحسب : ـــ

أولهما : خاص بتفتيش شخص المهم كلما وقع عليه قبض صحيح . ذلك أن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات أجازت لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في جرائم معينة . ثم أردفت المادة ٤٦ القول بأنه ٥ في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المهم يجوز لمأمور الفسط القضائي أن يفتشه ٤ . فهنا يجوز القبض فالتفتيش بناء على توافر بجرد دلائل كافية . ولذا اعتبرت محكمة التفض التفتيش هنا من

إجراءات الاستدلال لا التحقيق بالمعنى الضيق(١) .

وثانيهما : خاص بتغتيش مسكن المهم الموضوع تحت مراقبة البوليس و إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه فى أنه ارتكب جناية أو جنحة ، على حد تعبير المادة ٨٨ إجراءات . فهنا يجوز الفنيش بناء على توافر أوجه قوية للاشتباه فى ارتكاب جناية أو جنحة وقبل ظهور هذه أو تلك بالفعل . وهو ما يدعو القول بأن التفتيش يجوز أن يعد فى هذه الحالة أيضا من إجراءات الاستدلال لا التحقيق بالمعنى الضيق .

أما فيها خلا هذين الاستثناءين فالرأى مستقر على أن التفتيش يعد من إجراءات التحقيق لا الاستدلال ، يستوى فى ذلك تفتيش الأشخاص مع تفتيش المساكن .

والأصل في إجراءات الاستدلال أمها لا تمس حرمة شخص المهم ولا مسكنه. وأمها يجوز أن تهم قبل ظهور الجريمة بالفعل توصلاً إلى إظهارها والكشف عمها سواء منها ما نظمه القانون ، أم ما تركه لفطنة المحقق وحسن تصرفه ما دام مشروعا لا مخالفة فيه للنظام العام ولا لحسن الآداب .

وقواعد التفتيش كثيرة مشعبة . مها ما يوصف بأنه موضوعي لأنه متصل بالأحوال التي يجوز فيها ليجراؤه وإلا كان باطلاً ، ومها ما يوصف بأنه شكل لأنه منصب على طريقة تنفيذه مباشرة ، حتى مع صحته موضوعاً لتوافر إحدى أحواله . وأهم القواعد الموضوعية وجوب صدوره في حدود قواعد الاختصاص الإقليمي . وفي جريمة من الجرائم التي حددها القانون . وبناء على دلائل كافية تسبق الأمر به . أو بناء على تلبس صحيح قانوناً . أو بناء على أمر ندب صحيح لاحتوائه على البيانات الكافية لتمين شخص المهم المقصود به ، فضلاً عن تاريخ إصداره وتوقيع من أصدوه . وغير ذلك من البيانات المطلوبة في كل ندب صحيح من سلطة التحقيق إلى سلطة الضبط القضائي . ثم تنفيذه خلال المدة المحددة في أمر الندب .

<sup>(</sup>١) راجع خلا نقض ١١١/٢ / ١٩٥٤ أحكام ألنقض س: رقم ٥٥ ص ١٦٢ . وتعليقًا لناطيه في الهاماة عدد مايو سنة ١٩٥٥ .

وأهم القواعد الشكلية وجوب اصطحاب كاتب أثناء تنفيذه بمعوفة سلطة التحقيق . ووجوب حضور المهم أو من ينيبه عنه إذا جرى بمعرفة سلطة التحقيق أو الضبط القضائى . أو حضور شاهدين تتوافر فيهما شروط معينة إذا جرى بمعرفة الضبط القضائى . ووجوب عمل محضر به .

وتحكم قواعد البطلان على وجه عام نظريتان الأولى نظرية البطلان القانفي والثانية نظرية البطلان الذاتى . ويلزم أن نعطى فكرة سريمة عنهما قبل أن نتطرق إلى صميم الموضوع الذي نعالجه هنا وهو تعيين نوع بطلان التفتيش في القانونالمصرى.

#### البطلان القانوني والذاتي:

مقتضى البطلان القانوني أن البطلان لا يكون إلا بنص صريح pas de nullités ويجرى عليه القضاء الفرنسى في اتجاهه الغالب بالنسبة فخالفة قواعد الشكل في تنفيذ التفتيش irregularité أو غيره من إجراءات التحقيق الابتدائي استناداً إلى المادة ١٠٣٣ من قانون المرافعات الفرنسي .

ومقتضى البطلان الذاتى وجوب القول بالبطلان كلما كان الإجراء المعيب منطوياً على وجه عام على إهدار القواعد الجوهرية ، وبخاصة ما تعلق مها بالاعتداء على الحرية الشخصية والإخلال محقوق الدفاع . ويطلق عليه أحياناً البطلان الأسامى أو الجوهرى Nullité substantielle ou virtuelle ويجرى عليه القضاء الفرنسي — في اتجاهه الغالب — بالنسبة نخالفة قواعد الموضوع في الإجراءات خالفة قواعد الموضوع في الإجراءات المعيب جوهريا بغير حاجة إلى نص صريح .

ويبلو أن أحكامنا المصرية مستقرة على قاعدة البطلان الذاتى - وبغير حاجة إلى نص - كلما كان الإجراء جوهريًّا منذ أيام قانون تحقيق الجنايات. وقد أقرها صراحة قانون الإجراءات فى المادة ١٣٣١ عندما نص على أنه ١ يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهرى » . ولكنه عين في نفس الوقت أحوالا أخرى للبطلان تعييناً صريحاً . بل عين نوع البطلان - في أحوال كثيرة - مبيناً هل هو متعلق بالنظام العام ، لا مبلئه فحسب .

وذلك كا فعل فى المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ اللتين سنعرض لحكمهما فيا بعد . ويهمنا أن نعين على وجه خاص نوع بطلان التفتيش فهل هو مطلق متعلق بالنظام العام أم نسبى متعلق بمصلحة المتهمين وحدها ؟

ذلك أن الرأى قد جرى في نطاق البطلان على التمييز بين نوعين منه : المطلق والنسي . كما جرى في بلادنا فقها وقضاء على إطلاق وصف المطلق على البطلان المتعلق بالنظام العام والنسبي على ذلك المتعلق بمصلحة الخصوم . وهذا الإطلاق غير دقيق في الواقع لأن البطلان المطلق ليس مرادفاً للبطلان المتعلق بالنظام العام . ولكن لا ضرر منه في الهاية \_ حيث أن معيار النظام العام هو المعار السائلد لتمييز البطلان المطلق من النسبي .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن البطلان المطلق يلتى مع البطلان المعلق بالنظام العام فى خصائصه الرئيسية . فالاثنان على المحكمة أن تقضى بهما من تلقاء نفسها ، ويجوز اللغع بهما فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة فى النقض ، ويجوز لكل ذى مصلحة الدفع بهما، ولا يصححهما الرضاء بالإجراء الباطل قبل إجرائه ، ولا التنازل عن الدفع بالبطلان بعد إجرائه بالفعل . ولما كانت أحكام القضاء قد جرت على إطلاق الوصفين : مطلق ومتعلق بالنظام العام كمراد فين يحل كل مهما على إطلاق الوصفين : مطلق ومتعلق بالنظام العام كمراد فين يحل كل مهما على الأخر ، لذا سنحذو حذوها ، حى لا نبعد لا تلزمنا هنا ، ولا تعنينا شيئا فى إيضاح نظرية هذا القضاء فى شأن نوع بطلان التغيش فيه .

#### البطلان المطلق والنسبي :

أما التمييز بين البطلان المطلق والنسي فهو تمييز هام يرتب آثاراً عملية خطيرة في إجراءات التقاضي الجنائي : – فحين يجوز الدفع بالبطلان المطلق في أية حالة كانت عليها الدعوى – ولو لأول مرة في النقض ما دام لا يتطلب تحقيقاً في الموضوع – لا يجوز الدفع لأول مرة بالبطلان النسبي فيه، حتى ولو لم يتطلب تحقيقاً في الموضوع .

ــ وحين بجوز الدفع بالبطلان المطلق من كل ذى مصلحة فيه ــ ويجوز

لمحكمة الموضوع بل عليها أن تقضى به من تلقاء نفسها ـــ لا يجوز الدفع بالبطلان النسبى إلا ممن كان ضحية الإجراء الباطل وحده . ولا يجوز لأية جهة قضائية أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وحين لا يحول الرضاء بالإجراء الباطل بطلاناً مطلقاً دين البطلان ،
 إذ بهذا الرضاء – إذا صدر منصاحب الصفة فيه … يصحح الإجراء الباطل بطلاناً نسبيًا .

هذه الفروق ليست مسائل خلافية . بل تجدها في كل فقه - وقضاء - يعرف التعرقة بين البطلان المطلق والنسي ، سواء في نطاق الإجراءت الجنائية أم المرافعات المدنية . فكل بطلان منهما يرتب تلقائباً آثاراً منها معينة باللمات على النحو الذي وضحناه - ويرتب عكسه عكسها تماماً بغير تداخل بين النوعين . وقد نصت على هذه التفرقة صراحة بعض الشرائع كقانون الإجراءات الإيطالي الصادر في سنة ١٩٩٣ . وإنما الأمر الوحيد الذي يصح أن يكون مثار خلاف بين الشرائع والشراح هو في تعيين نوع البطلان الذي يصح أن يلحق عائفة إجراء معين سواء مست هذه المخالفة نفس مشروعيته المؤهائلة المحرية التيام به régularité . أما تعين آثاره فلم يكن يها مثار خلاف على الشواء .

#### بطلان التفتيش مطلق في فترة سابقة على سنة ١٩٣٩ :

وقد خلا قانون تحقيق الحنايات الملنى من نظرية معينة فى البطلان . ويتعلم القول بأنه كان لقضائنا فيه اتجاهات مهاسكة تنبئ عن اعتناقه لنظرية دون غيرها فى شأن بطلان التفتيش بالأقلى ، أو فى شأن بطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائى على وجه عام<sup>11</sup> .

<sup>(</sup>۲) فقد كانت بمض مواده توجب فى الإجراء أمراً مهيئاً و إلا كان لاغياً أو باطلا (كالمواد ۱۱۵ و ۱۱۹ و ۲۹۰) . وكانت المادة ۲۳۰ تنص على أن أوجه البطلان الذى يقع فى الإجراءات السابقة على انمقاد الجلسة يجب ابداؤها قبل سياع أول شاهد أو قبل المرافعة إن نميكن همثال شهود وإلا مقط حق الدعوى بها . وكان الفقه والفضاء عيلان إلى قاصة البطلان المائق أو المورى ، أى البطلان بغير حاجة إلى نص معريح ، سواء بالنسبة لأحكام التضيش أم غيره .

وإنما ينبغى أن ننتظر إلى سنة ١٩٣٣ بعد إذ أصبح لمحكمة النقض كيان ذاتى فى سنة ١٩٣١ ، لكى نلحظ بدأ رغبها فى أن تعتنق فى شأن بطلان التفتيش نظرية موحدة كانت فى مبدأ الأمر نظرية البطلان المطلق دون النسبى، وأن ترتب على هذا البطلان المعلق جميع آثاره الطبيعية .

وكان ذلك على وجه خاص بالنسبة لآمم قاعدة موضوعية من قواعد التفتيش وهى إيجاب الرجوع إلى سلطة التحقيق الحصول على إذن منها به ، عندما تنتني الأحوال التي تجيز لمأمور الضبط القضائي إجراءه بغير هذا الإذن . فكلما انتني هذا الإذن من سلطة التحقيق ، أو بطل لوجود عيب فيه أعدم أثره ، كلما كان التغنيش باطلاً ، وكان بطلانه من النظام العام .

ومن هذا القضاء نسوق الأمثلة الآتية: \_\_

- إن بطلان محضر التفتيش الحاصل بغير إذن من السلطة المختصة بما يمس النظام العام . فالتمسك به جائز فى أية حالة كانت عليها الدعوى . أما محضر التفتيش الذى يقوم به وكيل النيابة بدون أن يستصحب معه كاتبا فبطلانه نسبي ولا يمس النظام العام فى شيء ، ولذلك يسقط حق التمسك به ما لم يطمن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى(١)

 بطلان محضر التفتيش لعدم الإذن به من السلطة المختصة بما يمس النظام العام فيجوز التمسك به في أبه حالة كانت عليها الدعوى(٢).

- كل تفتيش يجريه رجل الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة حيث يوجب القانون هذا الإذن يعتبر باطلاً ، ولا يصح الاعهاد عليه وعلى شهادة من أجروه ولا على ما أثبتوه في عضرهم أثناء هذا التفتيش ، لأن ذلك كله مبناه الإخبار عن أمر جاء غالفاً للقانون بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانوناً بمقتضى المادة ١١٢ ع ٢٠ .

- إن دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٣٢/١٢/٢٧ مجموعة القواعد جـ ٣ رقم ١٧٦ ص ٢٢٦.

۲۹۰ س ۲۱۹ (۲) نقش ۲۱۹ (۲۱۳ مجموعة القواعد ج ۳ رقم ۲۱۹ س ۲۹۰ .

 <sup>(</sup>٣) نقض ٢١/٢/١٢/ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٩٦ ص ٢٥٦.

الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية المختصة أمر محظور بل معاقب عليه قانوناً . . . والدفع ببطلان التغتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بعدم إبدائه قبل سماع أول شاهد عملاً بالمادة ٢٣٦ ، بل بجوز القسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى(١) .

وكان القانون يوجب تفتيش منزل من صدر إليه إنذار البوليس فى
 حضور عمدة البلدة أو نائبه وأحد المشايخ (م ٢٩ من ق رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ و ٣٣ من تحقيق الجنايات) ، وفى ظل هذا القيد قضت أيضاً بأنه :

و في إيجاب القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأ،ورى الضبطية القضائية بالتغنيش في هذه الحالة ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضيانات. فحكم القانون إذن متعلق بالنظام العام ، ويترتب على خالفته بطلان الإجراءات حياً وبغير حاجة إلى تحسك المهم بهذا البطلان ، بل يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . ولا يسقط الحق في التمسك به السكوت عن إبدائه قبل سماع شهادة الشهود، بل يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها المدعى (٢٧).

كما عادت بعدئذ لتقرر على وجه عام أن الدفع ببطلان التفتيش
 متعلق بالقانون لأنه يرى إلى عدم الأخذ بالدليل المستمد من التفتيش ،
 فاتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز (٣) .

## تحول القضاء إلى نسبية البطلان منذ سنة ١٩٣٩ :

بعد إذ اضطرد قضاء النقض على التقرير بأن بطلان التفتيش يعد من النظام العام ، بالأقل فى الأحكام الصادرة منذ أن أصبح محكمة النقض كيان ذاتى ، إذ جذا القضاء يتحول منذ سنة ١٩٣٩ إلى الاتجاه العكسى ، ولم يكن هذا التحول صريحاً ، ولكنه كان واضحاً . فمن المعروف أن أحكام القضاء قلما تعرف صراحة بالعلول عن رأى إلى آخر . وما كان من المتصور أن يقرر هذا القضاء في عبارة صريحة حاسمة أن هذا البطلان نسى بعد إذ كان يقرو

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة ألقواعه ج ٣ رقم ٣٠٦ س ٤٠١ .

<sup>(</sup>٢) نقض ٢/٤/١٩٣٥ مجموعة القواعد جـ ٢ قيم ٣٤٤ ص ١٤٥.

<sup>(</sup>٣) نقض ١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة القواعد جاءً رقم ١٤١ ص ١٣٤.

فى الفترة السابقة أنه مطلق ومن النظام العام فيظهر بمظهر المردد المضطرب. ثم إنه لم يكن محاجة إلى ذلك .

وإنما اكتنى هذا القضاء الجديد بأن أخذ يرتب جميع آثار البطلان النسبي على بطلان التغنيش أمراً بعد الآخر ، بشكل مضطرد وبغير توقف . كما أخذ يتفادى وصف هذا البطلان بأنهمن النظام العام على عكسما كان يفعل فى الفترة السابقة . وفى اجهاع الأمرين معاً ما يكنى للجزم مجصول هذا التحول .

ولعل من أول الأحكام التي تشير إليه حكم صادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ يقرر أنه و لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التغتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية والمقررة له إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم . فيصح الاستشهاد بالدليل الذى أسفر عنه التغتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التغتيش مشوياً بما يبطله و(١١) . وهى نتيجة تتعارض تماماً مع ما كان يقرره من قبل من أن هذا البطلان من النظام العام ، لأن هذا البطلان الأخير يمكن لأى متهم أن يدفع به كما قلنا .

ثم جاءت الأحكام متنابعة تحمل تطبيقات البطلان النسبي واضحة ، مما يشير إلى أن الروابط بين قاعدة البطلان ونتائجها الطبيعية لم تكن غائبة عن ذهن المحكمة العليا وهي تعننق البطلان بعد الآخر.

ولم يحاول قضاؤها خلال اتجاهه الجديد - ولا السابق - التمييز بين نوع وآخر من قواعد التفتيش، أو بين نوع وآخر من آثار البطلان . بل إنه عندما كان يقرر أن هذا البطلان من النظام العام كان يرتب على هذا النوع منه تلقائياً كل آثاره الحتمية . وعندما اتجه إلى أنه نسبى أخذ يرتب على هذا النوع منه تلقائيًا كل آثاره الحتمية، وعلى وجه خاص عدم جواز إثارته لأول مرة في النقض ، وعدم جواز الدفع به إلا من المتهم الذي وقع تفتيشه باطلاً ، ثم أثر الرضاء بالتفتيش الباطل في تصحيحه .

الأثر الأول لنسبية بطلان التفتيش :

والأثر الأول مقتضاه أنه لا تجوز إثارة هذا البطلان لأول مرة في النقض ،

<sup>(</sup>١) نقض ٢٢/١/٢٣ مجموعة القواعد جـ ٤ رقم ٣٣٩ ص ٤٤١ .

إذ لا تبدى فيه دفوع جلىيدة ، وسواء اقتضت تحقيقاً فى الموضوع أم لم تقتض هذا التحقيق(١) . أما الدفوع المتعلقة بالنظام العام فهى التى يجوز أن تبدى لأول مرة فى التقض وبشرط ألا تتطلب تحقيقاً فى الموضوع .

فيشرط عند بناء وجه الطعن على البطلان فى التفتيش أن يكون فى الحكم المطعون فيه ما يفيد صحة الدفع بالبطلان بحيث لا يستلزم من محكمة النقض تحقيقاً موضوعيًّا نما لا تختص بإجرائه ، أو أن يكون الطاعن قد تمسك بالدفع أمام محكمة الموضوع ولم تحققه هذه الأخيرة .

أما المحكمة الاستثنافية فهى درجة فى التقاضى ولذا يجوز أن تئار أمامها دفوع موضوعية أو قانونية جديدة إذا فات أمرها على صاحب المصلحة فى التمسك بها فسكت عن إبدائها أمام محكمة الدرجة الأولى.

ومن هذا القضاء لمحكمة النقض في شأن الدفع يبطلان التفتيش نسوق الأمثلة الآنية : \_\_

 إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيس فلا مجوز له أن يطمن أمام محكمة التقض لهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء فى الحكم من الوقائع دالاً بذاته على وقوعه(٢).

\_إذا كان المنهم ينازع فى كفاية الوقائم لتبرير التفتيش فإنه يتعين عليه أن يتقدم بذلك لحكمة المرضوع. فإن كان قد سكت، والمحكمة من جانها قد رأت بإقرارها تصرف النيابة أن تلك الدلائل تبرر الإذن بالتفتيش، فليس له أن يجادل فى ذلك لدى محكمة النقض (٣).

- إذا كانالمهم لم يتمسك أثناء محاكته ببطلان إذنالتفتيش لعدم وجود مبرر

<sup>(</sup>۱) راجع أمثلة فى نقض ۱۹٬۲۲/۲/۲۹ بجسونة الفواعد جـ ه رقم ۵۰۵ ص ۱۱۷ و ۱/۰ ۱۹۵۲ جـ ه رقم ۲۹۸ س ۲۰۷ و ۱۹۵۲/۱۰/۱۶ جـ د رقم ۲۰۰ س ۱۸۱ و ۱۹۷/۲/۲۹ أحكام المقضس م رقم ۱۲۱ س ۴۵۰ .

<sup>(</sup>۲) نقش ۱۹۶۱/۲/۳ بمبرئة القواحد جدد رقم ۲۰۳ ص ۱۹۶ و ۱۹۴۱/۱۰/۱۱ جاز رقم ۲۰۷ ص ۲۷۵ و ۱۹۶۲/۱۰/۱۲ جاز رقم ۳۷۱ ص ۱۹۵ و ۱۹۴۲/۱۰/۱۶ جاد رقم ۲۰۰ ص ۱۸۵ .

<sup>(</sup>٣) نقض ٢٧٤/١/١ مجموعة القراعة جه رقم ٢٧٤ ص ٥٤٠ .

له من تحقیقات أو قرائن فلیس له أن یثیر ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لیس فی الحكم ما یشیر من قریب أو من بعید إلی أن ما یثیره صحیح ۱<sup>۱</sup>۲.

إذا كان المهم لم يدفع بأن الكونستابل الذى أجرى تفتيش مسكنه ليس مستكملاً للصفات الى اشترطها القانون لاعتباره من رجال الضبطية القضائية فلا يقبل منه أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع من الدفوع الى يقتضى القصل فيها إجراء تحقيق سابق ٢١٠ .

إذا كان المهم لم يعد يتمسك بالدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستثنافية فإنه لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة التقض (٣). وفي هذه الدعوى كان المهم قد تمسك في قضية سرقة ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة أول درجة ، ولكنها لم ترد على هذا الدفع ، ولم يدفع به من جديد أمام المحكمة الاستثنافية، ولذا قضى بعدم قبول إثارته من جديد في التقض

- كما قضى حديثاً بأنه منى كأن المنهم لم يثر دفعه ببطلان التحقيق الذى بنى عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع ، واكتبى بكتابة مذكرة لغرفة الانهام لم يشر إليها أمام المحكمة، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ٤٠٠).

# أثر ثان لنسبية بطلان التفتيش :

كما رتبت المحكمة العلياعلى نسبية بطلان التفتيش أثراً لا يلتثم مع غيره من صور البطلان وهو عدم جواز الدفع بالبطلان إلا من المهم الذى وقع تفتيش شخصه أو منزله دون غيره من باق المهمين ، حتى ولو تعلقت مصلحتهم بالبطلان .

أما البطلان المطلق فيمكن لكل صاحب مصلحة فيه أن يتمسك به . ويمكن للمحكمة ــ بل عليها ــ أن تقضى به من تلقاء نفسها وبغير دفع من

<sup>(</sup>١) نقض ٢١/٢/١٦ مجموعة القواعد جـ ٥ رقم ٣٥٥ ص ٣١٧ .

 <sup>(</sup>٢) نقض ٥/١/٤٤/٦ مجموعة القواعد جـ١ رقم ٣٦١ ص ٤٩٨.

<sup>(</sup>٣) نقض ٤/ ١٠ /١٩٥٤ أحكام النقض س١ رقم ٩ ص ٢١ .

<sup>(</sup> ٤ ) فقس ١٩٠٨/٤/٢٨ ( احكام التقض س ه رقم ١١٦ ص ٤٢٩ . و الحرف الله أقف ١٨٧//١٨ و ١٩٠٨ ، و و ١٨٦ و ١٨٣ ، ١٨٣ .

وراجع بتنس المني تقض ۱۹/۵/۱۹۰۷ س ۵۰ رقم ۲۱۸ س۵۳ و ۲۵/۵/۱۹۵۶ س ۵۰ رقم ۲۱۳ س۵۳ و ۲۵/۵/۱۹۵۶ س ۵۰ رقع ۲۳۱ س ۲۹ ق

أحد. فبمجرد أن تحولت محكمتنا العليا من البطلان المطلق للتفتيش إلى البطلان المسلق رتبت فوراً هذا الأثر الهام ، وهو عدم إمكان الدفع به إلا ممن وقع عليه عليه التفتيش الباطل دون غيره . وكان مبدأ هذا القضاء فى نفس التاريخ الذى حددناه لهذا التحول وهو حوالى عام ١٩٣٩ ، وهو أمر طبيعى ما كان قضاؤها يمكن أن يظل مترابطاً متهاسكاً بغيره .

فمنذ هذا التاريخ ومحكمتنا العليا تقرر أنه : ـــ

— لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا ممن شرعت هذه الأوضاع الحمايهم. فيصح الاستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه، ولو كان هذا التفتيش مشوباً بما يبطله، ما دام لم يقدم الطعن في صحته ممن وقع التفتيش على شخصه أو في بيته (١).

\_ إن بطلان التفتيش الذي يجرى على صورة بخالفة للأوضاع المرسومة في القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش. فإذا كان هو لم يتقدم بطعن في صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستيماد الدليل المستمد منه ، ولو كان ممن يستفيدون من ذلك ، لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التحمة فقط (١).

لا يقبل من غير صاحب المتزل الذي حصل تفتيشه أن يتمسك ببطلان
 هذا التفتيش إذا كان قد حصل على خلاف القانون(٣).

# أثر ثالث لنسبية بطلان التفتيش:

كما كان من الطبيعي وقد أتجه هذا القضاء نحو القول بنسبية البطلان المرتب على مخالفة قواعد التفتيش ــ أيا كانت صورة المخالفة وأيا كان نوع القاعدة ــ أن يرتب على هذه النسبية أثراً آخر من آثارها هو أن الرضاء بالتفتيش

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٣٩/١/٢٣ الآنف الإشارة إليه . .

<sup>(</sup>۲) نقش ۱۱۹٬۰/۱۱/۱۸ مجموعة القواعد جه وقم ۱۹۹ ص ۲۷۳.

<sup>(</sup>۳) تقدّس ۱۹٤۲/۱۱/۲ بمبرهة القراعة ج ٦ رقم ٧ س ٥ وراجع ينفس المعي نقض ۱۹۶۲/۲/۲ ج ٦ رقم ۲۱۲ س ۲۲۲ و ۱۹۱۵/۱/۸ ج ٦ رقم ۱۵۱ س ۹۱ و ۲۰/۵ ۱۹۱۵ ج ۲ رقم ۶۲۵ س ۶۲۰ ر ۱۹۴۵/۱۰/۱۶ ج ۷ رقم ۲۰۰ س ۱۸۱۰

الباطل قبل حصوله، يصححه إذا صدر الرضاء من صاحب صفة فيه ، وهو نفس الشخص الذي جرى تفتيش شخصه أو متاعه ، أو حانز المكان إذا وقع التفتيش في مكان مسكون.

ويشرط فى الرضاء أن بكون حاصلاً قبل التفتيش لا بعده . وإذا تعلق بتفتيش منزل فينبغي أن يحصل قبل الدخول فيه ، وبعد الإلمام بظروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ في القانون يحول من يطلبه سلطة إجرائه . أما القول بصحة التفتيش بناء على أن زوجة صاحب المنزل أجازته بعدم اعتراضها فهذا لا يكني(١) . ومجرد السكوت لا يكمى، إذ قد يكون السكوت مبعثه الحوف أو الاستسلام خصوصاً وأن النفتيش تصاحبه غالباً بعض مظاهر استعمال القوة أو العنف . ويلزمأن يثبت الحكمأنالرضاء صدر ونصاحبه مع علمه بأنامن قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه (٢٠) . ولقاضي الموضوع أن يستنتج حصول الرضاء من وقائم الدعوى دون رقابة من النقض منى كان الاستنتاج سلما (٣) .

ويستلزم بعض الأحكام أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتاً بالكتابة من حائز المكان أو بإثباته في محضر التحقيق . وإن كان إثباته في المحضر لا يلزم محكمة من الموضوع بالتسليم به ، فلُها إذا لم تطمئن إلى حصوله أن لا تعول على ما يثبت بالمحضر(<sup>4)</sup> .

# إقرار قانون الإجراءات لهذا الوضع :

صدر قانون الإجراءات رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وقد أقر هذا الوضع في جملته وتفاصيله وعممه على كافة إجراءات التحقيق والاستدلال معاً . وكان إقراره بعبارة مقتضاها أنه و يسقط الحق في الدفع بالبطلان إذا كان للمهم محام وحصل الإجراء في حضوره بلون اعتراض منه ، على حد تعبير ااادة ٣٣٣ منه . وهذه العبارة ترتب بالضرورة \_ وبحكم اللزومالعقلى—كافة الآثار المرتبةعلى نسبية البطلان . بل إنهذه المادة لم تتطلب لتصحيح الإجراء حتى التنازلاالصريح عن الدفع ببطلانه، بل اكتفت بسكوت محامى المنهم عن الدفع به إذا تمالإجراء ف حضوره . وليس بعد هذا دلالة على نسبية البطلان بكل آثاره الحتمية .

<sup>(</sup>١) أقمض ٢٠١/١١/١١ مجموعة القواعد جـ ٦ رقم ٢٢١ ص ٢٠٥.

<sup>(</sup>٢) راجع مثلا نقض ١/١٢/٢٥ ١٩٥ أحكام النقض س ٣ رقم ١٣٠٠ ص ٣٣٨. (٣) نقض ٢/١/ ١٩٥٠ أحكام التقن س ١ نقم ٢٥١ ص ٢٩١ و ١٩٥١/٤/٢٣

س ٢ رقم ٢٧٠ ص ١٠٢٠ .

<sup>(</sup>٤) نقض ٢٧٧/٤/١٨ مجموعة القواعد ج \$ رقيم ٣٧٧ ص ٣٠٠ .

وقد أكدت هذا المعنى الصريح المذكرة الإيضاحية رقم ١ المادة ٣٣٣ (وأصلها المادة ٣٢٠ في المشروع الأول و ٣٢٦ في الثافي) فيينت أن من بين أحوال البطلان النسي « مخالفة الأحكام الحاصة بالتفتيش والقبض والحبس الاحتياطي والاستجواب والاختصاص من حيث المكان » . فلم يفرق النص ولا مذكرته الإيضاحية بين إجراء وآخر من إجراءات التحقيق المشار إليها فيهما . أو بين قاعدة وأخرى من قواعد التفتيش .

ثم أكدته من جديد لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ في تقريرها عن المادتين ٣٣٧ (وأصلها المادة ٣١٩ في المشروع الأول و ٣٣٥ في الثاني) و ٣٣٣ عناما ذكرت عن هذه المادة الأخيرة أنها و خاصة بالبطلان الذي لا يتعلق بالنظام العام والذي لا يجوز الحكم به إلا إذا تمسك به المهم . ولذلك رأت اللجنة أن تضيف في أول هذه المادة عبارة و في غير الأحوال المشار إلها في المادة السابقة » .

أى أن اللجنة رأت بهذه الإضافة أن توضع نية الشارع فى الفصل بين نطاق كل من المادتين ، بحيث تكون أولاهما مقصورة على إجراءات المحاكة التي ترتب محالفتها بطلاناً متملقاً بالنظام العام سواء مها ما ورد فيها صراحة أو ما تركته لاجتهاد القضاء . وتكون ثانيتهما مقصورة على إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة ، وهذه كلها - وبغير استئناء أي إجراء منها و يسقط الحق فى الدفع ببطلابها إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه ... ، وهذا أقوى آثار البطلان النسي . بل إنه و فى مواد المخالفات يعتبر الإجراء صحيحاً إذا لم يعترض عليه المهم ولو لم يحضر معه عام في الحلسة . وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة المنابة العامة إذا لم ترسمك به فى حينه ، على حد تعيير نفس المادة . وكل ذلك لا يترك شبهة فى نوع البطلان الذي ترسمه .

أما القول بأن المادة ٣٣٣ نصت على أنه و إذا كان البطلان راجعاً لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها، أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام . . . ، وأنها قصلت جانه العبارة الأخيرة بعض قواعد التنتيش ، فقول لا يصمد للنقد للاعتبارات الآتية :

أولاً: لأنه لا محل لإعمال عبارة عامة كهذه على قواعد خصها الشارع محكم مختلف تماماً هى قواعد الاستدلال والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة فى المادة التالية مباشرة . ومن المعلوم فى قواعد التأويل أنه — عند تقريب النصوص — لا مجوز التفسير الواسع ، ولا القياس إذا كان النص المنطبق وارداً على غير الأصل العام الذى يراد تطبيقه . أو بعبارة أخرى أن النص الحاص محكم معين محول دون إعمال نص مخالف عام على جملة أحكام غير معينة .

وثانياً: أن المادة ٣٣٣ وهي خاصة ببطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجندائي والتحقيق بالجندائي والتحقيق بالجلسة جاءت في صياغتها عامة . فلم تغاير بين نوعين من هذا التفتيش بالذات. ولو شاء الشارع جعل بعض قواعده من النظام العام لضمتن هذا النص أية عبارة تؤدى هذا المعنى كما فعل في المادة ٣٣٢ التي نظمت بطلان قواعد الحاكمة ، ولكنه لم يفعل .

وثالثاً : ويدعو إلى القول بذلك أيضاً أن المذكرة الإيضاحية المادة ٢٣٣ ضربت أمثلة لأحوال البطلان المتعلق بالنظام العام غير تلك المشار إليها فيها صراحة و بالأحكام الحاصة بعلنية الجلسات وبتسبيب الأحكام وحرية الدفاع وحضور مدافع عن المتهم في الجنايات وأخذ رأى مفتى الجهة عند الحكم بالإعدام وإجراءات الطعن في الأحكام و ، وسكتت عند هذا القدر . وهذه كلها إجراءات عاكمة نما يؤكد من جديد أن المادة ٣٣٣ تنظم بطلان هذه الإجراءات عاكمة نما يؤكد من جديد أن المادة ٣٣٣ تنظم بطلان هذه الإجراءات لاستدلال أو التحقيق الإبتدائي ، أو التحقيق بالجلسة ، ولكنها لم تفعل . وهذا غير طبيعي إذا كانت بعض هذه الإجراءات الأخيرة تنصرف إليها عبارة و أو غير طبيعي إذا كانت بعض هذه الإجراءات الأخيرة تنصرف إليها عبارة و أو غير ذلك نما هو متعلق بالنظام العام ، الواردة في المادة المذكورة .

ورابعاً : ثم لماذا يقال إن بعض قواعد التفتيش يعد في ظل النصوص الحالية من النظام العام ، ولا يقال إن بعض قواعد التحقيق الأخرى كالقبض والحبس الاحتياطي يعد أيضاً من النظام العام ؟ إن القبض والحبس الاحتياطي أخطر من التفتيش ويتضمنان من الاعتداء على حرمة شخص المهم بالأقل مثل ما يتضمنه تفتيش شخصه أو مسكنه . هذا مع العلم بأنتا لم نعمر على حكم واحد ذهب في ظل النصوص الحالية هذا المذهب . ولا نعتقد أن هناك من يقول بذلك بسهولة رغم أن نص المادتين ٣٣٧ ، ٣٣٧ عام ، والأخير منهما أخضع كل قواعد الاستدلال والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة لضابط واحد في عبارة عامة مشركة .

خامساً: وأخيراً أنه إذا كانت نبة الشارع قد انصرفت حقيقة إلى تخصيص التفتيش - دون غيره - بتفرقة خاصة تقتضى التمييز فيه بين حالات البطلان المطلق وأخرى البطلان النسي . فلماذا لم يضع التفرقة ضابطاً ؟ ولماذا لم يعين ولو بعض أحوال البطلان المتعلق بالنظام العام فيه كما في فعل إجراءات المحاكمة عندما عين على سبيل المثال البطلان الراجع إلى عدم مراعاة أحكام المقانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم في اللدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ؟ ثم أين ضابط التفرقة في قضاء النقض من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها ؟ ثم أين ضابط التفرقة في قضاء النقض مديده ؟

هذه الاعتبارات مجتمعة لا تترك مجالاً الشك في أن نية الشارع انصرفت عند وضع المادتين ٣٣٣ و ٣٣٣ – إلى إخضاع جميع قواعد التقتيش لضابط البطلان النسبي دون غيره . كما فعل ذلك أيضاً بالنسبة لكل أحكام الاستدلال والتحقيق الابتدائي الأخرى ، والتحقيق بالحلسة أيضاً . وأن ما ورد في المذكرات الإيضاحية ، والأعمال التحضيرية في هذا الشأن صبيح لا مطمن عليه من جهة تعييره عن نية الشارع الحقيقية .

حكم في سنة ١٩٥٤ قد يشير إلى أن بطلان التفتيش من النظام العام :

رغم دلالة النصوص وأعمالها التحضيرية ... وهي صريحة ... وردت في حكم نقض صادر في ١٩٥٤/ ١٩٥٤/ عبارة فهمها البخض على أنها تشير إلى أن بطلان التغنيش قد يكون من النظام العام في بعض صوره بالأقل (1). وكان ذلك في صدد واقعة تتحصل في أنه كان قد جرى تفنيش منزل زوج في غيابه . وكان التفنيش باطلاً لانتفاء صفة الضبط القضائي فيمن قاموا به . ولم يسبق هذا التفنيش رضاء لا من الزوج الغائب أثناء إجرائه ، ولا من الزوجة الى كانت

 <sup>(</sup>١) راجع الدكتور توفيق الشارى في تعليق له على هذا الحكم في المجاماة عدد أبريل
 ١٠٤٢ ص ١٩٥٧ .

مُهمة وحدها بالزنا وإدارة منزلها للدعارة . ثم تنازل الزوجوحده بعدئذ عن الدفع ببطلان التفتيش بعد حصوله أيضاً ودون أن يكون مهماً في الدعوي .

وقد قضى حكم محكمة الموضوع ببطلان التفتيش وهساً قضاءه على الما قاله و من أن مناط إباحة تفتيش منزل أن يكون لن أسندت إليه الجريمة إقامة فيه لا أكثر . ولما كان المعلوم أن الزوجة تساكن زوجها وأن محل إقامته هو محل إقامته ، فإنه يمتنع على رجال السلطة أن يدخلوا عليها منزلا "سكنه فى غير الأحوال المرخص بها قانونا، ومن ثم يبين فساد قول المستأنف (وهو زوجها الملاعي بالحقوق المدنية قبلها) من أنه، وهو صاحب الحيازة للدار ولا يتأذى من تفتيشها توصلا إلى القول بصحة إجراءات التفتيش التى شابها بطلان صدور الإندن لضابط الآداب الذى لم يكن من رجال الضبطية القضائية فى ذلك الحين ، كما أوضع ذلك الحيم المستأنف علم بما هو معزو إلى المستأنف علم بما هو معزو إلى المستأنف علم بما هو المهنائية، وبالتالى معزو إلى المستأنف علم با أنول قبل التفتيش كصريح أقواله أمام النيابة، وبالتالى المؤدن بدخول المنزل من جانبه، فلا بملك بعدائد أن يصحح بطلاناً معتبراً من النظام العام .

وعليه يكون المستأنف عليها الأولى أن تتمسك بكل ما يشوب التفتيش الواقع على مسكنها من بطلان ـ واا كان رجال مكتب الآداب ليسوا من رجال الضبطية القضائية فى ذلك الحين ، فإن الإذن لهم بإجراء التفتيش يكون قد وقع باطلاً ـ لا يصح الاعباد عليه ولا على ما أثبته بمحضره من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامه من المستأنف عليه الثانى ع .

وقد ذهبت محكمة النقض إلى أنه و لما كان ما قاله الحكم المطعون فيه من ذلك صحيحاً في القانون ، إذ أن للزوجة وهي تساكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته ، من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يخول لها اللفع ببطلان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها ، وقضار بنتيجته ، ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله . ولما كان الحكم قد أثبت أن أمر التفتيش إنما بي على تحريات سرية دون استئنان الزوج في إجرائه ، وكان لا يصح الاستدلال على المطعون ضدها الأولى بالاعتراف المسند إلى شريكها

فى الزنا ، والمثبت فى محضر التفتيش الباطل ، ۱۰ دام ضبط هذا الشريك فى المنزل لم يكن إلا وليد إجراء باطل وكان اعترافه منصبناً على واقعة وجوده فى المنزل وقت التفتيش . . . فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين لذلك وفضه موضوعاً (١) » .

## تعليق عليه :

كان عور البحث فى واقعة هذه الدعوى بدور حول صفة الزوج فى الننازل عن الدفع ببطلان التفتيش ، وأثر هذا التنازل فى مركز الزوجة من الإجراء الذى جرى باطلاً . ثم صفة الزوجة فى التمسك به وأثر هذا التمسك فى مركزها هى من الإجراء الباطل .

فالزوج لم تكن له مصلحة ما فى التمسك بالبطلان لأنه كان مجنيًا عليه فى جريمة الزفا ومدعيًا فيها مدنيا ضد زوجته المهمة . وكان من الطبيعى أن ينهى أى حكم ـ وبغير توقف على نوع بطلان التفنيش الذى جرى ـ إلى القول بأن للزوجة صفة فى التمسك بهذا البطلان ما دامت تحوز المنزل مع الزوج فى حضوره ، وبمفردها فى غيابه . وليس الزوج أية صفة فى التنازل عن مثل هذا الدفع الذع الذع من مثل هذا الدفع الذي هو من شأن زوجته ، والتى كانت وحدها مهمة فى الدعوى .

وللإيضاح نفترض أن تفتيشاً باطلاً وقع على مسكن يقطنه مماً بضمة أصدقاء 
بدون رضاء سابق من أى منهم ، فإن أياً منهم يمكنه -- بداهة -- أن يدفع 
بالبطلان ما دام منهماً فى الدعوى . والتنازل عن الدفع بالبطلان من أى منهم 
يتصل به وحده فلا يتعداه إلى غيره حتى إذا كان منهماً فى نفس الدعوى . 
ومن باب أولى إذا لم يكن منهماً فنها ، كما هى الحال فى وقعة الدعوى التى 
صدر فنها هذا الحكم .

أما إذا صدر رضاء سابق على التغنيش من واحد مهم فقط فعندئذ فقط يصح البحث فى أثر هذا الرضاء السابق من أحد حائزى المكان الذى جرى فيه التغنيش الباطل فى تصحيح هذا التغنيش . وفى واقعة هذه الدعوى لم يكن هناك رضاء سابق من الزوج بالتغنيش . وقد عنى الحكم بإبراز ذلك فى أول قاعدة قررها عندما ذهب إلى و أن الزوجة وهى تساكن زوجها وتحوز المنزل فى غيبته

۲۰۱ مقض ۲۲ / ۱۱ / ۱۹۵۶ أحكام النقض س ٦ رقم ۲۷ ص ٢٠١ .

من الصفة يوصف كون المنزل منزلها ما يخول لها الدفع ببطلان التفتيش الذى تتأذى من حصوله بغير رضاها وتضار بنتيجته، ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله » .

فمحور الكلام كان فى صفة الزوجة فى التمسك بالبطلان وصفة الزوج فى التنازل عنه . والصفة من عناصر المصلحة ، لأنها تمثل المصلحة الشخصية المباشرة من الدفع بالبطلان أو من التنازل عنه بحسب الأحوال . وقد انتهى قضاء الموضوع — إلى توافر صفة الزوجة فى الدفع ببطلان التفتيش ، وانتفاء صفة الزوج فى التنازل عنه على أساس من الصواب .

بقيت بعد ذلك عبارة واحدة وردت في الحكم الاستثنافي المطعون فيه يمكن أن تعتبر تزيداً منه رغم أهمية الفكرة التي تتضمها هي عبارة أن الزوج و لا يملك بعدئذ أن يصحح بطلاناً معتبراً من النظام العام ، ولذا تستحق وقفة قصيرة عندها .

فأما أبها هامة فلأمها تتعرض لموضوع بطلان التفتيش من أساسه وتصفه بأنه من النظام العام ، رغم دلالة النصوص وأعمالها التحضيرية على ما بيناه آنفاً . ورغم استقرار قضاء النقض منذ مدة كافية على أنه بطلان نسي في كل صوره وأوضاعه .

وأما أنها عبارة زائدة فلأن البحث كان يدور حول الصفة في الدفع بالبطلان لاحول نوع البطلان ، وشتان ما بين الأمرين . فما دامت محكمة الموضوع قد نفت عن الزوج الصفة في الدفع به وأعطنها الزوجة وحدها في واقعة الدعوى التي كانت مطروحة ، فما كان الجدوى إذاً من وراء وصف هذا البطلان بأنه من النظام العام ؟ وهل مع افتفاء صفة الزوج في تصحيح هذا البطلان كان الخل سيتغير لو كان البطلان في تقدير الحكمة نسبينًا فحسب ؟

الحواب ينبغي أن يكون بالسلب ، لأن انضاء الصفة في تصحيح البطلان يحول دون إ كان تصحيحه سواء أكان مطلقاً أم نسبيا، وأيا كان مصدره . فانتفاء الصفة يحول دون إمكان البحث في قيمة التنازل وفوع البطلان . لأن هذا أو ذاك أمر ينار فصب - عند توافر الصفة ابتداء " فيمن صدر عنه الرضاء بالتفتيش ،

أو التنازل عن الدفع ببطلانه .

ويحكمة النقض مرت على هذه العبارة الحطيرة فى مدلولها فى الحكم المطعون فيه مرور الكرام وبغير تعليق منها ، لأنها لاحظت ولا شك أن ورودها كان تزيداً . فلا يصح التعويل كثيراً على هذا الحكم فى التعبير عن قضاء النقض الحديث بمقتضى سياق الحديث وعبارات محكمة النقض التى لم تتقيد بأى قيد فى شأن نوع البطلان ، بل جعلت محور البحث هو الصفة فى الدفع به .

ثم إن عبارة الحكم المطمون فيه من أن الزوج لا يملك بعدئذ أن يصحح بطلاناً معتبراً من النظام العام تنصرف إلى تعميم لا محل له ، وما كان يعقل أن ترتبط المحكمة العليا بعبارة عابرة كهذه فى صدد مبدأ خطير ، بمثل هذه الساطة .

وإنما تعرضت هذه المحكمة الآخيرة لنوع البطلان المرتب على مخالفة بعض قواعد التفتيش فى حكم لاحق لهذا ، وكان تعرضها حتى فى هذه المرة الآخيرة يعوزه التوفيق فى أكثر من جانب منه على ما سنوضح أسانيده حالاً.

حكم فى سنه ١٩٥٨ يشير إلى أن يعض قواعد التفتيش من النظام العام بغير أن يعينها :

فى تاريخ لاحق لما تقدم تعرضت محكمة النقض تعرضاً لازماً وصريماً لموضوع البطلان المترب على عالفة قواعد التفتيش ، لأن الفصل فى الطعن كان يقتضى هذا التعرض فلهبت إلى أن هذا البطلان قد يكون نسبياً أحياناً ، ومطلقاً أحياناً أمان أحوال هذا أو ذاك ، أو تضع معياراً للتعين . ويحسن أن نعرض قضاءها هذا تفصيلاً قبل التعليق عليه . فقد قالت فهه : —

1 1 ... إن الأحكام التي صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام . بل لهذا القول علة أخرى هي أن مثل هذا الطلب يستدعى تحقيقاً وعناً في الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة التقض . فإذا كان

ما جاء فى الحكم من الوقائع دالاً بناته على وقوع البطلان جازت إثارته لأول لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

٢ — إن الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيا أورده من قواعد عامة فى المادة ٣٦١ وما بعدها من قانون الإجراءات الحنائية إلا أن هذه النصوص تدل فى عبارها الصريحة على أن الشارع لم يحصر — وما كان فى مقدوره أن يحصر ، والقوانين السياسية والإدارية وا لمالية والجنائية أبداً متغيرة — المسائل المتعلقة بالنظام العام، فذكر البعض من هذه المسائل فى المادة٣٣٧وتوك القاضى استنباط غيرها وتمييز ما يعتبر مها من النظام العام ، وما هو من قبيل المصالح الحاصة الى يملك الحصوم وحدهم فيها أمر القبول من عدمه .

٣ ــ مي كانت غرفة الاتهام قد أصدرت أدرها بعدم وجود وجه الإقامة الدعوى الجنائية قبل المهم ــ الذي لم يحضر أمامها ــ لعدم كفاية الأدلة واستندت في ذلك إلى أن تفتيش المهم قد وقع باطلاً قانوناً لصدوره بغير إذن من الجهة المختصة، وفي غير الحالات الي يجيز فيها القانون لمأمور الضبط التفتيش، فلا يصح النمي عليها بأنها تجاوزت في ذلك حدود سلطها ه(١).

### تعليق عليه ونقد :

هذا القضاء محكمتنا العليا يقرر مبدأ هاما وجديداً إلى الحد الذي يقتضى عنده وقفة كافية . وهو هام لأنه متصل بضهانات الأفراد فى التحقيق الابتدائى ومن أهمها ضهانات التعتيش بما تكفله من حماية لشخص المهم ومسكنه . والتفتيش هو أخطر إجراءات التحقيق الابتدائى بعد الحبس الاحتياطى والقبض . ومن أكثرها شيوعاً فى العمل واتصالا بحكم القانون فى البحث عن الأدلة والاستدلال بها . وكثيراً ما أدى بطلان التفتيش \_ فى العمل \_ إلى بطلان ما أسفر عنه من أدلة ، ولو وصلت إلى قيام حالة التابس ، وبالتالى إلى بها مرد العدالة \_ على حد تعيير محكمة النقض \_ إفلات

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٥٨/٦/٣ أسكام النقض س ٩ رقم ١٥٦ ص ٢٠٩ .

مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق<sup>(۱)</sup> 3 .

وليس هناك أدنى شك في أن الحرص على حريات الناس ، وكفالة الضمانات المطلوبة لهم ، كان جلينًا في هذا القضاء ، بما ينبغي أن يذكر له بالثناء . ولكن ليس هناك أدنى شك — في الوقت نفسه — في أنه لم يلتزم لا صريح النصوص ، ولا القضاء المستقر للمحكمة ففسها ، ون هنا تظهر جدته .

فأما أنه لم يلترم صريح النصوص ، فلأن المادة ٣٣٣ تقتضى بالفرورة القول بنسبية البطلان المترب على مخالفة قواعد جميع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة عندها نصت على أن و الحق في الدفع لهذا البطلان يسقط في الجنح والجنايات إذا كان المتهم محام وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه ي و و يسقط في المخالفات إذا لم يعترض عليه المهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة . ويسقط بالنسبة النيابة (في الجنايات والجنح والمخالفات مماً) إذا لم تتمسك به في حينه .

وقد حاول هذا الحكم الاستناد إلى المادة ٣٣٧ عندما حددت أحوالاً معينة البطلان اعتبرتها من النظام العام ثم أضافت قائلة : « أو يغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام ، مفترضاً أن هذه العبارة الأخيرة قد يصبح أن تنصرف إلى بعض صور بطلان التفتيش . ولكن فاته أن هذه المادة الأخيرة تنظم — فحسب بطلان المحاكمة دون غيرها . أما قواعد الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة فقد أخضمها الشارع لقاعدة موحدة وردت في المادة ٣٣٣ دون غيرها .

وقد عرضنا فيا سبق تفصيلاً لما ورد فى المذكرة الإيضاحية للنصوص وأعمالها التحضرية مبينين كيف أن عباراتها ، وترتيبها ، وسياق الحديث فيها لا يثير شبهة نحو أى تأويل آخر<sup>(۲)</sup> .

وأدا أن هذا الحكم لم يلتزم قضاء النقض المستقر ، فلأن هذا الأخير قد استقر منذسنة ١٩٣٩ على نسبية جميع قواعد التفتيش وعلى عدم تعلقها بالنظام

<sup>(</sup>١) راجع نقض ٢٠١/١٠/١٩ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٠٦ ص ٨٣٩.

<sup>(</sup>٢) راجع ما سيق ص ٢٥ - ٣٨.

أولا أ: أنه لا يجوز الدفع ببطلان التفتيش لأول مرة في النقض ، وسواء أكان منا الدفع يتطلب تحقيقاً في الموضوع أم لا يتطلبه . إذ أن عدم إبدائه أمام محكمة الموضوع يتضمن معنى التنازل عن إبدائه في الوقت المناسب وأمام الحقيقة به فتحكمة النقض تقول في بعض أحكامها بأنه لا يجوز إبداؤه لأنه يتطلب تحقيقاً في الموضوع عما لا تختص به ، ولكنها كانت في أحكام أخرى تقول بعدم جواز إبدائه إطلاقاً حتى ولو لم يستلزم هذا التحقيق . وللهم في النهاية هو عدم إمكان إبدائه في النقض بعد السكوت عنه أمام محكمة الموضوع ، فهذا هو كل المطلوب القول بأنه نسي وليس مطلقاً .

ثالثاً : أن الرضاء بالتفتيش الباطل قبل حصوله يصححه . مع أنه لو كان من النظام العام لما كان لهذا الرضاء من قيمة ولا من أثر ، لأنه كان سيصبح أمراً متصلاً بالصالح العام ومتضمناً معنى الاعتداء على هذا الصالح لا على حرمة إنسان معين .

هذه النتائج الثلاث تتوقف كلها على القول بأن قواعد التفتيش نسبية . ويتوقف عكسها تماماً على القول بأنها من النظام العام . فأين قضاء النقض مها ؟ لقد بينا كيف أنه أخذ بها كلها في جملها وتفاصيلها وبغير توقف منذ عشرين عاماً بالأقل. لذا لا يبدو في محله قول الحكم عل هذا التعليق إن و الأحكام المي صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ع .

بل الواقع أن هذه الأحكام قصدت بالفعل استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ، ورتبت على هذا الاستبعاد جميع النتائج التي تترتب عليه بالضرورة وبصورة لا يعوزها الموضوع أبنًا كان مصدر المطلان وصورته وسببه (1) . ولكن يتعذر على القضاء عادة أن يعترف صراحة بحصول التحول من اتجاه إلى آخر بإلا في القليل النادر بحي لا يظهر بمظهر التردد أو الاضطراب ، ومهما كان التحول يظهر عند المقارنة واضحاً جلياً . وهذه على أية حال حقيقة تلاحظ على سياسة القضاء عمواً . وقد لاحظناها في بلادنا عند تحول المحكمة نفسها في سنة ١٩٣٩ من البطلان المجلق لتفتيش إلى بطلانه النسي . فإنها لم تعترف به صراحة وإن رتبت عليه جميم آثاره المحتوية .

وها هي من جديد لا تعرّف به هنا بل تسند حكمها هذا إلى قضائها السائد. بل وإلى عمل الشارع و الذي لم يحصر ـــ وما كان في مقدوره أن يحصر والقوانين السياسية والإدارية والمالية والجنائية أبداً متغيرة ، المسائل المتعلقة بالنظام العام ! . . . ، وكأنه لايملك أن يستبعد أية مسألة من حظيرة النظام العام ! .

وقول الحكم على التعليق الحالى أنه كان لاستبعاد جواز الدفع ببطلان التفتيش الأول مرة في النقض علة أخرى وهي أن الدفع ببطلان التفتيش اليستدعي تحقيقاً في الوقائع وهو ما يحرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض الوقائع صحيح ، ولكته لا يتني العلة الأولى لهذا الاستبعاد وهي أن البطلان كان في تقديرها نسبياً لا مطلقاً . لأنه إذا كانت العلة الوحيدة لهذا الاستبعاد هي القول الذي ساقه الحكم الحالى فكيف إذا يمكن تعليل التائج الباقية ، مثل عدم جواز الدفع به إلا ممن وقع عليه التفتيش الباطل ، ومثل تصحيحه بمجرد الرضاء به ، أو بالتنازل عن الدفع به إذا تم الإجراء الباطل في حضور محاى المهم بدون اعتراض منه كصريح نص المادة ٣٣٣ في المجراء الباطل في المهريح نص المادة ٢٣٣

وهذه النتائج كلها مستقرة في قضاء النقض استقرار عدم إمكان الدفع

<sup>(</sup>١) راجع ما سبق س ٣٠ – ٣٥.

بيطلان التفتيش لأول مرة في التقض . وهي كلها متلازمة وبترابطة الترابط الذي يحول دون إمكان الفصل بين بعضها والبعض الآخر في أى فقه متماسك صحيح .

بل إن مجرد قول محكمة النقض في السائد من قضائها إن اللغع ببطلان التفتيش لا يجوز أن يبدى لأول مرة في النقض يشير بذاته إلى أن هذا البطلان نسبي وليس مطلقاً . لأنه إذا كان مطلقاً ، لكني لإمكان الدفع به في النقض لأول مرة ألا يتطلب تحقيقاً في الموضوع . ولكني لحدم قبوله في النقض أن تقرر عكمة النقض أنه يتطلب تحقيقاً في الموضوع . ولكن هذه الأخيرة لا تقرر ذلك فحسب ، بل إنها تستلزم في السائد من أحكامها لإمكان المسك به في النقض توافر شرطين مجتمعين: \_\_

الأول : ألا يتطلب إثبات الدفع تحقيقاً في الموضوع .

الثانى : أن يكون صاحب الشأنَ قد تمسك به بالفعل أمام محكمة الموضوع ، فلم يدفع به لأول مرة فى النقض .

وإذا كان استلزام الشرط الأول مهما لا ينبيّ بذاته عن نوع البطلان ، فإن استلزام الثاني ينبيّ عن البطلان النسني دون المطلق .

وقد جاء قضاء النقض المستقر في هذا الصدد عاماً في عباراته ومنصرفاً إلى جميع أحوال بطلان التفتيش . فلم يقل إن هناك أحوالاً يمكن الدفع بها لأول مرة في النقض إذا لم تتطلب تحقيقاً في الوضوع . بل جاءت عباراته مقررة في غير تخصيص -- أنه لا يمكن الدفع لأول مرة ببطلان التفتيش في النقض . ون باب أولى إذا اقتضى الأمر تحقيقاً في الموضوع . فكيف يمكن إذاً التوفيق بين هذا القضاء السائد وبين هذا الحكم الأخير ؟

أما الأحكام التى ذهبت إلى أن قواعد التفتيش تعد من النظام العام ، وإلى أن البطلان المترب عليها مطلق فكلها تقع خلال فترة محددة من الزمن انهت بهاية سنة ١٩٣٨ .

فمنذ سنة ١٩٣٩ توالت الأحكام الى تفيد ـ على العكس من ذلك. أن قواعد التفتيش ليست من النظام العام ، وأن مخالفها ترتب بطلاناً نسبياً فحسب ، ومرتبة على هذا القول جميع آثاره الحتمية ، بغير أية رغبة في عمل

مغايرة بين نوع منها وآخر .

وإذا صح أن هناك تفرقة هذا شأنها في أحكام النقض أو في التشريع بين نوع وآخر من قواعد التفتيش ، فما هي أحوال البطلان المطلق وما هي أحوال البطلان النسي ؟ . إن حكماً واحداً قبل هذا الحكم لم يقل بوجود التفرقة أساساً . ولم يضع هذا الحكم – ولا غيره – بالتالى لها معياراً . وإن شارحاً واحداً ممن قالوا بوجودها لم يضع هذا المعيار – حتى الآن – ولا أشار إلى سنده في التشريع أو أحكام القضاء .

والإشارة إلى المادة ٣٣٣ إجراءات لا تنفع شيئاً فى هذا القام لأنها خاصة بيطلان إجراءات المحاكمة ــ ومقصورة عليها ــ دون إجراءات التحقيق الابندائى التى تخضع للمادة ٣٣٣ وحدها . والأعمال التحضيرية والمذكرات الإيضاحية لمشروعات المادتين لا تترك مجالاً لتأويل مخالف . وقد بينا ذلك بما فيه الكفاية فها سبق .

ثم هل كان فى واقعة الدعوى التى فصل منها هذا الحكم أى اعتداء صارخ على شخص المنهم أو مسكنه إلى الحد الذى يمكن معه القول بأن بطلان التفتيش ينبغى أن يعد فيها ــ أو فى مثلها فقط ــ من النظام العام ؟

يتضع من الحكم محل هذا التعليق أن الواقعة كانت تتحصل فى أن و الملازم أول ..... استصدر إذناً من النيابة بتفتيش ..... ومسكنه ومن يتواجد به عند التفتيش لفبيط ما يوجد من جواهر محمرة أو أية ممنوعات فى غضون عشرة أيام تبدأ من تاريخ صدور الإذن . وفى اليوم التالى مباشرة حرر الضابط محضراً أثبت فيه أنه بناء على هذا الإذن استقل هو والبوليس الملكى ..... وبعض رجال القوة سيارتين وصو بوا شعارهم إلى مقهى معين نما إلى علمهم بتواجد المهم فيه ، فلما وصلوا هذا القهى علموا بأن المهم كان قد عادره قبل وصولم ثم شاهدوا شخصاً آخر (المطعون صده) يخرج من المقهى مسرعاً وفى حالة ارتباك ، فقام بتعتيشه فعر بجيب جلبابه العلوى الأيسر على لفافتين بداخلهما قطع يشتبه أن تكون حشيشاً ، وأضاف إلى ذلك أنه سأل المهم عن سبب إحراذ الخدر فأنكر ملكيته له » .

وبعد أن استعرضت غرفة الآنهام التى أصدرت القرار المطعون فيه هذه الوقائم انتهت إلى القول وبأن المتهم المطعون ضده لم يكن فى حالة من حالات التلبس . . . كما أن الدعوى قد خلت من الدلائل الكافية التى نصت عليها الملادة ٣٤ إجراءات والتى تبيع لمأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المهم إذا توافرت ضده تلك الدلائل ٤ . .

وهذا القرار لا مطعن عليه - بداهة - من ناحية موضوعه وما ارتاه من بطلان تفتيش المهم لعدم كفاية الدلائل الى أدت إلى القبض عليه وتفتيشه . فالحلاف بيننا ليس من هذه الناحية ، بل هو من ناحية أن المهم المذكور لم يقدم أى دفع ببطلان التفتيش ، ولم يحضر أصلا أمام غرفة الاهما ، ومع ذلك أبطلت النرفة هذا التفتيش متطوعة على أساس أنه من النظام العام ، وليس بحاجة لأن يدفع به حتى يقضى به ، وأصدرت أمرها بالتالى بأن لا وجه لإقامة الدعوى . فهذا هو وحده وجه الاعتراض منا على الأمر المذكو وبالتالى على حكم محكمة النقض الذي رفض الطعن الموجه ضده .

وإجراء تفتيش المهمرغم انتفاء التلبس، أو الدلائل الكافية التي تبر روهو الصورة المالوفة لبطلانه . وهو الصورة التي قضى في مثلها مراراً بأن البطلان نسبي . ونفتيش شخص المهم في مثلها لا ينطوى من الاعتداء عليه أكثر نما ينطوى عليه تفتيش منزله عندما يقع باطلا في نفس الظروف . فلم يكن في صورة هذه المدعوى أي وضع جديد ... أو استثنائي ... يبرر الحروج عن القضاء السائد والنصوص الواضحة .

ويكنى لإبراز هذا الخروج على نص المادة ٣٣٣ أن نبين كيف أن المهم لو كان حاضراً — ومعه محاميه — وغفل عن تقديم الدفع ببطلان تفتيشه لسقط حقه فيه ءولا أمكن لغرفة الاتهام أن تصدر قرارها ببطلان التفتيش ثم بالأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . أما وقد غاب كلية — ولم يقدم أى دفع بالبطلان أمامها — ولا فى الأوراق — فقد أصبح من حقها أن تبطل نفس الإجراء من تلقاء نفسها وتأمر بالتالى بأن لا وجه لإقامة الدعوى !!

وضع متناقض غريب يعطى للمهم الغائب في ضوءهذا المبدأ لمحكمتنا العليا \_

من الضائات، وفرص إبطال الأدلة المقامة ضده، ما يتجاوز تلك التي تكون السمم الحاضر ولو كان معه محاميه . وتعطى لأية جهة قضائية أن تقفى من تلقاء نفسها ببطلان دليل لحساب مهم غائب لا تملك أن تقفى بمثله لحساب مهم حاضر ، ما لم يدفع به في حينه — ويتمسك به صراحة — ويصر عليه حتى الهاية — ويعود للتمسك به من جديد في الاستئناف إذا كانت الدعوى تنظر على درجتين !!...

فهذه هي الضوابط التي وضعها المحكمة العليا للتمسك بأى دفع موضوعي أو قانوني ما دام يتطلب تحقيقاً في الموضوع كالتفتيش . وهذه هي الضوابط التي وضعها المادة ٣٣٣ لحميم الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة عندما نصت على أنه « يسقط الحق في اللفع بها إذا كان الممهم عام وحصل الإجراء بحضوره بلون اعتراض منه ، وعلى أنه « في مواد المخالفات يعتبر الإجراء محميحاً إذا لم يعرض عليه المهم ولو لم يحضر معه عام في الجلسة » وعلى أنه « كذاك يسقط حتى اللفع بالبطلان بالنسبة النيابة العامة إذا لم تتمسك به في حينه » .

بل كيف يمكن التوفيق بين هذا الحكم عل التعليق الحالى وبين حكم آخر سابق له ببضعة أسابيع وقد ذهب إلى أنه مي كان المهم - الحاضر جميع إجراءات الحاكمة - قد قدم دفعه ببطلان التفتيش إلى غونة الانهام فعلاً معززاً عدكرة تشرحه ، ولكنه غفل عن العسك به من جليد أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه إثارته أمام محكمة النقض أن ؟ . . . فأى القضاءين يبدو أصدق تمبيراً عن حكم القانون في المادة ٣٣٣ وعن قضاء النقض في ضوابطه المستقرة منذ سنة ١٩٥٧ ؟ إننا نترك الحواب القارئ . ولكن نسمح لأنفسنا أن نلاحظ فحسب - أن التوفيق بيهما متعلر ، وأنه إذا كان حكم الممارة على منطقياً مع النصوص ، ومع القضاء السائد ، فإن حكم ١٩٥٨/٤/٢٨ يبلو منطقياً مع النصوص ، ومع القضاء السائد ، فإن حكم ١٩٥٨/٤/٢٨ يبلو منطقياً مع النصوص ، ومع القضاء السائد ، فإن حكم

<sup>(</sup>١) فقض ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام التقف س ٩ فم ١١٦ ص ٤٢٩ .

ولنفس هذه الأسباب يبدو لنا على نظر أيضاً رأى آخر مقتضاه أن بطلان التفتيش يتعلق \_ في الوضع الحالى التشريع « بالنظام العام إلا في حالة واحدة هي حالة عدم حضور شاهدين في التفتيش الذي يجريه وأور الضبط القضائي إذا لم يمكن حضور المهم أو من ينييه به ١٠١٦. فإنه يمكن أن توجه إليه نفس أوجه النقد التي وجهناها إلى هذا الحكم الأخير فحكمننا العليا ، وهي بعده عن قضائها المستقر فضلاً عن انتفاء أساسه في التشريع ، بل وانتفاء حكمته . فضائها المستقر فضلاً عن انتفاء أساسه في التشريع ، بل وانتفاء حكمته . واحدة هي حالة عدم حضور شاهدين التفتيش الذي يجريه مأور الضبط واحدة هي حالة عدم حضور المهم أو من ينيه به ؟ . ووا علة تخصيص غالفة هذه القاعدة الشكلية غيم خاص من بين قواعده الأخرى الشكلية ؟ فيا الترحيد وقيامه على منطق واحد وحكمة مشركة ؟ ثم أين السند في التشريع القائم التوحيد وقيامه على منطق واحد وحكمة مشركة ؟ ثم أين السند في التشريع القائم الأيثر مغايرة حتى بين القواعد الشكلية لتفتيش وقواعده الموضوعية ؟

### وبعدا:

من كل ما تقدم بيين أن حكم ١٩٥٨/٦/٣ لم يلتزم النصوص – وهي صريحة – ولا الأوضاع القضائية – وهي مستقرة على عكسه – بل ينبي عن رغبة في التجرر من الأمرين معاً ، لبواعث لا يسع المنصف إلا تسجيل ما تنظوي عليه من شعور الحرص على كفالة حرمات الأفراد على تمط أقوى مما يريد التشريع نفسه . فلم يكن اعتراضنا عليه من هذه الوجهة ، كلا بل من وجهة ما ذهب إليه من أنه يمثل حكم النصوص من جانب والقضاء المستقر من جانب تاحد ، وا قد يوجده من لبس في هذا الشأن .

فالأوضاع القانونية ينبغى أن تعرض كما هى كاتنة بالفعل ، وعلى علامًا ، سواء اتفقت مع وجهة نظرنا فيها ينبغى أن تكون عليه من حال أم لم تتفق . والقول بأن وضماً معيناً يمثل ــ دون غيره ــ حكم التشريع القائم لا يفيد بذاته أنه هكذا

 <sup>(</sup>١) ونظرية البطلان في قانون الإجراءات الجنائية و للدكتور أحمد فتحي سرور ص ١٧٠ ،
 ١٧١ .

ينبغى أن تكون فيه الحال دائمًا . ولكن ليس من حتمنا أن ننكر وجوده لمجرد أننا غير راضين عنه أو لأنه غير ملتثم مع مذهبنا فيا ينيغى أن يكون عليه .

والقول بأن غالفة قواعد التفتيش ترتب فى قاننا المصرى بطلاناً نسبياً ليس مقتضاه القول بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان . أو أن هذه النسبية تمثل الحد الأقصى لضهانات الأفراد التى ينبغى أن تحرص عليها الشرائع كافة . كلا بل حبنا لو عدلت النصوص فأصبحت تسمح بالقول بأن مخالفة قواعد التفتيش ترتب بطلاناً مطلقاً ، أو بالأقل ترتب هذا البطلان عند مخالفة القواعد الموضوعية فيه ، لما تنضمنه هذه الخالفة من معنى انتهاك حرمة المساكن أو الأشخاص ، والاعتداء على كرامة الفرد وحقه الطبيعى فى حياة موفورة الكرامة .

ولكن إلى أن يتم تعليل كهذا – إذا قلر له أن يتم يوماً – لا محل القول بأن هذا هو حكم التشريع القائم . أو أنه يفرق بين أحوال يكون بطلان التفتيش فيها مطلقاً وأحوال أخرى يكون فيها نسبياً بغير أن نجد فيه لهذه التفرقة ضابطاً ولا سنداً . وما يصدق على التشريع في هذا الشأن يصدق أيضاً على القضاء السائد فإنه وإن كان قد تطور فعلاً ، إلا أن تطوره كان بين حقبين من الزمن ، حون أن يفرق بين نوعين من القواعد التي تحكم بطلان التفتيش في وقت واحد .

هذا هو الرضم الحالى التشريع والقضاء السائد . فهو يرتب على مخالفة 
قواعد التفتيش بطلاناً نسبياً فحسب . وأى قول آخر إنما محال أن يفرض على 
النصوص أحكاءاً هي على القيض مها، وعلى القضاء السائد رأياً لم يذهب إليه منذ 
يناير ١٩٣٩ وقبل الحكم موضوع التعليق الحالى . أما قول بعض الزملاء بأن هذا الرأى 
اللمي نقول به يؤدى إلى الهروب من مواجهة المشكلة الحقيقية في بطلان التختيش 
وهي الإجابة على السؤال الآتى و متى يكون بطلان التغتيش مطلقاً ومتى يكون 
نسبياً ١٤ المهو يتضمن مصادرة على المطلوب petition de principes تقوم 
على افتراض مشكلة غير قائمة ، ثم على محاولة إثبات الشيء بالشيء نفسه . 
أو على إثباته بعبارات لا تغيى في الاقتاع العلمي ، كالقول بأن هذا الرأى 
أو على إثباته بعبارات لا تغيى في الاقتاع العلمي ، كالقول بأن هذا الرأى

<sup>(</sup>١) راجع تعليقالزميل الدكتور توفيقالشاري . المجاماة عدد أبريل سنة ١٠٤٥،٥١٥،٠١٠.

الذي ندافع عنه ـــ وعكسه أيضاً ـــ هو ﴿ الوهمِ الذي يتعلق به البعض ويستر يحون إليه عندماً يظنون أن كل قواعد التفتيش وأحكامه مزطبيعة واحدة ، . فلا ندري وأيم الحق هل الوهم هو التقيد بصريح النصوص – ومذكراتها الإيضاحية – وأعمالها التحضيرية ـــ والقضاء السابق عليها ـــ واللاحق لها ، أم هو أن نتجاهل كل ذلك ونفترض وجود التفرقة افتراضاً ، ثم نسكت عن بيان أي معيار لها ، كيما تنسب المسئولية في هذا السكوت إلى عجز الجميع والتشريع أيضاً !... إن هذا العجز المسند إلى التشريع — لو صح وجوده — لكان أدعى إلى إنكار التفرقة لا إلى افتراض وجودها . ولكننا نطمئن مخالفينا فى الرأى إلى أن الشارع لم يعجز هنا ، وأن المعايير سهلة في وضعها . ولكن كيف تسند إلى عمل من شارع أو من قاض إذا كان عمل القاضي منذ سنة ١٩٣٩ وعمل الشارع منذ سنة • ٩٥ اينطقان لمن يريد أن يسمع ــبرغبة تقرير البطلان النسبي للتفتيش عند مخالفة جميع أحكامه وأوضاعه \_ فيما خلا الحكم موضوع التعليق الحالى؟... هذه هي المشكلة . أما وضع معيار للتفرقة وحكمته متوافرة إذا ما أريد له أن يوضع ــ فليس من المشكلة في شيء ، إن عدلت النصوص الحالية ، وألغيت أعمالها التحضيرية ومذكراتها الإيضاحية . أو بالأقل أن بقيت هذه على حالها ولكن ألغيت قواعد التأويل المعروفة ، ومعها ضوابط التمييز بين البطلان المطلق والنسى كما استقر عليها الرأى في بلادنا والحارج.

# LA SORTE DES NULLITES DES PERQUISITIONS EN DROIT EGYPTIEN

#### $p_{ar}$

### M. Raoof Ebeid

Professeur à la faculté de droit. Université Ein-Chams

Il y a trois opinions differentes en matière de la sorte des nullités des perquisitions en droit égyptien. La première voit que ces nullités sont toujours absolues, car les règles des perquisitions sont, en général, d'ordre public. La deuxieme déclare la nécessité de faire une distinction entre les unes et les autres de ces règles. Tandis que les premières doivent être considerées d'ordre public, sans d'ailleures les designer, les deuxièmes doivent être considerées d'ordre privé. Cette opinion ne propose d'ailleurs aucun critérium pour la distinction proposée. La troisième opinion voit que toutes les régles des perquisitions sont d'ordre privé, dans l'état actuel de la législation, et de la jurisprudence dominante. Leur violation entraine donc toujours des nullités relatives.

C'est en faveur de cette dernière opinion que conclut le présent article. Il donne un exposé de la théorie des nullités des perquisitions dans la jurisprudence de la Cour de Cassation. Il indique comment elle a abandonné en cette matière la théorie des nullités absolues pour adopter en 1939 celle des nullités rélatives, en lui donnant toutes ses applications connues.

Il démontre également comment le code de la procédure pénale égyptienne elaboré en 1950 a voulu confirmer cette jurisprudence constante dans son article 333. Il donne l'interpretation de cet article, concernant les nullités de l'instruction préparatoire et définitive, par rapport à l'article 332 concernant les nullités de la procédure des jugements. La di sposition de ces deux articles, porte àcroire que l'intention du législateur était inclinée à déclarer relatives les nullités des perquistions en général. Ainsi que leurs actes préparatoires, et leurs notes explicatives

En dernier lieu le présentartiele critique un arrêt rendu par la cour de cassation le 3 iuin 1958 déclarant que l'article 332 peut être appliqué en matière des perquisitions aussi bien qu'en matière de la violation de 3 règles de la procédure des jugements. L'arrêt déclare que le législateur a voulu considérer d'ordre privé quelques unes seulement des règles des perquisitions, en laissant les autres à l'appréciation des juges. Il n'a désigné ni l'une ni l'autre de ces règles. Il n'a pas proposé un critérium déterminé pour la distinction prétendue.

Le présent article considère cet arrêt comme représentant une nouvelle tendance de la Cour suprême, difficile à réconcilier avec sa jurispindence constante dépuis 1939, Et avec la législation dans son état actuel, notamment son article 333.

### انجرا فولوجيا أومسيكولوجية انخطوط لاكروسلفامدين مصراع إنس - استانشاعرة

### مقدمة:

المقصود بالجرافولوچيا برجه عام أية محاولة منظمة لفحص خط البد . ويطلق الاصطلاح بوجه خاص على تحليل خط البد يغرض الاستدلال من خصائص هذا الخط على شخصية كاتبه إجمالا ، أو على الحالات النفسية الى صاحبت عملية الكتابة ، أو بغرض الكشف عن بعض جوانب في أعماق شخصية الكاتب .

ويرجع تاريخ الاهمام بالجرافولوجيا إلى ماض بعيد . غير أننا ان نتتبع هذا الماضى مجميع تفاصيله ، بل نكتنى بالإشارة إلى بعض المعالم الرئيسية فيه . فنى المتران الثانى الميلادى ظهرت البوادر الأولى لهذا الاهمام ، إذ لاحظ ترانكويليوس Tranquillius أموراً استرعت انتباهه فى خط يد أوكناڤيوس أغسطس . وفى القرن السابع عشر نشر كاميل بالدى Baldia أول مجشفى دلالة خط اليد على شخصية كاتبه . ثم جاميشون Abbé Michon فأعطى الجرافولوجيا اسمها وأعطاها لأول مرة توجيم محدداً ، وهو : محاولة الربط بين علامات متفرقة فى خط اليد وين سمات الشخصية ( ١٥ ، ١٥ ) .

على أن عدداً كبراً من الخرافولوچيين المحاثين يرفضون الانهاء بنظامهم الفكرى إلى ميشون السب تاريخي واضح وهو أن الاتجاء التحليل الذي أعطاء ميشون للجرافولوچيا لتى الفشل التام عندما أخضع التحقيق التجريبي اللعقين كما تقضى أصول البحث العلمي الموضوعي ، على نحو ما سنين في الفقرات التالية . ومن ثم فإمهم يفضلون أن يتسبوا إلى كليجود BL. Klager منها إلى الله الشخصية وخط البد بنظرة أقرب إلى الإجمال أو الركيب منها إلى التحليل (١٥) . وهي نظرة صادفت بعض النجاح عندما تناولها التحقيق التحديي على نحو ما سنعرض أيضاً في الفقرات القادمة .

إن مشكلة الجرافولوجيا تبدو محيرة للقارئ العابر ، ذلك أنه غالباً ما يصادف عدداً من الأحكام المتناقضة ، فيعض الكتاب يتحدث عنها كما لو كانت مفتاحاً سرياً يفتح الطريق إلى الاطلاع على أعماق الشخصية ، والبعض الآخر يتحدث عنها باعتبارها لا تزيد على أن تكون ضرباً من اللحل والحداع لا صلة له بالعلم ولا بالعلماء. وقد كان الفريد بينيه A. Binet (وهو العالم الذى ارتبط باسمه أكثر من أى اسم آخر تراث القياس الموضوى فى علم النفس) يقرر أن لدى الجرافولوجيين قدرة كبيرة على التمييز بين عظماء القوم وبين العاديين من أبنائه ، كما أن لديهم القدرة على التمييز بين المواطنين الصالحين وبين العابثين بالقانون (٩ ص ٣٨٤) وفى الوقت نفسه كان وطسن Watson ( وهو من ألمع بالقانون (٩ ص ٣٨٤) وفى الوقت نفسه كان وطسن النفس) يصف دعاوى الجرافولوجيين بأنها نسيج من المالخات (١٥).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الوضع للجرافولوچيا ليس بالوضع الفريد ، فثمة وضوعات أخرى تحوطها هالة من التناقض الذى يسبب الحيرة ، وربما كان من أوضح الأمثلة على ذلك ما يحوط موضوع الاختبارات الإسقاطية وموضوع التنويم الصناعى من تضارب .

والهدف الرئيسي لهذا البحث هو أن نقدم للقارئ صورة دقيقة لبعض دعاوى الجرافولوچيين ، والأساس الفلسني أو المنطق العام الذي تستند إليه ، وعدداً من التجارب العلمية التي أجريت للتثبت من صحة تلك الدعاوى . وذلك حتى يستطيع القارئ أن يكون لنفسه فكرة على درجة لا بأس بها من الوضوح عن مدى توفر الروح العلمي في الجرافولوچيا .

## الدعاوىالرئيسية للجرافولوچيا :

من العسير أن نحدد بالدقة اللازمة مجموعة الدعاوى الرئيسية التى يستند إليها الجرافولوچيون فى محاولتهم الربط بين خصائص خط اليد وبين شخصية كاتبه. ولذلك عدة أسباب ، منها أن بعض هذه الدعاوى ليس له وجود صريح فى أذهان أسحابه ، لكن له وجوداً ضمنياً يجعله يتلخل بصورة غامضة فى طريقة تأويلهم لحط اليد . وموقف الجوافولوجيين في هذا الصدد موقف الصانع الذي قد يكون على شيء من المهارة لكنه لا يستطيع أن يحلل بالدقة اللازمة تلك العمليات التي تعتمد عليها مهارته . ومن هذه الأسباب كذلك أن الطريقة الى أتبعها عدد من الجرافولوجيين في كتابة دعاواهم ومحاولة توضيحها لم تكن بالطريقة العلمية التي تسمح بتناول هذه الدعاوي كفروض علمية وتصميم بالطريقة العلمية لاختبارها . ومن هذه الأسباب أيضاً أن الجرافولوجيين أنفسهم لا يمثلون مدوسة فكرية واحدة تشترك في الاعتهاد على عدد محدود من الدعاوي . لما ما الأسباب وغيرها نجد أن الشكوى داعمة في كثير من المؤلفات العلمية التجريبية التي حاول أصحابها أن يتعرضوا للتجريب العلمي في الجرافولوجيا ( ٤ ص ١٩٠٧ وما بعدها به ١٠ ص ١٩٠٩) .

على أن هذه الأسباب لا تمنع من محاولة توضيح ما يمكن توضيحه من اللدعاوى الرئيسية للجرافولوچيا . ومع ذلك فهى تملى علينا طريقة معينة في العرض باعتبارها أقل الطرق مثاراً للخلاف والجدل ، هذه الطريقة تتلخص في عرض صورة موجزة للأصول العامة أو الفلسفية التي تستند إليها هذه الدعاوى ثم تلخيص لبعض الدعاوى تلخيص لعض الدعاوى تلخيص لعض الدعاوى تلخيص لعض الدعاوى تلخيص العصل علد من الباحثين .

ليس فى فلسفة ميشون ما يزيد كثيراً على ما ذكرناه فى فقرة سابقة . لذلك يحسن بنا أن ننتقل مباشرة إلى الحديث عن فلسفة كليجز الذي يعتبر فى نظر الكثيرين بمثابة الأب الروحي للجرافولوجيا فى صورتها الحديثة . ومن الجدير بالذكر أن هذه الفلسفة معارضة صريحة لفلسفة ميشون .

أقام كليجز نظريته في تحليل خط اليد على أساس أن خط اليد من بين الحركات التعبيرية expressive movement وعلى ذلك حاول أن يفهم خط اليد من خلال المفاهيم الفلسفية التي أقامها لفهم الحركات التعبيرية . وقا أدت نظرته هذه إلى تحويل الاهمام عن وعينة الحط الطلوب تحليلها ، إلى الاهمام بأنماط الحركة التي تنتج الكتابة عما .

وقد المرض كليجز وجود قوتين في الإنسان هما : النمن وهذا يقيد الإنسان ويضبط أضاله ، والنفس وهذه تطلقه وتحرر قواه البدعة . وأطلق على النفس أو قوة الانطلاق اسم الإيقاع التلقائى الطبيعى ، وكان يقول إلما ماثلة فى ظواهر الكون مثل الفصول والحبال والنبات والحيوان والإنسان ، وفى مظاهر الصحة والنشاط بوجه عام . كما أطلق على الذهن اسم القياس أو السيار وذلك للإشارة إلى استقراره على دورات معينة ، ووصفه بأنه قوة مانعة كافة محطمة .

أما عن الصلة بين القوين فقد رأى كليجز أن القوين في صراع دائم وأسما يؤثران معاً في سلوك الفرد ، ويبدو تأثيرهما في أوضح صوره في حركاته التعبيرية ، ومن أمثلها المشي والإبماء gresture والكتابة . على أن الكتابة إنما تمتاز على غيرها من الحركات التعبيرية بأنها تخلف وراءها أثراً باقياً ، مما ييسر دراسها وتأويلها . فإذا نظرنا في التغيرات المتلاحقة التي تطرأ على خط اليد تبيناً في ذلك صراع إحدى القوين ضد الأخرى ، مما يجعله سجلا دقيقاً للعلاقة اللينامية بينهما . ومن هنا كانت عناصر خط اليد في حقيقتها عبارة عن حركات نفسية تكشف عن نفسها من خلال الحركة المضوية .

وانقل كليجز إلى تصنيف دلالات العناصر الجرافولوجية فصنفها إلى إشارات دالة على الكف ووضعها تحت عنوان و القبض » أو و الانقباض » ، و وإشارات دالة على التحرير أو الإثارة ووضعها تحت اسم و الإطلاق » أو الانطلاق » . واستنج على هذا الأساس أن أى عنصر من عناصر خط اليد يمكن أن يكون دالا على فعل القوتين معاً . مثال ذلك أن حجم الحروف دال على فعل القوتين معاً . مثال ذلك أن حجم الحروف دال على فعل القوتين معاً . مثال ذلك أن حجم صغيراً وإذا تغلبت قوة القبض كان الحجم صغيراً وإذا تغلبت قوة الإطلاق كان الحجم صغيراً وإذا تغلبت

ومع أن كليجز يرى أن الإيقاع يكشف عن نفسه من خلال حركات الإطلاق ، فإنه لم يعتبر جميع حركات الإطلاق دالة على الإيقاع . بل اعتبر بعضها دالا والبعض غير دال إلا على ذاته . وستوى الكتابة هو اللى يحدد كون حركات الإطلاق دالة على الإيقاع أو على ذائها . أما المقصود بمستوى الكتابة فغير واضع عنده ، لكن الراجع أنه يشير بهذا المفهوم إلى الصفة الاستطيقية (الجمالية) للكتابة ، وقد توك كليجز تقدير ذلك لحكم الفاحص الجرافولوجي . ثم أشار إلى ما سماه «قوة الإيقاع »، وهي الملاقة الدينامية بين

حركات القبض والإطلاق . وانهى من ذلك إلى تقديم جدول بتصنيف إشاوات القبض والإطلاق . غير أنه عاد فيا بعد فعدل عن هذا الجدول وسحب ثقته منه (١٥) .

تلك هى نظرية كليجز الى نقوم كأساس فلسى وراء معظم المحاولات الحرافولوجية الحديثة .

أما بالهر فتعتبر جهوده إمتداداً وتفصيلا لكليجز ، مع بعض الإضافات الجديدة . فقد استعان بالمر ببعض مفاهم التحليل النفسى فى شروحه . وفى تحليله للأبعاد الملادية لحلط اليد وجد أن الجرافولوجيين يقتصرون على وصف بعدين اثنين هما ارتفاع الحروف واتساعها فأضاف إلى ذلك بعداً ثالثاً هو العمق، وكان يقصد به الضغط أثناء الكتابة ، على أساس أن هذا الضغط يتضمن حركة إلى الأمام والوراء كأنما يريد الكاتب أن ينفذ بقلمه خلال الورق . كذلك أصاف بلفر ضرورة الربط ربطاً روزياً بين الأبعاد المختلفة لخط اليد وا تنضمنه من أنماط حركية وبين المستويات المختلفة لنشاط الفرد ، وعلى هذا الأساس الأخير نقد نظرية كليجز قاتلا إن الحركات التعبيرية تكتسب معانى مختلفة في المستويات المختلفة للنشاط . وبالتالى فكل عنصر من العناصر الجرافولوجية التي أشار إليها كليجز يكتسب دلالة مختلفة إذا تغير وضعه من مستوى إلى مستوي آخر من مستويات النشاط لدى الفرد (١٥٠) .

هذا أهم ما يعنينا فى بالمر ، بعد أن أوردنا أهم ما يعنينا فى كليجز . والنقطة الجديرة بالذكر أنه ليس بيهما تعارض ، إنما التعارض قاتم بين كليجز ويشون . وقد حاول عدد من الباحثين السيكولوچيين استخلاص الدعاوى المى تنظوى عليما كل من الفلسفتين فلسفتى ميشون وكليجز . وربما كان من أشهر هذه المحاولات محاولتان : أولاهما عاولة قام بها هل المل C. Hull هذه المحاولات محاولتان : أولاهما عاولة قام بها هل المل R.B. Montgomery عام ١٩٤٧ (١٠ ص ١٩٥) . ويلاحظ أن محاولة موتجوبورئ تستند أساساً إلى تمالم ميشون ، فى حين أن محاولة مورفى تستند إلى فلسفة كليجز . وفيا يل نص الدعاوى التى استخلصها هل وموتجوبورى:

 الميل الصاعد للخط: وهذا يدل على الطموح ، وفي رأى بعض الجرافولوچيين يدل على الغرور .

٧ ــ دقة الكتابة : وهذا يدل على الحجل .

 ٣ ــ ثقل الكتابة ، ويتمثل فى زيادة سمك الحط : وهذا يدل على قوة الشخصية .

 ٤ ـــ الطريقة التي تكتب بعض الحروف مثل حرفa و o والتي تكتب أجزاء من حروف أخرى مثل الحط المستعرض فى حوف r تشير أيضاً إلى سمات فى الشخصية ودرجة توفرها .

أما عن الدعاوي التي استطاع مورفي أن يستخلصها فهي :

١ ـــإن الميل إلى ملء الفراغ سمة عامة فى الشخصية ، ويمكن القول بأن
 هناك قالباً يشكل فيه خط اليد فى امتداده وانكماشه .

۲ - من الحوانب المامة فى خط اليد ما يسمى بالأسلوب ctyle ومقوماته عديدة ، من بيها التغيرات فى السرعة والشدة intensity وتكشف تغيرات الشدة عن نفسها فى الانتقال من أعلى درجة من الضغط pressure أثناء الكتابة إلى أدنى درجة .

٣- والأسلوب معنى آخر أمم من ذلك ، وفيه تتدخل الصفات الاستطبقية (الجمالية)-كالعائل والانحدار الممهد أو غير الممهد، ويمكن الاستدلال من ذلك على جوانب عائلة في الشخصية .

 ٤ - يمكن لحط اليد أن يكشف عن اتجاه attitude كاتبه نحو البيئة الاجماعية وإلى أىمدى يدخل فى حسابه ما يصدر عبها من تحييذ أو استهجان.

مـ يمكن لعناصر فى الكتابة أيضاً أن تكشف عن اتجاه الكاتب نحو
 ذاته ، وتتمثل هذه العناصر بوجه خاص فى طريقة كتابته الضمير « أنا » ولا
 يشير إلى الأنا .

ويشير مورفى فى ختام سرده لهذه الدعاوى إلى أن بعض الجرافولوچيين المحدثين يصرون على تأكيد القول بأن أى جانب من جوانب خط اليد هذه لا يكني وحده للدلالة على شيء فى الشخصية .

### الدراسات التجريبية :

تعتبر تجربة هل C.L. Hull ومونتجومرى R.B. Montgomery من أقدم المحاولات العلمية الجادة الامتحان صدق دعاوى الجرافولوچيا ، فقد نشرت التاجها سنة ۱۹۱۹ (۷) .

ويتلخص هدف التجربة في محاولة الكشف عما إذا كانت هناك علاقة بين بعض خصائص خط اليد وبين عدد من سمات الشخصية ، وذلك كما ورد في مؤلفات بعض الجرافولوجيين .

وبالرجوع إلى مؤلفات ستة من الجرافولوچيين الأمريكيين والألمان والفرنسيين استخلص الباحثان عدداً من العلاقات التي يزعم المؤلفون وجودها على نحو ما أوضحنا في الفقرة السابقة . ثم وضعا هذه العلاقات موضع الفروض لاختبار صحباً .

وكانت عينة البحث تتألف من ١٧ شخصاً راشداً طلب إليهم أن يكتبوا بخط يدهم فقرة محددة نقلا عن نص مطبوع ، وكانت الفقرة تحتوى على ما يقرب من ١١٠ كلمة منشورة فى إحدى انجلات . وقد كتب الأشخاص على ورق غير مسطر وعلى مكاتبهم وبأقلامهم الخاصة حتى تكون ظروف الكتابة عادية غير مفتعلة .

أما عن سمات الشخصية فقد اختيرت لللك ست سمات وردت في دعاوى الحرافولوچيين ، هي : الطموح والغرور والحجل والعنف والمثابرة والتحفظ . وأمكن تحليد الدرجة التي تتوفر بها كل من هذه السهات في كل فرد من أفراد العينة تحديداً موضوعياً بوساطة طريقة الرتيب ranking ويعتمد استخدام هذه الطريقة على طبيعة العينة المستخدمة في هذا البحث . فقد كان أفرادها على سابق معرفة بعضهم البحض . ومن ثم فقد طلب إلى كل مهم على حدة أن يرتب زملاءه الستة عشر ترتيباً تنازلياً (بناء على معلوماته عهم ) على كل سمة من السهات الست . وبذلك تجمع لذى الباحثين ستة عشر ترتيباً لكل فرد على كل سمة . كل سمة عشر ترتيباً لكل فرد على كل سمة . وكانت الحطوة التالية أن يحسب لكل مهم منوسط الستة عشر ترتيباً لكل فرد على

وذلك على كل سمة على حدة . ثم يعاد ترتيب الأفراد على كل من هذه السات ترتيباً تنازلياً على حسب هذه المتوسطات . هذه خلاصة مبسطة لطريقة الرتيب كما استعملت لتقدير السات في هذا البحث . وهي إحدى الطرق التي تضمن درجة من الموضوعية لا بأس بها ، ولا يزال يجرى استخدامها في البحوث السيكولوجية ، وقد تتخذ لنفسها أشكالا أعقد من ذلك قليلا (٢) .

وكما قدر الباحثان سمات الشخصية لدى الأفراد تقديراً موضوعياً ، قاما بقياس سبع خصائص مختلفة فى خطوطهم قياساً موضوعياً كلمك . وقد انتخبت الحصائص السبع على أساس أن ستا من بينها ربط الجرافولوچيون بينها وبين إحدى سمات الشخصية التى ذكرناها . أما الحاصة السابعة فقد اختارها الباحثان اختياراً تعسفياً .

وفيها يلى بيان هذه الخصائص أو المتغيرات variables الحطية التي تم قياسها :

١ - درجة الميل الصاعد في الكتابة : على أساس أن الجرافولوجيين الستة اللمين رجع الباحثان إلى مؤلفاتهم اعتبروها دالة على الطموح . وقد قيس هذا الميل إلى أقرب ملايمتر .

٧ - دقة الكتابة : على أساس أنها تعتبر دليلا على الحجل . وقد قيست عن طريق قياس اتساع الحلط عند ثنية الجرة الصاعدة في آخر الحرف t . وطبق ذلك على عشرة حروف ع متناثرة عشوائياً . وتم القياس تحت الميكر وسكوب إلى أقرب ٥,٠٠٠٧ من البوصة .

 ٣ ــ ثقل الكتابة : ويبدو في سمك الخطوط . ويعتبر دليلا على قوة الشخصية . وقد قيس بنفس الطريقة التي قيست بها دقة الكتابة .

٤ ــ ثقل الخط المستعرض على حرف: على أساس أن البعض يرون هذا
 دليلا آخر على قوة الشخصية .

ه - طول الحط المستعرض على حرف : على أساس أنه يكشف عن سمة المثابرة .

انفتاح أو انغلاق حرق a و o : على أساس أن الانفلاق بشير إلى التحفظ عند الكاتب والانتفاح يشير إلى عدم توفر هذه السمة .

٧ - الضيق الجانبي لحرفي m وn: وهذا هو المنهر الذي اختاره الباحثان اختياراً تصفياً ولم يقل به أحد من الجرافولوچيين. وكان اختيارهما إياه بهدف إلى معاملته كمتغير ضابط. وذلك بأن توعما أن يكون مرتبطاً بالحجل ، ثم حاولا النظر فها إذا كان سيبدو مرتبطاً بالحجل بقدر ما يرتبط به عامل دقة الكتابة الذي سبق الإشارة إليه .

ويعد أن تم قياس هذه المتغيرات جميعاً . رتب أفراد العينة ترتيباً تنازلياً من حيث درجة توفر كل من هذه المتغيرات في خطوطهم .

بعد ذلك بدأ الباحثان التحليلات اللازمة للوصول إلى التناتج . وكانت هذه التحليلات تتلخص فى حساب معامل إرتباط سبيرمان (٦) بين رتب الأفراد على كل من المتغيرات السبعة وبين رتبهم بالنسبة لسهات الشخصية الى يفترض الجرافولوچيون إرتباطها بأحد هذه المتغيرات . وانهى الباحثان إلى معاملات الارتباط الآتية :

مات الشخصية	کل من	سېيرمان بېن	ارتباط	) بمعاملات	جەول ( ١
	اليد	مبائص خط	د من خ	و باڻ عا	

الارتباط	خصائص خط اليه	مة النخمية
- ۲٫۰	الميل الصاعد في الكتابة .	الطموح
٠,٠٧	الميل الصاعد في الكتابة .	الفرور
- 10،	. قالكتابة	الحبل
- ۱۷۰۰	ثقل الكتابة .	القرة
- ۲۰٫۰۱	ثقل الجمل المشعرض على حرف t .	القرة
+ ٧٧,٠	لقل الخط المستعرض ، مقيسا بطريقة أخرى	القرة
٠,٠٠	طول الحط المشعرض على حرف t .	المثايرة
+ ۱۱ر۰	طول الخط المستعرض على حوف t ، مقيساً بطريقة أخرى	المابرة
<b>- ۲۰۲</b>	انفتاح وانغلاق حرفی a و o .	التحفظ
+ ۲۸،۰	ضيق حرفي n و n.	الحجل

وبالنظر فى هذا الحلمول يتضح أن جميع معاملات الارتباط منخفضة جداً ، وإنها فى الواقع لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن الصفر ، إذ كان يلزمها أن تبلغ على أقل تقدير ٨٤, ، بالسالب أو بالمرجب لكى تكون لها دلالة إحصائية عند مستهى ٠,٠٥ (حيث أن درجات الحرية ١٥). ومما يلفت النظر كذلك أن الإرتباطات التي ظهرت لم يقتصر أمرها على أن جاءت ضعيفة جداً بل وزادت على ذلك أن جاءت عكسية في معظمها ، أي عكس الفروض أو الدعاوي السائدة في الكتابات الجرافولوچية التي رجع إليها هل ومونتجومري . وأكثر من ذلك كله أن المتغير الأخير من متغيرات خط اليد الذي اختاره الباحثان بطريقة تعسفية أعطى معامل ارتباط يفوق فى قيمته معظم المعاملات التي ظهرت من المتغيرات الأخرى التي يشيع القول بوجود ارتباطات بيها وبين سمات الشخصية . على هذا النحو ظهرت نتائج تجربة هل ومونتجومرى ، ومن الواضح أنها تدعم كثيراً من الشكوك التي تحيط بدعاوى الجرافولوچيا . من هذا القبيل أيضاً تجريةأوردُها مورفيوزميلاه (١١ص١٩) . وأجراها هارفيO.L.Harvey أجريت التجربة على ٥٠ طالبة جامعية ، وكان الهدف منها كذلك الكشف عما إذا كانت هناك علاقة بين بعض خصائص خط اليد وبين بعض سمات الشخصية . وفي هذه التجربة استخدمت لقياس سمات الشخصية طريقة أكثر موضوعية من طريقة الترتيب التي استخدمت في التجربة الماضية . فقد طبق على الطالبات اختبار ألپورت للخضوع والسيطرة The Allport Ascendance-Submission Test واستبيان تُرستون الشخصية Thurstone Personality Schedule وكلاهما يطبق بطريقة موضوعية وتقيمالاستجاباتعليه بطريقةموضوعية كذلك . أما فها يتعلق بعينة الخطوط فقد طلب إلى الطالبات أن تكتب كل منهن قطعة نثرية معينة قوامها ١٣٩ كلمة ، واجتمعن لهذا الغرض في حجرة واحدة وقمن بعملية الكتابة في وقت واحد وذلك ضهاناً لتوحيد الشروط الحارجية . ثم حلت هذه العينات على أساس ٢٦ خاصية من خصائص خط اليد الى يمكن قياسها بطريقة موضوعية . وبحساب معاملات الارتباط بينها وبين درجات الطالبات على مقياس الشخصية لألبورت وثرستون تبين أن أربعة فقط من بينها هي التي ظهر بينها وبين هذين المقياسين معاملات ارتباط جوهرية ، على نحو ما هو مبين بالجدول رقم ( ٢ ) .

اليد	خط	سأثص	من شو	346	ېين	H	الارد	زت	إمامع	(	۲.	sel (	•
	ية	الشخم	غياسين	على.	سية	اج.	طالبة	۰	چات	در	بن	9	

<b>درجات الحرافولوچية و پين :</b>	المقاييس الحرافولوجية	
اختبار أليورت اخضوع والسيطرة	المفاييس الحرافولوچية	
۰,۱٦	- ۲۶۱۰	الارتفاع
7367	- ۸۶٫۰	النسبة
- 376	•,••	الميل الى الاستدارة
- ۱۶۰۰	۰,٤٥	تداخل الخطوط

وبالنظر في هذا الحدول يتضح أن معاملات الارتباط الأربعة بين اختبار و الحضوع والسيطرة ، وبين المقاييس الجرافولوچية منخفضة ، ذلك أن ٢٨٠، هو الحضوع والسيطرة ، وبين المقاييس الجرافولوچية منخفضة ، ذلك أن ارتباطين فقط مستوى مكن قبوله ، ومعى ذلك أن ارتباطين فقط ها الجوهريان من بين ٢٦ ارتباطاً حسبت بين المقاييس الجرافولوچية وبين اختبار الخضوع والسيطرة ، وهذه نسبة ضعيفة جداً إذا نظرنا إليها على أساس درجة احيال ظهورها بحض الصدفة (١٢) .

وتعليقاً على هذه التجربة والتجربة السابقة نلاحظ أجما يمثلان طرازاً واحداً ، فكلاهما عاولة للكشف عما إذا كانت هناك علاقة بين علامات جرافولوچية محددة وبين سمات معينة في الشخصية ، وهي الدعوى التي تستند من حيث أصولها التاريخية إلى فلسفة ميشون برجه خاص .

أثار هذا الطراز من التجارب ثائرة الجرافولوچيين ، وكان أقوى ما في حججهم وحجج السيكولوچيين بمن حاولوا إنصافهم أن الجرافولوچيا الحديثة لا تنظر في خط اليد بهذه النظرة المغرقة في التحليل ولا تحاول الربط بين كل عنصر في الحط وبين سمة بعنها في الشخصية ، بل علي الضد من ذلك ، إنها تنظر في الحط بنظرة إجمالية وتحاول أن تصل منه إلى صورة عامة عن شخصيته (٧). ومن ثم فقد كان من الضروري أن يظهر طواز آخر من التجارب ليكشف عن القيمة الحقيقية لهذه الحجج . وقد ظهر بالفعل هذا الطراز الآخر المطلوب .

هذا الطراز الآخر هو ما يمكن أن نسميه بتجارب المضاهاة matching وهي تعتمد أساساً على النظر بنظرة إجمالية في عينات الحطوط المعروضة ، ثم محاولة الربط بين كل عينة إجمالا وبين وصف تخطيطي لشخصية كاتبها ، أو محاولة الحكم بأن كاتب هذه العينة إذا أعطى أحد اختبارات الشخصية وليكن إختباراً للميول العصابية أو الانطوائية أو غيرها فإنه سينال عليه درجة كذا .

ومن هذه التجارب ما أجراه ألهورت وقرنون في دراسهما المشهورة للحركات التعبيرية وهي الدراسة التي نشراها عام ١٩٣٣ . فقد حصل الباحثان على تسجيلات كيموجوافية (١) لمتحنيات الضغط الذي يمارسه الشخص أثناء رسمه لمجموعة من المطوط المتوازية وأثناء كتابته لجملة معينة . ثم كلفا عددا من الأشخاص بمضاهاة هذه المنحنيات والحط الذي كتبت به الجملة نفسها بأوصاف تخطيطية لشخصيات أصابها وذلك بأن يربطوا بين كل وصف تخطيطي وبين أحد الخطوط ومنحنيات الضغط . وجدير بالذكر أن الأشخاص الذين طلب إليهم أن يقووا بهذا الربط لم يكونوا جرافولوچين ولم يعرفوا أصلا الشخصيات صاحبة الخطوط والمنحنيات . ومع ذلك فقد استطاع هؤلاء الأشخاص أن يقووا بهذا الربط بدرجة من النجاح تزيد على ما يمكن أن يتحقق بعامل الصدفة وحده (١٥) .

وفى تجربة أخرى كلف أربهايم R. Arnheim عدداً من الحكام الدين لم يسبق لم أن رأوا أية عينة من كتابات الفنانين ميخائيل أنجلو وليوناودو دافنشى ورافائيل ، كلفهم أن ينظروا فى عدد من عينات خط اليد المعروضة عليهم ويربطوا بين كل منها وبين شخصية صاحبها . فحصل من ذلك على نتائج إيجابية تعادل فى درجة الاحمال ٨٣٦،٦ بدلا من ٣٣٣،٣ فقط وهى نسبة النجاح التي يتوقع حلوثها بعامل الصدفة وحده (١٤) .

<sup>(</sup>١) الكيمويراف أو المموية (بكسر الم وفتح الوار على وزن مفعلة) آ لة تتألف أصلا من المباوانة تعرف على مؤلفة من السناج ، ما يمكن من المباوانة تعرف من المباوات الله يعرف من المباوات الله يولوچية والسيكولوچية وينادات اسم كيموجرام .

وفي تجربة ثالثة مماثلة حصل بويرتاجD. Bobertag على نسبة نجاح مقدارها ٨٠٠٧/ وذلك من خلال ٤٥٠ مضاهاة أجريت للربط بين ٣٠ وصفاً تخطيطيا لشخصيات مختلفة وبين عينات من خطوطهم (١٤٤).

وفي تجربة رابعة حاول الباحث أن يتبين ما إذا كان الجرافولوجي يستطيع أن يتوسم الاهمامات interests الرئيسية المسيطرة على الشخص من خلال النظر ف خط يده . ولتنفيذ هذه التجربة طبقاختبار ألبورت وڤرنون اللهم The Allport Vernon 'Test of Values على، فشخصاً.ومن المعلوم أن هذا الاختبار أداة لتقدير درجة تعلق الشخص بست قيم هامة ، هي : الاقتصادية (النفعية) ، والدينية والحمالية ، والنظرية ، والاجهاعية ، والسياسية ، وهي القيم الى تنطوى عليها نظرية سبرينجر E. Spranger في تصنيف الأشخاص تبعاً لأهمام (١ص٢٢ و ه ص ١٥٩ وما يليها ) . وعلى ضوء نتائج الاختبار أنتخب الأفراد الستة الذين يمثلون القيم الست في أوضح وأنتي صورها ، على أساس أن كلا منهم نال أعلى تقدير على قيمة بعيها دون القيم الأخرى . وبذلك أصبحوا بمثابة نماذج نقية لهذه القيم وما يصحبها من اهمامات . وأدخل في الاعتبار كذلك تشخيصات جرافولوچية قام بها جرافولوچيون للربط بين عينات من خطوط هؤلاء الأفراد وبين مستوياتهم على مقاييس القم الست . وهكذا كان الأشخاص الستة المنتخبين تماذج نقية القيم الست بناء على محكين : الدرجة على المقياس ، والتشخيص الحرافولوچي . ثم طلب إليهم أن يعيدوا كتابة النص الذي سبق أن كتبوه وكان أساساً في الحكم الحرافولوچي عليهم ، فكتبوه على ورق مماثل ووقعوا بأسماء خرافية . ثم صورت النصوص بالفوتوستات وأرسلت إلى ٣١ جرافولوچي ، ومع أوصاف غنصرة لنماذج سبرينجر السنة المرتبطة بالقيم الست المذكورة . وطلب إلى الحرافولوچيين مضاهاة الحطوط بأوصاف الماذج علماً بأن أصحاب هذه الخطوط يمثلون هذه النماذج خير تمثيل . وفي مقابل مجموعة الجرافولوچيين أخذت عبموعة ضابطة تتألف من ٢٦ شخصاً من الراشدين المتعلمين ممن يجهلون الجرافولوچيا وعرضت عليهم نماذج الخطوط أيضاً وطلب إليهم ما طلب إلى الجرافولوچيين . وبتحليل نتائج المضاهاة كما قام بها الحرافولوچيون تبين أنها

نجحت فى عدد من المرات يفوق كثيراً ما أحرزه أفراد المجموعة الضابطة . إذ تبين أن درجة اللدقة التي أحرزوها فى أحكامهم لا تحدث بمحض الصدفة إلا مرة واحدة فى كل مليون محاولة مماثلة ، فى حين أن درجة اللدقة التى أحرزها أفراد المجموعة الضابطة يمكن أن تحدث بمحض الصدفة مرة فى كل ١,١٨ مرة من المحاولات (١١ ص ٨٤٨) .

وفى تجربة خامسة من هذه التجارب التي تعتمد على المضاهاة استخدم أيزنك H.J. Bysenck نوعاً آخر من عينات الأفراد لم يرد ذكره فى التجارب السابقة ، استخدم ٥٠ مريضاً من نزلاء مستشفى المودزلي للأمراض النفسية والعقلية بلندن . وطبق عليهم أحد استخبارات الشخصية . وكانت طريقة التطبيق تنطوى على مطالبتهم بإعادة كتابة بنود الاستخبار والإجابة عليها . ثم فصل الجزء الذي دونت عليه الإجابات وأعطيت نسخ الاستخبار بدونه إلى الجرافواوجية الدكتورة ماروم Dr. Marum . ولما كانت هذه النسخ مكتوبة بخطيد المرضى أنفسهم فقد طلب إلى الحرافولوچية اعتبارها عينات من خطوطهم . وكانت مهمة الحرافولوچية تنحصر فيما يأتى : أن تتوسم فى كل خط صفات الشخصية السائدة فى كاتبه وعلى هذا الأساس تحاول أن تجيب على الاستخبار كأنما هو الذي يجيب كذلك أمدها أيزنك بأوصاف تخطيطية لشخصيات هؤلاء المرضى كتبها الأطباء العقليون القاعمون على ملاحظتهم وعلاجهم ، وطلب إليها أن تربط بين كل وصف وبين خط المريض الذي يناسبه هذا الوصف. بعبارة أخرى طلب الباحث إلى الجرافولوچية أن تربط بين خط اليد المريض وبين محكين : أحدهما المريض كما يصف نفسه على أحد الاستخبارات ، والثانى المريض كما يصفه طبيبه المالج .

وبتحليل التتاثيج تبين أن إجابات الجوافولوچية على الاستخبارات اتفقت مع الإجابات الحقيقية للمرضى في ٢٠٪ ( + ١٪) من الإجابات ، وهي نسبة أعلى من أن ترجع إلى المصادفة وحدها التي يمكن أن تردى إلى الاتفاق في ٥٠٪ من الإجابات . وعندما سئلت الجرافولوچية عن البنود التي هي متأكدة من صحة إجابات المرضى إلى ٦٨ ٪ من صحة إجابات المرضى إلى ٦٨ ٪

وفيا يتعلق بالربط بين الخطوط وأوصاف الأطباء أجريت المضاهاة على أساس عشر بجموعات تتألف كل منها من خمس عينات . وبتحليل النتائج تبين أن الجرافولوچية نجحت في ٢,٤ من مرات المضاهاة في المتوسط (أي بالنسبة لكل مجموعة ) ولا كانت الصاخة وحلمها لا يمكن أن تفسر النجاح في أكثر من مرة واحدة (في كل مجموعة) في المتوسط فن الواضح أن النتيجة لتلك على أن موقف الجرافولوچية في هذه التجربة كان ينطوي على عوامل تقوق في التأثير فعل الصدفة . وعلى سبيل المقارنة أتيح للبعض من غير الجرافولوچيين أن يشتركوا في هذا الجزء من التجربة فقاموا بعدة محاولات الدضاهاة كان متوسط أن يشتركوا في هذا الجزء من التجربة فقاموا بعدة محاولات الدضاهاة كان متوسط النجاح فيها ٧,٠ أي أقل نما تتيحه الصدفة (٤٠٠ ٧٤٠).

وفى تجربة تالية السابقة طلب أيزنك إلى الجرافولوچى أن يرتب ١٧٦ مريضاً من نزلاء إحدى مستشفيات الجيش على مقياس للاستعدادات العصابية يتألف من خسة مستويات وذلك بالاعباد على النظر فى عينات من خطوط هؤلاء المرضى . فتين أن الترتيب الذى أجراه الجرافولوجى إرتبط بمعامل إرتباط جوهرى مقداره ٢٠٢١ مع بطارية من الاختبارات الموضوعية للاستعدادات العصابية ، لكنه لم يرتبط جوهرياً مع التشخيص الذى وضعه الأطباء العقليون (١٤)

من هذا العرض لمجموعة من تجارب المشاهاة التي أجيد تصميمها بقصد استبعاد عوامل الحطأ ، والتي روعي فيها إستخدام طرق القياس المرضوعي مع التنازل عن مطالبة الموافولوچي بالربط بين علامات بعينها في الكتابة وبين سمات الشخصية في يتضح أن الجرافولوچيا صادفت درجة من النجاح تعلو بنتائجها عن مستوى الصدفة .

ومع ذلك فإن بعض تجارب المضاهاة لم تصادف مثل هذا النجاح ، في تجربة أيزنك سالفة الذكر طلب إلى الحرافولوچية أن تقدر مستوى ذكاء المريض من خط يده فكان نصيبها الفشل ( ٤ ص ٢٤١ ) وفي تجربة أخرى سابقة حيث استخدم اختبار ألهورت وفرنون القيم كان من بين أجزاء هذه التجربة جزء حسبت فيه معاملات الارتباط بين درجات ٥٠ شخصاً على خسة من مقاييس القيم التي يتألف منها الاختبار وبين الدرجات التي يتوسمها لحم أحد الجرافولوچيين على هذه المقاييس نفسها بعد أن فحص عينات من خطوطهم ، فكانت النتائج على نحو ما هو مبين فى الجدول وقم (٣) :

جنول رقم (٣) ببيان معاملات الارتباط بين الدرجات الفعلية ٥٠ شخصاً على فسة مقاييس القيم . وبين د جاهم على هذه الجرافولوچين المقاييس كما يتوممها أحد بعا. فحص خطوطهم .

الارتباط	القيم
٠,٤٠	الحمالية
۴۶۹۰	الاقتصادية
۰۶۲۰	النظرية
٧٠,	السيامية
-4-	الدينية

والذي يسرعي الانتباه في هذا الجدول أن ثلاثة من معاملات الارتباط الخمسة لم تستطع الوصول إلى مستوى الثقة ٠,٠٠ وأن معامل الارتباط في حالة القيمة الاقتصادية لم يكد يتجاوز هذا المستوى ، ومعنى ذلك أن الارتباط القوى لم يظهر إلا في حالة القيمة الحمالية . بعبارة أخرى للاحظ أن الجرافولوچي لم يستطع أن ينفذ من فحص الحطوط إلى الحكم على القيم التى تسيطر على أصحاب هذه الحطوط إلا في حالة القيمة الجمالية . ولعل السبب في ذلك أن القيمة الجمالية تتدخل لدى الأشخاص الذين تسيطر عليهم فتشكل حركاتهم التمبيرية إلى حلما ، ومن هذهالحركات حركة الكتابة ، وهذا أمر من اليسير علينا أن نتصوره . ولكن ليس من اليسير أن نتصور تدخل القيم النفعية أو النظرية أو السياسية أو الدينية في تشكيل حركة الكتابة وإكسابها خُصائص معينة . وعلى أساس هذا المنطق نفسه نستطيع أن نحاول تفسير الفشل الذي لقيته الدكتورة ماروم في التعرف على مستوى الذكاء من خلال فحص خط اليد ، فمن العسير عليناً أن نتصور الذَّكَاء يتلخل في تشكيل الحركات التعبيرية، في حين أننا قد نتصور أن العصاب يتدخل عن طريق التوترات التي تصيب ضروب التآزر بطرق مختلفة . بعبارة موجزة يمكن أن نخرج من ذلك بقولنا أن تجارب المضاهاة يحتمل فشلها إذا حاول المجرب الوصول من الحط إلى سمة لا تتعلق بالشكل في قليل أو كثير ، سواء أكانت هذه السنة أهمَّاماً أم كانت مة معرفية cognitive trait

كان طبيعياً وقد ظهر الفرق بين نتائج تجارب المضاهاة وبين نتائج

التجارب التحليلية السابقة عليها ، من حيث أن تجارب المضاهاة أنصفت المحرافو لحيا بعض الشي أن يتساءل الباحثون عن طبيعة عملية المضاهاة وخطواتها كما تدور في ذهن الجرافولوجي . خاصة وأنه قد تبين في بعض التجارب التي أستين فيها بعدد من الجرافولوجيين أن درجة الانفاق فيها بيهم كانت تفوق أحياناً درجة صدق أحكامهم . ظهرت مثل هذه التنبيجة مثلا في تجربة أبورت وفرنون التي استخدما فيها تسجيلات كيموجرافية لمنحنيات الضغط أثناء ربع خطوط متوازية وكتابة جمل (١٥) . ومعى ذلك أن الجرافولوجيين يستعينون بمفاتيح معينة يمكن القول بأنها منمطة stercotyped إلى حدما فيها بيهم . وعلى ذلك ينبغي البحث أن يتجه إلى محاولة التعرف على طبيعة هذه المفاتيح وعلى ذلك ينبغي البحث أن يتجه إلى محاولة التعرف على طبيعة هذه المفاتيح أو المتغيرات وكيف يقم الجرافولوجيون خط البد من خلافا .

وقد حاول أيزنك أن يعالج هذه المشكلة بطريقة مباشرة فى تجربته مع ماروم فطلب إليها أن تحدد هذه المتغيرات الى اعتمدت عليها وفجحت فعلا فى مهمتها . وفيها يل عينة من المتغيرات التى أوضحتها مار وم :

(١) حالة الانهباط depression توسمها في السطور الهابطة أو المرددة بين الصعود والهبوط ، وفي الفهغط الثقيل جداً أو الحفيف جداً الذي يغلب عليهالهبيب وعدم الانتظام، وفي ميل الحروف إلى اليسار بدلا من الميل إلى اليمين وهو المعتاد في الحطوط الأوروبية ، وفي الحروف الصغيرة ، وفي التصميات ،

(س) حالة القلق : توسمها في ضيق المسافات بين الكلمات ، وكذلك بين السطور ، وفي انهاء الكلمات بطريقة مفاجئة ، وفي بطء الكتابة وصغرها ، وفي الضغط الثقيل أو غير المنتظم ، وفي ميل الحروف إلى اليسار .

(ح) الهستيريا : توسمها في عدم انتظام الارتفاع والاتساع والميل ،
 وفي تردد السطور بين الصمود والهبوط ، ومن حين لآخر ميل عنيف إلى اليسار ،
 وضغط ثقيل ، وعدم انتظام للروابط بين الحروف . . إلخ ( ٤ ص ٢٤١ ) .

وقد يبلو أن في هذا العرض لتغيرات خط اليد وفي السؤال الذي استثار هذا العرض رجعة إلى الوراء حيث التجارب التحليلية المصممة على ضوء تعالم ميشون ، ولكن هذا استنتاج غير دقيق ، فالجرافولوچية هنا تستخدم مجموعة من العلامات مجتمعة مع العلامات مجتمعة مع العلامات مجتمعة مع اللاحمات مجتمعة مع العلامات مجتمعة مع العربة هل ومونتجومرى كان البحث يدور فيها حول الربط بين كل علامة على حدة وبين محمة معينة في الشخصية .

والمسألة التي يتجه إليها الذهن هنا مسألة ذات شقين ، هما :

أولا : ما درجة ثبات هذه المتغيرات وهل يمكن حصرها وقياسها بدقة ؟ 
بعبارة أخرى يلاحظ أن هذه المتغيرات التي أوردنا مثلا لها متغيرات فيزيقية في 
خط البد ، فهل هذه المتغيرات الفيزيقية هي كل ما يعتمد عليه الجرافولوجي ، 
أم أن هناك متغيرات أخرى غير واضحة في ذهنه ولكنه يعتمد عليها وما درجة 
ثباتها جميعاً ؟ .

ثانياً : إذا كان التوسم الصادق يعتمد على مجموعات من المتغيرات لا على كل متغير على حدة ، فما هو نمط انتظام العلامات داخل كل مجموعة دالة على سمة معينة ؟

وقد حاول عدد من الباحثين الوصول إلى الحل المناسب الشق الأول من هذه المسألة . أما الشق الثانى فلم ترق المحاولات فيه ــ فيا نعلم ــ إلى مرتبة المحاولات المنهجية الدقيقة (١٥ و ١٠ ص ١٩٦) وسوف نورد فيا يلى ذكر بعض هذه المحاولات .

يازمنا أن نبدأ هنا بذكر تجربة هارق O.I. Harvey التي نشر تقريره عنها منذ سنة ١٩٣٤ . وقد حاول هارفى فى هذه التجربة أن يحسب معاملات الثبات لا ٢٠ متغيراً جرافولوچيا استطاع عزلها وقياسها بفحص عينات من خطوط ٢٠ فتاة جامعية ، فكانت معاملات الثبات لديه (بطريقة إعادة القياس فى موقف آخر) تتراوح بين ٢٠ و ٨٠ وكان وسيط المقاييس المباشرة ٧٧، بينها كان وسيط المقاييس المباشرة ٧٧، بينها كان وسيط المقاييس الحي تقوم على النسبة ٧١، (١٥).

هذا الجزء من تجربة هارقى عاولة للإجابة مباشرة على الشق الأول من أ المسألة . وقد حاول بعد ذلك أن يتتبع ما يمكن أن يوجد من ارتباطات بين هذه المتغيرات بعضها والبعض . فوجد أن سبعة مقاييس مختلفة للارتفاع كان متوسط معامل الارتباط بينها ٩٥٤٠ كما وجد أن متوسط معامل الارتباط بين ثلاثة مقايس تتنال المسافات ١٢٣٠ ( ١١ ص ٨٤٩) .

وقد حاول لشينسون وزوبن T.S. Levinson & J. Zubin تناول الشق الأول من المسألة بطريقة منهجية منظمة . فقسها العناصر التي يمكن قياسها في خط اليد إلى نوعين :

 ١ ـــ النوع الأول ويمكن قياسه قياساً فيزيقياً ، ومن أمثلته الارتفاع والميل . . إلخ .

٢ ــ والنوع الثانى لا يمكن تقييمه إلا بطريقة كيفية ، ومن أمثلته أسلوب
 كتابة الحروف ، وعنف حدود الجرة وهي وحدة الحركة في الكتابة .

ولابد من مواجهة هذين العنصرين بالقياس الموضوعي . ولابد من إيجاد وحدة مشركة لتقييم النوعين معاً . وقد حاول الباحثان إيجاد المحكات الموضوعية اللازمة لتقييم هذه العناصر جميعاً ، متخذين من مفهوم الإيقاع الذي ساد في فلسفة كليجز مقولة عامة تجمع بين عناصر الكتابة من النوعين . وبعبارة أخرى استخدم الباحثان مفهوم الإيقاع للإشارة إلى حركة الكتابة بوجه عام . غير أنهما استخدماه في معنى آخر خاص بالإضافة إلى هذا المعنى العام ، وهو : أن الإيقاع عبارة عن نقطة معيارية norm تقعوسط بعد متصل Continnum يمتد من القبض إلى الإطلاق . أي أن نقطة الإيقاع هي النقطة التي يتحقق عندها الاتزان في التفاعل بين حركات القبض وحركات الإطلاق . ويقرر الباحثان أن جميع العناصر الجرافولوچية يمكن أن تكون دالة على ميول نحو القبض ونحو الإطلاق . ومن قبيل هذه العناصر الحجم والاتساع والمسافة والميل والضغط والقالب . وعلى هذا الأساس يكون الغرض ألرثيسي لدى هذين الباحثين هو : و أن خط اليد بجميع مظاهره يمكن اعتباره حركة تعبيرية ، وهذه الحركة يمكن تصنيفها على أساس متصل يمند من القبض حيى الإطلاق 1 . وتعتبر الحركة تعبيرية من حيث أنها تعبر عن ملى الضبط الوجلىاني الذي صحب كتابة الحط الذي نحن بصدده . وقد تمخضت محاولة الباحثين عن تكوين مجموعة من المقابيس هدفها القريب تقييم الجوانب الدينامية لحط اليد ، وهدفها البعيد

وصف اندفاعات الحركة عند الفرد أثناء الكتابة .

ويلاحظ أن هذه المقاييس تناول ١٦ عنصراً من عناصر الحط قابلة القياس الفيزيقي ، و ٦ عناصر قابلة للتقدير في يشبه الرتب . ثم تصنف هذه المقاييس الإثنان والعشرون جميعاً تحت سبع فئات وذلك من خلال تطبيق وحدات مشركة لتقييم عليها . والفئات السبع تمثل مسافات على مقياس يحتوي على سبع درجات ، ثلاث منها على كل من جانبي نقطة (أو بالأحرى مسافة) للتعادل تسمى الاتزال (أو الإيقاع) . وفيا يلى مئال لهذا المقياس مطبقاً على أحد العناصر الفيزيقية :

1	أقل من ٥٧ و٠	من٧٦ر٠إلى ١٦٤٩ م	من ۱٫۵ إلى ۲٫۷۶ م	من ٧٥٥ و٢ إلى ٢٤٤ و٣م	من 7,70 إلى 10,3م	من درة إلى ٢ م	أكثر من ٢ م
	٣	Y	1	مبقر	١	۲	٣
		و القبض		و الاتزان	ર છે	و الإطلا	

مقياس خاص بارتفاع الحروف . ووجلة القياس الفيزيق هي الماليمتر .

ويلاحظ أن الجانب الأيسر للمقياس يشير إلى الكتابة التى يكتنفها المغالاة فى الضبط ويشير الجزء الأوسط إلى الضبط السوى ، فى حين أن الجانب الأيمن يشير إلى التراخى فى الضبط .

ويلاحظ أن كل مقياس فيزيق أو تقدير يمكن تحويله إلى قيمة معينة على مقياس القبض والإطلاق. والمقياس الموضح بعاليه خاص بارتفاع الحروف ، لكنه في الوقت نفسه يمثل الهيكل الأساسي لمقاييس لفينسون وزوبن . كما يوضح الأساس في تحويل القيم الفيزيقية لعناصر الكتابة إلى قيم ماناظرة لها على متصل (القبض - الاتوان - الإطلاق) . أما كيفية تحويل التقديرات إلى قيم على نفس الهيكل للمقياس فيكون بالرجوع إلى تحديدات دقيقة وضعها الباحثان لكل عنصر من العناصر الستة القابلة للتقدير ، وبالرجوع كذلك إلى نماذج وضعاها للتقليل من عنصر الذاتية في حكم الباحث . والمفروض في الباحث الذي يطبق هذا المقياس أن يحاول الوصول من تحليل العناصر الاثنين والعشرين إلى منحى أو توزيع لقياس اللفاعات الفرد التي سيطرت على حركاته أثناء منحى أو توزيع لقياس الذهاعات الفرد التي سيطرت على حركاته أثناء منحى أو توزيع لقياس الذهاعات الفرد التي سيطرت على حركاته أثناء

خطوط الأفراد الأسوياء قمة منحنياتها عند نقطة الائزان ، وتقل التكرارات عندالنقطة المتطرفة (١٥).

هذه هى محاولة لڤينسون وزوبن . وهى تحتل مكانة ممتازة فى تاريخ القياس الموضوعى فى الجرافولوچيا، لا لأهمية المقاييس التى توصلت إليها بالفعل، فهذا أمر لا يزال رهن الاختبار، ولكن لأهمية النظرة المهجية التى تستند إليها .

وقد كانت هذه المحاولة نقطة البداية لدراسة حديثة قام بها لور M. Lorr ولياين J.V. Golder ولياين J.V. Golder واستعانوا فيها بميه التحليل العامل النظر فيها إذا كان من الممكن وصف خط اليد بالرجوع إلى عدد بسيط من العوامل تستوعب في نفسها المتغيرات العديدة التي وردت عند للفينسون وزوبن ( A ) .

كانت عينة البحث تتألف من ٢٠٠ خريجاً من خريجي اللواسات النفسية، وهم جميعاً ثمن يكتبون بيدهم اليميى ، وكان وسيط أعمارهم ٢٧ سنة . وقد طلب إليهم أن يكتبوا بالحبر قصة في صفحة كاملة من ورق مفنن غير مسطر وذلك عندما تعرض عليهم إحدى بطاقات إختبار تفهم الموضوع وهو المعروف باسم TAT (١٦). وكان التبرير الذي قلعه المجرب للأفراد أنه بصلد إجراء اختبار للتخيل . وهكذا لم يشعر أى فرد منهم أن القصود هو الدراسة الحرافولوچية . ثم انتخبت ثلاث عينات من خط اليد الوارد في كل ورقة . وكانت هذه العينات عبارة عن الكلمة الأولى في السطر الأولى ، والكلمة الوسطى في السطر الأوسط والكلمة الأخيرة في آخر سطر كامل . وروعي ألا ثقل الكلمة عن أربعة حروف فإذا قلت عن ذلك أخلت الكلمة التالية . كما روعي أن تحتوي الكلمة على امتدادات عليا أو سفلي (حروف صاعدة أو هابطة) ، فإذا لم يتوفر ذلك أخذت كلمة إضافية تحتوي على العناصر المفقودة . بعد ذلك قيست المتغيرات المختلفة للخطوط ، واقتصر في ذلك على قياس المتغيرات الفيزيقية -الواردة عند لفينسون وزوبن . وروعيت الدقة الشديدة في القياس . فكان الطول والاتساع يقاسان إلى إل من الملليمتر باستخدام مسطرة ماليمترية تحت علسة مكبرة ، كما كانت الزاويا تقاس بالدرجة . وكان الباحث يفرق بين ثلاث مناطق للحروف: منطقة عليا ، ومنطقة وسطى ، ومنطقة سفلي . فمثلا الحرفان

و و أليس لهما سوى منطقة وسطى. والامتدادات العليا للحرفين h و h تقع فى المنطقة العليا . ومتدادات الحرفين g و p تقع فى المنطقة السفلى . وقد قيس المنطقة العليا . ومند المنافات بين المنافور ، كما سجل اتجاه كل مطر وزاوية انحرافه عن الحط الموازى لقاعدة الورقة ، ودرجة ميل الحروف وللحلاصة أنه حددت المقاييس لستة عشر متغيراً ، مها ١٤ مقياساً مباشراً ونسبتان .

وبحساب معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات انتهى الباحثون إلى مصفوفة المعاملات الآثنة :

جدول ( ٤ ) بمماملات الارتباط بين ١٦ متفيراً من متفيرات خط اليد

17	10	1 8	14	14	11	١.	٩	A	٧	٦	٥	4	٣	۲	1	المتنبرات
			_				_					_	_		_	(١) ارتفاع المنطقة الوسطى
															YA:	(۲) و و الدأيا
														٧٦	44	(۳) و و الدنيا
																(٤) اتساع الحرف:
													۳۸	77	o t	
				1												(ه)اتساع الحرف:
		1		1	l							ŧŧ	٠	22	۳۲	المنطقة العليا
	1	l														(٦.) اتباع الحرف:
		1			١			1							21	
1	l			1												( ٧ ) المسافة بين الحروف
1	l				1		1									( ٨ ) المسافة بين الكلمات
		l	1		l											(٩) درجة النمواف الملط
		l														(١٠) المسافة بين السطور
l	1	l	1													(۱۱) النسبة بين(۱)ر (۲)
				1	٤٠	٧-	٤								17	
			1	127	مفر		^ ا	10	15	44	١٢	17	YA"	٣.	٣.	(۱۳) مدى الميل (۱٤) اتجاء السطور
			٧													
		١,٠	1	14	12	10	ı			1						(١٥) أتساع جرة الحرف
_	Į v	1 1	11	1A	1 4	11	1,	۲.	٣	٤	18	٧١	11	l۱۰	15	(١٦) النسبة بين (٤)و (١)

وقد حالت هذه المصفوفة تحليلا عاملياً بطريقة ثريستين المركزية الكاملة واستخلص الباحثين خسة موامل ثم دورت المحادة الوصول إلى تمط بسيط مائل oblique simple structure

# وفيها يلى مصفوفتا تشبعات العوامل قبل التدوير وبعد التدوير .

جدول رقم ( ه ) بتشبمات الموامل قبل تدريرها

		وامل		المتغيرات		
الاشتراك	الماس	الرابع	الثالث	ألثاني	الأول	القيارات
٦٤	11-	41-	3.7	24	٤A	(1)
1.1	17	٤١	£ £	£+-	٧٠	(٢)
1	18	18	۳۸	<b>TY</b> ~	٨o	(٣)
17	۳۵	11	77-	٥٩	18	(1)
a't	40-	11	17-	٥٧	۰۸	(0)
11	£ Y —	71	YA .	٧.	٤٠	(١)
7.3	10	Y 0 —	41	۳٠	0.	(Y)
T t	44	14-	77-	1.	٤٧	( A ) ·
٤٧	17	77	07	11	14-	(1)
71	17-	٤	۳۱ –	0 -	٤٣	(1.)
7.8	4	VY -	Y & -	£A.	۲۱-	(11)
A.S	27	- 13	11	Y 0 -	74	(۱۲)
ŧ٠	14-	1.	14-	**	14-	(11)
٧٤	4.1	11	11	4.4	71-	(11)
AY	YV -	11 -	14	٧.	40	(10)
11	2.2	44	£+	77	77	(11)

جدول رقم ( ٢ ) بتشبعات العوامل قبل تدوير المحاور إلى نمط بسيط ماثل .

		53 441			
الخامس	الرابع	الثالث	الثانى	الأول	المتغيرا ن
٤	4.4	10	٦٢	1 -	(1)
٣-	۲	صغر	۱۷-	44	(٢)
1	<b>£</b>	۹	٥	٧٧.	(٣)
AY	٣	r	£ -	٦-	(1)
Y 8	۰۰	7A	1.6	77	. (0)
*1	٦٥	١	14	٥٢	(1)
11	صقر	11	44	صقر	(٧)
Y.A	77-	۲٠	٤	4-	(A) ·
۲ – ۱	1.	7.8	٧	3.6	(1)
14	14	£ V	١	13	(1.)
٣ (	4-	4-	4.4	A E -	(115)
7	rv	٦	718	۵	(11)
۲٠	٤٧	0 -	14-	مقر	(17)
۲ ا	1-1	٨ŧ	١ (	r (	(11)
v ~-	77	• -	41	1.	(10)
٧٠ [	10-	A	0	إمبقر	(11)

وفى تأويل العوامل المستخلصة من هذا التحليل رأى لور وزميلاه أن العامل الأول يستوعب أساساً أطوال امتدادات الحروف سواء فى المنطقة العليا والسفلي كما أنه يستوعب اتساع الحروف فى المنطقة السفلى ، أما العامل الثانى فيستوعب ارتفاع الحروف فى المنطقة السفلى ، وعدده من المتغيرات ارتفاع الحروف فى المنطقة الوسطى والمسافة بين الحروف ، ودرجة ميل الحروف ، واتساع جرة الحرف . والعامل الثالث يحدده أساساً إتجاه السطر صاعداً أو هابطاً ، وزاوية انحراف السطر عن خط مواز لحافة الصفحة والعامل الرابع تحدده مقاييس اتساع الحروف فى المناطق العليا والدنيا ، ومدى الميل واتساع جرة الحرف ، ولذلك يمكن القول بأنه يقوم من وراء المتغيرات الحاصة باتساع الحروف فى المناطق المهيد والعامل الرابع المنادات الحروف . أما العامل الحامس فيحتمل تأويله على أنه يصف اتساع الحروف فى المنطقة الوسطى .

وتعليقاً على هذه العوامل يلاحظ أنها ليست محدد بما فيه الكفاية . وربما كان من الممكن زيادة تحديدها لو أن بطارية المقايس تضمنت عدداً أكبر من المتغيرات . كما يحتمل الحصول على هذه الزيادة في تحديد العوامل إذا أعيلت التجيرية مع استخدام متغيرات جوافولوچية أكثر إجمالا وأقل ميلا إلى التحليل والتجزئ بما استعمل بالفعل . وقد لاحظ لور وزميلاه أن الارتباطات بين العوامل (بعد التدوير المائل) ضئيلة ، فيا عدا ما بين العاملين الثاني والحامس فقد كان الارتباط بينهما مرتفعاً . ولما كان العامل الثاني خاصاً بارتفاع الحروف في المنطقة الوسطى ، في حين أن العامل الخامس خاص باتساع الحروف في المنطقة الوسطى ، في حين أن العامل الخامس خاص باتساع عام لحجم الحروف في المنطقة الوسطى ( ٨ ) .

### مناقشة وختام :

يبدو من هذا العرض النقدى أن القضية الأساسية للجرافولوچيا لها نصيب من الصحة ويتلخص هذا النصيب في أن الحركات التي يؤديها الشخص أثناء علية الكتابة ليست ضرباً من النشاط المعزول عن مركبات الشخصية ، بل هي مرتبطة ارتباطاً ما بالتوامل العميقة التي تساهم في تحديد السلوك . وهذا ما أنهى إليه ألبورت وفرنون وأيزنك وولفسون صراحة . (١٥ و ٤ ص ٢٤٠) .

والدرس الذى تعلمه الباحثون من تاريخ الجرافولوجيا أن مهمج البحث ينبغى أن يلائم طبيعة المشكلة وأنه لا يكنى أن يكون المهج علمياً ولا يكنى أن يكون المهج علمياً ولا يكنى أن يكون المهج تابعاً لمناهج البحث في علم النفس حتى يصلح الكشف عن أية ظاهرة سيكولوجية . وأنه لا يكنى لبطلان إحدى الدعاوى أن تبحث بأحد المناهج العلمية وتكون نتيجة البحث سلبية ، بل ينبغى الباحث أن يكون من اتساع الأفق بحيث يتبح الفرصة نظرياً لإمكان دراسة المشكلة بمهج آخر يعطى نتائج أخرى . وبالتالى فكلما نفقه الباحثون في مناهج البحث الحاصة بميدالهم وألموا بأنواعها وإمكانياتها المتعددة كان ذلك أدعى إلى زيادة قدرتهم على الكشف عن الحقيقة .

ومم ذلك فإن الكشف عن الحقيقة في موقف الجرافولوچيا شيء واستغلالها في بعض التطبيقات العلمية شيء آخر . ذلك أن للنظرة المحايدة في مجموعة الدراسات التجريبية القاممة في الميدان تدل على أن دعاوى الجرافولوچيا ولو أن لها قدراً من الصحة إلا أن هذا القدر لا يزال ضئيلا جداً بحيث يوجب الحرص الشديد في أي استنتاج تكون له قيمة عملية . ذلك أن خصائص خط اليد التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لم تحدد بعد تحديداً يسمح باستغلالها في التطبيقات العملية ، ويتضح ذلك في درجة ثباتها وفي درجة صلقها . وفي تجربة هارفي(١٥) مثال يصلح للاستناد إليه في مناقشة موضوع الثبات فقد تبين له أن معاملات الثبات ٢٦١ لخصائص الكتابة كما عزلها تتراوح بين ٢٠،٤ ، ٨،١ ( ن ٢٠٠٠ ) . وهذه الدرجات وإن كانت تشير إلى أننا بصدد ثبات حقيقي لا يمكن إغفاله من وجهة نظر الحقيقة البحتة ، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى أننا بصدد ثبات منخفض إذا نظرنا إليه من وجهة نظر التطبيق العملي . ذلك أن درجة الثبات هذه تتدخل في تحديد مدى الحطأ الذي يمكن أن تتورط فيه أحكامنا التي نقيمها على أساس من التشخيص الجرافولوچي . وكلما انخفضت درجة الثبات إرتفعت درجة احيال الحطأ في الأحكام . وكلما كانت هذه الأحكام ماسة بمصير الفرد البشرى كان الحرص أوجب . ومن هنا يلزمنا الحدر الشديد إزاء أية دعوة إلى الاستغلال القانوني أو الإكلينيكي للجرافولوچيا . وما قلناه على درجة الثبات صحيح أيضاً وبصورة أقسى من ذلك بالنسبة للمرجة الصدق . فصدق التأويل الحرافولوچي كما أثبتته كثير من تجارب المضاهاة دليل على أننا بصدد شيء لا يمكن رده إلى الصدفة وحدها ، ومع ذلك فإنه صدق ضعيف جداً، أضعف من أن يسمح بالدعوة إلى الا عهادعلى الجرافولوجيا اعهاداً تترتب عليه نتائج تمس مصائر الأشخاص . وهذا التحرج لا يقتصر على الجرافولوچيا وحدها ، ولكنه عام بالنسبة لكل أداة يمكن استخدامها للتشخيص أو القياس .

ولا ينطوى هذا التحرج على دعوة إلى إغفال الجرافولوجيا كأداة للبحث أو التشخيص لكنه ينطوى على دعوة إلى زيادة فى الدرس أولا ، وإلى مواجهة عدد من المشكلات العلمية التى تنتظر الحل والتى من شأنها ــ على الأرجع ــ إذا انتهت إلى إجابات صحيحة أن ترفع من كفاءة الجرافولوجيا إلى المستوى الذى يسمح بالدعوة إلى استغلالها في بعض المواقف العملية .

من المسائل التي طرحها ولقسون ( ١٥ ) والتي بدأ بعض الباحثين يواجهوبها ، ولكما لاتزال بحاجة إلى مزيد من التعمق، مسألة الأهمية النسبية لعناصر الكتابة ، هل هذه العناصر جميعاً على مرتبة واحدة من الأهمية في التحليل الجرافولوجي ، أم أن بعضها قليل الأهمية ، وفي هذه الحالة كيف نضم نظاماً يضمن ترجيح العناصر الهامة بما يتناسب وأهميتها . وسألة أخرى ، هي مسألة الارتباط بين بعض العناصر دون البعض الآخر وما هي العناصر المرتبطة فيما بينها وما درجة ثبات هذه الارتباطات . ومن الواضح أن دراسة لور العاملية ودراسة هارڤي من قبل كانتا بمثابة محاولتين للإجابة على هذه المسألة لكن الإجابة الى توصلا إليها لا تزال بحاجة إلى التعميق ، فالعوامل غير محددة بما فيه الكفاية ، والمتغيرات التي قيست في تجربة هارڤي منخفضة الثبات وهذا الانخفاض في الثبات قد يكون سبباً في انخفاض معاملات الارتباط فيا بينها . ثم هناك مسألة ثالثة ، ما هي مناطق الشخصية أو مستوياتها التي تكشف عنها خصائص الكتابة ؟ إن تجارب المضاهاة لم تجب يوضوح عن هذه المسألة ، بل كانت بمثابة محاولات استقرائية أو استكشافية للنظر أحياناً في إمكانية الربط بين خط اليد وبين شخصية صاحبه إجمالا ، وأحياناً أخرى الربط بين خط اليد وبين جانب إنتخبه الباحث لأسباب لا تنظمها نظرية واضحة المعلم تفترض صلات معينة بين التغير في خط اليد وبين تنظم سمات الشخصية . وقد لاحظنا ما يشير إلى إمكانية مواجهة هذه المسألة مواجهة مباشرة وذلك في نتائج تجربة الربط بين حط اليد وبين القيم كما تحددها نظرية سبرينجر ، حيث تبين ارتباط الخط بالقيمة الحمالية إرتباطاً يفوق علاقته مع سائر القيم . من هذه التجربة يستطيع أحد الباحثين أن يبدأ باستعراض نتائج التجارب الى أجريت ليحصر جوانب الشخصية التي ظهر أنها على ارتباط وثيق بخط اليد والحوانب التي ظهر أنها ضعيفة الارتباط أو غيره مرتبطة به ، وعلى ضوء هذه النتائج بحاول أن يضع فرضاً ينظم الصلة بين سمات الشخصية وبين التعبير في خط اليد ، ثم يتقدم لتحقيق الفروض الجزئية المترتبة على هذا الفرض المركب . وبعبارة أخرى إن شيئًا يشبه محاولة كليجز وبالهر النظرية ينبغى أن يقام ، ولكن فى مفاهيم يمكن إخضاعها المتجربة وإخضاع نتائجها للتحليل الإحصائى . ويمكن الاستعانة هنا بكثير من الدراسات التجريبية الحديثة فى الحركات التعبيرية .

ومن المسائل التي أثارها مورفي ( ١٠) والتي لا شك أن حلها يساعد كثيراً على رفع كفاءة الجرافولوجيا مسألة إلقاء الضوء على العوامل التي تجعل من بعض الاحكام الجرافولوجية أحكاماً صائبة ، بعبارة أخرى ينبغي ألا ينصرف إهمامنا إلى إثبات معاملات الصدق فقط في تجارب المضاهاة أو غيرها ، فهذه المعاملات وهي غالباً منخفضة كما وأينا - قد تكون نوعاً من المتوسط الحسابي لعدد من الأحكام الصائبة والأحكام غير الصائبة ، إنما الشي المهم أن نبتكر الوسائل المنهجية الملائمة لفرز الأحكام الصائبة من غير الصائبة ، ثم تحاول أن نلتي الشوء على العوامل الفارقة بين النوعين من الأحكام .

ومن المسائل التي أثارها أيزنك ( ٤ ص ٢٤١) ما قد يبدو من أن خطوط بعض الأشخاص أيسر على التأويل من خطوط غيرهم . فهل هذا صبيح أو لا ؟ وإذا كان صحيحاً فلماذا ؟ ربما لأن هؤلاء الأشخاص يمثلون نماذج نقية إلى حد كبير بالنسبة لبعض السهات وربما كانت هذه السهات وثيقة الصلة بالحركات التعبيرية كما تظهر في خط اليد ، وربما كانت هناك أسباب أخرى .

وربما كانت محاولة الربط بين خط اليد وبين أنماط من العصاب أو الذهان من المحاولات الى قد تعجل بإثبات أنواع معينة من الصدق للجرافولوچيا . وقد أجريت بالفعل دراسات من هذا القبيل ( 10 و 17 ص ١٠) حاول الباحثون فيها الربط بين خط اليد وبين الفصاء ومبينه وبين الذهان المخذائي paranoia وبينة وبين أمراض أخرى غير سلوكية . إلا أن معظم هذه الدراسات لا تزال تحتاج إلى إعادة يتوفر فيها من الشروط المنهجية ما يجعل نتائجها مازمة لمن يطلع عليها .

هذه مسائل ينبغى حلها جميعاً ، أو حل الجانب الأكبر منها قبل التورط.
 ف الدعوة إلى استغلال الجرافولوچيا في التطبيقات العملية .

## مراجع البحث

- Cattell, R.B. Description and Measurement of Personality, London: G. Harrap, 1946.
- Chauncey, H. and Frederiksen, N. The Functions of Measurement in Educational Placement, (Educational Measurement, E.F. Lindquist ed.), Washington, D.C.: American Council on Education, 1951, 85-116.
- English, H.B. and English, A.C. A Comprehensive Dictionary of Psychological and Psychoanalytical Terms, New York: Longmans, Green & Co., 1958.
- Eysenck, H.J. Dimensions of Personality, London: Kegan Paul, Trench & Trubner, 1947.
- Eysenck, H.J. The Psychology of Politics, London: Routledge & Kegan Paul, 1954.
- Garrett, H.E. Statistics in Psychology and Education, New Tork: Longmans, Green & Co., 3rd. ed., 1950.
- Hull, C.L. and Montgomery, R.B. An Experimental Investigation
  of Certain Alleged Relations Between Character and Handwriting, Psychol. Rev., 1919, 26, 63-74 (Recent Experiments in
  Psychology, L.W. Crafts, T.C. Schneiria, E.E. Robinson & R.W.
  Gilbert eds.) New York: McGraw-Hill, 1938, 385-393.
- Lori, M., Lepine, L. T. and Golder, J.V. A Factor Analysis of Some Handwri.ing Characteristics, J. Person., 1954, 22, 348-353.
- Murphy, G. An Historical Introduction to Modern Psychology, London: Kegan Paul, Trench & Trubner, 1938.
- 10. Murphy, G. Personality, New York: Harper, 1947.
- Murphy, G., Murphy, L.B. & Newcomb, T. Esperimental Social Psychology, New York: Harper, 1937.
- Wilkinson, B. A Statistical Consideration in Psychological Research, Psychol. Bull., 1951, 48, 156-158.
- Wolff, W. Diagrams of The Unconscious, New York: Grune & Stratton, 1948.

- Wolff, W. & Precker, J.A. Expressive Movement and the Methods of Experimental Depth Psychology, (An Introduction to Projection Techniques, Anderson, H.-H. & Anderson, G.L. eds.) New York: Prentice-Hall, 1951, 457-497.
- Wolfson, R. Graphology, (An Introduction to Projective Techniques, Anderson, H.H. & Anderson, G.L., eds.) New York: Prentice-Hall, 1951, 416-456.
  - ١٩٤٧ ، مجلة علم النفس ، ١٩٤٧ ،
     ٢١ ومزى (اسحق) اختبار تفهم الموضوع ، مجلة علم النفس ، ١٩٤٧ ،
     ٢٧ ٤٥٧ ٨٣٤ .

#### GRAPHOLOGY: HISTORICAL RETROSPECT

#### M.I. Soucif

M.A. Ph. D., Dip. Psych.

Faculty of Arts - Cairo University

A brief review of several outstanding experimental studies suggests that the history of graphology can be divided into two main approaches, the atomistic approach inspired by the Abbé Michon and the wholistic approach recommeded by L. Klages.

In view of the failure of atomistic correlational studies (7, 8) there has been a tendency to exaggerate the importance of the results of the wholistic approach as embodied in matching experiments. All that we can conclude from matching experiments, however, is that graphology does succeed in correlating handwriting and a number of personality traits to an extent slightly exceeding chance. This conclusion has been pointed out by experimentalists who tried in earnest to find out the truth about graphology (e.g. 4).

Genuine attempts at objective assessment of graphological variables (e.g. Lewinson and Zubin) and of possible clusters among those variables (8) have been discussed.

The conclusion points out that graphology is still short of satisfying the necessary requirements, particularly with respect to reliability and validity, for a tool to be efficiently used for forensic or clinical purposes.

The following problems have been recommended as most pressing at the moment:

- Are all the graphic elements equally important for analysi, or can some be ommitted with little difference to the personality description? (15).
- What areas of functioning are most accurately tapped by graphology? (15).
- How sound graphological judgments are made, and the ways in which they can be extended? (10).

# إسهام في دراسته اضطرابات لنمو تجبهي ولعقلي

تألیف ج . هوییه ، م . وقردان ، ج . ودی تای

CONTRIBUTION A L'ETUDE DES DESEQUILIBRES DE LA CROISSANCE PHYSIQUE ET MENTALE

#### Par

Heaver, G., Verdun, M. et De Taille, G., Anthrop. Differ et Sci. Types Constit, Genève: Vol. 3 (1955)

منذ أن قدم لنا ألفريد بينيه (١٩٠٣) وولهلم شتيرن ( ١٩١١) وأويس نرمان ( ١٩٠١) الوسائل التي تسمح لنا بقياس القدرات العقلية لشخص ما ، بوساطة اختبارات مقننة أجريت على مجموعات كبيرة اختيرت بدقة ، أصبح تحديد العمر العقل جزءاً من الفحص الإكلينيكي لأى طفل أو مراهق يبدو في سلوكه في المدرسة أو في الأسرة أو في المجتمع اضطراب قائم ، بل أصبح تحديدالعمر العقل يتم بطريقة منتظمة لدى جميع التلاميذ في مختلف الفرق المدرسية .

ولكن من النادر أن يتم ، في الوقت نفسه ، تحديد العمر الجسمي والعمر الحلمي (البلوغ) . وكما قال أحدنا حديثاً في كتابه و مدخل إلى الطب العقلى المأطفال ، إن دواسة الطفل ليست سهلة . . فلا يمكن عزل الطفل عن أصوله ولا عن بيئته . ويجب أن يدرس يجميع طرق الملاحظة .

ولما كانت قد أتيحت لنا الفرصة ، في عيادة الأمراض العقلية الملحقة بمستشنى الأطفال المرضى وفي عياداتنا الحاصة ، لفحص ١٤٢ صبياً تتراوح أعمارهم بين ٨ سنوات و ٢٠ سنة ، فقد توصلنا إلى تحديد أعمارهم الجسمية وأعمارهم الحلمية وكذلك أعمارهم العقلية .

ويتوزع الصبية حسب العمر الزمني على النحو التالى : اثنان في سن الثامنة ، وثلاثة في سن التاسعة ، وسبعة في سن العاشرة ، واثنا عشر في سن

<sup>( 1)</sup> قام يترجمة هذا المقال الأستاذ محمد عزت حجازى الباحث بالمركز القوى البحوث الاجتماعية والجنائية ، وراجع الترجمة الأستاذ الدكتور يوسف مواد أستاذ علم النفس بكلية الآداب جامعة القاهرة .

الحادية عشرة ، وأحد عشر في سن النائية عشرة ، وثلاثة وعشرون في سن النائة عشرة ، وخسة وعشرون في سن النائة عشرة ، وخسة وعشرون في سن الخامسة عشرة ، وتسعة في سن السابعة عشرة ، وتسعة في سن السابعة عشرة ، وثلاثة في السن من العاسمة عشرة ، وثلاثة في السن من العشرين عاماً إلى ثلاثة وعشرين عاماً .

ويتوزع الصبية حسب الباعث على الاستشارة على النحو التالى : ٥١ حدثاً جانحاً ارتكبوا جرائم سرقة وجرائم هروب وجرائم جنسية .

٩١ حدثاً غير جانح قصلوا العيادة لبواعت مختلفة : تخلف دراسى ، صحوبات فى التكيف فى الأسرة أو فى المدرسة أو فى المجتمع ، عدم استقرار نفسى حركى ، مجموعة أعراض تتسم بالانفعالية الزائدة والوساوس، نوبات من الحلط الذهبى والمذبان ، اضطرابات تشنجية ، بطء زائد عن الحلد ، حركات عصبية ملازمة وعادات قهرية ، الدفاعية ، عناد واضطرابات الطباع الأحرى .

وقد حدد العمر العقلي إما باختبار بينيه ــ سيمون ، أو باختبار وكسلر ــ بلڤيو .

أما عن العمر الحسمى فقد تبين لنا أن الأعياد في تحديده على قياس القامة وحده مضلل في أغلب الأحيان . وكما بين « بول جودان » من قبل فإن الغو في العلول ومن ثم ارتفاع القامة يسبق بشكل منتظم نمو الحسم في الضخامة والوزن . ويدل عيط الصدر على الوزن بدرجة كافية دون شك ولكن ليس بدقة تامة ، والصدر وحده لا للحوض ولا للأطراف التي لا تمتل ولا تكتسب قوتها الوظيفية إلا بعد أن تطول . وهكذا يسير النضج : يبدأ بالأطراف السفلي ( الأرجل ) إلى الأطراف العليا ( الأربعل ) إلى الأطراف العليا ( الأربعل ) ويتمي بالأصابع .

والوزن وحده \_ أيضاً \_ مضلل في تحديد العمر الجسمى . وكذلك متوسط محيط الأطراف (الذراع ، والعضد ، والفخذ ، والساق) إذا لم يكمل بتحديد متوسط الفوة العضلية (قوة ضغط اللواع اليمنى ، وقوة الشد الأقمى مع عدم تثبيت الذراع ، وقوة الشد الأمنى ) ولكن طريقة تقدير تسب أطوال

وأحجام مختلف القطاعات العضوية الوظيفية لجسم الإنسان ، التي اقترحها أحدنا ، تسمح بتحديد مستوى نمو كل من حيث الطول والحجم بالقياس إلى معايير للأطفال والمراهقين من الجنسين في الأعمار من العاشرة إلى العشرين أعدها ج. فيولا ، ونقولا بندا . وأن البحث المنظم في معامل الحفقان ومعامل المهج بالقياس إلى الاختبار المعياري المكون من ثبي الركبتين ٣٠ مرة متتالية يسمح لنا بالقول بأنه بالنسبة لعدد من كبار المراهقين فإن القلب والجهاز التنفسي لا يكتسبان كامل قوسما إلا بعد أن يتحقق للفرد كامل نموه في الفسخامة والوزن وفي الحجم والطول . والعمر الجسمي الذي يختلف عن العمر حسب الوزن ، هو في نظرنا ، ما يمكن أن يدل عليه حسب القامة وعن العمر حسب الوزن ، هو في نظرنا ، ما يمكن أن يدل عليه مقادير أحجام مختلف أجزاء الجذع والأطراف وقدرتها الوظيفية بالنسبة للقلب والجهاز التنفسي وقوتها العضلية .

أما عن تحديد العمر الحلمى فلا يكنى فيه الاعتماد على المعايير الخاصة بشكل توزيع الشعر "critères trichoptastiques" التى قدمت فى مقياس وجودان، عن شعر العانة والإبطين للأولاد ومقياس وبندا، الفتيات ، كما لا يكنى أيضاً الاعتماد على مقياس وكوثراد، الذى أكمله وخيروميان، عن توزيع شعر الوجه وشعر الجسم .

وإنما ياز مالبحث عن معايير خاصة بشكل العظام "critères osteoplastiques" التى تؤثر في نسب عظام الحوض وعظام المنكب وكذلك عظام الساق وعظام العضد التي تؤثر في نسب عظام الحوض وعظام المنكب وكذلك عظام الساق وعظام العضدة التي لفت و بندا و و مدام س . جوالكا و الاهمام إليها منذ سنة ١٩٣٧ التي وقد أشرنا قبلا إلى أن العلاقة المدورية الأخرمية "trochantero-acronial" التي اعتمد عليها أكثر الباحثين هي، أيضاً ، أقل في دلالتها على طبيعة التركيب الجنسي من العلاقة المرقيب المناسقة المرقيب المناسقة المورية العضدية "trochantero-humeral" التي قال بها و ديكور و والعلاقة الحوضية المنكبية "pclio-scapulaire" عيط المنكب

الرخوة منهماعلىالهيكل النمو المختلفة، فيحسن أن نعتمد على السير العام لهذه العلاقات نحو أى من قطى الرجولة أو الأنوثة من أن نعتمد على قيمة واحد منها فقط . غير أن الهيكل العظمى ليس هو كل شيء ، ونحن نعرف أن العضلات التي تغطيه وتحركه تختلف من جنس إلى الآخر وتنمو مع الفرد ولهذا كان من المفيد أن فتين الماييرالحاصة بشكل العضلات 'critères myoplastiques' في مرحلة الحلم من النحو الجلسمي وهي المعايير الحاصة باخشيشان الصوت وعمقه ، ومقدار متوسط محيط الأطراف ، ومتوسط القوة العضلية ، وبالعلاقات النسبية بين الوزن والقوة العضلية والعلاقات النسبية بين العضلات وقوبها التي تربطها بالوزن وبمتوسط محيط الأطراف .

ويجب ألانغفل أهمية المعايير الخاصة بشكل توزيع الشحم criteres بالنسبة لكل من الجنسين التى وجه الاهمام إليها كل من وماركو أوبنهام، و و چان قاج الذي توضل إلى تحديد علاقتين مميزتين لتوزيع الشحم تحت الجلد لكل من الرجل والمرأة: العلاقة القفائية العجزية والعلاقة الشحمية العضلية العضدية الفخلية وقد يساعد البحث فيهما على الوصول إلى تفسير أدق لظاهرة تضخم لدى الرجل وإفرازه اللبن gynécomastie\*

وأخيراً ، يلزم أن نشير إلى الرسم المورفولوجي الذي توصل إليه البروفيسور «ج. ديكور » الذي لا يتغير خلال فترة ما قبل الحلم قبل ظهور شعر العانة وذلك لتحديد مدى تزامن نمو الهيكل العظمي مع النمو تحو الحلم (البلوغ) أو عدم تزامهما .

وبعد أن انهينا من بيان الطريقة الى تعين على تحديد العمر العقلى والعمر الحسمى والعمر الحلمى بنى علينا أن نبين مدى التزاهن أو عدم التزامن فيابيها ، وبينها وبين العمر الزمنى عند مجموعة الحالات (١٤٢) التى اتخلت موضوعاً للبحث .

ف ٢٠ حالة فقط ساير كل من الأعمار الثلاثة العمر العقلى والعمر
 الجسمي والعمر الحلمي ــ العمر الزمني . وسار النمو فيها في إيقاع متزامن .

وفى ٣٣ حالة فقط تقدمت الأعمار الثلاثة على العمر الزمني، في ثلاث منها فقط كان التقدم فيا بينها مياثلا . وفى هذه الحالات الثلاث والحمسين تتمثل الحكمة القديمة : العقل السليم فى الجسم السليم .

وفى ٥٥ حالة لاحظنا تخلف الأعمار الثلاثة ــ العمر الحسمى والعمر الحلمى والعمر الحلمى والعمر الحلمى والعمر المنسبة والعمر العقل عن ١٢ حالة مها كان التخلف ــ بالنسبة لها ــ للأعمار الثلاثة ــ ماثلا ، وفى ٤٣ حالة لم يكن التخلف ــ بالنسبة لها ــ مماثلا . وقد لوحظ دا مما أن التخلف العقلي كان أكبر . فالعقل الهزيل فى الحسم الهزيل .

وفي الأربع والثلاثين حالة الأخرى كان واحداً من الأعمار الثلاثة متخلفاً عن العمر الزمي أو متقدماً عليه، في حين كان العمران الآخران يسيران بسرعة عكسية لسير العمر الزمي أو يماثلانه في السرعة . وليس ثمة سوى ٣ حالات تخلف فيها العمر الحسمى عن العمر الزمي وتقدم فيها العمر الحلمي أو العمر العقلي عليه . فنادراً ما يوجد العقل السلم في الحسم الهزيل . وفي ٣١ حالة كان العمر الحسمي متقدماً على العمر الزمي ، في ٤ حالات مها كان فيها العمر العقلي والعمر الحلمي متخلفاً ولي ٧ حالات كان العمر العقلي متخلفاً والعمر الحلمي متخلفاً ولعمر الحلمي متخلفاً والعمر الحلمي متخلفاً . في حالة واحدة فقط كان الهمر العقلي متقدماً والعمر الحلمي متخلفاً . فقد يوجد العقل الهزيل في الحسم السلم بل وفي الحسم المعلي متخلفاً .

وعلى المكس من ذلك لاحظنا أن ثمة حالتين تقدم فيهما العمر الحلمي وحده في مقابل خمس وعشرين حالة تخلف فيها العمر الحلمي وحده أو مع غيره ، وأن ثمة سبع حالات كان منها العمر الحلمي طبيعياً مع عدم تزامن مع العمر العلمي والعمر الحسمي .

أما بالنسبة للعمر العقلي فقد تبين لنا أنه لم يتقدم وحده إلا في حالة واحدة . وفي عشر حالات وفي عشر حالات كان متخلفاً وحده ، وفي اثنتي عشرة حالة كان مصحوباً بتخلف أو بتقدم أي من الآخرين .

ويمكن إذن ، أن نستخلص مما قدمنا أن : العقل السليم في الجسم السليم

ولكن ليس دائماً وبالضرورة . والعقل الهزيل في الجسم الهزيل ولكن ليس دائماً وبالضرورة . فقد نجده أحياناً في جسم ممتليء صحة . أما عن مدى الفروق بين كل من الأعمار الثلاثة : العمر الجسمي والعمر الحلمي والعمر العقلي ، والعمر الزمني فهي كما يلي: وجد العمر الجسمي متخلفاً بمقدار سنة في ٢٠ حالة وجد العمر الجسمى متقدماً بمقدار سنة فى ٧٠ حالة وجد العمر الحسمي مماثلا للعمر الزمني في ثانياً: وجد العمر الحلمي متخلفاً بمقدار سنة في ٢١ حالة

النياً:
وجد العمر الحلمي متخلفاً بمقدار سنة في ٢١ حالة
وجد العمر الحلمي متخلفاً بمقدار سنة في ٢١ حالة
و و و و شنوات في ٣ حالات
و و و و أربع سنوات في حالتين
و و و و شنوات في حالتين
و و و و سنتين في ١٠ حالات
و و و و شنوات في حالتين
و و و و و المناوت في حالتين
و و و و و المناوت في حالتين
و و و و المناوت في حالتين

: ੀਂਖੀ ਹੈ

يبدو واضحاً من الإحصاءات التفصيلية التي قدمت أن العمر العقلي يتعرض لتغيرات بالتخلف أكثر عدداً وأوسع مدى من العمر الحسمي والعمر الحلمي ، وهذا الأخير يكون متخلفاً أكثر ثما يكون متقدماً ، بعكس العمر الجسمي الذي يكون متقدماً أكثر ثما يكون متخلفاً .

وإذا نحن حاولنا تحديد مخطف العوامل التي يمكن أن تفسر تخلف العوامل التقيق لثلاث وخسين حالة ــ دلت العقل القلنا إنه من تحليل نتائج الفحص الدقيق لثلاث وخسين حالة ــ دلت الاختبارات على أن لديهم تخلفاً في النمو العقلي ــ تبين أن العوامل النفسية الاجتاعية : تفكك الأسرة أو حالة العوز المادى ، والتغيير المتكرر المدرسة ، والصدامات النفسية ، والصراعات الرجدانية ، أدت دوراً هاماً أو الدور الحامم في ٣١ حالة . ولكن تبين أيضاً أنه في ١٦ حالة لم يكن الأطفال المتخلفون دراسياً وعقلياً يعانون ، بصورة خاصة ، من عجز أو شقاق في البيئات التي ربوا فيها . في حين أنه في ٢ حالات أخرى لم تتوافر بيانات كافية للحكم عليها .

وعلى العكس من ذلك فإن الفحص الجسمى الدقيق يسمح لنا بأن نتبين ف كل الحالات تقريباً أثر عوامل فسيولوچية عديدة ومتعابرة ومترابطة في صور شي . وكان المخلف العقلي في خس حالات راجعاً أساساً ــ وفي حالتين منها كان التخلف العقلى يرجع كلية – إلى تأثير مجموعة أعراض شبيهة بالقصاعية مصحوبة بنقص فى إفراز الغدة الدوثية .

وفى خمس حالات أخرى لوحظ تشويه بارز فى نمو الأعضاء التناسلية : عدم نزول الخصيتين "cryptorchidie" وألحنث . وفى تسع عشرة حالة كان التركيب الجنسى العام بعيداً عن الرجولة أو أنثوياً تماماً وكان فى عشر حالات غير متميز . وفى خمس عشرة حالة فقط كان التركيب الجنسى واضمع الذكورة وفى تسع حالات كان ثمة حدة (زيادة) فى سمات الرجولة .

وفي ٣٦ حالة من الثلاث والحسين لوحظت دلالات إكلينيكية وعلامات أثر وبومترية هي من خصائص أعراض طرز و كرتشمر الاتكوين الشكل والطباع ، وكان الأكثر شيوعاً مها أعراض الطراز النحيف الفصائ chizothymique. (في ١٤ حالة) وأعراض الطراز الرياضي الصرعي "athieto-viscoide" (في ٨ حالات). وفي ست عشرة حالة لوحظ تشويه بسيط وفي خس عشرة حالة كانت العلاقة الجسمي يتراوح بين عام وأربعة أعوام. وفي خس عشرة حالة كانت العلاقة الجمجمية الجسمية التي ترتبط التغيرات كالمة فيها بالزيادة أو النقصان بتغيرات هامة في وظيفة النقد للذكاء ، كانت هذه العلاقة ضعيفة جداً ، في حين كانت مرتفعة جداً في إحدى عشرة حالة . وفي ست حالات لوحظت حالة يسر (استعمال البد اليسرى) معاقة أو جمهولة ، مع بطء في الإيقاع النفسي الحركي يجعل الطفل عاجزاً عن متابعة ألتعليم الجمعي التي تكون سريعة جداً بالنسبة له .

وفى ثمانى عشرة حالة لوحظ ، مع الانفعالية الرائدة المرضية ، اضطراب فى الجهاز العصبي السيمبتاري صاحبته فى سبع حالات زيادة واضحة فى إفراز الغدة الدوقية .

هذه هى العوامل الفسيولوچية المرضية التى تتسبب فى التخلف العقلى ، ويندر أن يوجد أيها وحده بل يغلب أن تتجمع فى صور معددة ، بدت لنا جديرة بالدراسة فإن علاجها يسهم - غالباً - بشكل بالغ الفاعلية فى علاج التخلف العقلى . إلا أن دراسها بشكل منهجى منظم هى – كما يبدو لنا – أقل أهمية فى حالات عدم التكيف فى المدرسة أو الأسرة أو المجتمع التى يكون مستوى الذكاء فيها، كما تكشف عنه الاختبارات ، متوسطاً أو عالياً .

وفى سبع وستين حالة أمكن دراسة نتائج فحصها ، تبين أثر العوامل النفسية الاجياعية في أربع وخمسين حالة ، ولكن هذه العوامل لم تكن وحدها إلا في ثلاث حالات فقط . وفي عشر حالات أخرى لم تكن الظروف البيئية قاسية ، أما الحالات الثلاث الأخرى فلم يمكن الحكم عليها .

وفي جميع الأحوال تقريباً (في ٣٣ حالة من مجموع ٢٧) كانت الموامل الفسيولوجية المرضية مصحوبة بالعوامل النفسية الاجهاعية في تسبيب عدم التكيف وكانت هي السبب وحدها في ثلاث حالات فقط: حالتا صرع عارض وحالة المهاب صيغي في المين ، وفي الحالات الأربع الأخرى لم يكشف الفحص عن وجود أي من هذه العوامل.

وقد تين من الفحص أن الآكر شيوعاً من ين الموامل الفسيولوچية المرضية في اضطراب النمو العقلي دون نقص عقلي هي : اضطرابات الجهاز العصبي السميتاوي واضطرابات الخلد : زيادة توتر الجهاز الأرثوسميتاوي في ١٥ حالة . اضطرابات الجهاز الباراسميتاوي في ٥ حالات . زيادة التوتر في جزمي "hyperamphidonie" في ١٧ حالة . ضعف الجهاز العصبي السميتاوي في ٧ حالات . زيادة إفراز الغذة الدوقية في ١٢ حالة . زيادة إفراز العدة فوق الكلية في حالة واحدة . نقص وظيفي في الغدة الجنسية مع وجود مظاهر طفلية مع أجزاء متضخمة في ٤ حالات . مجموعة أعراض قصور في القامة مصحوبة بكرع "micromilie" (صغر الأطراف) مع بلوغ الحلم مبكراً جداً في حالة واحدة . نقص وظيفي في الغدة النخامية في حالة واحدة . نقص عام في إفراز الغدد في خمس حالات .

وكان التركيب الحنسى واضح الرجولة في ٣٧ حالة وكانت سمات الرجولة زائدة عن المعتاد في ٨ حالات ، وكانت ضعيفة في ١٠ حالات ، وكان التركيب الجنسى غير متميز وأنثوياً في ١٧ حالة من بينها حالات أربع كان

فيها تشويه فى أعضاء التناسل .

وفى ١٦ حالة كانت هذه الاضطرابات الجنسية والعصبية الغدية مصحوبة بزيادة الانفعالية إلى درجة المرض مع وساوس مقبضة أو جنسية سارة .

وفى ٤٢ حالة كشف الفحص عن وجود دلالات إكلينيكية والانح أنثر وبولوجية هي من بميزات طراز التركيب (البناء) والطباع عند و كرتشمر :: النحيف الفصاص في ١٥ حالة ، طراز مشوه في حالتين ، والرياضي الصرعي متميزاً أو مصحوباً بخصائص النحيف الفصائي أو المكتنز النوابي pycno-cyclique

وفى خس حالات كان النمو الجسمى متقدماً بشكل خارق العادة يكون التعب الذى ينشأ عده من أسباب انخفاض مستوى التحصيل وأزمات السلوك التي تصاحبه . وعلى العكس من ذلك كان ثمة ١٢حالة لوحظت فيها ، وبخاصة لدى التلاميذ الصغار في أعمار من ٨ إلى ١٢ سنة ، اضطراب (تشويه) بسيط في النمو من الأهمية بحيث إنه ، بالإضافة إلى أحداث هبوط عام في النشاط المضوى والمقلى ، بدن لنا السبب الرئيسي في تعويق عملية النضيج العقلى والنفسي ولاجهاعي برغم ما كشف الفحص عن وجوده من قدرات عقلية عادية بل عالية في بعض الأحيان .

وفى ٢٨ حالة تبين لنا عدم تناسب حجم الجمعجمة الذى كشف أحدنا عن ارتباطه، فى أحيان كثيرة، بنقص فى صواب وحزم الأحكام عملية كانت أو أخلاقية : فى ١٢ حالة كانت أحجام الجمعجمة ضئيلة جداً وفى الحالات الست عشرة الأخرى كانت ضخمة جداً . وفى ١٢ حالة أخرى كان اليسر (استعمال اليدين) المصحوب بالبطء والحرق ولعجز المشبط عن متابعة الإيقاع العادى العمل المدرسي من بين عوامل عدم التكيف .

من المكن إذن فها يبدو لنا ، أن نستخلص من البحث التتاتيج الآتية :

١ ــ ليس ثمة علاقة دائمة بين العو الحسمى وبلوغ الحلم من جهة والعو
 العقلى من جهة أخرى .

٧ \_ يسير النمو العقلي بحيث يكون متخلفاً أكثر مما يكون متقدماً . بعكس

النمو الجسمى الذى يكون متقدماً أكثر ثما يكون متخلفاً . ويكون مدى تخلفه (تخلف النمو العقلي) أوسع من مدى تخلف النمو الجسمي أو البلوغ .

٣- يرغم وجود عدد لا يمكن إغفاله عن حالات الشذوذ ، فقد تبين صدق الحكمة القديمة (العقل السليم فى الجسم السليم) والدكس صحيح أيضاً وبشكل أكثر شيوعاً ، فالعقل الهزيل فى الجسم الهزيل . ولكن ليس دائماً ، فليس من النادر أن نجد عقلا هزيلا فى جسم سليم بل ويمتل صحة .

٤ ــ إن عدم التكيف فى المدوسة أو فى فى الأسرة أو فى المجتمع ، سواء كان مصحوباً بسلوك إجرامى ولم يكن مصحوباً به لا يرتبط دائماً بأى قصور وظيفى فى القدرات العقلية (٣٠ حالة فقط من ١٢٠ حالة).

و ـ سواء كان التخلف العقلى من بين عوامل عدم التكيف أولم يكن فإن عدم التكيف يتوقف على عوامل أخرى كثيرة يشيع من بينها الاضطرابات الفسيولوجية المرضية أكثر مما تشيع قصور البيئة النفسية والاجهاءية أو اضطرابها . فالموامل الفسيولوجية المرضية التى تبين وجودها داخًا في حالات التخلف العقلى التي كشف عها الفحص لم تغب إلا في أربع حالات فقط من حالات عدم التتكيف دون قصور في القدرات العقلية . وهذا مما يدعم التتاثج التى قدمها أحدنا عام 1927 إلى جمعية طب الأطفال في باريس بعد دراسة للعمر العقلى ، أحدنا عام 1927 إلى جمعية طب الأطفال في باريس بعد دراسة للعمر العقلى ، وورد الميكل العظمي (عن طريق رسم بالأشعة لغضاريف الرسغ ، والقامة ، والوزن ) . وإن فحص منحى البروفيل الحسمى النفسي لبعض المتخلفين ومخاصة (المصابين بالمنغولية وبالكساح) ليشير إلى وجود تواز بين التخلف العقلى ولتخلف العضوي .

٦ - أن النمو العقلى ، الذى يتوقف بصورة خاصة على القدرات العقلية وعلى الطبع ( الطباع ) كما يتوقف على عملية التربية نفسها ، ليس مشروطاً بظروف البيئة النفسية الاجهاعية فقط ، بل هو مشروط أيضاً وقبل كل شيء بالحالة الفسولوجية المرضية التي يازم أن تفحص بشكل مهجى منظم في كل حالات التخلف وعدم ائتكيف في المدرسة أو في الأمرة أو المجتمع .



يرحب هذا الباب بكل ما يرد إليه مزآراه فيها تعرض له انجلة ، أو ما يثار فى مجالات أخرى — من موضوعات. والآراهالتي تشر تعبر عن رأيمأصحابها.

# المشكلة الحنسية بالسجون

## للدكتور الرائد بدرالدين على

الحبير المتناب بالمركز القوى البحوث الاجتاعية والحنائية

إن مشكلة الملاقات الجنسية الشاذة مشكلة هامة وخطيرة لا في سجون الإقليم المصرى فحسب بل في سجون العالم أجمع ، ولكن يلاحظ للأسف أن معظم القائمين بشئون المؤسسات العقابية في الدول المختلفة يتجنبون إثارة تلك المشكلة ، عند وضع براجهم الإصلاحية ويتجنبون الحديث عنها في تقاريرهم ونشراتهم متجاهلين أهميتها وخطورتها ربما لضيق الحليلة أو بدافع من الحياء .

ولاشك فى أن أى برنامج لإصلاح المسجونين وتقويمهم لا يأخذ بعين الاعتبار تلك المشكلة الحساسة يعتبر برنامجا قاصراً وغير سلم ، فإذا كان الهدف من برنامج الإصلاح هو تحويل النزلاء المنحونين إلى مواطنين صالحين شرفاء فلا معنى أبداً لترك هؤلاء النزلاء عرضة لتلك الأفعال الجنسية الشاذة التي هى أبعد ما تكون عن الصلاح والشرف .

ولكن هذه المشكلة لسوء الحظ عسيرة ومعقدة وليس حلها بالسهل البسيط . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل واعتبارات أهمها طبيعة الغريزة الجنسية لدى الإنسان بصفة عامة ، وضعف مقاومة نزلاء السجون بحكم ظروفهم لتلك الغريزة بصفة خاصة ، علاوة على ما يحيط الأقمال الجنسية غير المشروعة في السجون من سرية وتكتم بحيث يصعب حصرها وتحديدها ، أضف إلى ذلك حياء المسؤولين من مواجهة تلك المشكلة بصراحة تامة وتعلقهم بأهداب المثالية معتمدين على أمل استجابة النزلاء لبرابجهم الاصلاحية وبصفة خاصة البرنامج

الديبي بما يحويه من وعظ وتوجيه وإرشاد وحض على المعروف وسي عن المنكر وحث على العبادة .

وبالرغم من الاقتناع والثقة بأهمية البرنامج الديني كركن حيوى في علية الإصلاح والتقويم بالمؤسسة المقابية فإن هذا لا يمنع من مواجهة تلك المشكلة الحسية بشيء من الصراحة وبطريقة أقرب الواقعية مها المثالية . فقد أوحت الدواسات المختلفة لتلك المشكلة بأن الأفعال الجنسية الشادة بين المسجونين ستبي قائمة ما دام هناك سجون تحتوى على نزلاء معزولين عن الجنس الآخر لمدد طويلة نسبياً ؛ وبأن الجزاء الشديد كالايلام البدني أو النفسي لمرتكبي تلك الأفعال قد يزيد الطينة بلة ولكنه لن يثمر أو يفيد شيئاً في قمع تلك الرذيلة في السجون ؛ وبأن الأمل في حل كامل لتلك المشكلة ضعيف وصعب المنال وإنما كل ما يؤمل فيه من بعض المحاولات هو التحقيف من حدة المشكلة والتقليل من أخطارها .

وفى سبيل إحدى هذه المحاولات يمكن النظر إلى النزلاء الجدد بالسجون على المتم يكونون فتين ، فئة النزلاء المصايين أصلا بالشذوذ الجنسى قبل دخولم السجن وهؤلاء يواصلون عادة ممارسة هذا الداء داخل السجن وهم فئة قليلة العدد نسبياً ، وفئة النزلاء غير المصابين جذا الداء الذين يخشى عليهم بعد دخولم السجن من الاندماج فى أعمال جنسية شاذة تحت ضغط الكبت الجنسى من جهة وتأثير وإغراء بعض النزلاء الآخرين من جهة أخرى ، وهذه الفئة تمثل عادة أغلية النزلاء الجدد بالسجون والاصلاحيات .

وبالنسبة لأفراد الفئة الأولى يجب عزلم عزلا تاماً عن باقى النزلاء بمجرد دخولم السجن وكذا عزلم عن بعضهم فى أوقات النوم والراحة ، على أن يقوم المشولون بمساعدة وتشجيع من لمم ميل للعلاج وذلك بطريقة الترجيه الاجماعى وتجديد (إعادة) الربية الاجماعية للحالات الحفيفة (المبتدئة مثلا) وبطريقة العلاج النفسى للحالات المستعصية التي تمكن منها الداء.

أما بالنسبة للفئة الثانية وهي التي يهمنا أمرها في هذا الحديث فهناك وسائل مختلفة لوقاية هؤلاء النزلاء وصيانتهم من الانزلاق في هوة العلاقات الجنسية الشاذة . ولعل أفضل هذه الوسائل هي التي تتيح للمسجونين علاقة جنسية طبيعية مشروعة وذلك أما بتشجيع نزلاء السجون على الزواج والسماح لمم باستقبال زوجاتهم والاختلاء بهن داخل السجن من آن لآخر كما هو متبع في بعض دول أمريكا الجنوبية، وهذه خطوة تقدمية جريئة تتنافى فى الوقت الحالى مع تقاليدنا العربية وشعورنا الشرقي العام وبالتالي يصعب تطبيقها في مؤسساتنا العقابية ، وأما بالسماح للسجناء بالخروج من السجن فى أجازة قصيرة مرة كل أسبوع أو أسبوعين للاتصال بزوجاتهم كما هو متبع فى بعض سجون أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، ويمكن أتباع هذه الوسيلة في سجون الإقليم المصرى بالنسبة لتولاء مختارين من تتوافر فيهم اشتراطات معينة كعلم سبق ارتكابهم لجرائم معينة وعدم زيادة سوابقهم عن اثنتين ، واستيفائهم لجزء محدد من مدة الحكم ، وحسن سلوكهم داخل السجن ، واستجابهم لبرامج التربية والتعلم والتدريب المهى بالسجن ، وتوازن شخصياتهم اجهاعياً ونفسياً ، وثقة إدارة السجن بكلمهم وسلامة نيبهم وعدم تفكيرهم فى الهروب أو إحداث متاعب إلى غير ذلك من الضانات والأحتياطات.

ولا شك في أن عدداً كبيراً من نزلاء السجون لا تتوافر للبهمالشروط اللازمة السياح لهم بالحروج من السجن في إجازة قصيرة ، وبالتالى يتعلىر إتاحة علاقة جنسية طبيعية ومشروعة لهم ، ولا مناص معهم من اللجوء إلى بعض الوسائل العملية الحاسمة لمنع انغماسهم في علاقات جنسية شاذة . ولعل أضمن هذه الطوق هي وضع رقابة شديدة على النزلاء أثناء اختلاطهم في دورات المياه وغيرها من المرافق العامة في السجن بهاراً ، والقصل بين المسجونين بحيث يبيت كل سجين في غرفة انفرادية خاصة به ليلا .

وقد يمكننا تدبير الرقابة النهارية الشديدة على النزلاء في سجوننا المختلفة ولكن فكرة مبيت السجناء في حجرات انفرادية غير متيسرة لدينا في الوقت الحالى إذ يستدعى تطبيقها تغييراً شاملا فى التصميم الهندسي لسجون الإقليم المصرى مما يضطونا إلى بناء سجون جديدة كبيرة وتكبد تكاليف باهظة قد لا تتحملها الميزانية الحالية لمصلحة السجون بالإقليم المصرى .

بقى لدينا حل واقعى آخر لهذا العدد الكبير من الترلاء الذين لا يمكن التصريح لهم بإجازة قصيرة خارج السجن وبالتالى لا يتاح لهم ممارسة علاقة جنسية طبيعية ومشروعة . وقد تبدو فكرة هذا الحل غريبة بعض الشيء ولكنها في الواقع طريقة عملية وواقعية للحد من أضرار تلك المشكلة الجنسية بين جماعات الذكور التي تنعزل بحكم ظروفها مدداً طويلة بعيداً عن عالم الأناث ، وقد سبق تجربة هذه الطريقة فعلا في بعض الحيوش الحديثة لمكافحة تفشى الأفعال الجنسية بين الجنسية بين الجنسية بين

وتتلخص هذه الطريقة فى تناول أولئك المسجونون بمحض اختيارهم لمقاقير معينة وهى عبارة عن حبوب محلرة ومهبطة للغريزة الجنسية البشرية حيث ترقف للديهم تلك النزعة الجنسية طالما يواظبون على تناولها بانتظام على ألا يكون لها أى أثر سيء صحياً أو نفسياً أو أى رد فعل ضار من الوجهة الجنسية فى المستقبل عند ما تتاح للتزلاء ممارسة العلاقات الجنسية الطبيعية ، ويقترح هنا دراسة وفحص هذه الفكرة الواقعية على أسس علمية وتبين مدى إمكان تطبيقها فى سجون بلادنا .

وجدير بالتنويه أنه لا يراد هنا بالتركيز على الناحية الواقعية المادية فى مواجهة المشكلة الجنسية بالسجون التقليل من أهمية الناحية المسنوية المثالية فى معالجة تلك المشكلة، فلاشك فى أن فى برامج التربية والتعالي والوصط والإرشاد والترفيه والرياضة والتدريب المهى والهوايات ويختلف نواحى النشاط الثقاف والاجهاعى والديني بالمؤسسات العقابية بجالات واسعة لتقوية أخلاق المسجونين وتعزيز شخصياتهم وبث روح الفضيلة والعفة والإباء فيهم من جهة ، وفيها مجالات لشغل أوقات أولتك المزلاء وصرف أذهامهم عن التفكير فى أعمال غير مشروعة وخاصة الأفعال الجنسية الشاذة من جهة أخرى.

وأخيراً فإن المشكلة الجنسية فى السجون مشكلة خطيرة ولا أمل فى حلها ما لم يفكر المسئولون جدياً فى مواجهتها ودراسها بصراحة وواقعية وما لم يتنخذ المسئولون خطوات حاسمة فى سبيل حلها أو على الأقل التخفيف من حدتها والتقليل من أخطارها وأضرارها ، ويمكن إيجاز الاقتراح المقصود هنا الذى يأخذ اتجاهاً واقعياً عملياً في حل تلك المشكلة فى النقاط الثلاث الآتية :

أولاً : عزل النزلاء الجدد المصابين من قبل بداء العلاقات الجنسية الشاذة .

ثانياً : التصريح بإجازات قصيرة المتزلاء المتروجين الموثوق بهم لزيارة زوجاتهم . ثالثاً : دراسة فكرة الحبوب المهبطة للمريزة الجنسية وبحث مدى إمكان تطبيقها في سجون الإقلم المصرى .



يقوم هذا الباب بعرض مفصل أو مجمل الأحدث وأهم الكتب الجنائية والتنويه بما يظهر أو يوسل المجلة من مؤلفات .

## الطريق إلى الحياة THE ROAD TO LIFE

## تألیف . ا . س ما کارینکو A.S. Macharenko

Foreign Languages Publishing House Moscow, 1951

فذلكة تاريخية :

عندما ما كانت شمس القرن التاسع عشر توشك أن تقيب ، كانت الروسيا كريض عظام الريض ، وكانت الروسيا ضيفة متلكها طلام الريض ، وكانت الروسيا ضيفة متلكها التراسمة بما نها من يشر ، كان الشعب عموماً من أى حق سوى أن يرضح لإوادة الحاج ويشيئة القيمر ، وكانت العدالة تكال بأكثر تولي حسب ما كزير واحويقهذا الحصوم يضائس البلاط تزكم أقوف الأحوار في يسائس البلاط تزكم أقوف الأحوار في كار مكان المحالا

في هذا الجنو الخانق البنيض ولد وعاش 
صبامتولف الكتاب وأنطوان سيموشس مكارفكو
ولد « مكارفكو» في ١٣ مارس ١٩٨٨ في
ملية و يولوبوله » بمقاطمة وخاركوث» في
أسرة فقيرة تنتبي إل طبقة السال ، حيث كان
يممل والده في مصنع السكك الجديدية ، وكانت
الأمرة تسويما روابط المجة المسهمة والمثل العليا
وتحسل المسئوليات وأن يتشأ و مكارفكو » على الأمانة
وتحسل المسئوليات وأن تتشرب نفسه مبادئ

وقد تلقى تعليه الأولى ثم أرسله أبوه إلى الملاومة الثانوية ، حيث برزت مواهمه ، وسين التحق بمهد المعلمين ظل في طليمة زملاته إلى أن حصل على إجازة ألتنزيس عام ه ، ١٩ قبيل

قيام الثورة الروسية الأولى وعمل بمدرسة لأطفال عمال السكلك الحديدية في و كريكون و حيث افتتح بها فيا بعد -- متحف كبير تخليداً للاكراء

وفى عام ١٩١٤ التحق و مكارنكوء بمهد و پولتافا ء التربوى لإعداده التدريس بالرسلة الثانوية ، فكان مبرزاً بين طلابه وكتبراً ما عهد إليه أن مجافر عن مشكلات التطبع والتربية ، وفي عام ١٩١٧ عين فاظراً لإحماى المدارس التانوية ، ولما الداست الثورة شارك في أحداثها ، ولمبت صداقته بالكاتب بلورى ومكسيم جوركي ع دوراً هاماً في بلورة ارائه السياسية والتربوية كاركي .

وعند ما حدثت الثورة ، كانت الحرب

العالمية الأولى قد أنهكت الروسيا ، وضاعف من حدة آلامها نشوب الموب الأهلية حيث قتل الكيرون من الأطفال آباهم ، وأخذت المكلة تأخذ صدة الخطورة الخطورة المنافئة ومن هذا فكرت حكومة الدورة في ضرورة الناف إجرامات تكفل حساية هؤلاء الأطفال المشردين وصاية المجتمع كله من ذلك الخطر الذي يتهده ومن هنا بدأ التفكير في إنشاء مؤسسات تضم هؤلاء الأطفال ، وكانت مؤسسة تضم هؤلاء الأطفال ، وكانت مؤسسة وجوركيم من أول تلك المؤسسات ، ولم تجد الدورة خيراً من و حكارتكو » فله المهمة ضهية إليه بإنشاء من و حكارتكو » فله المهمة ضهية إليه بإنشاء من و حكارتكو » فلم المهمة ضهية إليه بإنشاء

رون إي ال المراجعة عند المهد عنه المهد المهد الما كو المد المراجعة المدادة المراجعة المدادة الما كو المدادة المراجعة المدادة المراجعة المدادة المراجعة المدادة المراجعة المدادة المراجعة المدادة المراجعة المراجع

 <sup>(</sup>١) قام بالمرض والتلخيص الأستاذة ذاهد صالح الباحثة المساعدة بالمركز القوم.
 البحوث الاجتماعية والجنائية والأمتاذ على حمن فهمي الباحث بالمركز .

## المراحل التي مرت بها مؤسسة « جوزكي » يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث : المرحلة الأولى :

في سبتمبر عام ۱۹۲۰ كلف مدير— إدارة التعلم العام بولاية جوبرنيا مكاونكو بإنشاء مستمرة للأحداث المشردين والحافجين ، واختير لتلك المستمرة مكان كافت تشغله من قبل مؤسة للأحداث الحاقحين هرب تزلاوما للا قبام الثورة عام ۱۹۱۷ ، وكان على وعلد تمكن بعد شهرين من العمل المتوامد والكفاح المضلى و بمعرين من العمل المتوامد الحيارة من إجداد المستمرة بيضى أهالى القرى يراجتهال القوج الأول من الغزلاء وكافرا من من الأحداث المهمين في مرقات يقورة أولية — من الأحداث المهمين في مرقات يقرة ؟ وما لبث أن زاد عدد مؤلاء الثلاء إلى ثمان .

وقد صادفت و ماكارنكوه في بادئ الأمر عدة عقبات لعل أهمها يرجع إلى عام استجابة الأحداث المودعين بالمستعمرة لأى ضرب من ضروب النظام ، ولم تستعلم هيئة فلم المستحد - وكانت وقتلة تتكون من معرجين فقط - أن تسهم في معاولة و مكارلكوه من النظام بالمؤسمة عن طريق الشدة أسياناً و بمراجية المواقف المختلفة بما يتلام معها من إجرادات ، وفي الوقت نقصه أحد يمرس في بتكليفهم بخرادة المنابات والعرق المؤيدة إلى بتكليفهم بحرادة المنابات والعرق المؤيدة إلى المتصورة .

ربعد فترة قصيرة تمكن وماكارنكوه من الحصول على تصريح بنقل المستعمرة إلى مكان آخر يتكون من عدة أبنية وأكواخ وطائر كانت تشفله إحدى الأصر الإقطاعية التي

هجرته منذ قيام التمورة ، ولم يكن المكان في حاجة إلى إصلاح بقدر ما كان في حاجة إلى إعادة بنائه ، ولم يكن لدى ه ما كارنكر ه الإمكانيات الى يستخدم بمتضاها أية خوات من المجاهيات القوى الكامنة و نزلاء المستمدة الاستمانة بطك القوى الكامنة و نزلاء المستمدة من أجحد الجمالة الإسلاحات في قلك المتصورة في يحكن الانتقال إليا - هماً لكل فرد في المستمورة . وفي ٣ أكور عام ١٩٢٣ أصبي المستمورة . وفي ٣ أكور عام ١٩٢٣ أصبي الجديد المناسب لها . . . وبطك بهانت موسطة الجديد المناسب لها . . . وبطك بالمؤسة . .

#### المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة وقد بلثت مستصرة « جوركى » درجة عالية من التنظيم ، وظهرت وتبلورت تم وعادات البجماعة وازاددت الروابط بين أفراد الحماعة تمامكا ، حق أن المستصرة اعتبرت مؤسسة بموذجية للأحداث تخضم لوزارة الآبية بأوكرانيا .

ولم يكن إصلاح أبنية المؤسة جميعاً قد ثم بعد . وكان عدد النزلاء قد زاد رأصبح من الشرورى إصلاح باقى الأبنية ، وقد قاست وجمعية رعاية الأطفال ، بتفقات تلك الإصلاحات على أن تضم إلى المؤسسة أربعين حفاً تقوم بالإشراف عليم .

وفى تلك المرحلة قامت المستمدة بتضعيم اقتصادياتها عن طريق زواعة بعض الأواضى وطحن الفلال وسيع المستازير ، كما تمكنت من إقامة مسرح بها يرتاده أهالى القرى المجاورة مقابل جعل معين .

ثم ظهرت فكرة التقال مؤسة جوركى إلى مستمرة أخرى للأحفاث تفع ٥٠٠ حدثاً تسمى مستمرة و كورياخ ٥ . ومن هنا بدأت المرحفة الثالثة .

المرحلة الثالثة:

تقم متموز ه كورياخ ه بالقرب من عاصة أوكرانيا ، وكانت تابعة لجمعية رعاية الأطفال ، وقد اشترط و مكارنكر و الافتقال إلها الاستفناء من خدمات جميع القائمين على إدارة هذه المستمرة وكافرا حول أربعين مدرساً كا قرر خفض عدد المدرسين ويضاعفة مرتباتهم على أن ينفرد باختيارهم .

وكانت مستمرة «كورياخ» في حال من أفساد والغوض لا حد لها ، حيث كانت الإدارة السابقة قد فشلت في تنظيم المستمرة فشلا ذريعاً ؟ وكان عدد نزلاء مستمرة وجورياخ ١٨٠ حدثاً في حين كان عدد نزلاء وكان عدد نزلاء من أخساء وكان ثمة تباين واضح في سلوك وشرفات كل يصودا النظام من قبل وكانوا على دريبة كيرة من صو المناقل والساد و بماوقة نزلاء من من والمناقل والمدينة كيرة من من والمناقل والمدينة كيرة من المحاولة وكرياخ الم تمكن به بجهود متواصلة و بمعاونة نزلاء المستمرة وكرياخ الم تمكن به بجهود متواصلة و بمعاونة نزلاء المستمرة وكرياخ الم المستمرة وكرياخ الم المستمرة وكرياخ المالية المستمرة وكرياخ المالية المستمرة وكرياخ المالية والمعاونة نزلاء المستمرة وكرياخ المستمرة وكرياخ المستمرة وكرياخ المستمرة والمستمرة والمستمرة والمستمرة وكانوا المستمرة والمستمرة والم

نظام العمل بمؤسسة هجوركي ۽

كانت المؤسسة خاصة بالأحطات المشردين وإجانحين من الذكور والإناث على السواء ، وكانت غالبية الأحطاث يوجمون عن طريق بحته الأحداث الجانحين التابعة لإدارة التربية ، كا أن بمضهم كافوا يوجمون عن طريق جمعية رماية الأطفال ، وكان البعض يلبعاً إلى المؤسسة ، ولاية و جرياً » . وكانت إدارة التعليم العام بولاية و جرياً » تقوم تمويل لمؤسسة ، كا أن المجورة عالم المؤسسة الاحتفاء الاكتفاء الاكتفاء الذاق.

وكانت أعمار المودمين بالمؤسسة تتراوح بين العاشرة والثامنة عشرة ، وكان يقوم على إدارة المؤسنة «مكارنكو» يعاونه مشرف على

التموين والأغذية ومدرستان ، زاد عددها ... فيا بعد - إلى خسة عشرة .

ويند شتاء عام ۱۹۲۳ ، والسل في المستمرة يسير على أساس تقسيم النزلاء إلى فرق ، وقد ظهرت الملاجة إلى هذا النظام ، عناما تكوفت فرقة من عشرين حدثاً أخذ واعل عائميم الحضاد الأخشاب من الفامة ، وهي الفرق بازدياد وتنوع الأعياء المختلفة بالمؤسسة ، وكان لكل فرقة رئيس كان و مكارتكو و يعيد وكان ثم بادئ الأمر أصبح تصيبته يتم ابالإنتخاب و مكارتكو ه يعيد رئياء الفرة ، وكان أمر المؤسسة ، وكان شعر المؤسسة ، وكان شعر المؤسسة ، وكان تمار و على المغلس جميع المشرات تصادر و مالخياس ، مناه المغلس جميع الممارات تصادر الممارة المغلس ، والماله المغلس ، والماله المغلس ، والمعالم الم تكن سلطة المغلس ، والمعالم الم تكن سلطة المغلس ، مالمغلة .

كا ظهر نوع من الغرق المشتركة تشيبة النظرة الاشتراكة للإستان اللين كانوا يرون في السل النوات وخبرات في سبح كانوا يرون أن العمل الزواعي مجرد أما تكسب الميثى ، ومن هنا كان لابد من وجبود فرق مختلطة بون ثم أمكن تدريب المؤلاء على التيام بالكتبر من الأعمال وأكساب عمارات مصددة.

وقبل تكوين بجلس الرؤساء كان ومكارنكو »
يغرد بخقيم المقاب على الخاربين على نظم
المستموة ، و لم يكن ثمة قواحه عمودة يسير
عليها في خلك ، بيل كان عبد الإجراء حب
بين التربيخ والضرب والطرد من المؤسسة إلا أنه
في هذه الحالة الإخبرة كثيراً ما كان يسمع
المسخث بالمودة ثانية ؛ وسند تكوين بجلس
المسخث بالمودة ثانية ؛ وسند تكوين بجلس
المراحاء تنظ ه مكارنكو » عن بعض سلطائة
في التأديب لحلنا الجلس ، وتبلورت عدة تم
وتقاليد وقواحد داخل الجماعة نفسها ، وفي حالة

الرئيماء بل كانت تعرض على خسة محكين يتنخبون من بين الأحداث في اجباع عام وكانت جلساتهم تعقد تحت امم محكمة الرفاق Commads Court وكانت أحكامها نهائية وواجية الاحترام .

وكان التعليم إجبارياً بخوسة ه جوركي ه وكانت الدرامة تستمر الفصل الشتاء نقط ، ولم يوضع الكتاب نوع هذه الدراسة إلا أنها كانت تمد الأحداث للالتحان بإحدى منارس الماصمة بعد اجتياز امتحان قبول . و بعد إتمام الدراسة في تلك المدرمة يصبح من حق المتخرج الالتحاق بمدرسة عليا ، وقد تمكن بعض النزلاء من التخرج من هذه المدراسة العليا .

المبادئ التي النهجها ومكارتكو، ق إدارة المؤسة.

لم تكن المبادئ الني انتججها و مكاونكره في إدارته لمؤسدة و جوركي، وليمة دراسات تربوية وإصلاحية بقدر ما كانت وليمة خبرات بلورها وأنضجها الصل في المؤسدة . و يمكن القول إن ثمة عاملين بارزين لمبا دورًا هامًا في بلورة فلسفة و مكاونكر » الإصلاحية وهما دواسته التربوية وسبادئ الاشتراكية وسبادئ المؤسدة خبواته التربوية وسبادئ

السلية وإرادارة المؤسنة فلسفتمالإصلاحية مقه .

كان ه مكارتكر » يرى أن تكون التربية المباعة ، ومن طريق الجماعة ، ومن أجل الجماعة ، كان هذا المبا متشياً مع أنكار و مكارتكر » الاشراكية التي تنظر إلى الفرد من خلال الجموع ؛ إلا أن البيش هاب على نظام ه مكارتكري عام تمشيه-يسفة مطلقة مع المبادئ الاشراكية ، إذ يقوم هذا النظام مع المبادئ الاشراكية ، إذ يقوم هذا النظام على المبادئ الاشراكية باهدة القسال باعبارها من غلقات النظام الرأسال المقاينة عليه المبادئ عليه المبادئ الموادة التعامل المبادئ المائل المقاينة عليه المبادئ المفاضة وتموية أفرادها على المفاضة وتموية أفرادها على المفاضة وتموية أفرادها على المفاضة من تربية المساحة وتموية أفرادها على المفاضة على المناطقة المسحيحة — في النظام ، ذلك أن الوسيلة المسحيحة — في المناطقة المسحيحة — في المناطقة المسحيحة — في المساحة وتموية أفرادها على المفاضة المسحيحة — في المناطقة المسحدة — في المسحدة المسحدة المسحدة — في المسحدة المسحدة — في المسحدة المسحدة المسحدة المسحدة — في المسحدة — في المسحددة المسحدة المسحددة المسحددة المسحددة — في المسحد

نظر هؤلاه – هي معاونة الفرد عن طريق الرعي الذاتي على تفهم النظام والامتثال له .

كا ذهب بحض التربويين إلى أن بعض المبادئ المبلغة في مستموة وجوركي ه التبادئ المبلغة في مستموة وجوركي ه ذلك أن قلك النظريات المبلغة في التربية بالمبادئ المبلغة المبلغة

وكان ومكانكوه برى الامتانة بالومائل العقابية ما دامت الحمامة في حالة من التفكك لا تسمع بإبراز وبلورة تهمها وتقاليدها ، وبرى أن يمنح المرق هذا المئ حتى تباسك الحمامة وتبرز من خلاطا تقاليد في المماملات ، وبقك تصبيع الجماعة ذائها أداة تقويمية فعالة .

كما كان « مكاونكو» يرى عدم الالتفات كليةالمماضى الحدث وانسرافاته السابقة ،وكان يرى تناسى هذا الماشى يدفعهالى التطلع إلى المستميل. خامة :

عرضنا فيا تقدم مويزاً لكتاب و المريق إلى الحياة و تأليف وانطون سيوفش مكاونكر و ويتضمن شرساً لتجربه القائدة في إفشاء وننظم وإداة ستعمرة و جوركي و للأحداث المشروين ولحانسين ، وقد اعتبرت تلك المستمرة تموذجا يحتلق في جميع أنحاء الاتحاد السوليني وفي حكم التضم عا تقدم – تجربة فير بحطاة منا الحيات السلية وعادلة والمطأ والاحتادة من الحيات السلية وعادلة مواجهة المؤاند المخطفة علول منبحة من صديم العل والعاروف.

# عرض لبعض الكتب التي ظهرت حديثاً

#### الشخصية وقياسها:

تأليف : الدكتور لويس كامل والدكتور عبدهادالدين إساءيلوالدكتور عطية عميد هنا . يقع الكتاب في ٣٣٣ صفسة ، وأربع صفحات المقلمة ويجتويات الكتاب ، والصفحات من القطع المتوسط نشرته مكتبة النهفة المصرية منة ١٩٥٩ .

وقد ذكر المؤلفون في المقصة أن الفرض الكتاب كان إمعاد دليل يستخدم الإخصائي من الكتاب كان إمعاد دليل يستخدم الإخصائي والإكلينيكي الملكي يرى تطبيق اختبار معين رقى - نظراً لنغوة المراجع الكافية في المفت المربية عن موضوع المختصية أن يرود والمختصل وقيامها بإطار عام يتين يعوضوع الشخصية وقيامها بإطار عام يتين فيه مؤقف هلا الإختبار بالنسبة لنوم من أموات غياس المختصفية وقيامها المؤلفون الكتاب إلى ثلاثة أبواب : وقد كنه الدكتور عمد عماد المدين الناسية لنفوة كنه الشخصية من الناسية المؤلفون الكتاب إلى ثلاثة أبواب المناسبة من الناسية المناسبة المناسبة من الناسية المناسبة من الناسية المناسبة من الناسية المناسبة المناسبة من الناسية المناسبة المناسبة

تعريف الشخصية - تظرية الأتماط أو الطرز -

نظرية السات - نظرية المرامل- نظرية التحليل

النفسى – نظرية المثير والاستجابة – نظرية الذات – وجهة نظر – ثم خائمه بالمراجع ..

الأوجه، وقد كتبه الدكتور لويس كامل.

وينقسم إلى ثلاثة فصول وقائمة بالمراجم. وقد

شبلت الفصول المرضوعات الآتية : تعريف

عام بالاختبار وتطبيقه وتصبيمه ، وصف

الباب الثانى : اختبار الشخصية المتعددة

#### الاتجاهات الوالدية في تنشئة الطفل:

إساعيل . وينقسم إلى مقدمة وثمانية فصول

وقائمة مراجم . وقد شملت الفصول الموضوعات

الآتية :

تأليف الدكتور نجيب إسكندر إيراهيم " والدكتور محمد عماد الدين إساعيل

الكتاب في ١٤٤٢ صفسة ، وثلاث المقلمة من القطم الصفير نشرته دار المرفة وصلا في ديسمبر ١٩٥٩ ، وهو الكتاب الأول من سلسلة كتب يشرف على إصدارها المؤلفان بمنوان و دراسات في الأسرة ه.

ويتضمن الكتابمادة من الاتباهات الوالدية في تنشئة العلقل جمعت كعلقة أولى من دوامة تقوم على أسس موضوعية تجريبية لموضوع أوسع هو والاتباهات التفسية والاجاعية نحو العلاقات الدائلية ، وشملت القطاعات المختلفة المجتمع في الإقليم الحذوبي من ج . 2 . 7 .

المتعدد الروسه

رنوز عمادة الكتاب بعدالمقدمتي باينروبلحقين. يقع الباب الأول في أربعة نصول وفيه تعريف بالتجربة التي قام ها الباحثان ، أهمية الدراسة ، ومشكلة البحث ، وخطوات البحث ونتائج البحث .

ريقم الباب الثانى في سبعة نصول وفيه تفسير التناتج التي انتهى بها البحث عن التقاط :

# علم النفس الصناعي:

تأليف الدكتور محمد عنمان نجاتى . أستاذ علم النفس المساعد بجامعة القاهرة . الحزو الأول

بجرادون الكتاب في ٣٧٠ مفحة – وأدبع التصدير – من القطع الكبير . نشرته مكتبة البضة المصرية بالقاهرة . ١٩٦٠ .

التمر جهود رجال الصناعة في الماضي على تحسين الآلات الزيادة كية الإلتاج لتحقيق أكبر تسط من الأرباح . فم تكد تهم بالمنصر البشري في عملية الإنتاج وهو السامل .

ولكن رجال السناعة اقتنعا بد من بأهية المنصر البشرى في عملية الإنتاج . فبلت جهوداً لتحقيق أكبر قدر من التوافق والصحة المامة . واستطاع علم النفس المسناعي أن يسهم مساهمة كبيرة فعالة في هذا المسدد . الكعاب ، عملاة لدن أه مساهات

يام والكتاب و محاولة لمرض أم مساهات علم النفس الصناعي ؟ وهو صوبه أساساً إلى طلبة كليات الجامعة والماهد العليا الليا يدرسون علم النفس الصناعي ، وإلى رجال المساحة وأصحاب الأعمال ، و يمكن أن يفيد منه أيضاً المهتدون بكثير من الأعمال والمهن والحيش . عمل المهن التجارية والوظائف الحكوبية والحيش .

وتتوزع مادة الكتاب بين تسعة فصول وتصدير وفهرس وملاحق أربعة :

العدوان، والنوم ، والنفلية والنظام ، الاستقلال ، والإخراج ، والجنس ، ثم خلاصة وتطبيقات .

أما الملحقان فأولهما خاص بالاستفتاء الذى جمعت بواسلته المادة والآخر يتضمن خلاصة النتائج الإحصائية للأسئلة .

الفصل الأول عن الفروق الفردية في الصناعة: أهمية الوطبيعية الوأمر التلويب عليها. والفصل الثاني عن عائلة الأفراد والمهن -

اختيار المهنة والترجيه المهنى والاختيار المهنى . والفصل الثالث عن وتحليل المعل a : أغراضه وبياذات عنه ومصادر البياذات -

و وضع العمل . والفصل الرابع عن اتجاهات سيكولوجية حديثة في تحليل الدول : البيان الناسي العمل .

طريقة الاختيارات في تحليل العمل --عمادج القدرات المهنية -- طريقة التحليل العامل الفضائل المهنية .

والفصل الخامس عن وتعطيل الفرد » العلق القدمة في تعطيل الأفراد – والعلق الحفالية في تعطيل الأفراد – تكامل البيانات عن العمل والعامل – طلب الاستخدام .

والقسل السادس عن المقابلة : أغراضها وأخطائهما - وأنواعها ، والدراسات التجريبية فيها . والأعداد لها وإجراؤها .

والفصل السابع عن الاختبارات النفسية: مفاهم عامة – الحسائس الرئيسية للاختبار الجيد – خطوات مشروع الاختبارات.

والفصل الثامن عن وأنواع الاختبارات النفسية و تصنيف الاختبارات النفسية ومصادر الملومات عنها .

والفصل التاسع عن و اختبارات الاستعدادات واختبارات التحصيل ، :

١ - اختبارات الاستمدادات و اختبارات القدرة المقلية أو الذكاء اختبارات القدرة الحركية - اختبارات القدرة الحركية - اختبارات القدرة ...

٢ - أختبارات التحصيل .

.

ملحق ؛ جداول تیلور و رسل . ثم فهرس تفصیل .

ملحق ١ تعريف العوامل البدنية .

ملحق ٣ أموذج للائحة أحد أتسام اختبار

ملحق ٢ تعريف المهات المهنية .

وأربعة ملاحق :

# البحث الاجتماعي( مناهجه وأدوته ) :

تأليف : الذكتور إبراهيم أبو للله

والدكتور لويس كامل مليكة الكتاب في ٢٤٧ صفحة ، وتسع التقديم ونهوست المحدوبات، من القطع المتوحط نشره مركز التربية الأسامية في العالم العربي بسرس الليان في ١٩٥٩ .

وتناول الكتاب غتلف المناهج والأدرات التى تتبع في البحث الإجهامي بمادة استخلصت من مشكلات عملية واقمية .

ويقع الكتاب في مقامة وثلاثة أبواب وملاحق وفهارس .

عرض في الباب الأول المقاهم الأساسية في فصلين : الطريقة العلمية في البحث وخطة

البحث .

وتناول في الباب الثاني مناهج البحث الاجتاعي في أديمة فصول : المجه التاريخي ويجهد رسمة المالة والمجهد التجهد ويجهد الاجتاعي وتضمص الباب الثاث لوسائل جمع البيانات في خسة فصول : الملاحظة ، البيانات في خسة فصول : الملاحظة ، والراي الفام ، دوامة السلوك المساعي ، دور والراي المساعي ، دور الاجتاءية .

وذيل الكتاب بثانية ملاحق ، باستبيانين واستارة المقابلة وجدول مقابلة وموضح لنظام التصنيف واختبار إسقاطي مصور وجداول للأعداد المشوائية .

# الأسس النفسية للابداع الفي في الشعر حاصة

تأليف الدكتور مصطن صويف مدرس علم النفس بجامعة القاهرة ، قشر دار المارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٥٨ ويقع في ١٩٥٨ صفحة من القطم الكبير بالإنسانة إلى ١٩ صفحة من (ه) إلى (د) شملت مقامة الكتاب ، ويقدمة بقل الدكتور يوضف مراد أستاذ علم النفس بجلمة التامرة وقصدير العلبة الأولى ،

سبق المتؤلف أن قدم البحث المنشور في هذا الكتاب ليحصل على درجة الماجستير في الآداب ، وقد ظهرت طبعته الأولى في يناير سنة ١٩٥١ ، والنسخة التي بين أيدينا هي الطبعة الخانية له .

وقد كان المؤلف عل وهي بأن مرور تم منوات بين الطبعة الأول والثانية يلزيه بمرض ما عساء أن يكون قد جد من دراسات في مهال الإبداع اللهي سواء في معر أو في المارج . من ( ه) من الكتاب ولذاك أضاف إلى هذه الطبعة علميةين عامين . قدم في الأول عرضاً فقدياً لدراسات جيلفورد للإبداع من ١٩٥٠ - ١٩٥٧ – ١٩٥٧ عرضاً فقدياً لبحث و تحليل الاستعداد عرضاً فقدياً لبحث و تحليل الاستعداد الدين إماعيل ( ص ٣٦٧ – ٣٧٣ ) وهو بحث إماعيل ( ص ٣٦٦ – ٣٧٣ ) وهو بحث جمع مؤلفه مادته من معر ، وذال به دربة الماجستير في علم النفس من جامعة كنتكي

الأمريكية سنة ١٩٥١. وقد آثر الدكور يومف أن يعرض لحلفا البحث نظراً لمستواء العلمى المائل إلى جانب أنه قائم وحده في ميدان البحوث السيكلوجية التجريبية عن الإبداع في مصر . هذا عن أم الإضاقات في العلمة الثانية الكتاب .

أما الكتاب نفسه فينقسم إلى تمهيد وباين .

تحدث في التهيد من المبررات العامة البحث ، وبيدانه ، وموضوعه ، وموضوعه ، وموضوعه ، وقاله وقد تم الباب الأولى -- وعنوانه : « في المن والحياة والعلم » إلى ثلاثة فصول تحدث في الأولى من الصلة والفن بإخياة ، وتحدث في الثاني من المبح التجريبي ، وفاتش في الفائد من المبح التجريبي ، وفاتش في الفائد مناهج الباحثين في مشكلة الفي .

أما الباب الثانى وهو صلب الكتاب ومنونه: وعاولة لتفسير ديناميات الإيغاج في الشعر على أمام المُج التجريبي الموجه نقد قسم إلى خسسة فصول ، تحدث في الأول عن المبترية ، وفي الثانى عن الشاعر وفي الثانى عن علية الإيغاج ، وفي الزابع عن منتخيط عام لتفسير عملية الإيغاج على أمس دينامية ، وفي الخاص عن الإيغاج .

وأورد المؤيث بعد ذلك الملحقين الذين أشرقا إليهما في مقامة حديثنا ثم قائمة بمراجم البحث .

# كتب ونشرات أهديت لمكتبة المركز

الدكتور أحمد محمد خلفة

النظرية العامة للتجريم

الدكتور محمد عثمان نجاتى

علم النفس الصناعي

ترجمة: دكتور السيد خيري والأستاذين

رعاية الطفل وتطور الحب

سمير نعيم وفرج أحمد فرج

نشرات عن قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة الإسكندرية

الحالة الاجتماعية لعمال مزرعة جامعة 💮 دكتور فتح الله هلول

الإسكنارية

البلدان الريفية والحضرية بالإقليم المصري دكتور فتح الله هلول

العوامل الاجماعية والاقتصادية المؤدية دكتور فتح الله هلول

إلى نجاح أو فشل الجمعيات التعاونية والأستاذ حسين زكى الحولى

الريفية بمديرية الجيزة

أضواء على مشكلة الثار في مركز أبنوب الأستاذ سمير عوض الله

# أنبلح

# مؤتموات وندوات علمية الدورة الثانية لحلقة دواسات الدول العربية لمكافحة الجريمة ومعاملة الجانحين

مقدت الحلقة في مدينة كوبهاجن في المدة من ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٦ أكتوبر ١٩٥٨ . (وكانت اللاوة الأولى قد مقدت عدينة القاهرة في المدة من ٥ سبتمبر ١٩٥٣ . وقد دعت لعد الحلقة وتكفلت بالإنفاق

وقد دعت المقد الحلقة وتحدلت بالإمان عليها حكومة الدتمارك بمساعلة معوقات فنية قدمها هيئة الأمم المتحدة ( بعد أن تعلر مقدها في الشرق الأوسط لأسباب مختلفة) .

واشترك في الحلقة مندويو حكويات الدول العربية (باستثناء تونس والمغرب) وسندويو منظمة اليوفسكو وهيئة الأمم المتحدة والدولة المضيفة الدنمارك

والغرض الذى ترى إليه هذه الحلفة باعبارها حلفة إقليمية هو دراسة ظاهرة الجريمة وأساليب معاملة الجرين باعبارها مشاكل تعانى مبا المنطقة ، بقصد الوصول إلى فهم دقيق لها وإجرامات أكثر ما تكون فاعلية لمواجهها ، مع إعداد تقرير وتوصيات ترفع مع تقادير وتوصيات الحلقات الإطليمية المناطق الأعرى إلى المؤتمر اللمولى اللي سيعة في لندن في أضطير المعادي عالمي عالمي عالمي .

وفى ضوء النرض الذى ترى إليه عقد الحلقة شمل جدول أعمالها الموضوعات التالية : أولا : جناح الأحداث :

١ - التوصل إلى إجراءات محدة الكافحة
 جناح الأحداث .

٢ - إدخال ظام المراقبة القضائية ف ساملة الأحداث الحائجين .

 ١ - دراسة المساضرات التي ألقاها أخصائيون أوقدتهم هيئة الأمم المتحدة أو قدموها
 . كدرة

٣ - زيارات لأم المؤسات العقابية والإسلاحية في الدانمارك والنهت دررة الحلقة من أعمالها إلى قرارات تعلق بما يأتى :

١ - جناح الأحاث :

كافعة آنحراف الأحطاث : طبيعة المشكلة وخطورتها، السياسات الاجهاعية العامة العرامي والسياسات العلاجية والوقائية .

البرامج والسياسات العلاجيه والولائية . إدخال فظام المراقبة : أهمية النظام والإجراءات التي يتطلبها تطبيقه .

وم بوده ماية الأحداث الحانسين : إجراءات عكمة الأحداث ، ومؤسسات علاجهم ، وغيرها من أساليب العلاج .

٢ – الحمل في السجون .

 وسائل تشيد تواعد الحد الأدنى :
 الأعداف التي ترى إلها ، العقبات التي تعترض تشيذها ، انتراسات عملية بشأن تطبيقها .
 كما انتهت دورة الحلقة إلى أهمية بذل

جهود لإدخال نظام المراقبة بالنسبة البالغين من الحانسين باعتباره استداداً لنظام المراقبة بالنسبة للأحشاث الجارسين .

وأوست اللجنة بضرورة الاهمّام بالقرارات الى انتهت إليها ومنحها الأسبقية في التنفية .

# الاجتماع الدولي التاسع لعلم الإجرام والاجتماع الدولي لعلم الإجرام الإكلينيكي

نظمت الجسمية اللولية لمم الإجرام تست المراب محكوبة الدعاوك و مساعدة كير من المؤسسات المتضممة الاجراع اللول التاسع الإجرام في مدينة كوينهاجن من ٧ إلى الكور ١٩٥٩ . وقد كان الموضوع المم لهذا البونارة إلى الطرق المتحملة حاليا المرض لمالمة السيكوياتيين . وقد مقد في المحتوى الموال المام لم الإجرام الكليبيك المحتوى المالية السيكوياتيين . وقد مقد في المحتوى الوالي المام لم الإجرام الكليبيك المحتوى المح

البرونوسور چان پتاتل بعرض مقاله عن موضوع علم الإجرام والتعديل الجنائق الحديث فى فرنسا ، وتكم البروضور كارل كرستيافين عن موضوع التأثير المدادل بين العوامل البيئية الإجرامية والشخصية .

وقد قدمت ثقارير عن كثير من المواضيع الهامة مثل : معالجة مشاكل الشخصية في هيرمت فسر ، ويعالجة نقص الحمو ، ودراسة للمجرمين اللذين يرتكبون الجرائم الجنسية .

وقد اشترك فى هذا الاجتاع أربعون شخصاً يخلون 17 دولة أوربية وفير أوربية وقسم المشتركون إلى مجموعات ثلاث المقشوا فها موضوعات الاجتاع . ومتشر الأعمال الوسية للاجتاع فى مجلة الجسمية الدولية لعلم الإجرام .

# الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الحنائية

عقدت الجمعية المامة الشرطة الجنائية في المبتاعها الثامن والمشرين بصورة استثنائية في مدينة باريس ٨ دوية العول الأعضاء في المنظمة من المنظمة المبتار بينة المحمدة . وقا من جعول أعمال الإجزاع جعة موضوعات مرضح المناقفة وانخفت فيا القرارات التالية: "من دوضاء فود العول اللايراف على الانتخابات من يون دوضاء وفود العول اللاين اللايراف على الانتخابات من يون دوضاء وفود العول اللاين اللاين وسيوان .

٢ - أجريت الانتخابات لشفل المناصب الشاغرة في المنظمة . وقد فاز منعوب كل من ليبيا وكندا وألما يا وليبيريا وتوفس في انتخابات شقل هذه المناصب .

٣ رجهت كل من كوبا والدتمارك وافولايات المتحدة الدمية لمقد الاجتماع السنوى القادم في بلادها . وقد عرض المؤسوع على التصويت وتقرر بالإجماع مقد الاجتماع التاسع والمشريان في شهر أكتوبر ١٩٦٠ مدينة واشتبطان

إلى المادور عضواً بالمنظمة وذلك بعد التمويت السرى.

ه - أثمت الجمعية خاقشة تقرير أعمال الجمعية عن عام ١٩٥٩/٥٨ .

وافقت الحصية بأغلبية مطلقة بإقرار
 اتفاتية التحاول بين منظمة البوليس الدول الحتاق
 والمجلس الأورب

رب الموقف الجمية على طبع كتاب جديد يحتوى على كافة السبارات (شفرة) التي تستمعل عادة في البرقيات والتي تفسن التفاهم

بين نحتلف دوائر الشرطة بصورة سرية . ٨ – رفضت الجمعية بالإجماع مشروع القرار الذي قدم مندوب كويا والذي ينص

على تجريم أعمال ضباط الشرطة الغارين من كويا وبلاحقتهم وتسليمهم باعتباريم مجربين عاديين وليسوا لاجتين سياسيين باعتبار ذلك قضية سياسية ولا علاقة لما بالأمور الجذائية . A حوافقت الجمعية على تعيين علم م أشهر العلماء المشتغان بشئون الشرطة في مختلف أنساء العالم كستشارين السنطعة ألى مختلف .

 وافقت الجسية على عقد مؤهر خاص بالتزوير والتزييف عام ١٩٦٠ على أن تحيط المنظمة الدول الأعضاء علما بتاريخ وبكان عقد المؤتمر .

١١ - وافقت الجمعية على علد اجماع في شهر أبريل ١٩٦٠ البحث في طرق تمحسين شيكات الإتصال اللاسلكي بين نخطف اللول .

# المؤتمر الوطني الإيطاني لعلم الإجرام الإكلينيكي

أتم في فيرونا بإيطاليا من ١٧ إلى ١٩ ما الكثير الوطني الأول المم الإجرام الكلينيكي ، وقاك بمناسبة مرود ، هماماً على ذكرى وفاة شيزاد لوجروذه وقد المترك في هذا المؤتمر وزير المدل الإيطال المروشور جويد وجويلا وصاحبالفخامة تبة ولا والبروشور بنينوي والبروضور بنينوي للمناسبة المعرقية المالية المحاسبة المحرقية المالية المحاسبة المحرقية المالية المحاسبة وكثير المالية المحاسبة المحرقية المالية المحاسبة المحتمدة اللوية لم الإجرام وكثير مالم الإجرام وكثير مالم الإجرام وكثير ما الإجرام و

وقد قام البروضور جوئيلا بعرض للدواسات المديدة التى قامت على أساس فكرة لوبدوزو لظاهرة الإجرام مبيئاً تأثيرها في الشريعات المنائلية الإيطالية ، وشارحاً الاتجاهات المخالفة المداوس الأخرى ومشيراً

إلى الطريق الذي يجب انداده السير في طريق التطور بالنسبة القواهد القانونية لمشكلة منع ظاهرة الجريمة . رقد بين المحاضر كالحك دور المؤسسات المقابية والتطور الظاهر في أساليب إدارتها والتعديدات التي يراد. إدعالها والتي هي قيد البحث الآن .

وقد تناقش المدعوين في هذه الأفكار وأبدرا وأجم فيها . ثم قام بعض المشتركين في المؤتمر بإلقاء تقريرات بحوث مختلفة من : و مشكلة منع الجريمة كما يراها تشيرال لوبروزو وكما توجد الآن، و الاتجاهات بلايضة في رسائل منع الجريمة » ، وبحث في براعث الجريمة وفي سفات المجرم » ، والمقدوة على الإجرام » ، والحالة المقلية المشهر وقت ارتكاب الجريمة » ، والمؤسسات المقايدة »،

و بمناسبة المؤتمر أقامت الإدارة العامة المؤسسات العقامية بإيطالي معرضاً لمنتجات السجون الى أصلت صورة كاملة النشاط العمال

الذى يوجد فى هذه المؤسسات سواء أكانت على مستوى حرفى أو صناعى .

# أنباء موجزة مستقبل برنامج هيئة الأمم المتحدة للدفاع الاجتماعي

إن الحلس الاقتصادى والاجتاعى:
بالإشارة إلى قرار هيئة الأم المتحدة
بالإشارة إلى قرار هيئة الأم المتحدة
الممم المعند أن منه المتحدة الأمام المتحدة
أن تباشر دور القيادة فى تنبية النشاط الدول
فى مهادا مكافسة الجريمة ومعاملة الملفية،
وإلى موافقة هيئة الأم المتحدة فى قرارها ( ٧ )
المحال المعينة الدولية المقاب والسجون إلى هيئة
الأمال المعينة الدولية المقاب والسجون إلى هيئة

ومع مراعاة أن الحكومات تولى أهمية عظيمة لبرامج هيئة الأم المتحدة في ميدان مكافحة ألجريمة ومعاملة المذنين وتبدى رغبة في أن تستمر الجهود العالمية في هذا الشأن

وآخذاً في الاعتبار الصويات التي تواجه السكرير العام في تعليق بزئاج هيئة الأم المتحددة الله المتحددة الله المتحددة الله المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحددة التحديدة المتحددة المتحددة

1 -- يرى أن تقوم هيئة الأم المتعدة يغور القيادة وتتحمل المسئولية فى ميدان الدفاع الاجهامى وأن تدعم براسج المساعدة الفنية فى مذا الميدان وبخاسة بالنسبة للدول الأقل تقاماً. Y -- ويرى أن على مكرتارية هيئة وتنسيق برفاءج الدفاع الإجهامى فى المراكز الرئيسية.

٣ – و يرى أنه يلزم أن يتسم نطاق نشاط مكتب هيئة الأم المتحدة في أوروبا فيها يتعلق مكانحة الجريمة ومعاملة الملذين حى عكن تحقيق قدر أكبر من التنسيق مع المتطعات غير الحكومية .

إ – ويوانق على أن يزود السكرتير العام – في حدود إمكانياته – مكتب هيئة الأم المتحدة فأوربا بالهيئة اللازمة لقيام بالمسئوليات التي كلف جا حتى تتحقق الأهداف التي نص علمها في الفقرين الثانية والثالثة .

ه - ويطلب من السكرتير العام مواصلة
 مشاوراته مع اللجنة العولية العقاب والسجون

# ازدياد نسبة الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية

تشير تقارير الكتب الفيدوالي السباحث الجنائية (FBI) إلى أن الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت في سنة 1904 يمملل 190٪ عما كانت عليه سنة

وقد قدر إدجار هوفر مدير المكتب عدد ما ارتكب في سنة ١٩٥٨ من جرائم خطيرة ٢ ٢٩٣,٩٥٢ جريمة وأشار إلى أن حجم الجرائم, قدر الأولى مرة هل أساس تصنيف جديد، لم تنضمن جرائم القتل المطأ والسرقات السيطة.

وتساير هذه الزيادة فى نسب الجرائم بصفة عامة زيادة فى نسب سبع من الجرائم تحد عماد التصنيف :

الاغتصاب مع استسال القوة وزادت الجرام فيها ينسة ١٣٪.

السرقة وزادت الجرائم فيها ينسبة ١٢٦٧ ٪. السطو وزادت الجرائم فيها ينسبة ١٢٦١ ٪ أما السرقة فوق ٥٠ دولاراً فقد زادت الحرائم فيها ينسبة ٢٠٠٧٪.

هذا في حين زادت نسبة الجرائم في أقسام التصنيف الأخرى بدرجات أقل.

وزادت جرائم التمنى الشديد بمقدار ۲٫۱٪ .

وزادت جرام سرقات السيارات مقدار

۲٫۲٪ أما جرائم القتل فقد زادت بأقل معدل وهو ۱٫۹٪.

وتشير تقارير المكتب الفيدوالى السباحث الجنائية إلى أنه قد ارتكبت جريمة فى كل اس. ٣٠,٣ ثافية موارتكبت جريمة قتل فى كل ٢٠,٦ دقيقة رجريمة سرة فى كل ٧ دقائين، وفى كل ٢٠,٤ دقيقة كان يتعرض شخص ما لاعتداء شديد، وفى كل ١٠,٩ دقيقة كانت تسرق سياة ، كا ارتكبت جريمة سرقة لأكثر من مدولاراً كل ١٠,٦ دقيقة ، ووقعت جريمة

وبالنسبة المقبوض عليم عام ١٩٥٨

سطو كل ١٩٠٤ ثانية .

۲۰۰۹،۱۹۰۳ شخصاً سم ۲٫۳۴،۰۰۰ درفقاً لتفاریر ذکراً و ۲۶۸٫۶۳۹ آفاقاً - ورفقاً لتفاریر من ۱۹۰۸ شخصاً سم ۱۹۰۸ شخصاً استفاد من ۲۱٪ منم فی أعمار تحت الفاحة عشرة ، وسوال ۲۰٪ منم فی أعمار تحت الواحدة والشرین ۲۰٪ تقریباً منهم فی أعمار تحت الفاحة والشرین .

وقد زاد عد المقبوض عليم من الأحداث ( تعت الثامنة عشرة من السر ) فى سنة ١٩٥٨ ينسبة ٨٫١ /عما كان عليه سنة ١٩٥٧ فى حين زاد عدد المقبوض عليم من البالنين

بنسبة ٨و١ ٪ و دغر أن الأحداث ( تحت مد ١٨

ويرغم أن الأصدات (تست سن ۱۸)

لا يتطون إلا ١٢٥١ ٪ من مجموع الأشخاص
الذين قبض طيهم قإمم يحطون ١٤٥١ ٪
من مجموع من قبض علهم في جرائم سرقات
ما حرائم سطوءو ٥٨٥ ٪ من مجموع من قبض علهم
قبض علهم في جرائم سرقة ، ٩٥٠٦ ٪ من
مجموع من قبض علهم في جرائم سرقة ، ٩٥٠٦ ٪ من
مجموع من قبض علهم في جرائم سرقة ، ٩٥٠٦ ٪ من
مجموع من قبض علهم في جرائم سرقة ، ٩٥٠٤ ٪ من
مجموع من عبموع من

و يزيد عد المرائم بمغل يفوق نسة زيادة عدد السكان فل يتمد معنى زيادة نسبة عدد السكان من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٨ / ١٩٧ ٪ أما سعل زيادة نسبة عدد الجرائم فزاد خسة أضاف هذه الزيادة .

# منح درجة ماچستير في علم الحريمة من جامعة مونتريال بكندا

أرسلت جامعة مؤتريال بكتفا خطاباً للدير المركز القري البحوث الاجتاجية والجنائية 
تنظيم دوامات بكلية العلوم الاجتاجية تؤهل 
السميل على درسة الملايستير في علم الجرعة . 
وسيداً هذه العلواسة في ١٤ سيدير ١٩٦٠ وآخر 
مومد لتقديم الطلبات في أول أغسطس ١٩٦٠ وآخر 
وكن الحاصلين على بكالوريوس العلوم من 
كايمة العلوم الاجتاجية أو ديلوم معادل له 
على هذا الديلوم والبراج الدواسية التي تؤهل 
له) التقديم للالتحاق بلده الدواسة التي تؤهل 
له) التقديم للالتحاق بلده الدواسة .

ويتضمن برنامج الدراسة ١٨٠ سامة عاشرات في المواد التعضيرية لعلم الإجرام و ٣٨٠ سامة في مواد علم الإجرام و سيكل البرامج الأكاديمية برامج عملية تشمل إعداد بحث كرسانة في ميدان علم الإجرام أو علم المعقاب وقضاء مدة التعرين في المستشفيات ومراكز البوليس والمتحسات العقابية .

وتتطلب هذه الدراسة الإقامة لمدة ستين دراسيتين بما في ذلك إصاد الرسالة والتمرين العمل وقد يستطيع الطالب في بعض الحالات إتمام دراسته في أقل من ستتين .



# لاندرو السفاح (١)

قاتباً له بعض مدرسيه في حداثته بأنه سيصبح مهرباً يسل الناس ويضحكهم في سيرك،
 ولكن خابت هذه النبوة .. لقد انتهى مفاحاً يقتل الناس ويسفك دماهم ... ..

ولد هنرى ديزيريه في ١٢ أبريل منة ١٨٦٩ بباريس من أب عامل وأم وخيافة ه وقد أدخله والده مدرسة تشرف عليها هيئة دينية حتى حصل على الشهادة العالية .

وكان لانفرو بادى الورع ، كثيراً ما كان يقوم طوال فترة بلوغه حتى من السادمة عشرة ، مخممة القداس اللي كان مجرى ف كنيمة سانت لويس بمدينة ليل وذلك بعد انتقال والديه من باريس .

ولم يتيسر دراسة لاندرو من الناحية النفسية ، لمرفة ما إذا كان قد تعرض في النفسية المربأزية علم اتزان ، غير أن جميع الأطباء النفسيين الغين فحصوم أنف كان سويا ، هذا الخيرم كافوا كثير بن عن امتموا بحالة هذا الخيرم كافوا لشخصية بنوية غير عادية ، وكان لاندرو من حياته الأولى ، وكان لاندرو من حياته الأولى ، كاكان ليدع عليه بشكوله على رأحه في والمها بسقوله على رأحه في والمنه بالنفسية الأولى ، كاكان يبدع عليه بشكورة . غير أن الماني يثير الدهنة حمّاً أنه كان يشور الم في الدهنة حمّاً أنه كان المنورة . غير أن الماني يثير الدهنة حمّاً أنه كان المنورة . غير أن المناني بالسرقات أو جرامُ القتل المنازي كل ما يتملق بالسرقات أو جرامُ القتل

التي يرتكبها ، فهذا الربيل الغامض الذي لم يبح لأحد على الإطلاق بأسرار حياته ، كان يتم بكتابة هذه الأسرار في مفكرته ، ركأته في ذلك كالمشلل المشين الذي يسترف بأعطائه ليوبياته ، أجندته ،

ومن المتيقن أنه لم يعرف عن لافدو طوال الفترة من السادسة عشرة إلى الثلاثين من عمره ، أنه كان جموراً مندنماً أو غافلا أو كلفاً جرى يثلب عليه أمزه , ولكنه أخب وهو في السادمة عشرة وضالة ع شابة قابلها في الكنيسة ، ومرهان ما ملكت عليه فؤاده على غير إرادة والديه الطموجين ، ثم أصبحت أما لابته الأول ثم تزوجها . وكان له سُها ثلاثة أبناء . وحتى يتمكن من إمالة حبيب وأولاده عمل مهناساً ، ثم أصبح موظفاً عند أحد صائعي المداخن ، وأخيراً توصل إلى الحقراع دراجة ، وكان ذلك سنة ، ١٩٠٠ ، فأقام مصنماً الدراجات ، غير أنه أظس . ومن ذلك الوقت انقلب رأماً على عقب ، كان أباً عطوفاً ، وزرجاً وفياً ولكنه صار ، وكان في التلاثين من عمره ، سارقاً موفلا في المروج على القانون بانلغاع جنوب متميز وواضح نما دمي إلى عرضه على أطباء

J. Bellin: Revue Internationale de ألشرت وقائع هله القضية عبد التضيية عبد التصفية الإستادة و التستيين التست

مثلين مرتين في عامي ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ . وحكم على لاندو وهو لم يتمه الثلاثين من عرائم سرقة ونسب ، وبلغة من المادة ضمه أديم عشرة المنتأ كان أشر حكم صدر عليه غيابياً بالني سنة ١٩٠٧ . وكانت السرقات الني الزنكها ذات طابع صبيانى ، وتشهر السرقة الأولى مرذجاً للك : فقد استدعى أحد عمل عبال عباس المساون وغذه الراحة وهو يممل وفر هادباً بدواجة .

وفى مرات متعدة كان يلجأ إلى جمع المضاربين تمت ستار تمويل بعض الاختراعات التي يريد القيام بها ، ثم يستولى منهم على القسط الذي يدفعونه ، متادعاً بحاجته إليه ليقيم أود زوجته وأولاده ، ويفر هارباً .

وكثيراً ما كان يقوم بمثل أعمال النصب هذه في مناطق متعددة منتحلا أسهاء مختلفة .

وكانت مأساة , ترائزوجته وأولاده يعيشون فى فلق وأسى وفاقة وترك أمه المسنة حتى قتلها الإجهاد ، أما والله فقد هلمه الخزى فانتحر شنقاً فى غاية بولونيا .

وابتداء من سنة ١٩١٤ سلك لاندرو الطريد طريق القتل ، فقد انتهز فرصة الفوضى الى أثارتها الحرب فالتصل لنفسه مثات الصفات ولا كان الرجال اللافقون قد جناوا في الجيش ، وتركت النساء تتصملن مرارة العيش بفردهن من رفيته في الزواج جاء فيه : مهندس في السابية والأربين من عمو، ، معنى من الحادثة السابية والأربين من عمو، ، معنى من الخادة المسكرية ، يقيم في مزرجة صحية ، وفي ويقد من العيش ، يرضب في التعرف بسية في أواسط تلمس . . . الوسطاء والوكلاء يمتنون » . وقد تتمد . . . الوسطاء والوكلاء يمتنون » . وقد المتمر الاندرو يجمع الروية بعناية ويصنفها

و برمز إلى حالة المتقامات برموز مها ، بصفة خاصة ، بثرية كل سيدة وأسرتها وبشيراً إلى الردود التي يستبعد مواسلة صاحباتها ، أما مؤلاء اللاق كان برى أنه من الممكن أن بحقق ممهن غرضه فقد أرسل لكارمين خطاباً منمقاً معلناً فيه موافقته على التعرف بها تجهيداً الزواج منها . وكانت هذه الخطابات ترقع بأسهاء مختلفة كا كان دائم التجديد في محاولاته إلى أن أعظ رجال الشرطة يتمقبونه .

بدأ الاندرو حياته كقاتل سنة ١٩١٥ بحريم قتل السيدة چين – ماتيلد كرشيه وابنها الوحيد أندريه وهو شاب في السابمة عشرة من عرم وكانت ملم كرشيه أوبلا منذ سن سنوات ، في التاسمة والثلاثين من عرمها ، غير أنها كانت لا تزال نشرة ويجميلة ، وكانت حجية موفقة ترماها وتساعلها على تربية إبنها ، مجية موفقة ترماها وتساعلها على تربية إبنها ، يممل موفقة أن البريد وأنه في إجازة وفي خلال سنة تمكن من الاستحوادة على ثقبا حتى مؤمو ما يمادل مع طبيون فرنك بالمملة الحالية أنها أصلته جميع ما تملكه وقوده ، • • • • فرنك ووفقت على بيع جميع متقولاتها حتى يمكن أن كتبه في تنقلاته .

وليب القدر دوره في هذه الحريمة ، فن مرة من مرات غيابه المتكرر ، دفعها حب المطلاع الهيين إلى التنفيب في محقائبه ، ناكتشفت أنه مرّدرج ، وأن اسمه الحقيق لافدر ، ومندما فاتحت في ذلك لم يندهش ، وامترف بفك ، غير أنه ذكر أنه طلق امرأته السابقة ، وأنه يضمار لتغيير اسمه لقيامه بخدات مرية بالنة الأهمية المبيش، وصاحته تربيحه في كل ما قاله . ولما أصبحت مدام كرشيه عيناً تقياد عليه بعد ممونها هذه الحقيقة

عنه فقد صم على الخلاص منها ، فاستأجر ثيلا في فرنوييه ، وذات صباح جميل من يناير اصطحبا مع آبها إلى هناك ، وبعد عنة أيام قفل عائداً مفرده إلى باريس ، ثم باع منقرلات المتواة بمبلغ ه١٢٥ وفرتكاً .

وبحق لنا أن تتسامل عن كيفية قتله لحذه السيدة وابنها المعتلى حياة . لاثك أنه كان يلجأ إلى عنق ضحاياه أثناء النوم ، ثم يقطم أشلامهن ويحرق الأجزاء التي يخشي من التعرف ملها كالذرامين والجمجمة ، ويلقى بما يتبق في مستنقع أو نهر أو في مكان مهجور ، ومما يؤكد ذاك أنه وجد في منزله حبال مطوية مقواة بالقطران و ومناشير ، يد متعدة لم يستطم تبرير سبب شرائها ، كما وجنت عنده عربة تقل صنيرة ظل عتفظاً بها طوال ماة الحرب. وهثر تمت بلاط قبو في جامبيه على آ ثار دماء آدمية ، رمل رماد بقايا عظام آدمية أخفاها تحت قبو آخر ولم يستطع إزالتها قبل القبض طيه ، كما أمكن إثبات أنه أمر بإزالة ٥٠٠ كيلوجراماً من الكربون من مطيخه ، حقيقة كان المطبخ صغيراً ، ولكنه ولا شك كان كافياً لحرق أشلاء الضحايا .

ولم يستم هذا الحجرم سوى جنون الكتابة، فقد كان يسجل في دموز كل ما يتعلق بجرائحه وبشن ما يبيمه من منقولات وملابس ضحاياه وحرصه على الاحتفاظ بعقود الزواج وبالأوراق الداله على الحالمة لزوجاته وببهض أشياء خاصة جن .

وفى اليوم التال لاختفاء منام كوشيه واينها ، أمان لاندرو لجيرانه فى فزوييه أنهما سافرا إلى انجائراً لكي يلحق الإبن بالجيش ، وفي ١٧ مارس التالى نشر إحلاقاً من رفيحه فى الزواج ، والشروط التي يصللها فى ذويجه المقبلة من حيث السن والمركز .

وغلفت مدام كوشيه وابنها فى قائمة الفسمايا السيدة لابورد لين .

وكانت في السابعة والأربسين من عموها مولودة في الأرجنتين ، ورجد أن كل ما أثبته لاندرو في مفكرته عن هذه السيدة التعسة كلمة ه رازيل ، معتقداً أن البلدة التي ولدت فيها من أعمال البرازيل . وكانت مدام لادورد لين كابقها ، أربل ، وإلما ابن يعبل موثاقاً ولكنبا كانت على غير وفاق معه ، ولم تكن ذات ثراء ، ومع ذلك فقه كانت ترنو إلى أن تكون من سيدات المجتمع ، غير أنها لم تستطع تحمل الأعياء التي يتطلبها ذلك ، ولهذا فقد اعتقدت أنها فرصة مواتية أن تتعرف بلاقدرو الذي ممثلك قيللا ، وقد جعلها تودع منقولاتها النافيفة في أحد الحال الخميسة الفظ المتقولات ثم اصطحها إلى فرنوبيه ، ولم تدم عشرة لاندو لْمُلَّهُ السَّيَّاءُ أَكْثَرُ مِنْ سَةً أَسَابِهِم ثُم اختفت إِلَى الْأَبِدِ .

وفي أول مايو سنة ١٩١٥ نشر لالدو إملاناً آخر تعرف بواسلة على السيدة مارى أنجليك ديزيريه بليتيه وهي أول في الثانية والخسون من عرها ، ولم يكن لما أسرة فير ابنة متروجة في الأقالم ، وكان الحالة لما الزوج كسابقتها الرفية في اسمادة أيام النباب ، وكانت تحاك ، ٤ ألف فرنك من شهر غيرورات ، وقد أمهلها لاندو حتى شهر غموهوات ، وقد أمهلها لاندو حتى شهر غموهوات ، فقد أمهلها لاندو و حتى المحمول على أموالها وكانت طريقته في الأولى أولادها وسطاء في يعم عملكاتها ، ها جلهم مبعر قسد مهم شركاد في الحرية ، أسطى سنة ماه شركاد في الحرية ، أسطى سنة ماه شركاد فقد تخلص سها في

وبعد مقتل هذه السيدة اتنظ لاقدرو

لنفسه اسم جبيه ، ولما خشى من إثارة ألريب حول فوللا فرويه استأجر فيللا فى جامبيه وكانت أربها كلما من القيلا مدام ومن وكانت أربها كلما من المتقولات ، يسمما لاندور فقط بالزراج بل مناها بالمسلحالها مه فى رحلة شهر الدسل إلى أستراليا ولما فقط الضميات منها بأن حولًا إلى ٣٠٠ كيلوجراماً من الكريون .

وبياد بعد ذلك دور مدام كولوب ، وكانت أرسلا لمدة خمة هشر عاماً وتكب ، كا أخبرته في خطاب له ، ١٩ مرا فرقك في المنتج ف

أما الفسية السابة فكانت فناة صغيرة ن الطسمة عشرة ، وهي الآنسة أفدريه ب ، وفي ٥ وصيفة ، عمطلة لا تملك بجوهرات ولا نقوداً ، ولما كانت فناة غريرة من أسرة طيبة فقد استهواها التمرف بلاندرو الذي أوهمها أنه يستطيع الكشف عن المستقبل بواسطة ورق اللمب . وكان فتلها في حوال الماشر من شهر أبريل سنة ١٩١٧ .

وهنا يمكن التساؤل عما استهوى لاند رو فى هذه الفاتنة السمراء ، هل أحبها كما أحب السيدة الأخرى التى ظل يعاشرها إلى أن تبض

عليه ؟ إن أسداً لم يشكن من كشف هذا السر ، كالأسرار الأخرى الكثيرة اللي يمكن إمامة اللئام عنها والتي زعرت بها حياة هذا الرجل.

أما مدام بويسون فكانت الثامنة في كثمن الفسحايا ، إذ أنه بالرغم من مكاتباتهما بدأت سنة ١٩٦٥ إلا أنه ظل طوال السنتين يتوجد لما ويتلطف معها بالقول المستين وبالزيارات المتتطف حتى ألست ونقع معه مفرها ، بعد أن أرسلت ابنها ليتم مع شقيقها إذ أن حبها للاندرو ، على حم خبل لابنها ، غير أن ذلك لم يشفع لها ، إلا تتلها في مع لابنها ، غير أن ذلك لم يشفع لها ، إلا تتلها في ٥٠٠ أفسطس سنة ١٩١٨ بعد أن تتلها في ٥٠٠ أفسطس سنة ١٩١٨ بعد أن استاط للذك بأن جعلها تكتب لوالديها ولابنها ولابنها وتناعرت تخبرم بألا يشمروا بقلق لمسودا لوالديها ولابنها في مراملتهم .

قير أن تتل مدام بويسون كان دليل اتهام قوى ضد لاندرو ، إذ أنها أوسلت لأعنها في الموم السابق لمصرعها تشيرها بأنها ستسافر مع زوجها ظهر اليوم التالى إلى جامبيه ، ورجتها ألا يتتابها القلق لسفرها إذ أنها ستوافيها يأخبارها فور وصوفها وكان مع مدام بويسون في ذلك الوقت ١٠٣٥ فرتكاً . وفي اليوم التالي لمصرعها أثبت لاندرو في مفكرته و استدعاء بويسون ، ١٩٣٥ فرتكاً » .

وبكنته هذه الحرية التى أثرى بسببها من أن يقيم مع سيدة شابة أحبها من كل قلبه وظل نحلصاً لها حتى النهاية .

وفي مارس من السنة نفسها تعرف لاندو وكان يتسمى باسم جييه بالسيدة جيوم ، وهى فى السادمة والثلاثين من عمرها ، وكانت فى ذلك الوقت متفصلة عن زوجها ، ثم قتلها

فى ٢٥ قوقبر ، بعد أن قام ابت شارل ، دون أن يملم شيئاً ، بشقل أثاثها ثم أعلن لاندرو لأصلقائه أنها سافرت إلى أمريكا .

وكانت مدام باسكال العاشرة فى قائمة الضحايا ، واستمرت مراسلاتها عدة أشهر قبل أن يلتقيا ثم تتلها فى ١٥ أبريل ١٩٦٨ ، بعد أن قام اينه كالعادة بنقل أثاثها .

أما الفسية الحادية عشرة والأميرة فكانت تبرير مارشاديه ، وكانت بنياً في السابعة والتلاين وكانت تمتلك عشرة آلاف فرفك ، ولما طلب مها لالدور أن تسافر مبه للإقامة في جاميه عبرت لحاواتها عن فرحها البالغ لإقامها في الريف كا تمت دائماً ، ولم تكن تعرى أنها مسافرة إلى حقفها ، إذ قطها لا فدرو في مساه ٣ يناير ١٩١٩ .

وقد أمكن معرفة بعض التفسيلات من الظرية ، إذ كان الطروف التي صاحبت هذه الجرية ، إذ كان لاندر يقم في ذلك الوقت مع حبيبته ، ولما أراد أن يلهب للإقامة مع تبريز تبسلت له حبيبته ألا يتركها وأن يظل معها حق يضيا سوياً عبد رأس السنة ، غير أنه زم لما أنه مسافر لتعذيم واجب الهمامة ترتيبه ما ير الأمن ، وهكذا تمكن من الإقامة مع تبريز حتى نقلها إلى جاسيه حيث تطها .

ولا شك أن لاندرو كان محبوباً من عشيقاته ، ويمكن أن يستدل على ذلك من لهية خطاب أرسلته له مدام بامكال جاءنيه :

#### ه عزيزي لرسين

كما أنى أشك في إخلاصك . . . في انتظار بصبر نافذ حتى أسعد بساعك ورؤياك . . . ،

ربيها كان هذا الرجل قائماً مجازره ، كان لا يزال على حيه ازبيت الأبل وأولاد، ، كا اسمر في الوقت نفسه على حيه لمبيب الأخبرة ، ولم يكن أحد بن عاشروه ليما محقيقة اللاور الذي يقوم به لقدرته البالغة على الملامنة وإظهار الذو والهية .

ويلغ عدد النساء اللاق تراسل معهن المثات مناً ، غير أنه لم يكن لديه البقت الكاق المغلاس منهن ، وقد أمكن سرفة ٣٩٣ عن تراسل معهن ، أما الباقيات فيزين على ذلك كثيراً إذ أنه كان يتلق شات الردود عل كل إعلان من إعلانات الرواح .

وكان لافدو يعين أن منكرته كل مصروفاته مهما كانت تافهة ، كا كان يفين وقت مصرع ضماياه ، وكانت هاه الدقة المتناهية في المؤلمة بتغوين كل شيء من الأمهاب التي أوجت به .

وأخبراً وفي ٣ نيفير سنة ١٩٢١ على
لاندو أمام الفضاء في فرساى ، وقد أثارت
عاكت صلى بالغاً واشرك فيها كل جليل الفنر
من رجال ذلك الوقت ، وبلغ الاهام بها حظ
بسلم بطالتون على القطار القادم من باريس
والذي يستفله القضاة ورجال البوليس والاجود
وظار لاندوع ، ورأس الجلمة القاضاة
«جليمت» وبطل النابة وجوفيري ، المحالى
المام وتولى الدفاع عنه وحرود جيافيرى ،
الحاص ببايريس ، وبافير ، الحاص من توديل
المتاريس ، وبافير ، الحاص من توديل

وكان لاقدر يرتدي سرة مقدلة ، وكان وجهه النحي ض وطريقته المهذبة أن الحديث وسمه الرياد والجد التي حرص ط أن تكون طابع سلوكه أن المحاكة ، كل ذلك جعل كثيرين في ذلك

الوقت يشكون في أن يكون هذا الرجل المهيب الذي يتنافى مظهره معمظهر والدون جوانه، قاتلا.

وأجاب على سؤال من رتيس المحكمة عما إذا كان قد تخصص في الاحتيال قائلا : « إنني لا أستطيع يا سيدى الرئيس رنض ما أعطى لى من أمواله . كما قال عن ضحاياه إنه لم يقتلهن وإن على البوليس العثور علجن ، وزم أنه كان مشغولا في عمله و لم يكن لديه الوقت الكاني لقتل كل هذا المدد من النساء ، وفي ذات مرة عند ما ضيق المدعى عليه المناق صباح قائلا: إنى آسفأن ليس لى إلا رأس واحدة أقسها الك. وقد ظل طوال المحاكة على إصراره بأن المختفيات لم يقتلن ، وكثيراً ما وجه غمزات اخرة لرجال البوليس ، زاعماً أنهم تسرعوا في القبض عليه ، وأن واجهم أن يقيموا الدليل على أنه قام فعلا بقتاهن ، كما ذكر أنه بغرض وجود بعض الأشلاء في منزله فلا يستهمد إطلاقاً أن تكون قد دستعليه في غيابه، وأثبم البويس صراحة بالقيام جذا العمل.

غير أنه لم تظهر أية واحدة من الهضيات، كما قطع الحبراء بأن الإشلاء التي عشر عليها أشلاء آدمية . وبعد مرافعة بليئة من محاصيه ، استسع لالغدو في هدو رغم إصيائه ، إلى الحكم الصادر بقطع رأسه في ميدان ثرسايي .

وف ٢٤ فبراير أى فى اليوم السابق لتنفيذ العقوبة ، وبعد أن علم بأن طعنه قد وفض ، عاودته طبيعه السادية ، فأراد أن

ينتقم من المدعى العام جود فيرى الذي كان يحقد أنه السبب في إرساله المقصلة ، بأن إليه عرضة القلق وتأفيب النسير ، فأرسل يجله خطاباً كان مما جاء ٥٠٠٠ لقد جعلتك إجاباتي الواضحة تشك في صدق الهاماتك وأن هذا الشك جملك تركز نظرك على طول الجلسات وكنت تشعر بأنى أعلم بما تكابده من شك قاتل عناما رأيت المطبخ الضيق اللي يتسم بالكاد لطهو قليل من الطعام نما يتنافى مع الغول بأنه يصلح محلا الجرائم الرهيبة الى الهمتي جا إن معليخي الصغير جماك تشعر بالخوف وأنت في محكمتك المظيمة ، وهو ليس مثل ألحوف الذى يشمر به الكثيرون ولكنه خوف من نوع آخر جدير بمكانتك . . . ه ثم أخذ بعد ذلك يشككه في أهمية تقارير اللراء الخاصة بأهمية وجود آثار الدم زعماً بأنها قد تكون خاصة بأناس توفوا من خمس سنين أو حي من خس رستين سنة ، ثم ختم خطابه قائلا ه . . . إن تاريخنا المشرك سينهى غداً من غير شك غير أنى سأموت ، مطبئناً بريئاً وإنى أتمني اك مثل هذا الاطمئنان . ي

وفي الصباح الباكر من ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢ سيق لاندرو إلى المقصلة حيث تولد كثيرون لرؤية تنفيذ الحكم ، وقد ظل ردد إلى آخر لحظة أنه برى ، وفي السامة السادد وخس دقائق النهت حياته تحت حد المقصلة ، وهكذا ذهب هذا الرجل الفامش دون أن يكشف لأحد عن سره . مقالة باللغة الإيطالية وترجمتها باللغة العربية

وَلَلِاحِظُ فَي هَذَا المَقَامِ أَنْ عَلِمُ النَّفُسِ وَمِنَاهُهِ تَجِدُ مِنَا تَطْبِيقًا وَاسْعًا فَي الْمِيدَانُ

الطمى لطم الإجرام (الحبرة المقلية الجنائية السياسية المقابية ) .

# أهمية علم النفس في معاملة المجرم

لم يتوقف اشتراك علم النفس على المشاكل العابة لعلم الإجرام ولا على الأبحاث التى تجرى على الحجرم - سواء تلك التى تجرى في مراحل الدعوى الجنائية ( مثل واجب الطبيب الشرعى ) أو تلك التى تجرى في مرحلة تطبيق العقوية (مثل توزيع وتقسيم الحكوم عليهم ) يل امتد إلى معاملة الحجرم ذاتها .

احد إن معاملة اعرام داب .

وقد أحدث التطور العام لفكرة العقوية 
تغييراً عميقاً في مبيع التجهها التكوينية في أهدافها .

وكذلك الحال في السياحة العقابية بتغير .

العقوية من المحبارات كجزاء إلى كون أنها ترى .

إلى هدف يعو موية الانصاح في المجتمع (١٩٩) .

وعلى هذا المتكال فإن الحبس جدف إلى .

إمادة تهذيب للمحبون المتكور عليه - مستماناً .

وذلك مجميم الدواسات العلمية المغدية ومن .

بينها علم النفس . ويظهر هذا الهدف يجلاء في الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من اللستور الإيطال التي تنص :

" و لا يجب أن تؤسس العقوبة عل أضال تخالف منى الإنسانية ويجب أن تهدف إلى إعادة تهذيب المحكوم عليه

هذا وإن تحسين القروف الثقافية والمهنية المحكوم عليه — بواسطة إمادة التكيف المدوسي والتوجيه المهن — يزدوج عادة في شكل مماملة تصل إلى العلاج النفسي الجماعي والفردي وسلم التجارب والمارف التي وصل إليها مواه كانت إيطالية أو أجنبية فإن السيامة المابلة هي الى تكون السلاح المناصب النضال ضد المود وكلفك المعاملة الفعالة لإعادة تهذيب المجرمين اجهاعياً .

الاتصادى والمدوى والاجماعى بين السجونين وأغيراً عن عملية الاعتيار التي نعبت عن أن المسجون هو عادة بجرم لم يلاق فجاحاً . وعلى كل حال فإن جمهور المسجونين لا يمثل يأى حال المجرين جميعاً ، ويضاف إلى ذاك أن التعاون الذى يقممه المجرم عند اعتيار النفس هو تعاون جزئ أى بالأحرى شكل .

يع ملما فإن كبراً من الأبحاث الى أمرية بواسعة الإعتبارات كانت لما أهمية ظاهرة في الوصلي إلى معارف عام النفس الحداث و كثير من الاعتبارات استملت فيها الاعتبارات السقلية قد وجهت إلى المدافقة بين نقس أو عهب الذكاء المكتب إلى المدافقة بين نقس أو عهب الذكاء والإعرام، وتوصل إلى أنا يحرين ذوي ستوية ذكاء المثل من المتوسط بالنسبية إلى المستمس المادي . هذه الظاهرة لما تهمة سببية ذلك أن المرسط المادي . هذه الظاهرة لما تهمة سببية ذلك أن المترسط يكون أقل مقارمة لطاعل موامل الإجرام .

وقد قبل إن عدداً معيناً (حوال ۱۰ ٪) من ضمين المقا debali di mente مشترن ساركا إجرامياً ، ورانسيو، المقل deficit mental يتن لنجم أى فوع من السلوك متضمناً ذلك

وطبقاًلوجهة نظر ( ٣٠) لوتيت Loutait وآخرون تتأريح نسبة الذكاء السجومين غير البالغين بين ٧٨ و ٩٢ ٪ . .

وطبقاً للإحساليات الى قام بها دوبريف De Greet ما مجموعة كاملة لأحدث السجون فإن متوسط اللكة هو 45 وفيها يتعلق بالانواع المنطقة المجرعة فهو 10°1 للأشخاص اللذين يرتكبون جوام الابتزاز و 10°1 لجرام المقالس من 10°1 لجرام المختاص من و 40 لجرام المستوة والتعلق على الأضغاص و 70 لجرام المستوة والتعلق على الأضغاص و 70 لجرام المرام المستوة

أما بالنسبة إلى المجين في إيطاليا ( ٢٩ ) فإن معامل الذكاء J. Q. Q. ٩٣ ، يمنى ٩٠ لاتشخاص الليمن يمتكين القدل و ٩١ بقرائم السرقة المشددة و ٩٣ بقرائم السرقة البسيطة و ١٤٤٤ بقرائم النصب و ٧٤ للجرائم المنسية .

وقد أظهرت الأبحاث التي استميل فها اختيار ويشاخ Ronduch - المام يمكونات الشنصية - أهية في دوامة الجرمين وكملك الحال بالنسبة إلى الإخيارات الأشرى (15 - 16)

وقد استطاع شاكنيل Schachtel في أعانة التي تام مها مستعداد اختيار روشاخ (Glucck المتعداد اختيار المتعدد المتعد

وقد استعمات اختيارات أخرى حديثاً مثل M.M.P.I. وال Portens وفيرها .

وچم بالأوساف الآتية كقاعه عامة نى درامة الشخصية :

التفكير غير الناضيج – الحواس الناضجة وفير المضبوطة – المعرفة الخاصة البيئة–الأنافية – قلة الممانى الإنسانية والغابلية العدوان .

ولم تسل الأسمات حول والممان الأخلاقية والمفتائج مرضية حيمتهما أجريت بواسقة اختيارات حاصة شر وتتمن هذه الاختيارات عادة ممارك التيمز

هذه ثنائج لا تبرر وجود علم نفس جنائی وذاک بسبب ضیق وعدم وجود تیمهٔ عامهٔ لها .

بين الشر والحير لدي الشخص

وم هذا فإنه لا يمكن تجاهل أهمية التنائج التي وصل إليها والتي تشير إلى الطريق الذي يحد اتباعه التصدق في المشاكل العامة أو الدواسة الواجه الأفراد

كذلك يسرى جميع ما سيق فى حالة عدم تطور وتجمد الأسوة التي لا تشيع العاطقة الوجدانية لذى الطقل حتى ولو أظهر الأب ساوكاً مناقضاً لسلوك الأم.

وتحدث هذه الأحوال صعوبة في الإدراك واضطرابا في نمو الأنا الأعلى .

(Bertelhein sylvester) - o

وفی کثیر من الأحیان یوجه فراغ ( ۲۸ ) فی نمو الآنا الأحل لدى الطفل الذی یقتصر تأثیره علی منطقة سلوکیة ضیفة ( مثل اضطراب فی السلوك المدرسی فی حین یظل سلوکه عادیاً فی المذرل ).

فإذا ترعرع شغص فى محيط وبيئة إجرامية فإنه يتمثل القيم اللاجراعية وكذلك يصبغ نمو الإذا والأذا الأعل بصبغة إجرامية .

ومن الواجب ملاحظة أن الافتراضات التي سبق ذكرها لا تظهر جديماً في كل الحالات.

و راعي أن الكانين السابقين قد استثنيا ذلك من دوامة لأشخاص عمودين وأن قيمة --هذه الدراسة عل أساس الفروض السلمية و بالحل أكدا وجوب امتداد الدواسة الشخصية إلى البواص النفسية السلك .

وتبعاً لملحب التحليل النفسي (١٠) فإن

الهرم ما يزال فرداً ذا ملوك مستقل من الإرادة الماهية وذاك في درجة أزيد أو أقل بالنسبة إلى إشتراك الأفال . وقد أدى قبيل وجهة النظر هذه الم وضدية فضائية ( نسبة إلى الملاصة الوضية ) لا تقل تجمداً عن تلك الأفترو بولوجية والتي تجمل من المحدية بمكان تبرير فكرة المسترلية المدونة الشخصية .

هذه التيجة كانت مرضع خلاف بن المدارس النفسية التعليلية وبين المدارس الكلاسيكية أن فحص ماملة الجرم . فالمقوبة على السلوك الإجراى أن "منع الفود الجوم من الموية إلى سلوك ناتج عن بواعث الاشمورية أو غير مقصودة .

وقد بحث ألكسند ( ٤ - ٣١) صيئا هذه المشكلة وأمان وجهة نظره التي تسد عل عام التخمورية . وتصبحة للك فكا يؤثر اللاشمور اللاشمورية . وتصبحة للك فكا يؤثر اللاشمور في السلوك الواعي فإن الصليات الواعية تؤثر على اللاشمور و بقلك فإن المقوبة التي تؤثر على المكونات الواعية تؤثر كلك عل تلك غير الواعية - وهانا يرجع إلى وحدة الشخصية . وبقاك تتأكد القيمة الملاجبة لمبدأ المشولية كبا أخلاق وفي نفسي الوقت يمكن اجيان العارم النفسية وتلك الجانانية .

#### دراسة للمجرمين بواسطة الاختبارات العقلية

لدّما النجأ إلى الاختبارات العقلية كوسيلة الدراسة عند محاولة تكوين علم النفس الجنائي . وقد أجريت هذه الأمحاث عادة على مسجولين ما ضيق في نطاق أهميهما وقيمتها بالنسبة إلى المشكلة العامة للإجرام .

فالمسجوب في الحقيقة هو مجرم عاص يناهر تغيراً بالنسبة إلى مجموعة الجربين الماللتين السراح . وهذه التغييرات ترجم إلى السدمات الماطقية Shoka emotive الناتية من الاحتجاز في السجن ومن انخفاض المستوى

## دراسة لمذهب التحليل النفسي

مدت النظريات المحتلفة في مذاهب التحليل النفسي علم الإجرام بمعارف ذات قيمة وأنسحة .

فقد اعتبر و فرويدوأن ففسية المجرماط حقيقتان أسلميتان هما الأنافية غير المحدودة والاندفاع الشديد إلى التبخريب . وترتكز ماثان الحصيمتان على عدم وجود الإحساس بالحب وعدم وجود حساسية التقدير القيم الإلسانية .

و برامى أن أهمية الهو . BB في السلوك الإجراص وكذاك ظاهرة الانتفاع الإجراص التوجوات توجوات المتحدد في التحديد التحديد في الرجل السادى كما التحديد في الرجل السادى المتحدد في الرجل السادى الإجراص ، فالأقا في أهمية ظاهرة في التوبور عن الجراص ، فالأقا في أهمية ظاهرة في التحديد عن الجراص ، فالأقا في أحمد ظاهرة في التحديد عن الجراص المتحاصية له أخير ظاهرة في التحديد عن الجرام غلال ففي الاعتجام التحديد عن الجرام غلال ففي المتحدد عن المسارك الإجراص .

وقد قام ألكسندر بتقسيم ظاهرة الإجرام -بالملاقة مع درجة اشتراك الأنما - مبتدأً من أقل درجة للإشتراك حتى الوصول إلى الدرجات العليا

وقد قام بالتقسيم على النحو الآتى : ١ -- الإجرام الحيالى : أحلام --أعراض عصابية -- خيال .

٢ - الأخطاء التي تكون سياً الجرامُ

والأنمال : تحول إلى أقمال إجرامية ظاهرة .

٣- إجرام فاتج عن حالات وجدائية
 أو عن ظروف خاصة ، أشخاص عادين
 (جرائم طارئة) .

٩ – إجراءاتج عنصراعداعلى. إجراء مادى وقد أضيفت أشاع أخرى من التقسيات تتكون من أشقاص برتكبون الجرعة بعد إصابتهم بالمراض عضوية أو بالإدمان على المغوات حرفتك باشراك بسيط من الأثنا أو في حالة مدم الاضراك الكلى.

وهند ما يصاب الأنا العليا فى تطوره تكون له أهمية ظاهرة فى السلوك الإجراس . هلم الأهمية لها دنيامية خاصة سوف تتعرض لها فها بعد .

ولقد ذكر بواي Bowlby (1) أن الانشمال من الأم لمنة طويلة يكوندسباً الجرائم المنت المولية يكوندسباً الجرائم المنتبعة من الإغواء التاتبع من الإنقمال ، وبطء الانتفاعات تجه غالا أن التكاب جرائم الأموال ، ويحدث أن حالة عدم رسيود الساطنة الأبرية أو أن حالة السفات المنافقة الأبرية أو أن حالة السفات المنافقة الأبرية بن تتجهد وغير متطور أن الإنافة المنافقة الأبرين متجهد وغير متطور صراح ليس له نخرج ، ويحدث شعراً بالمطال يتنافي بالشخص إلى إحداث طروف تمها إنزال العقاب به .

وعند ما يكون مؤنف الأبوين متأرجحا بين الإباحية المطلقة وبين القسوة غير المسببة فإن تموالإنا الأعلى لا يتكامل بل يقف عن النمو .

نظراً لمددة منج البحث وصدة التتاتج التي وصلت إليها ) تلك التي قام بها الزوجان الأمريكيان جلوك Alpha الله الأمريكيان جلوك Alpha الله الإجرام وقد أحرى البحث على مجموعتين من الأحداث أجرى البحث على مجموعتين من الأحداث الأولى تجريبية مكونة من ٥٠٠ حدث المجافى المحرومة الأخرى ضابطة مكونة من ٥٠٠ حدث السوى . وقد راحيا في الحبوجين أن يتساريا في المجموعين أن يتساريا في المجموعين أن يتساريا في المجموعين أن يتساريا في المجموعين الذي المستوى المجامى – المستوى المنور وهو السلوك الإجراب .

واستغنهاز وجانايضاً يضاً إحدائية ناسماً ساعدتهما على تقدير طبيعة الرابطة بين السوامل التي تحت الدراسة و بين السلوك الإجرائي أو غير الإجراءي . وقد صدفا قانوناً السبيية يأخذ في اعتباره جميع السوامل السابقة . هذا القانون يمر عنه كالآتى :

المقرق الحاقدات كجموعة عن غير المجروبين .

 ا - من الناحية العضوية تجدهم أساساً من التكوين الميز ومورث mesomorfo ( صلابة --امتلاء الجدم - ظهور العضلات) .

٧ - من ناحية الطباع نجهم يتميزون بالاضطراب والحيوية والانتخاع والاعتداء والتخريب. هذه الصفات تزيد وتقل تنيجة لعدم انتظام الخو وثناتجه الفميولوجية.

٣ - من ناحية الاتجاهات : نجاهم ساديين - متشككين - عنياين يرغبون في

انتزاع الإعجاب من المجتمع - مغامرين -لا يقتشون ولا يمكن وضعهم تحت رئاسة ما .

إ - من الناحية النفسية من حيث الميل إلى سفة المباشرة والنجرد أكثر من التعبيرات الرمزية واللحنية . وبأن يكونوا عند معالجتم المضيلات غير تابعين لحلة أو ملحب معين .

٥ - من حيث الناحية الاجماعية الثنافية تجدم قد لشأوا فى أغلب الأحيان فيأسر أفرادها غير تجويين وفى عائلة يقل فيها التواؤم والتفام وين والدين عادة غير مناسين ( بألا يكونا مثلا يحتلى أو طليمة يقتنى أثرها) .

وطبقاً للمد التحليل النفي edy الآياه غير مناسين لتكوين والإه الآياه غير مناسين لتكوين الآياه غير مناسين لتكوين الآياه الآياه الإستاعية في المراحل الاستاعية في المراحل الأيل في السفات الشرية . ويمبر المسال تنبية التي تنفي إلى الإجرام والتي تنشط عليامه فضحف المراقبة من تروانهم التي تأخل الرجات الدائية الإنافية من طريق أشكال شكل الرجات الحالية إلى التحليل المسالك الإجرائي . ويتكون الميان نصر اللغية المسالك الإجرائي شير المنكن ضبطها نصر المنكن ضبطها بالتكوين المسيء في الطباع التي تتكون في المراحل الأولى من العمر» .

وبلك نقانون السببية الزوجين جلوك Gheeck يقدم شلا عملياً لأهية الموامل النفسية في درامة الجريمة سواء بطريق مباشر أو بواسطة الانتراك مع الموامل الأخرى الموجودة التي كشفت عبا العلوم التي تدوس الجريمة.

ولقد حاولبركلس Rocklem (( ) ؛ )تمين المواسل الاجتماعية التي تتؤيي إلى الحريمة عن المواسل الفرديةالشخصية التي-لها Componenti lita المواسل الفردية di Vulnerabilita مقاومة الفرد الشوة المغرية الإجرامية التي تنج مد الدعة .

ولقد أكد نفس المؤلف أن تسليل الشاروف الاجتاجية وسدها ليس كافياً وكذلك الحال مع السوامل السالف ذكرها إنما يجب درامة نوعي السوامل (الفردية والاجتاجية) ودرامة مدى علاقة التبادل بينميا حتى يمكن فهم السلوك يميشون في منطقة الجريمة ليسوا جميهاً من يميشون في منطقة الجريمة ليسوا جميهاً من يميشون في المراتم حو الاشتخاص الذين يفلهرون موامل جارجة ليسوط جميهاً ملوكاً إجرامياً ولكن تقابل مجموع السوامل الداخلية والحارجية والمارجة والحارجية في المناجة والحارجية مقابل عالم المناجة والحارجية المؤرخة لكي ينبك

كانك جاء م البيولوجيا – اللى يدين الفررة ألمرية – الله يدين المرية – القروف المناتجة من دراسات على المناتجة من دراسات على المناتجة التكوين الإجرامي المناتجة (Doutiremine delinquersiale. لا يقال تعيير واضع لا مناتجة الدراسة البيولوجية السلوك لا إذا أنضم إلها دراسة القوى المناتجة المناتجة المناتجة المناتجة المناتجة والشخصية المغربة المناتجة والمناتجة والمنا

وين الأشياء التي تستحق الذكر أن العلامة ليوبروزوقد شفل في مؤلفاته الشهيرة في دراسة المحرم صفحات كثيرة يمكن أن يطلق عليها بلا جدل دراسة في علم النفس .

كذلك فإن الدراسات الحديثة للي قام چا شلدون Sheidom قد أكدت رجحان فرح خاص من التكوين الميز ومورف manamartice الذي يأخذ وبالاحبار الآثار النفسية للي تتولد لدى الشخص والي بواسطها يمكن الإجابة عن لدى الشخص والي بواسطها يمكن الإجابة عن

مشكلة فوع الإجرام . فالميل للأعتداء عند الميزومورف mesomerfe وحبه لتأكيد ملطانه هما في الواقع عوامل نفسية محضة .

وافعاتشارد الدراسات الانثر ويليبية المادسة الدارسة الدارسة الدارسة الانتقادية الأمادية المنافقة المنا

مصحه على تعليمات الرحم فوصل إلى النتائج التالية :

وقد بینت دراسة الغد والدراسات التی تشده على الرسم الكهرف السخ كثرة وجود الحلل الفندی والتغیرات فی نظام الإشاعات الهنیة عند المحروض

ريدكر جلوك Gineck أن العامل لا يكون سباً إلا إذا كان باعثًا – بعن من الأسباب الداخلية (الاجتابية) أو الأسباب الداخلية (الشموية) يمبر عنها باعث نفسي يؤثر في السلوك.

ما تقدم يدين أنه عند دراسة المجرم من التفسية يجب أن توضع السولم الاجهامية والبيونوبية موضع الاعتبار . والجلك فإن المفاهب الحديث ترتكز في يحشها على تمدد أصباب السلوك الإجرام وعلى اعتباد هذه الأحراب يعضها على يعض و بهذا يدوس القود من جميع الجوانب وكفل هذه الدواسات (التي تستمش الذكر

غكون بطيئاً في إنشاء العلاقات مع الأخرين .
وفيا يتعلق بإحساس عدم العلمانية فإن للمرتبع بموض مصابي يظهر كثيراً من التأخر ومع القلمانية والمنافقة في المتعالم متحدثات البعد الرشة المجتمع ولو أحدى الأمر إلى استعمال طرق غير مشرعة ، والمريض مرضاً عصابياً غالباً ما يكون غديد الحساسية بالنسبة إلى الحوادث التي تقد محلود ولكنه يظهر عادة عدم الاحتمام بها . المجتمع على معانيته ، وبلك فالشعرو بالخطأ حي يجر الجيمع على معانيته ، وبلك فالشعرو بالخطأ على يجر الجيمع على معانيته ، وبلك فالشعرو بالخطأ على يجر الجيمع على معانيته ، وبلك فالشعرو بالخطأ على يجر الجيمع على معانيته ، وبلك فالشعرو بالخطأ على يجر الجيمع على معانيته ، وبلك فالشعرو بالخطأ على يجر الجيمع على معانيته ، وبلك وتلخص الصفات النفسية المريض موضاً عصابياً في الحزن والخوت ، والحساسية المتد ،

وفيها يتعلق بضيط النفس فالعصاف يميل 
دائماً إلى أن يكون منفعاً بينيا المجرم فهو عادة 
منطع مضطرب وبن الصحب أن يتسكم في 
نفسه وبن السهل أن ينضبر . أما بالنسبة 
إلى البيئة فإن المصافي ليس له أصدقاء 
ريخاف من الاتصالات الاستاعية وسريع 
ريخاف من الاتصالات الاستاعية وسريع 
الانطواء بياينضم المجرم دائماً المسجوعات ويتأثر 
بالسفات الدامة المسوعة أكثر من تأثره 
بالسفات الدامة المسوعة المسوعة المسوعة المسوعة المسوعة المسوعة المسوعة المساحة الدامة المسوعة المسو

والاعتداء أما الصفات النفسية المجرم فهي

الاعتداء ، والشجاعة ، والرجولة .

ويلاحظ أن بلوشيك Plutchik يشير فيا سبق إلى الجرمين غير البالغين ويرى أن هله السفات صالحة التطبيق بالنسبة إلى الإشخاص البالدين

رقد فرق جنكيز Jakim ( ( ( ) ) في عيد جرائم غير البالنين بين المجريين غير المتكيفين ( ذوى صفات عقلية ترجع إلى مرض – أو عدم القابلية على التكيف) وبين المجرين المتكيفين التي ترجع جرائمهم إلى صفات اجتماعية .

ولقد منع علم الاجتاع منذ الأبحاث الأولى في علم الإجرام اشراك العلوم الأخرى – ولكن علم الرأة الأفكار والتظريات ذات الطابع من وجهة النظر الاجتاعية (١٧). فظاهرة الإجرام تتكون من عوامل محتلفة ذات عوامس اجتاعية ( ١٩ ، ٣٣) – فن المعروف مثلا الإجرام بين أوساط الملاؤن – وكلك بين أطفال المهاجرين حتى ولو كالت المجرة داخل الدواة نفسها .

ويحقق الذكور علداً أكبر من الحبرمين بالنسبة إلى الإناث .

وفيها يتعلق بعامل السن فإن الجريمة دائماً تكون في فارة الشباب أي تلك الفترة التي تنتبى بسن الحاسة والعشرين .

ويلاحظ في المجتمات الكبيرة كالمدن وجود مناطق خلوية خارجها لها خاصية تسهيل الانقياد إلى السلوك الإجراف , هذه المناطق تتميز بمستوى اقتصادي منخفض ويشغلها سكان جائلون أو عن ليس لم وظيفة ثابتة أو أصل عائل معروف .

رقد درس هذه المناطق كل من شو ويد درس هذه المناطق ( ۳۳ ) اللذات أكدا أهميها عند التفكير في مكافحة النشاط الإجراع الذي يستوجب القيام بنشاط هفاد من قوى البوليس . وقلد أضاف علم الاجباع مباشرة أو بواسطة التماون مع الفروع المخصصة في علم النفس و كمل النفس الاحباءي ه عند دراسة المجتمع عامل المنفانة مريداً بذلك لذ المجتمع وقاليات وعادات الإشخاص المختلفة وجها فقد اكتبت الوراثة والتغاليد والدادات .

ويلاحظ عند تطيل الجريمة اعتلاف الرجهة الاجباعية عن الرجهة النفسية ، هذا ما أكدته المذاهب الحديثة التي ترى إلى استخدام علم الاجباع وعلم النفس جنباً إلى جنب .

صفة خاصة يكون سبها إصابة الفرد بإحدى الأمراض العقلية . فقلا الا وسيكروبزيا وهي إحدى أشكال الأكراض الانفسالية التي تحدث هنزا على فترات دورية تقود المريض إلى ارتكاب إلمرعة التخلص من أعطه وهمين . وقد يؤوى هذا المرض إلى انفجار يعبر عنه بارتكاب أضال المنت بلا سبب ظاهر . وقد يصاب المريض بجنون النظبة الذي قد يؤوى إلى السابك الإجران .

وفي مرض الجنون الدوري Paicori مرض الجنون الدوري maniaco-depressivo تكثر أنمال الدنت فير المتطاع ضبطها ، وفي أزمات melanconiche تكثر ظاهرة الانتحار التي قد تأخذ شكل القتل مع الانتحار عند ما يشتل المريض أحد أو كل أفراد المائلة تبل أن يتحر .

وفي الأمراض التي تصيب الشيوخ demensa Senile تكثر ظاهرة المرقة والحرام الحنسية مع الصغار . ولي مرض الصرع المنسية مع الصغال . ولي مرض الصرع إلى جريمة القتل . ( ٧ - ١٨ - ٣٩ - ٢٥ ) ( ١٤) وتنتي الأمباب الحقيقية الواقعية المحقولة الفعل المرتكب في محيح مظاهر السلوك الإجراب التحكيف الحالة المطابة أون الفرد لا يعتبر مجرياً وتكن يعتبر مريضاً ويحتاج إلى المراقبة والعلاج .

ومناك أيضاً ظواهر نفسية محطفة الطبرمة من الطوامر السابقة عمس أن هذه الظواهر ما نفس السلوك الإجراءى الذى ينسب إلى عدم تكمن الفرد البيئة التي يعيش فها . أو تكون ناتجة عن دينامية التكيف التي تعقم الفرد إلى انتهاك القانون حتى يتخلص من الظروف التي هو فها .

وفي النوع الأنبير من هذه الأمراض

تنديج حدود علم الأمراض المقلية مع علم النفس ويذك يكون من السمب الوسول إلى تصديد وتفهم طبيعة السلوك الإجراى الناتج عن هذه الأمراض إذا بحثت من زلوية الأمراض المقلية نقط .

وبن السمب في كثير من الأحيان التغرقة بين السلوك الإجرائ والسلوك المسابي neurotico ويقاف فإن الأمجاث من زاوية الأمراض المقلية تؤدى إلى معارف كافية الشخصية الإنسانية في هذه المنطقة غير المهدة رغير المعروفة.

وقد بين Gillespia و ۲۲ م المايير التي تلزم القول بأن سلوكاً إجرامياً ما هو إلا اضطراب عصابي تفسى . هاه المايير هي :

١ - عب أن يكون الفعل الإجراء ناتباً عن الإضطراب العمالي .

٢ - يجب أن يكون أحد مناصر هذا
 الاضطراب هو الفيمير الاجاعى .

" " يكون الفعل الإجراص المستقبة المستقبة . تميزاً عن رقبة شخصية الوسول إلى منفقة . 
إ - يهي أن تكون المنفقة الشخصية المنتقبة عن القعل الإجراص على خاص وأحياناً تكون علم المنفقة ورزية .

ه ــ جب أن يظهر عل الشخص
 علامات أخرى عمايية .

وقد قام يلوثيك Phatchik ( ۲۷ ) بقصم السلك إلى سلك عميى في أقسى الهين وسلوك عادى في الوسط وسلوك إجراء في أقسى اليساد و بين الكاتب أهمية الخلاف بين القطبين أي السلك الإجراء والسلوك العمين

ولاحظ أيضاً فيا يتعلق بشعور الثقة أن المريض مرضاً عمايياً يتأريح بين التقرب إلى شخص آخر وبين الانطواء على نفسه مع السهولة في أن يضل عن معرفة الروابط الاجتاعية بين الاشخاص. أما المجرم فهو على المكس كثيراً ما يعر عن عدم ثقته بواسقة المعام وأحياناً

#### ورائد المجرم من الناحية النفستية الدكة رف. واكات الشناد المام ميران المناد بإراحا

لم يستفد علم الإجرام من علم الاجتاع وعلم الاختاء وعلم الأنثر وبولوجيا الجنائى فحسب – بل وجه المثلف أياء في المنس مستخدماً إياء في الرسول إلى معرفة أحسن الشخصية من ارتكب الجرية ومحاولا الوسول كلما أمكن إلى دراسة نفسية الشواذ من شأنها أن تسمح بإظهاد المعاد على المحرم معنفيها. هذه المحاولات – التي قامت بها معارس هذه المحاولات – التي قامت بها معارس

هذه المحاولات - الين عامل مهاوين مدة متفاوتة في طرق بحثها والتي وسلت إلى تتأثير متطفة والتي قابلت فقداً من المتخصصين في الطوم الأخرى – ولو أنها ثم تصل إلى دراسة نفسية جنائية الشواذ إلا أنها قد أثرت علم الإجرام بكثير من المعارف ذات الأهمية في

دراسة المجرم . إن الإتجاه الحديث لعلم الإجرام هو اتجاه إكلينيكي ، أما علم النفس فقد اعتبر

مع علم الأنثر وبولوجا وعلم الاجاع والقانون الجنائل من العمد التي يؤسس عليها علم الإجرام سواء من الناحية النظرية أو العلمية .

وين القدرورى معرقة شخصية المجرم على أوسع نطاق الوسول إلى دراسة واقية كاملة تساعد على تصديد الماملة الواجبة المجرم وكذك تصديد وسائل منع النشاط الإجراص.

وفيها يل ستلخص ملى ما اشترك به علم النفس في العلوم الحنائية مشيرين كلما أمكن إلى الأوكار ذات الأهمية العملية وتلك التي لها طابع النبات العلمي .

کلك ان نقارن سيكولوجية المجرم الصغير بسيكولوجية المجرم الرشيه البالغ وفك لفعوض هذا الموضوع الذي يحتاج إلى دراسة منفردة من فوى الاعتصاص فى علم وظائف الأعضاء المنائى ولم الإجرام الكلينيكى .

# العلاقة بين علم النفس والعلوم الأخرى التي تدرس المجرم

لا تصد فواصل طبقاً للفكرة الإكليتيكة المدينة في ما الإجرام بين العلوم التي تدوس الفرد المجرم فيشقرك علم الإجرام مع العلوم الاجيامية — وين بينها القانون — والعلوم اليولومية ( الأنثر وبولوميا ، وعلم الأحراض المعللة) بمن أن كلا منهما يشغل مكاناً لا يمكن

تغييره في مجال الدراسة المتعددة الجلوانب المجرم ( ٣٢) .

المجرار (من المقلبة قد أمد ما الإجرام للقبلة المجرام بكثير من المعارف والأفكار وبالأخس في دراسة الحرم التي تدبئ تصرفاته عن مرض مقبل ومن المعرف أن أنسالا وسلوكاً ذا

<sup>( 1 )</sup> قام بترجمة هذا المقال عن الإيطالية الدكتور محمد إبراهيم حسن زيد .

- MURCHISON, C.: Criminal intelligence, Clark University, Worcester, 1926.
- NEUESTATTER, W. LINDESAY: Psychological disorder and orime, Christopher Johnson, London, 1953.
- PINATEL, J.: Classification des facteurs criminogenes, Revue de Science Criminelle et de Droit Penal Comparè, 1957, 3, 665-672.
- PLUTCHIK, R.: Implications of a Neurosis-delinquency continuum, The J. of the Association for Psychiatry Treatment of Offenders, 1959, 1, 3-4.
- PODOLSKY, E.: The chemical brew of criminal behavior, J. of Criminal Law, Criminology and Police Science, 1955-675.
- REALE, N.: Rieducazione del condannato, Rassegna di Studi Penitenziari, 1957, 4, 447-472.
- RECKLESS, W.C.: The crime problem, Appleton Century Croft, New York, 1955, II ediz.
- REIK, T.: The Unknown Murderer, International University Press New York, 1945.
- RICCI, G.: Rilievi elettroencefalografici su 484 detenuti, Rassegua di Studi Penitenziari, 1958, 3, 470-472.
- RIZZO, G.B., FERRACUTI, F.: Impiego del test di Rorschach in crimihologia clinica, Rassegna di Studi Penitenziari, 1959, 1, 23-50.
- RUBINSTEIN, L.H.: La psychanalyse et le traitement de la délinquance.
   W.H.O., Copenhagen, 1958.
- SCHILDER, P.: Psychoanalysis, man and society, Norton, New York, 1951.
- SHELDON, W.H., HARTL, E.M., McDENNOTT, E.: Varieties of delinquent youth: an introduction to constitutional psychiatry, Harper and Brothers, New York, 1949.

- FERRACUTI, F.: I metodi psicologici nell'azione emendativa, II Corso di perfezionamento per Uditori Giudiziari, Giufirè, Milano, 1959.
- 17. FERRI, E.: Sociologia criminale, UTET, Torino, 1929, Vol. 2.
- 18. FONTAINE, V.: La conception psychoanalitique de la criminalité, Revue de droit pénale et de criminologie, 1939.
- FREUD, S.: Dostoievesky and parricide, Intern. J. of Psychoanalysis, 1945, 1, 1.
- FREUD, S.: Psychoanalysis and the ascertaining of truth in courts of law,
   in Collected papers, Hogarth Press, Londra, 1950, Vol. 2.
- GILL, H.B.: An operational view of criminology, Archives of Criminal Psychodynamics, 1957, 2, 287-338.
- GILLESPIE, R.D.: Psychoneurosis and criminal behavior, da RAD-ZINOWICZ, L., TURNER, J.W.C.: Mental Abnormality and Crime, McMillan, Londra, 1944.
- GLASER, D.: Criminality theories and behavioral images, Amer. J. of Sociol., 1956, 5, 433-444.
- GLUECK, S.: Theory and fact in criminology, The British J. of Delinquency, 1956, 2, 92-109.
- GLUECK, S., GLUECK, E.: Unraveling Juvenile Delinquency, The Commonwealth Fund, New York, 1950.
- GREENACRE, P.: Conscience in the psychopath, Am. J. of Orthopsychiatry, 1945, 15, 495.
- 27. JENKINS, R.L.: Adaptive and maladaptive delinquency, The Nervous Child, 1955, 1, 9-11.
- JOHNSON, A.M., SZUREK, S.A.: Etiology of antisocial behavior in delinquents and psychopaths, J.A.M.A., 1954, 154, 814.
- LAZZARI, R., FERRACUTI, F., RIZZO, G.B.: Applicazione della scala di intelligenza Wechsler-Bellevue, Forma 1, su un gruppo di detenuti italiani, Rassegna di Studi Penitenziari, 1958, 3, 449-456.
- LOUTTIT, C.M.: Clinical Psychology, Harper and Brothers, New York, 1996.
- MacDONALD, J.M.: Psychiatry and the criminal, Thomas, Springfield, Ill., 1958.
- MANNHEIM, H.: Group problems in crime and punishment, Routledge and Kegan Paul, Londra, 1955.
- MORRIS, T.: The criminal area, Routledge and Kegan Paul, Londra, 1957.

#### DIMLIOGRAPIA

- AICHORN, A.: Wayward Youth, Imago, Londra, 1951.
- ALEXANDER, F., HEALY, W.: Roots of crime; Psychoanalitic studies, Knopf, New York, 1935.
- ALEXANDER, F., STAUB, H.: Il delinquente e i suoi giudici, Giuffrè, Milano, 1948, I ediz.
- ALEXANDER, F., STAUB; H.: The Criminal, The Judge and The Public, The Free Press, Glencoe, Ill., 1956.
- BETTELHEIM, B., SYLVESTER. E.: Delinquency and morality, da Psychoanalitical Study of the Child, Vol. 5, Inter. University Press, New York, 1950.
- BOWLBY, J.: Forty-four juvenile thieves, International J. of Psychoanalysis, 1944, 25, 19.
- BROMBERG, W.N., THOMPSON, C.B.: Relation of Psychosis, Mental Defect and Personality type to Crime, J. of Criminal Law and Criminology, 1937, 18, 70-89.
- BURTT, H.E.: Applied Psychology, Prentice-Hall, Inc., New York, 1957, II ediz.
- CLINARD, M.B.: The sociology of delinquency and crime, de GIT-TLER, x.B. (Ed.): Review of Sociology, Wiley, New York, 1957, Cap. 14.
- DE VINCENTIIS, G.: Contributo della dottrina e del metodo psicoanalitici allo studio della personalità del delinquente, Archivio Penale, 1950, 1-2.
- DI GENNARO, G., FERRACUTI, F., FONTANESI, M.: L'esame della personalità del condamato nell'Istituto di Osservazione di Rebibbia, Rassegna di Studi Renitenziari, 1958; 3, 371-393.
- DI TULLIO, B.: Principi di Criminologia Clinica, Ist. di Medicina Sociale, Roma, 1959, II ediz.
- EISLER, K.R. (Ed.): Searchlights on delinquency, International Univ. Press, New York, 1949.
- FERRACUTI, F.: I tests mentali in criminologia, La Scuola Positiva, 1955, 1-4, 197-209.
- FERRACUTI, F.: Compiti della psicologia penitenziaria, La Scuola Positiva, 1956, 1-4, 355-365.

177

mento dei problemi generali che per un esame accurato dei singoli soggetti.

Ricorderemo in propsoto che nei campi applicativi della criminologia (quali le perizie psichiatriche penali e le tecniche penitenziarie) la psicologia ed i suoi metodi trovano sempre piú ampie possibilità di utilizzazione.

#### IMPORTANZA DELLA PSICOLOGIA NEL TRATTAMENTO DEL CRIMINALE

I contributi della psicologia non si arrestano ai problemi generali della criminologia e alla diagnosi del criminale (sia questa eseguita in sede di guidizio, come compito medicolegale, o nella fase esecutiva della pena, come classificazione del detenuto condannato), ma si spingono al trattamento del criminale (16), L'evoluzione generale del concetto della pena ha portato ad una profonda modificazione dei suoi aspetti strutturali e delle sue finalità, e, nella tecnica penitenziaria, si è passati, dalla punizione come retribuzione alla punizione per uno scopo : la risocializzazione (30). In questo modo, la detenzione mira a rieducare il condannato servendosi di tutti gli ausili offerti delle moderne discipline scientifiche, prima fraqueste la psicologia. Ciò è ben evidenziato dall'art. 27 comma 11. della Costituzione della Repubblica Italiana: "le pene non possono consistere in trattamenti contrari al senso di umanità e devono tendere alla rieducazione del condannato". Il miglioramento della situazione culturale e professionale del condannato — attraverso opportune azioni di rieducazione scolastica e di orientamento e istruzione professionale -- si accoppia spesso a forme di trattamentopiù attivo, che si spingono fino alla psicoterapia individuale e di gruppo. Secondo la letteratura e le esperienze sia italiene che straniere, tali techniche (la cui natura specializzata non può essere discussa qui in dettaglio) sembrano costituire la migliore arma per la lotta contro recidiva e per l'efficace trattamento e risocializzasione del criminale.

12 [77

fattori criminogeni. Va relivato che solo un certo numero (il 10% circa) dei deboli di mente hanno comportamento criminale, ed un deficit mentale molto grave esclude qualunque condotta, compresa quella antisociale. Tuttavi, in una serie di dati riportati da Louttit (30) e da altri, il Quoziente Intellettuale medio di vari gruppi di minori criminali variava da 78 a 92. Secondo i dati riferiti da Da Greef, su di una intera popolazione penitenziaria il Quoziente Intellettuale medio era di 94, mentre, per i diversi tipi di reato, era di 103 nei truffatori, di 102 negli omicidi, di 90 nei ladri e nei reati di violenza contro le persone, e di 86 nei reat sessuali. Su detenuti italinani (29) si è ottenuto un Quoziente Intellettuale medio di 93, con un punteggio di 90 negli omicidi, di 114 nelle truffe e di 79 nei reati sessuali.

Per quanto riguarda la struttura della personalità, hanno notevole importanza le ricerche eseguite con il test di Rorscharch, (43) che si è dimostrato particolarmente indicato per lo studio di soggetti criminali : anche gli altri reattivi di personalità hanno fornito, però, dati assai utili (1º, 15).

A proposito del Rorschach, va ricordato che, in un lavoro eseguito dagli Schachtel nella ricerca dei coniugi Glueck su criminali minorili ricordate (25) precedentemente, su 1.000 soggetti la diagnosi cieca di criminalità o non criminalità venne formulata con un margine di errore del 10% soltanto.

Altri reattivi usati correntemente sono il T.A.T., il M.M.P.I., il Porteus per le sue note qualitative, le associazioni di parole, ecc.

In generale, all'esame della personalità sono stati rilevati i seguenti tratti : pensiero infantile, affectività coartata o emotività immatura e incontrollata, errata percezione dell'ambiente, egocentrismo, scarsi interessi umani, a volte aggressività.

Le ricerche sul sense merale (anche se eseguite conreattivi speciali, quali lo Tzedek) non hanno avuto generalmente risultati molto soddisfacenti. Questi tests, infatti, esaminano prevalentemente le informazioni possedute dal soggetto circa la distinzione tra bene e male, e non le motivazioni della sua condotta. I dati ottenuti non sono tali da giustificare l'esistenza certa e indiscutibile psicologia differenziale del criminale, sia per la loro limitata estensione che per la mancanza di valore generale. Tuttevia, a causa delle difficoltà metodologiche di situazione e di campinamento prospettate precedentemente, indubbiamante il contributo fornito dei suddetti dati è notevole ed indica la via da seguire sia per un approfondi-

17.

quelle inconscie. Ciò riafferma il valore pedagogico del principio della responsabilità e la impossibilità di rinunciare ad esso nella strutturazione della società. Queste affermazioni, provenienti da un caposcuola della corrente psicoanalitica, fanno giustizia di tante vaghe generalizzazioni circa la posizione della psicologia nei riguardi del grave problema del principio morale della responsabilità, e permettono di superare l'ostacolo del concetto di determinismo psichico alla collaborazione tra discipline psicologiche e discipline penali. Contributi psicoanalitici trovano spessi fruttuare applicazione nel trattamento di criminali come Rubinstein che recentamente esposto in un brillante ed equilibro lavoro.

#### STUDI SU CRIMINALI MEDIANTE REATTIVI MENTALI

Nel tentativo di individuare una psicologia differenziale del criminale, sono state frequenti le ricerche condotte mediante l'ausilio di reattivi mentali. Tali ricerche, generalmente, sono state eseguite su detenuti e ciô limita notevolmente il loro valore nei riguardi del problema generale della criminalità. Infatti, il detenuto è un criminale particolare, che presenta differenze notevoli nei reguardi del gruppo dei criminali in libertà. Tali differenze sono dovute agli schocks emotivi causati dalle vicende giudiziarie o detentive, alla decadenza mentale conseguente agli effetti negativi della carcerazione, specie se questa è stata di lunga durata (prisonizzazione); alla prevalenza di bassi livelli economici, scolastici e sociali nella popolazione dei detenuti; all'azione selettiva esercitata dal fatto che il detenuto è generalmente un criminale che non ha avuto successo. In ogni caso la popolazione penitanziaria è un campione non rappresentativo del gruppo dei criminali. A ciô va aggiunto il fatto che spesso la collaborazione prestata dal detenuto agli esami psicologici è solo marginale e formale.

Ciononostante, molte delle ricerche eseguite con reattivi mentali hanno un notevole interesse e contribuiscono misura rilevante alle nostre conoscenze di psicologia criminale Molti dei lavori con reattivi mentali su criminali sono diretti all'esame del livello intellettuale (34). Infatti, i rapporti tra deficit dell'intelligenza e criminalità sono stati sottolineati da molti Autori, e in quasi tutte le recerche effettuate si è rilevata opiettivamente una differenza in meno del livello intellettuale medio dei criminali, in confronto a quello della popolazione normale. Tale dato ha, per alcuni, un valore causale poichè il soggetto meno dotato intellettualmente ha certamente una minore resistenza all'azione di

10 171

Lo stesso puô verificarsi quando la figura materna é rigida e punitiva, priva di soddisfazioni affettive per il bambino, mentre il padre manifesta un comportamento opposto. In questi casi si hanno dificeltà di identificazione e disturbi dello sviluppo del Superlo (Bettelheim e Sylvester) (5). Motlo spesso (Johnson e Szurek) (28) s' hanno, nel bambino, lacune di sviluppo del Superlo, che limitano la loro influenza a ristrette aree comportamentali per esempio, disturbi nel comportamento scolastico, con comportamento normale in casa). A questo quadro corrisponde, spesso, una discontinuità e una inconsistenza del comportamento dei genitori. Inoltre, un soggetto che si sviluppa in ambiente criminale può identificarsi con valori antisociali e sviluppare un Io ed un Superlo criminali.

Occorre ricordare che le ipotesi sopra esposte sono, allo stato attuale delle nostre conoscenze, non dimostrate nella totalità dei casi. I singoli Autori che le hanno proposte le hanno desunte generalmente dallo studio di gruppi limitati di soggetti ed il loro valore è tuttora circoscritto a quello di una ipotesi di lavoro. Ciononostante, esse provano la necessità — riconosciuta anche da Autori di indirizzo diverso da quello psicoanalitico ortodosso di estendere il più possibile lo studio della persona criminale alle motivazioni inconscie della sua condotta. Nella dottrina psicoanalitica, il delinquente rimane un individuo la cui condotta è necessitata(De Vincentiis) (10) e indipendente (in grado piú o meno rilevante, in rapporto alla partecipazione dell'Io) dalla volontà consciente del soggetto. L'accettazione di questo punto di vista condurrebbe ad un positivismo psicologico non meno rigido di quello antropologico e renderebbe difficile giustificare il concetto della responsabilità individuale per le proprie azioni. Ció è stato origine di un insuperabile conflitto che ha contrapposto le scuole psicoanalitiche a quelle classiche nella diagnosi e nel trattamento del criminale. La punizione della condotta antisociale non sarebbe in grado, infatti, di prevenire la ripetizione di un comportamento causato da motivi inconsci e, di conseguenza, nvolontari.

Alexander ha (4, 31) preso in esame recentemente questo delicato problema, esponendo il suo punto di vista, che sostiene la non separabilità delle componenti coscienti della personalità da quelle non coscienti. Di conseguenza, così come l'inconscio influenza la condotta cosciente, i processi coscienti influenzano l'inconscio; con data la fondamentale unità dell'individuo, una punizione, agendo sulle componenti coscienti, ha effetto anche su

11. 9

L'Io-nella sua funzione di mediatore tra gli impulsi asociali dell'Es, il controllo del Superlo e le pressioni sociali dell'ambiente ha, naturalmente, una importanza prevalente nelle manifestazioni criminali. Quando L'Io é debole, o le sue funzioni sono comvaque menomate, il comportamento criminale ha più probabilità di manifestarsi. Alexander ha classificato la criminalità in rapporto al grado nel quale l'Io vi partecipa, iniziando da gradi minimi di partecipazione fino a giungere a gradi massimi :

Criminolità fantastica : sogui, sintomi neurotici, fantasticheria.

Errori che causano reati e

transizione verso azioni criminali azioni compulsive completamente espresse.

Comportamento impulsivo accompagnato da confilitto

: criminalità neurotica interiore individui normali (reati

Crimilatità che deriva da stati : casionali).

affettivi o da situazioni sheciali

Criminalità senza constitto

: criminalità normale.

OC-

interiori

Alle categorie sopraelencate va aggiunta quella composta da soggetti che commettono reati, in seguito ad una malattia organica o ad uno stato tossico, con minima o nessuna partecipazione dell'Io.

Il Superlo ha notevole importanza nel comportamento cri minale quando il suo sviluppo é in qualche modo difettoso : ciô puô avvenire attraverso vari meccanismi, alcuni dei quali saranno descritti qui appresso brevemente.

Bowlby (6) ha ricordato come una separazione prolungata della figura materna possa essere causa di un prevalere esagerato di impulsi libidinosi ed aggressivi, stimolati dalla frustrazione causata dalla separazione, impulsi che spesso trovano espressione in reati contro la proprietà. Una mancanza di affetto da parte delle figure genitoriali, o un atteggiamento esageratamente severo e punitivo (che i genitori possono manifestare a causa della presenza in essi stessi di un Superlo troppo rigido), possono causare conflitti non risolti e sensi di colpa, che il soggetto cercherà di soddifare provocando situazioni possibili di punizione. Quando l'atteggiamento dei genitori oscilla tra una esagerata indulgenza ed una immotivata severità, lo sviluppo del Superlo é discontinuo e incostante.

consistente, ben equilibrato e socialmente normale durante i primi stadi di sviluppo del carattere. Mentre nei casi individuali gli stress provenienti da una qualsiasi delle aree di pressione di tendanza al comportamento dissociale sopra riportato possono spiegare adeguatamente la persistenza nella criminalità minorile, in generale l'alta probabilità di comportamento criminale dipende dal gioco scambievole delle condizioni e delle forze provenienti da queste aree. Nell'ambiente eccitante, stimolante, ma poco controllato e culturalmente inconsistente delle aree meno privile giate, questi ragazzi esprimono prontamente i loro impulsi incontrollati ed i loro desideri egocentrici, attraverso le varie forme di comportamento delinquenziale. Le loro tendenze verso le espressioni energetiche non inibite sono profondamente ancorate nel soma e nella psiche e nelle malformazioni del carattere, che avvengono durante i primi anni di vita<sup>23</sup>.

La "legge causale" dei Glueck rappresenta un esempio pratico di come i fattori psicologici siano praticamente fondamentali nello s tudio del criminale, sia direttamente o attraverso la loro interazione con quelli di altre discipline.

#### STUDI DI TIPO PSICOANALITICO

Le dottrine psicoanalitiche, fin dall'inizio del loro sviluppo, hanno, fornito contributi notevoli all criminologia. Freud riteneva che due tratti fossero essenziali nelle psicologia del criminale: un egoismo illimitato ed un forte impulso distruttivo. Questi tratti avevano come condizione di base per la loro espressione l'assenza di amore e la mancanza di una valutazione emotiva degli oggetti umani.

Aichorn, Alexander (1, 2, 3, 4) ed altri psicoanalisti che ricorderemo in seguito, seguirono gli influssi di Freud nello studio del comportamento criminale, apportando dati e teorie di notevole interesse. (13, 18, 19, 20, 26, 45),

L'importanza dell'Es nel comportamento criminale é evidente, ed il fatto che impulsi criminali siano presenti nella personalità di ogni soggetto non é una concezione di esclusiva pertinenza psicoanalitica. Nel soggetto normale, perô, tali impulsi profondi sono generalmente controllati e non raggiungono mai, o quasi mai, il livello estremo, palese, del comportamento.

127

i contributi psicologici allo studio del criminale si fondono con i contributi forniti da altre discipline, sociali e biologiche.

Gli indirizzi moderni di ricerca tengono conto di ciò e, basando le loro premesse teoriche sulla molteplicità e sulle interrelazione delle cause della condotta criminale, organizzano l'indagine scientifica su linee multidisciplinari che esaminano il soggetto contemporaneamente da vari punti di vista. (11, 36).

Un esempio di ricerca multidisciplinare (che merita essere ricordato per la sua correttezza metodologica e per l'importanza dei risultati raggiuti) é quello fornito dai coniugi Glueck (24, 25). I due noti criminologi americani hanno eseguito recentemente una accurata analisi dei fattori collegati con il fenomeno criminale su di un gruppo di controllo o (500 ragazzi delinquenti) e su di un gruppo di controllo o (500 ragazzi non delinquenti). Furono constite d'elle coppie di soggetti, nelle quali erano eguali tutte le caratteristiche dei due componenti la coppia (età, sesso, livello sociale, gruppo etnico, intelligenza), ad accezione della variable combortamento criminale.

Metodi statistici adeguati hanno permesso ai Glueck di valutare l'intensità del rapporto significativo tra i fattori in esame ed il comportamento criminale o non criminale, e di formulare una le gge causale, che rende in considerazione i vari fattori. Tale legge é cosi espressa: "criminali minorili, come gruppo, si possono distinguere dai non criminali : (1) dal punto di vista fisico, per essere essenzialmente di costituzione mesomorfa (solidi, robusti, muscolosi): (2) dal punto di vista temperamentale, per essere irrequieti, anergici, impulsivi, estroventiti, aggressivi, distruttivi, spesso sadici; tutti tratti, questi, che possono essere più o meno in relazione coi loro schemi disordinati di sviluppo e coi loro correlati o con le loro conseguenze fis olog che; (3) negl attegg ament, per essere ost l', antagonistici, sospettosi, testardi, desiderosi de affermazione sociale, avventurosi, non converzionali, non sottomessi all'autorità: (4) dal punto di vista psicologico, per tendere al diretto ed al concreto, piuttosto che alle espressioni simboliche ed intellettuali, c per essere meno metodici nel loro approccio ai problemi; (5) al punto di vista socio-culturale, nell'essere stati allevati, assai più frequentemente dei con criminali, in famiglie con poca comprensione, affetto, stabilità fibra morale, da genitori generalmente non adatti ad essece gu de e protettor effic ent o. secondo la teora ps coanalitica non adatti ad essere oggetti desiderabili per la emulazione e per la costruzione di un Superlo se ad esso non si unisce un esame dei valori psicologicie individuali, del soggetto.

Ricorderemo, per inciso, che anche il Lombroso — noto per il prevalere dell'indirizzo antropologico-fisico nelle sue concezioni — dedica pagine e pagine dei suoi immortali volumi ad un esame del criminale, che si può definire nettamente psicologico.

Anche i moderni studi costituzionalistici (quali quelli di Sheldon (46)), pur affermando il prevalere di una specifica costituzione (quella mesomorfica) nella popolazione criminale, predono in considerazione i riflessi psicologici provocati nel soggetto de questo tipo costituzionale, e spiegono con essi il problema criminogenetico. L'aggressività, sono, in definitiva, fattori psicologici.

Anche gli studi antropologici di sculoa tedesca, secondo l'indirizzo di Kretschmer, mostrano una diversa distribuzione dei comportamenti criminali in rapporto a differenze di tipologia psicologica.

Una statistica di Riedl, basata sulla tipologia di Kretschmer, presenta i seguenti dati:

	Schizotimici	Ciclotimici
violenze contro le persone	65%	19%
frodi	45%	31%
furti	57%	20%

mostrando un notevole prevalere del comportamento criminale negli schizotimici.

Gli studi endocrinologici (38) ed elettroencefalografici (42) mostrano una frequenza maggiore di disturbi endocrini e di alterazioni dei ritmi elettrici cerebrali nei criminali, ma riconducono sempre tali alterazioni a disturbi della condotra di tipo psicologico. Secondo la teoria della frustrazione-aggressione la maggior frequenza, tra i criminali, di alterazioni organiche, di deformità somatiche, congenite o acquisite, può essere ritenuta un fattore psicologico, che conduce al comportamento criminale come meccanismo di reazione alla situazione di inferiorità, di frustrazione, che il soggetto prova nel gruppo in consequenza della suaminorazione fisica.

Come ricorda Glueck, "un fattore non può essere una causa prima di essere un motivo", cioé le cause esterne (sociologiche) o interne (organiche) debbono tradursi in una spinta ad agire di tipo psicologico, prima di poter influenzare il comportamento.

Da quanto precandentemente esposto, risulta evidente che

l'ambito di grandi communità, si rileva spesso l'esistenza di arec urbane che sembrano avere un particolare valore predisponente e precipitante verso la condotta criminale. Sono queste le aree di minore valore economico, con popolazione di transizione (slums), con incertezza di impiego e nuclei familiari instabiti. Queste area criminali (studiate da Shaw e, piú recentemente (33), da Morris) hanno indubbiamente un grande interesse nella prevenzione del comportamento criminale e richiedono, comunque, una notevole concentrazione delle forze di polizia.

La sociologia (direttamente o attraverso l'aiuto di quella branca specializzata della psicologia, nota come psicologia sociale) allo studio della società ha aggiunto l'esame della cultura della società stessa, cicé del suo linguaggio, delle sue tradizioni, dei ruoli assunti dei diversi soggetti nella vita sociale; si é dimonstrata importante, con, la transmissione, da una generazione all'altra, degli usi, dei costumi, delle istituzioni dell'ambiente in cui l'individuo vive. Nell'analisi del fenomeno criminale il punto di vista sociologico é diverso da quello psicologico spesso solo nominalmente e ciò è confermato dai moderni indirizzi di ricerca, che tendono ad utilizzare la sociologia e la psicologia l'una a fianco dell'altra.

Il Reckless (40) ha cercato di isolare le condizioni sociali predisponenti alla criminalità, da quelle personali, che egli chiama componenti di vulnerabilità, esprimendo, con questo termine, il concetto delle diminuite resistenze dellindividuo a forze criminogenetiche ambientali. Anche per questo Autore, perô, l'analisi della sola situazione sociale è insufficiente, così come è incompleto l'esame delle sole componenti di vulnerabilità.

E' solo lo studio dei due ordini di fattori (individuali e sociali) e l'esame del loro rapporto scambievole, che ci permette una comprensione adeguate del comportamento criminale. Non tutti gli individui che vivono in un area criminale delinquono, e non tutti gli individui che evidenziono componenti di vulnerabilità realizzano un comportamento criminale. E' solo l'incontro dei due fattori, esterno ed interno, che crea le condizioni faverevoli perche l'individuo si ponga contro la norma di condotta sancita dal codice.

Anche la biologia, con l'esame delle condizioni organiche conducenti alla criminalità, ha fornite contributi che spesso si integrano con quelli psicologici. Il concetto di costituzione delinquenziale del Di Tullio (12, 21) è la chiara espressione di come sia impossibile uno studio biologico del comportamento criminale,

anche se ciô comporta l'uso di mezzi antisociali.

Il neurotico è generalmente molto sensibile agli avvenimenti che si svolgono attorno a lui e mostra, di solito, una forte empatia con le figure circostanti, mentre il criminale tende a mostrarsi indifferente ai sentimenti altrui ed esibisce una apparente incapacità a simpatizzare con gli altri. Il neurotico ha spesso sentimenti di rimorso, di rincrescimento, di colpa, circa le sue azioni o i suoi pensieri, mentre il criminale mostra poco, o affatto il senso cosciente di colpa, pur continuando a mettersi in situazioni che costringono la società a punirlo. Il suo senso di colpa è quindi espresso in modo incosciente e indiretto. Le emozioni dominanti nel soggetto neurotico sono : tristezza, paura, sensibilità alle critiche e aggressione intrapunitiva; nel criminale, invece, le emozioni dominanti concernono l'aggressività, il coraggio e la mascolinità. Nei riguardi dell'autocontrollo, il neurotico tende ad essere compulsivo e ad esibire comportamenti ritualistici, mentre i criminal sono generalmente impulsivi, irrequieti, con difficoltà nell'autocontrollo e facilità ad esplosioni incontrollate.

Circa il contatto con l'ambiente, il neurotico in genere non ha motli amici, ha paura dei contatti sociali e si isola con facilità, mentre il criminale si lega frequentemente ad un gruppo e si indentifica con il gruppo stesso piuttosto che con singoli individui.

Sebbene Plutchik, riferisca le propie considerazioni ai criminali minorili, queste possono essere riteaute valide anche per soggetti adulti e sottolineano le differenze esistenti tra neuroticismo e criminalità. Un altro Autore, Jenkins, (27) nell' ambito della criminalità della criminali à minòrile, ha distinto, due gruppi principali di soggetti i criminali disadattari (con criminalità a genesi prevalentemente psichiatrica, dovuta a malattia o inadeguatezza delle capacità di adattamento) e quelli adattati, con criminalità a genesi prevalentemente sociale.

La sociologia, fin dagli inizi della criminologia, ha conteso il compo di studio alle altre discipline, ma nelle teorie criminologiche di tipo sociologico è spesso evidente l'influsso di concezioni e dottrine di tipo psicologico (17).

La criminalità presenta frequenze in rapporto a fattori di tipo sociologico (9, 23), E' nota, ad esempio, la frequenza del comportamento criminale in meticci ed in figli di immigrati, (anche quando l'emigrazione é all'interno di una stessa nazione).

Il sesso maschile evidenzia un maggior numero di criminali del sesso femminile e, in rapporto all'età, la criminalità si manifesta più spesso nel periodo che va dalla adolescenza ai 25 anni. Nel181

alla infrazione della legge per risolvere le propie situazioni conflittuali. In queste forme psichiatriche più lievi (psiconeurosi e disturbi del carattere), i confini della psichiatria sfumano in quelli della psicologia, e spesso è difficile — se l'esame è esegito solo da un punto di vista dellapsichiatria — giungere ad une comprensione esatta della vera natura del processo criminale.

Molto di frequente non si riesce a separare nettamente il comportamento criminale dal comportamento neurotico e, in questa zona indefinita, la diagnosi psichiatrica puramente nosografica non fornisce informazioni sufficienti sul soggetto.

Gillespie (22) ha indicato molto chiaramente i criteri da usare per stabilire se un comportamento antisociale é equivalente ad una sintomatologia psiconeurotica. Essi sono i seguenti:

- a) il comportamento antisociale deve essere la risultante di un conflitto psicologico;
- uno degli elementi del conflitto deve essers la coscienze sociale, sebbene la conscienza stessa possa essere una struttura non adulta, ma infantile;
- l'atto antisociale deve essere l'espressione diretta di un desiderio personale rivolto al conseguimento di un utile;
- d) il guadagno personale del soggetto, derivante dalla sua azione antisociale, deve essere assente o tale da poterio considerare come dotato di significato e valore particolare, talvota simbolico, per il soggetto stesso (vedasi, ad esempio, la natura degli oggetti rubati del cleptomane)
- e) debbono essere presenti nell'individuo alri segni di neuroticismo.

Plutchik, (37) nel tentativo di stabilire una continuità tra il comportamento neurotice ad un estremo, il comportamento normale, al centro, ed il comportamento criminale all'estremo opposto, ha ricordato come le differenze tra i due estremi (neurosi e criminalità) siano, a volte, assai rilevanti.

Egli fa notare, ad esempio, che, nei riguardi del sentimento di sfiducia, il neurotico vacilla tra l'essere vicino ad un'altra persona ed il ritirarsi in se stesso, con grande facilità a subire delusioni nei rapporti interpersonali. Il criminale, al contrario, spesso esprime la propria sfiducia attraverso il cinismo ed è molto più lento nello stringere rapporti con altre persone. Circa il sentimento di insicurezza, il neurotico mostrera spesso di ineriorità, di incapacità a fare diverse cose, di inadeguatezza, mentre il criminale è spesso vano, narcisita ed esibizionita, con un forte desiderio di ottenere l'attenzione ed il riconoscimento del gruppo,

1 8 4.

2

RAPPORTI TRA LA PSICOLOGIA E LE ALTRE DISCIPLINE NELLO STUDIO-DEL CRIMINALE.

Nella moderna concezione clinica della criminologia, nello studio dell'uomo delinquente non esistono barriere reali tra le varie discipline. Le scienze sociali (includendo tra queste il Diritto) e le scienze biologiche (L'Antropologia Criminale e la Psichiatria) hanno uguale com-partecipazione alla criminologia: ognuna di esse può vantare contributi insostituibili a questa multiforme disciplina (32).

La Psichiatria ha fornito alla criminologia importanti nozioni, specie nello studio di quei soggetti le cui manifestazioni criminali sono espressione di una malattia mentale nosograficamente definita. E' ben noto come particolari azioni antisociali siano causate della presenza, nel soggetto, di malattie mentali diverse : la schizofrenia, ad esempio, può provocare deliri di tipo persecutorio, che inducono il malato a liberasi con un delitto degli inesistenti nemici. Sempre nella schizofrenia, si hanno a volte esplosioni violente, con comportamenti aggressivi, senza causa apparente. Nella paralisi progressiva si possono avere deliri di grandezza, che provocano comportamenti criminali di variotipo. Nelle psicosi maniaco-depressive, specie nella fase maniacale, sono frequenti episodi di violenza. e di scarso controllo. Nelle crisi melanconiche, invece, è più frequente il suicidio, che a volte prende la forma di moicidiosuicidio, quando il malato uccide i suoi familiari prima di climinare. se stesso. Nella demenza senile si hanno frequentemente furti e reati sessuali contro minori. Nella epilessia, infine, si verificano a volte esplosioni di violenza, che possono giungere fino all'omicidio e che sono equivalenti di crisi epilettiche. (7, 8, 21, 35, 41)

In tutti i comportamenti criminali causati da grave malattia mentale, all'esame della condotta criminosa è evidente la mancanza di una motivazione reale e comprensibile per l'azione compiuta e, una volta identificata la natura psichiatrica del disturbo della condotta, il soggetto cessa di essere considerato un criminale, per assumere la figura del malato di mente, bisognoso di cure e di cusrodia.

Anche in manifestazioni psichiatriche di natura diversa da quelle precedentemente descritte (cioè appartenenti al gruppo delle psiconevrosi o dei disturbi del carattere), si hanno, volte, comportamenti criminali, de attribuirsi ad un cattivo adattamento del soggetto all'ambiente o dovuti alla presenza, nel soggetto, di meccanismi di compenso inadeguati e tali da spingere il soggetto

#### PSICOLOGIA DEL CRIMINALE

#### Dott. F. FERRACUTI

Istituto di Antropologia criminale - Univeristà degli studi di Roma Istituto di Osservazione, Roma, Rebibia

La criminologia, dopo i suoi inizi sociologici e biologici, ha indirizzato rapidamente il suo interesse alla psicologia, nel tentativo di usare questa disciplina allo scapo di comprendere meglio la personalità di chi ha commesso un reato, e cercando di arrivare, fin dove possibile, ad una psicologia differenziale del criminale, che permettesse di isolarne le caratteristiche distintive da quelle del non criminale.

Questi tentativi (condotti da varie scuole con diverse metodologie e con diverso successo, e talora criticati aspramente da esponenti di discipline diverse) sebbene non abbiono condotto ad una vera psicologia differenziale criminale, hanno arricchito la criminologia di una serie di cognizioni di relevante importanza.

L'indirizzo moderno della criminologia é prevalentemente clinico, e la psicologia viene ormai considerata — con la biologia, la sociologia e il diritto penale — uno dei pilastri su cui si fondano le discipline criminologiche, sia nei loro aspetti teorici che nei loro contributi applicativi.

La conoscenza della personalité del criminale, nel modo più ampio possibile, è indispensabile per ottenere uno studio completo del soggetto, per un adequato trattamento, e per la eventuale prevenzione del comportamento antisociale.

Senza nessuna pretesa di completezza, riassumeremo brevemente i più importanti che la psicologia ha fornito alle scienze criminologiche, rivolgendo l'attenzione principalmente a quei dati di maggior interesse pratico e di più sicura consistenza scientifica.

Non verrà discussa la psicologia del criminale minorile in relazione a quella del criminale adulto, perché la complessité di quest argomento è tale da renderla piú adatto per una trattazione distinta, di piú specifica competenza dell'Antropologia Criminale e della Criminologia Clinica.

#### THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

### Chairman of the Board

#### Mr. Husseln El Shafel

Central Minister of Social Welfare & Labour

#### Members of the Board:

Mr. Ibrahim Mazhar

General Abdel Azim Fahmy

Mr. Moh. Ali Hafez

Mr. Moh. Zaki Sharaf

Dr. Abdel Karim El-Yafi

Dr. Ali Ahmad Rashed

Dr. Mah. Mah. Moustafa

Mr. Moh. Zaki Mousa General A. Zaki Shoukri

Dr. El-Said Moustafa El-Said

Dr. Moh. El Fadel

Mr. Hafez Sabek Mr. Moh. Abou Zahra

Mr. Moh. Fathi

Dr. Ahmad M. Khalifa

#### The National Review of Criminal Science

Thabat Squ., Awkaf City, Gezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A. R. Ahmed

Assistant Officers

M. Ezzat Hegazy

El-Sayed Yassin El-Sayed

Dr. Moh. Ibr. Zeid

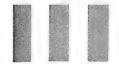
Single Issue

Twenty Piasters

Annual Subscription

**Fifty Piasters** 

Issued three times yearly March - July - November



# THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

. Issued by

The National Center of Social and Criminological Research United Arab Republic



A CONTRACTOR OF THE PARTY OF TH

A Case study of an adolescent delinquent girl

A Biological Study of a group of prostitutes compared with a control group.

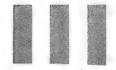
La Sorte de nullité des perquisitions en droit Egyptien

Graphology: The Psychology of handwriting

Contribution a l'étude des déséquilibres de la croissance physique et mentale

Psicologia del criminale

NOTES . BOOK REVIEWS . NEWS . CRIME



# الجلة الجنائية للتوحية

يعن رما المركزا اتومى للجوث لل تباعيدُ وأبخنائيذُ أنجمه وربيّ العربيّة المتحدة

النظم الإحصائية الجنائية فى الجمهورية العربية المتحدة التنير الاجتماعى والمجتمع القسروى قوة الاعتراف فى الإثبات الجنائى مذكرات فى الوقاية مها الجرعة

آراء ﴿ كُتُب ﴿ ٱلْبَاهِ ﴿ أَحْكَامٍ ﴿ جَرَامُ





## المركزالغومى للبحدث الاجماعية وأبجنائية

## رئيس مجلس الإدارة السيد الوزير حسين الشافعي

أعضاء عجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، اللواء عبد النظيم فهمي ، الأستاذ محمد على حافظ ، الاستاذ محمد زكي شرف ، دكتور عبد الكرم الياني ، دكتور على أحمد واشد ، دكتور محمود عمود مصطفى ، الأستاذ محمد زكى موسى ، دكتور السعيد مصطفى السعيد ، اللواء أحمد زكى شكرى ، الأستاذ حافظ سابق ، دكتور محمد الفاضل ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأستاذ عمد فتحي ، دكتور أحمد محمد خليفة .

ميدان الثبات مدينة الأرقاف -- بريد الخزيرة

مكرتير التحرير: دكتور محسن عبد ألحميه أحمه رئيس التحرير: دكتور أحمد عمد خليفة

مساعدو مكرتير التحرير: محمد عزت حجازي ، السيه يس السيه ، دكتورمحمه إبراهيم زيه

المقالات من الموسومات : أمم المؤلف ، مرتبة حسب الترتيب الهجائي الأسماء المؤلفين وتورد الإحالات إلى المصادر فيالمتن في

صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل المصدر الوارد وماية المقال ، الصفحات). ان يرسل المقال إلى كرتارية تحرير الجلة منسيعاً على الآلة الكاتبة من أصل وصورتین علی ورق فولسکاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين وسافة مزدوجة بن السطور .

التثر المقحات.

تاريخ النشر .

المقالات من عجلات : أسم المؤلف ،

السنة ، الحلد ، الصفحات .

عنوان المقال، اسمالحِلة ( مخصراً)،

عنوان المقال [ اسم الموسوعة ] ،

وتثبت الممادر في جاية المقال

ما يرسل إلها من مقالات الاعتبارات الآتية: ١ ــ أن يذكر عنوان المقال موجزًا ، ويتبع بامر كاتبه ومؤملاته الملمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .

ترجو هيئة تحرير الحبلة أن يرامي في

٧ -- أن يورد في صدر القال عرض موجز لرموس الموضوعات الكبيرة التي عوجات فيه.

٣ - أن يكون الشكل العام المقال :

- مقلمة التمريف بالمشكلة ، ومرض موجز الدراسات السابقة . -- خطة المحث أو الدرامة .

· · عرض البيانات الى توافرت من البحث. - خاتمة .

 إن يكون إثبات المصادر على النحوالتالى : للكتب: اسم المؤلف، اسم الكتاب، يلد النشر : الناشر ، الطبعة ، سنة

تميدر ثلاث مرأت في ألمام

الاشتراك من سنة ( ثلاثة أمداد) خسون قرشاً

مارس، يَوَلِيو، توقير

من المدد عشرون قرشأ

## الجلة الجنائية القومية

## محتويات العدد

مفعة										
										مقالات :
١.					لتحدة	مريية أ	بررية ال	ال الم	ائية الجنائية	النظم الإحصا
**										التفير الاجباء
40										قوة الاعثراث
114								ار بمة	وقاية من ال	مذكرات في اا
										آراء :
175							داء	امة الا.	: الــــة لنا	رأى في مشكلة
	·	•	•	•	•	•	12.	ş. y	0.4	
										كتب :
177			•			•				الجريمة والمرة
177	•	•							_	عرض لبعض
174						٠	المركز	، مكتبة	، أهديت إل	كتب ونشرأت
										أنباء:
175									ت علمية	مؤتمرات وفدوا
127										أنباء موجزة
										أحكام :
1 8 0		4,	، الحناة	إجراءات	ية على ال	لقروء	, نظر ية ا	ف تعلبيق	كبة النقض	اتجاهات محك
										جرائم :
108	•					٠			ين سليمان	تفية عمود أ
ثالث	المجلد ال				11	٦٠.	يوليو			العدد الثاني

## النظم الاجصائية الجن ائية في أجهورية العربية المتحدة

قام بإهداد هذه الدرامة دكتور محسن عبد الحميد أحمد الباحث بالمركز القوى البحوث الاجهامية والجنائية على ضوه دراسات وتقارير اللبعان المتطفة التي شكلها المركز لدواسة النظم الإحسائية الجنائية في الجمهورية العربية المتحدة .

#### مقلمة:

تعتبر دراسة الإحصاءات الجنائية الخطوة الأولى التى لا بدأن يقوم بها أى باحث فى ميدان الجريمة ، حتى يمكن أن يحقى ما يرى إليه . والإحصاءات الجنائية ليست مقصورة على الأرقام الخاصة بعدد ما يرتكب من الجرائم وحسب ، بل تضم أيضاً كافة البيانات التى لها علاقة بالجريمة ، والجانى ، والحبى عليه فى أى صورة من صورها . وهى – فى الواقع – الأساس الذى تبنى عليه دراسة حالة الأمن العام ، كما تعتبر الطريق الأمثل لدراسة الإجرام فى مختلف نواحيه واتجاهاته .

وتعتمد الإحصاءات الجنائية السليمة على مجموعة من البيانات الأساسية التى يجرى اختيارها بعناية فاثقة بحيث تكون مبوبة بطريقة تسمح بتوضيح الاتجاهات العامة بها ، وما يتبع ذلك من تحليل وتفسير للتنائج المستخلصة بصورة واضحة . وكل خطوة فى هذه العملية تعتمد على أساسين مهمين ، هما المعرفة والمهارة : معرفة ظاهرة الجريمة ككل لا يتجزأ ، ومعرفة التركيب الإدارى والأتظمة الإدارية اللازمة النجهاز الإحصائى ؛ بضاف إلى ذلك المهارة فى التنظيم والتحليل الإحصائى .

ولقد اهتم المركز القوى للبحوث الاجهاعية والجنائية بدراسة النظم الإحصائية الجنائية الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة ، فشكل في عام ١٩٥٧ لجنة لدراسة هذه النظم برياسة السيد دكتور حسن حسين وكيل الوزارة لشئون الإحصاء (١) ، لرسم سياسة تخطيطية منظمة على أساس علمي سليم للأجهزة الإحصائية الجنائية الموجودة بالإقلم المصرى تتمثل في :

١ ـ حصر مصادر الإحصاءات الجنائية الموجودة في إقلم مصر .

 ٢ - دراسة البيانات الإحصائية التي يرى المعهد القوى للبحوث الجنائية والجهات الأخرى المختصة أن تنضمها الإحصاءات الجنائية وذلك لأغراض البحث العلمي .

٣ - تصميم الاسمارات والجداول اللازمة لجمع البيانات الإحصائية المقرح تضميها للإحصاءات الجنائية في إقليم مصر ، وذلك لاستكمال أرجه النقص فيها ، وتوفير ما يتطلبه البحث العلمي في هذا الميدان من إحصاءات معينة .

وقد قامت اللجنة بزيارات على الطبيعة الأجهزة الإحصائية فى كل من وزارتى العدل والداخلية ومصلحة السجون ، حيث قابلت المسئولين ، وجمعت ما لزم من إحصاءات وبيانات . وقد شكلت اللجنة لجاناً فرعية من بين أعضائها لبحث النظم الإحصائية القائمة فى كل من الأجهزة الثلاثة السابق ذكرها . وقد قدمت تقاريرها إلى اللجنة العامة .

وقد رأت اللجنة التعرف على آراء بعض المسئولين فى المهد القوى للبحوث الجنائية واحتياجات ما يجرى فيه من بحوث ودراسات إلى البيانات والإحصاءات ، فدعت لهذا الغرض خييرين من المهد قد ما مذكرة وافية عن البيانات اللازمة للبحوث والدراسات الجنائية المختلفة التي رؤىأن تتضمنها الإحصاءات الجنائية في الإقلم المصرى .

<sup>(</sup>١) شكل المعهد القوى البحوث المناقية بتاريخ ٢/٩٠/٣٠ الحنة الدرامة النظم الإحسائية المناقية والمتحدد المناقية بتاريخ ٢/٩٠/٣٠ المختلف الإحساء ، وهضوية الأمتاذ جمجت الطويل الوكيل العام لمصلحة الإحساء والتخالد ، ودكتور ملجان عبد العالمي مدير إدارة الإحساء بوزارة الربية والتعليم ، ودكور منير جريس مدير قدم الإحساء بوزارة المساحة والأحتاذ وجدى علي مدير إدارة الإحساء بوزارة الدلا ، والمقدم ممد حديم مدير إدارة الدخلية السجلات والإحساء بوزارة الدلا ، والمقدم ممد حديم مدير الدارة المساحات السجلات والإحساء بوزارة الداخلية المساحة السجون والرائد نؤاد السبان رئيس مكتب الإحساء بوزارة الداخلية ودكتور محمن عبد الحديد الباحث بالمعهد القوى البحوث المناقية .

وعلى ضوء المناقشات التي دارت والدراسات التي قامت بها اللجنة رؤى الاكتفاء بأقل ما يمكن من البيانات العامة ، على أن تؤخذ بيانات تفصيلية عن طريق بحث الحالة لعينة تعختار حسب احتياجات البحث الجنائي . وعلى هذا استقر رأى اللجنة على أن تتضمن الإحصاءات الجنائية - لأغراض البحث العلمي - خسين بياناً قامت اللجنة بتحديدها وعمل تصنيف موحد لها (ملحق رقم ١) .

وتصادف أن عاصر عمل اللجنة تكوين لجنة خاصة في وزارة الداخلية تهدف إلى إعادة تنظيم الجهاز الإحصائي بها . وقد اطلعت اللجنة وديًا على نتائج أعمال اللجنة الحاصة ، وأتيح لها اقتراح إدخال بعض التعديلات التي تتفق مع نتائج دراسها . كذلك تصادف أن عاصر عمل اللجنة إنشاء نظام جديد التسجيل والإحصاء بمصلحة السجون ، وأتيحث للجنة فرصة المعاونة في تصميم ذلك النظام عما يتفق مع نتائج دراسها .

وقد أوصت اللجنة بعد دراسها لمصادر الإحصاءات الجنائية في الإقليم المصرى في تنظيمها الجديد ، بما يلي :

- ١ يكون لدى المستشفيات سجل تثبت فيه حالات الحمل السفاح والإجهاض.
- ٧ أن تقوم إدارة التربية الاجماعية بوزارة التربية والتعليم بجمع بيانات عن الأحداث من حيث مشاكلهم في دور التعليم، على أن تقوم بتصميم بطاقة للتلميذ نسمح بوضع ملاحظات المشرف الاجماعي عن التلميذ داخل الملوسة، على أن تتضمن بيانات تفصيلية في حالة قيام المشرف الاجماعي ببحث حالة التلميذ وعلاجها حسب البيانات التي أوصت بها اللجنة عن الأحداث.
- ٣ \_ أن يقوم الاتحاد العام لرعاية الأحداث يجمع معلومات عن الحالات
   التي ترد إليه متضمئة البيانات التي أوصت اللجنة بجمعها عن الأحداث
   الجانحين .
- أن تقوم إدارات الإحصاء بوزارة الداخلية والعدل ومصلحة السجون
   بجمع البيانات التي أوصت اللجنة بأن تتضمنها الإحصاءات الحنائية والأخذ

بالتبويب والتصيف الذي استقرت عليهما اللجنة .

و إن الإحصاءات الجنائية في حالبها الراهنة حمى بيانات منفصلة وعثل مراحل وصفية في الشرطة والنيابة واقتضاء والسجون لا رابط بسهما ، وعلى هذا فليس من الممكن المقارنة بيهما . ولهذا فإن اللجنة توصى بأن تكون هذه البيانات متصلة عن طريق الدواسات التتبعية . وقد يسهل وجود اللجنة المركزية للإحصاء ربط مثل هذه البيانات ، على أن يكون هناك مركز لتجميع هذه البيانات التتبع .

وبهذا أتمت اللجنة مهمها التي تعتبر الأولى من نوعها في هذا الميدان ، حيث توفرت على دراسة النظم والأجهزة الإحصائية الجنائية في إقليم مصر ، واقرحت التمديلات اللازمة لاستكمال بيانات هذه الإحصاءات طبقاً لاحتياجات البحث الجنائي ، كما أخذت الجهات المختصة بهذه التعديلات .

وفى عام ١٩٥٩ شكل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لجنة من أعضاء هيئته الفنية (١) لدراسة الأجهزة الإحصائية الجنائية في إقلم مصر ، لتحديد البيانات التي ينبغي للأجهزة الإحصائية القائمة أن تمد المركز بها بصفة دورية ، حتى يستفيد مها في مجوثه ودراساته ، وحتى لا يلجأ إلى تلك الأجهزة في كل بحث يقوم به .

وقد استهلت اللجنة عملها بتصميم استهارة للأجهزة والبيانات الإحصائية الجنائية في إقليم مصر ( ملحق رقم ٢ ) ، حتى يمكن أن تعطى صورة موحدة واضحة كاملة للأجهزة الإحصائية الجنائية في إقليم مصر ؛ وعلى ضوء البيانات الى تقدمها يصبح لدى المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية المعلومات الكافية التي يمكن على ضوئها الشروع في تجميع الإحصاءات الجنائية بالمركز للاستفادة منها في الدراسات والبحوث العلمية المختلفة على الوجه الأكل .

وقد قامت اللجنة بجمع بيانات شاملة عن الأجهزة والبيانات الإحصائية

<sup>(</sup>١) شكل المركز القريق البحوث الإجاهية والحنائية في أول أكتور ١٩٥٩ بائة لدراسة الأجهزة الإحصائية الجنائية في إقليم مصر من كل من الأسائلة دكتور بحسن عبد الحميد وسكرم سمان وحير الجنزوري وصفية قامم وهدى مجاهد وفاهد صالح ودكتور بدر الدين عل (متتاب) والمقيد بيس الوقاعي (للإثراف على الجزء الخاص بمصلحة السجون).

الجنائية فى إقلم مصر . ثم رؤى استكمالا لمهمة اللجنة – أن تجمع البيانات نقسها عن الأجهزة والبيانات الإحصائية الجنائية فى الإقلم السورى . وقد سافر لهذا الغرض اثنان من أعضاء اللجنة (١١) إلى دمشق لجمع البيانات اللازمة عن الأجهزة والبيانات الإحصائية فى الإقلم السورى .

### الأجهزة والبيانات الإحصائية الجناثية :

تبدأ البياذات الإحصائية الجنائية حالما ترتكب جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات ، وتتبلور هذه البيانات كلما جدت معلومات عن هذه الجريمة في أثناء تطور التحقيق ، سواء في الشرطة أو النيابة أو المحكمة ، أو ما يجمع من بيانات أثناء تنفيذ العقوبة في السجن أو حتى بعد الإفراج .

وهناك مصادر عدة البيانات الإحصائية الحنائية تفيد الباحث في جمع المعلومات التي تساعده في يحثه . وتنحصر هذه المصادر في :

- ١ الشرطة : جهات الشرطة التي أبلغت بالأفعال التي تعد في نظر الفانون جرائم وكلفت بضبطها والكشف عنها .
- ل النيابة العامة : جهات النيابة العامة ... بدرجاً بها المختلفة ... المنوط بها تحقيق الأفعال الى تعد فى نظر القانون جريمة والوصول إلى قرار فيها إما بالحفظ أو الإحالة .
- ٣ المحاكم : المحاكم المختلفة التي تنظر في القضايا المحالة إليها من النيابة العامة
   وتصدر فيها الأحكام .
- ٤ السجون ودور التربية : السجون المختلفة التى تنفذ فيها العقوبات المحكوم يها من المحاكم فى القضايا الجنائيــة ، وكذلك دور التربية المختصة بالأحداث المشردين الذين يودعون فى ، ووسسات خاصة حسب نوع الأحكام التى تصدر ضدهم .

<sup>(</sup>١) سافركل من دكتور محمن عبد الحميد والأستاذ سمير الجنزورى إلى دمشق فى المدة من ١٠ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ لجمع البيانات اللاتوبة من الأجهزة والبيانات الإحصائية فى الإنجاج السورى .

ويتولى جمع البيانات الإحصائية أجهزة خاصة قد تكون على شكل إدارات أو أقسام أو وحدات : كما تختلف البيانات الإحصائية التى تجمع تبعاً لإمكانيات واحتياجات العمل والغرض الذى تجمع من أجله .

وبدراسة الأجهزة والبيانات الإحصائية فى الجمهورية العربية المتحدة انضح الوضع بها كما يلى :

## أولا: الإقلىم المصرى

## ا \_ الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية

يتبع الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية قسم الضبط والإحصاء بمصلحة الأمن العام ، وهي إحدى مصالح وزارة الداخلية بالإقليم المصرى ، والمسئول عن هذا القسم مدير برتبة مقدم .

## أولا : نشأة الجهاز الإحصائى وتطوره :

بدأت وزارة الداخلية تدخل نظام الإحصاءات الجنائية في نطاق عملها منذ عام ١٩١٩. وقد أنشى هذا الجهاز لعمل الإحصاءات الرقمية التي تكفي للإشارة إلى حجم الجرائم في القطر وأقسامه ومراكزه المختلفة ، كما تشير إلى نواحي الزيادة أو النقص العددي للجرائم في السنوات المتوالية . وقد درجت على إعداد إحصاءاتها المختلفة بهذه الصورة حتى نهاية عام ١٩٥٧ . وكان أسلوب جمع هذه البيانات هو الأسلوب اليدوى لتسجيل عدد الجرائم .

وفى بداية عام ١٩٥٨ تبن للوزارة قصور هذه الطريقة فأدخل النظام الآلى فى جمع البيانات وتبويبها وتصنيفها وحفظها ، كما أدخلت تعديلات أخرى على البيانات التى تجمع فأصبحت أكثر تفصيلا إذ رؤى أن تشمل بيانات عن القضية ككل ( الجناية أو الجنحة) وعن الأشخاص المشركين فيها ( الجانى ولحجى عليه ) أو الأشياء التى وقعت عليها الجريمة ( مثل المسروقات ) على أن يقتصر هذا النظام التفصيلي على الجنايات والجنح بكل أنواعها . وبناء على هذا

صممت اسمارات خاصة بالجنايات والجنح للبالغين والأحداث ، وأخرى خاصة بقوة الشرطة ونشاطها لجمع البيانات اللازمة .

## ثانياً: التنظم الإداري الجهاز الإحصائي:

- ا \_ اختصاصات الجهاز الإحصائي :
- تنحصر اختصاصات الجهاز الإحصائي فها يلي :
- إحداد الإحصاءات التي تبرز الحالة الإجرامية لكل جهة في الإقليم
   يومياً وشهرياً وسنوياً ، وعقد المقارنات لبيان التغيرات التي تطرأ على حجم
   الجريمة .
- ٢ بحث الحالة الإجرامية جميعها ، بما فيها ظواهر تكرار الحوادث في
   مناطق معينة ومدى ارتباط هذه الحوادث بعضها ببعض .
- ٣ ــ اقتراح وجوه العلاج بناء على هذه الدراسات وتقديم الاقتراحات لذوى
   الشأن .
- إعداد الإحصاءات الجنائية بحيث يتيسر لجميع الأجهزة التي تعمل في ميدان مكافحة الجريمة الاستفادة منها .
  - وسدار كتب ونشرات دورية تشرح أهداف البيانات الإحصائية المطلوب جمعها وطريقة ملء بيانات الاستارات.
  - ٣ تنسيق الأعمال بين وزارة اللماخلية وإدارة التعبقة العامة، وذلك بجمع البيانات العددية الإحصائية التي تتناول كل ما يختص بالسادة الضباط وضباط الصف والعساكر من رجال الشرطة فى كل الجهات ، والأسلحة الموجودة بإدارة أسلحة وإمدادات الشرطة والموجود بأيدى رجال الشرطة والسيارات بجميع أنواعها .
  - ب علاقة الجهاز الإحصائى بالإدارات الأخرى ومدى تبعيته:
     يعد الجهاز الإحصائى جزءاً من قسم الضبط والإحصاء. وهذا القسم أحد
     أقسام الإدارة الجنائية التابعة بدورها لمصلحة الأمن العام.

ويعتبر الجهاز الإحصائى بوزارة الداخلية مركزاً لتجميع كل البيانات الخاصة بالجريمة (الجنح والجنايات) ونشاط رجال الأمن . ويتبع فى جمع البيانات طريقتين :

الطريقة الأولى : استمارات ونماذج خاصة يعدها الجهاز الإحصائى بالوزارة وتوزع على جميع أقسام ومراكز وبنادر الإقليم المصرى .

الطريقة الثانية : استارات ونماذج خاصة تبعث بها الأقسام الأخرى الحاصة بمراقبة وضبط أنواع معينة من الجرائم ، فتقوم هذه الأقسام بإعداد إحصاءات عن هذه الجرائم من الجهات المحتلفة بالإقام ، ثم ترسلها إلى الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية كل شهر وكل سنة لحفظها وتضميلها في التقارير الشهرية والسنوية للجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية . وهذه الأقسام هي :

١ ــ قسم مكافحة المخدرات ، ويرسل بيانات عن جرائم المحدرات بأنواعها .

 ٢ ـ قسم حماية الآداب والأحداث ، ويرسل بيانات عن جرائم البغاء والتحريض على الفسق وما يتصل بهما من جرائم التشرد وجرائم الأحداث.

٣ ـــ قسم مكافحة تهريب النقد .

المكتب المركزي لمكافحة تزييف وتزوير العملة .
 وكذلك أي جهة من جهات وزارة الداخلية تهتم بأى نوع من الجرائم .

ح ـ تقسم العمل داخل الجهاز الإحصائي :

يقوم تقسيم العمل داخل الجمهاز الإحصائي على أساس المراحل التي تمر بها البيانات من وقت التبليغ عنها حتى عرضها في التقارير النهائية ؛ فهناك :

 ١ أشخاص يقومون بعملية تسجيل البيانات الواردة من الجهات المختلفة وإثباتها في دفاتر خاصة بكل محافظة أو مديرية .

٢ -- مجموعة أخرى من الموظفين تقوم بعملية ترميز البيانات الواردة ف استارات الجهات المختلفة ، وذلك بتسجيل أرقامها الرمزية حسب الكود العام .

على البطاقات البطرية من الموظفين تقوم بعملية تثقيب البيانات على البطاقات ( الكارتات ) باستخدام ماكينات التخريم ثم مراجعتها .

٩.

ه ـ مجموعة من الموظفين تقوم بعملية فرز البطاقات .

جموعة تقوم بعملية التبويب والجدولة لبيانات البطاقات .

 ٧ ــ يقوم السيد رئيس القسم بمعاونة بعض موظنى القسم بعمل تحليل إحصائي وعرض البيانات بالصورة التي تظهر فيها في التقارير المختلفة .

ويلاحظ أن الذين يعملون فى كل عملية من هذه العمليات يقومون بأعمال أخرى تتبع قسم الضبط ، ولذلك لا يمكن حصر العدد الأساسى الذى يقوم بالعمليات الإحصائية وحدها .

د ـــ القوة المشتغلة بإنتاج الإحصاءات : `

إن العمليات الإحصائية في هذا الجهاز تنحصر في سبع مراحل:

١ - تسجيل بيانات الاستارات الواردة من الجهات المختلفة ومراجعتها .

٢ ــ ترميز البيانات .

٣ ــ تثقيب البيانات على البطاقات ومراجعة التثقيب .

غرز البطاقات.

ه ـ تبویب البیانات وجدولتها .

٢ - عرض البيانات وتحليلها .

٧ ــ حفظ البطاقات .

ويشتغل فى هذه العمليات ٤٣ موظفاً يشركون فى أعمال أحرى خاصة بقسم الضبط ، ولا تدخل فى صميم العمل الإحصائى . لذلك لا يمكن القول بأن هؤلاء جميعاً يمثلون عدد القوة المشتغلة بإنتاج الإحصاءات فعلا . وبعض هؤلاء الموظفين يحملون مؤهلات عالية (حقوقيان) وبعضهم يحمل مؤهلات متوسطة

(٤ تجارة وواحد زراعة / والباق من حملة الشهادة الابتدائية ، وأغلبهم من جنود الشرطة . ويقوم بكل عملية من العمليات الإحصائية المذكورة سابقا مجموعة من هؤلاء الموظفين ممن أعدوا إعداداً خاصاً بتلتى تدريب خاص على استخدام الماكينات والآلات الإحصائية .

## الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة :

يوجد بالجهاز الإحصائى ماكينات تثقيب البطاقات وماكينات مراجعة التثقيب ، وماكينة لفرز البطاقات ، وماكينة للتبويب ، إلى جانب ماكينات الجمع والحساب ، كما توجد أدوات الرسم وإعداد الرسوم البيانية المختلفة .

## ثالثاً : التنظيم الفنى للجهاز الإحصائى :

ا ... حصر ووصف النماذج والاستهارات المستخدمة في جمع البيانات:

تنحصر الاسمارات المستخدمة في جمع البيانات فيا يلي :

## ١ -- استمارة إحصاء رقم ١ ٥ ١ ، جنايات :

وتتضمن بيانات أولية عن الحادث ووقت وقوعه ووقت النبليغ والضبط ، ثم بيانات عن ثم بيانات عن أم بيانات عن الحناية : مكان وقوعها ، وطريقة دخول على اقراف الجناية والحروج منه ، وطريقة ارتكاب الجناية (أسلوب الإجرام) (. M.O.) ، والآلة المستعملة في الحادث ، والدافع إلى ارتكاب الجناية ، وفوع المسروقات أوالأشياء التالفة ، وبيانات عمن حضر لمعاينة الحادث من كبار الضباط ثم إجراءات النيابة بالنسبة للمتهمين .

## ٢ -- استمارة إحصاء رقم ( ٥ ب ) جنح :

وتتضمن بيانات عامة عن نوع الحادث ووقت وقوع الجريمة والتبليغ عنها ، ثم بيانات عامة عن كل من المجنى عليهم والمنهمين ، وملخصاً للحادث ، ثم بيانات عن مكان وقوع الحادث ، وسائر البيانات المذكورة في الاسمارة السائقة .

## ٣ \_ اسمارة إحصاء رقم ( ٥ ج ) ( ساكن ) :

وهذه اسبارة خاصة بجمع البيانات عن جرائم سرقة المساكن والمتاجر والسطو عليها . وتتضمن بيانات أولية عن الحادث ، ثم بيانات عامة عن الحيى عليه والمجمى ، و بيانات عن الصلة بين المهم والمحيى عليه ونوعها ، وملخصاً للحادث ، ثم بيانات عن محل وقوع الحادث بالتفصيل وطريقة اللنحول لحل الحادث والحروج منه ، وطريقة ارتكاب الحادث . ثم حالة المكان قبل السرقة ، ونوع حراسة محل الحادث ونوع إضاءته ، والآلة المستعملة ، والشيء أو الأشياء المسروقة بالتحديد وقيمها وما تم ضبطه مها ، والغرض من ارتكاب الحادث ، ثم إجراءات النيابة بالنسبة المهم أو المهمين .

ولهذه الاستهارة جزء يفصل ويطلق عليه (ملحق الاستهارة رقم ه ج) وتسجل فيه ما يجد من بيانات بعد ملء الجزء الأول من الاستهارة . ويتضمن هذا الجزء الأخير بياناً عن اسم الحجني عليه واسم المجم وعما إذا كان ضبط أو لم يضبط ، ومن الذى قام بضبطه ، وما ضبط من المسروقات ، ومكان المشور على المسروقات بالتحديد ، وعما إذا كان وصف الحادث قد تغير في أثناء التحقيق ، ثم نوع التصرف في القضية بالإحالة أو الحفظ ، والحكم في القضية بالإحالة أو الحفظ ، والحكم في

## ٤ -- استمارة إحصاء رقم ٥ ٥ د ١ ( سيارات ) :

وهي خاصة بجرائم سرقة السيارات أو أجزاء مهما ، ونقسم أيضاً إلى قسمين : القسم الأول ، وتملأ بياناته وقت التبليغ وفي أثناء المعاينة ، ويتضمن بيانات أولية عن الحادث ، ثم بيانات عامة عن الحبني عليه والمهم ، وبيان عن صلة المهم بالمجنى عليه ونوعها بالتحديد ، وملخصاً عن الحادث ، ثم بيانات عن مكان وقوع الحادث بالتحديد ، وطريقة ارتكاب الحادث ، وحالة السيارة قبل ارتكاب الحادث ، وماركة السيارة ، والدافع لارتكاب الحادث ، ثم إجراءات النيابة بالنسبة للمنهم .

أما القسم الثانى ، وعنوانه بيانات ملحق الاستمارة رقم ه ٥ د » سيارات ، فيتضمن بيانات عن اسم المجنى عليه واسم المهم ، والمركز أو القسم الذي عثر في نطاقه على المسروقات ، ومكان الشور على السيارة بالتحديد ، وحالة السيارة قبل المثور عليها ، ثم ما طرأ على وصف الحادث من تغيير ، ونوع التصرف في القضية والحكم فيها .

## ه – استارة جرائم الأحداث:

وهى خاصة بالجرائم التى يرتكبها الأحداث دون سن ١٥ عاماً ، وتتضمن هذه الاسبارة بيانات أولية عن الفعل الإجرائ ، ونوع القضية ، ووقت وقوع الحريمة ، ثم بيانات تفصيلية عن الحدث ، وبيانات عامة عن الأب ، وبيانات أخرى عن العائل ، ثم بيانات عن ظروف القضية ، وتشمل صلة الحدث بالمجى عليه ونوعها ، ومكان وقوع الجريمة بالتحديد ، وكيفية ارتكاب الجريمة والدافع إليها ، ونوع الشيء المسروق وقيمته ، وسوابق الحدث ، ونوع الأحكام التي صدرت ضده وملخص للقضية .

وهناك نوعان من الاستارات الإحصائية ( الملحقة ) تلحق باستارات الجنح والحنايات المذكورة سابقاً وهمي :

## اسبارة إحصاء رقم ٥ ( تابع ) :

وتتضمن بيانات عامة عن المجنى عليهم والمهمين وإجراءات النيابة بالنسبة المسهمين، وهي تلحق بالاستمارات رقم ( ه ا ا جنايات أو ( ه ب عنح إذا كان عدد الحجنى عليهم أو المهمين أكثر من أن تستوعب بياناتهم في الاستمارة . الأصلية .

ملحق الاستمارة رقم (٥):

وتعد هذه الاسبارة من اسبارات التتبع ، إذ أنها ترسل للجهات المختلفة لاستيفاء بعض البيانات التي تجد على القضية فها يخص المتهمين وصفة أنهامهم والتغيرات التي قد تطرأ على وصف الحريمة ، ونوع التصرف في القضية ، ثم الحكيم على كل من المتهمين في القضية بالتحديد .

وهناك مجموعة أخرى من الكشوف التي ترسل إلى الجهات المحتلفة في فترات معينة من الشهر ، لتسجيل عدد الجنايات (القتل والسرقات) التي ارتكبت في هذه الفترة من العامين السابق والحالى في كل محافظة أو مديرية أو في كل مركز وبندر ، وهي كالآتى :

۱ – استارة رقم ۳ جنائى: وهى كشف عن عدد التبليغات الجنائية فى المدة من أول كل شهر حتى آخره وما يقابلها من العام الماضى. ويشمل هذا الكشف المحافظات ومديريات الوجه البحرى ببنادرها ومراكزها.

٢ ـــ استمارة رقم ( ٣ ١ ٥ جنائى: وهى كشف من النوع السابق نفسه إلا أنه
 خاص بمديريات الوجه القبلي ومراكزها وبنادرها .

 سيارة رقم « ٣ ب » جنائى : وهى عبارة عن كشف عن عدد التبليغات الجنائية ، مثل الكشفين السابقين ، إلا أنه خاص بالمحافظات بأقسامها .

٤ — استارة رقم ٤ جنائى : وهى إحصاء شهرى مجمل بعدد التبليغات الجنائية وما يقابل هذه الفترة من العام الماضى ، وتشمل بيانات عن القتل والشروع فيه والسرقات والشروع فيها ، فى كل محافظة ومدبرية بالإقلم المصرى.

م كشف ببيان جميع حوادث الجنايات التي وقعت بدائرة المحافظة
 أو المديرية خلال شهر ، والتعديلات التي طرأت على وصف الجريمة ،

وتصرفات النيابة الهاثيــة . وهو كشف بــرد شهرياً من المحافظات والمديريات .

٢ - استارة قوة الشرطة ونشاطها: وتشمل ببانات عن القوات ومعداتها الرئيسية والمنتدبة خارج المركز والاحتياطية ووسائل النقل ، والأسلحة الموجودة في كل مركز ونقطة من النقط المنتشرة في أنحاء الإقليم ، وبياناً بالبلاد والشاخات التابعة ، وعدد الجرائم خلال شهر ، وبياناً بالإجازات والنشاط التنفيذي وخدمات الأمن العام ، والحراسات بأنواعها والمكافآت والجزاءات التي يحصل عليها فئات قوة الشرطة . وهذه الاستمارة دورية ترسل كل شهر إلى الجهاز الإحصائي بالوزارة .

والضابط المحقق هو المسئول عن ملء استارات الحنايات والجنح ( ٥ ا وه ب) ويقوم بمراجعها مأمور القسم أو البندر أو المركز ، ثم مأمور أو مفتش الضبط ، ثم وكيل الحكمدار لشئون الأمن ، ويعتمدها أخيراً المدير أه المحافظ .

أما استمارات ( ه ج و ه د ) فإن الضابط المحقق بقوم بملُّها ، ثم يعتمدها مأمور القسم أو المركز . وباقى الاستمارات الأخرى يعتمدها مأمور القسم أو المركز أو البندر .

وتمارُ هذه الاستارات بتكليف من الجهاز الإحصائى بوزارة الداخلية لإمكان رسم صورة إحصائية لحجم واتجاهات الجرائم بأنواعها في المناطق المختلفة بالإقليم المصرى المتضيات سلطات الأمن العام ولإفادة الباحثين العلميين في ميدان الجريمة .

ب ــ كيفية جمع البيانات والمراحل التي تمر بها حتى عرضها :

أولا: جمع البيانات:

يتبع فى جمع البيانات الخاصة بالجوائم (جنايات وجنح) فى جميع أنحاء الإقلم المصرى الأساليب الآتية : ١ يتلقى الجهاز الإحصائى إخطاراً تلفونياً عن الحوادث ( الجنايات بوجه خاص) .

٢ \_ يفرد ملفاً خاصاً بالجريمة التى أخطر عنها بالتليفون ، انتظاراً لورود الاستهارة الإحصائية الخاصة بالجريمة . ويحدد لورود هذه الاستهارة موعد لابتجاوز ثلاثة أيام من وقوع الحادث .

٣ \_ إثبات أرقام القضايا في دفاتر خاصة بكل محافظة أو مدبرية .

ثانياً : المراحل التي تمر بها البيانات حتى عرضها :

عند ورود الاستمارة الإحصائية الحاصة بالجريمة من الجهات المختلفة إلى الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية تجرى عليها العمليات الآتية :

 ١ ــ ترميز البيانات أى تحويلها إلى أرقام تبما المكود الخاص بالجهاز الاحصائي لوزارة الداخلية .

٢ \_ مراجعة الترميز على الكود الحاص التحقق من صحته .

٣ ـ نقل البيانات إلى بطاقات خاصة بطريقة التخريم .

٤ ــ مراجعة عملية التخريم السابقة التأكد من صحبها .

ه ـ الفرز والتبویب

٦ \_ جدولة البيانات .

٧ ــ عرض البيانات فى تقارير ونشرات يومية وشهرية وسنوية ، بعضها داخلى خاص للمسئولين فى وزارة الداخلية والبعض الآخر ـــ وهو المسموح بنشره خارج نطاق الوزارة للجهات المهتمة بشئون الجريمة .

## ثالثاً : عرض البيانات :

تعرض البيانات بعد تبويبها وجدولها فى التقارير والنشرات التالية:

١ — النشرة اليومية : وهي تتضمن بيانات عما وقع من جنايات خلال اليوم السابق مقارناً بمثيله من العام السابق لبيان أوجه الزيادة أو النقص التي طرأت على معدلات الجريمة . وتذكر تفصيلات عن جنايات العمل والشروع فيه وجنايات السرقة ، أما بافي الجنايات فتذكر إجمالا . كما تشمل النشرة اليومية أيضاً مجموع ما وقع من جنايات من أول الشهر الجارى حتى يوم ظهور النشرة اليومية ومقارنها بنفس المدة من العام السابق .

٢ - يعد الجهاز الإحصائي بالوزارة بياناً شهرياً في الرابع من كل شهر يسمى و الإحصاء المؤقت ، وهو يعرض الحالة الإجرامية بالنسبة لأتواع الجنايات خلال الشهر المنصرم في المحافظات والمديريات مع مقارنة عددية لما وقع منها خلال الشهر المماثل من العام السابق ، لبيان أوجه الزيادة أو النقص.

٣ ــ فى الرابع والعشرين من كل شهر يعد الجهاز الإحصائى بالوزارة نشرة شهرية أخرى تتناول التصرفات القضائية التى تحت فى بيانات الإحصاء المؤقت السابق ذكره ، حيث يوضح فيها ما حفظ من هذه القضايا حفظاً مؤقتاً ، وما أحيل إلى محاكم الجنايات ، للوقوف على نشاط رجال الأمن فى التحقيقات الجنائية . وهذا الإحصاء الذى يتناول التصرفات يقارن بمثيله من العام الماضى .

إحصاء كل ثلاثة أشهر ( ربع سنوى) يتناول مدى تكرار الجرائم
 وما يطرأ على القضايا من تصرفات .

 ه \_ إحصاء كل ستة أشهر (نصف سنوى) لنفس أغراض الإحصاء السابق.

٣- الإحصاء السنوى العام ويعد فى منتصف العام التالى ، أى بعد القضاء ما يقرب من ستة أشهر تقريباً ، حتى تكون السلطات القضائية ( النيابة ) قد أتمت تصرفاتها فى القضايا التى وقعت خلال العام ، وبالتالى يستبعد من الإحصاء ما ليس من الجنايات ، ويضاف إليه الجنايات التى لم يبلغ عنها كمجنايات ، حتى يمكن إجراء المقارفات على أسس سليمة .

ويشمل التقرير السنوى عرضاً لأهم البيانات التي جمعت عن الجنايات والجنع في جمعيم أنحاء الإقليم الجنوبي . أما بقية البيانات التي جمعت عن طريق الاستمارات ، فإنها تحفظ في البطاقات المثقبة مدة ٥ سنوات . ويمكن عن طريق الاتصالات الرسمية أن يطلع الباحث على البيان الذي يهمه ولا يكون معروضاً في التقارير المنشورة .

وتفصيل ما يشمله التقرير السنوى بمكن عرضه ممثلاً فى التقرير السنوى للأمن العام سنة ١٩٥٨ :

التقرير السنوى الذى يصدره الجمهاز الإحصائى التابع لوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام للإقليم المصرى هو التقرير الوحيد الذى ينشر ويسمح بالاطلاع عليه لكل من يهمه الأمر خارج نطاق وزارة الداخلية .

ويصدر التقرير في أول النصف الثاني من السنة التالية السنة الى جمعت عها الإحصاءات ، فالتقرير السنوى لعام ١٩٥٨ صدر في شهر يولية سنة ١٩٥٨ ، متضمناً تسعة أقسام يحتوى كل مهما على عدة فصول ، كما يشمل ١٩٥٣ جدولا إحصائياً عن أنواع الجرائم وتوزيعاتها في الإقلم ومقارتها عمل ١٩٥٧ ، وبيانات عن حالة قوات الأمن العام ونشاطها في المراكز والمديريات والنقط المتشرة في قرى الإقلم المصرى ، وكذلك نشاط مصلحة الأمن العام والإدارات التابعة لها . وأفردت بعض القصول لتحليل خمسة أنواع من الجوائم تحليلا خاصاً ، كما تضمن التقرير ١٦ رسماً بيانياً ملوناً لتوضيح من الجومية من القطع الكبير .

ويمكن تقسيم البيانات المعروضة بالتقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

القسنم الأول :

ويتضمن الأقسام الثلاثة الأولى من التقرير ، وهي تشمل عرضاً عاماً لحجم وتكرار وتوزيع الجنايات والحنح فى الجهات المختلفة بإقليم مصر خلال عام ١٩٥٨ وما حفظ منها وما قدم للمحاكة ، ومقارنة كل هذا بمثيله فى عام ١٩٥٧.

#### القسم الثاني :

ويتضمن الأقسام الرابع والحامس والسادس والسابع والثامن من أقسام التقرير ، وهي تشمل عرضاً عاماً لحالة الأمن العام بالمحافظات والمديريات وعمد المحكوم عليهم والمهمين والهاريين والقارين من الجندية والمراقبين والمشردين والمشبوهين والأسلحة غير المرخص بها والمصالحات التي تحت ، كما يتضمن أيضاً نشاط مصلحة الأمن العام والإدارات التابعة لها وخصوصاً مكتب مكافحة المخدرات وقسم مكافحة تهريب النقد والمكتب المكتب المكتب

#### القسم الثالث:

ويشمل القسم التاسع من التقوير الذى يتضمن إحصاءات تحليلية للجرائم الآتية خلال سنة ١٩٥٨ :

- ١ حوادث الانتحار والشروع فيها في محافظة القاهرة وتتضمن ٢١ جدولا .
  - ٢ ـــ انحراف الأحداث في محافظة القاهرة ويتضمن ٢٠ جلولا .
  - ٣ ـ جريمة القتل والشروع فيه في مديرية أسپوط وتتضمن ٢٢ جدولا .
    - ٤ السرقة والشروع فيها في مديرية المنيا ويتضمن ٢٢ جدولا .
      - ه ـــ جريمة الحطف في مديرية قنا ويتضمن ١٩ جلولا .

والفترة التي تشملها بيانات هذا التقرير هي من أول يناير 190٨ إلى آخر ديسمبر من السنة نفسها . وقد شملت هذه البيانات المديرية أو المحافظة التي عرض عنها بحث تحليلي في جريمة من الجرائم المشهورة بها ، وهي في كل حالة تشمل جميع الجرائم التي وقعت في القطر كله أو في هذه المديرية أو المحافظة ، مع مقارنة حجمها يسنة ١٩٥٧ .

#### ب - الجهاز الإحصائي بمحافظة القاهرة

بمحافظة القاهرة جهاز إحصائى قوامه مكتب الإحصاء الجنائى ، وهو أحد الفروع السبعة التى يشملها القسم الفنى بالمحافظة . والقسم بفروعه تابع لإدارة المباحث الجنائية بمحافظة القاهرة . ويرأس هذا القسم ضابط برتبة نقيب .

#### أولا : نشأة الجهاز الإحصائى وتطوره :

أنشى الجهاز الإحصائي منذ أكثر من ثلاثين عاماً والغرض من إنشائه هو القيام بجمع إحصاءات علدية وتحليلة عن جميع الجنايات والحنح تتضمها تقارير على فترات متفايرة من العام ، بعضها داخلي في نطاق إدارة المباحث الجنائية بالمحافظة ، وبعضها يرفع إلى حكمدار المحافظة ، وبعضها الآخر يخرج عن نطاق المحافظة ويرسل إلى ديوان الوزارة مثل التقرير السنوى واسهارات الجرائم التي يطلبها الجمائر الإحصائي بالوزارة .

#### ثانياً : التنظيم الإداري للجهاز الإحصائي :

ا ــ اختصاصات الجهاز الإحصائي :

وأهم اختصاصات المكتب الإحصائي القيام بإعداد :

- ١ \_ إحصاءات عددية يومية عن التبليغات الجنائية (قتل وسرقة) ومقارنها باليوم المماثل له من العام السابق في كل أقسام المحافظة مع بيان تفصيلي عن جنح السرقات بوجه خاص ، وبيان زمن وقوعها وما ضبط منها .
- ٢ ـــ إحصاءات نصف شهرية عن جنايات القتل والشروع فيه والسرقات والشروع فيها ومقارنها بالفترة المماثلة من العام السابق .
- ٣ \_ إحصاءات شهرية عن جرائم القتل والشروع فيه والسرقة والشروع فيها
   والحريق العمد وجملة الجنايات الأخرى ، مع توزيع جرائم القتل والسرقة
   على أقسام القاهرة ، ومقابلة هذه البيانات بنظريتها فى السنة الماضية .

- إحصاء مماثل كل ٣ أشهر (ربع سنوى).
- ه ـــ إحصاء مماثل كل ٦ أشهر ( نصف سنوى) .
  - ۳ ... التقرير السنوى .
  - ب ـ القوة المشتغلة بإنتاج الإحصاءات :

ويحرى إعداد كل هذه التقارير بالطرق اليدوية ، ويقوم بها مجموعة من الموظفين بمن كانوا جنوداً في الشرطة واكتسبوا خبرة في عملية التفريغ الإحصائي وذلك تحت توجيهات السيد رئيس القسم الفي. وعدد هؤلاء الموظفين ١٥ موظفاً، وهم يقومون بأعمال أخرى ترتبط بفروع القسم الفي الأخرى غير المكتب الإحصائي.

جـ الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة :

توجد أربع ماكينات إحصائية منتلب لها خسة موظفين العمل عليها. ويسوم موظفو هذا القسم بعمليات ترميز بيانات اسهارات الجنايات والجنح التي ترسل إلى الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية وتخريم البيانات في بطاقات خاصة وحفظها. ونظراً لحداثة عهد إنشاء هذا القسم لم تصدر عنه بيانات أو تقارير إحصائية بعد.

أما الآلات والماكينات الإحصائية الى يستأجرها القسم فهى أربع مانها كالآتى:

- ١ ــ آلة تثقيب يدوية .
- . ٢ ــ آلة مراجعة تثقيب كهربائية .
  - ٣ ــ آلة فرز البطاقات كهربائية .
    - ٤ ــ آلة تبويب كهربائية .

#### ثالثاً: التنظيم الفي الجهاز الإحصائي :

يتقاسم العمل في مكتب الإحصاء بمحافظة القاهرة جهازان هما : جهاز الإحصاء اليدوى ، والجهاز الآلي كما ذكرنا .

#### ا \_ جهاز الإحصاء اليدوى:

ما زال هذا الجهاز يقوم بإعداد البيانات والتقارير الإحصائية التي يصدرها

المكتب الإحصائي بالمحافظة ، وهو يقوم بالعمليات التالية :

١ - يتسلم رئيس قسم الإحصاء الأحوال اليومية من الأقسام ، وهي بيانات يومية تشمل ملخصاً للجنح والجنايات الى وقعت وبلغت إلى القسم . ويقوم بتحرير هذه الأحوال اليومية ضباط القسم ، وتعتمد من السيد مأمور القسم .

٢ -- تفريغ بيانات هذه الأحوال فى صورة رقمية تشير إلى عدد الجرائم التى وقعت فى كل قسم ، وطريقة ارتكاب الجريمة ، والمسروقات بأنواعها وما ضبط وما لم يضبط ، ومن قبض عليه ومن لم يقبض عليه من المهمين . ويسجل هذا كله فى كراسات خاصة محفوظة بالمكتب .

٣ - تعرض هذه البيانات فى تقارير يومية وشهرية وربع سنوية ونصف سنوية ، مع المقارنة بنظيرتها فى العام السابق . وكل هذه التقارير داخلية ، أى لا تخرج عن نطاق ديوان محافظة القاهرة . وغاية ذلك أن يوضع تحت يد المسئولين عن مكافحة الجريمة بالمحافظة صورة سريعة عن توزيع الجرائم التى وقعت فى دوائر أقسام الحافظة ، مع مقارنها بالفترات المماثلة من العام السابق ، وكلها لأغراض عملية وهى اتخاذ الإجراءات اللازمة للمكافحة .

٤ – التقرير السنوى ، وهو الذي يسمح بنشره خارج نطاق ديوان المحافظة .
 وآخر هذه التقارير تقرير سنة ١٩٥٨ الذي أعد في الشهر الثالث سنة ١٩٥٩ .
 ويتكون هذا التقرير من أربعة أبواب يشتمل كل باب على عدة فصول

ويتكون هذا التقرير من أربعة أبواب يشتمل كل باب على عدة فصول كالآتى :

الباب الأول : عن الوحدات النظامية وفرق الشرطة والحوادث والجرائم التي وقعت فيدوائرها .

الباب الثانى : عن الوحدات الفنية ، والمقصود بها نشاط إدارة المباحث الجنائية والأقسام الفنية التابعة لها .

الباب الثالث : عن الديوان العام ومكاتبه وأقسامه غير الإدارة الجنائية . الباب الرابع : مسجل التقرير ثمانى توصيات خاصة بمكافحة الجريمة فى مدينة القاهرة .

ب ــ الجهاز الآلى :

يقوم موظفو الجهاز الآلى بعمليات ترميز البيانات الواردة من الأقسام في الاستارات الحاصة التى صممها الجهاز الإحصائي بوزارة الداخلية . ثم تثقيب هذه البيانات في بطاقات خاصة ، وبعد مراجعة عملية التثقيب تصبح كل بطاقة شاملة للبيانات الواردة في كل استارة . وتحفظ هذه البطاقات في صندوق خاص لحين فرزها وتبويها وجدولها على الآلات للإحصائية .

ونظرًا لحداثة عهد هذا الجهاز لم يقم بعد بعرض تقارير من أى نوع . وسيصدر عن هذا الجهاز أول تقرير في العام القادم .

#### ح الجهاز الإحصائي بإدارة مكافحة المخدرات

الجهاز الإحصائى بإدارة مكافحة المخدرات بالقاهرة هو أحد الأقلام الموجودة بها ؛ وإدارة مكافحة المخدرات هي إحدى إدارات الإدارة الجنائية التي تتبع بدورها مصلحة الأمن العام ، والمسئول عن هذا القلم موظف في الدرجة الرابعة .

#### أولا : نشأة الجهاز الإحصائى وتطوره :

بدأت الإحصاءات فى إدارة مكافحة المحلمات سنة ١٩٢٩ ، وهى السنة التى أنشئت فيها الإدارة نفسها .

وقد كانت هذه الإحصاءات مجرد بيانات رقمية عددية لحصر عدد القضايا والكميات المضبوطة فى كل قضية وعدد المهمين . أما الإحصاءات ابتداء من سنة ١٩٥٦ فقد أدخلت عليها بعض الإضافات بإدخال بعض المقارنات والتعليق عليها ، ولكن لم يحدث هناك تطور أو تغيير جوهرى فيها .

والغرض الأساسي من وجود هذا الجهاز الإحصائي هو إجراء تسجيل رقمي لما يحدث في هذا الميدان لمعرفة الكميات المفسوطة من المخدرات ، وعلى أساسها يمكن معرفة الكميات التي وزعت ومقارنها بالسنوات الماضية . وهذا بيين في الوقت نفسه نشاط وجهد رجال الشرطة والقوة المحاربة لهذه الآفة .

#### ثانياً : التنظيم الإداري الجهاز الإحصائي :

#### ا ... اختصاصات الجهاز الإحصائي :

إن القلم الإحصائي بإدارة مكافحة المحدرات بعد من أهم الأقلام بها، إذ أنه يختص بالناحية الإحصائية في الميدان المتعلق بمكافحة المحدرات.

#### ب ــ علاقة الجهاز الإحصائي بالإدارات الأخرى :

تتبع إدارة مكافحة المحلمات الإدارة الجنائية التي تتبع بدورها مصلحة الأمن العام . وعند إنشاء الإدارة سنة ١٩٢٩ كان لها مكتب وحيد بمدينة القاهرة، وكانت المديريات والمحافظاتهمى التي تمد المكتب بالبيانات (عدد القضايا – عدد المهمين – الكمية المضبوطة ) . ثم تطور الأمر وأصبح للإدارة فروع بدأت بفرعين ، واستكملت سنة ١٩٥٨ فروعها فى جميع المديريات .

وعلى ذلك فهناك اتصال دائم بين القلم الإحصائى بالإدارة وجميع الفروع في المديريات، ومصلحة الحدود، فيا يتعلق بالحصول على المبيانات؛ وعلى اتصال بوزارة الداخلية لإعطائها بيانات إجمالية عن نشاط جميع الجهات السابقة.

ويتبع مكتب مكافحة المخدرات مكتبان آخران أحدهما بالإقليم السورى والآخر بغزة ، وترسل بياناتهما أيضاً للوزارة . كما أن المكتب يقدم بيانات إلى جامعة الدول العربية لعرضها على مكتب هيئة الأمم وهيئة الأفيون الدولية بجنيف. كما أنه بعد تقريراً آخر منفصلاً عن التقرير السنوى يرسل فى فترات دورية إلى مكتب هيئة الأمم وهيئة الأفيون الدولية .

#### ج - تقسم العمل داخل الجهاز الإحصائي :

بالنسبة لتقسيم العمل داخل القلم الإحصائى فإن العمل يسير جماعياً أى لا يوجد تقسيم أو اختصاص لكل موظف على حدة ، بل إن جميع الموظفين يقومون بجميع العمليات الإحصائية .

#### د ــ بيان القوة المشتغلة بإنتاج الإحصاءات :

إن القوة العاملة بالإحصاءات تتكون من أربعة موظفين فقط يقومون بالعمل، منهم موظفان من ذوى المؤهلات العالية ، أما الموظفان الآخوان فهما من حملة الشهادة الابتدائية .

#### الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة :

لا يوجد إحصاء آلى ، فكل البيانات تعدّ يدوياً .

#### ثالثاً: التنظيم الفيي الجهاز الإحصائي:

ا - حصر ووصف النماذج والاسهارات المستخدمة في جمع البيانات :

#### ١ \_ أورنيك (رقم ٤ مخدرات) :

وهي استمارة خاصة بالتحقيق في قضايا المواد المحدرة ، ترسل مباشرة إلى إدارة مكافحة المحدرات في نفس اليوم الذي تضبط فيه الواقعة .

وتشمل الاستارة بيانات أولية عن: المنهم أو المتهمين ( ترفق الصورة الفوتوغرافية إن أمكن) ، والشركة أو الشخص الذى حصل منه المنهم على المواد الخدرة ( ترفق الصورة الفوتوغرافية إن أمكن) ، وكيفية الفبط والطريق الذى نقلت بواسطته المواد برا وبحراً أو بالسكة الحلايد من مكان تسلمها إلى المكان الذى ضبطت فيه ، والشخص الذى توسط فى الشراء أو النقل أو التوذيع ( ترفق الصورة الفوتوغرافية إن أمكن ) ، وكيات وأنواع المواد التى ضبطت .

#### ٢ ــ أورنيك (رقم ٤٩ محدرات) :

وهذه الاستارة تعمل القضايا الهامة التي تبلغ تليفونياً بمجرد حادثها وقبل أن يرسل أورنيك ( رقم ٤ مخدرات ) بالبيانات السابقة إلى الإدارة . والقضايا الهامة هي التي :

- \_ تضبط فيها كمية من الحشيش مقدارها كيلو أو أكثر .
  - ــ يكون المهم فيها أحد رجال قوات الشرطة أو الحربية .
- \_ يكون المهم فيها شخصاً من ذوى المكانة الاجماعية .
- \_ يكون المنهم فيها شخصاً خطيراً له مجال واسع فى المخدرات .

وهذا الأورنيك بعنوان 1 يومية عن القضايا الهامة المبلغة للقسم من الفروع بإشارات تليفونية من الساعة ٨ من صباح يوم (كذا) إلى الساعة ٨ من صباح يوم (التالى) ٢

ويتضمن هذا الأورنيك بيانات عن الجهة الواردة مها الإشارة، ووقع الإشارة، والتاريخ، والوقت، وتاريخ الضبط، والكميات المضبوطة، ونوع المخدرات المضبوطة، وملخص الإشارة.

ويقوم بملء هذا الأورنيك موظف مختص بالإدارة نفسها .

٣ ـــ أورنيك (رقم ١ مخدرات) :

وهو كشف أسبوعي عن القضايا التي عملت بمقتضى قوانين المخدرات . وهذه الاسبارة ترسل إلى إدارة مكافحة المخدرات أسبوعياً من المديريات وكل نصف شهر من فروع الإدارة .

ويتضمن الأورنيك بيانات عن رقم القضية ، والمركز أو القسم التابعة له القضية ، وتاريخ الضبط ، ونسط المنهم أو لم يضبط ، ونسط المنهم أو لم يضبط ، ونسخ المواد المخدرة المضبوطة ، ووزن المواد المخدرة المضبوطة (سنتى جرام — جرام — كيلوجرام) ، والحهات التي تولت الضبط وملاحظات .

#### ١٤ أورنيك (رقم ٣٢ مخدرات) :

وهو كشف شهرى عما ضبط يرد من فروع الإدارة بالمديريات والمحافظات ومن المديريات إذا كانت الشرطة المحلية هي التي قامت بالضبط. ويتضمن هذا الأورنيك : الجهة التي تولت الضبط ، ورقم القضية ، والمهمين ( عددهم ، وعدد من ضبط منهم ، وعدد من لم يضبط منهم ) ، ونوع المواد المخدرة وكميتها . ويرسل هذا الأورنيك إلى إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية شهرياً .

ه ـــ أورنيك ( رقم ٢٨ مخدرات) :

هذه الاسارة خاصة ببيان نوع وكمية المواد المحدوة المضبوطة بإقليم مصر خلال شهر. وهذه الاسمارة تأتى بها البيانات إجمالية موزعة على المحافظات والمديريات والجهات الأخرى ، وهي تتضمن عدد القضايا وعدد المهمين وأنواع وكمية المواد المحدوة المضبوطة .

#### ٣ - أورنيك (رقم ٢٩ مخدرات) :

هذه الاسبارة خاصة ببيان نوع وكمية المواد المخدرة المضبوطة فى الإقليم المصرى خلال شهر . وهذا الأورفيك يتضمن بيانات إجمالية شهرية عن عدد القضايا والمهمين وأنواع وكمية المواد المخدرة المضبوطة .

٧ -- كشف ببيان مجهودات الشرطة المحلية في مكافحة المخلوات خلال شهر من سنتين متواليتين . وهذا الكشف خاص بنشاط الشرطة المحلية في كل مديرية أو محافظة في حالة قيامها بضبط قضية مخدرات . وهذا الكشف مستقل عن نشاط فروع الإدارة التي في نفس المديرية أو المحافظة ، وبياناته مقارنة بين

الشهر الحالى من السنة الحالية والشهر نفسه من السنة الماضية ، ويتضمن هذا الكشف البيانات الآتية : الجهات ، وعدد القضايا (فى السنة الحالية والسنة الماضية) ، والريادة أو النقص، وعدد المهمين (فى كل من السنة الحالية والسنة الماضية)، ومقدار الزيادة أو النقص، ونوع المخدرات (حشيش، أفيون أو مواد أخرى) والكميات المضبوطة : (سننى ،جرام حجرام سكيلوجرام) فى كل من السنة الحالية والسنة الماضية .

 ٨ - كشف بييان المخدوات التي ضبطت بمعرفة فروع قسم مكافحة المخدوات والفروع الأنحرى المكافحة في شهر معين من السنة الحالية والسابقة .

وهذا الكشف يحتوى على بيانات الكشف السابق نفسها إلا أنه يأتى من فروع الإدارة في المديريات والمحافظات .

#### ٩ ـ أو زنيك ( رقم ٢ محدرات ) :

وهو خاص ببيان التصرفات فى قضايا المخدرات خلال سنة بالمراكز والمديريات. ويتضمن هذا الأرزيك بيانات عن رقم القضية ، واسم المهم ، وجنسيته ، ونوع المهمة وتاريخ الضبط ، وكمية المخدرات المضبوطة ونوعها ، والجهم التى تولت الضبط ، وتصرف النيابة والمحكمة فى القضية وتاريخه ، وهل نفذ حكم الإدانة أو لم ينفذ ، وتاريخ انتهاء عقوبة الحبس، وأسياب حكم البراءة مختصرة ، وهل استأنفت النيابة حكم البراءة و بماذا قضى فيه ، ونوع الحفظ وأسبابه .

#### ١٠ ـــ أورنيك (رقم ٣٣ نخدارت) :

كشف ببيان قضايا المحلوات التي حكم فيها بالإدانة أو التي حفظت أو التي قضى فيها بالبراءة في خلال شهر . وينضمن هذا الكشف بيانات عن الجهة التي تولت الضبط ، ورقم القضية ، وأسماء المتهمين ، وكمية المحلوات المضبوطة ونوعها ، ونتيجة الحكم ، وهل نفذ أو لم ينفذ .

#### ١١ ــ أورنيك (رقم ٢٤ نخدرات) :

بيان عن المفرج عنهم فى قضايا المخدرات خلال شهر . ويتضمن الأورنيك بيانات عن اسم المهم ، ورقم القضية ، ونوع النهمة ، والحكم الصادر ضده ، وتاريخ الإفراج . وهذا الأورنيك يساعد على القيام بعملية تتبع لمراقبة المفرج عنهم ومعرفة نشاطهم .

۱۲ ــ أورنيك (رقم ٥٥ محدرات) :

بيان عن تجار المخدرات المحكوم عليهم بصفة نهائية فى قضايا المخدرات خلال شهر. وهذا الكشف يوسل إلى مصلحة الضرائب. ويتضمن هذا الكشف بيانات عن :

اسم المحكوم عليه بالكامل ، وصناعته ومحل إقامته، ورقم القضية المحكوم عليه فيها ، والكمية المضبوطة ، ونوعها ، وقيمتها الثمنية ، والحكم النهائي وتاريخه ، ومعلومات عن ثروته .

۱۳ ــ أورنيك ( رقم ۱۳ مخدرات ) :

بيان عن الغرامات المحكوم بها والمتحصل منها فى قضايا المخدوات عن شهر . ويتضمن هذا الأورنيك :

ا ـ غرامات محكوم بها من اللجان الجمركية .

ب ـ غرامات محكوم بها من سلاح الحدود .

ح ـ غرامات محكوم بها من المحاكم .

١٤ — أورنيك (رقم ١٤ مخدرات) :

بيان عدد الأشخاص المحكوم عليهم بصفة مهاثية وعدد الأشخاص المبرئين في قضايا المحلوات من المحاكم في شهر .

ب - كيفية جمع البيانات والمراحل التي تمر بها:

١ -- تبدأ أول مرحلة في العملية الإحصائية بوصول الأورنيك (رقم ٤ غدرات) من فروع الإدارة إلى الإدارة نفسها في نفس اليوم الذي تقع فيه الحريمة بالنسبة لجميع أنواع القضايا . أما بالنسبة للقضايا الهامة التي تضبط فيبلغ عن القضية بإشارة تلفونية يتلقاها موظف مختص في الإدارة .

٢ - يرفق مع الأورنيك (رقم ٤ غدرات) الذى يرسل من الفروع تقرير ببعض تفصيلات عن القضية . وقد اتبع منذ سبتمبر ١٩٥٨ نظام جديد وهو إرفاق الفيش والتشبيه مع التقرير إذا أمكن ذلك، وذلك لتسهيل مهمة التعرف على المهمين فى حالة تشابه الأسماء .

٣ - يطابق التقرير عن القضية ببيانات الأورنيك (رقم ٤ مخدرات) .

ع. يقيد امم المهم ويفرد له ملف جديد إذا لم يكن له ملف قديم أو كان
 هناك اسم مشابه ، و يأخذ الملف رقماً خاصاً به .

م ـ تعمل لكل مهم بطاقتان (كرتان): بطاقة بالاسم والبلد ورقم الملف
ويتكون بذلك فهرس بالأسماء، أما البطاقة الأخرى فتضمن بيانات عن اسم
ولقب المهم، وصناعته وسكنه، ورقم القضية، ورقم المستخرج، ونوع الهمة،
والحكم وتاريخه، وتاريخ النها العقوبة. وبذلك يتكون فهرس خاص بالأحكام.

· منحفظ البطاقات في أرشيف خاص بترتيب الأبجدية .

 ٧ ــ تسجل جميع التقارير الواردة من الفروع والجهات الضابطة في سجل خاص, .

٨ - ترد كشوف نصف شهرية من الفروع والمديريات للقضايا التي ضبطت ، وكشوف أسبوعية من المديريات والمحافظات والسواحل والحدود .

 9 -- تجمع القضايا فى كشوف شهرية ترسل صور منها للوزارة . وعلى أساس هذه الكشوف الشهرية يخرج التقرير السنوى الخاص بإدارة مكافحة المحلوات .

ح - كيفية عرض البيانات:

تعرض البيانات بعد جمعها في :

 ١ ــ تقرير شهرى بجملة القضايا ، ويوسل هذا التقرير إلى رئيس الإدارة الجنائية . ويشمل هذا التقرير الصرفات فى الأحكام .

٢ — تقرير شهرى آخر يرسل إلى المكتب الفي للسيد الوزير المركزي ، ويشمل عدد القضايا في كل فرع ، وفي المديريات ، وكمية المحدولة ، والوسيلة التي هربت بها المحدولات ، والتصرفات الهائية في القضايا . ويرفق بهذا التقرير الصعوبات المحتلفة التي قابلت رجال مكافحة المخدوات والتوصيات المقرحة للتغلب على الصعوبات وطرق الوقاية .

 ٣ - التقرير فى فترات غير منتظمة بالقضايا الهامة ، ويرسل إلى مكتب هيئة الأمم وهيئة الأفيون العولية فى جنيف .

وجميع هذه التقارير السابقة غير منشورة وإنما تعد تقارير أونشرات داخلية.

٤ — التقرير السنوى وتصدره الإدارة سنوياً ، وقد احتوى التقرير السنوى
 لسنة ١٩٥٧ على اثنى عشر بابا شاملة ما يأتى :

الباب الأول : بيان إحصائى بأعمال الفروع المختلفة لقسم مكافحة المحلوات وهي ١٥ فرعاً . الباب الثاني : نشاط مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك .

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة جداول رئيسية : الجدول الأول به بيانات مقارنة لمضبوطات السنوات الخمس السابقة على إصدار القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يمضبوطات السنوات الحمس التالية له .

والجدول الثانى يوضح عدد الأحراز المضبوطة ، وعدد أصحابها والأشخاص المقبوض عليهم ، وعدد المحاضر التي حررت ضدهم فى السنوات الحمس من المعالمة من ١٩٥٧ – ١٩٥٧ من المحافظة التي قامت مصلحة والجدول الثالث بين عدداً من قضايا المحدرات المامة التي قامت مصلحة السواحل بضبطها فى عام ١٩٥٧ .

الباب الثالث : وبياناته خاصة بسلاح الحدود ، وهذا الباب به جلول واحد خاص ببيان المخدرات التي أمكن ضبطها بواسطة قوات سلاح الحدو في عام ١٩٥٧ ، مع مقارتها بالأعوام الحمسة السابقة .

الباب الرابع : بيان المضبوطات بقطاع غزة خلال خمس سنوات من ١٩٥٣ - ١٩٥٧ .

الباب الحامس : بيان بعض القضايا الهامة الحاصة بضبط مخدرات في داخل البلاد .

الباب السادس : بيان عن الجهود الدولية لمكافحة المخدرات .

البابالسابع: ويتضمن بيانات عن الموقف فى بعض بلاد الشرق الأوسط.

الباب الثامن : بيانات خاصة عن التشريع بالإقليم المصرى .

الباب التاسع : ويشمل بيانات عن التهريب بالبواخر .

الباب العاشر: خاص ببيان ونوع وكمية المواد المحدرة المضبوطة في إقلم مصر في المدة من أول يناير ١٩٥٧ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٥٧. وبيانات أخرى مقارنة عن نتائج تحليل المواد المحدرة بواسطة مصلحة الطب الشرعى في المدة من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٧.

الباب الحادى عشر : الإدمان والاتجار بإقليم مصر .

الباب الثانى عشر : الأحكام الصادرة من المحاكم وبيانات عن المبعدين .

(البقية في الأعداد القادمة)

## ملحق رقم (١)

المركز القوفى للبحوت الاجتماعية والحنائية لحنة النظم الإحصائية الحنائية في إقليم مصر

Ti.	
يان يا	
F	
وم العام.	
G.	
1	
(1)	
N. Y.	
Line of	
C.	
الغ	
600.	-
6.	
البيانات	

14	المدرسة		_	×	×	ا ابتدائی - إعدادي - ثانوي في - ثانوي
- 4	عنوان الأسرة			×	×	ية كر المركز أو القسم / ألمديرية أو المحاطة
-	صدد الأفراد اللين يمولهم	×	×			يلكر عدد الأفراد ويصنف كالآتى: ٢-٢-٣-٤-٥-١٣ أفراد فأكثر
						أن جزَّة منهما
-	المساهات	×	×	×	×	أمم - أبكم - أمم وأبكم - أعى - أعود - فاقد أحد العادفين أو كليهما
	1772 1717	×	×	х	×	تأكر ألهنة بالتفعسيل وتصنف حسب التصنيف الديل المهن
_	مقر انسكن الحال	×	×	×	×	ياكر الركز أو القسم / المدرية أو الهافظة أو عارج القطر
_	عمل المهلاد	×	×	×	×	يذكر المركز أو القسم / المدرية أو المافظة أو عارج القطر
	تاريخ المهلاد	×	×	×	×	ياتكر الشهر والسئة
	المالة ألزواجية	×	×			لم يتزوج أبدأ – ستزوج – مطلق – أرمل
	E	×	×	×	×	مصرى الولادة - مصرى بالتجنس - أجذبي
	السيانة	×	×	×	×	مسلم - مسيحي - يهوى - ديالة أغوى
	المناوع	×	×	×	×	د کو ا انتی
	الح	×	×	×	×	يتقدمن الاسم أسم الشخص وأسم الأب وأسم ألحه
	بياذات أولية :					
٢		4.1.	1		جنسة المالقة	
3-1	31 16	,£	بالقين	1	1	

· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	آخاان	1	بالفون	بال	المسان
	المالة	ĝ'	*	ناي. ناي	
تذكر الفرقة الدراسية	×	×			الفرقة الدراسية
					أسرة الحدث
ا تذكر الحالة وتصنف كالآتى : ﴿ وَالدَّاهِ عَلَى قَيْدِ الْحَيَّاءُ – يَشَمُّ الْأَبِّ –	×	×			سائة بنوته
إيتيم الأم - يتيم الأب والأم - عجول الأب - عجول الأب والأ					
المدكر الشهر والسنة	×	×			تاريخ ميلاد الأب
﴿ يَلْكُرُ اللَّوْكُرُ أَوْ القَسْمِ / الْمُدْرِيَّةُ أَوْ الْحَافِظَةُ أَوْ خَارِجِ القَطْرِ	×	×			محل ميلاد الأب
ا تذكر المهنة بالتفصيل وتصنف حسب التصنيف الديل المهن	×	×			المهنة المالية الأب
لیدکر عدد المطلقات ریسسنف کالاتی : ۱-۳-۳- ناکثر	×	×			عدد الزرجات اللائق طلقهن الأب
ا يذكر عدد الزوجات ويصنف كالآتي : ١–٢–٣-٠	×	×			عدد الزوجات اللائي في همسمة الأب
يذكر الشهر والسنة	×	×			تاريخ مهلاد الأم
ً يذكرالمركز أو القسم / المديرية أو المحافظة أو خارج القطر	×	×			عمل موادد الأم
تذكر المهنة بالتفصيل وتصنف حسب التصنيف الدولى ألمهن	×	×			المهنة المالية للأم
إ يلكر العدد ويصنف كالآتي : ١-٣-٣- فأكثر		×			هدد مرأت الزواج
ا يذكر المدد ويصنف كالآتى : ١-٣-٣ فأكثر		×			عدد مرات الطلاق
اً يَلَكُرُ أَلْمُهُ وَيَصِنْفُ كَأَلَّالَى : إ-٢-٣-١، فَأَكَثَرُ	×	×			عدد الأخوق
					17-51: 17-17-18-18-18-18-18-18-18-18-18-18-18-18-18-
اً يَهٰتَكُو الفعل بِالتفصيل ويصنف كالآق ؛ جرائم ضد النفس – جرائم ضد	×	×	×	×	النسل الإجراس أو المخالفة
المتلكات - جرام ضد المصلحة العامة - جرام جنسية					

الصمئيسة	أحداث		بالفون		البيان	- Br
						1
اً يذكر بالتفصيل ما وقمت عليه الجريمة على أن يصنف فيها بعد	×	×	×	×	موضوع الجريمة	۲,
ا يهذكر الأسلوب بالتفصيل على أن يصنف فيها بعد	×	×	×	×	أسلوب ارتكاب الجريمة أو المخالفة	-V
تلاكر السامة وتصنف من ١ إلى ٢٤	×	×	×	×	وقت ارتكاب الجريمة أو الخالفة	-E
الذكر السامة وتصنف من ١ إلى ٢٤	×	×	×	×	منت اكشاف الجريمة أو المالفة	3
يذكر المركز أو القسم / المديرية أو المحافظة	×	×	×	×	مكان ارتكاب الجريمة أو المالقة	44
يذكر رقم الفقرات والمؤد والقافون الى تنصب على التهمة	×	×	×	×	قيد النياية المعوية التهمة	44
يذكر ويُصنف كالآتى : الإحالة – الحفظ المؤقت – الحفظ القطمي	×	×	×	×	تصرف النيابة المعومية في القضية	7.6
يةكر رقم الفقرأت والمواد والقافين المطبقة	×	×	×	×	المواد التي طبقتها الملكة	75
تذكر الأحكام وتصنف كالآق : البراءة - الإندار - الفراءة - الحبس	×	×	×	×	٠ الاسكاا	7 1
البسيط – الحيس مع الشغل – انسجن – أشغال شاقة مؤقة – اشغال شاقة مؤينة – اعدام – عقوبات تكيلية – إصلاحية – انسليم للأهل						
اعتراف باللهمة - لم يعترف بها	×	×			موقف الحدث من التحقيق	4
أفقة – لم يتقلة لعلم وجود مكان بالإصلاحية – لم يتقله الأسباب أخرى	×	×			Z-1 - 1-27	7*
					الشاكل السابقة	
تلكن السؤابق وتصنف حسب ما إذاكانت جناية - جنحة - غالفة وكالك بلك ذه و القمار الاجرامي أو الهالفة حسب التصنيف الحاس بالسان			×	×	السوايق	75
رقم ۸۲						

	1	بالفون		2
	جنحة إعجالفة	神 神	1	į
حسب التصنيف الخاص بالبهان دقم ٢٦	<u> </u>	×	×	الأحكام ف السوابق
-				الإيداع
ية كو الشهر والسنة		x	×	تاريخ الإيداع
تذكر الفقوات والمواد والغائمين التي طبقتها المحكمة		×	×	سبب الإيداع
أ يمذكر ويعطى لسجون إقليم مصر وإصلاحيائها أرقام ريزية		×	×	مكان الإيداع
المحسب التصنيف الواده في البيان رقم ١٣٧ ما عدا البراءة والإذاءار والدرامة		×	×	الأحكام الموع من أجلها
اً تذكر وتعمنف كالآتى : أقل من شهر – من شهر حتى أقل من ثلاثة شهور –		×	×	ماد الأحكام المنفلة
من ثلاثة شهور حتى أقل من سئة شهور سـ من سئة شهور حتى أقل من صام – من صام حتى أقل من ثلاثة أعوام – من ثلاثة أعوام حتى أقل				
ا من خسة أهوام – من خسة أهوام حتى أقل من عشرة أهوام – من عشرة أهوام حتى أثل من خسة مشر هاماً – مؤيد – غير محمدد المدة				
تذكر صند الإيداع وعندا ألهروج وتصنف كالآتى ؛ درجة ثالثة ~ ثالية — ألها طبية		×	×	الحالة الصحية
تذكر عند الإيداع وهند الخروج (أمى –قراءة –قراءة وكتابة – شهادات)		×	×	المائة الصليبية
ا تلكر عند الإيداع وعند المروج حسب التصنيف المامي بالهيان رقم ٩		×	×	المالة المهنية
ا يذكر العدد		×	×	علد من أفرج عنهم
يذكر ويصنف كالآق : توفى – هرب – مضى المدة – مضى ثلاثة أرباع		×	×	ذوع الإفراج
الملدة - عفو شامل - عفو غير شامل - إقراب مهم		_		

#### ملحق رقم (۲)

#### المركز القومى للبحوث الاجمّاعية والجنائية لجنة دراسة ( الأجهزة الإحصائية الجنائية في إقليممصر)

#### استبيان الأجهزة والبيانات الإحصائية الجناثية في إقليم مصر

	قسم	************	مراقبة / إدارة .
****	رقم التليفون	ول عن الجهاز الإحصارُ	العنوان
يفته	ن وظ	ول عن الجهاز الإحصائر ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	اسم الشخص المسة
•••••	تاريخ ملء الاستبيان	ستبيانانستبيان	اسم القائم بملء الا
	-	 LL . Jan et et e Vat	

#### ُولاً : نشأة وتطور إلجهاز الإحصائى

- ١ ــ تاريخ إنشاء الجهاز الإحصائى .
- ٢ \_ الأغراض التي من أجلها أنشىء هذا الجهاز .
- ٣ \_ التطورات التي مر بها الجهاز الإحصائي منذ نشأته حتى الآن من حيث :
  - ( ا ) أغراضه .
  - ( ب ) اختصاصاته .
    - ( ) إمكانياته
  - (د) تنظيمه الإدارى .
    - ( ه ) تنظيمه الفي .

#### ثانياً : التنظيم الإداري للجهاز الإحصائي

- ١ \_ تحديد اختصاصات الجهاز الإحصائي بالتفصيل .
- ٧ \_ علاقة الجهاز الإحصائي بالإدارات الأخرى ومدى تبعيته .
  - ٣ ـ تقسيم العمل داخل الجهاز الإحصائي .
  - ٤ \_ تحديد اختصاصات كل عمل على حدة .

# عان القوة المشتقلة بإنتاج الإحصاءات

يدكر عدد المستغلين فعلا على أساس فوع العمل الذي يزاوله الفعض أغلب النوت وبالمائك يكون عبصوع عدد المستغلين في كل عمل إحسائل على سنة	Ē	£.	العل	اللي يزا	2	<u>ا آ</u>	ا ين	1465	کن ک	و عليو	العطير	ñ		
أعمال أغسري تلكو ء														
تحليل وعرض البيانات	_													
جنولة اليافات														
تبويب الكارتات														1
فرز الكارتات														<b>-</b>
مراجمة تثقيب البيسافات														
تئتيب البيانات على كارتات														
ترميز وتصنيف أليهافات														
الواردة			_											
تسجيل ومراجعسة الياذات							ĺ							
after the same of				بح	6.	- P	فير ذكر الله المجبوع متوسط عال إحصافي فن فني	15	<u>.</u>	두 중.	يه ط	إدارى	کتاب	ن بر بر
هل طأ الممل بالمرحة دوع العمل الإحصاق	مل ملاا الممل بالميخة			عدد المتنظين في كل عمل إحساق على حدة (١)	ينان ق مال خا	عدد المتنفلين في كل عمل إحساق على حدة (١)		نوع المومل العلمي القوة المستفلة	a, 9 <u>L</u>		الكادر	ر د		
1	1	1		-	ı.			l						

#### ٦ - الماكينات والآلات الإحصائية المستخدمة

استخدامات الماكينات في	5	العد	نوع الماكيتات	ĺ
عملية انتاج الإحصاءات	يلوية	كهرباثية		
			ماكينات الجمع	1
			Adding Machines	
	]		ماكينات الحساب	۲
			Calculating Machines	
		ļ	ماكينات التثقيب	٣
			Punch-card Machines	
}			ماكينات المراجعة والتثقيب	٤
			Kectifiers	
			ماكينات فرز البطاقات	٤
	1		Sorting Machines .	-
}			ماكينات التبويب	٤
		ļ	Tabulators	
			ماكينات أخرى تذكر	۵

#### ثالثاً: التنظيم الفي الجهاز الإحصائي

- وصف مفصل لكيفية جمع البيانات والمواحل التي تمر بها حتى عرضها :
   حصر ووصف النماذج أو الاستهارات المستخلمة فى جمع البيانات ( ترفق صور منها ) مع توضيح المسئول عن ملها والغرض منها والبيانات
  - الَّتى تشملها وكيفية الاستفادة منها :
- حصر ووصف للأعمال الفنية الآخرى التي يقوم بها الجهاز الإحصائي :
   حصر ووصف كيفية عرض البيانات (تذكر أسماء التقارير أو النشرات التي تصدر إن وجلت مع التعرف على البيانات التي لا تعرض وكيفية حفظها) :

### النشرات أو التقارير الإحصائية التي يقوم الجهاز الإحصائي بجمع بياناتها أو تبويها أو نشرها

	اسم الجهة المصا	الإحصائي	امم النشرة / التقرير
	أسبوعية ٰنه		
سنوية	يةنصفسنوية	ية ربع سنو	شهر
ظمة	فی فٹرات غیر منت	سنوات	کل.
	سِنة	خاص عن فترة ما	بحث
	رير	.د من النشرة أو التة	تاريخ ظهور آخر عا
		ات النشرة	الفدّة الله. تشملها بياة

	درجة	الفارة الى	طريقة	سلر ت (۲)	مهر البيسانا		تفصيلالبيا بالتقريراو
ملاحظات	درجه الشمول (a)	يشملها	جسع البيانات(٣)	امم المبدر أو المبادر	نوحالمستر اللى استق منه البيان	البانات	عنارين الجدارك

- (١) يدون عنوان الجدول في سطر منفصل ثم تدون البيافات المتعددة التي يشملها علما الجدول بأرقام مسلسلة في خانة البيافات.
- (٢) پذكر المسدر أو المسادر المباشرة التي استى منها البيان أو التي استخدمت في تكوين مذا البيان وأنواع المسادر مي (١) السجلات الرسمية (١) استرارات الميمان (النسوذج)
   (-) التقاوير الدورية (د) المستنات الفردية (ه) أي مسدر خلاف ذلك ويذكر
   بالتقميل.
- (٣) تذكر طرق الجمع إذا كانت بواسطة متدوبين بالتسجيل -- بالتبليغ -- بطرق أخرى تذكر بالتفصيل .
  - (٤) تحد الفترة التي يعبر عنها البيان بصرف النظر عن تاريخ الجمع أو النشر .
     (٥) درجة الشمول تحد وفقاً لأحد الأنواع الثلاثة الآتية ;
    - ١ حصر كامل ٢ حصر جزال ٣ عينة من الجتمع

#### النُغتير الاجتماعي والمجتمع القروى للدكتور محمد عالمف غيث معرم الإجام بكية الأرب باسة الإسكورية

من أهم الموضوعات التي يعنى علماء الاجتماع بدراسها اليوم موضوع التغير الاجتماعي في المجتمعات المتحضرة . وقد اتخلت مناهجهم في الدراسة المجاهدات عددة منذ أن كتب وليام أجبرن W. Ogburn كتابه عن التغير الاجتماعي Social Change لأول مرة عام ١٩٢٢ . وكانت طريقته في الدراسة ، والموضوعات التي درسها تمثل موقفا علميا جديدا في دراسة هذه الظاهرة ، خصوصا بعد أن درج علماء الطليعة في علم الاجتماع ومن سبقهم من الفلائسفة الاجتماعيين حولي الأخص كارى Carey ما إلاسانية في تطورها . وكان الاتجاه الفالب أن يكون اقتفاقهم للتطور في حلقات متتابعة ، لكل حلقة خصائص معينة في الفكر والعمل ، أو اتجاها عاما له صفات خاصة . وتتابعت الدراسات بعد ذلك في ضوء التقدم الذي تم في مناهج الدراسات السوسيولوچية . ولكن الاتجاه الفالب غي دراسات التغير كان ولا يزال ينصب على المجتمعات المتمذنة ، الأمر الذي جمل للتكنولوچيا والاختراع المكان الأول في عوامل التغير الاجتماعي الحديث ، جمل للتكنولوچيا والاختراع المكان الأول في عوامل التغير الاجتماعي الحديث ، وبالتالي لم يكن للدراسات البدائية أو القروية مكان مخصص من هذا الاتجاه .

وعندما يتصدى الباحث لدواسة التغير على أى مستوى من درجات الاجتماع الإنسانى : البدائى أو القروى. أو المتحضر بواجه بعدة صعوبات لا بد أن يتفذ منها قبل أن يعد خطة البحث ، وذلك حتى تتكامل أجزاء الإطار النظرى الذى يهتدى به فى الدواسة ومن هذه الصعوبات :

 <sup>(</sup>١) تحليل النظريات والدواسات التي تفسيها هذا المقال كان أن ضوء الدواسة الحقلية
 التي قست بها التغير الإجهامي في مديرية الشقولية في الفقرة ما بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٥٨ .

أن هناك عدة فروق بين اصطلاح التغير الاجتماعي باعتباره تغيرا في المجتمع واصطلاح التغير الثقافي باعتباره تغيرا في الثقافة . وتستند هذه القروق المجتمع واصطلاح التغير الثقافي باعتباره تغيرا في الثقافة والمجتمع ، وتوجدي بين الثقافة والمجتمع ، ووقدي هذه الصعوبة إلى صعوبة أخرى تتصل بالمهج مباشرة . فإن الدراسات التي أجريت على موضوعات التغير الثقافي أو الاجتماعي كانت تتجه في أغلبها إلى محاولة الوصول إلى نظريات بعيدة المدى تنطبق على المجتمع الإنساني بأسره ، وعلى هذا الأساس اختلفت طريقة من قاموا بها في النظر إلى العوامل والعمليات والاتجاهات وطرق التضير عامة . واختلافهم هذا لا يتصل بدراسة موضوعات التغير وحدها ، وإنما يتصل بأفكارهم الأساسية في النظر إلى المجتمع وطريقة دراسته . وأن ظروف المجتمعات الحديثة والقروبة والبدائية المختلفة تفترض تعديلا في الخطط والموضوعات التي يمكن على أساسها دراسة التغير في كل منها . وتزداد هذه الصعوبة وضوحا نظراً لقلة الدراسات من هذا النوع التي أجريت على المجتمعين القروي والبدائي خاصة .

#### أولا :

آما فيا يختص بالصحوبة الأولى وهي الاختلاف بين التغير الثقافى والتغير الاجهاعي فهي تقوم على أساس أن الثقافة في رأى بعض علماء الاجهاع والآثر وبولوچيا مثل مكيفر غتلفة عن المجتمع society من حيث ان البناء الاجهاعي الذي يكون لب الدراسة في علم الاجهاع له خصائص مختلفة عن الثقافة وأهمها أن عناصر البناء الاجهاعي لا تلوم إلا كسياق زمي فقط الثقافة وأهمها أن عناصر البناء الاجهاعي لا تلوم إلا كسياق زمي فقط تلوم بغض النظرعن مظاهر الشاط الزمنية الزائلة التي يقوم بها الأفراد كما يرى الموم بعض النظرعن مظاهر الشاط الزمنية الزائلة التي يقوم بها الأفراد كما يرى ومع أن إيقانز بريتشارد بقول إن موضوع دراسة الأثر وبولوچيا الاجهاعية هي الثقافة والمجتمع لا يد أن تأتى أولا ويعلم أن الحييز بين الثقافة والمجتمع لا يبلو جليا واضحا لأن الأثر وبولوچي يتناول في وصفه الواقع أو السلوك الظاهر الشخصي الذي يحوي الاثنين معا ولهذا كانت في صمكلة التمييز هذه في رأيه من أصحب المشكلات وأكثرها تعقيدا (إيقانز

بريتشارد ، ٨ ، ص ١٠ ــ ٢٠) . لكن الثقافة تدوم وتتقل عبر الأجيال كتتاج product بجميع تفاصيلها . ولهذا تكون دراسة التغير الثقافي أدق وأسهل بكثير من دراسة التغير الاجهاعي ، لأن البناء الاجهاعي لا يمكن وضعه في متحف حتى يمكن الرجوع إليه وفحصه بيها يمكن ذلك بالنسبة للثقافة .

ويرى مكيفر ، الذى بمثل اتجاها معينا فى النظر إلى الثقافة منفصلة عن المجتمع ، أن دراسة التغير الاجتماعي إنما تنصب أساسا على بحث العلاقات الاجتماعية التى تكون متوازنا متغيرا منفصلا عن الثقافة التى تجدم نفسها فى المتجات الباقية لمجتمع تتغير علاقاته الاجتماعية باستمرار (ماكيفر وليبج ، ١٦، ص ٥١١) .

لكن هناك طائفة أخرى من العلماء ينظرون إلى هذا الموضوع من زاوية أخرى ، مثل أجبرن . فلكل مجتمع ثقافة ، والثقافة نفسها هي الخاصية الكبرى للإنسان ، ولهذا كانت دراسة الثقافة دراسة للمجتمع بالضرورة . وعلى هذا الأساس فعندما يعرف أجبرن الثقافة يمزج بين الثقافة والمجتمع في مفهوم الآخرين من العلماء الذين تكون الثقافة عندهم مشتملة فقط على المنتجات المادية التي تبقى للمجتمعات المتغيرة ، ويكون المجتمع عبارة عن العلاقات الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي مهما اختلفت النظرة إلى مفهوم العلاقة أوالبناء. وقد بني أجبرن فكرته هذه على أساس المزج بين تعريف تيلور Tylor للثقافة على أنها ٩ ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة ، والعقيدة ، والفن ، والأخلاق ، والقانون ، والعادة ، والإمكانيات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع » ، وبين تعريف ردفيلد Redfield للثقافة على أنهـــــا المجموعة المنظمة من المفاهم التقليدية التي تظهر في الفن والحرف ، والتي عن طريق دوامها خلال التقاليد نميز الجماعة الإنسانية ( أجبرن ونيمكوف، ١٩ ، ص ١٥ – ١٦) ولذلك فالثقافة عنده كل له وجهان مادى وغير مادى ، فني العائلة مثلا تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادى ، ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو الوجدانية عبارة عن الجانب اللامادى ، والجانبان لا يمكن فصلهما عمليا أو لغرض الدراسة لأنهما يكونان نظام العائلة ؛ وهكذا إذا امتد بحثنا إلى أى مظهر من مظاهر الحياة الاجماعية (أجبرن ويمكوف ، ١٩ ، ص ٢٤ – ٢٥) . وبالتالى كانت دراسته التغير الاجماعي شاملة للناحيتين المادية وغير المادية منالتقافة (أجبرن ، ١٩ ، ص ١٧ – ٢٤٥). وكان هذا القصل بين هاتين الناحيتين أساس نظريته عن التخلف الثقافي cultural lag الي ضمنها كتابه عن التغير الاجماعي (أجبرن ، ٢٠ ، ص ٢٠٠ – ٢١٣).

ولا يقبل هذهالقسمة ـ خصوصا فى دراسات التغير ـ كثير ونعمثل سوروكين (سوروكين به ۲۸ ، ص ۲۸۰ ـ ۲۸۱) ويقبلها آخرون مثل مالينوفسكى (مالينوفسكى ، ۱۷ ، ص ۱۸۰ ـ الثقير الثقافى عنده هو العملية التى يتغير بواسطتها نظام المجتمع الحالى أى نواحيه الاجماعية والسياسية والمادية من شكل إلى آخر ، ولهذا يواجه التغير الثقافى دراسة العمليات التى تعدل من النظم الاجماعية الدستورية والمادية والمعتقدات ونظام المعرفة واستهلاك السلم التى يقوم عليه اقتصاده الاجماعي . ولكن هذا لا يعنى أن الباحثين فى التغير ـ كما سنرى بعد \_ يتفقون على عوامله ونتائجه .

والواقع أنه إذا كان الفصل بين المظاهر المادية في المجتمع المكونة للثقافة المحسوسة وبين العلاقات الاجهاعية التي بقيامها على نحو معين يكون البناء الاجهاعية أمرا له وجاهته في الدراسات المتزامتة synchronic إلا أنه في الدراسات التغيرية diachtronic لا يمكن فصلهما نظرا لأن المظهرين المادي وغير المنادي مرتبطان أشد الارتباط. ومن الضروري أن نبحث عن تأثير أحدهما في الآخر خصوصا إذا كنا نبحث عن عوامل التغيير ونتائجه وعملياته المختلفة . كما أنه من الصعوبة بمكان أن نفرد عوامل خاصة بالتغير في الجانب المادي وعوامل أخرى خاصة بالتغير في الجانب الملامادي . لأن القاعدة المعترف بها الآن هي ارتباط الموامل لا فصلها . والتفسير اللامادي مضلل وغير علمي خصوصا وأن من التغيرات في الجانب المادي ما فرضته مطالب اجهاعية بحتة خصوصا وأن من التغيرات في الجانب المادي ما فرضته مطالب اجهاعية بحتة ولم يكن راجعا المتجمع accommutation في الجانب المادي المدي الذي يؤدي إلى

مزيد من الاختراعات . وسوف يبدو هذا الترابط واضحا بين العائلة والثقافة المادية والحياة الاقتصادية فى الموضوع الذى نعالحه فى هذه الوسالة .

#### ثانيا :

وقد ترتب على الفصل بين الثقافة والمجتمع عند ماكيڤر وبين الجانب . المادى واللامادى من الثقافة عند أجبرن أن تلونت دراسهما ــ ومن نحا نحوهما ــ للتغير الاجماعي عامة في المجتمع الإنساني والمتحضر منه خاصة بلون خاص. ذلك أنهم يعتقدون أن المظاهر المادية للثقافة كالتكنولوچيا والاقتصاد تسبق في التغير أي تكون لها مركز القيادة بينها تتخلف المظاهر غير المادية . ولا يختلف عبم كارل ماركس Karl Marx خصوصا وأنه يرى أن درجة الغو التكنولوجي تحكم شكل الإنتاج والعلاقات والنظم التي تحكم النسق الاقتصادى. وهذه المجموعة من العلاقات بدورها هي صاحبة الكلمة الفاصلة في النظام الاجباعي بأسره . أو كما يقول ماركس \$ أن مجموع هذه العلاقات الحاصة بالإنتاج تكون البناء الاقتصادي في المجتمع ، الأساس الحقيثي الذي تقوم عليه النسق الاجتماعية الأخرى ، فالحياة الاجهاعية للإنسان : أفكاره وحياته الجمالية والروحية وفلسفته وعقيدته والصور الاجتماعية التي تنتقل خلالها عبارة عن انعكاس للنسق الاقتصادي (ماكيڤروپيج، ١٦ ، ص ٥٥٩) . فكأن ماركس يعطى الأولوية للنسق الاقتصادي وهو في رأيه مادي في جوهره لأنه يعتمد في المحل الأول على أشكال الإنتاج المادية . وكل تغير فيه يؤدى بالضرورة إلى تغير في بقية أجزاء البناء الاجتماعي المعتمدة عليه . وكان أساس بحثه قائمًا على التخلف القائم بين أشكال الإنتاج والتنظيات الاجهاعية الأمر الذي سيؤدي إلى الثورة للتغلب على هذا التخلف وإعادة المجتمع إلى حالة منالتوازن بين أجزائه المادية واللامادية. ولذلك تعتبر فظرية كارل ماركس هذه أساس نظريات التخلف الثقافي وأن اختلفت عنها في بعض مظاهرها أو نتائجها .

أما لماذا يكون التغير في الجانب المادى أسرع من التغير في الجانب اللامادى فهذا يرجع إلى أن الاختراعات في الثقافة المادية كثيرة جدا إذا قورنت بالجانب اللامادى من هذه الثقافة . كما أن العوائق التي تقف في سبيل التغير اللامادى أكثر منها فى حالة التغير المادى . وقد عدد أجبرن هذه العوائق وحصرها فيما يلى : ١ ـــ هناك ميل فى كل ثقافة للإبقاء على القديم ، ويقاء القديم على هذا النحو عقبة كبرى أمام التغير .

٢ ــ كثير من التغيرات تحدث نتيجة لتنظيم المجهودات الإصلاحية وتخطيطه وهذه بدورها تتطلب تكاليف كثيرة . ولذلك كانت التكاليف الاقتصادية في بعض الأحيان عقبة في طريق التغير .

٣ ــ الجهل وعدم معرفة حقيقة التجديد أو الاختراع أو طريقة استخدامه
 يؤدى إلى رفضه .

إلى النزعة المحافظة عند كبار السن.

 العادات العقلية المستقرة على نحو ما والعقبات الطبيعية فى تغيير العادات.

وإذا انضمت هذه العقبات إلى الاتجاهات المعادية للتغير ـــ كالخوف من الحديد لأن كثيرا من الناس يشعرون أنهم لا يعرفون كيف ستكون نتيجة التجربة ولذا لا يحبون المحاطرة ، وكتقديس الماضي ، وكالمصالح الخاصة التي قد تضار نتيجة لتغيير الأساس الذي قامت عليه - كل ذلك يؤدي إلى مزيد من المعوقات أمام سهولة التغير اللامادي( أجبرن ونيمكوف، ١٩، ص ٢٥٧ ـــ ٥٦٠) هذا إلى أن من طبيعة الثقافة المادية التجمع accumulation بعكس الحال في الثقافة اللامادية . لذلك تنتشر الماديات على نحو يتخطى حدود المجتمعات ، بينما يظل البناء الاجماعي مميزا لمكانه المحلى ، ومثال ذلك أن الثقافة المادية في الغرب تغيرت بشكل ملحوظ جدًا في السنين الأخيرة . بينها ظلت العائلة والنظام السياسي وبقية اللاماديات على ما كانت عليه منذ مدة طويلة (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٦٦٨ ) . ويقف دى روبرني E. De Roberty في طرف آخر ، فالثقافة عنده تتكون من أربعة أشكال رئيسية من الفكر أو النسق : التفكير التحليلي أو العلم ، التفكير التركيبي أو الفلسفة والدين ، التفكير الرمزي أو الفنون الجميلة ، التفكير التطبيقي أو جميع أنواع التكنولوچيا التي تمثل التطبيق العملي للأشكال الثلاثة الأُولى . وعند التغير الثقافي ، فإن هذه النظم أو النسق الأربعة تتغير ابتداء من العلم ثم الفلسفة أو الدين ثم الفنون الحميلة وأخيرا تتغير التكنولوچيا . ومن حيث إن كل واحدة من هذه التسق تقوم على ما قبلها ، فإن التخلف يأخذ نفس النظام ، فالفلسفة تتخلف وراء العلم ، حتى نصل إلى التكنولوجيا التى تتخلف وراء ما قبلها جميعا فإذا تغير العلم مثلا تغيرا أساسيا فى مبادئه ومحتوياته فإن الفلسفة والدين تتغيران أيضاً، ويقول دى روبرتى و إنه بدون معرفة الدين والفلسفة المصرية الفرعوفية فإن الفنون الجميلة من الأهرامات حتى النحت لا يمكن فهمها » .

ويكاد موقف دى روبرتى أن يكون عكس الانجاه الأول ، فالتكنولوچيا آخر ما يتغير ولابد لتغيرها أن يسبق بتغير في الجوانب اللامادية من الثقافة . وهو في نهاية الأمر يأخذ بفكرة التخلف الثقافي cultural lag ولكن بطريقة مختلفة . وكلا الاتجاهين يفترض من حيث عوامل التغير الاجتماعي ــ نتيجة للتحليل السابق ــ أن هناك عاملا هاما يترنب عليه نتائج في الحياة الاجتماعية . دى روبرتى ، مثلا ، يعتقد أن تقدم العلم سبب أول cause فى كل النتائج effects التي من مظاهرها تغير الفلسفة والدين والفنون الجميلة والتكنولوچيا . وهذا أمر لا يمكن التسليم به لأنه ليس كقاعدة أن يكون التغير بالضرورة على هذا النمط فقد تتغير المبادئ العلمية ولا تتغير نظرة الناس إلى الفلسفة أو الدين . وقد يكون التغير في التكنولوچيا مؤديا إلى تغيرات في الأسس العلمية ذاتها . ومهما يكن من أمر ، فهذه النظرية تمثل فرعا من النظريات بعيدة المدى التي تحاول أن تضع نظاما عاما للتغير ينطبق على المجتمع الإنساني بأسره ، وعمليها لا تختلف في كثير عن عملية نظريات شپنجلر Spengler ، وكاري Carey وأوجست كونت Auguste Counte بل إنها تسير في اتجاهها العام . كما أن الدراسات الواقعية للتغير الاجتماعي سواء في المجتمعات الحديثة أو القروية أو البدائية لم تؤيد حتى الآن صدق هذا الاتجاه التغيري لمختلف أجزاء الثقافة الواحدة .

ویفترض أجبرن ومدوسته ومن سبقه أیضا مثل كوست Coste ، وقمیر Weber وكارل ماركس K. Marx أن الحانبالمادىمن الثقافة أسبق فى التغیر، ومن ثم فهو عامل أول فى كل التغیرات التى تحدث فى البناء الاجهاعى بعد ذلك ، على الرغم من أن ماكيڤر ، مثلا ، يرى أن هناك ظروفا دائمة تعتبر عوامل هامة فى التغير الاجتماعى . وهى : نظام الطبيعة أو الحلية الحارجية المستقلة عن نشاط الإنسان ، ويمكن إدراج الظروف البيولوچية تحت هذا النظام ! والمنفعة وتشتمل على الأخص على النظام التكنولوچي ثم النظام الثقافى . والنظامان الأخيران يمثلان عوامل التغير المتصلة بنشاط الإنسان ( ماكيڤر و بيج ، النظام الثقاف . ١٦ ، ص ١٧٥ – ٥١٨) ، فهو إذن يرجع عوامل التغير إلى عاملين : أحدهما دائم constant وهو نظام الطبيعة ، ودوامه يجعله كما سنبين ذلك أيعد غير صالح لأن يكون سببا canse فى التغير الاجتماعى ، لأنه كان كذلك على مر الزمان . وثانيهما يتصل بنشاط الإنسان المتغير كالثقافة والتكنولوچيا. ومع ذلك فإنه تغلب عليه نزعة إبراز العامل التكنولوچي وما يتصل به كسبب أول فى التغيرات الاجتماعية وما يترتب على ذلك بناء على نظرية أجبرن من تخلف أولى .

إلا أن أجبرن بمثل بوضوح موقف الذين يرون أن الثقافة المادية أو التكنولوچيا هي السبب الأولى في كل التغيرات الاجتماعية ، على الرغم من أنه يعترف بأثر الموامل الأخرى وتفاعلها وتساندها فيقول « إن التكنولوچيا تسبب التغير الاجتماعي ولذلك تكون الاختراعات الميكانيكية عوامل علية في التغير الاجتماعي (أجبرن ويمكوف ، ٨٩ ، ص ٧٧٥) . وينبغي هنا أن نشير إلى أن أجبرن يركز بخاصة على أثر التكنولوچيا والاختراعات التي تحدث في مجالها في المجتمعات المحتصرة في ميادين الزراعة والتجارة والسكن والماثلة وغير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية . والاختراع لا يقتصر تأثيره في رأيه على ناحية واحدة « فني الحيان يؤدي إلى تأثيرات عديدة تنتشر في كل الاتجاهات . . . ويستمر التأثير حتى يمكن تصويره بسلسلة متصلة الحلقات» (أجبرن ونيمكوف ،

ومع أن سوروكين يعترض على قسمة الثقافـــة إلى جزئين إلا أنه يقول إنه لو سلمنا جدلا بهذه القسمة لما وجدنا الجزء المادى ينتشر أولا أو أسرع من الجزء ( الأيديولوچي » '، بل العكس هو الصحيح ( فالعناصر

الايديولوچية تميل إلى الانتشار أولا ، أسرع وأسهل من العناصر المادية ، لأنه مهما كانت الظاهرة ثقافية أو دينية أو علمية أو فنية أو اقتصادية ، فإن فكرتها أو معناها لا بد أن تصل أو توصل إلى الآخرين أولا . وعندثذ تبدأ في التأثير على السلوك وعلى الثقافة المادية ، والعناصر الثقافية أيا كان نوعها حين تتحرك من مكان إلى آخر أو من شخص إلى شخص فإنها لا تتخذ اتجاها واحدا بل يكون اتجاهها ثناثيا غالبا ، من اإلى ب ، ومن ب إلى ا ، أي من المدينة إلى القرية ، ومن القرية إلى المدينة . فالمدينة والمناطق الصناعية ترسل منتجاتها الصناعية إلى المناطق الريفية وتستقبل مها بدورها المادة الحام والمنتجات الزراعية . وفي أثناء التفاعل تنتقل بعض العناصر من الثقافة الأقل إلى الثقافة الأكبر ، ولا تكون القاعدة فقط أن تنتقل الثقافة الأكبر إلى الأصغر دون ما تأثير عليها (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٥٨٠) . والذي يهمنا هنا أن سوروكين ولو أنه يضغط في كل آرائه على الجوانب المعنوية من الثقافة ، وبالتالي يعطيها أهمية كبرى من حيث كونها عاملا رئيسيا في التغير الاجتماعي ، إلا أنه يؤمن بتساند أجزاء الثقافة وعدم إمكان فصلها في عملية التغير ، لأن نسبية التغير في أجزائها لا تنهض سببا كافيا في هذه القسمة الحاسمة وما يترتب عليها من إبراز عهامل مصنة لها الأسبقية والأهمية وبالتالى بتعين أن يأخذ انجاه التغير الاجتماعي طابعا معينا واحدا . ولهذا إذا كانت الثقافة متكاملة ، فإنها عند التغير تتغير ككل أو في معية togetherness . ذلك أن أي تغير في الأجزاء الأخرى وفي الكل ، كما أن التغير في الكل يؤدي إلى تغير في الأجزاء . وكلما كان التكامل كبيرا كلما كانت المعية في التغير كبيرة أيضا (سوروكين ، ٢٧ ، ص ١٤٥) وهذا بالتالي ينفي فكرة التخلف lag بين أجزاء الثقافة الواحدة . لأن التخلف مفترض أساسا حالة معينة كانت الثقافة فيها متوازنة واختل هذا التوازن بفعل عوامل التغير الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى انفصال بعض الأجزاء عن الأخرى . والواقع أن هذا الانفصال فرضي أو تصوري بحت لأنه إذا أمكن قياس التغيرات في الجانب المادي بطريقة كمية فإنه من الصعب أن نطبق مثل هذه الطريقة على الجوانب اللامادية وبالتالى فإننا نقع في أخطاء تتصل بالتقيم .

ولهذا يغلب على ظنى أن مسألة التخلف الثقافي تتصل اتصالا مباشرا بأحكام قيمية ولهذا فإنها تخرج عن نطاق البحث العلمي في التغير الاجتماعي . ومرد ذلك إلى خطأ في النظرة الأساسية للتغير في الجانب المادي والجانب اللامادي . فأجبرن مثلا يرى أن من خصائص الثقافة المادية التجمع ، بمعنى أن الاختراع في هذا الميدان لا يظهر فجأة وإنما تسنده سلسلة طويلة من التراث الإنساني المادي تعرض قبل ظهوره لمحاولات عديدة حتى تم، منها ما فشل ومنها ما نجح ، ثم مر على مرحلة تجريبه للتأكد من إمكان استخدامه في الأغراض العملية . فإذا كان هذا أمر الاختراع وعناصر التكنولوجيا كلها ، فإنه من الحطأ أن نتطلب تعديلا مباشرا بمجرد تغير الجانب المادى في الجانب اللامادى ، لأنه يكون بالصورة التي هو عليها مناسبا أي في حالة تكامل مع بقية أجزاء الثقافة ، ويقتضى توافقه مع التغيرات الجديدة وقتا لا يناظر الوقت الذي استغرقه الاختراع في الظهور . هو الوقت الذي يستغرق في الاقتناع والتعلم . ومع ذلك فإن السرعة التي تترى على أساسها التغيرات التكنولوجية الآن في المجتمعات المتحضرة تقابلها سرعة نسبية من الحياة الاجتماعية في التوافق . وهناك من الأمثلة على سرعة تغير الحانب اللامادي من الثقافة بحيث اقتضى تغييرا وتعديلا في الجانب المادي . وهذا بؤكد أن مسألة التخلف مسألة نسبية وبالتالى فإن دراسة للتغير الاجتماعي لا بد أن تستنير بتعدد عوامل التغير وتساندها وانتظامها في سلسلة مترابطة من ناحية وتساند أجزاء الثقافة نفسها أيضا أثناء عملية التغير . ومهما يكن الأمر فسواء حدثت التغيرات في وقت واحد أم لا ، فإن هذا لا يعني شيئا بالإضافة إلى ترابطها . وذلك لأن مقياس الحدوث في وقت واحد نسبي ، لأنه قد يعني اللحظة نفسها أو خلال دورة طولها مئات السنين وهذا يتوقف على المقياس الذي اختاره الباحث . والحدوث في وقت واحد ليس دليلا على العلية . والارتباط العلى والزمني يقتضي أن نؤكد أمرين : الأسباب المختلفة أو المتطابقة الي تعمل تحت ظروف مختلفة تتطلب مقادير مختلفة من الزمن ليظهر آثارها . وآثار أى تغير مهم في جزء من الثقافة قد يصل الأجزاء الأخرى أو بعضها بسرعة ، وقد يصل إلى بعضها الأخرى بعد فرة من الزمن . فحالة الكاثن الحي مثلا قد تعمل على الإسراع أو التأخير فى نمو المرض ، حتى إن المدة التى يستقرها السبب (السل أو السرطان مثلا) ليصل إلى أقصى أثر (الموت) تختلف باختلاف الكائنات الواحد ، تظهر أجزاء مختلفة ودرجات متفاوتة من المقاومة أو الاستسلام . والأمر كذلك بالنسبة للثقافة فى أجزائها المختلفة . فالتغير فى جزء منها قد يصل إلى الأجزاء الأخرى - ولا بد أن يصل - ولكن فى لحظات مختلفة من الزبان .

لذلك كان أخذ ظاهرة اجباعية كالثقافة المادية تمثل متغيرا مستقلا ، وظاهرة أخرى كالثقافة اللامادية تمثل المتغير ، ودراسة العلاقة بينهما أمر يؤدى إلى الحلط ، لأننا بذلك انترعنا الظاهرتين من إطارهما العام حيث يمكن فهمها على حقيقتهما، وعزلهما بهذه الطريقة — وهذا ينطبق على أى ظاهرتين — نكون بلك قد فعلنا كما يفعل البيولوجي إذا توهم أنه يستطيع أن يفصل القلب والجهاز المضمى مثلا ليدرس العلاقة بينهما بعيدا عن عمل الكاثن الحي وهما جزمان منه . المخصمى مثلا ليدرس العلاقة بينهما بعيدا عن عمل الكاثن الحي وهما جزمان منه .

هذه النظريات سواء مها ما انبعث عن فكرة فلسفية أو نظام منطق معين كنظرية De Roberty أو التي قامت على أساس دراسات عامة مثل نظريات أوجبرن ومكيفر وسوروكين إنما تطور الاتجاهات العامة في دراسة التغير الاجهامي في عاولة لتقصى عوامله الرئيسية وعملياته واتجاهاته والنتائج المتربة على ذلك كله في الثقافة والمجتمع على السواء وهي كما سبق تركز اههامها الأول على المجتمعات المتحضرة والصناعية على وجه خاص . ولم تنل المجتمعات القروية أو البدائية أدنى اههام . وهذا واضح لأن الطريقة السوسيولوجية المتبعة في هذه الدراسات تفرض الوصول إلى تعميات سوسيولوجية تنطبق بالضرورة على المجتمعات المساعية . ومع أن هذه النظريات بعيدة المدى الصرورة على المجتمعات حيث الدقة عقبات كثيرة - مثل موضوعية الحقائق التي اعتمدت عليها إلى حبل صلى المحلى العلمي - ( سيروت ، ٢٩ ، ص ١٧٠ – ١٧١) خططا لدراسة التغير عن طريق البحج والمؤسوع . فن حيث المجج وضعت خططا لدراسة التغير عن طريق البحث عن الأسباب والتتاثيج مع تقدير أهمية المؤمل والنظر واليا نظرة ترابط ورساند ، ومن حيث الموضوع كشفت عن الموضوع كشور كليور ك

عوامل كبرى التغير عامة يمكن اعتبارها فروضا الاختبار صها وأثرها في تفسير التغير الاجتماعي على أساس محلود ، مثل ملاحظها في أجزاء متعلدة من الحياة الاجتماعية في تأثرها بظروف عددة (سپروت ، ٢٩ ، ص ١٧١) خصوصا وأن الاتجاه العلمي الآن هو تجنب شرح أي عملية جارية في الواقع المادي كعمليات التغير حلى نطاق واسع ، بل ينبغي أن نأخذ عينات أو نماذ ج أو ما يمكن أن يسمى بالنسق المفلقة closed systems لنتمكن من تفسير الغيرات فيها بطريقة محددة وواضحة ( زنانيكي ، ٣١ ، ص ١٧ - ١٨) . وأهم ما يمكن أن نستخلصه من الدراسات السابقة للتغير الاجتماعي العام جملة حقائق نسترشد بها في دراسة محددة وهي : -

 ١ -- أن التغير الاجتماعى حقيقة واقعة فى كل المجتمعات على اختلاف أنواعها ولا تختلف المجتمعات من هذه الزاوية إلا من حيث الدرجة فقط.

٢ \_ أن التقدم التكنولوچي \_ وتعدد وسائل الاتصال الحديثة \_ أدى إلى سرعة نسبية في عمليات التغير وما يترتب عليها من نتائج في كل مجتمع على حدة ، وفي المجتمع الإنساني عامة .

٣ ــ أن عوامل التغير عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات مترابطة متساندة وأنه من الممكن قسمتها من حيث النوع إلى عوامل داخلية في المجتمع محل الدراسة وعوامل خارجية.

 إن عوامل التغير لا تحدث نفس الآثار في كل المجتمعات ، بل قد تختلف نتائجها من مجتمع لآخر بحسب ظروف المجتمع الخاصة وتاريخه .

ه \_ أن عمليات اختلال التوازن وإعادته \_ كالهدم والبناء في الكائن
 الحي \_ تتم الآن في فترات متعاقبة قصيرة المدى ، لها من الوضوح والآثار
 ما لم يكن لها من قبل .

#### : ២៤

فعوامل التغير ونتائجها كما صورها علماء مثل سوروكين وما كيثر وأجبرن وغيرهم إنما تطبق بالضرورة على مجتمعات لها من الاتساع وتعدد الظروف التى تعيش فيها ما يسمح بدراسات لها هذه الصفة العمومية. وبمعنى آخر فالعوامل والنتائج تمثل بطبيعة الحال اتجاها عاما لا ينطبق على حالات متعددة محددة . فقد يبدو أثر العوامل التكنولوچية واضحا فى مدينة كبيرة مثل شيكاجو ونيويورك ولندن وموسكو حتى إن الباحث يمكن أن يعمم فيقول إن التكنولوچيا هي العامل المسيطر على التغير في الثقافة المادية وغير المادية لأنه يفرض على كل أجزاء الحياة الاجتماعية أن تتوافق مع كل اختراع يتم في هذا الميدان . ولذلك كان البحث في التكنولوچيا وما ينشأ عنها في الحِبال الاجتماعي من صراع أو توافق من أهم المباحث التي يعني بها علم الاجتماع في الولايات المتحدة خاصة وكانت الباعث الأول الني دعت أوجبرن إلى صياغة نظريته في التخلف الثقافي التي أثارت ــ ولا تزال تثير حتى اليوم ــ المناقشات في الدوائر الأكاديمية وغير الأكاديمية . ولهذا كان البحث في التكنولوچيا والاختراعات التي تتم في حدودها من المباحث التي تميز البحث السوسيولوچي على مستوى حضرى على وجه الحصوص . كذلك كان الاهمام بالتكنولوچيا يمثل الاتجاه الكمى quantitative في الدراسات السوسيولوچية . لأن التغير في هذه الناحية وآثاره يمكن قياسه وعده بسهولة أكثر من التغير الذى يرجع إلى عوامل يصعب تطبيق المنهج الكمى عليها ، لأن هذا النوع من الثقافة المادية من طبيعته التجمع والدوام بحبث يمكن أن يظل ميدانا للدواسة الموضوعية الكمية باستمرار (١١).

كذلك يمكن أن تظهر أثر العوامل البيولوچية والجغرافية في هذه المجتمعات الكبيرة نفسها نظرا لاتساع رقمها وتمايز السكان الأمر الذي يمكن معه البحث في أثر المناطق الجغرافية المختلفة وتوزيع السكان وانقسامهم إلى طبقات أو فئات

<sup>(</sup>١) يرى اجبرن نتيجة الاقتناء بالدور الكبير الذي تلميه التكنولوجيا في حياة الإنسان المدينة أن تفسير التنير الفقاق الابد أن يم في ضوه التكنولوجيا وما تفرضه على الحياة الاجماعية من تمديلات . وفالما كان التفسير تيم على أساس البحث عن الاعتراعات وما يسبقها وضع معين المثناة المخلفة ، لأن هذا المجتمع على أساسه عناصر الثقافة المختلفة ، لأن هذا المجتمع في حد ذاته يؤدي إلى كثرة الاشتراعات التي تتناسب تناسباً طردياً مع عمليات التجمع هذه ، مثم تتم انتشار هذه الانتشار عن طريق المؤصلات تتم في المثال الاجتماع عن منطقة إلى أخرى وتقدير سرعة هذا الانتشار عن طريق المؤصلات وموصائل الاتصال وأخيراً ملاحظة التوافقات التي تتم في المجال الاجتماعي مع تغيير التكنولوجيا عصوصاً في مادين المكركة والاتصاد والعائلة والتربية . (اجبرن ونيمكوف ، ١٩ م ٧٧ س ٢٧٧ – ٣٩١) .

مختلفة في عمليات التغير الاجتماعي ونتائجها .

ويكاد الأمر يختلف تماما إذا كان بحث التغير الاجتماعي يتم في منطقة قروية أو في مجتمع بدائي . فيغض النظر عن زيادة السكان وما قد يكون لها من آثار على الحياة الاجتماعية ، فإن بحث العوامل البيولوچية الأخرى كالانتخاب الطبيعي والتغيرات القومية أو الطبيعي والتغيرات القامة في مضمون content السكان والتغيرات القومية أو الانحرافات ( ما كيفر وبيج ، ١٦، ، ص ١٥٣ – ٥١٧) لا مناسبة له لأن هذين النوعين من الحياة الاجتماعية لا تظهر فيهما هذه العوامل وبالتالي فإن الاهتمام بها في دراسة للتغير الدجتماعية لا داعي لها مطلقا ، إلا في أحوال خاصة يمكن أن نجد فيها أثر العوامل من هذا النوع .

كذلك يختلف الأمر إذا كان البحث يم في قرية هي مجتمع جزئي وثقافة جزئية وتتأثر بما يتأثر به المجتمع الكلى والثقافة الكلية ، أو كان البحث في مجتمع بدائى منعزل ومستقل ومكتف بذاته ولا يتأثر إلا بطريقة مباشرة كالاتصال الثقافي cultural contact بالمستعمرين الأوربيين . وهذه الاعتبارات تقتضي نظرة مُهجية مختلفة . فني المجتمع القروى لا بد من النظر إلى العوامل العامة التي تؤثر في المجتمع ككل والنتائج التي ترتبت عليها ثم ملاحظة هذه العوامل في انتشارها إلى القرية ومدى تأثيرها فيها . وهنا نلاحظ أن درجة التأثير تختلف باختلاف نماذج القرى . فالقرى القريبة من المدن أو المناطق الصناعية تتأثر بطريقة تختلف عن القرى البعيدة التي تكون في شبه عزلة عن طرق المواصلات أو القرب من المدينة . أما في المجتمع البدائي فإن اله همَّام ينصب أساسا على الطريقة الَّتي يتصل بها هذا المجتمع بالمستعمرين الذين يمثلون ثقافة من نوع مختلف والطريقة التي يتصل بها المستعمرون بدورهم بهذا المجتمع . أي أن الاهتمام يتركز على طريقة التفاعلودرجته بين الثقافتين البدائية والأوربية والآثار المترتبة على ذلك ولهذا كان العامل الأول في التغير الاجتماعي كما صوره الأنثر وبولو چيون في الشعوب البدائية هو الاتصال الثقافي ( هيرسكوڤتس ، ١١ ، ص ١٠ ـــ .(18

ومع ذلك فالاتصال الثقافي سواء كان عن طريق الأوربيين في المجتمعات البدائية أو عن طريق المدينة في المجتمعات القروية فإنه عامل هام في التغير الاجتماعي في كليهما . وفي هذا الصدد يكون التغير الثقافي الناتج عن الاتصال شاملا لعمليات acculturation والانتشار كما أشار إلى ذلك ردفيلد ولتن R. Linton وهرمكوڤيتس Herskovits (مالينوفسكي ، ١٧ ص VIII الأخذ بالحصائص الحضرية هي كل الظواهر الى تنتج عندما يدخل مجموعة من الأفراد لهم ثقافات مختلفة في صلات مباشرة أو مستمرة وما يترتب على ذلك من تغيرات في الأنماط الثقافية الأصلية للمجموعتين أو لواحدة مهما . وهكذا يميزيين الأخد بالخصائص الحضر يةوبين التغير الثقافي ، لأن الأول عبارة عن ناحية واحدة من الثاني أي التغير الثقافي يتضمن الأخذ بالخصائص الحضرية بالضرورة ، والتمثيل أي هضم العناصر الجديدة على أى نحو مرحلة بين مراحل الأخذ بالحصائص الحضرية شأنه فيذلك شأن الانتشار diffusion . وهكذا يكون التعبر الثقاف شاملا لعمليات الأخذ بالحصائص الحضرية والتمثيل والانتشار . على أنه بمكن النظر إلى الانتشار باعتباره ذلك المظهر من التغير التقافي الذي يشمل انتقال الوسائل الفنية والاتجاهات والأفكار ووجهات النظر من شعب إلى آخر بغض النظر إذا تم ذلك عن طريق فرد واحد أو جماعة وبغض النظر إذا كان الاتصال مؤقتا أو داعًا .

وعلى هذا يكون التغير الثقافى عن طريق الاتصال إما فرديا أو جماعيا وإما مؤقتا أو دائما. وبالتالى تكون عملياته المختلفة تتجه اتجاهات عامة أو خاصة عسب الأحوال وعلى أساس طريقة الاتصال. وهذا يفترض بالضرورة وجود أفراد أو جماعات فى منطقة واحدة من ثقافتين مختلفتين الأمر الذى يؤدى إلى سهولة عمليات النقل الثقافى ولا يتعين بالضرورة أن يكين الانتقال من الثقافة الأعلى إلى الثقافة الأقل بل قد يكون الانتقال فى الاتجاهين. أى أن سمات الثقافة الأوربية تنتقل إلى الثقافة البدائية كما تنتقل بعض سمات الأخيرة إلى الأولى (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٥٦٦ — ٥٦٧). ولا يعنى هذا مطلقا أن التفافتين على درية واحدة من القرة. وهذا ينطيق على طريقة الاتصال بين

القرية والمدينة ونتائجه خصوصا فى الوقت الذى يعيش فيه فى المدينة أفراد من القرى نشأوا أولا نشأة ريفية .

وعلى الرغم من أن مالينوفسكى يتفق مع ردفيلد ولنتن وهرسكوڤيتس في تعريف التغير الثقافي وفي أهميته وفي أنه عامل دائم في مدنية الإنسان إلا أنه يرفض استخدام كلمة الأخذ بالحصائص الحضرية acculturation خصوصا إذا كانت تعنى أن التغير الذي يتم على أساسها يمكن أن يكون على أساس فردى أو حماعي ، وهذا يتفن مع فكرته عن الثقافة في أنها نسق systems وليست نمطا من السهات traits أو مركبات منها . ولذلك فالتغير الثقافي عنده تغير في وحدات units وفي أثناء التغير تتخذ هذه الوحدات أشكالا جديدة ويكون لها وظائف جديدة استجابة للظروف الجديدة الناتجة عن الاحتكاك أو الاتصال ، ولهذا فإن الانتشار الذي يتم عن طريق الاتصال هو وعملية إعادة وتنظيم على أسس جديدة كلية (مالينوفسكي، ١٧ ، ص ١-٧) . ولكن إذا دققنا في الأمر خصوصا في دراسات التغير في مجتمعات محددة نجد أن الفرد في كل مجتمع بدائي أو فردى يحمل سمات الثقافة السائدة في مجتمعه وبصفة عامة لا نجد اختلافات ذاتبالبين الأفراد في هذه الناحية ، ولهذا إذا كان التغير يثم على مستوى فردى أو جمعى فإن النتيجة واحدة لأن سمات الفرد لن تتغير منفصلة عن تغير الجماعة أو النسق الذي يمثل نوعا من أنواع النشاط الثقافي أو الاجتماعي . كما أن عمليات التغير نفسها لا تأخذ طريقها فجأة وإنما تمر على مراحل من الصراع والتوافق يكون الفرد والجماعة ككل غير منفصلين تماما في كل مرحلة منها . ولهذا كان الاختلاف بين ردفيلد مثلا وبين مالينوفسكي اختلافا في مفهوم الفرد ومفهوم الجماعة . وقد يكون هذا الاختلاف له ما يبرره في المجتمعات الحديثة،ولكنه في مثل هذه المجتمعات الصغيرة تضيق شقة الحلاف كثيرا . كما أن النظر إلى الثقافة على أنها مجموعة من السهات خصوصا في المجتمعات الصغيرة محاولة لإعطاء كل ثقافة صيغة عامة كما فعلت روث بندكت R. Benedict في دراستها لأتماط الثقافة (بندكت، ٤) وذلك بحسب الاتجاه السائد المميز للحياة الاجماعية فيها والذى ينصب أساسا على القيم الأساسية في سلوك الأفراد . وهذه النظرة لا تتخافل عن أن الثقافة كوحدة لها عدة وجوه ، ولكن ترابط هذه الوجوه على نحو معين هو الذي يعين اتجاه السمة أو السيات الرئيسية التي تغلب على اتجاهها العام . أما النظر إلى الثقافة كما يرى مالينوفسكي على أنها مكونة من وحدات أو نسق تتغير كل منها متخلة صورة جديدة ذات وظائف جديدة فقد يعنى ذلك أن تغيرها لا يكون في اتجاه واحد أو قد يكون هناك اختلاف في التغير ، فيعضها يتغير كلية والبعض في اتجاه واحد أو قد يكون هناك اختلاف في التغير ، فيعضها يتغير كلية والبعض الآخريظ عتفظ بجيويتها وتؤثر في الخياة الاجتماعية (مالينوفسكي ، ١٧ ، ص ٧٧ – ٣٣) . ومن هنا كان الخلاف بين مالينوفسكي وغيره ينصب جوهره على أن وحدات الثقافة لها وظائف المنافقة لما وظائف بين الوظيفة وبين السمة . والفرق بين الوظيفة وبين السمة هو موضع الاختلاف .

وسواء كان التغير في الوظيفة أو السمة ، فالثابت أنه عملية اطرادية process وهو بذلك يتضمن معنى الاستمرار continuity . والعملية بهذا المفهوم عبارة عن تغير مستمر يحدث بطريقة محددة خلال تأثير القوى أو العوامل المجودة من قبل في الموقف situation . وعلى ذلك يمكن أن نتحدث عن العمليات التي تؤدى إلى تغير في جماعة معينة أي الصورة التي تكسب علاقات الجماعة طابعا خاصا ، وفي دراسة التغير عن طريق العمليات نلاحظ سلملة من التغيرات من حالة معينة إلى حالة أخرى . وبذلك يمكننا أن فلاحظ التغير الذي يطرأ على وظيفة معينة لنسق ما خلال فترات مختلفة من الزمان ، كما يمكن أن نلاحظ بنفس الدرجة مثل هذه التغيرات على السهات أو الطوابع التي يمر عليها النسق نفسه خلال الفترات نفسها . وبهذا لا يكون هناك اختلاف إلا اختلاف فى النظرة . وليس فى استخدام كلمة العملية - كما قد يفهم من معناها الأدبى - أي إشارة الكيفية quality بين المرحلتين أو الفترتين أو للاتجاه الذي تسير إليه ، وكل ما نعنيه بالعملية هنا الطريقة التدرجية التي تسير فيها من مرحلة إلى أخرى (ماكيفروپيج، ١٦، ص ٥٢١ ـ ٥٢١). واستخدام فكرة العملية على هذا النحو لا ينهي ارتباطها بفكرة البناء الاجمَّاعي والوظيفة . فالعملية والوظيفة والبناء مراحل ثلاث لفكرة واحدة يمكن استخدامها في تفسير الحياة الاجماعية ، وإذا فهمنا الوظيفة على أنها نتيجة للعلاقة المتبادلة بين البناء والعملية فإنه يمكن تطبيقها في دراسة الدوام في أشكال الحياة الاجهاعية وكذلك في عمليات التغير فيها ( وادكليف براون ، ٢١ ، ص ١٢) . ومن هنا كانت التغيرات التي تحدث في العمليات مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في الوظائف طالما أنهما مرتبطين ارتباطا منطقيا .

ويتضح مما سبق أن دراسات التغير في المجتمعات البدائية اقتصرت على نوع واحد من عمليات التغير وهو التعديل الذي ثم أو لا زال في الطريق في الحياة الاجياعية تحت تأثير غزو الأوربيين . وبذلك كان الاتصال الثقافي هو العامل الأول في إحداث هذه التغيرات أي أن المجتمعات البدائية على هذا الأساس تتغير في الدرجة الأولى بفعل عوامل خارجية . فقد كانت قبل الغزو الأوربي في حالة من التوازن والتوافق اقتضها عزلها النسبية واستقلالها واكتفائها الذاتي، وكل تغير أساسي يعتبر انحرافا عن حالة التوازن الأصلية تؤدى بالضرورة إلى تعديلات مقصودة . ولهذا اعتبر الأنثر وبولوچيون حالة هذه المجتمعات البدائية قبل الغزو الأوربي نقطة الصفر zero point متوازنة أو ثابتة static نوعا بحيث يمكن اعتبارها الحالة التي كانت سائدة لفترة غير محددة من الزمان ، والتغير الحقيق الذي حدث هو الذي أخذ في الظهور نتيجة للاتصال الثقافي بثقافات جد مختلفة . ولهذا كان من الممكن دراسة التغير على أساس المقارنة بين الأوضاع القديمة المتوازنة وبين الأوضاع الجديدة المتغيرة ، وقد صور رادكليف براون Raddliffe Brown إمكان ذلك ، لأنه ببين مجموعة من الناس قد يظل نموذج واحد من الحياة الاجهاعية هو نفسه تقريبا على مدى فترة معينة ولكن في مدى كاف من الزمن تمر الحياة الاجتماعية بتغيرات أو تعديلات ، وعلى ذلك فإنه بينا يمكن أن ننظر لحوادث الحياة الاجماعية كمكونة لعملية ، فإنه فوق هذا وذاك عملية التغير في شكل الحياة الاجتماعية وفي وصف متزامن synchronic تقدم تقريرا عن الحياة الاجبّاعية كما هو موجود في وقت معين مجردا ما أمكن ذلك من التغيرات التي قد تكون جارية في مظاهره ، وفي وصف للتغير diachronic من ناحية أخرى نقدم تقريرا لمثل هذه التغيرات في مدى فترة معينة . ( رادكليف براون ، ٢١ ، ص ٤ ) . ولكن الاقتصار على تناول التغير الثقافى فى ضوء الاتصال الثقافى وحده كما جرت عادة الأنثروبولوچين أخيرا يؤدى إلى عدم تمام فهم عمليات التغير التى تحدث فى المجتمعات البدائية نفسها ، خصوصا وأنه وإن كان هذا الاتصال هو الباعث الرئيسى فى التغير إلا أنه بعد ذلك لا يظل كذلك ، فالتغيرات الاجتماعية سلسلة متصلة الحلقات وعن طريق التفاعل بين الثقافة البدائية والتقافة الأوربية يمكن أن تنشأ ظروف جديدة تؤدى إلى مزيد من التغير داخل المجتمعات البدائية نفسها ، خصوصا وأن المجتمع البدائي لا يظل فى حالة سلبية مطلقة إزاء التأثيرات الأوربية . ولذلك كانت دراسة التغير على أساس الاتصال الثقافى وحده أمر يؤدى إلى صعوبات متعددة من حيث المهج والموضوع معا (رادكليف براون ، ٢١ ، ص ٢٠١ – ٢٠٢) .

حقيقة أن دور الاتصال الثقافي في التغير على جانب كبير من الأهمية سواء في المجتمع البدائي أو القرية ولكن قصر عمليات التغير عليه مجاف للحقيقة العلمية . فإن الظاهرة الواحدة أكثر من سبب واحد كما أن هذه الأسباب بدورها مترابطة بحيث لا يمكن أن نفصلها ولو لغرض اللواسة . فثلا قد يكون في استقرار البدائيين في مكان واحد أو قيامهم بأعمال جديدة معينة من التأثير على حياتهم الاجمَّاعية بحيث لا يمكن أن نرجع كل تغير إلى عامل واحد . وفي القربة أيضا لا يمكن أن نرجع مظاهر التغير فيها إلى أثر المدينة وحدها . وقد يكون صحيحا ف حالة القرية والمجتمع البدائي أن نقول إن المدينة أو الاتصال الثقافي كانا نقطة البدء في التغير ، ويظل كلا منهما عاملا في هذا التغير طالما كانت لهما آثار واضحة ، وكان من الممكن أن نربط التغيرات عليا بهما ، إلا أن التفاعل الداخلي بين مختلف النسق الاجهاعية يؤدي بدوره إلى تغيرات قد تكون أبعد أثرا من أثر العواملي الخارجية ، بحيث يكفي أن نتبع سلسلة من العلية لا تتصل مباشرة بالخارج ، ومع ذلك فإنه من الصعب فى البحث عن الأسباب \_ فى دراسات للتغير الاجتماعي ... أن نفصل فصلا تاما بين العوامل الداخلية والخارجية، وذلك لصعوبة تتبع أثر كل فئة منها على حلة وتعيين تغيرات يقال إنها راجعة لعوامل في الداخل ، وتغيرات يمكن نسبُّها إلى آثار من الحارج. فعمليات التغير في المجتمع الواحد متداخلة منتشرة في كل الأجزاء وإن تكن بنسب متفاوتة إلا أنها حقيقة واقعة لا يمكن أن تنسب إلى مجموعة من العوامل دون غيرها . ولهذا فإن مالينوفسكي في نسبته التغير إلى عاملين : التلقائي الداخلي ويؤدى إلى ما سماه التطور المستقل ، والخارجي في صورة الانتشار عن طريق الاتصال الثقافي ، (مالينوفسكي ، ١٧ ، ص ١) نسبة غير صحيحة إلا من الناحية التصنيفية البحتة ، لأنه لا توجد مجتمعات في حقيقة الأمر تتغير من الداخل فقط أو من الحارج فقط ، والعوامل الكبرى للتغير : البيئة الطبيعية ، والظروف البيولوچية ، والنظام التكنولوچي . والنظام الثقافي، وإن كانت قد فصلت لغرض التصنيف إلا أنها أيضاً بمكن قسمتها إلى عوامل خارجية وداخلية ( ماكيفر وبيج ، ١٦ ، ص ١٦٥ - ١١٥) ، ومع ذلك فلا يمكن لأحدهما على حدة أن يصلح أساسا لتفسير التغيرات مهما كان نوعها . فالسلىم أنها مترابطة وإن اختلفت آثارها من حيث الأهمية والمدى الذي يمكن أن نذهب إليه في سرعة عمليات التغير أو في اتجاهها . ولذلك كان أهم ما وجه إلى أجبرن ومدرسته أنه يعطى أهمية كبرى لعامل واحد وهو التكنولوچيا في أثرها على المجتمعات المتحضرة ، وهذا ينطبق أيضاً على الاتصال الثقافي كعامل أول أو وحيد في التغير في المجتمعات البدائية.

ونتيجة لذلك لا يلزم نتيجة للاتصال الثقافى فى المجتمعات البدائية أو القروية أن يكون هناك حتمية فى دخول عناصر معينة فى الطليعة دون العناصر الأخرى وأعى بذلك أن ندخل العناصر المادية أولا ثم تليها فى الدخول العناصر اللامادية . فليست هناك قاعدة ضرورية لعمليات النقل أو الانتشار الثقافى . وهذا موقف خالف لأجبرن حين يقول و عندما تبدأ الثقافة الثابتة (المتوازنة أو المتوافقة) فى التغير لا يكون هناك اتفاق فى جميع أجزائها فى التغير فى نفس الوقت . والتغير فى بعض الأجزاء بصورة أسرع — الثقافة المادية من الأجزاء الأخرى يقدى إلى الاختلال، ويزداد الاختلال كلما كانت أجزاء الثقافة مرتبطة من قبل بشدة . والاختلاف الذى قد يكون بين جزئين مرتبطين من الثقافة المتغيرة فى بدات السرعة غير المتساوية يمكن تفسيره بأنه تخلف عهدا بالنسبة للجزء

الذي يتغير بدرجة أقل ، لأن هذا يعني أن أحد الأجزاء يتخلف وراء الآخر (أجبرن ونيمكوف، ١٩، ص ٥٩٢). ويفترض أجبرن هنا أن العناصر التي تتغير أولا هي العناصر المادية ولذلك فعند الانصال الثقافي أو عن طريق تأثير المدينة تدخل العناصر المادية أولا وتتخلف وراءها العناصر اللامادية وهذا يؤدى إلى الاختلال . وإذا سلمنا جدلا بحتمية أسبقية الانتشار للعناصر المادية فإن ذلك لا يعنى حدوث اختلال بالضرورة لأن هذه العناصر لا تتجمع فجأة وإنما تكون بالتدريج ، وقد يكون تواردها أسرع من التوافقات الاجمّاعية ، إلا أن فكرة الاختلال أو التخلف تحمل عند أجبرن معى الاضطراب وهذا ما لا يحدث في واقع الأمر . كذلك يكون إمكان قياس العناصر. المادية وعدها بسهولة أكثر من العناصر غير المادية من الأساليب التي تجعل البعض يتوهم ضآلة التوافق أو السرعة فيها ، مع أن أجبرن نفسه يقول إن الاختراع وهو لب التقدم التكنولوچي عنده لا يقتصر على الناحية المادية بل إنه يمتد إلى الناحية اللامادية الأمر الذى يجعل الجانب المادى يتوافق ويتعدل نتيجة للحاجات الاجتماعية الجديدة . كذلك إذا كان الاختراع نتيجة للأساس الثقافي القروى من المادة الحام والمعرفة ، والقدرة العقلية ، والحاجة الاجتماعية ( لندبرج ، ١٥ ، ص ٥٠٧) فإن التقدم التكنولوجي يصبح في نهاية الأمر معبرا عن حاجات الجماعة المتزايدة وبالتالى لا يكون هناك محل لفكرة التخلف أو الاختلال ، وما يثبت عليه من انتشار العناصر المادية أولا ، ولو كانت السابقة مع ذلك فلأنها أسرع بطبيعتها ولأنها تعبر عن حاجات الجماعة المباشرة . وهنا ينبغي أن للاحظ أن انتشار العناصر المادية قد يكون جبريا خصوصا فى المجتمعات البدائية وقد يترتب عليه نتائج بعيدة المدى قد تصل إلى درجة التصدع في الكيان الاجتماعي ، وقد يكون اختيارا كما هو الحال في المجتمع القروي – في الإقلم الجنوبي \_ فلا تنتشر العناصر المادية للثقافة إلا بقدر الحاجة إليها ، ويدخل فى الاختيار عنصر المقارنة بين القديم والجديد فى مدى وفائه بالأغراض المطلوبة بأقل التكاليف ، ولهذا فإن التوافق الذي يم في القرية لكل عنصر مادي جديد يكون سريعا لا يؤدي إلى أي نوع من أنواع الاختلال بعيد المدي .

هذا وينبغي أنْ يُميز في نمو الثقافة المادية بين نوعين : النمو الكمي والنمو الكيفي ( سوروكين ، ٢٨ ، ص ٥٧٩ ) . فالأول يعني زيادة في العناصر المادية دون تحسن ملموس في كيفيتها أي أن الزيادة تكون كما لا كيفا. والثاني يعنى زيادة فى قدرة العناصر على تحقيق أيديولوچيتها أىالوفاء بالأغراض المنوطة بها . ولذلك قد بنتشر استخدام الراديو فى القرية دون أن يحقق الغرض منه ، إذا اقتصر القرويون على سماع إذاعات معينة كالقرآن والأغانى ، دون الأحاديث والتوجيهات . وقد ينتشر استخدام المواقد البَّرولية دون تعديل في شكل المنزل القديم القائم على تخصيص مكان معين ـ الكانون ... لطهى الطعام ، كذلك قد ينتشر استخدام السيارة والقطار في تنقلات القرويين دُون تغييرٌ في شكل الملابس لتساعدهم على سهولة الحركة بالنسبة لوسائل المواصلات الجديدة . ومعنى ذلك أن الانتشار الكمى لا يقتضى بالضرورة تعديلا كيفيا مساويا وعدم الارتباط هذا بين الكم والكيف في العناصر المادية هو الذي يؤدي إلى عدم الاختلال . أما إذا ارتبط النمو الكمى بالضرورة بالنمو الكيني لانطواء العناصر المادية على هذا الارتباط وظل القرويون مثلا على حالتهم السابقة فقد يكون للتخلف في هذه الحالة وجود ، وفلاحظ أنه في المجتمع القروي يرتبط النمو الكمى للعناصر المادية بالمستوى الاقتصادى والتقليد ، أما النمو الكيفي فإنه يرتبط بزيادة الانتشار الثقافي العام .

رابعاً :

ويلزم الآن مزيد من الإيضاح فيا يتصل بفكرة الاتصال الثقاف cultural contact التي تحبر الباعث الأول في المجتمعات البدائية لسلسلة التغيرات التي تحدث في الحياة الاجهاعية والثقافية .

في المجتمعات الصناعية يكون هناك ارتباط بين التكنولوچيا والنسق الثقافية عيث أن كل تغير في أحدهما يؤدى إلى تغير في الأخرى . ولكن إذا حدث انتشار التكنولوچيا من أحد هذه المجتمعات إلى مجتمع آخر ، فلا يلزم أن تتغير النسق الثقافية في المجتمع الأخير في صورة موازية التغير في المجتمع الأول وللملك فقد يكون الميابان وأمريكا وروسيا قد يكون لهم نظام التكنولوچيا نفسه ويكون لكل نظرة خاصة الدياة ، فالثقافة في وجه منها تقيم وvahuation وفي الرجه

الآخر تعبير expression والتقييم يتغير بتغير التجربة إذا أدت إلى إشباع الحاجات أو العكس . وكل عصر له قيمة ، بل إنه في المجتمع الواحد نجد اختلافا كبيرا في الاهمهامات أو المصالح الثقافية (ماكيفروپيج ، ١٦ ، ص ١٢٥ ـــ ١٨٥). ويلاحظ أن التكنولوچيا والنسق الثقافية في المجتمع الصناعي تتغير في الدرجة الأولى من الداخل لوجود المادة الحام والمعرفة اللازمة إلى جانب القدرة العقلية اللازمة للاخراع والحاجة الاجماعية التي تؤدى إلى مزيد من التقدم في هذا الميدان . ولهذا يكون الانتشار الثقافي بالنسبة لهذه المجتمعات إضافة غير جوهرية لما هو موجود فعلا . ولا يكون بذلك عاملا له خطره مثل الانتشار في المجتمعات الأقل وهي المجتمعات القروية والبدائية . ونحن نعم هذا القول على كل المجتمع الصناعي على الرغم من انطوائه على وحدات اجْمَاعية تتأثر بالتكنولوچيا والنسق الثقافية في المدينة ويكون مركزها في التغير مماثلا إلى حد كبير لمركز القرية في المجتمع غير الصناعي حين تتأثر بالمدينة . والذي دعانا إلى هذا القول الاختلافات الواضحة بين الحياة القروية فيها وفى المجتمعات الأخرى التي لم تتقدم الصناعة فيها إلى درجة تؤثر فى الإنتاج الزراعي والتنظيم القروي بصفة عامة ، فأمريكا في مرحلة الاستعمار تختلف تماما عن أمريكا الصناعية اليوم ، وأهم ما فلاحظه عليها أن القرية أصبحت غير مهمة ولم تعد العائلة تقوم بالأدوار الَّى كانت تقوم بها من قبل ( أجبرن ونيمكوف، ١٩، ، ص ٨٧٥ ــ ٥٩٠ . أى أن الحياة القروية أصبحت ثانوية لا تقوم في وحداتها الأساسية على القرية وإنما تقوم على المزرعة التي تكاد تأخذ بكل أسباب الحياة الحضرية فى المدينة ولهذا كانت دراسة الحياة الريفية في مجتمع صناعي كالمجتمع الأمريكي مختلفة إلى درجة كبيرة عن دراستها في أنواع أخرى من المجتمعات كالمجتمع الريني في الإقليم الجنوبي ( لوميس وبيجل ، أ ) فالانتشار الثقاف بالنسبة للمجتمع الصناعي من طبيعة نحتلفة عن الانتشار في المجتمعات الأخرى . فهو إما انتشار من هذا المجتمع إلى الخارج – إلى المجتمعات الأخرى ــــ أو انتشار من مراكز الصناعة والفكر إلى الأجزاء الأخرى في المجتمع نفسه . فهو إذن لا يكون انتشارا نتيجة لتقابل ثقافتين مختلفتين .

ويكاد الأمر بالنسبة للمجتمع البدأئى يكون فى الطرف الآخر . فالانتشار الثقافى من حيث هو اصطلاح وضع خصيصا ليصور الآثار التي تترتب على تقابل الثقافة الأوربية بالثقافة البدائية وكل منهما مختلف تماما عن الآخر ، وليشرح العمليات التي تغير من الحياة الاجتماعية والثقافية عند البدائيين في الأحوال التي يتصلون فيها بالأوربيين المستعمرين . والانتشار على هذا النحو يتضمن أثر التكنولوچيا والنسق الثقافية الأوربية معا ، لأن الأوربيين في كل مجتمع بدائي يمثلون ثقافة معينة ، لها نظامها التكنولوچي المرتبط بالمظاهر الثقافية . ولهذا تتفاعل الثقافتان كل مهما ككل ولا يجوز لنا القول أن التفاعل يكون أولا عن طريق العناصر المادية ثم العناصر اللامادية. فلامحل هنا للقول بأنه عندما تتقابل ثقافتان مختلفتان ، تدخل العناصر المادية أو الاقتصادية أو التكنولوچية أولا ثم يتبعها العناصر السياسية فالأيديولوچية كما يتجه إلى ذلك كارل ماركس وأجبرن ورالف لنتن وتونيبي وماكيفر ، لأن مثل هذا الرأى يفترض أن صراعا حاداً ينشأ بين العناصر اللامادية للثقافتين الأمر الذي يؤخر دخولها . والرأى السابق تكذبه الحقائق المنطقية والأدلة الواقعية ، فليست هناك قاعدة للنحول العناصر التكنولوچية أو الدينية أو الأخلاقية ، فقد يدخل أحدهما أولا . لأنه إذا تقابل فردان يوميا فليس من الضروري أن يأخذ أحدهما عن الآخر الاقتصاد والتكنولوچيا والأخلاق بالترتيب وكذلك الأمر بالنسبة لثقافتين . فالمكسيكيون ف Tepozlan كما يقول ردفيلد استعاروا من الإسبان العناصر اللامادية أولا، وكما يقول وانِج وشنج Wang, Cheng أنه استعاروا من الأسبان للعناصر أنه عندما اتصلت الصين بالغرب لم يكن التغير الاجمَّاعي الذي حدث يحمل في مظهره استعارة العناصر المادية واللامادية بالترتيب ، بل العكس كانت الاستعارة في مجال الايديولوچيات سابقة على الماديات (سوروكين ، ٢٨ ، ص ٧٨ه - ٥٧٩) . ومع التسليم بعدم حتمية دخول عناصر بالذات أولا عند التقاء الثقافة الأوربية بالثقافة البدائية إلا أنه من الصعب أن نحدد بدقة الطريقة التي تلخل بها العناصر على اختلاف أنواعها ، وتزداد الصعوبة خصوصا إذا كان البحث في مجال اللاماديات . وقد أدرك هذه الصعوبة علماء الأنثر وبولوجيا الأمريكان حين كانوا يدوسون الهنود الحمر ، ولذلك كانوا يفضلون دراسة الثقافة على البناء الاجتماعي (إيفانز بريتشارد، ٨ ، ص ١٠ ــ ٢٠) .

ويصور التعريف الذى وضعه مالينونسكي للتغير الثقافى ــ والذى ينطبق خاصة على المجتمعات البدائية ــ و التغير الثقافي هو العملية التي يتغير بوسطتها نظام المجتمع الحالى في نواحيه الاجهاعية والسياسية والمادية من شكل إلى آخر، طبيعة الانتشار الذي يتم عن طريق الاتصال contact مع ثقافة أعلى higher ، فهو لا يشمل العناصر المادية وحدها وإنما يشمل أيضا العناصر اللامادية خصوصا إذا عرفنا أن الأوربيين كانوا يدخلون المجتمعات البدائية وهم مزودون بالعناصر التكنولوچية المميزة لثقافتهم مع العناصر اللامادية وأخصها بعثات التبشير ، وكان هدفهم الأساسي القضاء على الأسس الرئيسية التي تقوم عليها الحياة البدائية سواء من حيث البناء الاجهاعي أو العناصر المادية الوثيقة الارتباط به . ولكن طبيعة التقاء الثقافتين البدائية والأوربية والتأثيرات الى تُم عن هذا الطريق لها نموذج مختلف عن القرية مثلا ، فالأوربيون يعيشون وسط المجتمع البدائي الذي يصبح في هذه الحالة مجتمعا مركبا composite society (رادكليف براون ، ٢١ ، ص ٢٠١ ــ ٢٠٢ ) ولذلك يكون الاتصال الثقافي والنتائج المرتبة عليه غاية في الصعوبة من حيث التفسير ، ولهذا فإن رادكليف براون ينقد مالينوفسكي في اتجاهه إلى تفسير التغير في المجتمِع البدائي عن طريق الانتشار عن طريق الاتصال الثقافي بالأوربيين ، لأن ذلك يعني أن التأثير من جانب واحد إنما من الثقافة الأكثر قوة ، بينا تكون هي بمعزل عن التأثر وهو أمر مجانب للحقيقة تماما . ومع تسليمنا بأن الانتشار الثقافي لا يمكن أن يكون من جانب واحد بل هو بالضرورة ذو اتجاهين كما سبق أن أوضحنا ، إلا أن الذي يعنينا هنا أن نبرز الاختلاف بين المجتمع البدائي والمجتمع القروي في هذا الصدد . فالبدائيون يدخلون في علاقات مباشرة مع الأوربيين ، وهؤلاء من ناحية أخرى يقيمون في المجتمع إقامة دائمة الأمر الذي يخلق حالة من الصراع القرى ، كما أن الأوربيين يتجهون إلى فرض التغيرات إما عن طريق القوة أو عن

طريق خلخلة البناء الاجتهاعي بوسائل مقصودة . وهذا وضع لا تتعرض له القرية على هذا النحو . ذلك لأن تأثير المدينة لا يكون فى أغلب الأحيان مباشرا ولا يتصل سكان المدينة بالقرية إلا بطرق محددة ، ولهذا فإن الانتشار الثقافي من المدينة إلى القرية لا يحمل طابع القسر ، بل إنه يسير في مجراه الطبيعي يتعرض لكثير من العقبات حتى يتم له التأثير فى حياة القرويين . هذا إلى أن القوانين الى تصدرها الدولة تحمل طابع التنظيم لاطابع الخلخلة ولا تصدر فى سرعة كبيرة وإنما على فترات قد تطول أو تقصر . والقروى فيها عدا ما يتعلق بالقانون تكون لديه الحرية للمقارنة بين القديم والجديد ، واعتناق الجديد أو استخدامه إذا لم يحدث قلقلة في القواعد التي بني عليها حياته الخاصة والعامة ، كما أن التغير الذي يتم عن طريق تأثيرات المدينة ينصب في الدرجة الأولى على المظاهر المادية ، وهنأ تتدخل عوامل كثيرة مثل المستوى الاقتصادى وملاءمة الظروف المحلية . كذلك تصبح المدينة منطقة جذب كلما زاد ظهورها في حياة القروى كمكان ملائم لأشباع حاجاته المتزايدة خصوصا في الميدان الاقتصادى . وسوف نرى فيما بعد أن التغيرات الداخلية فى القرية وخاصة فى مجال التنظيم العائلي وما صاحبها من نمو القرية ، تؤدى إلى ظهور وحدات أكبر من العائلة فى توجيه السلوك كمجتمع القرية ككل والمدينة ، ونتيجة ذلك أن الانتشار الثقافى من المدينة إلى القرية لا يحمل هذا الاتجاه دائمًا ، بل إن ازدياد صلات القرى بالمدينة تؤدى بدورها إلى اتجاه عكسي من حيث الانتشار . وعلى كلحال يكون الانتشار الثقافي من حيث السرعة ودرجة التأثير والعمليات التي تحدث نتيجة له في القرية مرتبنا بعوامل كثيرة تتصل بطبيعة القرية نفسها من حيث سهولة المواصلات وتوزيع الملكية ، والقرب أو البعد عن المدن بصفة عامة . الأمر الذي جعلى أضع القرى الثلاث في نموذج واحد لتشابهها في هذا الصدد . وقد أشرت من قبل إلى احتمال وجود نماذج أخرى من المجتمعات القروية على أساس التشابه في نواح أخرى .

والانتشارعن طريق الاتصال الثقافي بين ثقافتين في حالة المجتمع البدائي والمجتمع الأوربي (ممثلا في المستعمرين) ــ يعني أن كلا مهما ثقافة

مستقلة بذاتها ومتكاملة الأجزاء ، إلا أنه يفترض في هذه الحالة أن إحدى الثقافتين أعلى أو أكبر ( الثقافة الأوربية ) والأخرى أقل أو أصغر (الثقافة البدائية )، وأن التفاعل ــ على عكس الاتجاه السائد بين الأنثر وبولوچيين ــ يكون بين الثقافتين بغض النظر عن درجة تأثر كل مهما في عمليات التفاعل . أما بالنسبة للقرية فإنه من الممكن أن نستعير اصطلاح الاتصال الثقافي وواسطة تأثيره وهو الانتشار في وصف العلاقة بين المدينة والقرية وما يترتب على هذه العلاقة من عمليات تغيرية متبادلة ، ولكن طرفي العلاقة في هذه الحالة غير مستقلين بداتهما ، فالقرية مجتمع جزئي part society وثقافتها ثقافة جزئية part culture وهذا هو شأن المدينة أيضا. ولذلك تكون العلاقة بين القرية والمدينة علاقة بين متغيرين variables لأن التغير في إحداها يؤدي إلى تغير في الأخرى . وفي الدراسة التي أقلمها ، أعنى ــ من حيث عوامل التغير وعملياتها ــ يؤثر المتغير (المدينة) في المتغير الآخر (القرية) ولا أدرس العلاقة العكسية لأن ذلك يتصل بموضوع آخر ليس هنا مجال بحثه . والدراسة على هذا النحو تسير على أساس منطقي لأن الانتشار الثقافي عن طريق الاتصال تتأثر به الثقافة الكلية أولا وبهبط التأثيرات في سلسلة متصلة الحلقات حتى أصغر الوحدات المكونة لها وهي القرية ، وبالتالى تكون قد مرت قبل ذلك بالقرية ، إذن فالملدينة من ناحية العلية تمثل السبب cause والقرية تمثل النتيجة effect واستخدامي لاصطلاح الاتصال الثقافي مساويا لأثر المدينة لا يختلف في كثير عن فكرة ردفيلد أن المدينة تمثل من حيث التغير التقاليد العليا أو الكبرى high tradition والقرية تمثل التقاليد الدنيا أو الصغرى little tradition والتفاعل بينهما يؤدى إلى تغيرات في إحداهما أو في كليهما . (ردفيلد، ٢٥، ص ٩١ – ٩٢) . وخلاصة موقفه أنه لا يمكن دراسة القرية في حالة الثبات أو التوازن synchronic أو في حالة التغير diachronic دون أن نضع في تقديرنا علاقها بالمدينة ــ حيث مراكز القوة والفكر والتقاليد الكبرى ــ واعتمادها الدائم عليها .

وهذا ينطبق أيضاً على القوانين التى تصدرها الحكومة والتى قد تنظم الإنتاج الزراعي أو الحياة الاجتماعية ، فإنها لا تنفذ في القرية إلا عن طريق المدينة . فالقرية وحدة من تنظيم إدارى مركزه مدينة معينة ، وهذه المدينة وحدة من تنظيم أكبر متصل بالحكومة المركزية مباشرة . ولذلك فإن تأثير الدولة ككل يصل القرية عن طريق المدينة . ولهذا تكون المدينة مركز الانتشار الإدارى والمادى والإصلاحى والاجتماعى جميعا . ولهذا يكون تأثيرها في القرية أوضح من تأثير أى وحدة أكبر منها ، ولهذا عندما تهايز المدن من حيث خصائصها العامة كأن تكون مركزا تجاريا أو صناعيا أو علميا ، فإن هذا يطبع عمليات الانتشار تكون مركزا تجاريا أو صناعيا أو علميا ، فإن هذا يطبع عمليات الانتشار الثقافي منها إلى القرى بطابع خاص . وقد يكون هذا التمايز بين المدن من العوامل الأساسية التي نختار على أسامها النموذج في دراسة المجتمع القروى في الإقليم الجنوبي . وعلى ذلك فالاتصال الثقافي بين القرية والمدينة وما يؤدى إليه من التغيرات التي تحدث في القرية ، عن طريق عمليات الانتشار ، له الحصائص التالية :

(١) أنه يؤثر بطريقة مباشرة وبطريقة غير مباشرة بعكس الحال فى المجتمع البدائى الذى يكون تأثيره فيه مباشرا . فهو فى القرية يؤثر مباشرة عن طريق القوانين والاصلاحات الحكومية ، وبطريقة غير مباشرة فى النواحى الأخرى وخصوصا ما تعلق بالثقافة المادية .

 (٢) أنه ليس العامل الوحيد أو الأهم في التغير الاجهاعي والثقاف في القرية ، بل إنه أحد العوامل فقط . بعكس الحال في المجتمع البدائي حيث يكون أهم العوامل جميعا .

(٣) أنه لا يؤثر مستقلا . وتختلف سرعة تأثيره من حالة لأخرى ، فكلما زادت التغيرات في البناء الاجتماعي في القرية . وعلى الأخص في العائلة للمجتقله وامل اللماخلية ، زاد أثره . ولذلك فسرعته واتجاه عملياته مرتبطان بأثر التغيرات اللماخلية .

## خامساً:

فى دراسة محددة يكون الباعث الأول هو الكشف عن عوامل التغير وعملياته واتجاهاته وليس محاولة الوصول إلى « قوانين » أو « تعميات » ذات صفة عامة . وعن طريق إخراء عدة دراسات من هذا النوع فى مناطق مختلفة من المجتمع القروى فى الإقلم الجنوبي - إلى جانب الدراسات التى أجربت وتجرى

الآن في مختلف المجتمعات الريفية في أنحاء العالم يمكن ، عن طريق المقارنة ، الوصول إلى تعميات مع ما يكتنف هذه التعميات من صعو باتبالغة ، الاختلاف الطروف التي تعييات مع ما يكتنف هذه التعميات من صعو باتبالغة ، الاختلاف الظروف التي تعيش فيها المجتمعات ولتعدد العوامل وتداخلها واختلاف آثارها الأمر الذي يجعل و سن قانون » يحمل في كلمات قليلة تحديدا لسير ظاهرة معينة أمرا بالغ الحطورة من ناحية الدقة العلمية . وتبدو هذه الصعوبة أكثر في سلسلة لا تنجى من الشروط ، ولعل التغير المستمر الذي يميز الظاهرة الاجماعية عن القانون الطبيعي من الفاهرة الاجماعية عن القانون الطبيعي من الطاهرة الاجماعية حيث الدقة والشروط المحددة . ومهما قبل إن القانون السوسيولوجي يمكن وضعه إذا كان يتصل بأشكال الظواهر دون مضموناتها لأن الشكل لا يتغير إلا قليلا وفي حالة تغيره يمكن قياسه موضوعيا (إحصائيا) (لندبرج ، ١٥٠ ، ص

ولهذا كانت محاولات إقامة قوانين المتغير Iaws of change مثل و الدافع التغير قد يأتى من خارج المجتمع أو من داخله و أو و أن التغيرات الأولية التي تلخل المجتمعات عن طريق تغيرات في البيئة الخارجية قد تضمن إما زيادة أو نقصان في الدرجة عدمه و و أى عدد الأفراد الذين يكونون في علاقة مع التغيرات ودرجة الشدة فيها (ولمن وولمن ٣٠ ، ص ١٣١ – ١٣٥) أمراً فيه مخاطرة كبيرة . ولمذا تتعرض مثل هذه القوانين لنقد شديد جدا . أولا لأن المادة التي بنيت عليها هذه القوانين ناقصة إلى درجة كبيرة ، وثانيا لأن المادة التي بنيت عليها هذه القوانين ناقصة إلى درجة كبيرة ، وثانيا لأن التحليل العلمي الذي أدى إليها متناقض ، من حيث إن افتراض وجود منهج خاص لدراسة التغير الاجهاعي منفصل عن مناهج الدراسة الأخرى للظواهر الإجهاعية كما لو كانت ثابتة متكررة أو لكشف الخو أو التغير فيها فإننا نطبق المنس التحليل الاجهاعي الذي يقوم علي أساس التساند بين الظواهر ، فعندما تنس التحليل الاجهاعي الذي يقوم علي أساس التساند بين الظواهر ، فعندما الأخرى ووضع القوانين الحاصة بالتغير هو في جوهره محاولة لارتفاع من مستوى الأخرى ووضع القوانين الحاصة بالتغير هو في جوهره محاولة لارتفاع من مستوى

الدراسات الجزئية التغير ، وما يترتب على ذلك من عوامل وعمليات ونتائج واتجاهات جزئية ، إلى مستوى التجريد الحاص ، ويمثل سوركين هذه النزعة خصوصاً في الدراسات السوسيولوچية وكتابه الضخم Social and Cultural Dynamics عاولة لتقنين التغير بالاعماد على دراسات متعددة مختلفة ، حتى إن كثيرا من علماء الاجماع يصفون نتيجة محاولته بأنها خرجت عن نطاق البحث العلمى في علم الاجماع إلى نوع من فلسفة التاريخ ، ولهذا توضع نظرياته في مصاف نظريات أوجست كونت وشهنجار وتونييى .

ولهذا نكتني هنا بتفسير التغير الاجهاعي في القرية على أساس العلية بين المتغيرات. فالبحث عن الأسباب يؤدى إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات. والحطوة الأولى أن نتأكد من أن هناك تغيرا مصاحبا بين متغيرين ، لأن التغير المصاحب لا يعني بالضرورة أن المتغيرين مرتبطان عليا ، لأنه من الممكن أن يكونا مستقلين أحدهما عن الآخر وقد يكون التغير المصاحب راجعا إلى عوامل أخرى ، وأبعد من ذلك أننا عندما نظن أن هناك علاقة علية بين متغيرين ، فإنع ورد التغير المصاحب لايدلنا في ذاته على أى المتغيرين السبب وأيهما النتيجة والأثر. فلو ربطنا مثلا بين زيادة السكان والهجرة باعتبارهما متغيرين ، والأول أدى إلى الثاني لندخلت عوامل أخرى مثل زيادة الفرص الاقتصادية الخارجية أو الاضطهاد الديني أو سهولة المواصلات أو طبيعة دورة العمل (أجبرن ويمكوف ، ١٩ ، ص XIX) ، وكل منها يمكن أن يكون سببا في الهجرة . والمهم هنا أن نحدد الارتباط الوثيق بين المتغيرين بحيث إن علم وجود أحدهما لا يظهر الثاني وهكذا .

وإذا كان التغير لا يمكن تفسيره إلا في ضوء تغير آخر ، فإن التغير لا يمكن تفسيره في ضوء عامل دائم constant أي عامل لا يتغير . وللملك لا يمكن تفسير تغير في منطقة معينة بأثر المناخ ، لأن المناخ عامل دائم ووجوده من قبل لم يؤد إلى التغير . ولكن إذا كانت هناك مقارنة بين منطقتين مختلفتي المناخ ، على أساس وجود تغيرات يمكن إرجاعها إلى أثر المناخ فإن المناخ في هذه الحالة يمكن أن يكون متغيرا لأنه لا يكون دائما ، أي تشابه الأثر

في هذا النوع من المقارنة . ومع أن العامل الدائم لا يمكن أن يكون سببا في تغير شيء متغير ، ولذلك فإن شيء متغير ، ولذلك فإن غريزة العدوان لا يمكن أن تكون سببا في الحرب لأن هذه الغريزة لم تتغير في السكان في زمن الحرب أو زمن السلم ، ومع ذلك فيذه الغريزة عامل من عوامل الحرب ، لأن عدم وجودها قد يؤدى إلى حالة لا تنشب فيها الحرب وعلى هذا الأساس قد يكون للظاهرة عدد من العوامل الدائمة أكثر من العوامل المسبة للتغير .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن كل نسق اجهاعى يعتمد على ظروف معينة فإذا تغيرت هذه الظروف تغير النسق ، ولذلك كان التغير الاجهاعى في واقع الأمر استجابة لظروف متغيرة (ماكيڤر وييج ، ١٦ ، ص ١٢٥). كما أن كل تغير في علاقة الإنسان بالبيئة يعيى بالضرورة بعض التغير في علاقته بأقرائه لأن المعلاقات التي كانت قائمة في حالة — فرضية — من التوازن بين الافراد أو الحماعات كانت تمثل اتجاها معينا لهذه المعلاقة المتبادلة ، وكلما تغير الاتجاه تغيرت صور التوازن وهكذا .

وللنك فإن أسباب التغير في أى نسق اجهاعي متضمنة فيه بذاته أى أن التغير في النسق تغير ملازم أو داخلي immanent (سوروكبن ، ٢٨، ص ٦٩٦ ص ٦٩٦ – ٧٠١) ومثل هذا التغير يؤدى إلى سلسلة من النتائج تعمل التغير التالى . وأمذا فإن تقسيم ملكية العائلة يؤدى إلى سلسلة من النتائج تعمل على إحداث تغيرات أخرى في العائلة ،وهذا يعني أن العائلة تحتوى على بذور تغيراتها المستقبلة . وليس معنى هذا أن التغير في أى نسق لا بد أن يكون بالضرورة داخليا ، بل إن أثر العوامل الخارجية يظهر في عمليات التغير ولكن دورها يشمل الإسراع أو التأخير في التغير الملازم أو اللاخلي ، أو تسهيل أو تعويق تحقيق النسق لإمكانياته أو في تعديل لبعض سهاته الثانوية . وتكون الموامل الخارجية الاجتماعية والثقافية أكثر أثرا خصوصا – في حالة القرية مثلا — إذ أصبح النسق جزءا من نسق أكبر ويبدأ هذا الأخير في التغير . معية مثلا — إذ أصبح النسق أو القرية تميل إلى التغير في وقت واحد أو في معية

في القرية — تتغير العائلة مثلا من الداخل لتغير الظروف التي كانت تعتمد في القرية — تتغير العائلة مثلا من الداخل لتغير الظروف التي كانت تعتمد عليها . وهذا التغير في العائلة يؤدى بدوره إلى سلسلة من التغيرات في المظاهر الاجهاعية والثقافية التي كانت مرتبطة بها في حالها السابقة . وتستمر التغيرات تتشر في كل اتجاه ، ويكون دور العوامل الخارجية ( الاجهاعية والثقافية ) منميا أو مقوما لاتجاهات التغير بحسب الأحوال ، ويزداد أثر هذه العوامل كلما زادت صلة العائلة كوحدة بوحدات أكبر مها كمجتمع القرية أو المدينة ، خصوصا إذا كانت هذه الوحدات الأكبر تتغير هي الأخرى .

## سادساً:

وعلى الرغم من تشابه المجتمعات القروية فى كثير من أجزاء العالم على نحو ما أشار إليه ردفيلد (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٨٠) وأوسكار هاندلين Handlin (هاندلين ، ٢٥ ، ص ٧) إلا أن عوامل التغير وعملياته تختلف من مكان إلى آخر بل إنها قد تختلف فى المجتمع الواحد باختلاف المجتمعات القروية نفسها من حيث انها لها لا محاذج مختلفة ، ولكنها جميعا تتغير بفعل عوامل خارجية أو داخلية أو بفعلهما معا . وقد تكون نتائج التغير متشابهة ، إلا أنها تختلف من حيث المدى باختلاف ظروف كل مجتمع . وإذا سلمنا بفكرة ردفيلد من أن القرية وتفاقها جزء من ثقافة أكبر ، تكون عوامل التغير والتغيرات التي حدثت نتيجة لذلك تلتي أضواء على التغير في القرية . ولهذا كان تاريخ الثقافة الكبرى من الأصول التي يرجع إليها الباحث في المجتمعات القروية ليقدر الظروف التي من الأصول التي يرجع إليها الباحث في المجتمعات القروية ليقدر الظروف التي مرت عليها القرية في مراحلها المختلفة . ومع ذلك فإن ردفيلد يعرف بصعوبة مرت عليها القرية في مراحلها المختلفة . ومع ذلك قإن ردفيلد يعرف بصعوبة الريفية ، وإن أشاروا فبطريقة لا تفيد الباحث الأنثر وبولوچي كثيرا . (ردفيلد ، ص ٨٠) .

وقد حاول حامد عمار ــ تمشيا مع فكرة ردفيلد السابقة ــ فى الفصل الذى عقده عن التغير الاجتماعى فى قرية و سلوا ، أن يبرز العوامل التى تعرضت لها « مصر ، وأدت إلى تغيرات يمكن أن تلتى أضواء على التغير فى القرية و فنتيجة لاتصال مصر بالغرب عن طريق الغزو الفرنسي فالبريطاني والإصلاحات اليي قام بها « محمد على » وحركات التحرر الديني التي قادها ﴿ الْأَفْغَانَى ۗ و ﴿ محمد عبده ، ظهرت اتجاهات جديدة على الحياة ، المصرية ، مثل زيادة التصنيع وانتشار المدارس وقيام النظام النيابي ، ونمو الطبقة الوسطى المثقفة وطبقة العمال ، ويقظة الوعى القوى وحركات الاستقلال وانتشار الوعى الطبي ، والاهبّام بالصحافة ووسائل الاتصال الأخرى كالإذاعة ، ثم أشار إلى الاختلاف بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في درجة التأثر بهذه الاتجاهات النامية ( عمار ، ٢١ ، ص ٦٧ - ٧١) بطريقة عامة لا تكشف عن اتنجاه عمليات التغير وخصائصها في كل منطقة ، أو انتقالها من منطقة إلى أخرى والتعديلات أو الانحرافات التي تحدث لها في أثناء ذلك . كما أنه لم يستطع أن يربط بين هذه العوامل وبين طبيعة الحياة الاجتماعية فى القرية واكتنى بقوله • إن سلوا لم تتأثر إلا قليلًا بالعوامل السابقة، فلا تزال تحتفظ بطابعها الريني القديم، (عمار ، ١ ، ص ٧١) وكان التحليل التاريخي السليم يقتضي منه أن يذهب إلى أبعد من العوامل الحديثة تمشيا مع فكرة ردفيلد ليكشف عن العلاقة بين حالة المجتمع ككل آنذاك وحالة القربة الى لا تزال تحتفظ حتى الآن بما كانت عليه من قبل . ولكن الصعوبة التي أشار إليها ردفيلد تواجهه في هذه الحالة . ولهذا يكون الإمعان فى تتبع التاريخ أمرا مفضيا إلى الغموضولن يفيد البحث الأنثر وبولوچى. ومع هذا عاد عمار مرة أخرى لبحدد تأثر القرية المباشر لا بعوامل التغير الكبرى ف المجتمع « المصرى » بأسره بل بالمدينة ــ والمدينة القريبة ــ حين يشير إلى أن العام للتغير هو محاولة تقليد نماذج الحياة في المدينة وخصوصا في النواحي المادية (عمار ، ٢١ ، ص ٧٦) وفي بعض المظاهر المرتبطة بالنظرة إلى المرض والعلاج والعلاج والسلطة المحلية في القرية (عمار ، ١ ، ص ٧٨ – ٨٠) ومع أنه لم يشر إلى العوامل التي أثرت في القرية مباشرة إلا أن تحليله لمظاهر التغير وأسبابها خصوصا في النواحي المادية وظاهرة والكرم والضيافة، (عمار ، ١ ، ص ٨٧) ينصب على أن التأثر في الحالة الأولى كان عن طريق عامل خارجي هو المدينة ، والتأثر في الحالة الثانية كان عن طريق عامل داخلي هو انخفاض المستوى الاقتصادي في القرية . وهذا يثبت أن أهم ما يجب أن يلتفت إليه الباحث

في دراسات التغير الاجبّاعي في المجتمعات القروية ، هو أن يركز على أثر العوامل المباشرة سواء كانت داخلية تتصل بالبناء الاجتماعي في القرية أو الثقافة المادية أو الحياة الاقتصادية ، أو خارجية تتصل بتأثير المدينة التي تمثل مراكز الانتشار الثقافى ، والتي عن طريقها تنم الإصلاحات كتحسين طرق المواصلات أو المشروعات الاجتماعية والصحية المختلفة ، وعن طريقها أيضا – باعتبارها مركزا إداريا ــ تتخذ القوانين طريقها إلى التنفيذ في الوحدات القروية التابعة لها . وسوف يتبين من دراسات أخرى في جهات أخرى من العالم أنه لا يمكن الاعتماد على التاريخ العام للثقافة الكلية في تفسير التغير الاجتماعي ، أو حتى في وصف الحياة الاجتماعية في القرية قبل الفترات التي أخذت التغيرات منها تتخذ اتجاها واضحا . بل إن تاريخ القرية نفسه يكون غامضاً لا يمكن الرجوع إليه إلى أبعد من ذاكرة كبار السن ، لأنه كلما أوغلنا في تاريخها لا نحصل من كبار السن إلا على صورة خيالية تمثل القرية في عهودها الذهبية ، كما أن الوثائق أو الإحصاءات التي يمكن العثور عليها لا يمكن التأكد من صدقها لأنها جمعت في الغالب بطريقة ظنية وعن طريق أشخاص غير مدربين . وقد تنتفي هذه الصعوبات في دراسات التغير في المدينة أو في المجتمعات الصناعية لاحيال وجود مصادر معتمدة يمكن الرجوع إليها .

في نامهالمي الاستمال وهي قرية من أعمال ولاية ميسور Mysore بالهند ، اكتشف آلان بيلز A Beals في دراسته التغير الاجهاعي في القرية أن المادة التاريخية ناقصة جدا يحيث لا يمكن الاعهاد عليها ، لأن الإحصاءات وسجلات الأراضي التي كانت تعمل كل خسين عاما لا يمكن الرجوع إليها ، ولا يمكن رد أية ظواهر إلى أسباب معينة بناء على ما فيها من المعلومات . ولكنه استطاع في عام ١٩٥٣ أن يحصل على معلومات لم تمكن قاصرة على ما أدلى به كبار السن ، وقد قسم المعلومات التي حصل عليها إلى ثلاث مراحل : الأولى من ١٨٠٠ وهي معلومات خرافية تماما ، والثانية من ١٨٧٠ – ١٨٧١ وهي معلومات خرافية تماما ، أما المعلومات ابتداء من عام ١٩١٤ وهي ليست في ذاكرة كبار السن تماما ، أما المعلومات ابتداء من عام ١٩١٤ حي وقت إعداد البحث فإما كانت متضمنة في ذاكرة الكبار و يمكن

الرجوع إليها والاعبّاد عليها (بيلز ، ٣ ، ص٧٩). ولا يخالجني شك في التشابه الكبير بين نامهاللي وبين القرى الثلاث الّي أبحث التغير الاجبّاعي فيها في هذا الصدد .

ويعتقد ألان بيلز أن التغيرات التي حدثت في القرية وفرضت، عليها من الخارج ولهذا تكون دراسة العوامل الخارجية ، وخصوصا التأثيرات الحضرية والعلاقات المتبادلة بينها ، كاشفة للتغير في القرية ودرجته واتجاهاته . (بيلز ، ٣ ، ص ١٠٠). رمعني ذلك أن البواعث الأولى لتغير القرية جاءت من الحارج. وهذا موقف بخالف الموقف الذي اتخذته في هذا البحث ، بار هو عكسه تماما ، فالبواعث الأولى للتغير كانت موجودة ومتضمنة في البناء الاجتماعي للقرية نفسها . وكانت العوامل الحارجية كالتأثيرات الحضارية عوامل منشطة أو مسرعة accelerating والذي جعل بيلز يأخذ هذا الموقف أن قرية نامهاللي بعيدة عن المراكز الحضرية ، ولهذا ظلت محتفظة بطابعها القديم حتى اقتربت منها المؤثرات الحضرية وخصوصا عن طريق الحكومة التي فرضت عدة تنظيات وتعديلات في مجتمع القرية . وقد يكون هذا صحيحا ، إلا أنه لم يلاحظ بدقة أثر زيادة السكان على مستوى المعيشة وما يترتب عليه من تغيرات داخلية ، الأمر الذي جعله يركز على التغيرات الثقافية أكثر من التغيرات الاجتماعية . ولهذا كانت أهم العوامل في التغير هي ، النظام الإداري بالإضافة إلى المؤثرات الغربية ، وقد ترتب عليهما أن استمرت سلطة الحكومة تمتد على حساب السلطات المحلية ، وأن تحسنت طرق المواصلات ، ونمت الصناعات الحضرية ، وانتشرت النظم الأوربية فى التعليم والصحة والحلمات العامة ، كل هذا إلى جانب زيادة السكان السريعة والاهتمام بالاقتصاد النقدي (بيلز ، ٣ ، ص ٨٠) ويقول عن المظاهر الأربعة الأولى أنها عوامل النمو growth factors وزيادة السكان والاقتصاد النقدى موازين للمظاهر الأخرى ومعيي ذلك عنده أن النمو في العوامل الأولى أو عوامل النمو أدى إلى نمو مصاحب في السكان والاقتصاد النقدى . وأعتقد أن هذا التقسم خاطئ لأن الاقتصاد النقدى لا يختلف عن المظاهر الأربعة الأولى ولهذا كان لا بدأن يوضع في طبقة واحدة معها ، أما زيادة

السكان فهي وإن كانت نامية إلا أن نموها لا يرتبط مباشرةبنمو العوامل السابقة .

ولهذا لا يمكن أن نستخلص من تحليل « بيلز ، أن الزيادة في عدد السكان كانت راجعة في المحل الأول لأثر العوامل السابقة ، لأن السكان كانوا يزدادون قبل ذلك ، وربما كان التحسن في الإجراءات الصحية قد أدى إلى التقليل من نسبة الوفيات إلا أن الزيادة المرتبة على ذلك لا يمكن مع هذا أن تقرن بزيادة المؤثرات الحضرية لأنها في الواقع لم تؤثر على درجة الحضرية مثلا . وهو يعترف بأن ثمة تغيرات حدثت في العائلة وفي العلاقات الداخلية في القرية (بيلز ، ٣، ص ٩٣ – ٩٥) ولكنه ينسبها جميعًا إلى أثر العوامل الخارجية أيضا ، مع أنها قد تكون راجعة إلى التغير التدريجي في الأسس القديمة التي كانت تقوم عليها نتيجة لزيادة حجم السكان وازدياد انخفاض المستوى الاقتصادى ، الذي قد يؤثر في وحدة العائلة الاجتماعية والاقتصادية وفي العلاقات المترتبة على هذه الوحدة . ومصدر الحطأ الذي وقع فيه بيلز أنه ينسب التغيرات بطريقة حتمية إلى عامل واحد ، وافترض أن ظاهرة النمو growth إنما تقتصر على المؤثرات الحارجية فقط . بينها لا يمكن أن ننكر النمو من ناحية أخرى على المؤثرات الداخلية . فالتتيجةالي انهي إليها بيلز من أن البعد النسبي للقرى يؤدى إلى تغيرها إذا وقعت تحت تأثير عوامل التغير الحضرية وحدها نتيجة خاطئة وافتراضه أن هذا ينطبق في كل حالة افتراض لا تؤيده الوقائع المادية .

ومثل آخر عندف عن قرية نامهاالى فى الهند ، هو قرية شان كوم Kom التي درسها ردفيلد عام ١٩٣١ ثم عاد لدراسها بعد ١٧ سنة ليكشف عن مظاهر التغير التى حدثت فيها خلال هذه المدة ، ومع ملاحظة اختلاف القريتين من حيث الظروف كالحجم والبعد عن طرق المواصلات أو الملن ، نجد أن التأثيرات الحضرية كانت بالغة الأثر فى قرية شان كوم . إلا أن الاختلاف فى التأثير واضح جدا ، فأثر المدينة فى نامهاالى يتخذ شكل و الفرض » وموقف القرية سلبى إذاء التغيرات ، أما فى القرية الأخرى فإن السكان و قرروا أن يصطنعوا كثيرا من خصائص سكان المدينة وكانوا يعملون على أن تأخذ مساكنهم شكل مساكن المدينة » ، و ومن أهم التغيرات الى حدثت إقامة بلدية وملمب

ومدرسة ومكتب بريد (ردفيلد ، ٢٦ ، ص ، ٩ ، ١٦ ، ٢٥ ، ٢٠ ، ٢٥ . ٢٩ ) ولمذا لا يكون التغير راجعاً إلى المؤثرات الحضرية الخارجية وحدها والمفروضة على انقرية ، بل راجعا أيضا بالدرجة نفسها إلى عامل داخلي وهو الإمرادة الحرة السكان . ومع أن الرغبة الإيجابية من سكان القرية للتغير قد تكون محية لشاهرة عاملة ، إلا أنها غير ظاهرة في أغلب القرى في جميع أنحاء العالم . أو على الأقل في القرى الثلاث التي أخرس التغير فيها ، بل قد يكون العكس هو الظاهر تماما حين يعرض القروبون عن كل مظاهر التغيير ، ويقاوبون بطريقة سلية الإصلاحات والمشروعات الى تقوم بها الدولة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجهاعية . وتجربة المركز الاجتهاعي في شان كوم خاصة وفي ياكتان الاجتماعي على السلبية التي تميز السكان . وعلى أي حالة من الاتمال واللاتبجانس والفردية ( ردفيلد ، ٢٧ ، ص ٢٩٣ — ٣٦٢ ) . وطبيعي أن تتختف درجة التغير أو سرعته باختلاف ظروفها .

ويكاد دوبيه Dube يتفق مع آلان بياز في تحديد المؤثرات التي ترتب عليها التغير الاجباعي والثقافي في قرية شاميربت Shamirpet من أعمال ولاية حيدر أباد بالهند. فالقرية ظلت لعدة عشرات من السنين كما هي محافظة على النموذج الذي كان لها منذ القدم ، ولم تتغير إلا نتيجة لنشوء ظروف خارجية لم تتعرض لها من قبل. والمدى الزمني الذي لاحظ فيه دوبيه ما طرأ على القرية من تغيرات يمتد إلى خسين عاما قبل عام ١٩٤٨ ، أما بعد هذا العام فالتغيرات ألى حدثت كانت نتيجة لأسباب محتلفة نسيا . فهو إذن يفصل بين مرحلتين من التغير وكذلك بين نوعين من العوامل . وترد هذه القسمة إلى حدث تاريخي هام وهو قسمة الهند في عام ١٩٤٨ إلى قسمين : الهند وباكستان . وقد وقعت حيدر أباد التي تتبعها القرية في نطاق دولة الهند الجديدة . فقبل القسمة كان تأثير العوامل الخارجية يختلف عنه بعدها نظرا لاهمام الدولة المباشر بالولاية

بعد ذلك . وعوامل ما قبل عام ١٩٤٨ تنحصر في : الاتصالات مع صاحب الأرض الإقطاعي ووطنى الدولة والمحاكم ، وتأثير المدينة ، والتعليم ، ونشاط الحكومة العام وخصوصا في الاتجاه إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الهند عامة وبصورة أقل في ولاية حيدر أباد . أما عوامل ما بعد هذا التاريخ فأهمها النشاط البوليسي Police action الذي يرى دوبيه أنه نقطة جوهرية في حياة القرية ، إلى جانب بالاهتمام الإصلاحات الإدارية ، والقضاء على الإقطاع ، وتدعيم الإصلاح الحكومي وتركيزه ، والنشاط السياسي « والديمقراطي » ، بوجه عام ( دوبيه ، ۲ ، ص ۲۱۵ – ۲۱۷) . مع أنه ليس هناك اختلاف كبير بين هذين النوعين من العوامل الأمر الذي كان من غير الضروري قسمتها على هذا النحو . وكل ما يريد دوبيه أن يشير إليه هو أن تأثير المدينة والقانون ـــ ممثلا في نشاط الدولة ـــ أخذ يزداد بعد عام ١٩٤٨ . الأمر الذي ترتب عليه سرعة التغير الاجتماعي والثقافي . وطبيعي أنه كلما ازدادت العوامل الحارجية في الضغط pressure على القرية كلما ازدادت التغيرات الاجمَّاعية تبعا لذلك . والواقع أن اختلاف التغير في شامير بت Shamirpet كما سجله دوبيه بين الفترتين يشابه قريتين إحداهما بعيدة عن المدينة ، والأخرى قريبة منها . وطبيعي أنه كلما ازدادت القرية قربا من المدينة كلما ازداد ثأثرها بنموذج الحياة الحضرية والعكس . ولذلك فاختلاف العوامل عند دوبيه لا يمثل اختلافا في النوع وإنما اختلافا في الدرجة وهذا لا يغير من جوهر الموضوع ، وهو نسبة التغير في القرية إلى قوى خارجية . وإذا كان التغير الذي حدث في مجال الثقافة المادية والحياة الاقتصادية يمكن نسبته مباشرة إلى أثر المدينة والقانون فالتغير الذي حدث في البناء الاجتماعي وخصوصا في العائلة ــ على الرغم من أنه يقول إنها لا تزال الوحدة الاجتماعية التي تقوم عليها الحياة في القرية – لا يمكن نسبته بالطريقة نفسها إلى أثرالعوامل الحارجية وحدها ، خصوصا وأن نمو السكان في القرية لم يتوقف أو يقل بفعل الأوبئة أو المجاعات أو الفيضانات .

ولا يختلف جون أمبرى John Embree في دراسته للتغير في قرية سوي مورا

المادى و لأن التغيرات في البناء الاجتماعي تغيرات لا نعرفها في المدى الزمي المادى و لأن التغيرات في المبدى الزمي الطويل فقد تكون راجعة إلى الاتصال بناء اجتماعي معقده (أمبري ، ٧ ، الطويل فقد تكون راجعة إلى الاتصال بناء اجتماعي معقده (أمبري ، ٧ ، ٢٧٣ — ٢٧٣ ). ولهذا وجد أن التغيرات التي حدثت في القرية كانت من نوعين: تغيرات تقوم مها الحكومة كإنشاء المدارس والحمعيات الزراعية يجد أمبري أن التغيرات التي تكون الحكومة عاملا أولافيها هي التغيرات الحامة . ومع ذلك فعوامل التغير في القرية اليابانية عوامل خارجية من اللديجة الأولى . ومع أن يانج فعوامل التغير في القرية اليابانية عوامل خارجية من اللديجة الأولى . ومع أن يانج بالصين كان أكثر التفاتا لعوامل التغير المتعددة الداخلية والحارجية بالمسين كان أكثر التفاتا لعوامل التغير المتعددة الداخلية والحارجية اللذين لا يقطعون صلتهم بالقرية ، ونظام العمل وملكية الأرض (يانج ، ٣١ ، الذين لا يقطعون صلتهم بالقرية ، ونظام العمل وملكية الأرض (يانج ، ٣١ ، هده العوامل بعضها بالبعض ومبلغ أثر كل مها أو كلها في الحيال الثقافي المادي

ولعل الاتجاه فى أغلب الأمثلة السابقة إلى إبراز العوامل الخارجية وخصوصا تأثيرات المدينة والقانون يرجع إلى ما يلى :

١ — أن أغلب هذه الدراسات لم تكن معنية فى جوهرها ببحث التغير الاجتماعى . وإنما جاءت الإشارة إلى التغيرات الاجتماعية لإلقاء نظرة سريعة على الوضع المتغير القرى المدروسة . وكان التركيز على إدراك التغيرات فى الثقافة المدية مبعثه أمران ، الأول أن ملاحظة و العرف » والثقافة الملاقات الاجتماعية . خصوصا وأن أغلب الباحثين لهذه القرى متأثرون بالمدرسة الأمريكية الأنثر وبولوچية التي تنحو هذا النحو . والثاني أنهم كانوا مقتنعين بأن البناء الاجتماعي دام من حيث الشكل على الأقل وأنه لا ينطوى على عوامل تغيره وأنه يتغير فقط عن طريق الثفاعل الاجتماعي مع قوى خارجية .

ريموند فيرث R. Firth في قوله 1 إن التغير البنائي نتيجة للتفاعل الاجمّاعي ، ولكنه فهم التفاعل على أنه ضغط أو فرض compulsion من الحارج على القرية تستجيب له القرية حينا وتقاومه حينا آخر فتحلث تغيرات هامة في الثقافة المادية وفي الاتجاهات العامة بينما يظل البناء الاجتماعي كما هو مع تغيرات طفيفة ( دوبيه ، ٣ ، ص ٢٢٢ ــ ٢٢٩) . ولست أنكر أثر تفاعل القوى الحارجية مع البناء الاجمّاعي والنتائج البعيدة المدى الّي ترتب على ذلك في البناء نفسه خصوصا إذا كانت هذه القوى في تزايد مستمر ، ولكن بين القوى الداخلية مهمة أيضا ولا يمكن أن نفهم حقيقة التغير : عوامله وعملياته ونتائجه ما لم نقم بالبحث عن عوامل التغير الداخلية . فنمو القرية والهجرة من القرية مثلا \_ وهي نتاتج مباشرة لتغير هام في العائلة \_ لا يكفي أن تكون تأثيرات المدينة وحدها هي السبب فيها ، ولا بد أن هناك من الأسباب الداخلية ما ساعد إلى درجة كبيرة على ذلك . وقد يكون في تحديد العوامل الخارجية والداخلية للتغير اتجاها إلى الفصل بينهما ، ولكن هذا ليس هو الهدف ، وإنما هذا الفصل يساعد فى فهم الظروف التى مهدت للتغير خصوصا وأن كل الانحراف أو اختلال للتوازن لا يتم فجأة وإنما يتخذ مظهر التدرج ، وتزداد آثار عوامل التغير كلما ازداد ظهور الظروف المناسبة .

٧ — كذلك لم يلتفت هؤلاء الباحثون إلى بعض المسائل المامة خصوصا فى دراسات التغير الاجهاعى، وعلى الأخص عامل الزمان وعامل المكان sime and space دراسات التغير الاجهاعى، وعلى الأخص عامل الزمان وعامل المكان عالجهاعى أو قربهما ما يؤدى إلى نظرة مهجية معينة وفهم آخر لعمليات التغير . ويبدو أن أغلب هؤلاء الباحثين متأثر بالدراسات الأثر وبولوچية فى المجتمعات البدائية فى هذا الصدد من ناحيتين : الأولى أن دراسة التغير كانت ولا تزال تتجه إلى معرفة أثر الثقافة الأوربية (الاتصال الثقافى) على البدائيين وعلى الأخص فى حياتهم الماحياعية ، وبمعنى آخر أن التغيرات التي فرضت على البدائيين سببت اختلالا فى توازن حياتهم الاجهاعية واستمراوا فى عدم التكامل كلما زاد تفكك وحدة ثقافتهم الأصلية المرابطة الأجزاء المادي مها واللامادى ، ولهذا كان أمم وحدة ثقافتهم الأصلية المرابطة الأجزاء المادي مها واللامادى ، ولهذا كان أمم

ما شغل به هؤلاء الباحثين تتبع التغيرات فى الحياة المادية ، وما تركت من آثار على البناء الاجتماعى للقرية ، نتيجة لآثار الاتصال الثقافى ــ إما اختيارا أو جبرا عن طريق الدولة ــ بالمدينة . والثانية أن البناء الاجماعى للمجتمعات و المحددة ، الصغيرة ثابت static نسبيا ولا تتغير مكوناته إلا بفعل قوى خارجية و بدوم يظل محافظا على شكله .

ولكن سواء كان البناء الاجتماعي يقوم على العلاقات الاجتماعية المعقدة في مجموعها والَّتي تكونِ وحدَّما العلاقات الثنائية diadic relations بين شخصین ( رادکلیف براون ، ۲۱ ، ص ۱۹۱ – ۱۹۲) أو يقوم على الجماعات الاجماعية الدائمة كالأمم والقبائل والعشائر والتى تحتفظ بهويتها كجماعات بالرغم من تغير أعضائها ، فإن فكرة الاستمرار خلال الزمن continuity متضمنة . ومع أن فورتس Fortes (فورتس ، ٩ ، ص ١٤ هـ ٥٥) نقد تمييز رادكليف براون بين البناء الاجهاعي الذي يتغير ويتجدد باستمرار وبين الشكل البنائي structural form الذي تكون له صفة الاستمرار فى مجتمع ثابت نسبيا على أساس أن عامل الزمن واحد فى الحالتين وأن هذا التمييز تجريد غير واقعى . إلا أنه لم يقف موقفا واضحا إزاء استمرار البناء أو شكله في الزمان ، بل إنه أضاف إلى ذلك أن عامل المسافة والمكان لا يختلف بالنسبة البناء الاجهاعي عن عامل الزمان . ولكن النقطة الأساسية هنا ليست أن رادكليف براون ميز في البناء الاجهاعي بين المضمون المتغير والشكل الثابت ، وإنما تتصل بناحية هامة وهي الفرق بين المجتمع البدائي والمجتمع القروى من حيث الامتداد الزمني والمكانى . إذ يبدو أن الامتدادين يرتبطان عكسيا في الحالة الثانية ، وطرديا في الحالة الأولى . والارتباط العكسي والطردي هنا يؤديان إلى نتائج نحتلفة بفرض عدم تلخل عوامل أخرى كالغزو الأوربي للمجتمع البدائى أو زيادة تأثير المدينة في مجتمع القرية . فالامتداد الزمني في حالة المجتمع البدائي يعني استمرارا للبناء الاجهاعي ، فالزمن مرتبط بالتغير في إطار من الاستمرار . والتغير هنا هو النمو في النسق المكونة للبناء بمعنى أن زيادة السكان مثلا لا تؤدى إلى تغيير ما في صورة البناء . ولذلك فالغو هنا نمو كمي لا كيفي ، أما ارتباط الامتداد الزمني بالامتداد المكاني فمرجعه إلى أن المكان الذي توجد

فيه المجتمعات البدائية غير محدد ، فكل مجتمع بدائى له منطقة قد تضيق أو تتسم يتحرك فيها . ولهذا يكون ممكنا دائما أن يصاحب النمو الناجم عن الامتداد الزمي نموا في و شغل ، المكان . فلم يكن هناك مجال التغير الذى قد يترتب على العلاقة المحكسية بين الامتدادين . وهذا في أغلب الظن الذى جعل الشعوب البدائية لفترة طويلة قبل الغزو الأوربي و منعزلة ومكتفية بذائها ولكل منها ثقافة منها نقرة على الاستمرار في بنائها الاجتماعي .

أما الامتداد الزمني للقرية فإنه ظل يسير طرديا مع الامتداد المكاني ، ومع ملاحظة أن القرية خصوصا في الإقليم الجنوبي عامة تمارس حياتها الاقتصادية على مساحة محددة من الأرض الزراعية لا يمكن أن تتعداها ، نظرا لوجود حكومة مركزية تشرف على تنظيم صلات القرى بعضها ببعض ، فإن النمو ، نمو السكان في وقت معين يصبح في حالة تنعكس معها علاقته الطردية مع المكان ، الأمر الله يودي إلى استمرار الضغط على البناء الاجهاعي من الداخل كلما زاد النمي وهذا الضغط خليق بأن يغير من شكله form التقليدي لتغير العلاقات المكونة لكل نسق من نسقه . ومعنى هذا أن النمو السكاني خلال الزمان في القرية مع تحديد المكان يؤدي إلى نتائج هامة في البناء الاجهاعي ، قد تشابه النتائج على هذا البناء في المجوامل المسبة .

وَلَمْذَا كَانَ التغير في حجم السكان والتأثيرات الحضرية البواعث الأساسية في التغير الثقافي والمستقبد الثقافي عن المجتمع القروي ، وكان الاتصال الثقافي عن طريق الأوربيين الباعث الأسامي للتغير في المجتمع البدائي . ومن هنا جاء نقدى للباحثين المتقدمين في أنهم لم يهتموا بدواسة أثر التغير السكاني على التغيرات المبعدة المدى أو القصيرة المدى في المجتمع القروى .

وقد عنيت بإبراز الاختلافات بين القربة والمجتمع البدائي وعلى الأخص فيا يتصل بعوامل التغير لأسباب منهجية ، مع أنني أعتقد أنه في مدى يطول أو يقصر من الزمن ستكون التأثيرات الحضرية في القرية والتأثيرات الأوربية في الشعوب البدائية هي التأثيرات ذات الأهمية الكبرى في التغير الاجتماعي والثقافي في كل منهما . وإذا كان التحليل قد اتخذ في بعض الأحمان صفة العمومية ، إلا أنني أحدد هنا أن الاختلافات السابقة إنما تنطبق في الدرجة الأولى على المجتمع البدائي بصفة عامة والنموذج القروي الذي اخترته للدراسة . وإذا كان هناك تشابه بين هذا النموذج ونماذج أخرى في أنحاء العالم ، فقد يرجع ذلك إلى تشابه الظروف ، خصوصا وأن المجتمعات الزراعية بصفة عامة تتشابه في كثير من المظاهر التي ترجع قبل كل شيء إلى اعباد السكان على الزراعة ، وكطريقة في الحياة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان طول خبرة الأنثر وبولوجيين بالمجتمعات البدائية المنعزلة والمكتفية بذاتها وذات الثقافة المحددة (ردفيلد، ٧٥، ص ٢ - ٧) عاملا من العوامل التي جعلتهم ينمون مناهجهم في دراستها ، وتتخذ طابعا محددا ، بعكس الحال في المجتمعات القروية الحديثة العهد بالدراسة الأنثر وبولوچية ، والأبعاد dimensions المختلفة لها وأهمها انتهاؤها لثقافة أكبر ووقوعها فى مجتمع تشرف عليه حكومة مركزية ، تنظيم العلاقات وتفرض القوانين الواجبة التنفيذ ، وهذا إلى جانب علاقها الوثيقة بأرض زراعية محددة . كل هذه الظروف جعلت من اليسير على الأنثر وبولوجي أن يحدد في دقة كافة العوامل المغيرة للمجتمع البدائي وأن يتتبع آثارها على الثقافة المادية والبناء الاجتماعي باعتبارهما مظهرا لكل متكامل ، وكانت المقارنة بين القديم والحديد أيسر بكثير عنها في المجتمع القروى ، لأن أغلب هذه المجتمعات البدائية سبقت دراسها في فترات مختلفة ، ولهذا كان من المكن العودة إلى دراسها بعد فترة من الاتصال الثقافي حتى يمكن تقدير العوامل بدقة والآثار والعمليات المرتبة على ذلك . فلو عاد إيفانز بريتشارد مثلا للمراسة النوير أو الأزاندي في جنوب السودان بعد عشر سنوات مثلا ، فإنه لن يتردد في عقد مقارنة لأحوال هذين المجتمعين في الوقت الذي درسهما فيه ، وبين أحوالهما في الوقت الذي قد يدرسها فيه مرة أخرى ، وستكون دراسته تجريبية مقارنة من الدرجة الأولى ولن تعوزه الدقة أو اليقين لأنه لن يواجه بتاريخ ظنى أو يضطر لإعادة تصوير حالة المجتمع لفترات تمتد في المدى الزمني الطويل ، وما فيها من مخاطر الوقوع في أخطاء عديدة قد تؤثر على التحليل والاستنتاج برمهما . ولا يعنى ذلك أن المناهج الأنثروبولوچية في دراسة المجتمعات و المحادة ، تفقد صلاحيها عند دراسة المجتمعات القروية ، بل إن الأمر هو كما صوره كرويعر Kroeber حين يتساءل عن التعديل الذي ستتخده هذه المناهج في دراسة عينات samples ليس لها خصائص المجتمع البدائي تماما ، خصوصا وأن و الأنثروبولوچيين اعتادوا دراسة و كاثنات عضوية organisms أى و مجتمعات قائمة بذاها societies by themselves وهم الآن وهو يشير إلى اتجاه مدرسة شيكاجو \_ يدرسون مجتمعات هي أجزاء من مجتمعات أكبر organs (كرويعر ، ١٣٠ ، ص ٣٠١). والنقطة الأساسية هي هل الطريقة المتبعة في دراسة الكل تصلح لدراسة الجزء ؟

وسأعرض هنا وجهة نظرى فى إيجاز ، فأشير أولا إلى أن الفرق بين المجتمعات الإنسانية: البدائى والقروى والمتحضر لا يمثل فرقا فى النوع وإنما يمثل فى جوهره فرقا فى النوجة ، ولذلك إذا حددنا نماذج وtypes للجماعات المحلية فى إطار كل من هذه المجتمعات فلا يعنى ذلك اختلافها نوعا . فالمدينة ، والقرية القريبة منها ، والقرية التى تقع على طرف الصحراء ، وتجمعات البدو ، والقرية التى تقع فى أعماق الريف ، كل منها عبارة عن حياة اجتماعية ، ولا خلاف على ذلك وإنما تفترق الواحدة عن الأخرى فى التنظيم الاجتماعي وفوع الثقافة المادية والنظرة إلى الحياة وغير ذلك وينطبق ذلك أيضا على الوحدات الأكبر حتى نصل إلى المجتمع الإنساني بأسره . أو أن الاختلاف بين مجتمع وآخر هو اختلاف فى الدرجة وذلك كما لاحظ جود فرى ومونيكا ويلسون عمالة كلا الأساس إذا كان فى الدرجة وذلك كما لاحظ جود فرى ومونيكا ويلسون G. هدا الأساس إذا كان فى مجتمعات وسط أفريقيا التقليدية والحديثة (١) . وعلى هذا الأساس إذا كان

<sup>(</sup>۱) يرى جود فرى وموفيكا ويلسون أن وظاهرة المجتمع عامة فى كل مكان ، وأنا الاختلاف بين المجتمات يقع فى المدى الذى تذهب إليه علاقات كل المعاصرة التعاريخية ، وهذا المدى هو الدرجة الذى يعبر عن عدد الأفراد أو الجماعات الذين يدخلين فى علاقات متبادلة ، وشدة أو كنافة هذه العلاقات كما أنه مقياس عن طريق شدة الكتافة التعاون والاتصال العاطفي والعقل تاريخياً ومعاصر. وقد جعلاه مقياساً لدواسة التغير الاجهامى . ولهذا فإن المجتمعات المنعزلة أو البدائية تقع فى أسفل سلم شدة التعاون وكثافته ، (ويلسون و ولسون ، ٣٠ ، ص ه ٢ – ٣٠) الذى يزداد كلما صعدةا السلم ستى نصل إلى المجتمعات المتصفرة .

موضوع علم الاجماع - بصفة عامة - هو دراسة المجتمعات الحديثة (الكبيرة وموضوع الآثر وبولوچيا الاجماعية هو - بصورة مبدئية - دراسة المجتمعات الصغيرة المحددة ، فإن موضوعهما واحد وهو دراسة الحياة الاجماعية على أى مستوى . ولهذا لم يكن انحرافا عن الموضوع ما اتجهت إليه الآثر وبولوچيا الاجماعية إلى دراسة المجتمعات القروية والمجتمعات الصناعية الآن معتمدة في وطرقها ، على خبرتها العملية في دراسة المجتمعات البدائية . وهذا هو الاتجاه الذي اتبعه الباحثون في دراسة والمحتمعات البدائية . وهذا هو الاتجاه الذي اتبعه الباحثون في دراسة والمحتمعات البدائية .

ومن المسلم به أن ( العلوم الاجَّاعية ) تطبق في دراستها القواعد المُهجيةالعامة في و العلم ، مهما كان حجم المادة ولا تختلف عن و العلوم الطبيعية ، إلا في و نوع ع ٰهذه المادة . وقد كان الاختلاف في النوع بين مادة العلوم الطبيعية ومادة العلوم الاجماعية مثار مناقشات كثيرة لا تزال قائمة حتى اليوم حول مدى إمكان تطبيق و الطرق ، المضبوطة للعد والقياس في العلوم الطبيعية على و مادة ، العلوم الرجهاعية التي ليس لها خصائص المادة الأخرى . ولكن الذي يهمنا هنا أنه لا اختلاف من وجهة النظر المهجية بين دراسة مجتمع صغير مستقل كالمجتمع البدائى ودراسة مجتمع صغير غير مستقل كالقرية أو دراسة مجتمع حديث كالمدينة . كما أن هناك الآن شبه تسليم من حيث الاتجاه العام للدراسة وهو اعتبار و المادة ، محل الدراسة و كلا ، متساند الأجزاء بحيث لا يمكن عزل جزء منه وبحثه منفصلا عن بقية الأجزاء ، بل يجب أن يكون في الاعتبار دأمًا و العلاقات البنائية والوظيفية ، المتبادلة بين الجزء والكل وبين الكل والأجزاء المكونة له وسواء استخدمنا اصطلاحات العلوم البيولوچية كما يفعل رادكليف براون أو إصلاحات العلوم الطبيعية كما يفعل جورج لندنبرجG. Lundenberg في التحليل الاجباعي ، أو استخلمنا اصطلاحات خاصة كما يفعل كثير غيرهما من العلماء ، فإن إطار الدراسة لا بد أن يصمم في ضوء المهجية العامة وفكرة التكامل أو التساند البنائي الوظيني . فالدختلاف يقع في المحل الأول في الطرق المستخدمة في البحث وضرورة تطويرها عند الانتقال من درجة إلى درجة مختلفة من مستويات الحياة الاجتماعية ، كالانتقال من دراسة المجتمع البدائي

إلى دراسة المجتمع القروى ، ومع أن كروببر Kroeber وردفيلد أشارا إلى ضرورة هذا التطوير إلا أنهما وعلى الأخص الأخير لم يقدما إلاوجهات نظر عامة تنصب أساسا على الفروق في الأبعاد dimensions لا على الطريقة. ومثال ذلك أن ردفيلد ينقد إيفانز بريتشارد في ربطه بين الطبيعة nature والنشاط الإنساني والحياة الاجمّاعية عند دراسته للنوير ، باعتبار أن هذه طريقة إن صلحت في دراسة المجتمعات البدائية فلا تصلح لدراسة القرية . لأن المهم فى رأيه أن نفهم القرية ككل من خلال علاقة الإنسان بالإنسان لا من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة ، ولأن القربة ــ وهي مجتمع تاريخي ــ تكون علاقات الناس فيه متعددة ومختلفة ومرتبطة بدورها كل بالأخرى ، فإذا أدركنا نسقا system قد يكون له ارتباط بالنسق الإيكولوجي في نقطة معينة ، فإنه في نفس الوقت یکون نختلفا عنه (ردفیلد ، ۲۶ ، ص ۳.۲ – ۳۳) . ویعنی ردفيلد بذلك أن العامل الإيكولوجي مهما كان أثره لا يصلح أساسا لتفسير العلاقات الاجْمَاعية ، خصوصا في المجتمعات القروية ، التي تكون فيها هذه العلاقات ذات طابع تاريخي ، والقرية نفسها عليها علائم تفاعل القرون (ردفيلد ، ٢٥ ، ص ٧٩ )، ولهذا كان التاريخ في نظر ردفيلد عاملا يفوق في أهميته العامل الإيكولوچي وخصوصا في تفسير العلاقات التي تربط الأفراد والجماعات في المجتمع القروى ، مع أن ردفيلد يعترف بصعوبة تتبع العوامل التاريخية في تشكيلها لهذه العلاقات وعدم جدوى الاعباد عليها في دراسات محددة كالمجتمعات القروية . وأغلب الظن أن موقفه هذا يمثل « فرضا ، حتى الآن إلا أنه لا يمكن التسليم مع ردفيلد – من حيث الاتجاه العام – بأن أهمية دراسة علاقة الإنسان بالإنسان في المجتمع الفردى تفوق أهمية دراسة علاقة الإنسان بالبيئة ، فني نقص المصادر التاريخية عن القرى وعدم إمكان الاعباد عليها ، يكون التفاعل بين سكان القرية الواحدة والأرض الزراعية مفسرا هاما لمظاهر حياتهم الاجماعية والاقتصادية كما سنرى في الفصول الآتية

أما الفروق الأساسية فإنها تتلخص في المسائل الآتية :

١ ــ العينة : اهتم الأنثر وبولوجيون بالمجتمعات البدائية ، وهي بطبيعتها

مجتمعات صغيرة . ومن حيث العينة أهم شرط فيها أن تكون محددة على أي مستوى من مستويات الحياة الاجهاعية ولهذا فالمجتمع البدائى ككل بمثل من هذه الناحية مجتمعا محددا ينطبق عليه شروط العينة ولا يختلف في هذا الصدد عن المجتمع القروى – القربة كوحدة للدراسة أو منطقة في مدينة ، أو ظاهرة كالهجرة أو الانتحار . ومع ذلك فإن هناك فرقا بين المجتمع البدائي كعينة والهجرة أو الانتحار ، فالأول يمثل كلا والأخرى تمثل جُزءا . والأنثر وبولوچيون كانوا يتجهون في بادئ الأمر إلى دراسة المجتمع دراسة مركزة شاملة intensive study تهدف إلى الإحاطة بكل شئ ، أما في دراسة ظاهرة الهجرة فإما تقتصر على الظاهرة كما هي مع إدراك علاقاتها بالظواهر الأخرى دون بحثها . ولكن الأمر لم يكن هكذا دائمًا في الأنثروبولوچيا ، فقد غلب اتجاه دراسة نسق معينة من المجتمع حسب ما يرى الباحث من أهميتها وذلك كدراسة النسق السياسية فى المجتمعات الإفريقية البدائية . والمهم هنا أنه فى اختيار العينة لدراسهًا أو دراسة أجزاء منها ، لا نجد فرقا أساسيا بين المجتمع البدائي والمجتمع القروى ، كما أنه لا فرق أيضا في اختيار العينة الممثلة أو النموذج من حيث المقاييس ، لأن القاعدة في ذلك قد تتغير بالنسبة للمجتمعات البدائية أو المجتمعات القروية باختلاف الظروف أو باختلاف النواحي المراد الاهمَّام بدراستها . لذلك كان القول بعدم إمكان تطبيق الطريقة الأنثر وبولوچية في الدراسة الشاملة المركزة للمجتمعات البداثية المنعزلة والمستقلة والمكتفية بذاتها كعينة ، على المجتمعات القروية ذات الحصائص المغايرة أمرا يجانبه الصواب فاختلاف الحصائص لا يؤدى في كل الأحوال إلى اختلاف الطريقة .

٢ — جمع الحقائق: المجتمع البدائى ليس له تاريخ مكتوب ، ولا توجد فيه إحصاءات أو وثائق من أى نوع وتراثه الاجتماعي ينتقل شفاهة . والمجتمع القروى له بطريقة ما تاريخ مكتوب هو على الأقل تاريخ مدنية المجتمع الكبير الذى يكون جزءا منه ، وتوجد إحصاءات ووثائق على درجات متفاوتة من الدقة وتراثه الاجماعي ينتقل شفاهة بالإضافة إلىما يحفظ ماديا . والمجتمع المتحضر له تاريخ ملون بدقة وتوجد إحصاءات ووثائق قد تبلغ في بعض الأحيان درجة تاريخ ملون بدقة وتوجد إحصاءات ووثائق قد تبلغ في بعض الأحيان درجة

عالية من التنوع والدقة ، والرَّاث الاجمَّاعي والثقاف محفوظ ومدون في الكتب وغيرها . ولهذا يعتمد الأنثر وبولوچي في دراسة المجتمع البدائي على الخبرين informants وكبار السن والملاحظة الشخصية أو طريقة ( الملاحظ المشارك) participant observer وإذا امتد بحثه إلى المجتمع القروى كان عليه أن يعدل من الطرق السابقة بالاعتماد إلى درجة معينة على التاريخ والإحصاءات والوثائق . وإذا انتقل إلى المجتمع المتحضر – مستخدما الطريقة السوسيولوچية – فعليه أن يعتمد أكثر \_ إن لم يكن كلية \_ على المصادرالتاريخية والمدونات الإحصائيَّة والوثائق من كل نوع . ولو كان ذلك جزءًا من التعديل الذي يراه البعض ضروريا في الطرق الأنثر وبولوچية التقليدية لكانالرد بسيطا ، وهو أن هذه الطرق في اعتمادها على الرسائل السابقة لا يعد عيبا فيها ، وإنما يعتبر ملاءمة منهجية للحصول على الحقائق بأدق الطرق المكنة . ولعل دراسات التغير الاجتماعي عامة ودراسات ورنر Warner في أمريكا بوجه خاص تبين كيف نمكن تطبيق الطرق الأنثر وبولوچية العامة على كلمستوى من مستويات الحياة الاجتماعية دون حاجة إلى تعديل الأساس الذى تقوم عليه ، وهو استخدام كل الحقائق الممكن الحصول عليها من أي مصدر موثوق به وبأي طريقة ملائمة ، لفهم العلاقات أو النسق الاجتماعية في تساندها ككل . ولذلك يكون التعديل عند دراسة القرية تعديل يتصل بالشكل لا بالمضمون . ٠

" - أبعاد المجتمع dimensions of society ولعلم نقطة في نقد الطرق الآثر وبولوچية القديمة ، هي أن الانجاء كان ينصب على اعتبار المجتمع البدائي وحدة مستقلة للدراسة ، ولهذا تمخضت الدراسات الآثر وبولوچية عن أبحاث مجتمعات مستقلة وثقافات مستقلة . وكان الباحث لا يعنى بما قد يكون هناك من ارتباط بين هذا المجتمع أو ذاك بما قد يكون له أثر في العلاقات الاجهاعية . فكل شيء يفسر للحياة الاجهاعية والمثانة المدية يقع داخل حدود المجتمع . ولكن إذا انتقلنا إلى مجتمعات كالقرى تكون بالضرورة على علاقات مع القرى الحباورة والمدينة والحكومة ، فإن تفسير العلاقات الاجهاعية لا يكمن داخل القرية وحدها ، وإنما يتعين على الباحث أن يدرس تأثير الارتباطات بين

اللماخل والحارج على مظاهر الحياة الاجهاعية . ومن هنا كان لا بد من تعديل الطريقة التقليدية . ومع ذلك فهذا التعديل ليس جوهريا وإنما يتصل أساسا بأبعاد المجتمع محل الدراسة . وهنا استخدم نظرية ستوارت درد Stuart Dodd عن أبعاد المجتمع (S. theory) (دود ، ٥ ، الفصل الحامس) في خطوطها الرئيسية دون مضاميها التي تتصل أساسا بوجهة نظر معينة في النظر إلى و المادة ع الاجهاعية ، وطريقة معاجلها بطريقة تشابه معاجلة و العلوم الطبيعية علواد دراسها ، وما يترتب على ذلك من استخدام اصطلاحات مثل و الهائقة عدراسها ، وما يترتب على ذلك من استخدام اصطلاحات مثل و الهائقة على المنافرين و المرتبع ، ١٥ ، ص ١٠٣ – ١١٥) . وملخص النظرية أن المجتمع المنافرية أن المجتمع بالمورز (المنافرية أو الاتساع المكاني الذي يعيش عليه السكان ويرمز لها بالرمز (ال) وللبيئة الجغرافية أو الاتساع المكاني اللذي يعيش عليه السكان ويرمز لها بالرمز (ا) وللمز (ال ونشاط السكان ويرمز لها بالرمز (ا) ولأرمن ويرمز له بانرمز (ال) المنظرية على النحو الآخي (المدتر) هد كالمنص النظرية على النحو الآخي (المدتر) هد كالحد المنافرة على النحو الآخي (المدتر) هد كالمنافرة على النحو الآخي (المدتر) هد كالمدتر المنافرة على النحو الآخي (المدتر) هد كالمنص النظرية على النحو الآخي (المدتر) هد كالمنافرة على النحو الآخي (المدتر) هد كالمنورة على النحو الآخي (المدتر) هد كالمنورة على النحو الآخي (المدتر) على المنص النظرية على النحو الآخي (المدتر) على المنص النظرية على النحو الآخي (المدتر) على المنحور المدتر) المنافرية على النحور الآخية المنافرة على النحور الآخية المنافرة على النحور الآخية على النحور الآخية المنطرية على النحور الآخية المنافرة على النحور الآخية المنافرة على النحور الآخية المنافرة على النحور الآخية على النحور المنافرة المنافرة على النحور الآخية المنافرة المنافرة المنافرة على النحور المنافرة على النحور الآخية المنافرة ا

ويقول إنه فى ضوء هذه الأبعاد أو العوامل يمكن فهم أى موقف يتصل بالمجتمع « societal » لأن كل موقف اجتماعى يتضمن بالضرورة « ناسا behavior » من نوع معين أو من عدة أنواع ، منشغلين ، فى سلوك behavior من أى نوع أو من عدة أنواع ، فى مكان space بالذات أو زمان معين . ولهذا يكون أى « تقرير » سلم للعلاقات الوظيفية المتبادلة لواحد من هذه الأبعاد أو العوامل أو لها كلها يؤدى إلى فهم أى موقف فى المجتمع .

وأغلب الظن أن هذه الأبعاد تنطبق على كل المجتمعات على اختلاف درجائها ، كما تنطبق على أجزاء منها أو ظواهر فيها . ولهذا يمكن اعتبارها مقايسه موضوعية صالحة التطبيق عند إجراء أى دراسة أنثر وبولوچية أو سوسيولوچية . فقد نهم بعامل أو بعد واحد وندرس علاقته بالعوامل الأخرى وقد نهم بها جميعا فى وقت واحد . بوالتيجة فى الحالتين واحدة وهى « الفهم الكلى » للموضوع . وإذا استثنينا عامل « الزمن » فإن المجتمعات أو أجزاء منها تختلف كل منها عن

الآخر في و حدود limits هذه الأبعاد . فإذا سلمنا مع ردفيلد من أن المجتمع البدائي كل "whole" والمجتمع القروى (القرية) جزء "part" لرتب على ذلك أن أبعاد الأول منفصلة وأبعاد الثاني متصلة ، ولللك تكون الدواسة في الحالة الأولى قائمة على أساسِ الانفصال ، وفي الحالة الثانية قائمة على أساس الانصال أي أن تفسير الحياة الاجتماعية يكون من الداخل فقط أو من الداخل والحارج معا . وإذا كان مالينوفسكي قد وصل إلى فكرة الوظيفة والنظرة الوظيفية على أساس تجربته في دراسة مجتمعات من الداخل فلا يستنتج من ذلك أنها مقصودة على طريقة الدراسة من الداخل فقط بل إنها تنطبق بالدرجة نفسها على الطريقة الأخرى ، لأن إدراك العلاقة الوظيفية لظاهرة معينة يمكن أن يم في ضوء ارتباطاتها الداخلية والحارجية معا . ولهذا فالمطلوب ليس تعديل الطريقة الأنثروبولوچية أو تغييرها وإنما تعديل الانجاه النظرى عند الانتقال من دراسة الكل إلى الجزء وخاصة في إدراك أثر الكل على الجزء. ويظل مضمون الطريقة نفسها من حيث الاتجاه إلى الدراسة المركزة والفهم المتكامل لكل علاقة أو ظاهرة قائمة ، خصوصا وأن هناك كثيرا من أوجه الشبه بين المجتمع البدائي والقرية قديما ، وفي حالات الاتصال الثقافي الحديث والنتائج المترثبة عليه الني جعلت خاصة التحليل في المجتمعات البدائية تختني بالتدريج (ردنیلد ، ۲۵ ، ص ۱۹ – ۱۷) .

ويتمثل هذا التعديل في الاتجاه النظرى — لا في الطريقة — في دراسات التغير الاجماعي وهو تعديل تقتضيه طبيعة الموضوع . فالتغيرات التي تحدث الآن في المجتمعات البدائية تم عن طريق ظهور عوامل خارجية ، وامتداد أبعاد المجتمع البدائي على نحو لم يكن موجودا من قبل . ولذلك يهم الأثر وبولوجيون الذين يدرسون التغير الاجماعي والتقافي بإبراز أثر الثقافة الأوربية والنتائج التي ترتبت على الاستعمار الأوربي . كما أن هذه المجتمعات لم تعد مستقلة مكتفية بناتها ، بل أصبحت أجزاء من كل نتيجة التنظيات الإداية الأوربية . ولهذا بغير الاتجاه النظرى بتغير هذه الظروف . وما يقال عن المجتمع البدائي يقال الآن على القرية بوجه عام . ولكن ذلك لا يجعلنا في دراسات التغير الاجماعي —

نلتفت إلى المؤثرات الحضرية الحديثة وحدها ، بل إن المؤثرات المحاية ، أو الأحوال لا بد أن تدخل كعامل هام في تحليل التغيرات . ومثال ذلك – مع اختلاف في الدرجة بينه وبين القرى الثلاث – أن أهم ما يميز القرية الهندية الآن هو التغير ، والتغييرات الموجودة مهمة من حيث المرجة ، ولكنها لا ترجع جميعا إلى المؤثرات الغربية (الحضرية) لأن هناك تغيرات كانت جارية حي قبل أن تبدأ المؤثرات السابقة في الظهور .

وهذا ما بفسر إختلاف التغيير وإتجاهاته فى عدد من الفرى التي درست حتى الآن ( ناريوتد ، ۱۸ ، ص ۹ ).

وخلاصة القول إن فكرة ردفيلد عن ال folk society تمخضت عن نتيجتين هامتين :

إحداهما اعتبار القرية على وجه خاص مجتمعا جزئيا part society في مقابل المجتمع البدائي الذي هو مجتمع كلي whole society . والأخرى أن دراسة القرية على هذا النمو تقتضي تعديلا في الطريقة الأنثروبولوچية القديمة في دراسة المجتمعات البدائية ، على أن تظل الطريقة تتضمن الاتجاه الكلي في الدراسة ، وإنما يكون الاهتمام بإدراك آثار المدينة التي تعتبر القرية جزءًا منها ، ومن ثم نما هذا الانجاه إلى إجراء دراسات مقارنة على المدنيات بوجه عام . والأساس النظري الذي بني عليه ردفيلد اتجاهاته السابقة هو نظرية في التغيير الثقافي من ثقافة الفولك folk إلى المدنية . وحاول أن يثبت ذلك عن طريق الدراسات الحقلية التي أجراها على الحياة الريفية في ياكتان Yacatan (ردفیلد ، ۲۲) وفی تیبوزتلان Tepozlan (شیکاجو ۱۹۳۰) وشان کوم Chan Kom (شیکاجو ۱۹۳۶ ، ۱۹۵۰) وفی کل هذه الدراسات کان يدرك التغير في الحارج ، أي أنه كان يهتم قبل كل شيء بأثر المدنية على الأفراد والثقافة والتنظيم الاجباعي وعلى الأخص في نواحيها المباشرة . والثنائية dichotomy واضحت في أعسال ردفيلد . فالمجتمعات إما كل dichotomy أو جزء part ، والتغير من الـfolk إلى المدنية civilization وأغلب الظن أن اهمامه بالمدنيات هو الذي جعله ينظر إليها على مستوى تاريخي وبالتالي لا بد في دراسة القرية أن نرجع إلى التاريخ ـــ الذي هو تاريخ المدنية التابعة لها

القرية ... لفهم بنائها الاجتماعي وأفاقها . وهذا هو جوهر تأكيده المستمر على أن تغير الأنثر وبولوجيا الاجتماعية طرقها في الدراسة عند دراسة مجتمع فردى . ومع ذلك فإن دراساته الحقلية ... السابق الإشارة إليها ... لم يظهر فيها العامل التاريخي بصورة واضحة وإنما كان الاهتمام الأولى ينصب على دراسة تأثيرات المدنية والخصائص التي تنمو في المجتمعات القروية باستمرار فتحولها من الحقائلة إلى أي تموذج يشبه المدنية .

وقد ظهر من التحليل السابق أن التغير في الطريقة عند دراسة القرية لا يعد تغيرا جوهريا ، خصوصا وأن المصادر التاريخية أو الحوادث التاريخية لا تغيد كثيرا في تصوير حالة القرية في الفترة الفرضية قبل التغير . إلا إذا كانت هناك أحداث هامة تركت تغيرات كبرى على تمط الحياة الاجتماعية في المجتمع بأسره عامة وفي القرية خاصة . وفي هذا المجال لا يعتبر الغزو الفرنسي أو البريطاني لمصر مثلا مشابها للغزو و الأبيض » لمجتمع النجوني Ngoni في عام ۱۸۹۸ وما ترتب عليه من تغييرات هامة في الحياة الاجتماعية ، والتي درس مها بارنس Barnes التغير في ميدان الزواج (بارنس ، ۲ ، ص VIII ) فالحياة الاجتماعية في القرية كانت إلى فترة غير محددة قبل التغير الاجتماعي والثقافة ثابتة نسبيا ، ولم تشهد تغييرات ذات بال بتوالي الأحداث التي مر عليها بأحوال قرية و سلوا » ، ومثال ذلك أن حامد عمار حاول أن يربط التغيرات الكبرى بأحوال قرية و سلوا » ، ولكنه لم يستطع أن يدرك علاقها بأى ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

ولذلك تكون و إعادة تصوير الحياة الاجهاعية » في الفرة السابقة على التغير متفقة مع الطريقة الأنثر وبولوچية التقليدية من حيث الاعهاد أساسا على المخبرين من كبار السن المدى الذي تسمح لهم ذاكرتهم بذكر معلومات صحيحة . وهذا لا يمنع ــ في حالة القرى في الإقليم الجنوبي ــ من الإفادة بالنظم القديمة في ملكية الأرض مثلا أو السلطة الإدارية أو إجراءات الزواج وتسجيل المواليد ولوفيات وغير ذلك مما يساعد على فهم أجزاء الحياة الاجتماعية وربطها . أما في فيم التغير الممتدة إلى الآن فإن الطريقة لها لا تختلف عما هو متبع في دراسة التغير ، في المجتمعة في دراسة التغير ، في المجتمعة في في المجتمع المسببة التغير ، في المجتمع المسببة التغير ، في المجتمع

البدائى يكون الاهمام بالاتصال الثقاف الأوربي ، وفى القرية يكون الاهمام إذا كانالاتجاه إلى تتبع آثار المدنية فقط - بالتأثيرات الحضرية فى ضوء التغيرات العامة فى المجتمع ككل وخصوصا فى ميدان القوانين التنظيمية أو الإصلاحية . أما إذا كان الهدف دراسة المدنيات ومقارقها فإن الطريقة فى هذه الحالة تختلف خصوصا إذا دخلت المجتمعات الكبيرة والمدن الكبرى كأطراف فى المقارنة .

وإذا كان اتجاه ردفيلد الأساس في دراساته الحقلية السابقة إلى تتبع أثر عامل واحد وهو المدنية في التغير الاجتماعي ، ومع أن هذا يرجع أساسا إلى الغرض فى الدراسة وما يحاول إثباته من فروض ، إلا أن فهم التغير يقتضي إدراك العوامل جميعا وأهمية كل منها في كل مرحلة من مراحل التغير ، خصوصا إذا كان سير التغير و طبيعيا ، لم تعرضه عوامل مفاجئة كثورة تؤدى إلى انقلاب في طريقة الحياة الاجتماعية . كما أن التغير لا ينبغي أن يسير بالضرورة في الاتجاه الذي رسمه ردفيلد من و القروية إلى الحضرية ، إذ يجب ألا نستنتج من ظهور بعض الخصائص الحضرية في القرية كالفردية والاقتصاد النقدي إلخ . . إن مظاهر ٥ القروبة ۽ تختني تدريجيا ثم تزول نهائيا (ردفيلد ، ٢٥ ، ص١٣٧ )، فطالما وجدت الزراعة ستظل للمشتغلين بها خصائص تفرقهم من سكان المدينة مهما زاد تشابهم معهم في بعض نواحي الحياة الاجمّاعية أو المادية . والمجتمع الأمريكي في هذه الحالة لا يعد نموذجا تسير على نمط تغيره خصوصا في الأجزاء القروية فيه كل المجتمعات . هذا إلى أن ﴿ الحصائص الحضرية ﴾ نفسها كما صورها كثيرون من العاملين في الحقل الحضري لا تنطبق بالمضرورة على كل أقسام المدينة . بل نجد تمايزا واضحا على أساس الفروق في المهنة والثقافة والمركز الاجماعي والاقتصادى والمناطق السكنية والأقليات والأديان وهكذا .

والقرى مع ذلك تختلف من حيث درجة الأخذ 1 بالحصائص الحضرية ، ومن حيث مدى تأثيرها فيها، وذلك فى اختلاف ظروف كل منها . فإذا قسمنا القرى فىالإقليم الجنوبي إلى عدة نماذج على أساس مقاييس معينة تبرز فيها

خاصة الحجم ووسائل المواصلات وتوزيع الملكية والقرب من المدينة أو مراكز الصناعة ، لوجدنا عدة فروق هامة . وعلى أساس خصائص « نموذج » منعزل مثلا فإنه يمثل موقفا يكون التأثر بالمدينة في أدنى درجاته . ولهذا كانت عوامل التغير فيه خاصة به ، واتجاه التغير ومداه لا يتفق مع نظرية ردفيلد . لأن تأثيرات التغير وما ترتبت عليه من 1 فردية واقتصاد سوق ونظرة مختلفة للحياة . . إلخ ي لا يماثل ما هو موجود فى المدينة ومثال ذلك أن الفردية لم يصحبها تغير فى شكل العلاقات المباشرة كما هو الحال في المدينة ، واقتصاد السوق لم يصحبه تخصص في العمل بمسائل التخصص في المدينة أو يقترب منه وهكذا وليس لنا أن نستنتج من 1 وجود نقطة شرطة أو مركز اجهاعي أو جمعية تعاونية أو ملعب أو مجلس بلدى محلى » وهي مظاهر حضرية أن القرية ستصبح بزيادة هذه المظاهر والنتائج اللاحقة لها في المدى القصير أو الطويل منطقة حضرية تختفي فيها الحصائص القروية . ومرد ذلك إلى أن القرية مكان يسكنه قوم يعملون في عمل متشابه ـــ أو غالبيتهم – وهو الزراعة ، وقيام حياتهم على الزراعة جعل لهم طريق معينة في الحياة . وطالما أن التغيرات لا تنصب أساسا على نوع المهنة فستظل القرية محافظة على و القروية ، وأن تغيرت بعض المظاهر المادية والاجتماعية وفي البناء الاجهاعي خاصة يؤدى التغير فيه إلى شيءجديد لأنه ينطوى على عناصر تغيره وامتداده . فإذا تغيرت العائلة إلى أسر فلأن العائلة في تكويبها تنطوي على هذه القسمة وأن تغيرت السلطة فالأن السلطة في تكوينها تحمل بذور امتدادها أو انقسامها . فالنسق الاجتماعي لا يتغتث إلى أجزاء مبعثرة وإنما ينقسم إلى أجزاء متكاملة كل جزء يحمل خصائص الكل الذي انفصل عنه . فالسلطة في الأسرة القروية تشبه السلطة في العائلة وعلاقة سلطة الأسرة بسلطة القرية ( العمدة ) تشبه علاقة سلطة العائلة بسلطة القرية فيما مضي . فشكل النسق لم يتغير وإنما الذي تغير هو المضمون .

والأساس الذى يفرق بجتمع القرية — المتغير — عن مجتمع المدينة هو تقسيم العمل . وهنا أجد أن فكرة دوركايم عن الآلية والعضوية وتقسيم العمل صالحة فى إطارها العام لإثبات وجهة نظرى. فزيادة العناصر الحضرية فى القرية لا تجعلها تنغير نحو و المدينة ، كما قال ردفيلد لأن المدينة الحديثة تقوم في المحل الأول على تقسم العمل الذي أدى إلى ما وصلت إليه في ميادين التكنولوچيا والعلاقات الاجهاعية إنما الذي يمكن أن يغير القرية في الاتجاه الذي افترضه ردفيلد هو زيادة تقسيم العمل في القرية ووضوحه فإذا ظلت غالبية السكان تعمل بالزراعة والعمل فيها غير متخصص ظلت القرية و محافظة على القروية ، مهما أخلت بأسباب الحياة الحضرية في النطاق الجاري ومهما كان تأثير ذلك في العلاقات الاجهاعية كما تظل كذلك طالما كانت نسبة العمل المتخصص فيها قليلة لأن القرية في الحالتين ستظل و آلية ، لا و عضوية ، وستتوافق العناصر المادية الناجمة عن تأثير المدينة مع ثقافة القرية وستكون نتيجة المالوقق ليست حضرية تماما بل نموذج آخر من الحياة يقع بين النموذج القديم والمهوذج الحضري للمدينة .

#### BIBLIOGRAPHY

- Ammar, H. Growing up in an Egyptian Village: Silva, Province of Aswan, London, 1954.
- 2. Barnes, J.A. Marriage in a Changing Society, London, 1951.
- 3. Beals, A. in Village India, edited by Marriot, N. Chicago, 1955.
- 4. Bendict, R. Patterns of Culture, London, 1953.
- 5. Dod., S. Dimensions of Society, New York, 1940.
- Dube, S.C. Indian Village, London, 1956.
- 7. Embre, J.E. A Japanese Village: Suye Nure, London, 1946.
- 8. Evans-Pritchard Social Anthropology, 1951.
- Fortes, N. Time and Social Structure, An Askarti case study in Social Structure, edited by himself, Oxford, 1949.
- 10 Handlin, O. The Uprooted, Boston, 1951.
- 11. Herskovits, N.J. Acculturation: A Study of Cultural Contact, New York.
- Hughes, E.C. The Cultural Aspect of Urban Research in "The state in the Soial Sciences" edited by White, L.D., Chicago, 1956.
- 13. Kreeber, A.C. Anthropology, New York, 1948.
- 14. Loomis, Ch. and Beegle, A. Rural Social Systems, New York, 1951.
- 15. Lundberg, G. Foundations of Sociology, New York, 1939.
- MacIver, R. and Page, Ch, Society, London, 1953.

- 17. Malinowski, B. Dynamics of Culture Chang, New York, 1936.
- Narriotted, N. Village India, Studies in the little Community, Chicago, 1956.
- 19. Ogburn, W. and Nimkoff Handbook of Sociology, London, 1953.
- 20. Ogburn, W. Social change, second printing, New York 1952.
- Radcliff-Brown Structure and Function in Primitive Society, London, 1956.
- 22. Redfield, R. The Folk Culture of Jacatan, Chicago, 1941.
- ---, The Folk Society, Amer. J. Socio, L. 11, 4 (January 1947) 293-308.
- ....., The Little Community, view points for the study of human whole, Chicago, 1956.
- 25. --- , Peasant Society an Cultural, Chicago, 1956.
- A Village that chose progress, Ch n Kom, Revisted, Chicago, 1957.
- 27. Sorokin, P. Social and Cultural Dynamics, V. 4, New York, 1941.
- 28. --- , Society, Gulture and Personality, New York, 1947.
- 29. Sprott, Sociology, London, 1956.
- 30. Wilson, G and Wilson, N. The Analysis of Social change, 1945.
- Yang, M.C. A Chinese Vilage, Taiton, Shantu g Provinc, London, 1946.
- 32. Znaniecki, The Method of Sociology, New York, 1934.

# قوة الاعتراف في الإثبات الجنائي لائنه ويسمه منه وي

#### للركتوريميسن لجريعفلوي مستزدانخافيه كيمتال بحلية كالمتوق بجامدا الإسكندية

#### مقدمة:

العدالة من صفات الله سبحانه وتعالى ، والعمل على تحقيقها موجب الثواب ، والقاضى ــ وقد أنيطت به مهمة إقامة العدل بين الناس بعضهم وبعض ــ يجب أن يسلك كل سبيل يوصله إليه من غير أن يتقيد بواحد معين مها . والأصل أن أساس تعرف وجه الحق فى الدعوى هو البينات التى تتعدد طرق إثباتها .

والقاعدة التى استقرت الآن تقضى بأن القاضى حيباً يريد إعمال حكم القانون فيا يطرح عليه يستهدى وجدانه وضميره ، ويكون عماد قضائه هو ما يطمئن إليه قلبه . على أن القانون وإن تدخل فى بعض الأحوال ليرسم القاضى طريقاً معيناً يستدل به ، لا يلزمه باتباع نتيجته ، وإنما يخضع القاعدة السابقة وحكمتها أن الأحكام الجنائية التى تقضى بإنزال المقاب على المهم قد تصيبه فى حياته متى كانت الإعدام ، أو فى حريته إن جاءت مقيدة لها ، أو فى ثروته إن كانت بتغريمه، فأثرها الحطير بين فيا تمسه من الفرد . وقد اقتضى هذا حماية لتلك الحقوق \_ أن يكون مبنى تلك الأحكام هو الجزم واليقين لا الظان والترجيح.

وكل الأدلة التى تطرح على القاضى الجنائى تحتمل وجهين : الصدق أو الكذب، فعليه أن يمحمها و يختار واحداً مهما . وقد يدق الأمر ويصعب فى بعض الحالات : ولكنه يتيسر عند ما يقر المهم بمقارفة الجرم المسند إليه . ولا يعنى الاعتراف وجوب القضاء بمقتضاه ، وإنما يسهل على القاضى مهمته بالاقتصار على فحصه . فقد يكون المهم صلوقاً فيا أقر به ، وقد يندفع إليه كاذباً تحت تأثير مواعث عتلفة ، الأمر الذي كشفت عند كثير من القضايا الشهيرة .

ولهذا نجد أن تعليات النيابة العامة تقضى بأنه إذا اعترف المهم في التحقيق بالهمة المسندة إليه فلا يكنفي بهذا الاعتراف بل يجب على المحقق أن يبحث عن الأدلة التي تعززه لأن الاعتراف ليس إلا دليلا يحتمل المناقشة كغيره من أدلة الإثبات .

وعلى هذا زالت كل قوة القاعدة التي كانت تعتبر الاعتراف سيد الأدلة، وأصبح هو مم غيره على قدم المساواة من ناحية خضوعه لتقدير القاضي .

والاعتراف قد يجيء تلقائياً \_ وهو أمر قليل الحدوث \_ دون إجراءات سابقة عليه كن يرتكب الحريمة ثم يتقدم طائعاً مختاراً إلى رجال الشرطة مبلغاً عها. 
بيد أن الغالب من الأمر أن يأتى الاعتراف في ثنايا إجراءات أخوى أو بعد مباشرتها ، وهو ما دعا إلى العناية ببحث الاجراءات السابقة عليه والموصلة له ووضع الشروط المختلفة للأخذ به كذليل في الإدانة .

والإلمام بالاعتراف يقتضى بيان قوته على مرالعصور ، وسبيل الوصول إليه ، ثم حاله فى التشريعات والاتجاهات المعاصرة .

#### ١ - عند قدماء المصريين

على الرخم من قلة الآثار التى وصلت إلينا عن القضاء لدى قلماء المصريين فإن رجال التاريخ والقانون يجمعون على أن القوانين المصرية القديمة كانت.على جانب كبير من الرق والتقدم . فقد كانوا يتبعون من الإجراءات ما يوصلهم إلى معرفة الحقيقة في الجريمة ومرتكبها . وهي إن اختلفت في بعض الأحيان مع المبادئ الحديثة المعروفة ، إلا أنها كثيراً ما تتفقي معها .

فكانت إجراءات المحاكمة توجب استجواب المتهم ، الذي يتعين عليه حلف اليمين قبل ذلك ويتم بالصيغة الآتية و بآمون ، بالملك ، أن ما أقول لفرعون هو الحق ، أنا لا أفضل الكذب ، وإذا قلت كذباً فلتقطع أنفي وأذنى وأرسل للأشغال الشاقة بأثيوبيا » .

وكان التعذيب من بين الوسائل التي تستخدم عند استجواب المهمين في حالة الإنكار ، ويعني منه كبار الموظفين، ومن يدل على شركائه في الجريمة . وطبيعي أن الاستجواب كان يستهدف الحصول على اعتراف المهم (١١) .

على أن الاعتراف لدى قدماء المصريين لم يكن ليوجب القضاء على المتهم وإنما كان يخضع لتقدير المحكمة الجنائية فى الأخذ به من عدمه . فقد حدث أن سرقت بعض الأموال من مقابر قدماء المصريين وضبط أحد العمال بعد أن كشف الحادث وذلك بطريق الاشتباء فاعترف بأنه نبش قبر الملكة ليزيس وسرق ما به . وقد حقق هذا الاعتراف بأن انتقل الحاكم والمراقب الملكى إلى محل الواقعة لمعاينته ، ومعهما المهم المعترف ليرشدهما عن القبر الذى يقول أنه قد نبشه وسرق ما به .

و ولقد أثبتت في شقة البردى تفصيلات غريبة عن الإجراءات التي اتبعت بالنسبة المهم، إذ عصب له المحقون عينيه وقادوه إلى داخل الجبانة ، فلما وصلوا به إليها رفعوا العصابة عن عينيه وسألوه أن يرشدهم إلى المكان اللدى يعترف بالسرقة منه فدلهم على قبر كان مخصصاً لأولاد الملك سيزوستريس . غير أنه لم يكن قد دفن به أحد . كلمك دلهم على منول لأحد محال الجبانة موجود بالقرب من قبر أولاد الملك . لم يكتف المحققون بلمك بل مروا بالمهم على جميع قبور الوادى عله يستعرف على أحدها، فلم يستعرف إلا على المكانين اللمين سبق ذكرهما، واستحلقوه فحلف بحياة الملك وبقطع أنفه وأذنيه علىأنه لا يعرف في الجبانة سوى القبر والمنزل اللذين دل عليهما » .

ولقد ثبت المحكمة الحناثية برغم هذا الاعتراف كذب المهم فانهت إلى القضاء ببراءته ، وهو ما يؤخذ منه أن أحد مبادىء الإجراءات الجزائية كان متبعًا لدى المصريين القدماء ، وليس هذا بالأمر المستغرب ما دام الهدف مها دائمًا في القديم والحديث في هو الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة .

ولما قوى سلطان الكهنة في الدولة الحادية والعشرين أصبحت الكلمة النافاءة

<sup>(</sup>١) جان داجلييه – النظم القضائية في مصر القديمة، ص ١٦٩٠.

فى القضايا هى للمعبود آمون ، يعبر بها عن طريقهم ويستشار فى جميع القضايا .
وكانت لهم طرق غريبة فى هذا الصدد . والاستدلال على رأى آمون كان يؤخذ عن حركات يأتيا بوسائل يستعملها الكهنة . فإن أقر المهم بالجريمة وقباً أوحى آمون قدم إلى المحا المحكمة. وإلا فإنه يساق إلى العذاب حتى يعترف ثم يقدم المحكمة. فقد حصلت فى السنة الثانية من حكم رمسيس سرقة من نخازن المدينة العمومية وتقدم رئيس الكهنة إلى آمون وقص عليه الخبر وطاب منه أن يرشده إلى متحرب المحادة ، والله منه أن يرشده إلى متحرب المحروبة وتقدم رئيس الكهنة إلى آمون وقص عليه الخبر وطاب منه أن يرشده إلى متحرب المحروبة والله منه أن يرشده إلى متحرب المحروبة والله منه أن يرشده إلى متحرب المحروبة والله المحروبة والله الكروبة الله ما المحروبة والله المحروبة والله المحروبة والله المحروبة والله المحروبة والله الله ما المحروبة والله المحروبة والله الله ما الله والله ما الله والله ما الله ما الله والله ما الله والله والل

العمومية وقدم رئيس الكهنة إلى آمون وقص عليه الحبر وطلب منه أن يرشده إلى مرتكب الجريمة قاتلا ، « يا سبدى إنك لترشدفي عن السارق » فوافق الآله على على هذا الطلب بأن هز رأسه مراراً ، فقدم له الكاهن جميع رجال المدينة واحداً بعد الآخر ، فأشار على أحد مديرى المخازن وقال إنه السارق ، غير أن المهم أنكر الهمة قائلا « إنه لمن الكذب أن يقال إنى أخذت هذه الأشياء » . وقد عز على آمون أن ينسب إليه الكذب فأمر باستعمال العذاب مع المهم فعدل عن إنكاره الأول وقال : كنت غائباً فحضر من سرق الأشياء ، فأكد له آمون أنه السارق . الأول وقال : كنت غائباً فحضر من سرق الأشياء ، فأكد له آمون أنه السارق . فقال المهم «إن هذا كذب ع يعترف».

وجاء بالبردى بعد ذلك أن المحكمة تشكلت ، وفى أثناء ذلك كان المتهم قد اعترف أمام الإله آمون بأنه السارق ، وهو لم يعترف إلا من ألم العذاب الذى لحق به . فأثبت هذا الاعتراف وحكمت عليه المحكمة الجناثية العادية بأن يمزق أمام الإله(١٠) .

على أنه منذ الدولة الثانية والعشرين زال سلطان الوحى وعادت المحاكم الجنائية إلى ما كان الحال عليه فى الزمن السابق .

# ٢ ــ فى الشريعة الإسلامية

كان القائمون على تولى شئون القضاء بين الناس فى الإسلام يتبعون ما جاء فى الكتاب الكريم من أحكام وما أثر عن النبى عليه الصلاة والسلام من أحاديث . وكانوا قبل النطق بحكم الدين فيا يطرح عليهم يتثبتون من الواقعة مهتدين فى

<sup>(</sup> ۱ ) زكى عبد التعال ، تاريخ النظم ، ص ٢٣٦ .

هذا بما يطمئن إليه ضائرهم وبهديهم إليه مختلف الآداة التى تقدم في الدعوى .
وأنه وإن بني القضاء على اطمئنان قلب القاضى ، إلا أنه اطمئنان قد يكون
مسنده دلائل خادعة يعسر عليه تبيان حقيقتها . ولقد روى عن الني عليه السلام
قوله و إنكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى
له على نحو مما أسمع منه ، فن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا أخذه ، فإنما
أقطم له به قطعة من النار » (١١)

ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كان من بين الأدلة التي تقبل على المهمين الإقرار والبيئة بشهادة الشهود ، ذلك أن المنهم يسأل عن النهمة وحاله عندئذ بين أمرين : إما أن يقر بما أسند إليه أو ينكره ، وفى هذه الصورة تقام عليه البينة . واختلف الفقهاء فيما إذا كان من الحائز تحليف المنهم الممين من عدمه ، والأغلب والأصح عدم تحليف الهين .

والإقرار بالتهمة ـــ وهو ما يسمى فى القوانين الوضعية بالاعتراف ــــ إن كان قد مر عليه دور اعتبر فيه سيد الأدلة ، إلا أن ذلك لم يكن حاله فى الشريعة الاسلامة .

ويعرف الفقهاء الإقرار بأنه إخبار الإنسان بحق على نفسه ، ذلك أن الخير إن أخبر بما على نفسه فهو مقر ، وأن أخبر بما على غيره لتفسه فهو مدع ، وإن أخبر بما على غيره لتفسه فهو مدع ، وإن أخبر عما على غيره لغيره ، فإن كان مؤتمتاً عليه فهو غير ، وإلا فهوشاهد (٢) . والإقرار في رأى فقهاء الشريعة الإسلامية حجة قاصرة . أما حجبته فلأنه مازم لمن أقر ( فقد رجم النبي عليه الصلاة والسلام ماعزا بإقراره والنامدية باعترافها على ما سيأتي ذكره) لأنه خير مجتمل الصدق والكذب ، وجانب الصدق فيه أرجح لأن العاقل البائغ الرشد المختار لا يخبر بحتى يلزمه إلا إذا كان معتقداً بصدق ما يقوله ، فضرر إقراره واقع عليه وحده ، وقد الترم ما أقر به على

نفسه (۳)

<sup>(1)</sup> جميح الإمام سلم ، ج١٢ ، ص ٤ .

<sup>(</sup>٢) الاختبارات العلمية ص ٢١٥ .

<sup>(</sup>٣) أحمد ابراهم - طرق الإثبات الشرعية - مجلة الحقوق س ١١ عاد ١٠.

أما قصور الإقرار فيعنى أنه حجة على نفس المقر غير متعدبه إلى الغير لأنه لما كان الإقرار خيراً مردداً بين الصدق والكذب اعتبر محتملا والمحتمل لا يصلح حجة ، ولكنه جعل حجة برجيح جانب الصدق فيه بانتفاء النهمة فيا يقر به الشخص على نفسه ، ولكن الهمة باقية في الإقرار على الغير فبني على الردد الثاني لصلاحية الحجة (١١).

و برخم الحجية التي للإقرار بالنسبة لمن أقر على نفسه ، فقد وجب على القاضي أن يتيقن من صحته وإلا تعين عدم التعويل عليه . فطرح الإقرار إن قام الدليل على عدم الاطمئنان إليه هو من القواعد المعمول بها لدى فقهاء الإسلام ، فيقولون إن للحاكم أن يلتفت عن إقرار الإنسان فيحكم بخلاف ما يعترف به إذا تبين أنه الحق لعله اطلع عليها غير ما أقر به .

فتضعف حجية الإقرار بما قد يصاحبه من قوانين يترجح معها جانب الكذب فيه على جانب الصدق ، إما لضرر آخر يدفعه المقر عن نفسه يراه فى تقديره أشد من الضرر الذى يلحقه من جانب الإقرار كذباً ، وأما الصلحة يرجوها تربو على ما يلحقه من الضرر ، وإما لمنى أدنى يحتمل من أجله الأذى كالسر ونحوه إلى آخر تلك الأغراض (٢)

ويستدل الفقهاء على ما سبق بحكم نبى الله سليان في شأن المرأتين اللتين احمتا الولد حين قال: اثتونى بالسكين أشقه بينكما ، فسمحت الكبرى بللك وقالت الصغرى لا تفعل رحمك الله هو ابها، فقضى به للصغرى ، إذ استدل من شفقها عليه وامتناعها عن الرضى بذلك على أنها أمه ، وأن الدافع لها على الامتناع من الدعوى ما قام بقلها من الرحمة والشفقة التى وضعها الله في قلب الامتناع

 <sup>(</sup>١) نتائج الأفكار – تكملة فتح القدير، ج ٦، ص ٢٨٢ .

<sup>(</sup>٢) طرق الإثبات الشرعية . المرجم السابق .

<sup>(</sup>٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ه .

ويشرط لصحة الإقرار شرعاً فيا يوجب الحد أن يكون القر عاقلا بالغاً يقظاً لا نائماً ولا مغمى عليه ، وأن يحصل الإقرار بالطوع والاختيار وأن يصدر بصورة جدية لا يراد به الهزل ، وأن يكون صريحاً ، ألا يكذب المقر ظاهر الحالة فها أقر به (١).

وعلى هذا إذا أقر الشخص بالزنا أو السرقة فى حالة السكر لا يطبق عليه الحد لأن إقراره يحتمل الكذب نظرًا لما فيه من سكر .

وكذلك لا يعتد بالإقرار الصادر تحت تأثير الرهبة والإكراه ، فيروى عن ويونس بن يزيد بن أبي الزناء أنه قال في اعتراف العبد على نفسه بالسرقة والفتل إن كان قد استرهب أو امتحن فكان اعترافه بعد ذلك ، فإنا لا نرى عليه في ذلك قطعاً ولا قتلا ، فأما ما اعترف به طائعاً عتاراً غير محوف ولا مسترهب فاعترف أنه أتى ذلك عمداً فإنه تقطع يده في السرقة ويقتل في الفتل إن كان قتلا عمداً » (٢) .

ولقد جاء فى الأحكام السلطانية أنه يجوز للأمير مع قوة الهمة أن يصرب المشهم ضرب التعزير لا ضرب الحد ليأخذه بالصدق عن حاله فها قرف به وأمم، فإن أقر وهو مضروب اعتبرت حاله فها ضرب عليه ، فإن ضرب ليقر لم يكن لإقراره تحت الضرب حكم ، وإن ضرب ليصدق عن حاله وأقر تحت الضرب قطع ضربه واستعيد إقراره فإذا أعاده كان مأخوذاً بالإقرار الثانى دون الأول ، فإن اقتصر مع الإقرار الأول ولم يستعده لم يضيق عليه بعمل بالإقرار الأول ولن كرهناه (٣).

وفيا تقدم دليل على جواز التجاء القاضى إلى الضرب باعتباره •ن وسائل التحقيق ، وهو مقيد بأمرين : الأول أن لا يوقعه إلا الأمير ، والآخر أن تكون

<sup>(</sup>١) راجع المختصر الحامع في فقه الأمامية، ص ٢١٤ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) المعونة الكبرى، ج١١، ص ١٧٥.

<sup>(</sup>۳) الماوردي ص ۱۹۳.

المهمة قوية . على أنه لا يؤخذ بالإقرار الناشىء عن الضرب إلا إذا انقطع الضرب أى انقطع الإكراء ، وبنى المهم على اعترافه . وإذن فإنه حتى مع حالة الضرب هذه يشرط فى الاعتراف صدوره من غير رهبة أو خوف .

وصراحة الإقرار من ضهانات الأخذ به . فلو أقر الأخوس بالزنا كناية أو إشارة لا يقام عليه الحد لوجود الشبهة المبنية على عدم الصراحة خلافاً للاعمى فإنه يصح إقراره (١١) .

ولو كان ظاهر الحال يكذب المقر أهدر الاعتراف ، كن يقر بالزنا ويظهر أنه محبوب ، أو من تقر به ويتضح أنها عذراء . وكذلك إن كذبه الآخر فإن أقر الرجل بالزنا بفلانة فكذبته درىء الحد عنه سواء قالت إنه تزوجني أولا أعرفه أصلا ، وأن أقرت المرأة بالزنا بفلان فكذبها الرجل فلا حد عليها (١٣) . ولقد روى.أن رجلا جاء إلى النبي وقال إنه قد زنى بامرأة سماها فأرسل النبي إلى المرأة فدعاها وسألها عما قال فأنكرت ، فحده عن القذف (٣) .

قلنا إن الاعتراف فى نظر الشريعة الإسلامية لا يعد سيد الأدلة . وهو قابل لكل تمحيص وفحص ، بل إنه يجوز الرجوع فيه وإن صح سببه رفع . حكمه .

وأما الاطمئنان إلى صحة الاعتراف فدليله حادث ما عز بن مااك الأسلمى ، إذ أتى رسول الله عليه السلام وقال : يا رسول الله إنى قد ظلمت نفسى وزنيت، وإنى أريد أن أنطهر . فأعرض عنه . فجاء إلى الحانب الآخر وقال مثل ذلك فأعرض عنه . فجاء إلى الحانب الثالث وقال مثل ذلك فأعرض عنه . فجاء إلى الجانب الرابع وقال مثل ذلك . فلما كانت المرة الرابعة قال النبي عليه السلام: الآن أقررت أربعا ، فبمن زنيت فقال: بفلانة قال: لعلك قبائها، لعلك باشرتها ، فأى ألا أن يقر بصريح الزنا ، فقال: أبلك خبل، أبلك جنون . وفي رواية أخرى

<sup>(</sup>١) البحر الرابحة ، جه، ص٦.

<sup>(</sup>٢) وهذا عنه الحنفية . المرجع السابق .

<sup>(</sup>٣) نيل الأوطار ، ج٧، ص ١٠٦.

أرسل إلى قومه أتعلمون بعقله بأساً تنكرون معه شيئاً، قالوا: ما نعلمه إلا وفي العقل ومن صالحينا فيا ترى . ولما أخبر أنه محصن أمر برجمه (١١) .

واستدل الفقهاء من هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخر إقامة الحد إلى أن تم الإقرار أربع مرات ، وأنه لو كان الإقرار مرة واحدة كافيًا لم يؤخره ، لأن إقامة الحد عند ظهوره واجبة ، وتأخير الواجب لا يظن برسول الله (٣) .

وفى رأينا أن الإقرار بالزنا أربع مرات لا يؤخذ مع أنه شرط عددى ليممل الاعتراف أثره فى الأحكام ، وإنما ابتغى الرسول دره الحدود بالشبهات والاطمئنان للى صحة الإقرار ، وآية هذا أنه أعرض عنه فى كل مرة لعله يفكر فيا هر مقدم عليه وبالغ نتائجه من إقامة الحد عليه ، فيعدل عنه . وإلا لو كان شرطه الأخذ بالإقرار فى الزنا تكراره اربعا لما كان الرسول فى حاجة إلى أن يعرض عن ماعز ، ففصلا عن انتفاء الحكمة من الإقرار أربع مرات بالزنا وبأقل من هذا فى غيره من الحدود على ما سنرى (1) . ولقد جاء فى المدونة الكبرى و أرأيت الإقرار به لزنا أيقيم مالك الحد فى إقراره مرة واحدة أو حتى يقر أربع مرات (قال) قال مالك : إذا أقرمرة واحدة أقم عليه الحد فى إقراره إن ثبت على ذلك ولم يرجع عنه والك .

ولقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه أتى بلص قد اعترف ولم يوجد معه متاع ، فقال له:ما إخالك سرقت ، فقال: بلى يا رسول الله، فأعادها عليه مرتين أو ثلاثا فأقر ، فأمر بقطع يده . وفسر قوله ما إخالك سرقت بأنه ما أظنك. سرقت ، وهو دليل على أن يستحب تلقين ما يسقط الحد (٥٠) .

 <sup>(</sup>١) شرح فتح القدير ، ج ٤٤ ص ١١٨ . صحيح سلم ، ج ١١١ ص ٢٠٢ . فيل
 الأوطار ج ٧ ص ه ٩ و ١١٠ .

<sup>(</sup>٢) شرح فتح القدير المرجع السابق.

<sup>(</sup>٣) ويهمب عمله في تفسير الاقرار أربع مرات إلى وجوب أن يكون في مجالس متغرقة ، فيذهب المقر بحيث يتوارى عن بصر القاضى ، وينبغى للإمام أن يزجوه عن الإقرار ويظهر له الكراهية من ذلك أريامر إيماده عن مجلسه في كل مرة الأنه عليه السلام فعل ذلك ( البحر الوائق، ج ه ، ص ١ )

 <sup>(</sup>٤) الماونة الكبرى، ج١١، ص ١٨.

<sup>(</sup>ه) نيل الأوطار، ج ٧، ص ١٣٣.

وذهب أبو يوسف وأحمد إلى اشتراط الإقرار مرتين ، أما أبو حنيفة ومالك والشافعي فيكتفون بالإقرار مرة واحدة (١١) .

وهذا الحلاف بين الفقهاء فى عدد الإقرار يعتبر فى رأينا أن المسألة المرجع فيها الاطمئنان لا الأخذ بما قيل إنه تم فى الحادثة فعلا ، لأن المأثور عن النبى عليه السلام أن سته واجبة الاتباع باعتبارها مصدراً تشريعياً ، ولكل تشريع حكمة ينبى عليها وهى التى ينبغى البحث عنها .

وروى أن الغامدية جاءت رسول الله عليه السلام وقالت: إنى قد زنيت فطهرفى وأنه ردها، فلما كان الفد قالت: يا رسول الله لم تردفى لعلك أن تردفى كما رددت ماعزا فوالله إنى لحبلى ، قال: أما لا فاذهبي حتى تلدى، فلما وضعت أتته بالصبى فى خرقة قالت: هذا قد ولدته، قال اذهبى فأرضعيه حتى تفطميه ، فلما فعطمته أتته بالصبى فى يده كسرة خبز فقالت: هذا يا نبى الله قد فطمته وقد أكل العلمام ، فدفع الصبى إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجموها (٢٢).

ويذهب الفقهاء استدلالا من هذا الحديث إلى أن قلب النبي عليه السلام لم يرتض رجم الحبل حتى تلد ، وهذا ما نجد له مقابلا فى التشريعات الوضعية من تأجيل تنفيذ حكم الإعدام فى الحامل حتى تضع حملها .

وقى رأينا هنا أيضاً أن الرسول عليه السلام ابتغى الاطمئنان إلى صحة الإقرار ، وسبق لنا بيان رأى البعض فى أنه يستحب تلقين ما يسقط الحد ، فهل لو عدلت الغامدية عن الرجوع إلى الرسول كان يعدمها ؟

واعمالا لقاعدة الاطمئنان إلى الإقرار نجد أنه يشترط تكراره عدة مرات فى الحرائم الى توجب الحدود، فيجب الإقرار مرتين فى القدف، والسكر، والسرقة، أما فى المحارب ووطء الأموات فيكنى مرة واحدة (٣).

ولما كانت حجية الإقرار تضعف إذا ما صاحبته قرائن يترجح معها جانب

<sup>(</sup>١) فتح القدير، ج٤، ص ٢٢٣.

<sup>(</sup>٢) صميح مسلم، جـ ١١، ص ٢٠٢ . نيل الأوطار، جـ ٧، ص هـ ٩ و ١١٠ .

<sup>(</sup>٣) المختصر الجامع، ص ٢٢٠ رما يعلما .

الكذب على جانب الصخلق فيه ، استبع هذا جواز الرجوع عنه ، وهذا العلول يستقصى أمره فى دلالته الحقيقية من علمه ، فإن كان الأمر الأول أهدر الاعتراف ، وإلا لم يعتد بالعلول .

وقد روى عن جابر فى قصة ماعز السائفة البيان أنه قال و كنت فيمن رجم الرجل وأنا لما خرجنابه فرجمناه فوجد مس الحجارة صرخ بنا يا قوم ردونى إلى وسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن قوى تتلونى وعزونى من نفسى وأخبرونى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتلى ، فلم ندع عنه حتى قتلناه ، فلما رجعنا إلى رسول الله عليه السلام وأخبرناه قال: فهلا تركتموه وجئتمونى به ليتثبت رسول الله » (١).

ولقد ذهب أبو حنيفة إلى أنه لو رجع المقر عن إقراره قبل إقامة الحد أو فى وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله . فالرجوع خبر يحتمل الصدق وليس أحد يكذبه فتتحق به الشبهة فى الإقرار السابق عليه (٣٠ .

ويقول مالك فى الذى يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك ويقول لم أفعل وإنما كان ذلك منى على وجه كذا وكذا بشيء يذكره ، فإن ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد، وذلك أن الحد الذى هو لله لا يؤخذ إلا بأحد وجهين إما بينة عادلة تثبت على صاحبها وإما باعتراف مقيم عليه حتى يقام عليه الحد ، فإن أقام على اعترافه أقيم عليه الحد ، فإن

# ٣ \_ في القانون الروماني والقانون الفرنسي القديم

يقتضى الكلام عن الاعتراف فى القانون الرومانى والقانون الفرنسى القديم (<sup>4)</sup> بيان مختلف الأنظمة الجنائية فى تلك العصور لما بينها من علاقة مردها ارتباط

<sup>(</sup>١) نيل الأوطار ، ج٧ ، ص ١٠٢ .

<sup>(</sup>٢) شرح فتح القدير، جرب، ص ١١٨ والمختصر الحاسم في فقه الإمامية، ص ٢١٤٠.

<sup>(</sup>٣) شرح الزرقاني على موطاً مالك ، ج ، ص ١٤٦ وما بعدها .

<sup>(</sup>٤) شرح الإجراءات الحائية فيتان هيل ، ج١، ص ٨٢ وما بماها وج٥، ص ٣٣ وما بماها وج٥، ص ٣٣ وما بماها . وخوتسر جارو ، ص ٣٦ وما بماها موموعة دالور ، ج١ دمت كلة اعتراف .

الأصل بالفرع . وتلك الأنظمة على نوعين : الأول النظام الآنهاى ، والآخر نظام التنفيب والتحرى .

وعماد النظام الآبهاى هو اعتبار الدعوى الجزائية مساحلة بين خصمين المدعى والملدى عليه ، يسوق كل مهما ما لديه من أدلة ودفاع ليضعها بين بدى القاصى الذي يحكم لن ترجح له الكفة مهما ، شأمها في هذا كالدعوى المدنية. ومن خصائص هذا النظام أن الإجراءات الجزائية تمر بمرحلة واحدة وتم في علانية أمام القاضى .

أما نظام التنقيب والتحرى فيبيى على فكرة مغايرة للسابقة أساسها أن الدعوى الجنزائية ملك للجماعة وتباشرها بواسطة وكلاء تنييهم عها . ويتميز هذا النظام بأن إجراءاته تم فى سرية مطلقة ، ولا يحضره المهم أو غيره، وتملك السلطة التي تباشره من الحقوق ما لا يملكه الفرد العادى كالقبض والحبس .

وقد نشأ نظام وسط يسمى بالنظام المختلط جمع بين محاسن النظامين السابقين وفرق بين مرحلي التحقيق الابتدائي وأخذ منها بمبدأ التنقيب والتحري ومرحلة المحاكمة وجعل أساسها قواعد النظام الابهاى

وكان منشأ النظام الاتهاى أولا ثم ساد فى العصر الجرمانى . وكان القاضى يستمد عقيدته من أقوال شهود الدعوى ويكملها بما يباشرها من التجارب القضائية المدونة فى تلك الآونة باعتبارها كلمة الله القاصلة بين المدعى والمدعى عليه، كالمبارزة والماء المغلى والحديد المحمى. وكان الأساس فى هذه الإجراءات معتقدات خرافية سارية فى ذلك العصر .

أما نظام التنقيب والتحرى فقد كان متبعاً فى الإمبراطورية الرومانية باعتباره إجراء غير عادى يتحذ بالنسبة للعبيد والمتهمين من الطبقة السفلى ، وبمقتضاه تتولى الدولة مباشرة الإجراءات الجزائية .

ولم يكن للاعتراف عند الرومان قوة ملزمة بل كان يترك لتقدير القاضى واقتناعه بأنه يعبر عن الحقيقة . وكتب عنه جوس يقول 1 إن اعتراف المدعى عليه بصورة حرة فى حضور الحكام بأنه مرتكب الجريمة التى يحاكم من أجلها بينة كاملة وبالتالى كافية للحكم عليه بشرط التحقق من وقوع الجريمة :وليس أعدل من عقوبة تطبق على شخص يعترف بمحض إرادته دون أى تعذيب أنه الفاعل الحقيق .

ثم انتقل نظام التنقيب والتحرى إلى العصور الوسطى وأدخله أحد رجال الدين إلى أنظمة المحاكم الكنسية الى تباشر الدعوى إذا ما ارتكبت إحدى الحرائم الى تدخل فى اختصاصها . ثم سرى إلى المحاكم الملكية الذي امتد اختصاصها واتسع وتخصص فيها بعض القضاة لمباشرة الإجراءات الجزائية باسم المجتمع . وصدرت عدة مراسم تنظم الإجراءات أمام تلك المحاكم من لويس الثاني عشر سنة ١٤٩٨ وفرانسوا الأول فى أغسطس سنة ١٥٣٩ ولويس الرابع عشر في ١٩٣٠ .

وكانت الإجراءات بموجب تلك المراسم تم على ثلاث مراحل ، الأولى التحريات والثانية التحقيق والثالثة المحاكة . وفي مرحلة التحقيق كان المهم يحلف المجبن قبل الإدلاء بأقواله . الأمر الذي يضعه في الحرج بين قول الصلق وفيه إدانته ، وبين الكذب وفيه الحطيثة الدينية . فإذا انتقلت اللحوى إلى مرحلة المحاكة ، كانت أدلة الإدانة محلحة للقاضى . فإن توافرت على الوجه المطلوب قانوناً المترم الحكم بموجبها ولو خالفت ما استقر في وجدانه وضميره . ولم يكن المهم ليستطيع نفي ذلك الدليل القانوني بأفكاره المجردة وإنما بعمل إيجابي يصلر منه يقدم به الدليل ، وذلك عن طريق استجوابه على مقعد الاعتراف الذي يقاد إليه في الجرائم الخطيرة .

وقد اقتضى نظام الأدلة القانونية الالتجاء إلى التجاوب القضائية وهى عبارة عن أنواع مختلفة من التعذيب. في الحرائم التى تقوم فيها الدلائل الخطيرة ولا تكني لأدانة المنهم ينبغى تكملة الدليل بالاعتراف أى أن غاية وسائل التعذيب هى الحصول على اعتراف من المنهم ، بل كان يستعمل التعذيب وسيلة للحصول على اعتراف من المنهم على شركائه في الجريمة .

أما وسائل التعذيب فكانت منوعة وتختلف من محكمة إلى أخرى. فيهاريس مثلا كانت وسيلة التعذيب صب كميات كبيرة من الماء فىحلق للمهم ببطء شديد. يبين مما تقدم كيف كانت جميع الوسائل الموصلة إلى الاعتراف تعتبر مشروعة حتى ولو كانت التعذيب . ذلك أنه كان يعد فى تلك الآونة سيد الأدلة جميعاً .

### ٤ ــ في تشريعنا الراهن

كان من بين ما تنص عليه المادة ١٣١ من قانين تحقيق الجنايات الأهلى الصادر سنة ١٨٨٣ أن ويسأل الرئيس (الجلسة) المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند إليه أم لا ، فإن أجاب بالإيجاب تحكم المحكمة بغير مناقشته ولا مرافعته » ، وبمثل هذا كانت تنص المادة ١٣٠٤ وقانين ١٩٠٤ .

وبرغم أن أحكام قانون تحقيق الجنايات تجيز القاضى إذا ما اعترف المهم بمقارفته للجريمة المسندة إليه أن يحكم عليه بغير سماع شهود أو مرافعته . إلا أن القضاء والفقه قد استقرا على أن الاعتراف لا يلزم الأخذ به وإنما يدخل تقديره في السلطان النهائي لقاضي الموضوع الشأن فيه كباقي الأدلة التي تعرض عليه .

وعند ما وضع قانون الإجراءات الجنائية منة ١٩٥٠ مضت المادة ٢/٢٧١ منه على أن ويسأل المهم عما إذا كان معرفاً بارتكاب الفعل المسند إليه فإن اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع شهود ٤. وجاء في الملك كرة الإيضاحية أنه و رقى إدخال تعديل فيا يتبع عند اعتراف المهم في الحلسة فنص على أنه الاعتراف إذا كان منصباً على الفعل المكون للجريمة جاز الحكم في الدعوى بدون سماع شهود ، على أن ذلك لا يصح أن يكون سبباً للحكم في الدعوى بدون مرافعة ولا مناقشة كما هي الحالة في قانون الوجراءات الأهلي ٤ ويتضح من مقارنة هذه النصوص أن المشرع في قانون الإجراءات الجنائية

ويتضح من مقارنة هذه النصوص أن المشرع فى قانون الإجراءات الجنائية كان أكثر صراحة فى بيانه أن حكم القاضى بناء على الاعتراف والاكتفاء به ليس بإلزام عليه ومن ناحية أخرى كان أكثر رعاية لحق المهم فى الدفاع عن نفسه حين حرم القاضى من معه أو المدافع عنه من المرافعة.

ومع هذا فني رأينا أن المشرع ما كان بحاجة للنص على الاعتراف وبيان

الأثر المترتب عليه ، ما دام المسلم به أنه لم يقصد الخروج على قاعدة اقتناع القاضى الذى يتمين عليه أن يطمئن إلى الإدانة من طريق القطع واليقين لا الظن والاحتمال وهو ما صارعليه قانون أصول المحاكات الجزائية السورى .

والاعتراف الذي يجيز للقاضى الحكم عليه – كما جاء في بحنة تنسيق قانون الإجراءات الجنائية – هو تسليم المتهم بالنهمة تسليا غير مقيد إذا لم يعترض محاميه ، فإذا كان الاعتراف جزئياً أو قيده المهم بتحفظات أو اعترض محاميه وجب على المحكمة المضي في تحقيق الدعوي وسماع شهودها .

والاعتراف قد يتم فى مجلس القضاء أو خارجه ، وهذه مسألة لا تثير أهمية مماثلة لما تثير أهمية مماثلة لما تثير والمسرى به قواعد القانون المدنى ، لأنه فى أى الحالين – كما سمى – يخضع فى تقديره لسلطان القاضى الموضوعى ، وهو ما عبرت عنه محكمة التقض بقولها ه لم يتعرض القانون الجنائى بنصوص صريحة لتنظيم الإقرار وبيان مواضع بطلانه – كما هو الحال فى القانون المدنى – إلا أن الإقرار بنوعيه القضائى وغير القضائى بوصفه طريقاً من طرق الإثبات لم يخرج عن كونه مجرد قرينة لأن موضوعه ينصب دائماً على مسألة لا يملك المهم التصرف فيها – أو الصلح عليها ، وهو على هذا الاعتبار متروك تقديره دائماً محكمة الموضوع هالله .

# شروط الاعتراف :

وحتى يطمئن القاضى إلى الاعتراف فيأخذ به ويبى عليه حكم الإدانة ينبغى أن يكون صادراً عن إرادة حرة وتلقائية دون مؤثر خارجى ، فإن لامسه إكراه أو كان سبيل الوصول إليه غير مشروع أسفر هذا عن بطلانه وعدم الاعتداد به في بناء الحكم . وفي الحقيقة أنه بانتفاء أحد هذه الشروط يتولد الشك للى القاضى في صحة دلالة الاعتراف على مضمونه .

وتوافر الشروط السالفة أو عدم تكاملها ليس بالأمر الميسور إثباته فى كل الأحوال فإن كان هناك من الصور ما لا يحتاج الأمر فيها إلى تدليل خاص لإهدار قوة الاعتراف ، فإن منها ما يحتمل التأويل .

<sup>(</sup>١) نقش ٧/٣/٢٦ ، أحكام النقش ، س ٨ ، ق ٨٣ .

فالإكراه الذي يقع على المتهم قد يكون مادياً والاعتراف الناتج عنه يعد باطلا ، وفي هذا الصدد ينص قانون العقوبات على عقاب من يعذب متهما بقصد حمله على الاعتراف . ومن ناحية أخرى قد يكون الاعتراف معنوياً غير حسى ناشئاً عن تخريف أو حوف أو وعد أو وعيد . وحينئذ يتعين على القاضى أن يكشف عن مدى العلاقة بين الإكراه والاعتراف بمراعاته لمختلف الظروف الحيطة به لا سيا نفسية المتهم ومقياس تأثره ، فني الغالب المرأة غير الرجل ، والصغير غير البالغ والمتهم لأول مرة غير من ذاق حياة السجون ، وكثيراً ما يقرر الدفع ببطلان الاعتراف تأميساً على أن منشأه الخوف من التجاء رجال الشرطة إلى وسائل قهرية عند الأنكار ، وهو أمر يؤخذ بحدر شديد لاحماله الصدق والكذب ، ومن هنا يكون اطمئنان القاضى ببحثه عما يؤيد الاعتراف فلا يأخذ به عجوداً .

وطفا المحد محكمة النقض - في حكم حديث لها - تقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون الحتياريا . ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالى غير مقبول إذا حصل تحت تأثير الهديد أو الحوف . إنما يجب أن يكون الهديد أو الحوف وليد أمر غير مشروع فلا يكني التذرع بالحوف من القبض أو الحبس حتى يتملك المقر من إقراره إذا كان القبض أو الحبس وقعا صبيحين وفقا القانون (١) . وإن قول الضابط أن المهمة اعترفت له بارتكاب الجريمة أثر استدعامها فعرضها على الكلب البوليسي لا يحمل معنى الهديد أو الإرهاب ما دام هذا الإجراء قد تم بأمر النيابة وبقصد إظهار الحقيقة (١) .

على أن اطمئنان المحكمة إلى كون الاعتراف تلقائياً غير مشوب بإكراه يوجّب عليها إذا ما دفع بالعكس أن تقيم الدليل على قضائها بتوليها الرد على ذلك الدفع ، وهذا ما عبرت عنه محكمة النقض بقولها وإن الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقاً متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل على وجود إصابات بالمهم أن تتولى هي

<sup>(</sup>١) نقض ٣/٢/٢/١٥ أحكام النقض س ٨ ق ٨٣.

<sup>(</sup>٢) فقض ٢٠/٤/٥٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٥٠٠.

تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المسند إليه فى التحقيقات والذى استندت إليه المحكمة فى حكمها قد صلر فتيجة تعذيبه من رجال البوليس بأن تبحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المهم . فإن هى نكلت من ذلك واكتفت بقولها أن هذا الادعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه (١) .

وكما أن الاعتراف قد يكون راجعاً إلى إكراه خارجي مادى أو معنوى ، فإنه قد يتم تحت مؤثرات داخلية في نفس المقر ، وهي البواعث المتعددة التي تختلف وفقاً لظروف كل دعوى . فقد يعترف المتهم كذباً على نفسه بارتكاب الحادث ابتفاء افتداء مخدومه أو كبير في عائلته أو رغبة منه في دخول السجن التخلص من أزمات تمر به أو مرض يؤثر عليه . بل قد يكون مبعث الاعتراف مجرد رغبة المتهم في المشهرة بالنشر عنه في الصحف والمجلات .

وإن أدق شروط صحة الاعتراف وأكثرها أهمية هو استلزام أن يكون الوصول إليه من طريق مشروع . ولا جدال فى أن الإكراه بصورتيه سالفتى الذكر يعتبر من الإجراءات غير المشروعة . وقد يكون السبيل إلى الاعتراف هو الاستجواب أو القبض أو استخدام الوسائل العلمية الحديثة . ونبين فها إلى أثر كل منها فيه .

أوجب المشرع على المحقى عند حضور المهم أمامه لأول مرة في التحقيق أن يشت شخصيته ويحيطه علماً بالهمة المسندة إليه ويشت أقواله عنها . وهذه الإحاطة لا تعدو الأخبار إجمالا عن الابهام المعزو الممهم . وقد أجيز الممحقق بعد هذا أن يستجوب المهم عناقشة تفصيلية في كل أدلة الدعوى بما قد يؤدى به إلى الارتباك وقول ما ليس في صالحه ، كاعراف صريح أو ضمى ، ولحطورة مده النتيجة نجد القانون محيط استجواب المهم بضمانات عدة ، لا شك أن أولا أن لا يتضمن الاستجواب وعداً وإما يكون عمادة المقدرة الفنية في توجيه الأسئلة والمناقشات التي تنهى إلى تبيان وجه الحق . كما يتعين أن لا

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٥٨/١٢/٢ أحكام التقض س ٩ ق ٢٤٦.

يستعمل كسبيل للإيقاع بالمتهم ، كأن يواجه المحقق المتهم كذباً بأقوال لا أصل لها فى الأوراق ، ويسندها إلى غيره من المهمين أو الشهود (١) .

ولا يجوز للمحقق أن يحلف المتهم اليمين عند استجوابه لأنه يؤدى إلى وضعه فى مركز حرج إذ يكون بين مصلحته التى تؤدى إلى حلف اليمين كذباً فيرتكب جريمة دينية وخلقية ، وبين أن يقرر الحقيقة وفى هذا ضرره وإدانته . فإن طلب إليه حلف اليمين فحلفها فإنه يترتب مع هذا بطلان الاستجواب وجميع الإجراءات التالية متى كانت مبنية على ما أسفر عنه ذلك الاستجواب .

ولم يكن قانون تحقيق الجنايات الأهلى يوجب تعيين محام للمهم إلا فى مواد الجنايات وأمام محكمة الجنايات فقط ، فاستحدث المشرع حكم المادة مسبب الحوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق فى الجنايات أن يستجوب المهم أو يواجهه بغيره من المهمين والشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد ، وعلى المهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب فى قلب كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن ، كما يجوز لحامية أن يتولى هذا الإقرار أو الإعلان ع .

ولقد كانت الخشية من أن يكون المهم قد انساق إلى اعترافه في غير حرص دافعاً لأن تحرم غالبية التشريعات استجواب المهم أثناء المحاكمة والاقتصار عليه أثناء التحقيق الابتدائى ، فإن جاء الاعتراف أمام المحكمة من غير استجواب كان وجه الاطمئنان إليه كبيراً .

ومن بين الإجراءات التي يجيز القانون للمحقق مباشرتها القبض على المهم . وقد حددت أحواله وبينت شروطه ، فإن خرج عنها كان الإجراء باطلا لانعدام مشروعيته على الوجه الذي تم به . وقد يلحق بالقبض اعتراف للمنهم سواء أثناء استجوابه أو بغير استجواب ، وهو أن يتم فور القبض أو يتراخى إلى فترة تطول أو تقصر ، فإن كان القبض صحيحاً فلا محل للنص على الاعتراف من ناحية بنيانه على القبض .

 <sup>(</sup>۱) نقض فرنس ۱/۲۱ (۱۸۸ مجموعة ۵۹ – ۱ – ۲۶۱ .

أما إذا كان القبض باطلا وأعقبه الاعراف فإنه ينبغى التعويل عليه من عدمه بحث الرابطة بينه وبين القبض وما إذا كان قد جاء كأثر مباشر له فتوارت علاقة السببية بينهما ، أم أنه قد جاء بعد أن انهى كل مؤثر من ناحية القبض . ولا شك في أن حساب الوقت بين القبض والاعتراف قد يكون له اعتباره في هذا الصدد . وكذلك في تمام الاعتراف أمام السلطة الى باشرت القبض أو عدمها . وهي مسائل تدخل جميعها في تقدير القاض الموضوعي . ولذا قضى بأن تقدير حسا يتكشف لها من ظروف الدعوى ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف حد صدر مستقلا عنه أو في غير الوقت الذي أجرى التغنيش الباطل ما دام قد صدر مستقلا أيضاً فيا عولت الإدائة المهم على الاعتراف المنسوب إليه إثر القبض الباطل أيضاً فيا عولت الإدائة المهم على الاعتراف المنسوب إليه إثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته مفضل عن الإجراءات الباطلة ، ولا هي كشفت عن مدى استقلاله عنها ، فإن الحكم يكون معيماً (۱۳) .

ومع تطور العلم تعددت الوسائل المستحدثة التي تستعمل التحقيقات ، وما يتصل مها بالاعراف الاستعانة بأجهزة كشف الكذب ، وتسجيل أقوال المهمين خفية، واستعمال مصل الحقيقة، وتنويم المهمين مغناطيسياً ، وبباشرة وسائل علم النفس قبلهم . وكان من آثار هذا أن درست تلك الطرق من ناحية مشروعية الالتجاء إليها ثم الاعهاد عليها كدليل، ومن ناحية تقدير قيمة الاعتراف الذي يجيء نتيجة لها . وهي مسائل أثارت كثيراً من الجدل العلمي في دوائر الفقهاء ودور القضاء (٣) .

Jean Graven : L'amploi du Magnétophone dans la procedure panale.

<sup>(</sup>١) ثقض ١٩٥٧/٥/٦ أحكام التقض س ٨ من ١٢٣٠.

<sup>(</sup>٢) تقض ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام التقض س ٨ من ٢٠٥٠.

<sup>(</sup>٣) راجع من التقارير المقدمة في المؤتمر الدولي الحاسي القانون المقارن في بروكسل من ١٩٥٨/٨/٩ إلى ١٩٥٨/٨/٩ :

Biere Bouxat et J. Leaute: Les pracédis modernes d'investigation et la protection des droits de de la défence.

ويجلة القانون الجنائي السويسرى لعام ١٩٥٨ ص ٣٦١ -

وكلامنا على الاعتراف بوصفه من الأدلة التي قد يستعين بها القاضي في أحكامه لا يلزم بأن نعرض النقاش الذي أشرنا إليه إذ يضيق عنه هذا المقال ، وإنما نخلص إلى نتيجة واحدة هي أنه إذا انتهى الرأى إلى مشروعية تلك الوسائل فإن هذا لا يمنع من خضوعها لتقدير القضاء شأن كل الأدلة التي تقدم إليه ، ويكون سندها العلم إلى أن نصل إلى الوقت الذي يجزم فيه بصحة النتائج التي تسفر عنها ، كما هو الشأن حالياً بالنسبة لبصات الأصابع ودلالتها .

#### تقدير الاعتراف:

رأينا أن الاعتراف على أية صورة يخضع للتقدير الهائى لقاضى الموضوع (١) فله أن يأخذ به كله وله أن يطرحه كله ، وفى هذه الصورة يتعين عليه بيان الأسباب التى أدت به إلى عدم التعويل عليه (١) لأن القاعدة الأصولية توجب الأخذ بالظاهر إذ لنا الظاهر واقه يتولى السرائر ، فإن خرج القاضى عنها وجب عليه تعليل قضائه .

ويجوز للقاضى تجزئة الاعتراف ما دام الأمر معناه اطمئنانه ، فله أن يأخذ ببعضه ويطرح البعض الآخر ، خلافاً لما عليه الحال فى المسائل المدنية . وطل المقاضى أن يبين الأسباب التي يستند إليها فى قضائه . على أنه إذا تعلق الاعتراف بمسألة مدنية كإثبات عقد من عقود الأمانة وجب اتباع القواعد المدنية (٣) .

ربجلة القانون الجنائي رعلم المقاب لعام ١٩٥٩ ص ٧٣١ .

Paule B. Trousse: La preuse des infractions.

د كتور أحمد محمد خليفة . مصل الحقيقة وجهاز كشف الكانب ، المحلة الحنائية القومية،
الحلد الأول ، المحد الأول

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٥٧/٦/١٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٨١ .

<sup>(</sup>٢) نقض فرنسي ١٩٣٥/١٢/٢٧ دالوز ١٩٣٦ ، ١ ، ٢ .

<sup>(</sup> ٣ ) نقض فرنسي ٢/٣٤/٢/٣ ، ١ - ٢٥ . . ( ٣ )

وقد يكون اعتراف المهم بارتكاب الحريمة محوطاً بتحفظات تدرأ عنه المسئولية وفي هذه الصورة يتعين على القاضي أن يبحث الاعتراف والظروف التي يستند إليها المهم . فإن اطمأن إلى الاعتراف ولم يقم لديه الدليل المقنع مع صحة الظروف المحيطة به ، كان له أن يعول على الاعتراف فقط كوكيل في الإدانة .

وكما أن اعتراف المهم علىنفسه يكون محملا لتقدير القاضى ، فكذلك اعترافه على نفسه وعلى غيره ، فإن اطمئن إليه القاضى جاز أن يسى قضاءه عليه ، فلم يعد هناك مجال للقول بأن اعتراف مهم على مهم لا يصلح دليلا

# الخاعة

رأينا فيا سبق أن الاعراف قد مر بفرة مظلمة فى المصور الوسطى حيث اعتبر سيد الأدلة ، وكان فريعة لمباشرة مختلف وسائل التعذيب الى تقشعر منها الأبدان ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الشريعة الإسلامية قد أرست قواعد المعدالة وأوجبت الاطمئنان إلى صحة الاعتراف ومطابقته لواقع الحال ، ولكن من تقدم المدنية فى الغرب ثبتت قوة الاعتراف المطلقة وأصبح من تقديرات قاضى الموضوع ، ثم استوحت الدول الشرقية القوانين الغربية عند ما وضعت تشريعاتها وأخذت بالقاعدة المقررة أصلا فى الشريعة الإسلامية .

وما دام الإجماع على أن الاعتراف لا يخرج عن مبدأ اقتناع القاضى واطمئنانه إلى صحة الدليل ، فإنه ما كان ينبغى أن ينفرد بحكم خاص ، هو جواز الحكم على المهم بغير سماع شهود ، لحطورة الأثر الذى يترتب على هذا ، لو أن المحكمة لم توفق في استخلاص دلالة الاعتراف صدقاً أم كذباً من ثنايا الأوراق، ولم يكن هناك موافع عن المتهم ليكشف عن تلك الحقيقة .

وعلى هذا فإنه ينبغى أن لا يكون لاعتراف المهم أية قوة خاصة فى الإثبات أو أثر فى الإجراءات ، ويجب على القاضى أن يباشر التحقيقات وفقا لما رحمه الفانون تمهيداً للفصل فى الدعوى .

<sup>(1)</sup> نقش ۱۹۵/٤/۱۲ أحكام النقض س ٦ ق ٢٦٠ .

### مذكرات في الوقاية من كجريب لاكتراه مئة بنطقة مردز القري للبيرث الأمانية كالأ

يقصد بالوقاية من الجريمة محاولة منع قيام الشخصية الإجرامية . فالوقاية من جريمة السرقة مثلا معناها منع شخصية السارق من أن تتكون بحيث يصبح الفرد أمنع من أى نزعة إلى الاعتداء على مال الغير بالسرقة .

وهكذا يتميز معى الوقاية عن كل من المنع والردع . فنع الحريمة معناه التخاذ الإجراءات لتصعيب ارتكاب الحريمة . فالمفروض أن الشخصية الإجراءية موجودة تسعى إلى ارتكاب الحريمة ولكن حوائل خارجية تحول بيها وبين ارتكابها بإجراءات مافعة كالدوريات البوليسية وتشديد الحراسة إلى غير ذلك .

وليس المنع وظيفة قاصرة على سلطات الأمن ، فصاحب الدار الذي يحرص داره حراسة قوية أو يزود أبوابه بأقفال جيدة يقوم بوظيفة المنع ، وصاحب العمل الذي يضع رقابة دقيقة على من يمسك حساباته عن طريق المراجعات وتوزيع العملية بين أشخاص متعددين يراقب كل مهم الآخر يقوم بوظيفة المنع ، ورب الأسرة الذي يضع أولاده تحت رقابته الدائمة ولا يتركهم يذهبون بعيداً أو مع غير أمناء عليهم فيحميهم من الاعتداءات الحنسية يقوم أيضاً بوظيفة المنع ،

أما الردع ففيه معى الوقاية ومهى المنع في الوقت نفسه . والردع هو التنخويف من الإقدام على ارتكاب الجريمة خشية العقاب . وهو وظيفة القانون المطن ووظيفة الاحكام القضائية المطبعة القانون . وهو ليس وقاية بمعناها التام لأن الامتناع عن ارتكاب الجريمة لا يرجع إلى عزوف الشخصية عن الإجرام ، وإنما يرجع إلى خشية العقاب أساساً بحيث لو كان العقاب أقل شدة أو كان أحيال العقاب أقل تأكيداً لكان من الجائز الإقدام على الجريمة . ومن ناحية أخرى فإن الردع ليس مانعاً لأن الامتناع عن الإقدام على الجريمة ليس مرجعه إجراءات تتخذ لتصعيب ارتكاب الجريمة ولكن مرجعه إلى خشية القانون والعقاب .

وقبل أن ننتقل إلى الوقاية من الجريمة ، نجتزىء بكلمة قصيرة عن كل من المنع والردع ومدى قوتهما فى كفاح الجريمة .

أما عن المنع فلا شك فى أنه إجراء حاسم ولكن تكاليفه باهظة وإحكامه إحكاماً ناماً ليس بالأمر اليسير ، فإن تقوية سلطات الأمن – وهى أهم قوى المنع – بحيث تصبح على مقربة من كل من يحاول محالفة القانون وبحيث تكون يدها أسرع من يده ليس أمراً هيناً من الناحية العملية . وهو وإن كان فعالا فى بعض جرائم الاعتداء على المال كالسطو وقطع الطريق إلا أنه لا يمكن أن يحول بين كثير من الحجومين وارتكاب جرائمهم وبخاصة جرائم الاعتداء الانتقامية على الأشخاص والجرائم الجنسية .

آما الردع الذي يستند على التجريم وتشديد العقاب ، فن العسير علمياً تقدير مدى أثره وقوته إذ ليست هناك وسيلة نعرف بها عدد الأشخاص الذين امتنعوا عن ارتكاب جرائم معينة نتيجة الأثر الرادع للقانون أو الأحكام القضائية إلا أنه يمكن القول بأن الردع لا أثر له تقريباً في حالة ارتكاب الحريمة تحت أثر انفعال شديد أو سكر شديد . كما يمكن القول بأن القانون إذا لم يكن منسجماً مع مشاعر الجماعة فإن أثره الرادع يكون ضعيفاً وخاصة إذا كانت القيمة الحلقية السائدة تعارض القيم الى جاء بها القانون . فضلا عن أن الأثر الرادع لا يكون قوياً إذا كان القانون حيادياً من الناحية الحلقية أي كانت محافقته لا تعد انتهاكاً لقيمة أخلاقية تحرص عليها الجماعة . ولعل هذا ما يحسن معه ألا يتلخل المشرع وبغير مبرر بتجريم أفعال لا تستحق التجريم حتى لا يؤدى هذا إلى المناحة الأقانونية .

والواقع أن الجرائم تتفاوت من حيث ظهور طبيعتها اللاخلقية ، فبعضها يشعر الجعميع بأنه جرائم كالقتل والحريق والسرقة ، وبعضها لا تبدو فيه الصفة الإجرامية واضحة تماماً كبعض صور النصب والاختلاس والإهانة ، وبعضها غامض جداً من ناحية طبيعته الإجرامية وقد لا يعرفه إلا من يعرف القانون كبعض الجرائم التي تنص عليها القوانين التنظيمية وبعض الجرائم الاقتصادية . ولا شك أنه كلما كانت صفة الجريمة ظاهرة الوضوح للكافة اشتد الوازع

الداخلي ومن ثم كانت الحاجة إلى الردع أقل ، ويبدو ذلك مثلا في الجرائم التنظيمية التي تقع بكثرة هائلة بسبب ضعف الوازع الداخلي بينها لا يكون الردع فعالا بما فيه الكفاية .

و بالإضافة إلىذلك فإن قوة الردع محلودة بضرورة شعور الشخص بأنه فى نفس الموضع الذى يكون عليه المجرم أو المحكوم عليه ، فإذا شعر بأنه شيء آخر بحيث لا يسهل القياس كان الأثر الرادع ضعيفاً . فالحكم بالإعدام مثلا على قاطع طريق قاتل لا ينتظر أن يكون له أثر رادع قوى بالنسبة إلى من ينشد الفتل أخذاً بالثار بينا يكون الردع أقوى إذا كان الحكم صادراً على قاتل للثار .

كما أنه بالنسبة للمحترفين للجريمة قد لا يكون الردع أى قيمة إذ أن الاحتراف يعنى أن المجرم قد حسب حسابه وأعد نفسه لكافة المخاطر ومن بيها المقاب الذي يمكن أن يناله . ولعل هذا ما يدعو أحياناً إلى تشديد العقاب على بعض الجرائم التي يكثر احرافها ، كالإتجار في المخدرات ، وذلك سعياً وراء تشديد الأخطار التي يتعرض لها المحترف حتى يعيد تقدير موقفه ويقلع عن الجريمة .

فإذا شتنا أن نتحدث عن الوقاية من الجفريمة فإننا لا نستطيع أن نتخلى عن النظر إلى طبيعة الجريمة ، إذ أن الوقاية مبنية على مكافحة العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامى وفرق حد مثلا حسين مكافحة الجريمة التي تعد انتهاكاً لقاعدة خلقية في الوقت نفسه كالسرقة ، وبين مكافحة الجريمة التنظيمية التي لا تعتمد إلا على مخالفة لأمر القانون .

إن الحريمة قاعدة معلقة بإرادة المشرع ولكنها فى الوقت ذاته حقيقة ملموسة فى نسيج مجتمع ما ووليدة مادته وطبيعته الخاصة بمعمى أنها تستند إلى حقائق جائمة فى المجتمع وعلى أفكار الناس وعقائدهم . إلا أن المشرع لا يتحرى هذا المحى دائماً بل يقدم أحياناً على تجريم أفعال بغير أن يعنى بالاستناد إلى شىء من العقائد والتقاليد .

وقد انتشرت هذه الجرائم غير التقليدية فلم تعد الجرائم التقليدية كالقتل والجرح والسرقة والنصب والاغتصاب هي كل ما يعني المشرع بالعقاب عليه بل انفسح مجال التجريم حتى شمل الكثير من الأفعال التى لم يسمع بها الأقدمون ، وكان ذلك نتيجة تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى العصر الحديث إلى الحد اللهى دفع اللولة إلى التدخل لتنظيم هذه العلاقات ووضع القيود وإقامة الحدود بين المصالح المختلفة التى تعددت وتعقدت نتيجة ازدياد تقسيم العمل وازدياد اعباد كل فرد على قيام الآخر بواجبه وتأثره بالأسلوب الذي يمارس به حقه .

ولما كانت الشخصية الإجرامية هي التي تسعى سياسة الوقاية إلى منع تكوينها فإن الحديث في الوقاية من الجريمة يجب أن يتناول أساساً النوع الأول من الجرام إلذي يم عن اتجاه إجراى وليس مجرد مخالفة لأوامر المشرع . بل إنه بالنسبة البجرائم التقليدية لا يمكن القول بأنها جميعاً تكافح بوسائل واحدة . هناك فرق بين مكافحة جريمة القتل التي يقصد بها الثأر ، وجريمة القتل التي يقصد بها الثأر ، وجريمة القتل التي يقصد بها الشرة ، وهناك فرق بين الاعتداء المقصود به إحداث الأذى وبين الاعتداء المختدى ، وهناك فرق بين جرائم الاعتداء على المأشخاص وجرائم الاعتداء على المال وجرائم التروير وجرائم أمن اللولة . فقد يكون المرشى مثلا رجلا غير قادر على أن يؤدى ذبابة وقد يكون عاجزاً عن أن تمتد يده لسرقة أتفه الأشياء وقد يكون المزور مثالا للاستقامة في حياته .

والواقع أنه لوضع سياسة وقائية سليمة يجب أولا مراعاه الفروق بين أنواع السلوك الإجراى من ناحية طبيعتها ومن ناحية القيم التي تنتهكها .

ولما كانت الجربمة في حقيقتها عدم انسجام مع اتجاهات الجماعة فإن الوقاية تكون باتخاذ الإجراءات لتحقيق هذا الانسجام بين الفرد والجماعة أى إيجاد التآلف الاجتماعي بين الفرد والجماعة وجعل الفرد أكثر ميلا إلى إرضاء الجماعة وأكثر فهما لآرائها ورغبة في اتباعها

ومن ثم فإن كل ما يقوى عملية التآلف هذه أو يضعف من العوامل الى تعوق هذه العملية يدخل فى باب الوقاية من الجريمة .

وعملية التآلف بينالفرد والمجتمع تستدعى توفر القابلية والاستعداد وإمكانيات التآلف في ناحيتين : ناحية الفرد وناحية المجتمع . أما من الناحية الفردية فن العسير القول بأن هناك صفات بذاتها في الفرد تدفع إلى الحريمة، لأن الحريمة كما أوضحنا انهاك لقاعدة الجريمة، أي أن الحريمة ليست فعلا ذا طبيعة معينة ولكنها فعل موصوف بصفة الجريمة، أي أن الترعة الفردية التي تدفع إلى عمل معين لا تجعل من شخص ما عجرماً بطبيعته كما يقال بل إنها تجعله أشد ميلا إلى عمل ما وقد بوصف هذا العمل بأنه جريمة وقد لا يوصف . وإذا كان من تدفعه نزعاته إلى السرقة بعد اليوم بجرماً فلعله لم يكن يدعى بجرماً في عصر من العصور في بلد من البلاد . ومن كان لديه ميل إلى الإيذاء قد لا يعتدى على إنسان ولكنه قد يكون في الوقت نفسه ملاكماً أو مصارعاً عنيفاً أي يأتى عملا بعد في ماديته اعتداء ولكن المجتمع لم يصفه بأنه جريمة .

هما يمكن أن يطلق عليه العوامل الفردية للجريمة يجب أن يفهم على أنه استعداد خاص تصادف في النظام القانوني القائم أنه يعد معيناً على انهاك القاعدة الاجماعية .

أما العوامل الاجماعية المجريمة فهى عوامل ذات صلة بالجماعة أساساً ولا يعنى ذلك أنها لا تعمل من خلال الفرد ، فإن من يرتكب الجريمة هو الفرد ولكنه لا يترجم في هذا العمل عن فرديته الأصيلة فحسب بل عن بناء شخصيته الذى تكون من امتزاج المؤثرات الاجماعية بهذه الفردية .

فهناك عوامل اجتماعية مصدرها الجماعة وحياتها ونظمها ومبادؤها وإذا ما أريد التأثير فيها تأثيراً حاسماً فلا يكون ذلك بالاكتفاء بكفاحها في الشخصية بل يكون بكفاحها في المجتمع نفسه .

ونعتقد أن هذه العوامل الاجتهاعية يمكن أن تتبلور فى ثلاث نواح : وجدانية وثقافية ومادية .

أما عن الناحية الوجدانية فإن المجتمع يتلقى الفرد منذ ولادته بمحاولات ناجحة أو فاشلة سليمة أو فاسدة ولكنها على أى حال تهدف إلى إشعار الفرد بانتسابه إلى الجماعة . فهناك محاولة لضم الفرد إلى الصفوف المراصة المجتمع وهى محاولة أساسية بالغة الأهمية فى إحداث التآلف الاجتماعى الذى أشرنا إليه . وهى فى نظرنا القاعدة التى تقوم عليها عملية التآلف الاجتماعى كلها . كما أن أهمية الأسرة فى إيجاد الشخصية الاجتماعية ترجع إلى أنها هى الوكيل للألول عن المجتمع الذى يتلقى الفرد ويشعره بالانتساب إليه ممثلا للمجتمع كله .

أما العنصر الثانى فى عملية التآلف الاجتماعى فهو عملية تغذية الفرد بثقافة الجماعة وآرائها أو ما يمكن أن يعبر عنه بقيم الجماعة أى المراجع الرئيسية فى حياة الجماعة التى تقيس بها شئونها جميعاً .

وهذه القيم ليست إنسانية بمعنى أنها ليست شيئاً عاماً فى النوع الإنسانى ، بل إنها قيم حضارية تختلف من جماعة إلى جماعة وقد تتناقض بين الجماعات. وهى بطبيعها عميقة الجلور فى حياة الجماعة وليس من السهل تغييرها بين يوم وليلة أو بالأوامر والنواهى والقوانين ، بل إنها تتراكم على مر الأجيال ولا تترحزح إلا بمرور الأجيال .

ولهذا فإن محاولة فرض قيمة من القيم الغريبة عن المجتمع على مجتمع آخر تحدث ما يمكن تسميته بالصدمة الحضارية التي تطلق العنان لأعمال وتصرفات مبناها التسك بالقم القديمة أو التردد والحيرة بين القيم القديمة والجديدة.

يحدث هذا إذا ما أريد فرض القيم الجديدة أو إذا ما أريد التطور في سرعة من القديم إلى الحديث .

فقد يكون القانون السائد معبراً عن قيمة غير مستنبة فى المجتمع فينتج عن المجامع فينتج عن هذا أعمال قد يعتبرها القانون جرائم وبذلك تكون هذه الجرائم واقعة جزئياً على عائق الصراع القيمى فى المجتمع وتكون المسئولية عن هذه الجرائم واقعة جزئياً على عائق المجتمع الذى لم يتم تثقيف الجماعة على أساس القيم الذى يريد أن يأخذ بها هذه الجماعة .

ومن ناحية أخرى ، فإن تطور المجتمع فى سرعة زائدة لا يسمح لكل الأفراد بالانتقال إلى التقافة الجديدة فى يسر بل يدفع بالكثيرين إلى التوزع بين قيم متناقضة وهو ما يؤثر فى سلوك هؤلاء الأفراد بل فى حياتهم النفسية فيقعون فريسة لحالفة المخالفة .

وتثقيف الفرد بالقم الى تسود الحماعة عمل يقع على عاتق المجتمع كله

بأدواته المختلفة البي تحمل آراءه وتمثلها وتنقلها إلى الأفراد .

وفى مقدمة هذه الأدوات بطبيعة الحال الأسرة باعتبارها البيئة التي يقضى فيها الفرد صدر حياته ومعظم أوقاته تقريباً ويتأثر بها أبلغ تأثر حيث يدخلها خالياً من أى مؤثرات اجتماعية سابقة، ومن ثم يكون على استعداد أكبر لأن يتقبل التعالم التي تصدر إليه وأن يتطبع بالطابع الذي يراد له.

وبعد الأسرة نجد المدرسة وهي الأداة التي تحتضن الفرد فترة طويلة ولأوقات طويلة ، والتي تتضمن أفراداً كثيرين يلتقط مهم الطفل كثيراً من التأثيرات فضلا عن وجود المدرس الذي يعد ممثلا لرب الأسرة . وهناك الجهة التي يعمل فيها الطفل إن كان عاملا كالمصنع أو الدكان فهي لا تقل في تأثيرها عن المدرسة وخاصة إنها قد تحل محل المدرسة بالنسبة لكثير من الأحداث. وهناك كل الجهات التي يقضى فيها الطفل أوقات فراغه التي يختلط فيها بالآخرين في لهوهم ولعبهم كالنوادي ولاساحات والطرقات .

وقد برزت فى العصر الحديث أدوات أخرى من الأدوات الناقلة لثقافات المجتمع يظن أنها تترجم عن هذه الثقافة وهى وسائل الإذاعة والنشر المحتلفة وفى مقدمتها المطبوعات والصحافة والراديو والتلفزيين . ولحده الأدوات قوة ضخمة وتأثير ضخم مرجعه سعة انتشارها ووصولها إلى عدد غير محدود من الناس ولقوتها في الإيجاء عن طريق جاذبيها وشحنها العالية من الترفيه والترغيب .

يتبين مما تقدم أن العنصر الثانى من عناصر التآلف الاجهاعى عنصر ثقافى ناقل ومترجم عن القم التي يرتضيها المجتمع .

بقى العنصر الثالث من عناصر التآلف الاجباعى وهو العنصر المادى أى الأوضاع المادية والاقتصادية التي تمس حياة الفرد فى المجتمع . ولا شك فى أن هناك ناحية واضحة فى هنا العنصر وهى أن الجماعة مسئولة عن ألا يموت الفرد جوعاً أى توفير الحد الأدنى من حاجاته المادية بما يكفل له البقاء .

ولكن الناحية المادية ليست قاصرة على هذا الحيز الضيق . ومرجع هذا إلى أن الناحية المادية فى الحياة هى الأخرى مصبوغة بصبغة قيمية إذ أن ما يعد حداً أدنى للحياة يمتلف باختلاف مستويات الجماعات المختلفة ، بل إن النظرة المادية نضما لشئون الحياة ليست بنفس القدر فى كل الجماعات فإن بعضها يهم بالقيمة المادية إلى حد اعتبارها القيمة الأولى في المجتمع .

وعلى ذلك فإن الشعور بالحاجة المادية ليس أمرًا ماديًا صرفاً بل إنه أمر قيمى طبقاً للقيمة السائدة في حضارة معينة .

وعلى أساس ما تقدم يمكن القول بأن مكافحة الجريمة إما أن تتجه إلى مكافحة العوامل الفردية أو مكافحة العوامل الاجهاعية المشجعة على الجريمة . ومن الطبيعي أن مكافحة العوامل الفردية تتناول الفرد نفسه .

أما مكافحة العوامل الاجباعية فهى إما أن تتناول الفرد أو الأفراد لكفاح المؤثرات التى تقع بالشخصية نتيجة العوامل الاجباعية ، وإما أن تتجه إلى الأحوال والظروف الاجباعية نفسها لمنعها من إحداث آثارها بالأفراد.

والصورة الأولى من الوقاية الاجتماعية تعد وقاية مباشرة ، أما الصورة الثانية فتعد وقاية غير مباشرة .

وهناك أحياناً اتتجاه مبالغ فيه نحو الوقاية المباشرة بتركيز الاهتمام فى الفرد ذاته والمبالغة فى هذا الاتتجاه قد تحجب الوجه العام الممشكلة وهو أن الجريمة أساساً ناشئة عن أوضاع الجماعية تجب مجابهتها فى مصادرها الأولى.

ونحن لا تذهب بطبيعة الحال إلى القول بأن الوقاية المباشرة قليلة الجدوى ولكن نريد أن تؤكد أن المبالغة في هذا الاتجاه إلى حد الإهمال في الوقاية الغير المباشرة غير كاف من الناحية الوقائية ، ولا شك في أن اللمراسات النفسية قد ساهمت في إيضاح طبيعة السلوك الإجرامي وعوامله ، ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن الحريمة حقيقة اجتماعية لا يمكن أن تحكمها حكماً مطلقاً اعتبارات طبية أو نفسية ، كما أن دراسة الشخصية يجب ألا تخلو أبداً من دراسة القيم الاجتماعية الأن الشخصية تصبح فكرة مضللة إذا لم ينظر إلى الشخص في ضوء القيم السائدة .

وتتخذ الوقاية المباشرة صوراً وأساليب متعددة تتناول التشخيص والفحص الحساف والتسخيل والفحص الحساف والتفسى والعقل ، والعلاج المتصل بهذه النواحى وحدمة الحالة اجماعياً بالنصح والإرشاد القردى والعائلي والمدرسي واز واجى وعيادات إرشاد الأطفال إلى غير ذلك من الأساليب التي يكون موضوعها الفرد أو الأفراد في محاولة لحمايهم أو تخليصهم من العوامل التي قد تدفع إلى الانحراف.

أما الوقاية الغير المباشرة فتقوم على أساس أن المجتمع قد ينطوى على نظم تعين على وقوع الاعتداء على القيم التي يحرص عليها أو تقصر فى تثبيت هذه القيم فى نفوس الأفراد ومن ثم يكون موضوعها هذه النظم والأوضاع نفسها .

و يمكن القول بأن الظاهرة الإجرامية إما أن تكون ناشئة عن هذا التقصير في تثبيت القيم القائمة أو أنها ناشئة عن أن هذه القيم نفسها غير ثابتة أو متطورة في سرعة مما يضعف من قدرة الأفراد على متابعها والتكيف معها . وفي هذه الصورة الثانية يبدو لنا أن جانباً كبيراً من المسئولية يكون مرجعه هذا الاهتزاز القيمي في المجتمع نفسه ومجابهة الفرد بقيم غير مستتبة مما يتولد عنه صدمة حضارية يمكن أن تحدث في حالات كثيرة كالثورات والحروب والهضات الفكرية والتطورات الاقتصادية السريعة كالتصنيع .

ومن ثم بجب أن تكون الوقاية الاجهاعية قائمة على دراسة الأوضاع الاجهاعية القائمة لاستخلاص القيم التي تقوم عليها ، ثم رسم السياسة الاجهاعية والاقتصادية والقانونية التي تضع الأفراد في حالة يكونون أقلس فيها على احترام هذه القيم والانصياع لها . فإذا كانت القيم متصارعة فعلى السياسة الاجهاعية أن تقوم بما يخفف من حدة الصراع ، وتمكين الأفراد من أن يطوروا أنفسهم تطويراً سلياً .

وسوف نحاول فها يلى أن نوضح المقصود بما تقدم عن أثر الصدمة الحضارية فى الظاهرة الإجرامية عن طريق شرح ما يحدث فى حالة الانتقال من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى .

إن الطبيعة الديناميكية للمجتمع تستدعى حركة دائمة في العناصر التي يتضمنها . وهذه الحركة الدائمة التي تعنى تغيرًا اجهاعيًا تؤدى إلى انحلال بعض العلاقات والاتجاهات وبماذج السلوك المرتبطة بنظم كانت جزءًا من البناء الاجهاعي الذي يتناوله التغيير .

وليس من السهل إبدال هذه العلاقات والاتجاهات والنماذج بأخرى ملائمة للأوضاع الاجتماعية الجديدة ومن ثم تمضى الجماعة متأثرة بقواعد ومفاهم تنتمى إلى الأوضاع المتداعية قبل أن تتبلور أخرى ملائمة للوضع الجديد.

والواقع أن التطور الحضارى فى جانبه المادى لا يجدّ نفس المقاومة التى يلقاها هذا التطور فى جانبه الفكرى . فإذا كان الاختراع فى ذاته يلتى قبولا لوضوح فاثدته فإن الفكرة التى قد يستدعيها هذا الاختراع تبتى طويلا موضع شك وتردد ومقاومة . وهكذا نلتى دائماً باضطراب حضارى مرجعه استباق التحضر المادى للتغير الاجتماعي المتولد عنه .

إننا فى المجتمعات البسيطة المترابطة نجد العلاقات والاتجاهات والنماذج ثابتة إلى حد كبير بحيث تحكم الثقاليد خط السير لكل فرد فى المجتمع بما لا يكأد يختلف من واحد إلى آخر أو من خلف إلى سلف . وهذا هو شأن المجتمع الزراعى الثقليدى ذى العلاقات الشخصية المباشرة . بيها تكون العلاقات فى مجتمع المدينة ، على العكس ، ضعيفة فى صبغتها الشخصية .

ومن ناحية أخرى فإن الانسجام الفكرى الذى يسود المجتمع الريني يتحطم تحت وطأة الفردية السائدة فى مجتمع المدينة . فإن الحياة المتلاصقة فى المدينة بغير رابطة من المشاعر والعاطفة تقدح روح المزاحمة والتباعد والاستقلال والاستغلال .

وهكذا كان من الطبيعي أن نتوقع ألواناً مختلفة من الشخصية نابعة عن هذه الألوان المتياينة من الحياة الاجتماعية .

ومن مبدأ الأمر ، تتأثر العائلة بالتحضر أخطر تأثر . فإن العائلة الممتدة المرابطة تميل إلى أن تتحلل إلى عائلات جزئية قاصرة على العلاقة بين الزوجين وذريتهما المباشرة .

وعلى أية حالة فإن اكتساب القيم الجديدة في فترات الانتقال الاجهاعي لا يتم في يسر . ولا تندشر القيم الأولى في مهولة . ومهما بدا من تدهور هذه القيم فإن طابعها يظل ملموساً في الصورة الاجهاعية الجديدة تماماً وهم على الأخص المدن جانباً كبيراً لا يمكن القول بأنه عمل القيم الجديدة تماماً وهم على الأخص أهل الريف الذين هاجروا إلى المدينة واستقروا فيها . أما المولودون بالمدينة الذين انقطعت صلتهم بالريف وتعلموا بالمدينة فإنهم يتشعون بآراء تغاير ما درج عليه آياؤهم الذين عوفوا الريف في صدر حياتهم . ويما يؤكد هذا التغاير أن سكان المدينة ليسوا فحسب بعيدين عن آثار الحياة الاجهاعية الريفية المرابطة بل هم أيضاً يعيشون في مجال متسع تتناوله المؤثرات الوافدة على المدينة من أنحاء الأرض بوسائل النشر والإعلام الحديثة .

والنتيجة أننا لنجد فى المدينة ، وعلى الأخص فى مرحلة الانتقال ، طوائف مختلفة من حيث مدى تشبعها بالقبم المدنية .

وهذا يعنى أن هؤلاء الناس معرضون لرياح تهب من اتجاهات متضادة وليسوا على استقرار فى وضع واحد منتظم . ويكنى أن نذكر الوضع العائلى التقليدى ومدى تأثره بالقيم الجديدة التى تشوه معلم الصورة الأصلية للعائلة وقطع أوصالها وتحطم علاقاتها التقليدية ومعالم السلطان فيها . وهكذا يكابدون القلق والتوتر عما ينعكس على مواقفهم وقصرفاتهم .

وهنا قد نجد مبر را لتزايد السلوك الإجراى فى المدن الحديثة . ونجد أول ما نجد ذلك الانهيار فى العلاقات العائلية التقليدية المبنية على سلطان الكبار وهيمشهم على الأسرة . إن أفراد العائلة فى مرحلة التطور يتحررون من هذا السلطان التقليدى قبل أن تستقر صورة الردع المصاحبة للأوضاع الجديدة وهى القائمة أساساً على سلطان القانون الوضعى والقوى التى تسنده .

ولا شك فى أن القوى الرادعة القديمة المتمكنة من قلوب أفراد المجتمع أشد قوة من سلطان القانون وهو الضابط الاجتماعي الرئيسي فى المجتمع الحضرى. وهو ما يبرر ضعف الردع الاجتماعي فى المجتمع الحضرى عنه فى المجتمع الربني.

إن القانون الجنائى قد يكون قانون الأقلية التى تحكم فى المدينة بيها جموع الشعب غريبة عن هذا القانون بتقاليدها وما يسودها من قيم . ويكنى أن نذكر هنا تقاليد الأخذ بالثأر ومفاهيم الشرف المسرفة فى الحساسية التى تسود بعض المجتمعات الغير الحضرية . إن الجرائم التى ترتكب على هذا الأساس إنما ترتكب إطاعة للقيم الحضارية السائدة وليست على وجه الدقة أضالا لا اجهاعية بل الأوب أن يقال إنها أفعال منافية القانون الذى تفرضه السلطة السياسية .

وهكذا ، فيا تقدم ، حاولنا أن نؤكد أهمية سياسة الوقاية الغير المباشرة من الحريمة خضية أن يطغى عليها الانتجاه السائد إلى الوقاية المباشرة .

وفيها يلي ـــ ختاماً لهذه المذكرات ـــ نود أن نؤكد معنى أو معنيين في مشكلة الهقامة .

كل سياسة وقائية يراد لها النجاح لا بد أن تستند إلى حقائق . ولهذا فإن

الإحصاءات الدقيقة ، جنائية وغير جنائية ، لا غي عنها : إحصاءات عامة عن الأحوال الشخصية والاجتماعية السكان وذلك بالإضافة إلى الإحصاءات التفصيلية عن الجرائم ومرتكيبها توضح مدى انتشارها وصفات مرتكيبها من حيث الجنس والسن والحالة الاجتماعية إلى غير ذلك ، على أن تكون هناك إحصاءات أساسها البلاغات إلى سلطات الضبط أى إحصاءات بوليسية وإحصاءات أساسها الأحكام وهي الإحصاءات القضائية .

ومن الطبيعي أن الحقائق ليست هي الإحصاءات فحسب . بل إن البحوث العلمية في عوامل الحريمة وطبائعها طريق لا بد من أن نقطعه لكي نوفر على أنفسنا الكثير من الارتجال والتخيط .

وإذا قلنا إننا في حاجة إلى حقائق حتى نستطيع رسم سياسة وقائية من الحريمة فإن هذا لا يعنى إيقاف كل سياسة وقائية حتى يتبيأ لنا العلم التام عقائق المشكلة بل يتمين السير في رسم هذه السياسة بغير انتظار مع الإفادة بكل ما تسفر عنه البحوث فها بعد.

والوقاية من الجريمة - مثل الوقاية من أى شيء - من الأفضل أن تجرى في وقت مبكر . كلما كان خط الدفاع بعيداً عن ميدان القتال كانت الآمال أكبر . ومن ثم يتعين أن يبدأ العمل الوقائي بطائفة الأحداث بل الأطفال . ويجب الاستعانة بكل وسائل التشخيص المبكر حتى نتبين الشخصيات التي يخشى انحرافها . والواقع أن المدرسة ، إذ تمثل مجتمعاً جامعاً يجلو شخصيات أعضائه ، هي أفضل ساحة نتبين فيها تلك الشخصيات التي تشذ عن الجماعة أو تنجه إلى ذلك .

ويحب ألا نظن أن جهود الوقاية تنهى بالانحراف أو الجريمة . فإن الوقاية تشمل الوقاية من الجريمة . وإن الوقاية المحريمة الجريمة . بل إن الوقوع فى براثن الجريمة يزيد مسئوليتنا فى الوقاية إذ تدخل إلى الصورة عوامل أخرى كالقبض والحجز والمحاكمة والسجن أو الإصلاحية وكلها إجراءات تنطوى على عناصر ذات أثر هدام على الشخصية الاجتماعية يتعين على السياسة الوقائية ألا تغفل عنه.



يرحب هذا الباب بكل ما يرد إليه من آراه فيها تتعرض له المجلة من موضوعات . والآراء التي تنشر تعدر عن رأى كانتها .

# رأى فى مشكلة السبية لظاهرة الإجرام لشلدون جلوك

نشر في مجلة علم الإجرام الإكلينيكي – وزارة العدل بإيطاليا مارس ١٩٦٠

ذهب بعض الباحين في علم الإجرام من يتبعون ممج المدوسة الاجباعية في تقمير ظاهرةا لحرجة ، إلىأن الأمر قد انتهى بالنسبة تتك النظرية التي تؤسس نتائجها عل المسبات المضوية لظاهرة الإجرام وأنه لم يعد مناك على لها باعتبارها نظرية صالحة لتفسير الحرجة وأسباجا

ر إذا قمنا باستعراض مؤلفاتهم نجد أمم قد عملوا على تفسير السلوك الإنساقي بالبحث من حقيقته بين تضارب القوى الاجباعية الى تعتمد على بواعث سببية لم توضح جيداً . وقد وصل الأمر بهؤلاء إلى إنكار أية قيمة سببية لضعف المقل والأمراض والاضطرابات الى تصيب الإنسان . فالحريمة في نظرهم تنبع عن تلك القرى الاجباعية الناسمة أر عن التفكك الاجباءي disintegrazione sociale أرمن المالمة الغارقة amociazione differenziale أو من أثر الحضارة cutors . وقد تناسى هؤلاء أن الحريمة موجودة في كل مكان وزمان بالرنم من وجود التجمع والتفكك الطوائف الاجباعية . وقد فسرت ظاهرة وجود الغالبية العظمي من الأحداث في مناطق فقيرة ومع ذلك لا يندفمون وراء الجريمة ، بأن الأحداث فير الجانحين لم تكن للجم الفرصة الدخول في صلات فارقة contatto differenziale سر الحائمين .

م. ويمتند أصحاب هذا الاتجاه أن العوامل الاجتاعية والحضارية هي التي تفسر الجريمة ،

وأندرجة الذكاء والدوافع الغريزية وآلية الشمور الضابط الفردء وكذلك تجارب الطفولة ليست لها أهمية تذكر في تفسير الظاهرة الإجرامية . وقد وصل بهم الأمر إلى القول بأن الغرائز وصفات المقل تتأثر بالمرة الاجباعية ، وفي تصميمهم لمدم تظرية التراثر - التي قام علمها علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع - نسوا أن الاتجاهات الاجاعية الفرد ما هي إلا مكونات فردية خاصة الظاهرة الجماعية المجتمع كله . فالأقراد أنفسهم يختلفون في اتجاماتهم حي ولو وضعوا تحت نفس التأثير الاجتماعي ، ولا يمتبر رداً على هذا النقد القول بأن كثيراً من الأفراد الجبوعة ففسها لديهم هذه الاتجاهات تفسيما . والسؤال الذي يشور الآن هو : لماذا لا يكتسب أقراد آخرون عذه الاتجاهات إذا صرفنا النظر عن المفالطة الفارقة في يوفر الأصلية ؟ ولنناقش إذن نظرية أحد الاجباعيين الأمريكيين اللى ترجم فكرة السببية الظاهرة الإجرامية إلى التأثير ألمام البيئة ، وهي تلك التظرية المعروفة باسم والمخالطة الفارقة أو المتنايرة ، والتي ذادى بها الأستاذ سأرلته B.H. Sutherland , وتقسيره ألجر عة يعتمد على نظرية واحدة في تفسيره السلوك الإجراي . ويمتقد سلولاند أن الجريمة هي نتاج لتغلب الماهي apprentiment الى تفضل انهاك القاعدة القائونية على المفاهيم التي تفضل عدم انتهاك حرمة القانون . والمفهوم الأول يتحصل عليه القرد من العلاقات الاجباعية الخاصه مع

<sup>(</sup>١) قام بعرض هذا الرأى والتطبيق عليه دكتور محمد إبراهيم زيد الباحث المساعد بالمركز القوى البحوث الاجتاعية والحنائية .

الجانحين . ولم يكن منضدى هذه النظرية واضحين في تفسيرهم لها إذ عملوا أحياناً على إظهار أهمية المفارقة أو التكوين النفسي الغردي وأحياناً أخرى إظهارسيادة تأثير البيئة. إذ يعتبر ون أن الفرد الذي لم يتدرب على الحريمة لن يخترع سلوكاً إجرامياً مثله مثل الفرد الذي لم يتملم الميكانيكا لن يستطيع اختراع جديد فيها . . وإذا تركتا جانباً السؤال عن قام بتدريب الحائمين ، فإن خبرتنا قد علمتنا أن الأطفال ليسوا في حاجة لتفهم الإجرام من الآخرين حيث إنهم بطبيعتهم بميلون إلى الكذب والخداع والنضب والعداء والسرقة والاندفاعات الاعتدائية واللهو الحنس . بل يجب علينا القول بأن الأطفال يحب أن يتملموا السلوك القوح عن طريق إرشاد الوالدين، فإذا ظل العلفل لا أجباعياً غير متكيف فإنه من الطبيع أن يكونسيالا الأن يمير عجرماً . ولكى يكتسب الطفل الحنان والشعور بالسكينة والأمن والمكونات التي يحتاج إلها لأنماء شخصية مليمة الابد أن يتملم خبراته الأولى في العالم من البالغين ، وأن يغضل السلوك المتميز بحب النير والأمانة والشفقة وعدم الانحدار إلى هاوية الإجرام .

ولتحديد التعلب الكي المفاهم الى تفضل إنهائي المناهم الى تفضل إنهائي المناون ا

ولقد أضاف مصفو هذه النظرية أن 
والمدالمة الفارة تختلف بالتكرار ، والمدة ، 
والسوايق والشدة . « وجدًا فهم يتمارضون مع 
الإهمية الى تسلى نجرد التنفصيل الملحدى المقامة المقامة المقامة المتحادث عندات الفردية . فلا 
لإيضاح سبب اختلاف المفاطنة الفارقة 
باختلاف الشدة اعتبر وأن الاختلافات ترقيط 
أو اللاجرائ وين رد القمل الماطني المقردة الإجراء 
أو اللاجرائ وين رد القمل الماطني المقرد 
بالمفاطنة ، ولكن إذا كان هذا الأمريتفق مع 
أما تقيين : الأول أن الانتصالات البيئة لما كل 
ناحيين : الأول أن الانتصالات البيئة لما كل 
نامية في معرقة أسباب الإجرام ، وإلثانية أن 
نلوطر السلوك تعتبه على التكوين الفردى .

وإذا كان العامل الأساسي في المخالطة الفارقة 
هو الجهاز الانفعالى القرد فإن اللهي يكسب 
الأهبقة إذن ليس منه Stimolo التأثير 
الاجباعي السخالطة الفارقة ، ولكن الاستجابة 
الانفعالى الفرد . وبن الواضح أن رد الفعل هذا 
يتثير بعثير التكوين البيولوجي الجسافي الفرد 
وزيادة على ذلك لم تنجح نظرية المخالطة الفارقة 
نقسير معم الثبات الذي يلاحظ في المستويلة 
ومناك تقسير وحيد يمكن أن يعملى للناف 
ومناك تقد وحيد يمكن أن يعملى للناف 
التمثير أس من الإنسان أن التنبرات الضموية 
التي تتناب جمم الإنسان في غنطت الأعماد 
المن النبيرات الكمية السخالطة الفارقة 
ليست عي التغيرات الكمية السخالطة الفارقة 
وأعبراً فإن معضدي هاء النظرية يتجنبون

تفسير لماذا يكتسب الفرد هذه المخالطة ؟
يجيبون على ذلك بأن هذا الأمر يعتمد على
أشياء كثيرة معقدة ، ويضيفون بأن تفسير
ذلك ليس من الأمور الضرورية . إن
تفسيرهم لملفترض لسلوك الجناح تفسير غير
مؤكد وغامض ، بل غل العكس من الضروري

تفسير تنبرات المحالفة القارقة للأثراد و إلا فإن نظرية المحالفة القارقة متكون نظرية غير كاملة. وقد قست ببيان تلك الأشياء الممقدة التي لم يستطع دعاة نظرية المحالفة الفارقة تضيرها في البحث الذي المتركت فيه مع السيفة جلوك ونشر في كتاب و أضراء على جناح الأحطائه لا مرافقة الأقراد الجانسين يمملون على مرافقة الأقراد الجانسين بفضلون المكس على لا عاشوا في غير الجانسين بفضلون المكس على لو عاشوا في منه بائة .

فالنظريات من هذا النوع يعيد جداً عن تقسير آ لية السلوك الحسن أو العيء تكل فرد. يعى في الواقع نظريات غير كاملة ويكن لتدليل عل ذلك التأمل في قطع بأن عاد تقسير الجريمة يبحث عده في فكرة و التفكك الاجتماعي و وهذه الفكرة لا تجيب عن مؤالين أماميين وهما : لماذا لا يكون غالبية الأفراد جافسين حي عند وجود درجة عالية من التفكك الاجتماعي ؟ وماذا يميز أعماط الافراد المتافين وبين الجريمة ، وبين أولك اللهن ظلوا المتافين وبين الجريمة ، وبين أولك اللهن ظلوا عافظين مسكين باسترام المقانون ؟ .

أن كبيراً من أصحاب النظرية الاجهاعية يتنامون نقطة أسامية ولا يأخلوبها في الاعتبار تلك هي آلية السبية أي الرابطة وصحاب بين القوى الاجهاعية والتكوين البيواوجي النضي الفردى . وعل هذا فيجب أن تتحد المواسات الحديث على المقاونة بين الجانسين وغير الجالتين من فاحية التكوين الجسافي والمقل وكفاية من فاحية التكوين الجسافي والمقل وكفاية

وإذا أردنا الوسوليال نظرية عامة لموقة أسباب الجريمة فيجب تأسيسها بالضرورة على للؤثرات المبيئية وعلى المخالفة الفردية. ولا تستطيع البحوث المبلكية في هذا المبدان إلا إلى التسهات التالية . توجد ديناسية خاصة بالمنع repressione

ورد الفعل memzione في الدلاقة بين المجتم (عثلا في القواعد الاجهاعية) وبين الشخصية (عثلا في القوة الكامنة لدى الفرد) . قالم تأثيرات محمدة اجهاعية – اقتصادية – قانونية – دينية – ثقافية وكل منصر آخر يدخل في عنصر الحضارة «culum» يجب علينا أن منصر الحضارة الإجرام في كل وقت وفي كل مجموعة من الأفراد حيرتية من حواص ارتباطاً وثيقاً مع القوى الاجهاعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع القوى القورية في كل وقت و

وس من المنطقة المن يرتكز على الدقوية ، فإنه يطلب من المناطقين به وجوب أتباع نسبة من القندة على التكيف له . وإذا وجد في هذا المجيم عدة أشخاص معايين بنقص أو مرض أو أشطراب عقل أو نقص في القوى الجمهانية ولم تكن للهم القدرة الكافية التكيف والحياجة بين الملود الى اختطال القوانيز والتم الإجهامية في بدا على يرتكبون المراثم التي تقير أسال إلى عدم مناسبتم السفات البيولوجية المنطلة إلى عدم مناسبتم السفات البيولوجية المنطلة .

إن ضعط القوى الاجتاعية وضعط التفكك والمؤثرات البيئية موجيدة دائماً ، ولكن يرتكب هؤلاء الأفراد المرائم لأن تعزجم مل التكيف ليست في درجة تسح لم بمفاوية المغربات . بدأفي فإن بمضهم قد يسلك مسلك الأبطال والقواد . ولكن السفات القرية لتكيف في المجتمع البائل تختلف من تلك المتعلقة في يجتمعنا المالى الذي تتمامل فيه كثير من الموامل الاجتاعية واللنينية والتافيذية والتضعرية والتي جانب الافراد .

تعليق:

ليس من الإنصاف في شيء أن نقلل من الرأى الذي أعلنه الأساذ شامون جلوك السابق

عرضه ولا يحق لنا أن نرفع الصوت عالياً مادحين ما جاء به من أفكار . فألسألة الى نعرض ها ، وهي السببية، مسألة شائكة غامضة لم يستعلم أحد حتى الآن أن يصل إلى تفسير وأضح لها . ونحن نمار أن النظريات الى تفسر ألجريمة هى في الواقم تُلاث : النظرية الاجماعية ، النظرية البيولوجية، والنظرية التفسية ، وتعطى التظرية الاجباعية أهية مطلقة إلى الأسباب الخارجية أي الاجتاعية ، منكرة بذلك الأسباب الفردية أو محلية لما أهمية قليلة . فالحربمة نتيجة مباشرة الظروف المحتلفة الاجهاعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية أي تلك الظروف الى تكون الصفات الفردية حيث إن الأفراد يولدون متساويين متكافئين ، و يصبحون رجال سوه أو خير تبعاً البيئة الى يعيشون فها و ينمون بين رحابها .

وهناك النظرية البيولوجية التي تمتبر أن البيئة الاجباعية تمطى فقط شكل الجريمة . ويجب البحث عن المسبب الحقيق للجريمة أي الشخصية personalita individuale الى هي في الواقم الأرض الخصبة التي تعمل فيها البيئة . ومناك خطأ شائع في نسبة هذه النظرية إلى العلامة لرمبروزو ، ويجب أن نعلم أن لومبروزو عنه ما أعلن نظريته كانت هناك سيادة لتظرية التطور لداروين ، وبظرية الانحطاط لموريللي ، ونظرية الوراثة . وكانت هناك كللك شلرات أولية للأفكار الفسيولوجية المرضية المقلية . ولهذا لا محتى لنا أَذْ نَصِب بِأَنْهِ فِي دراسته كَانَ مَتَأْثُراً بِهِذْهِ الأفكار وتلك النظريات . وإذا قمنا بدراسة مؤلفاته جيدالوجب طيناالقول بأنهاريمرف فقط بوجود أسباب هامة كثعرة منها الأسباب الاجباعية ، ولكنه قد استطاع التأكيد ، فيها يتعلق بفكرة السببية الظاهرة الإجرامية ، ﴿ أَنَّهُ لا توجه جريمة إلا وجا جلور أسياب متعددته تلك الأسباب الي بجب البحث عنها حالة بحالة

وقد تبعه في ذلك مساعده ومعاونه وخالق المدرسة الوضعية وإذر يكوفري وحيث اعتدر أن أية جرعة هي تدبير عن متعدد من عوامل السبية ذات طبيعة بيواوجية واجباعية. وهذا يمي أن لومير و زو منة مائة سنة مضت قد وصل إلى ما يتشدق به اليوم دعاة المدرسة التكاملية في تفسير ظاهرة الإجرام . وأن نظرية بيولوجية في تفسير الحريمة ليس لها وجود بل نظرية تكاملية ذات عوامل سببية متعددة بيولوجية - اجتاعية -نفسية . وقد يقولون أن لومر و زو لم يعط أهمية الناحية التفسية ، ويكفى الرد على ذلك أنه بقرأءة الجزءالثافى والثالث من كتاب الرجل انجرم Umo delinquente أوجدنا أثاليبروزو قد قام بوصف ألحصائص النفسية التي توجد بصفة دامَّة في شخصية الغالبية منالحرمين ، وكذلك في دينامية سلوكهم الإجرابي .

والواقع أن الموامل البيولو بهية والاجباعية لظاهرة الإجرام تتضاعل دائماً بملاقة مكسية ، فكلا زادت درجة الموامل الأولى فقصت اشتراك الموامل الثانية ، وهذا السبب توجد جرامٌ من نتاج البيئة بصفة خالصة مثل أنحاط الصنفة مرة مثل الخط التكويني أو المرضى .

و بهلا كارأينا لا يمكن لنا أن تقطع بسلامة أى نظرية من النظريات ، وفاك لأن هناك تأثير عارجي يختلف من بلد إلى آخر تبماً لدرجة الثقافة فيها في فرح من فروع السلوم الإنسانية المنظريات وإنكار النظريات الأخرى . فل إيطاليا يتمسكون بنظرية لوجروزو ويغالون في أهمية الناسية المضوية ، وفي إنجلارا يحمون بالنظرية الغمية وفي الولايات المتحدة ينادون بالنظرية الإجباسية .

ولكن هناك أمراً واحداً يتفق عليه الحميم وهو أن الجريمة نتاج لموامل متمددة اجماعية بيولوجية نفسية



يقوم هذا الباب يعرض مفصل أو مجمل لأحدث الكتب الجنائية والتنويه بما يظهر أو يرسل المجلة من مؤلفات .

## الجريمة والعرف في مجتمع بدائي<sup>(١)</sup> تأليف برينسيلو مانينوسكي

## CRIME AND CUSTOM IN SAVAGE SOCIETY

London : Routledge & Kegan Paul L.T.D., 5th impression, 1949.

#### · آمقامة

تعد الالثرو بولوسيا الاجتاعية علماً حديثاً نسبياً إذ أنه لم يتبلور إلا في أواخر القرن التاسع عشر . وقد مرت الانثرو بولوجيا منذ نشأتها بمراحل مختلفة تمكس ما كان يسود المجتمع من نظر يات عامة .

وقد خضمت الانثروبولوجيا في نشأتها إلى الطن والتضين، ومحاولة الانثروبولوچين إجراء المالذات التقلية المختلفة المبالين وتلك الحاصة بالأوربيين التموف على أسوط الأولى استناداً إلى فكرة أن الحجيم البنائي هو السورة الأولى التي مر بها المجيم حتى تطور ورصل إلى ما هو صائد في الحجيم حتى تطور ولكن جاحت أحكامهم مصطلة بقيسهم ولكن جاحت أحكامهم مصطلة بقيسهم ولنايرة المجتمعة من وينايرة والمباهاتهم السائدة في مجتمعاتهم وينايرة

لطبيعة الواقع المرجود في هذه المجتمات .
والواقع أن حؤلف هذا الآكتاب ... الذي
نمرض له ... عشل الاتجاء المذيث في
الانثرو بولوجها الذي يسيطر على الدوامات
الانثرو بولوجهة الحديثة والذي يعرف بامم
الاتجاء الوطيق Yunctional Approach

أنحصرت الدراسة الحقلية التي قام بها

مالينونسكى فى مكان جزر التروبرياند فى مهدنيزيا . وتقع هذه الجزر فى شال غرب غينيا الجديدة .

وقد أثفق ماليتونسكى نمى دراسته لسكان هذه الجور أربع سنوات بين عام ١٩١٤ ـــ ٢١)١٩١٨ .

ارتكاز أليمث :

يرتكز اليحث أساماً على دوامة الأداة والقواعد القانونية التي تكون مجموعة متمزة إلى جائب مجموعة العادات التي تكون العرف .

قروض ألبحث :

ركزمالينونسكى دراسة في هذا الكتاب طل بحث التنظر القانونية والقوى المنطقة في مجتم ميلانيزيا من خلال التعرف على العلاقات المتبادلة بين هذه النظم القانونية ربقية النظم الأعمري التي تكون البناء الإجهاعي وذلك بغرش التعرف على الوظيفة التي تؤديا .

رقه اتخذ مالينونسكى مزمفاهم وآراه بعض الانثر بولوچيين مادة التحقق مها في مجتمع ميلانيزيا. والماك مكنهاعتبار طعالمفاهم فروشاً ضعنية غير صريحة ويمكن إجهالها فيا يل :— أ - لا يوجد إلا القانون الحنائق عند المعاليين .

(١) قام بعرض هذا الكتاب الأستاذة هدى مجاهد الباحثة المساعدة بالمركز القوى البحوث

الاجتهامية والحنائية . ( ٢ ) الواقع أن كتاب الحريمة والعرف في مجتمع بدائي هو واحد من سلسلة كتب أصدرها المؤلف عن سكان جزر التروبرياند .

 ٢ - النظام الاقصادى قائم على الشيوبية .
 ٣ - انتشار نظام الإباحة الجنسية في الجنس البدائي .

إ – الطاعة الآلية للقانون والنظم .

ه - تماسك المشيرة .

٢ -- الشعور أباسي.

المنهج المستخدم في الدراسة :

يعد مالينوسكى أحد موسى الانثرو بولوچيا الحديث ، ويرجع إليه الفضل فى توجيه من بايد المقال الدولية ، ويرجع إليه الفضل فى توجيه على المناسبة المقلق المناسبة المقلق المناسبة المقلقة تمافى كثيراً من الفسمت على الرغم من أن العلماء الذين قاموا بما نفط كان على مسر المعة التي كانوا عضوبها بين تك للشخص، ويو جهلهم بلغانها وعدم توجه الملاقات بيجم ويين الإمال لم تسمع لهم بالتمسق فى المتحدة في المحتدة الملاقات

وقد تهج مالينوسكي بهجاً جليداً ذلك لأنه:

1 - يعد أوله باحث أقدرو بولوجي أقام ملة ولويلة في المجتمع اللهي يدومه ، وساول أن ينسج مع الأهال ويميش معهم ضارباً خيمته بيخم. وقد امتطاع عن طريق الاختلاط المباشر بالأهال أن يتمرف على الحياة الوطنية وأن يحتد اعباداً مباشراً وكلياً في كل شئون الحياة على الأهال أنفسهم ما جعلهم يشعرون نحوه بالطمأنية.

٢ - يعتبر أول انثر و بولوجى استخدم الغة
 سكان المجتمع الذى درمه ، وكان يهدف إلى
 فهم قيمهم وأفكارهم السائدة .

٣-قاءث درأت أساساً على اللاحظة

المباشرة القواعد القانونية والعادات التعرف على وظائفها في الحياة الاجباعية كلها .

§ - أم يكتف مالينونسكى بمجرد وصف
هذه القواعد القانونية والعادات و إنما كان يقرن
الموسف بالتقسير في ضوه بقية الظاهرات والنظم
الاجهاعية .

تصميم ومضمون البحث :

يئتسل هذا البحث على مقدمة تعرض فيها ليمشى الآواء السائدة فى الانثر وبولوجيها ونظرة الانثرو بولوجيين إلى المجتمعات البدائية . ويل هذه المقدمة قسمان رئيسيان :

القسم الأول: وعنوانه القانون البدائي والنظام. ويقع هذا القسم في ثلاثة عشر فصلا تناول فيها الحديث من القانون الجنائي باعتباره القانون الأوحد الذي يسود المجتمع البدائي وبين خطأ هذه الفكرة ، كا بين أن الطاعة الآلية لا تكون على أساس من الحويت من المقاب أو الخضوع التام لحصيم التقاليد ولكن هناك بواعث نفسية واجهاعية معقدة الهاية .

وتعرض كذاك إلى النظام الاقتصادى في هذا المختص و بينان ما يلحب إليه الانثر و بولو چيين من وصف هذا النظام بالشيوعية مفاير الواتم . والحد والحد والمحتصدى الذي يقوم في هذا المجتمع على المحتصدى الذي يقوم في هذا المجتمع على المحتوفة بالانزامات والواجبات المحددة تجمع وتوحد بين جموعة منالانزامات والواجبات المحددة تجمع وتوحد بين وهذه الانزامات والواجبات المحددة تجمع فتوحد بين الملكية أي في م غير اتسامها بطابع الشيوعية . وقد بين مالينونسكي أن هذا المجتمع ينقم ولياحة تقوم بعيد السلك وهي أي ديش على الساحل ه و بهاعة أخرى إلى المحتون عالمي الساحل على والمحات الحدودة بعيد السلك وهي المحتون على الساحل ع وجهاعة أخرى المحتون عالمية الساك وهي المحتون على الساحل ع وجهاعة أخرى على المحتون على الساحل ع وجهاعة أخرى

<sup>(</sup>١) ايڤانز برتشارد ، الأنثر وبولوچيا الاجهاعية ، ترجمة دكتور أحمد أبو زيد ،

 <sup>(</sup>١) ایثانز برتشارد ، الأنثر و بولوم
 الإسكندریة : منشأة الممارف ، ١٩٥٨ .

تقوم بالزراعة . وهناك تبادل دائم بين الجامعين قائم على أساس من الالتزامات والواجبات المحددة . فالتبادل يكون نطاماً من الروابط الاجهاعية ذات طبيعة اقتصادية ، والسلك الاجهاعي للأمالي قائم على مبدأ الأخذ والعطاء . بل إن هذا المبدأ تقوم عليه صور الحياية كلها .

وتمرض مالينومكي كذلك في هذا القسم إلى القواعد القانونية في النظام الديني ، و إلى قانون الزواج .

وعند ما تعرض البناء الاجامي المجتم تين له أنه قائم على ميناً المركز القانون Legal status الذي يسلى حقوقًا الرئيس عل مر وسيه والزوج عل زوجه . وبين أن هذه الحقوق قائمة على أساس من الفواعد والمبادي، المحدة ، وسنظمة في ماسلة متوازنة من الحلمات المتدانة .

وأنهى هذا التسم بفصل ضمنه تلخيصاً للفصول السابقة والداتج التي توصل إليها .

القسم الثانى : الجريمة البدائية والعقاب . ويتضمن هذا النسم أربعة فصول تعرض فيها لأهم المبادئ القانونية التي تسكم العلاقات الاجياعية ووجد أن أهم هذه المبادئ، هو نظام حق الأم Mather right

وكذك قانون الزواج الذي يحد مركزكل من الزوج والزوجة . وبين أن من أمم الجرائم السائدة جرية كمرتوأبالمشروة breach of taboo وأن المقاب يوقعه الحالى عن نفسه عزطرية الانتحار .

أما عن جرائم الفتل فهي نادة ولا توجد إلا كمقاب لمن ارتكب جريمة زنا . وفي الحالات التي يحدث فيها قتل نتيجة لاعتداء قبيلة أخرى يطبق قانون و العن بالعين . . . .

و يقول مالينونسكي إن السحر له وظيفتان في هذا المجتمع .

الوظيفة التاقية : استهاله أسياقاً في أغراض وأهداف ضد القاقون . ومن هنا نشأت صموية التضرفة بين ما هوشبه قانوق وما هو شبه إسراس ملما إلى أن النسق القانونية وما قد يشناً بيها من صراع أعملت الفرصة لاعتداء الأفراد عليها .

#### نتائج البحث :

١ - يوجد أن هذا المجتمع قواعد ملزمة يماقب من يُخالفها عقوبات خطيفة . وهذه المقوبات "متد وراه الحلط الذي يفصل بين القافون المدنى والقافون الجنائي وعلى ذلك إذا أريد أن يوضع عنوان لهذه القواعد فيجب أن يكون القافون المدنى .

٢ ــ أن القافرن المدنى قافون متطور وهام وأن قسر الدراسة القافونية عند البدائيين على الناحية الجنائية تنفل ظاهرة هامة من حياتهم القافونية.

٣ - القانون عندم يبين مظهراً من الحياة القبلية وهو جانب من التركيب الاجتماعي . وليست له تنظيات رممية عددة كا هو الوضع في المجتمعات الأوربية . والقانون لا يدخل في جهاز خاص من النظام والمراسم نسدد أشكال المررج على القانون وقتم الموانع والحدود . والمحدود يتيجة نوبية للالترانات التي تمكن نتيجة ذلك .

۹ – کارمواطن ملزم بالقیام بواجباته و آما خضوعه لیس راجاً إلى أى دافع غریزى أو شمور جمعى مجم و آما واجم إلى العمل المنظم المفصل في نظام كل فعل .

هـ - النظم السائدة عندهم أبعد ما تكون عن
 فكرة الشيوعية .

 القوى الملزمة فى القانون المدنى فى هذا المجتمع توجه فى تسلسل الالتزامات والخلسات المتبادلة .

٧ – توصل المعجود نظام المراوغة والحداع. فلا يوجد إذن مجال التساؤل عن الطاعة الآلية القانون والحضوع التام التماليد ذلك الأن التماليد تعلم الفرد في هذا المجتمع كيف يمكنه أن يجدع ويراوغ ليتنمل من بعض مطالب المتعدم.

۸ - و بعد أن المبادئ والأسس التي يماقب على أساسها مرتكب الجريمة خامضة الغاية ومرهونة بالصدف والأهواه الشخصية أكثر من كونها قائمة على أساس جهاز محدد من النظر.

٩ - الجريمة في هذا المجتمع يتعذر تحديدها
 وأحياناً تكون نتيجة للأهواء .

 ١٠ - معظم المحرمات والممنوعات الحجدة مرنة ، طالما يوجد جهاز منظم الخداع والمراوغة ( السحر ) .

ا ا - تماسك المشيرة حيلة قانونية logal بنام تعلله من المواطنين ( في fiction خلك لأنها تتعلله من المواطنين ( في جميع مهنهم وأوضاعهم ، وأقواهم ، وقواعدم بسيع مصالحهم و ووابطهم تحقيقاً لمالك المشيرة، بينها أن حالم التماسك في المقيقة حاك اعتداء دائم عليه ، وهو غير قائم علياً في حياتهم اليوبية .

## كتب ظهرت حديثاً

## علم النفس الاجباعي في الصناعة

تأليف أ. براون، ترجمة دكتور السيد محمد خبرى والأمتاذ سمير نميم والأستاذ محمود الزيادى من سلسلة مجموعة سيكولوچيةالملاقات الإنسانية يه التي تصدر عن دارالمعارف بمصر، ريقع في ۲۴۱ صحيفة من القطع المتوسط.

يسلار هذا الكتاب والبلاد تخوض محركة التصنيم ، وتكافح لكي تلحق باللول المنقاسة التي سبقتنا في هذا المفرار . وهو لذلك إضافة المسكسة السربية لما قيمًا للندرة المراجع في هذا الميدان . وقد مبين أن نومنا في المدد الماضي بكتاب و هم النفس الصناعي و تأليف الدكتور يحد عمان نجاف ، وها نحن نعرض اليوم لهذا الكتاب المترجم الذي يقام المتضمعين وفيوم للكتاب المترجم الذي يقام المتضمعين وفيوم وضويات حية متنوعة تبحث في الملاقات الاجامية في سيان الصناعة بحظ نفسياً . فيصدث وأنصحة في الملاقاتي

والحاضر وعلاقاته بأصماب السل وساجه إلى
الأمن والاستقرار وأثر ذلك في إنتاجه . كما
يبحث ظاهرة تكوين القادة السناميين من
حيث عوامل تكويمم وأفراع الحلسات المتطفة
كما يتحدث عن طبيعة الدمل وشروطه ودوافه
كما يتحدث عن طبيعة الدمل وشروطه ودوافه
والأمراض النفسية والاجاعية التي يصاب بما
المهال ، ويناقش أخيراً الأمس النفسية
والاجاعية التي يمكن أن يقوم عليها التنظيم
السناعي .

والكتاب يقع في عشرة فصولي . أفرد الأول الفتة تاريخية عثم فاقش في الفصول التي تليه المؤسومات الآتية : العليمة الإنسائية والمجتم أعمال التين ماير ، التنظيم الرسمي في السنامة ، التنظيم غير الرسمي في السنامة ، دراسات مسمية للأتباهات والآراء ، طبيعة الممل وظروف بدوافعه ، القادة والقيادة ، الاحباط وفي الفصل السائر والأخير وعنوانه : حاتمة وتلخيص قدم المؤلف عرضاً لما استخلصه ،

وحاول أن يجيب على بعض أوجه النقد التي توجه إلى الآراء التي أبداها ثم ناقش مشكلة التغير في الصناعة .

#### انحراف الصفار

تأليف الأستاذ سمد المترق ، من سلسلة الجريمة والعلم التيسمدسن دارالمعارف بمسر ، ويقع في ٢٦١ صحيفة من القطم المنجوب المتحدد عبد المتم الملجبي. يزخر تراث علم الإجرام بمؤلفات عديدة تناولت مشكلة جناح الأحفاث أو انحواف السفار كا يؤثر المؤلف أن يطلق علمها.

وقد أفردت لهذه المشكلة محوث عديدة تجريبية ونظرية ، ولقيت اهياماً كبيراً في كافة المحتمات .

وهذا الكتاب الذي نسرض له اليوم محاولة لإلقاء الفيوء على مشكلة انحراف الصغار من جبيع جوانبها ؛ الاجهامية والاقتصادية والنفسية . وقد عنى المؤلف ببحث المشكلة ف عصمنا وأولى اهبامه لتحليل الاحصائيات المنوعة الى تكشف بوضوح عن أبعاد المشكلة عندفا وحقيقتها . وهذا الاهبام بالشكلة في مجتمعنا يعطى الكتاب طابعاً خاصاً . ولم يقسم المؤليف كتابه إلى فصول و إنما تسمه إلى فقرات كبيرة . وقدم الكتاب بمقدمة ثم تحدث تحت عنوان : ومعركة خسائر وآلام ۽ عن الحسارة التي تمود على الحجمم من و راء مشكلة الأحداث الجانسين . ثم أولى أهمامه لتحليل وتقويم ثلاثة اتجاهات متميزة حاولت تفسير الانحراف. فتحدث عن وراثة الانحراف وعرض لآراء ليبروزو ، ثم تحدث عن التطيل النفسي والمراف الصنار ، وأخيراً عرض للاتجاه الاجتماعي في تفسير الانحراف . ثم تحدث عن عديد من الموامل تمحت عنوان وعوامل اجهاعية أخرى ، كالمدرسة غير الملائمة . . . والصحبة السيئة . . . وأوقات الفراغ . ثم أولى

مؤدوع السراع الحضارى والانمراف الهاماً .
غاماً . وبعد ذلك تعدث عن الوضع الحالى في الإنجام الحواف : مشكلة انحراف الأحداث كا نواجهها » . فعرض التشريعات وقوانين حاية الأحداث ، وعماكم الأحداث نويلم المرافقة الإحباعية . وتحت صوان و ماذا نريد ه ؟ تحدث عن أفسب السبل في فهم المشكلة ثم في علاج المشكلة والوقاية شها . ونتم الكتاب بعدة ملاحق تشمل : قوانين الإحداث بشمال . قوانين الإحداث المسالى . قوانين الإحداث الإحداث المسالى . قوانين الإحداث الإحداث

#### الدراسة العلمية للسلوك ألاجتماعي

تأنيف دكور نجيب إسكندر إبراهم ، ودكور لويس كامل مليك، ودكور رشدى فام منصور ، من سلسلة مجموعة الدوامات التربرية والنفسية ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ويقع فى ٧٤ صيفة من القطع المتوسط ،

مم الولفون الكتاب عقدة قارنوا فيها بين قدم العلوم العليسية وتخلف العلوم الاجماعية وأشاروا إلى أسباب هذا التخلف، وهجبوا إلى أن تعلور أي علم يعتبد أساساً على الغلسفة العلمية التي يعتبد إليها والتي يستبد ضهامنا هجفوالبحث. ويضاء فلسفة علمية واضحة تعتبد على أرقى إرساء فلسفة علمية واضحة تعتبد على أرقى إرساء فلسفة علمية واضحة تعتبد على أرقى الطبيعية تقدماً ورقياً.

وذكروا أن الحاجة إلى مثل هذه الفلسفة وما ينبئتن عنها من مشاهج البحث هي الى حفرتهم إلى نشر هذا الكتاب .

ويضم الكتاب ثلاثة أبواب تنقسم إلى خمسة عشر فصلا .

تناول اللباب الأول التطور التاريخي لمفهوم الطبيعة الإنسانية وطا مو موضوع الفصل الأول ثم عرض في القصل الثاني عرضاً لشدياً لمكمو جل وفرويد وفي الفصل الرابع عرضت وجهة نظر . فتحدث عن الاستفتاء ، وقياس الاتجاهات ، والمقابلة ، والأساليب الإسقاطية ، والطرق المقنمة والملاحظة ، والاختيارات السوسيوسرية ، م عرض لأساليب متنوعة لدواسة السلوك الاجتهامي. وفي الفصل الخامس عشر تحدث عن تصيف المبيانات وتحليلها وتفسيرها وكتابة التقرير عن المسحد المسعد المستور عن وتناول الباب الثانى الإطار الثقانى الاجيامى السلوك والأنواع الرئيسية البحوث التى تستخدم في درامة السلوك الإجيامي درامة علمية سواء أكانت كثفية أم روسفية أم تشخيصية أم تجريبية . وتضمن الباب الثالث عرضاً لأحم الرجائل والأدوات التى تستخدم في جمع خلمومات والبيانات اللازمة لأى بحث علمي

#### كتب ونشرات أهديت إلى مكتبة المركز

٨ - مجموعة البياقات الإحصائية الأساسية .
 ٩ - الإحصاء السنوى الجيب (عربي) ١٩٥٨.

١٩ - الإحصاء السنوى العام ١٩٥٧ -- ١٩٥٨
 ١٩ - الإحصاءات الحيوية الحزمان الأول والثاني

لسنة ١٩٥٣ والجزء الأول لسنة ١٩٥٤ .

17 – الإحصاء العام لمعاهد التعليم سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .

1. Research Information Bulletin.

أعداد ۲ ، ۲ ، ع ، ه

 Selected Annoted Bibliography on Urbanization, Bureau of Social Affairs, U.N.  ۱ حلم النفس الصناعی ، ترجمة دكتور السيد عمد خيری ، سمير نميم ، محمود الزيادی .

 ۲ – الدراسة السلمية السلميك الاجتماعي ، دكتور نجيب إسكندر ، دكتور لويس كامل،
 دكتور رشاي فام .

 ٣ - عبلة علم النفس ١٤ عدداً ، دكتور يست مراد.

ع-تقرير اللجنة المركزية للإحصاء لسنة
 ١٩٥٧ - ١٩٥٨ .

ه -- تقرير الجنة المركزية للإحصاء لسنة
 ١٩٥٨ -- ١٩٥٩ .

۲ – کتاب نتائج حصر القوی العاملة ۱۹۵۷ - ۱۹۰۸ .

٧ – كتاب التدريب على جمع البيانات.



## مؤتمرات علمية

### الحلقة الأولى لمكافحة الحريمة الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة من يوم السبت ١٧ إلى الحسين ٣٢ ديسمر ١٩٦٠)

لل كان الفرض من إنشاء المركز القوي البحوث الاجباعية والحنائية هو الموض بالبحوث العلمية الى تتناول المسائل المصلة بسائر مقومات المجتم المربى بإقليمي الجمهورية والمشاكل التي يعانيها أي سبيل وضع الأسس اللازمة لسياسة اجهاعية وعلاجية وجزائية تتفق وأحوال البلاد المتعلورة ، ولما كان من بين وسائله لتحقيق ذاك القيام بالبحوث العلمية أي الميدانين الاجهاعي وألجنائي ونشر تلك البحوث وتبادلها مع ألجهات العلمية الأخرى ولما كان من بين سيل تحقيق هذا النرض أن يدعو المركز إلى عقد مؤتمرات علمية وندوات على نطاق محل أو إقليمي أو دول وأن يشترك في مثل هذه المؤمرات الى تمقدها هيئات مختلفة وذلك الوقوف عل أحدث النتائج العلمية وتبادل وجهات النظر المختلفة في المسائل الاجباعية والحنائية ، فقد وافق مجلس إدارة المركز القوى البحوث الاجباعية والحنائية على أن يعقد كل منتين حلقة دراسية لكافحة الحرعة الجمهورية الحربية المتحدة.

وقد تشررعقد الحلمة الأولى بمقر المركز القوى البحوث الاجراعية والجنائية بمدينة القاهرة في الفترة من السبت ١٧ ديسمبر إلى الحميس ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠ .

وبُهدف عله ألحالة إلى وضع الأسس الى

تصلح ارمم سياسة وقائية دلاجية جزائية تتفقى وأحوال البلاد حول موضوعات جدول أهمال الحلقة .

وستفم الحلقة :

١ – مثل الوزارات والمسالح والهيئات الحكومية من ذوى الحبرة والذين لديهم المام خاص وخبرة بالموضوعات المطروحة المناقشة في الحلقة .

 ٢ - عثلى الهيئات المتخصصة النبر الحكومية المدنية بالموضوعات المطروحة المناقشة في الحلقة .

٣ - أعضاء بمفيّم الشخصية من المنين بمكافحة الجرية والذين سيخارم المركز التوي البحرية والمناثية من المحصصين في المياديزي المحافقة بالجرية والمقاب.
 ٤ - من يختارم بجلس إدارة المركز القوى البحرث الإجماعية والمثالية كرئيس المطقة ونواب الرئيس ومقررى السان والقرر العام ونواب الرئيس ومقررى السان والقرر العام

ه – زائرین – لا یشترکون نی المناشات ولیس لحم صوت نی المناولات – من بین المهتمین بمکافحة الجریمة و بشتین المقاب من یعتمون الافتراك نی الحلقة من یتم اختیاریم وتسمیلهم بسکوتاریة الحلقة .

وستنقس الحلقة - وفقاً لمرضوعات جدول

الحلقة .

الأعمال – إلى خمسة أقسام رئيسية ، وتنظم لِحان فرعية إذا تطلب الأمر ذلك .

وستمقد الحلقة ثلاث جلسات عامة بما فيها جلسة الافتتاح والجلسة المتناسة على أن تعرض تقارير الأقسام الحبسة في هذه الجلسات وسترضع التوسيات والقرارات التي تتخلص إليها الحلقة إلى رئيس الحلقة الذي ميرضها بدوره إلى الجلهات التي تضم السياسات .

كا سيعقد كل من أقسام الحلقة حوالى أربعة اجتمامات تناقش فيها التقارير الفرعية والتقرير المام لموضوع جدول الأعمال اللى يختص كل تسم بمناقشه .

وسيرض المقرر العام المطقة تقريراً عاماً إلى الحلقة في كل موضوع من الموضوعات الحسمة التي يتضمنها جلول الأعمال يعده مقرر كل قسم يختار خصيصاً لحلما الغرض ، كما سيمد المركز القوى المجوث الاجراعية والحنائية إيمائل وموضوعات بدوايالإهما إلى الحلقة .

وستوزع كافة البحوث والدراسات والتقارير على أعضاء الحلقة مقدماً حتى يتسنى دراسها قبل المناقشة .

وسيتضمن برنامج الحلفة – بالإضافة إلى ما سبق – صوراً من الشاط المتصلة بأعمال الحلقة كزيارات المؤسسات ذات السلة بميادين الحريمة والمقاب وعرض أفلام سيبائية • علمية وفر ذلك .

وعلى من يرغب في الاشتراك في الحلقة 

- فيها هنا ممثل الهيئات - أن يملاً بطاقة 
اشتراك تطلب برسم السيد رئيس اللبينة 
التحضيرية المحلقة الأولى لمكافحة الجريمة 
المجمورية العربية المتحدة ، المركز القوى 
المحدوث الاجماعية والحنائية - بريد الجزيرة 
القاهرة في ميماد لا يجاوز ١٥ أكدور ١٩٦٠ 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

1970 

19

وستكون موضوعات جدول أعمال الحلقة كما يلى : ---- الموضوع الأول : مشكلة البغاء في الإقليم

- الجنوبي : (1) مذكلة الخادة العاقدية نظ التا:
- (1) مشكلة البناء في الواقع وفي نظر القانون (١) الموامل الاجماعية التي تصاحب
- ظاهرة أحتراف البناء . (ج) الموامل الشخصية (النفسية والبيولوجية )
  - ( ج) الموامل|الشخصية (النفسيةوالبيولوجية] التي تصاحب الظاهرة .
- الموضوع الثانى : جرائم الثأر ومكانسها :
- ( أ ) خطورة مشكلةالثارق المجتمعالموبي.
- (ب) تقاليد وإجراءات الأخد بالثار في
  الإقليم الشهال ( مكملا البحث الذي قام به المركز
  عن الثار في الإقليم الجدوبي) .
- (ج) الموامل المشجعة لظاهرة الثأر في الإقليم الجنوبي .
- الموضوع الثالث: الأسرة وجناح الأحداث :
- ( أ ) دور الأسرة الحديثة في التنشئة الاجماعية .
- (ب) تصدع الأسرة وصلته بجناح الأحداث
   الموضوع الرابع: توحيد العقوبات السالبة
   الحرية:
- (١) فكرة ترحيد المقوبات السالبة الحرية فالاتجامات العقابية الحديثة. (ب) تنوع المقوبات السالبة الحرية في
- رب) عوم المعرب المسبد عارب النظام القائم وطرق تنفيذها . (ج) أهداف توحيد المقوبات السالبة
- الحرية والأسس التي يقوم عليها . - الميضوع الحاسس : دور الشرطة في منع
  - الجريمة : ( 1 ) الدور الاجتاعي الشرطة في منع
- الجريمة . (ب) الدور القضائللشرطة فى منع الجريمة.
- (ج) الدور الإدارى الشرطة في منع المرعة

## المؤتمر الدول التاسع عشر لعلم الاجتماع

- طرق البحث الاجتاعي.
- النظريات الاجباعية .
  - اجتاعيات التنمية .
- اجاعیات الاستمار .
  - الضبط الاجتماعي .

علم الاجتماع في أمريكا اللاتينية .
 و يمثل الممهورية المربية المتحدة فيه الأستاذ الدكتور حسن الساءاق مؤلداً من جامعة مين شمس وسيلق بحثاً من التحليل الاجتماعي فشخصية .

الآثار الاجهاعية الناتجة عن التصنيع والتغيير التكنولوجي

ويمقد في شيكاغو مؤتمر منظمة هيئة اليونسكو مع الشعبة المنوسة لمنظمة اليونسكوفي الولايات المتحدة الأمريكية والشعبة القويمة لمنظمة اليونسكو في كندا لدوامة بعض الآثار الإجهاعية الناتجة عن التصنيم والتديو

التكنولوجي على ضوو نتائج درامة الموضوع في حالقات إقليمية أربع مقدت في باريس ويروت وأمريكا الاثينية والقامرة ومقدت ألما المقامرية ألما المؤمر المسافرة ألما المؤمر المسافرة المسافرة ألما المؤمر المسافرة المسافرة

مجلس البحر الأبيض المتوسط للعلوم الاجتماعية

خبيراً في الحلقة التي مقدت بالقاهرة .

و يمقد في حيلانو (بإيطاليا) في مبتمبر القدام الاجتماع التجيين التحرين مجلس البحر الأبيض المتوسط العلوم الاجتماعية الذي يضم الميتات الفائمة بالبحوث في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في دول المتعلقة . وبغالم الحلم تعلق يرامهم الدراسات الاجتماعية في لاماني ويمثل المركز القومي البحوث الاجتماعية والجنائية في هذا الاجتماع الاحتاد الدكتور حسن الساعاتي .

#### الحمعية العامة لمنظمة الشرطة الدولية

تعقد الحسمية العامة لمنظمة الشرطة الدولية الجنائية دورثها التاسعة والعشرين في واشنطن في المدة من ه إلى 11 أكتوبر 1970.

وتتناول هذه الدورة بحث الموضوعات الآتية:

١ - امتقلال النماء في اليغاء.

٢ – تجارة المخدرات دولياً .
 ٣ – تصنيف جديد لبصهات الأصايم .

إ - أوع جليد من آلات التصوير
 لتحقيق الشخصية .

ه - حاية مائتي السيارات.

٦ – تبادل تسليم المجرمين .

 ٧ – إنشاء مكاتب شرطة خاصة لمنع انحراف الأحداث.

٨ – إنشاء مكاتب منع الحريمة .

ويمثل الجمهورية العربية المتحدة في هذه الدورة العقيد محمود السباعي مدير المباحث الجنائية والمقدم حسن أنور أبو المجد رئيس المكتب الدولي الدرمة الجنائية .

ويا يجدر ذكره أن الموضوع الأعير و جلول أعمال الدورة معروض البحث بتاء عل طلب الممهورية العربية المتحدة وعلى أساس مذكرةشاصة أعدهاالسيدالمقيد/محمودالسباعي.

## المؤتمر الأوربي الأول للطب للعقلي الوقائي

يمقد فى باريس من ١٦ إلى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ المؤتمر الأوروبي الأول الطب المقل المؤائى تحت إشراف الاتحاد الأوروبي لطب المقل الوقائى. وسيناقش المؤتمر المسائل التالية : ١ – والأس المبولو سينةالنصوج عالموم الأول.

٢ - و مراحل النضوج ، اليوم الثاني.
 ٣ - و العمارض الاجماعية الى تصيب

التضوح واليوم الثالث.

٩ – و ندوة عن التحليل النفسي و اليوم الرابع . وسيشترك في المناقشة والعرض أساتذة لهم شهرة كيوة في مختلف البلاد الأوروزيية وستنظم كلية الطب جذه المناسبة :

ديه الطب جاه المناصبه : « المعرض الأورو بي الأدوات العلمية والحراحية والمنتجات العلمية والعلاجية . ه ؛ شارع ساقت بيير – باريس » .

## ندوات علمة ندوات المركز القوى للبحوث الاجتاعة والحنائة

عقد المركز القوى البحوث الاجباعية والحناثية سم ندوات علمية في المدة من السبت ١١ يونيو حَى الثلاثاء ١٢ يوليو ١٩٦٠ لمناقشة نتائج البحوث الميدانية الى انتهى من إعداد تقارير عنبا وهي:

 إ - بحث جرائم السرقة عند الأحداث -المرحلة الأولى ( دراسة إحصائية تحليلية ) . ٧ -- بحث ظاهرة البقاء في المجتمع القاهري

(درامة إحمائية تحليلية). ٣ - بحث ظاهرة الثأر في الإقليم الحنوي . وقد عقدت ثلك الندوات برثامة السيد الأستاذ الدكتور حسن الساماتي المستشار المنتدب بالمركز وشهدها جميع السادة أعضاء الهيئة الفنية بالمركز ، وتناولت النعوات بالمناقشة المشاكل المهجية والصعوبات والحرات الميدانية والنتائج التي انبت إليها تلك البحوث.

## أنباء موجزة

## تشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لمكافحة الحريمة ومعاملة المدنيين

قضى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١١٧٦ لئة ١٩٦٠ بأن يشكل وقد ج. ع. م إلى مؤتمر الأم المتحدة الثاني لمكافحة الحريمة ومعاملة المدنيين الذي سيعقد في لندن في المدة من ١٩٦٠/٨/٨ حتى : 30 1931/4/41

الميد / حافظ سابق النائب المام السيد / عادل يونس المستشار بالنقض السيد / على ثور الدين رئيس نيابة أمن الدولة

السيد /دكتور أحد محمد خليقة المدير المام بالنيابة المركز القوى البحوث الاجباعية والحناثية السيد / دكتور محمد الفاضل الأستاذ مجامعة دمثق

السيد / الرائد دكتور محمد بدر الدين على الضابط عملحة السجون السيد / عبد العزيز فتح الباب الحبير بوزارة

الشئون الإجباعية والعمل المكزية

## تكوين شرطة نسائية في إيطالبا

صدر في إيطاليا القانون رقم ١٠٨٢ المام بتكرين قوة شرطة نسائية في الجمهورية الإيطالية . وجاء في مقلمة هذا القانون أن المند من تكرين هذة المقوة هو حاية الأحداث المندمين أو المعرضين المخطر ، وكلك حاية النساء المطرات أو المذفيات ، وجمي آخر يجب أن تمثل قوة الشرطة النسائية منطقة وسط الشراة بين موية القانون والفراوات التي يجب أن تنفذها الشراق بين موية فيهم قواهد المسدة الإجهابية . وقد كان تكرين هذه القوة نتيجة الخبرة الكيرة التي حصلت علها إيطاليا من الدول

ويد كان دويق هند المنو لعيه العابر الكبيرة التي حصلت طلحا إيطاليا من أالعول الأغرى ومخاصة إنجلترا – التي يرجع تكوين قوة الشرطة النسائية فيها إلى عام ١٨٨٣ – والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا .

وقد نص في المادة الثانية من هذا القانون على

أن اختصاصات هذه القوة هي :

( أ ) منع الجرائم التي ترتكب ضد الأخلاق العامة والعرف السليم ، والجرائم ضد العائلة وصحة النسب وسلامته ، والتحقق من وقوعها . والجرائم الماسة بجاية العمل للنساء والأحداث .

(ب) القيام بأبحاث وأعمال الشرطة القضائية في المرائم التي ترتكبها النساء والأحداث للمين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة ، أو الجرائم التي ترتكب أضراراً بهم .

(ج) مراقبة النماء والأحداث الذين حكم عليهم بالوضع تحت إجراءات أمن عامة وساعدتهم. (د) تقديم ما قد يلزم من مساعدة النساء والأحداث في حالة المروق وذلك بالاتصالات بالسلطات والميثات التي تقوم بأداء مثل هذا الواجب.

# أحكام

#### اتجاهات محكمة النقض في تطبيف نظسة الضورة على الإجراءات مجنائية الم المشنوراً عديش صور ويراللان الكامية فاسور منامرة

4nde - 1

من المقرر أن الفمر ورات تبيح المحطورات، ولهذا كانت نظرية الفمر ورة تمثل نترة اناولية أساسية في جميع فروع القالمون ، كما أن أثرها في مشروعية الأعمال الهذافة القالمون أصبح يعجر عن مبذأ عام في نظرية القالمون(١).

وقد الاقت نظرية الضرورة حظاً وافراً من السناية في فقه قانون المقويات والقانون المدفق والقانون المناوري فأوضح طبطاً . إلا أنها ضوابطها والاسس الله تقوم علها . إلا أنها لا زالت نكرتجديدة لم يطوقها البحث السلمى في المناورة الإجرائي ، ويناسمة قانون الإجرائي ، ويناسمة قانون الإجرائي ، ويناسمة قانون الإجرائات المناورة تصلع أن تكون نظرية كانت تكرة الشعرورة تصلع أن تكون نظرية المناقرة الإراضات الحنائية أو لا إ

وقد كان نحكتنا العليا الفضل الكبير في بحث نظرية الفسرورة في قانون الإجراءات الجنائية فعمدت إلى تطبيقها في كثير من أحكامها .

ولا شك أن هذا القضاء له أهميته القصوى لبحث مدى تطبيق فظرية الشرورة على

الاجراءات الجنائية ، مما يتمين معه أن تبدأ بعرض التجاهات محكة النقض في تطبيق نظرية الفعرورة على الاجراءات الجنائية ثم التعليق عليها .

٧ - تطبيقات محكة النقض لنظرية الفرورة: استغر قضاء محكة النقض عل أنه يجوز في حالة الضرورة لدب غير كاتب من كتاب الهكة لتلوين محضر التحقيق ، وأن تقدير تيام هذه الحالة موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكة المؤضوع (٢) .

وقشت محكة النقض بأن تعقب المهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه بما يكون حالة الضرورة التي تجيز له دخول منزل النير الذي التجأ إليه هذا المهم القبض عليه .

فقالت: و يأن دُحول المُنازل لغير الطقيش لا يمد تفتيشاً ، بل هو مجرد عمل مادى اقتضته حالة الفمرورة ، أما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة في ستودع السر فها وهو إجراء من إجراءات التحقيق ، ودخول المنازل – وإن

Paul Foriers, L'état de nécessité, 1951 p 325.

(۲) نقض ۲۰ ینایر سنة ۱۹۹۰ الطمن رقم ۱۹۶۳ سنة ۲۹ ق ام ینشر بعد ۱۸ مایو سنة ۲۸ و ۲۸ مایو سنة ۱۹۰۵ س ۹ س ۲۸۰ رقم ۲۷ مارس سنة ۱۹۰۵ س ۹ س ۱۹۰۰ س ۲ مارس سنة ۱۹۰۵ س ۲ مارس ۲۰ مارس سنة ۱۹۰۰ س ۲ مس ۱۹۰۰ رقم ۲۲۵ و ۲۲ مارس سنة ۱۹۰۰ س ۲ مس

Jean-Marie Aussel, La contrainte et la nécessité en droit pénal. Quelques (1) aspects de l'autonomie du droit pénal, 1956, p. 277.

كان محظوراً على رجال السلطة العامة في غير حالة الأحوال للبينة في القانون ، وفي غير حالة طلب المساعلة ، وحالقي الغزة من المساعلة من المساعلة أو حوال الأحيرة أم ترد أم المساعلة ، من قانون المساعلة ، على أضاف النص إلها ما شابهها من الأحوال التي يكون أصاحها قبله المساعلة على المساعلة المساعلة

وقضت بأنه إذا كانت محاولة المهمن الحرب - عا معهما من المواد المخدرة - بعد صدور إذن النيابة بضبطهما وتفتيشهما ، هي التي أوجدت حالة الشرورة ودعت الشابط وبن معه إلى مجاوزة حدود اختصامهم المكانى القيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة ، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة المهمين وضبطهما ، فيكون صحيحاً ما انتمى إليه الحكم من نقض الدفع ببطلان التفتيش و٢١ ثم قضت عركدة مبدأ الاستناد إلى حالة الضرورة لتبرير تجاوز الاختصاص في حكم حديث لها بأن و الأصل أن اختصاص مأموري النبط القضائي مقصور على الجهات الي يؤدون فها وظائفهم طبقاً المادة ٢٣ من قانون الاجرامات الحنائية - فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته و إعا يمتمر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار إلهم الشارع في المادة ٣٨ من قانون الاجراءات المناثبة ، وندبه من النيابة

المامة لا يكسه صفة مأمور الضبط القضائر ولا يسينر له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفة أو ندب إليه عن علك حق الندب وأن يجربه خارج دائرة اختصاصه. هذا هو الأصل في القاتون ، إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائل ، المأذون له قانوناً بتغتيش الميم في دائرة اختصاصه ذاك الميم في أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبدأ له من المنهم المذكور من المظاهر والأفعال ما يم على إحرازه جوهراً مخدراً ومحاولة التخلص منه ، قان هذا الظرف الاضطراري المفاجيء - وهو محاولة المهم التخلص من الجوهر المحاد بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - هو الذي أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المهم في غير دائرة اختصاصه المكانى القيام بواجبه المكلف به ، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر خير ذلك فيكون هذا الإجراء منه صحيحاً موافقاً القانون ، إذ لا يسوغ في هذه الحالة أن يقف الضابط مناول اليدين إزاء المهم المنوط به تفتيشه إذا صادفه في غير دائرة اختصاصه ، وفي ظروف تؤكه إحرازه الجواهر المخدرة (٣) ع . ٢ - تطيل تضاء عكمة النقض:

يبين من استقراء عمكمة النقض في تطبيق نظرية الضرورة :

تعريب المصرورة . أولا : أنّها اقتصرت على إجراءات التحقيق الابتدائى (<sup>))</sup> دون سائر الإجراءات الجنائية .

<sup>(</sup>١) نقض ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة الأحكام س ١٠ ص ٣٩١ رقم ٨٧ .

 <sup>(</sup>۲) نقض ۸ دیسمبر سنة ۱۹۵۹ بجموعة الأحکام س ۱۰ س ۱۰۰۶ بقم ۲۰۰۱ بر ۳۰ د ۲۰۱
 برنیة سنة ۱۹۵۹ س ۱۰ س ۷۲۱ نقم ۱۹۹۹ .

<sup>(</sup>٣) نقض ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ ألطين رقم ١٩٩٤ سنة ٢٩ ق لم ينشر بعد .

 <sup>(</sup>٤) يلاحظ أن الإجراء الذي يباشره مأمور الضبط الفضائي بناء على انتداب من سلطة التحقيق يعد من إجراءات التحقيق الإبتدائي .

ثانياً : أنها جامت بمناسبة محالفة قواط الأهلية الاجرائية المتملقة بتشكيل هيئة التحقيق والاختصاص الحلى .

ويبعو من العبارات التي وردت في تضاء الهكة الطبأ أنها لم تقمر تطبيق نظرية الفمرورة على لا شك فيه أن التطبيقات السلية لم تسعف المكت الطبأ المقرر كلمها بوضوح تام ما إذا كانت ترى تطبيق نظرية الفمرورة على الإجرامات الجنائية جميعها دون تمييز ، أم أنها تقمرها على نوع معين من الإجرامات . على أنه بهمنا أن تبرز القيد المام اللى ومو ألا تكون لدى الشغص الإجرائي ( الشيو ومو ألا تكون لدى الشغص الإجرائي ( اللي الاتباء إلى المخالفة الاجرائية ( اللي

هذا إلى أنه يلاحظ على المكم الأغير الأعير السادر في ١٠ مايو سنة ١٩٩٠ أن محكة المقتص شبت ١٩٩٠ أن محكة أجراء مأمور الفبط المتصاصه حيالقبل بأن خروج مأمور الفبط المتصاصه وإنما يمتبر على الأقل أنه من رجال السلطة المامة. وقد معادت محكة التقض في هذا أنه وإذا خرج مأمور الفبط القضائي عامية أن وإذا خرج مأمور الفبط القضائي عامية مامور الفبط القضائي عادي إلى الكوار اختصاطه ما وإنما وارتمون له ماسة ما ووارا والمتحدد المتحدد عادي و الكوار الفبط القضائي عادي و إنما

وقد سبق لنا أن قلنا تعليقاً على هذا الحكم بأن خروج مأمور الصبط القضائي عن دائرة

- (1) انظر نقض ١٠ مايو سنة ١٩٩٠ الطن رقم ١٩٩٤ سنة ٢٩ ق.
- ( ٢) نقض ٢٨ نوفير سنة ١٩٥٠ عجموعة الأحكام س ٢ ص ٢٥٥ رقم ٩٧٠ .
- (٣) انظر رسالتنا ع نظرية البطلان في قانون الإجراءات الحنائية طبعة ١٩٥٩ ص ٢٠٩
   ٢٠٠٠ .
  - ( ٤ ) وهي التي يتمين أن يباشرها موظفون عموميون .
  - (ه) انظر رسالتنا، المرجع السابق، ص ۱۹۸ و ۱۹۹.

اختصاصه لا يسلب منه صفته باعتباره من رجاك الضبط القضائ (٣)

والواقع من الأمر أن تجاوز مأمور الضبط القضائل حدود الاختصاص المحلى لا يعني مطلقاً ملب ما يتمتع به من ولاية الضبط القضائي وإسقاطها عنه بحيث يصبح مجرد فرد عادى ، لأن مُخالفة قواعد الاختصاص الولائي لا تنحقق إلا بمباشرة أعمال لا تخولها له السلطة الولائية لوظيفته لاعند تجاوز الحدود المكانية لاختصاصه رهذا المني هو ما قررته محكمة النقض في حكها هذا الأخير من أن خروج مأمور الضبط القضائى عن دائرة اختصاصه لا يفقده سلطة وظيفته . على أنه يلاحظ أن الحكة العليا قد ذهبت بعد ذلك إلى أن مأمور النسبط القضائي الذي خرج عن دائرة اختصاصه يعتبر على الأقل من رجال السلطة العامة ، مم أن رجال السلطة المامة مقيدين في أداء وظيفتهم محدود اعتصامهم الحل أسوة عأمورى القبط القضائي شأنهم في ذلك شأن جميع الموظفين

العمويين . ويحق لنا أن تصاط عن الأعمية الفافرقية التي دعت محكة النقض إلى تقرير هلما المبدأ والمعول عن مبدأ سابين لها مع أنها أسنعت صمة التفتيش إلى توافر حالة الضرورة .

Y فاعمندا أن الأعمال الأجرائية الماه  $^{(4)}$  - وشيا أعمال الشبط القضائي - إذا باشرها فرد عادى تصبح أحمالا منطقة قانوناً  $^{(3)}$   $^{(3)}$  منطقة قانوناً  $^{(3)}$   $^{(3)}$   $^{(4)}$   $^{(4)}$   $^{(5)}$   $^{($ 

باطلة لا منعامة . ولهذا فإن التعليل القانوني الصحيح لما ذهبت إليه محكة النقض في هذا الحكم الأخير من تأكيه أن مأمور النسبط القضائي عند ما خرج عن دائرة اختصاصه لم يصبح فرداً عادياً ، لا تجده إلا في تقرير أنّ هذا ألميل الذي باشره متجاوزاً لدائرة اختصاصه ليس إلا عملا باطلا لا متعاماً . فإذا حرصت محكة النقض على تقرير هذا المبدأ مناسبة تطبيق نظرية ألفم ورة عل الاجراء اللي باشره مأمور الضبط القضائي متجاوزا حدود اختصاصه - كا رأت محكة النقض - فإننا نرى لذلك معناه اللي لا يجب إغفاله وهو أنه يشرط لتطبيق تظرية الضرورة ألا يترثب على الخالفة الإجرائية الإخلال مقرمات العمل الإجرائي اللازمة لوجوده لا لمسحته فحسب والتي يكون منشأن تخلف إحداها أن يصبح العمل منعاماً.

وهذا القيد أمر يتفق مع منطق محكة النقض في تطبيق نظرية الضرورة من كان ذلك لازماً لتحقيق الغاية من السل الاجرائي . فلك أن الإجرائي ذلك ، فا لم تتوافر في هلا السمل الإجرائي ذلك ، فا لم تتوافر في هلا السمل المقتوات اللازية للاحتفاظ بكيائه ووجود لا يمكن القول بتحقق الناية منه . وللا كان من الطبيعي أن تحرص محكمة التقض على تطبيق صالة الضرورة من كان العمل الإجرائي لا يمكون أحد شروطة صحنه .

إلاساس التشريعي لنظرية الضرورة في قانون الإجراءات الحنائية :

ويتمين علينا أن نحد مدى الأساس الشريعى لنظرية الضرورة في قانون الإجراءات الجنائية حيّ نحدد على ضوئه مقدار صلاحيته المستاد إليه في جمل الضرورة نظرية عامة في هذا الفانين.

أولا : نصت المادة ٢/٢٩ من قانون

الإجراءات الجنائية على أنه يحق لمأمور الشبط التصفى أن يحلف الشهود أو الجراء اليمين (إذا خيف ألا يستطاع فيها بعد سماع الشهادة بيمين) . ومن أمثلة هذه الشروره أن يكون الساهد الحجى عليه مشرفًا على الموت أو يكون السلم النبي طلب من الحبير إجراؤه يتمين مباشرته دون النبيا المحقق وإلا ضاعت الفاية منه ، كما لو المتبار منه في مكان عام طلب منه في مكان عام طلب منه في مكان عام في وقت تنظر فيه الساء بالمطر عما يؤدي إلى زوال وقات المقدام .

ثانياً: من المقرر أنه لا يجوز الانتداب لاستبواب المنهم وأن المندوب مقيد بالاجراءات المنتدب لمباشرها (المادة ١/٧٠ إجراءات) — إلا أنه بسبب حالة الضرورة خرج المشرع عن هذه القاعدة فنص في الفقرة الثانية من المادة ١٧ إجراءات على أنه المنتوب أن يجرى أي عمل آخر من أحمال التحقيق أو أن يحتجوب المتهم في الأحوال التي يخفي فيها فوات الوقت ، مني كمان متصلا مالممل المنتوب له ولازماً في كشف المقيقة .

ثالثاً : من المقرر وجوب إجراء التحقيق فى حضور الحصوم – إلا أنه بجوز السحق أن يجرى التحقيق فى غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة .

وبمجرد انتهاء ثلك الضرورة يبيح لمم الاطلاع على التحقيق (المادة ١/٧٧ إجراءات)

رابعاً : من المقرر أنه يجب على المحقق في الجنايات ألا يستجوب المهم أو يواجهه بغيره من المهمين أو الشهود إلا بعد دموة محاسيه المحضور إن وجد - إلا حالة السرعة بسبب الحضور إن وجد - إلا حالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، فضلا عن حالة الطبس (المادة ١/١٢٤ إجراءات) .

ويلاحظ أن المادة ه ؛ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه « لا يجوز لرجال السلمة الدخول فى أى عمل مسكون إلا فى

فى الأحوال المبيئة فى القانون ، أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو فى حالة الحريق أو الغرق أو ما شابه ذلك ..

وَلَلْتَ النظر إِلَى أَنْ مجرد دعول الحل المسكون لا يعد وحده عملا إجرائياً ما لم يرتب عليه القافون أثراً في الحصوبة الجنائية كضبط أدلة الحرية. و بناء علىذاك فإن دخول المسكن في حالة طلب المساعدة من الداخل بقصد وقاية سكافه من الحسلر لا يعد عملا إجرائياً . ولا جون من ذلك ما ورد في نهاية النص من أن يضاف إلها ما شرجها من الأحوال ، ما دام يفاف إلها ما شاجها من الأحوال ، ما دام الإجرائية كا أسلفنا .

ثلف هى الأحوال التي أجاز فها القانون الحروج على القواعد الإجرائية الدامة بسب حالة الضرورة ، فهل تمثل تطبيقاً لنظرية مامة فى قانون الإجراءات الحنائية أم أنها وردت استناء من أصل عام لا يحيز مخالفة القواعد الإجرائية بسبب عالة الشرورة بها؟ ذلك هو ما سنيت فها يلي.

ه - عدم صلاحية تطبيق فظرية الفرورة على
 الإجراءات الجنائية :

تفار مشكلة الفمرورة بمناسبة عمل غير مشروع باشره الشخص تست وطأة ظروف عارضة معينة. وبغض النظر عن الأصاص الذي لتحد عليه فقرية الفرورة فإن بجال هام النظرية ينحصر في أن يجد الشخص وسية لجاية حق أو مصلحة معية . وفي قانون المقربات المصرى تتوافر جربة نمايشرورة بن رجد الإنسان نفسه في ظرون بمرعة بمند بخطر حال بسيم عل النفس لا دخول الإرادته في حلوله حل المادة 11 عقربات) .

وباستقراء الحالات التي أخذ فيها المشرع

المصرى بخترية الضرورة في بعض الإجراءات الجنائية يبين أن القانون قد أجاز في هذه الأحوال مخالفة القواعد الإجرائية العامة متى كان ذلك ضرو ريا لتحقيق الفاية منه وهو الوصول إلى الحقيقة .

ثلك هى فكرة الفرورة كا يمكن تصورها أل المبرأة المبارق . فهذا السل نظمه التاليف المبارق المبارة المبارق المبار

إن القانون ينظم المصوبة الجنائية لصل العولة إلى معاقبة الجانى . وفي هده المصوبة تتنازع مصلحة العولة في القصاص من الجانى مع مصلحة المتهم ، وتبعو الحاجة ملحة في التوفيق بين المصلحين وتوفير الضافات الكافية الحريات الفروية من أجل إقامة محاكة عادلة .

والمشرع فيها يسته من قوامد يتوجى توفير الشيافات المتبادلة للاتهام والدفاع والموازنة بيهما ويحرص حيد المعرص على استرام هذه القواعد فيرت البطلان جزاء إهدار أي ستهدي المناية من الشيافات . فلا يهم ألقافون تسقيق المناية من الما الإجراء بقدر ما يهمه أولا توفير الشيافات التي فرضها المقافون ، أو هو بعبارة أخرى يضمى بالفافية من الممل في سبيل الغاية من الممل في سبيل الغاية من المال في سبيل الغاية من الممال في سبيل الغاية من الممال في سبيل الغاية من

وهذا الممنى هو ما مبرت عنه محكمتنا العلميا فى قولما بأنه عبور العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس

والقبض عليهم بدون حق (١) .

والواقع من الأمر أن القول يتفضيل الناية من القيود من الممل الإجراق على الناية من القيود الموضوعة والشكلية الواردة عليه سيؤدى حيا إلى المحتمق مأمور الفسط القضائي أن المختص المرجود في مسكلة عنى مواد محارة في مسكلة أمر من النياية بانتهابه لتفتيشه لأدى ذلك إلى المهاجم بالمحدود إلا أنه مع ذلك يتمين المسولة على عليه الغرول عند سكم الهافون والامتناع عن إذن النياية المامة بالمختوش أو بعبارة أخرى إذن النياية المامة بالمختوش أو بعبارة أخرى المناق المامة المختوش أو بعبارة أخرى المناق المناق الوادة المناق المناق

ومن أجل ذلك فإنه عبد بحث المقصود بالشكل الجرجري نيفنا الرأي الفائل بأنه الشكل الحرجري نيفنا الرأي الفائل بأنه القانون من مباشرة الممل الإجراق (٢) . فقلا حضور المتهم أو من ينيب عنه أثناء مباشرة التفتيش خلك يجرجي قصد به مراقبة السلطة التفتيش ذاته فإن الفاية منه هو ضبط أدلة المجرعة وحضور المتهم أو من ينيب عنه لا يتوقف عليه بداهة تحتق الغاية من التفتيش كا أن ضبط أدلة الجرعة وهو اللغاية من التفتيش مناود التفتيش لا يفيد تحتق الغاية من التهم مضور أو من ينيه عنه .

وأيضاً عند تحديد أسباب تصحيح البطلان قلنا أن المقصود بتحقيق الغاية كسبالتصحيح هو الغاية من الشكل الإجراق الميب إذا تحققت عقب الإخلال به (٣).

لا كان ذلك ، فإنشا لا نتصور مطلقاً أن يحيز القانون - كأصل عام - إهدار الشهائات التي أراد تحقيقها إذا أدى ذلك إلى تحقيق الغاية من السل الإجرائى ، وهو الذى حوص على تقييد هذا المعل بتلك الشهائات .

الله الله الإجراق قد رسم الحدود التي تعين مباشرة السمل الإجراق في ظلها واطمأن الافراد الله ما تتطوى عليه هذه الحدود من ضهافات كافية ، فإن السياح بالإخلال بهاء الشهافات يتطوى على إهدار للاستمرار القافي Juridique ، ولا شك أن احترام التنظيم القانوني المصالح المتماوضة في الخصوية بما يستتبعه من الاعتقاد العام بجدية القواعد الإجرائية المنظمة لحلمه الحصوية الأمر عمل بجودر النظام القانوني ذاته . ومل ذلك فلا يعد نظاماً أي تنظيم إجراق يسمح عباشرة العمل ضروريا لتحقيق الغاية من هذا العمل .

من أجل ذلك فنحن لا نقر مطلقاً تطبيق نظرية الضرورة فى قانون الإجراءات الحنائية إلا فى الأحوال التى عبر فيها المشرع صراحة على الأخذ بها ، وذلك باعتبار أنها نظرية لا تتلام مع طبيمة الاجراءات الحنائية التي نظمها علما القانون.

أما تلك الأحوال الاستثنائية التي أعد فها المشرع بنظرية الضرورة فقد قصد بها تقوية ملمة التحقيق الإبتدائي بتخويلها مزيداً من الاختصاصات الوصول إلى الحقيقة متجها في ذلك إلى الأخذ ببعض مظاهر نظام التحرى والتغيب ؛ ويجب أن تظل في نطاق الاستثناء دون القياس عليها .

هذا هو رأينا في تطبيق نظرية الضرورة في

<sup>(</sup>١) نقض ٢١ أكتوبر منة ١٩٥٨ بجموعة الأحكام س ٩ ص ٨٣٩ رقم ٢٠٦ .

<sup>(</sup>٢) نظرية البطلان ، للرجع أنسابق من ٢٤٥ رقم ١٧٧٠ .

<sup>(</sup>٣) نظرية البطلان ، المرجم السابق، من ١٤٥ رقم ١٧٧٠ .

قانون الإجراءات الحنائية. ويجدرالتنبية إلى عام جواثر الخلط بين الضرورة والدفر القهرى ، نفكرة الضرورة تقوم على التضحية بمصلحة معينة في سيل إنقاذ مصلحة أخرى أجدر بالرعاية . أما العدر القهرى فإنه يقوم على ميائرة الإجراء على وجهه الصحيح . وقد ميائرة الإجراء على وجهه الصحيح . وقد المتباره سبباً معفياً من ضرورة استيفاه الصاد الإجرائي شروط محمته كاهى مقروة في القانون. بعد هاة نصرض لمناقشة المبادئ، وقد أسيا أن اقتصرنا على التعبير عن وجهة نظر عكة الغفر في ها الصدد

٣ - ندب غير كاتب من كتاب الحكة التحقيق: . استقر قضاء عكة التقض كا أسلفنا على تعويل المحقق سلمة ندب غير كاتب من كتاب الحكة التحقيق في حالة الضرورة ويترتب على ذلك إجازة الإخلال بتشكيل هيئة التحقيق بسبب حالة الضرورة.

وتمن لا نقر هذا النظر كا أسلفنا ، وفرى
أن التحقيق الذي تباشره النيابة بغير الكاتب
المخصص هو تحقيق باطل إلا أنه يتحول إلى
إجراء استدلال صحيح . وفي هذا المبنى فضيه
المختش بأن الاستناد في إصدار أمر
المثنية هو إجراء صحيح لأنه يجوز النيابةالمامة
أن تصدر أمرها بالتغنيش بعد اطلاعها على
عضر الاستدلالات عن رأت كفايته لإصدار
الأمر الذي يعد فدماً التحقيق (1)

٧ - تعنين المنزل القيض على المهم المختى بداخله: ذهبت عكد النفض إلى أن تعقب المهم يقصد تنفيذ أمر القيض عليه مما يكون حالة الشرورة التي تجيز له دخول المنزل الذي التجأ إليه هذا المهم لضيفة وتقتيشه ، وقالت أذ مذا الدخول لا يعد تشيشاً .

وعندنا أن هذا السل تنوانر فيه كل مقوات التغرش من التغرش كسل إجرائ فما دام الغرض من دخول المؤرض المغرسة عن أحد الأشخاص والقيض عليه فإنه يتحقق بذلك جوهر التغنيش وهو البحث عن الحقيقة في مستودع السر ولا يغير من طبيعة التغنيش أن يكون محلة شخصاً لا شيئاً كا يتم عادة .

ونرى أنه في هذا المثال يتمين التمييز بين المرابع المارة كان صاحب المنزل يعلم بأن المهم الذي يأرى عنده مطلوب القبض عليه أو مهماً المارية أو المام الملك كور لديه اعتبر مهماً بالحرية المصوب عليا في المارة المعارف منزله من المارية المنتبئ منزله المهرف المارية المنتبئ منزله المهرف المري يأرى عنده تمين لتفتيش منزله المهرف على أمر من القاضي المزني بالتفتيش مانية المهمو في هم تطبيقاً لنص المارة 18 م المرابع المنابعة المهرف عليه الدفح ببطلان التغتيش ما دامت المقبوض عليه الدفع ببطلان التغتيش ما دامت المقارف (1) .

لحايته ١٠٠٠ . ٨ -- القيض على المثهم خارج دائرة الاختصاص الحل المحقق :

احلى منحس : ذهبت محكمة النقض إلى أنه مجوز الضابط

<sup>(</sup>١) نقض ١٩٥٥/٥/١٩ عجموعة الأحكام س ١٠ ص ٥٣٥ نقم ١١٨ .

<sup>(</sup>۲) نقض ۱۹۰۸/۴/۶۰ بمومة الأحكام من ۹ س ۲۶۱ نقم ۱۹۰۸ ۱۹۰۸ من ۲۶۱ مرکز من ۲۶۱ ۱۹۰۸ من ۲۶۱ مرکز ۲۲۰ ۱۹۰۸ من ۲۲۰۱۲ من ۲۲۲ ۱۹۰۸ من ۲۲۲ ۱۹۰۸ من ۲۲۲ ۱۹۰۸ من ۲۲ من ۱۹۰۸ من ۲۲ ۱۹۰۸ من ۲۲ من ۱۹۰۸ من ۲۲ ۱۹۶۸ من ۲۸ من ۱۹۲۸ من ۲۸ من ۱۹۲۸ من ۲۸ من ۲۸

المنتاب القيض والتغيش ملاحقة المتهم المعلم المطلوب تفتيف خارج حديد اختصاصه والقيض عليه منابساً مجرعته ، وأنه يجوز له إذا شاهد المتهم الملكور خارج حديد اختصاصه أن يبادر بالقيض عليه .

ونحن نقر هذا القضاء ونؤيد النتيجة الي انتهى إلها ، إلا أننا لا نرى إسناد هذه النتيجة إلى نظرية الضرورة . ذلك أن من المقرر كما تضت محكة النقض أنه متى وقعت الجريمة في الختصاص تسم معين فإن مأمور الضبط القضائى الذى يتبع هذا القسم يكون مُختصاً بإجراء كل ما خوله إياء القانون من إجراءات التحقيق لتحقب المهم في أي مكان رمباشرة التحقيق في غير القسم الذي يعمل به . والواقم من الأمر أن الاختصاص المحلى بالتحقيق إنما يتحد بمكان وقوع الحريمة أو عل إقامة المتهم أو ضبطه لا بمكان مباشرة الإجراء ، أي أن مأمور النسبط القضائي يعتبر مختصاً محلياً بمباشرة التحقيق في أي مكان من كانت الحريمة أو إقامة المتهم أو ضبطه تقم في دائرة اختصاصه . فلا يعد متجاوزاً لهذا الاختصاص إن هو باشر عملا خارج دائرة الاختصاص المعين جا مي كان

ذلك لتحقيق الحريمة المختص بها أصلا .
وقد نصت المادة ٢/٧٠ إجراءات على أنه
لقاضى التحقيق إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء
من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن
يكلف به قاضى محكة الجهة أو أحد أعضاء
النيا باللمامة أو أحد مأمورى الضبط القضائها .
ولا شك إن اجازة هذا الانتخاب لا تستقيم
ما لم يكن لقاض التحقيق سلطة مباشرة التحقيق
بنفسه خارج دائرة اختصاصه ، لأن فاقد
الشيء لا يطيه .

هذا هو التطبيق السليم القانون ، والذي يناه عليه نقول إنه متى انتدب مأمور الفسط القضائى لتفتيش متم عن جريمة وقمت في دائرة اختصاصه يحق له تفتيش هذا المتهم في أي مكان ، فإذا صادفه خارج دائرة اختصاصه وجب عليه القبض عليه لما له من اختصاص أصيل في مباشرة هذا الإجراء ، . لا طبقاً خالة الفسرورة .

#### ٩ - اللاصة :

وخلاصة ما أسلفناه النئا لا نقر تطبيق نظرية الضرورة فى قالمين الإجرامات الجنائية فى غير الأحوال التى نص عليها القانون .



## قضية محمود أمين سلهان(١١)

روع الناس بسرقاته صبياً وغلاماً وشاياً ، وفي نهاية الأمر ــوبدافع الشك واننيرة ــانقلب مفاحاً ، إلا أنه بلك وضع نهاية أنجة لحياته ..

أول أيناته جميعاً .

وعاشت الأسرة في ظل ظروف اقتصادية قاسية ، فوارد الأب المالية محاودة ، ينشق منها على دُوجه وأولاده بقدر وينشق الباقي على ملماته وشهواته .

قرأ «عديد» القرآن الكرم على سية لبنائية ولما يناهز الداشرة من عود وعند ما شه عن العلوق أدخلته الأسرة إصلاء مدارس الفرير حيث تلق تعليمه الإبتدائي وكان مرزأ بين قرناته في الدراسة عاجمله على رضا مدراته من الراهبات اللاق كن يدرن المدرسة ، إلا أنه كان دام الشاكسة مع فيلائه يغرض طبه الآثاوات قدرا.

وكا كان «عمود» مرزاً بين زيلاك ولى المنوات كان ذا دور قيادى بين رئاته في السر على المنوات كان ذا دور قيادى بين رئاته في السر على المنوات المن

فى خضون عام ١٩١٥ والحرب العالمية تلفح البشرية بنيرانها المتأججة خرج الشاب وأسين سلمان ، من بلدته ، بيت المال ، من أعمال مركز أبو طشت بمديرية قنا ، يحيط به الخوف من المجهول ومجدوه الأمل في المستقبل ، خرب الشاب مع فحو مليون من شباينا عند ما تادي منادى السلطة (جيش الاحتلال وتتذاك) في جميم أنحاء مصر يدعو الشباب الممل في صف الجيوش البريطانية بفلسطين وسوريا ولبنان وغيرها. خرج نحو المليون من شبابنا تحت ضفط الإرهاب والحاجة الاقتصادية يحدوهم يريق مأذج منالأمل، وهندما آذنت ألحرب بالانتهاء لم يمه من هذا العدد النسخم سوى بضم مثات ، أما الباقون فقد غيبتهم فياني البادية وفتكت جم ويلات الجوع والمرضقبل أن تفتك بهم قنابل المدافع وقذائف الرصاص

خرج أمين سليان في الركب الطويل ، فطوحت به السلطة مع من طوحت بهم إلى فلسلين والعراق وصوريا ولبنان والهند ، وهند ما وضعت الحرب أو زارها انتهى به المطاف إلى لبنان ، وفي طرايلس عمل الشاب بالسكك الحديدية . وتزوج مزين ثم تزوج مرة ثالثة من ميدة لبنانية مظلقة لها ابن من زواج ماين .

عاش مع زوجته لهذه ردحاً طویلا من الزمن رئد له منها ذکران وخس إذاث ، وکان محمود

 <sup>(</sup>١) قام بعرض هذه القضية الأستاذ على حسن فهمى الباحث بالمركز القوى البحوث الإجماعية والحتائية .

السرقات التافهة في بادئ الأمر من تلك المسكرات ، وخاصة وأن الشعور الاجباعي لم يكن ليخدش من مثل تلك السرقات .

إلا أن مينان تلك السرقات اتسع فشمل أيضاً منازل وقصور الجيران أقضيم وجلهم من طية القوم ومن ذوى النفوذ والسلطان. وحدث أن ضبط محمود وهو ما زال ابن عشر صغيرين له يسرقون بعض ثمار الحييقة ، فا كنان من صاحب الحديقة إلا أن أيلغ وعمودي وعاية لرابيلة الجيوار ، وبات السلطات ضد الصبين واكنى بإبلاغ أسرة القلام في قيد جهيدى وضعت أمه يديه وظلت تضر به ضرباً مرساً كاني تكوال با جنت يداه ، ولم تر في ذلك صقاباً كاني تكوال بالحيد الحمي بالنار ، وظل يالج

وتمددت بعد ذلك سرقات الفلام وكافت الأم تبالغ في عقابه وزجره وتعليبه وكان يمه بالاستقامة تحت تأثير المقاب ، شي إذا رجم إلى رفاته عاد إلى سرقاته تحت تأثير عوامل الإغراء والتشجيع .

وما إن قرى ساعده حق عمل فى عدمة بمض الرعماطلسياسين والطائفين بلبنان، وكان لكل من هؤلاء أنصاره وشهيته ومريدوه يؤجرون فيسافنوا زعيمهم ويتكلوا بخصيهه . وكان و محبود ه بارع الحيلة شايد اللكاء ذا باع طويل فى حوادث البلجة والسرقات فتنطفه مؤلاء الزعماء كل يود وحتى بخصاته وضمه إلى صفه . محى بالبطل فسادف هذا القب هوى فى فقمه وكان حافزاً له على أن يواسل أعماله الإجرامية ، وكان لامتناده إلى نفوذ مؤجريه ومكاتبم فى الدوة أثوه على استخفافه بالسلطة وبالمانون .

وكان قد جمع مالا كثيراً من سرقات ارتكبا في فلسطين عام ١٩٤٨ قبيل دخول الجيوش

العربية إلى فلسطين تحاربة العصابات المجبوبية ، منبزاً فرصة الغرض الفحاربة ، ولم المدود المحتال ، وحكم عليه بالسين يضح عليه بالسين يضح عليه المحتال ال

ربا إن خرج من السجن حتى عاد إلى سرقاته وجرائه وكان آخرها ، مرقة منزل أحد كبار رجالات الدولة وقتله أحد حراس المنزل فسدر عليه حكم بالسجن لمدةأر بع سنوات ، فتوهدالقاضي بالقتل إلا أنه لم يستعلم تنفيذ وعيده إذ دخل السجن و بعد قضاه مدة المقرية رحل إلى مصر ، وكان ذلك في أوائل عام ، م ، ١٩ ه .

وكان والداء وإخوته قد غادروا لبنان إلى مصر عام ١٩٥٣ أثناء وجوده بالسجن بناء على وغيته بعد أن قلت المؤاد المالية للأسرة بسيعت كا أنه خشى على أعواته من القنتة. وغا شجع الأحرة على الرحيل وصوله بعض الحلاة الى تركها يستخوفه على المودة إلى البلغة الى تركها اليون والده.

ولم تستطع الأمرة الوافدة من لبنان أن تتكيف مع البيئة الصيدية الهافظة . كا ثين أن جميع ما ورثه الأب لا يجاوز بضمة قراريط بامها وغادر وأولاده البلدة إلى الإسكندرية حيث كان يصل بضرأ قارب الأمرة بالمدينة وحيث البيئة أكثر تحرزاً وأكثر ملاصة لتكيف أولئك الوافدين من لبنان .

وفي الإسكندرية استطاعوا أن يتمرفوا بأولاد

عربيم مع من صغار العال بالمدينة وعاويم هزلاء في حدود طاقهم المحدودة ، وتزوج أثنان مهم باثنتين من بنات الأسرة حتى مخفقا العب، عن كاهل أبيما ، وتمكن الأب من الابتحاق بعمل بسيط بأجر زهيد ، وبدأت الأسرة تعيش في ظل الطروف الجديدة من فاقة وحرمان في انتظار عودة الابن بعد قضاء مدة المقوبة المحكوم بها عليه في مجون لهنان .

وفي أوائل عام ١٩٥٦ وصل و محمود ، إلى الامكندرية بعد أن رحلته الملطات اللبنانية إلى مصر ، والتنَّى بالأمرة وحاول أن يبدأ حياته من جدید ، وکان یملك بمض المال ، فاشترك مم زوج کبری شقیقاته – وهو فی الوقت نفسه من أبناء عمومته وكان يممل ميكانيكياً -اشترك معه في إدارة ورشة ميكانيكية صنبرة كانت تدر عليما ربحاً معقولا يكفل للاسرة حياة متوسطة ، وفي ثلك الفترة كان قد تمرف على إحدى بنات أسر الجيران وتزوجها . وكان قد افتتحورثة أخرى مع زوج شقيقته أيضاً بالقاهرة وانتقل للاقامه بها . رَفُّ القاهرة ترف بأحد عمال النجارة عن يعرفون بسوء السلوك وصار يقضى معظم الليل معه في لهو ومجون وكثيراً ما أظهرت له زوجته تبرمها وضيقها بتصرفاته فما ارتد عن غيه ، وبما زاد في ضيق الزوجة وسخطها أنها لاحظت أن المال يتدفق بين يديه ولا تعلم له معمدراً ، واستفسرت منه عن ذلك فزادت أِجابته شكوكها فطلبت الطلاق ولما يمض على زواجهما شهور قليلة ، فكان لها ما أرادت بعد أن خرجت من منزله وهي لا تملك غير ثمن تذكرة المودة إلى الإسكندرية.

و يديدو أن أخته وزوجها شكا في تصرفاته فاففصل عن زوج أخته في السل وعادت الأخت وزوجها إلى الإسكندرية ، وبتي محميد بالقاهرة يمارس مرقاته على نطاق واسع إلى أن ضبط عليساً بالسرقة من منزل مطربة

شهيرة، وحاول أن ينوع نفسه البه بادعاد أنه علاقة جنسية بإحدى الحادمات بمثرا المطربة وأنه كان يقفى الهيل مع تلك الحافق . وفي الطربة وأنه كان يقفى الحيالة على جنس على المرافقة حي سمح له باللغاب إلى مثرك وهمد إلى تغيير ملابعه التي كان يرتبها بأعرى أثيقة نظيفة حتى إن المطربة الحتى على عند ما ذهبت إلى المطافقة صافحت على أنه أحد ضباط المباحث الحافظا عرف أنه أحد ضباط المباحث أنه اللس الجائن أفققت عليه وأوست به عبراً .

و يعد التحقيق أفرج من و عمود ع تمهيداً الحكته ، فسافر إلى الإسكندرية حيث تعرف بأحد المحامين يدافع عنه أسام القضاء ، واقتع الحامى بمشاركته في مكتب للآلات الكاتبة والتشر كان سناراً لإضفاء مرقاته ، إذ كان كثيراً ما يشادر الإسكندرية إلى القاهرة بعد الشهر ويعود في صباح اليوم التالي ومعه المال المؤهر .

ولى تلك الفترة تمون بإحدى "بالدات الهرى، وكان مقبوضاً علمها بمكتب حاية الآداب وتروج مها حق يفرج مها . ولم يمكث معها سوى ثلاثة أيام ويبغو أن هلا الزواج ثم بعد وهد من الثانية يدفع مبلغ من المال حق تعلم من المأزق ، إلا أن تلك السيدة لم تنفي ما وهدت به من المال فأجتاها في هست حق رفاته وإن كان قد قطع صلته بها نهائياً عنذ تركها مقب الزواج بأيام .

تمرف بعد ذلك بفتاة تسكن في منزل إحدى قريباته وتروجها . وهاشا مما حول الشهرين، لم تلاحظ الروجة عليه أية غرابة في تصرفاته سرى اجباعه بالمخامي شريكه في مكتب النمخ والشر لفترات طويلة دون أن يفسح لما بشه عما يدور بيسهما ، إلى أن اضطر تست ضغط من منزل المطربة أن يدعى أن قضية مرقة من منزل المطربة الكيرة قد لفقت ضامه وأنه كان يقضى بعض القت مع خادم المطربة

وكان محمود يسافر كثيرًا مع زوجته ومع المحامى إلى القاهرة لمتابعة الدعوى إلى أن حكم عليه بالحبس بفسمة أشهر .

وفى الإسكندرية عاشت الزوجة مع أطلها ريئًا تنتي ماة العقوية المحكوم مها عليه ، وفرجئت بعد أيام بمحمود يدخل عليها وقد هرب من مجنه بأن ابتلع بعض شفرات الحلاقة فنقل إلى المستشى ومها تمكن من الهرب .

واستطاع محمود أن يختني عن أعين السلطات أياماً عنزل أحد أصنقائه . إلا أن أحد أشقاء زوجته عرف مقره وأبلغ الشرطة بذاك ، وفوجىء ومحمودي بالمنزل وقد دهمته الشرطة وكان وتعثذ بالحارج يقفى بعض حوائجه فتمكن من الهرب ، وتمكنت الشرطة من ضبط بعض الأشياحالي يرجح أنها كانتمسروقة – في حوزة الزوجة نسيقت إلى قسم الشرطة التحقيق سها ، فلجأ محمود إلى عديله وكان يممل كاتباً لدى أحد المحامين بالإسكندرية يسأله المشورة فعرفه الأخبر بمحاميه ، فرجاه محمود أن يشهد التحقيق بجوار الزوجة . واستطاع المحامى أن يتوصل إلى الإفراج عنها ، فاستبشر محمود به ربدفاعه خبراً . وفاتحه في أن يدافع منه في تضاياه الأشرى ظم يمانع المحاص . وأثناء خروج محمود من مكتب الحامى بعد إحدى زياراته له مكن رجال الشرطة من القبض طيه بعد أن أرشهم مديله كاتب المحامى إلى مكأنه ورحل إلى القاهرة وسيق إلى السجن ليقضى مدة عقوبته ، وفي تلك الفترة كان المحامى يتردد على القاهرة بصحبة زوجة محمود وشقيقته للدفاع عنه فى قضايا أخرى وأحياناً لزيارته في السجن .

ويبلو أن ثمة ما أثار شكوك محبود حول علاقة الهامى بزوجت وشقيقته ومخاصة بعد أن ثمى إلى علمه أن المحامى على علاقة مع بمفس للسيدات رغز أقد متزوج .

وتكاد تجم مسادر الملومات على أن

الشك كان يملأ على محمود حياته وأنه كان دائم الشك في جميع المتصلات به فهو لا يثق عسلك أمه ولا يثق عسلك أخواته ولا يثق بمسلك زوجته بل هو لا يثق بالنوع كله ، فكثيراً ماكانيعلقمنذ صباه علىعدم ثقته بالمرأة بصفة عامة ، وكان محمود يبرر ذلك الشك ببعض الرقائم يذكرها عن مسلك أمه وأخواته . فيذكر لزوجته أنه استيقظ من نوبه ذات مساء وهو صبى على صوت رجل أي قراش أمه بيبًا كان أبوه غائباً عن المدينة في عراوأنه كان يختلس السمم في مرارة لتأوهات الماشقين ، وأن . ذكرى ذاك الحادث ماثلة أمام عينيه دائماً وأن ذاك ومم المرأة أمامه بكل الشرور والآثام . وصارح محمود بمغن مصادر الملوبات بأثه كان على علاقة جنسية بإحدى شقيقاته وهي تلك الى كان يشك نيها بعد أنها على علاقة بالمحامى و بصديق المحامى يصل مهندماً .

وثمة واقمة أدلت بها يعض مصادر الملحوات وهي أن محمود اثهم ذرجته الأخرة بأنها على علاقة يأخيه الأصغر الذي يبلغ من المسر عشر سنين ذلك أنه وجد العدي ذات للمسر عشر سنين ذلك أنه وجد العدي بعض الارتباك.

وتسلط الشك على محمود ركان بحب روجته حباً بالناً فلا يستطيع تطليقها ولا يبغى علما سولا ، فساول أن ينتزع من الزوجة اعترافاً بعلاقها بالمحامى ، كما حاول أن ينتزع من المحامى اعترافاً عائلا ، وواجه كلا مهما بالآخر وأضحت حياته في شك مستقر ، ومن هنا صعم على الانتقام .

انتقل محمود بالزرجة إلى القاهرة وأمكنها شقة بالدق، وأخذ يكيل لها العلاب ألواقاً. وجعل من أبيه سارماً عليها ،فلا تستطيع فكاكاً وكان كلما تسلطت نويات الشك على نفسه بالغ في إيلائها وتعليها ، وتساسع إعوبها بما ينالها على يدى زرجها فأبلغوا الشرطة وتمكنوا

من إنقاذها وقد أشرفت على الهلاك ، واستطاع رجال المباحث الشور على كثير من المسروقات في الشقة ، وأمكن القبض على عميد ، الذي ظن أن زوجته أفشت سرقاته ، نأخذ يسرد اعرافات مفصلة عن سرقات كثيرة الإنجاء إلى الفاعل ، وبلفت تلك السرقات حوالي السبعين ، وبلفت تلك السرقات

وكان أثناء التحقيق يتوعد الزوجة والهامى
ومديقه المهندس بالقتل ، وأثناء فترة الحبس
الاحتياطي تمهيداً لهاكته ايتلع بعض شفرات
الحلاقة فنقل إلى المستشن ومن هناك تمكن من
المرب ، وسيطر عليه أن ينفذ وعيده ويفتل
غرباه فأخذ يطارهم في كل مكان.

دهب إلى منزل المهندس بالإسكندرية ، حاول أن يحسل على اعترائه بوجود هلاقة بينه وبين شقيقته وزوجه فلما تردد المهندس في ذلك أطلق عليه الرساص قاصلاً أهضاه التناطية إلا أن الرساس أصاب فعده بجراح خطية وفر هارياً .

وهاجم محمود منزل أسرة زوجته التي تقيم فيه واستطاع أن يفافل رجال الشرطة المنبثين حول

المنزل وتسلل إليه وأطلق الرساس من كوة بباب الشقة والأسرة مجتمة حول طعام السعور قاصداً إصابة الزوجة ، إلا أن الرساس لم يصبها وأصاب ابنة شقيقها الطفلة

كا أخذ يطارد المحامي في كل مكان يجل به، وزأد نشاط الشرطة للإيقاع به رجندت السلطات كل إمكانياتها القبض على عمود ، إلا أنه كان واسم الحيلة بارعاً في التفكير ، حامده على هذا يعش أقاربه الذين أخفوه في مساكنهم واستأجروا له منزلا يقيم فيه ، هاجمته قوات الشرطة مراراً وأصابته في ساقيه بطلقات الرصاص ، واستطاع في كل مرة أن بهربمستفلا فيذلك سرمة حركا تعومبا دمته وذكاس إلا أن السلطات اسطاعت أن تمكم الحلقة عليه فاضطر إلى الاختباء مفارة في تلالُ المقطم بناحية حلوان ، ويبدر أنه كان يعلم أن مقاومته غير مجدية وأن مصيره محتوم فأطلق على نفسه بضم رسامات أثبت التقرير الطبي الشرعي أأجا كائت كفيلة بالقضاء عليه واستطاع بعض رجال الشرطة أن يقتحموا عليه المفارة

وكانت نهاية خارج على القانون ، هيث بالقانون منذ طفولته .

#### THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL

#### AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

Chairman of the Board

#### Mr Hussein El Shafei

Central Minister of Social Welfare & Labour

#### Members of the Board:

Mr. Ibrahim Mazhar General Abdel Azim Fahmy

Mr. Moh. Ali Hafez Mr. Moh. Zaki Sharaf

Dr. Abdel Karim El-Yafi Dr. Ali Ahmad Rashed

Dr. Mah, Mah, Moustafa Mr. Moh, Zaki Mousa

Dr. El-Said Moustafa El-Said General A. Zaki Shoukri

Mr. Hafez Sabek Dr. Moh, El Fadel

Mr. Moh. Abou Zahra Mr. Moh. Fathi

Dr. Ahmad M. Khalifa

## The National Review of Griminal Science

Thabat Squ., Awkaf City, Gezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A. E. Ahmed

Assistant Officers

M. Ezzat Hegazy El-Sayed Yassin El-Sayed

Dr. Moh. Ibr. Zeid

Single Issue

Annual Subscription
Fifty Piasters

Twenty Piasters

Issued three times yearly March - July - November



# THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by
The National Center of Social
and Criminological Research
U.A.R.





Crime Statistical Systems in U. A. R.

Social Change and Rural Society

La force de la confession en Mature Penale

Notes on the Prevention of Crime

NOTES . BOOK REVIEWS . NEWS . CRIME



July 1960

Vol. III

# الجلة الجنائية القومية

بصندرها المركزالقومي للجوث الإقباعية وأبخائية أبمهورية العربية المتحدة

ميئية

بحث تعاطى الحشيش نى الإقليم الجنوب

التقرير الأول

استهارة الاستبار تأليفها وحساب ثباتها وصدقها

عدد خاص



### المركزالفوي للجوث للإخاعية والجنائية

### رئيس مجلس الإدارة السيد الوزير حسين الشافعي

أمضاء مجلس الإدارة : الأستاذ إبراهيم مظهر ، النواء عبد العظيم فهمي ، الأستاذ محمد على حافظ ، الأستاذ عمد زكم شرف ، دكتور عبه الكريم الياقي ، دكتور عل أحمد راشد ، الأستاذ محمد زكى موسى ، دكتور السعيد مصطن السعيد ، اللواء إبراهيم سالم ، الأستاذ حافظ سابق ، دكتور محمد الفاضل ، الأستاذ محمد أبو زهرة ، الأمتاذ محمد فتحى ، دكتور أحمه

# الحلة الجنائية القوسة

ميدان الثبات عدينة الأرقاف - بريد الخزيرة

رئيس التحرير: دكتورأحمه محمه خليفة مكرتير التحرير : دكتور محسن عبد الحميد أحمد

مساعدو سكرتير ألتحرير : محمد عزت حجازى ، السيد يس السيد ، دكتور محمد إيراهيم زيد

النشر الصفحات

المقالات من مجلات : امم المؤلف ،

منوان المقال، اسمالحِلة (عنصراً)، السنة ، المحلم ، الصفحات .

المقالات من الموسومات : أسم المؤلف ، منوان المقال [ اسم الموسومة ] ،

تاريخ التشر. وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الحجائي لأسماء المؤلفين وتورد الإحالات إلى المصادر فيالمتن في صورة : (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل المصدر الوارد في المقال ، المسفحات). ه - أن يرسل المقال إلى حرتارية تحرير الملة منسوحاً على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع

مراعاة ترك هامشين جانبيين عريفيين ومسافة

ترجو هيئة تحرير الحِلة أن يرامي في ما يرسل إلها من مقالات الاعتبارات الآتية:

١ – أنْ يذكر منوان المقال موجزًا ، ويتبع يامم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ووولفاته في ميدان القال أو ما يتصل به .

ح - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرموس المرضومات الكبيرة التي عوجات فيه .

٣ -- أن يكون الشكل المام المقال :

- مقدمة التمريف بالمشكلة ، وعرض موجز للعراسات السابقة .

- خطة البحث أو الدراسة .

-- عرض البيانات الى توافرت من البحث.

يلد النشرُ : التاشر ، الطبعة ، ستة

 إنْ يكون إثبات الممادر على النحو التال : الكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

تصادر ثلاث مرات في العام مارس ، يوليو ، توفير

مزدوجة بين السطور . الاشتراك عن سنة ( ثلاثة أعداد ) خمون قرشآ

ثمن البند عشر ون قرشاً

# الجلة الجنائية القومية

هيئـــة

بحث تعاطى الحثيش نى الإقليم الجنوب

التقرير الأول استان الاستبار تاليفها ، صفها ، ثباثها

عدد خاص

يقوم المركز القوى للبحوث الاجّماعية والجنائية بإجراء سلسلة من البحوث والدراسات انسي العمل فى بعضها فعلا .

ومن المعروف أن البحث العلمي سلسلة متلاحقة من الخطوات، ولا شك في أن النشر العلمي للبحوث أحد هذه الخطوات الرئيسية الهامة، فعن طريقه يتاح لجمهور الباحثين والدارسين مناقشة نتائج البحوث ودراسها وتقويمها الأمر الله وضيف للتراث إضافات غنية.

وليست قيمة نشر البحوث مقصورة على مدى ما يفيده جمهور الباحثين والدارسين مها، فإنه بيسر للأجهزة المختلفة التى تخطط أو تشرع أو تنفذ في المسائل الاجهاعية والجنائية أن تفيد من نتائج هذه البحوث والدراسات.

لكل ذلك حرص المركز على نشر تقارير عن بعض ما يجرى من بجوث ودراسات في « المجلة الجنائية القومية » التي يصدرها المركز ، والتي كان من أغراضها أيضاً إتاحة الفرصة أمام جمهور الباحثين لنشر نتائج بجونهم ودراساتهم.

ويسر المركز وقد انتهت إحدى هيئات بحوثه من المرحلة الأولى من مراحل بحث ظاهرة تعاطى الحشيش فى الإقليم الجنوبي أن ينشر نتاقع هذه المرحلة من البحث في عدد خاص من المجلة يتضمن التقرير الأصلي وملحقاً هو نص اسيارة استبار المجموعة التجريبية.

## هيئة تخطيط البحث

الأستاذ دكتور مصطفى زيور: المشرف على البحث ، رئيس قسم الدراسات النفسية والاجهاعية بكلية الآداب جامعة عين شمس . (أشرف على البحث حتى ديسمبر ١٩٥٨).

دكتور السيد محمد خبرى : خبير بالهيئة ، مدرس علم النفس بكلية الآداب جامعة عين شمس . ( أنيب للإشراف على البحث من يناير ١٩٥٨)

دكتور مصطفى سويف : خبير بالهيئة ، مدرس علم النفس بكلية الآداب جامعة القاهرة .

الأستاذ محمد خبری محمد على : عضو بالهیئة ، باحث أول بالمركز (سكرتیر عام البحث) .

الأستاذ سعد المغربي : عضو بالهيئة ، مدرس علم النفس يمعهد الأربية الرياضية للمعلمين .

الأستاذ السيد يس السيد : عضو بالهيئة ، باحث مساعد ملك .

# المشتركون فى البحث

### أعضاء ألحقوا بالميثة

الأستاذ فرج أحمد فرج، باحث مساعد بالمركز، (ضم إلى للميئة فى فبراير ١٩٥٩) الأستاذ سمير نعيم الغول، باحث مساعد بالمركز، (ضم إلى الهيئة فى سبتمبر ١٩٥٩)

### خبراء استشاريون

دكتور أرنست سليان شلبى ،مدرس بكلية طب قصرالعينى (من ديسمبر ١٩٥٨ إلى ديسمبر ١٩٥٩) .

دكتورحلمي غالى، طبيب أول بمستشفى الأمراضالعقلية بالعباسية ( من ديسمبر ١٩٥٨ إلى ديسمبر ١٩٥٩) .

### باحثو الميدان

١ - الأستاذ السيد يس السيد

٧ - ٥ فرج أحمد فرج

٣ - ٥ سمير نعيم الغول

٤ - ١ محمود الزيادي

o \_ « كامل محى الدين

٣-- ١ محمد وهبه

٧ - ١ أحمد إساعيل صبح

٨ - ١ قدري محمود حفي ( ترك البحث في نوفمبر ١٩٥٩)

### السكرتارية الإدارية

الآنسة نعمت شريف :(قامت بمهمة استقبال الحالات بالعيادة الجنائية من أول أكتوبر سنة ١٩٥٩)

# لجان البحث

اللجنة المدانية

۱ ــ دکتورالسید محمد خیری ۲ ــ دکتور مصطنی سویف

٣ \_ الأستاذ محمد خيري محمد على

£ \_\_ و سعاد المغربي

ه \_ و السيد يس السيد (قام بأعمال السكرتارية الفنية حي

۲۰ سبتمبر ۱۹۵۹)

ي و سمير نعم الغـــول (قام بأعمال السكرتارية الفنية من

٢١ سبتمبر ١٩٥٩ )

٧ ـ و فرج أحمد فرج ( ألحق باللجنة في ٢١ سبتمبر ١٩٥٩ )

#### اللجنة النظرية

۱ ــ دکتور مصطنی سویف

۲ \_ الأسناذ محمد خيرى محمد على

۳ \_ ۱ سعد المغربي

٤ - ١ السيد يس السيد
 (قام بأعمال السكرتارية الفنة).

لجنة خطة التحليل الإخصائي

۱ ــ دكتور السيد محمد خيرى

۲ ــ دکتور مصطنی سویف

# فهرس

صفحة										
	•	•	•		•	•	٠			تصدير
1			•			البحث	العام	الإطار	ول :	الفصل الأ
٣١					ىتبار	ارة الأم	ن اسیا	تأليه	نى :	الفصل الثا
۷٥					بار	ةِ الاست	، استار	ثبات		الفصل الثأ
11					بار .	ةِ الأست	، استار	صدق	بم :	الفصل الرا
W									_	خاتمة
114										ثبت المراج
144										۔ قاموس بتع
										ملاحق :
140	•		بية .	التجر	لمجموعة	ستبار ا	سهارة ا	نص ا	(1)	الملحق رقم

### تصر دير

طبيعة الوجود سر مغلق ، لا يستطيع الكشف عنه إلا من عرف كيف يوجه السؤال الملائم بالطريقة الملائمة . وأن صح هذا القول بالنسبة للدراسات الطبيعية فهو أصح وأوضح بالنسبة للدراسات السيكولوچية والاجتاعية . ذلك أن ظواهر السلوك البشرى لا يكفي مظهرها للدلالة على حقيقتها ، إنما تكمن حقيقتها فها تنظرى عليه من معنى وقيمة .

ولئن كانت مهمة المشرع تقتضيه أن يحترم العرف السائد وسوابق الرأى والتشريع يتخذ مها مصادر لأحكامه ، فإن مهمة الباحث تقتضيه أن يحترم العرف السائد في منهج البحث العلمي وسوابق الرأى والتشريع في طرق الكشف عن الحقيقة في الميادين المشابهة لميدان بحثه .

وكما أن العرف والسوابق القانونية لها حدودها التي ينبغي للمشرع أن يتعرف عليها ويعترف بها حتى يستطيع أن يطور تشريعه بما يتلاءم وتطور أشكال الحياة الاجتماعية ، كذلك العرف والسوابق العلمية لها حدودها التي ينبغي لرجال العلم أن يتعرفوا عليها ويعترفوا بها ، حتى يستطيعوا أن يلائموا بين مناهجهم وبين ما تقتضيه نوعية الظواهر ، ولا سيا ظواهر الحياة النفسية الاجتماعية التي يسعون إلى الكشف عن حقيقها وعن العوامل المؤدية إليها والتتاثيج المترتبة عليها .

ولقد استغرق عمل هيئة البحث ، الذى انهى بها إلى هذا التقرير ثلاث سنوات تقريباً (من نوفبر ١٩٥٧ إلى آخر يولية ١٩٦٠) حرصت فى خلالها على أن تستفل كل الإمكانيات المتوفرة لدى أعضائها نتيجة لجبراتهم العلمية المتنوعة ، ولم يبخل الأعضاء بما لليهم من هذه الحبرات ولا بما فى وسعهم من جهد ، وذلك إيماناً منهم بالأهمية النظرية والتطبيقية لهذا العمل .

وتود هيئة البحث بمناسبة تقديم هذا التقرير أن تعرب عن شكرها العميق للمركز القوى للبحوث الاجتماعية والحنائية أن أتاح لها فرصة السير في بحث هذا الموضوع ، واستجاب لكل ما طلبته إليه سواء فيا يتعلق بالنفقات المالية ( الحاصة بأفراد العينتين التجريبية والضابطة ، وفيا يتعلق بالأخصائين اللازمين للاستبار ولتنفيذ التحليلات الإحصائية ) وفيا يتعلق ببعض الإجراءات التنظيمية ، وكان ذلك نتيجة للموقف الرشيد الذي وقفه الأستاذ اللكتور أحمد عمد خليفة مدير المركز من هيئة البحث .

مولاً بد من التنويه هنا بالجهود المحلصة المتبصرة التى بذلها أعضاء الهيئة من المشتغلين بالمركز ، وخاصة قيا يتعلق بالأعمال التنظيمية المحتلفة بالإضافة إلى أعبائهم الأكاديمية نحو البحث .

وقد كان الأستاذ محمد خيرى محمد على مثالا النشاط والحدق فى تنظيم خطوات البحث ، وتنظيم الاتصال بين الهيئة والمركز ، وكذلك تنظيم الاتصال عبين الهيئة ومن طلبت تعاويهم من خارج المركز بصورة تدعو إلى الإعجاب .

ولم يكن الأستاذ السيد يس السيد يقل عن ذلك نشاطاً ولا حدقاً ف تعاونه مع الأستاذ محمد خيرى محمد ، وفي تنظيمه لأعمال اللجنة النظرية بوجه خاص ، وهي اللجنة التي شكلت لإعداد المادة النظرية لهذا التقرير ولوضع الحلقة النظرية لجوانب أخرى من البحث .

أما الأستاذ سمير نعم فقد اعتمدت عليه هيئة البحث في عملين على جانب كبير من الأهمية ، أحدهما تنظيم سير عمليات الاستبار بحيث لا تتعرض لأى ارتباك ، وتلك مسألة دقيقة ومعقدة . والثانى تنظيم سير عمليات التحليل الإحصائى بصورة يتوفر فيها السرعة والاتقان معا . وقد أدى المهمتين بما يتناسب ومستوى الثقة التي وضعها الهيئة في شخصه .

كذلك لا بد من التنويه بالتعاون الصادق الذي أبداه السيد العميد ( بالمعاش ) إبراهيم الترساوى المدير السابق لمكتب مكافحة المحدرات وذلك أثناء الفترة الى قضاها فى العمل مع الهيئة فى شهورها الأولى .

ولا بد من التنويه أيضاً بالجهود المخلصة التي بذلها الحبيران الطبيبان الدكتور أرنست سلبهان شلمي المدرس بكلية طب قصر العيني ، والدكتور حلمي غالى الطبيب الأول بمستشى الأمراض العقلية بالعباسية. فقد دعهما الهيئة إلى حضور اجهاعاتها من ديسمبر ١٩٥٨ إلى ديسمبر ١٩٥٩ للإفادة من خبرتهما في ميداني الطب الباطني والطب النفسي أثناء مراجعة استمارة البحث وإجراء الاختبارات التمهيدية عليها. وقد كشف الدكتور أرنست سليان عن اهمام عميق بالبحث وكان مثالا التعاون الرشيد.

وكذلك استعانت الهيئة بالسيد محمد أمين رئيس قسم الإحصاء بمصلحة السجون وذلك للقيام ببعض العمليات الإحصائية الآلية ، فبذل جهداً مشكوراً فها وكل إليه من أعمال .

وقد تضافرت هذه الجهود جميعاً في تعاون صادق حقًّا .

ومع ذلك فإن هذا التعاون الذي ظل يكتنف نشاط الهيئة طوال مدة عملها ، ينبغى الاعتراف بأنه ثمرة من ثمار أستاذية الدكتور مصطفى زيور وقيادته العلمية المرشيدة . فقد أشرف الدكتور زيور على عمل الهيئة بالفعل لمدة سنة تقريباً ، ثم سافر فى مهمة علمية إلى أوربا لم بعد منها حتى كتابة هذا التقرير ، ومع ذلك فلا تزال الهيئة تشعر أنه صاحب فضل عميق فى وضع أصول التعامل العلمى الرفيع بين أعضائها .

أما فيها يتعلق بهذا التقرير ، فقد أعد المادة النظرية اللازمة له لجنة مكونة من :

> دكتور مصطفى سويف الأستاذ محمد خيرى محمد على الأستاذ سعد المغربى الأستاذ السيد يس السيد

وأعد خطة التحليلات الإحصائية لجنة مكونة من:

دکتور السید محمدخیری دکتور مصطفی سویف وأشرف على تنفيذ خطة هذه التحليلات :

دكتور السيد محمد خيرى الأستاذ سمير نعيم

وقام بكتابة هذا التقرير فعلا :

الدكتور مصطنى سويف

مصطني سويف

۲۸ يولية ۱۹۹۰ .

### القصل الأول

# الإطار العام للبحث

مقدة - هدف البحث - الحاجة القوية إلى هذا البحث الحاجة العلمية إلى هذا البحث - صيافة المشكلة - تصميم خطة البحث .

#### مقدمة:

هذا هو التقرير الأول عن بحث تعاطى الحشيش في الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة ، وسوف يلي هله التقرير تقارير أخرى متالية كلما تقدم البحث وانهى من إحدى مراحله الرئيسية . والهدف الرئيسي لهذا البحث هو الكشف عن العوامل المؤدية لل بشكل مباشر أو غير مباشر للي تعاطى بعض الذكور المصريين للحشيش والآثار المترتبة على هذا التعاطى بالنسبة الفرد والحجيمع على السواء .

ويمكن زيادة توضيح هذا الهدف بصياغة عدد من الأسئلة الهامة الى ينطوى عليها ، والى يحاول هذا البحث الإجابة عنها . من الأمثلة على هذه الأسئلة ما بأتى :

١ ــ ما هي طبيعة الظروف الإجهاعية التي تحيط بالفرد عند ما يبدأ
 تعاطي الحشيش ؟

٢ ـــ ما هي الدوافع التي تدفعه إلى أن يستجيب لهذه الظروف بأن يعاطى ؟
 ٣ ــ ما هي مرحلة العمر التي يبدأ عندها معظم المتعاطين ، أم ليست
 هناك مرحلة معيما ؟

 ٤ ـــ لماذا يستمر البعض فى التعاطى حتى يصبح متعاطباً منتظماً فى حين أن البعض الآخر لا يستمر وقد لا يعود إلى هذه الحبرة إطلاقاً ؟

هـ ما هو نوع التأثير المباشرالذي يقع على متعاطى الحشيش، هل تتغير
 حالته الوجدانية الراهنة من الانقباض أو الملل إلى السرور مثلاً ، وهل يتغير

مزاجه العام فبعد أن يكون ميالا إلى العزلة مثلا يصبح أشد ميلا إلى مخالطة الناس والاندماج فيهم ، وهل يطرأ أى تغير على نشاط حواسه ، وماذا عن وظائفه العقلية العليا كالقدرة على الموازنة والاستدلال والتعميم وايجاد الحل السليم لما يعتور طريقه من مشكلات ؟

٣ ــ هل هناك آثار دائمة أو مزمنة لتعاطى الحشيش؟

حل ينتبى الحشيش بمتعاطيه إلى الإدمان(\*) إذا تناولنا هذا المفهوم
 بمعناه السائد في دراسات الطب العقلى ؟

٨ ــ هل يؤثر الحشيش على إنتاجية الشخص سواء أكان عمله يدويناً أم
 كان فكريناً ؟ وهل يؤثر في كلا العملين في اتبجاه واحد أم أن له في كل
 منهم تأثيراً نوعيناً ؟

٩ ــ ما نصيب كثير من الأفكار الشائعة حول الحشيش من الصحة ؟ يقال مثلا إن للحشيش تأثيراً معيناً على النشاط الجنسي لدى متعاطيه فهل هذا صحيح ؟ ويقال إن له تأثيراً منشطاً للقدرة على التفكير الابتكارى وخاصة في الفنون الأدبية فهل هذا صحيح أيضاً ؟
 فهل هذا صحيح أيضاً ؟

١٠ ــ هل ترجع آثار التعاطى - أيًّا كان نوعها أو اتجاهها - إلى التأثير الفارما كولوجي للحشيش ، أم ترجع إلى نوع من الإيحاء الذاتى نتيجة معتقدات الجاعية سائدة ؟

هذه عينة محلودة تمثل عدداً كبيراً من الأسئلة التي يتناولها البحث ويحاول الإجابة عليها إجابة دقيقة ، تقوم على الملاحظة ، والتحليل الإحصائي لتتاثج هذه الملاحظة ، والتجريب العلمي التحقق من صحة الملاحظات التي جمعت وما قاديقام عليها من استتاجات .

addiction (\*)

### وجه الحاجة إلى هذا البحث

### الحاجة القومية الخاصة :

جاء فى المذكرة التى وضعها مجلس الجراء بالمركز القومى البحوث الاجماعية والجنائية عام ١٩٥٧ ( المعهد القوى البحوث الجنائية عندتذ) عن مشروع وبحث تعاطى الحشيش فى مصره ما نصه: وإن تعاطى الحشيش فى مصر لها ظاهرة تبدو متفشية بين طبقات المجتمع المصرى، وهو يعد جريمة فى مصر لها أثرها الحطير على الأفراد والجماعات، ولهذا فإن المعهد يرى أن يهم بدراسها وإجراء بحث علمى فى ميدانهاه ( ).

وهذه المذكرة واضحة فيا تشير إليه ، فكثير من الدلائل تدل على انتشار تعاطى المشيش انتشاراً واسعاً بين كثير من فثات مجتمع الإقليم الحنوبي وكثير من الدلائل تدل على أن المشرع يزداد الهمامه بهذا الموضوع وتزداد محاوفه من آثاره تما كان له أثره في اتجاهه نحو تشديد العقوبة واطراد هذا التشديد (٥٠)

ويما يدعم هذه الملاحظات ما تشير إليه الإحصائيات الرسمية لقسم مكافحة المخدات في الجمهورية العربية المتحدة . فبالنظر في الجلول وتم (١)عن الكميات المضبوطة من الحشيش والأفيون في الإقليم الجنوبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتضح أن كمية الحشيش المضبوطة داخل البلاد أثناء محاولة تهريبها إلى الداخل تفوق دائمًا .. فها عدا سنة ١٩٤٦ .. كمية الأفيون المضبوطة ، وتصل

 <sup>(</sup> ه ) مذكرة عن مشروع ه بحث تماطى الحشيش فى مصر » مجلس الحبراء للمهد القوى
 البحوث الحنائية ، ١٩٥٧ .

<sup>(</sup>ه.ه) المرسوم بقانون رقم ٥٦١ اسنة ١٩٥٣ دوقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المحدوات وتنظيم استهالما والاتجار فيها . افظر كلمك مذكرة من والتطور التشريعي لقوانين المحدوث . للأسناذ السيديس عضوالهيئة ، ولملقال الوارد بمجلة الأمن العام، ص ٣ - ١٢٠ بعنوان ه تشديد العقوبة في جوائم المحدوث على القيد عبد الفتاح الطرافيسي .

أحياناً إلى ما يزيد على أربعة عشر مثالها. هذا عن القارنة بين كمية المضبوط من الحشيش والأفيون. فإذا وسعنا دائرة المقارنة لتشمل انخدرات الأخرى التي ورد بيان بضبطها في تقارير مكافحة المخدرات كالكوكايين والهيرويين والميرويين والميرويين بشبطها أن المقادير المضبوطة من هذه المخدرات ضئيلة جداً بدرجة تبيح إغفال ذكرها في الجدول الذي أوردناه.

جدول رقم (١) الكميات المضبوطة من الحشيش والأفيون فى الإقليم الجنوبي من سنة ١٩٤٦ حي سنة ١٩٥٨

أفيون			السنة			
سجم	جم	كجم	سجم	جم	كجم	
YV	747	7279	٤٧	441	41.4	1987
۸٦	610	1773	71	779	۸۸٤٣	1924
0	09.	27.0	٧٥	204	9700	1984
10	٤٢٠	1117	44	11	18414	1989
۸۳٫۵	717	***	٤٩,٥	414	1774	1401
۱ ۹٫۵	٧٠	12.7	17,1	990	100.4	1901
٨٤	147	7792	٤١	٥١٧	11904	1904
VY	<b>የ</b> ለ•	١٤٧٥	70	700	7471	1904
\ AA	YoY	- 1/41	٧٦	104	£ 944	1908
1.	414	44	۸۵	44.8	4444	1900
77	۸۷۸	4101	41	۸۸۰	1	1907
-	-	١٦٤٨	-		118.7	** 140V.
-	-	1444	-		IATYT	1904

 <sup>(</sup>ه) وهو مخلوط من الحشيش و بعض الأعشاب الحانة .

<sup>(</sup>هه) البيانات الواردة عن ستى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ اعتمادنا فيها على ما ورد فى مقال العقيد عبد الفتاح الطرانيسى السابق الإشارة إليه .

على أن هذه المقارنة التي نحاول أن نستتج منها أن مشكلة الحشيش أشد خطرًا من مشكلة المخدرات الأخرى فى الإقليم الجنوبى قد تثير اعتراضين على النحو الآتى :

أولا : أن الأضرار المترتبة على كمية معينة من المحدوات البيضاء تفوق غالباً الأضرار المترتبة على كمية معادلة لها فى الوزن من الحشيش .

ثانياً : أن الإحصاءات الرسمية فى أى مجتمع تنطوى على ثغرات متعلدة ثما يحتم على الباحث أن يتناولها بالحذر الشديد .

ومع أن بعض الدراسات الحديثة (٢٦) (\*) تؤيد مضمون الاعتراض الأول فإن هذا الاعتراض لا يلبث أن تتضاءل قيمته إذا ما نظرنا إلى الفرق الماثل بين مقدار المضبوط من الحضيش والمضبوط من الحضرات البيضاء في بعض السنوات الاخيرة ، ويكني أن نعلم أن مقدار الكوكايين أو الهيرويين الذي ضبط في أي سنة منذ سنة ١٩٥٠ حتى آخر إحصاء وصل إلينا لم يزد على عدد من الجرامات ، وأن كية الكوكايين التي ضبطت في ماتين السنين كانت ثلاثة الميرويين ، وأن كية الكوكايين التي ضبطت في ماتين السنين كانت ثلاثة جرامات ، ثم ثمانية جرامات و ١٩٥٠ لم تكن تقل عن ثلاثة آلاف جرامات ، بل إن هذا هو أقل مقدار ضبط في هذه الفترة وكان ذلك في آخر سنة ١٩٥٠ على أثر صدور قانون بتشديد العقوبة وما أثاره هذا القانون – فيا يبدو – من فزع مؤقت (\*\*) فيحين أن معظم المقادير التي ضبطت قبل يبدو – من فزع مؤقت (\*\*) فيحين أن معظم المقادير التي ضبطت قبل يبدو .

وفيها يتعلق بالاعتراض الثانى ، وهو الحاص بالثغرات ومواطن الضعف

 <sup>(</sup> ه ) الأرقام بين قومين في المن تشهر إلى أرقام المراجع في قائمة المراجع الواردة في تهاية التقرير .
 ( ه ه ) خطاب موجه من إدارة مكافحة المفدرات فرع القاهرة إلى السيد / مدير المعهد القوى المحدوث إلحاداتية بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٩ .

التى تنظوى عليها الإحصاءات الرسمية ، فهو الآخر بحتاج إلى شيء من النظر . إلا أن لهذا الاعتراض خطره الذى يفوق خطر النقطة السابقة وسبب ذلك أنه يمس مهجية الدراسات الاجتماعية بوجه عام . ومن ثم فسوف نتناوله بشيء من التفصيل .

إن كثيراً من جوانب خبرتنا الاجهاعية تشير إلى صحة هذا الاعتراض، كما أن كثيراً من جوانب خبرتنا العلمية الناتجة عن اطلاعنا على عدد من البحوث الاجهاعية تشير إلى أن هذه الشكوى عامة من الباحثين المختلفين في المجتمعات المختلفة مع تفاوت في اللرجة . غير أن هذه الحبرات جميعاً لا تبرر المغالاة في الاههام بهذا الاعتراض إلى اللرجة التي قد تشل الباحث عن مواصلة البحث ، لا سيا وأن الإحصائيات الاجهاعية هي المادة الحام التي يعتمد عليها عدد كبير جداً أمن الدراسات الاجهاعية والاقتصادية والنفسية الاجهاعية . وعلى ذلك فليس أمام الباحثين في هذه الميادين إلا أن يختاروا واحداً من أمرين : فإما أن يتقبلوا هذه الحقيقة ويحاولوا التغلب على بعض آثارها السيئة مع التواضع فيا يولونه من ثقة للاستنتاجات التي يرتبونها على تحليل هذه الإحصائيات الدقيقة، أو أن يمتنعوا تماماً عن البحث في الظواهر الاجهاعية حتى تتوافر الإحصائيات الدقيقة وقدة نامة .

على أن الإحصائيات ذات الدقة التامة مثل أعلى يندر أن يتحقق و بخاصة فيا يتعلق بجوانب الحياة الاجتاعية . ويبدو أن تحققها سيظل كذلك مثلا أعلى نادر الحدوث ، نظراً للموامل الى لا نهاية لعددها الى تتلخل – بطرق لا حصر لها – فى تحديد المستوى الذى تصل إليه هذه الدقة . ومعنى ذلك أن اختيار الامتناع عن البحث حتى تتوافر الإحصائيات الدقيقة اختيار عقيم لأن هذا الاختيار ينطوى من الناحية المنطقية على القضاء التام على الدراسة العلمية لمظاهر النشاط الاجتماعي جميعاً .

إن حديث البحث عن الحقيقة الكاملة والتمسك بالدقة التامة حديث ساذج، يصلح أن يقدمه المدرس في مرحلة معينة من مراحل تنشئة الطالب ليكون بمثابة نواة صلبة يتجمع حولها الضمير العلمي لهذا الطالب، ولكن البحوث العلمية التي أجريت بالفعل والتي يمكن إجراؤها — على الأقل في حدود المستوى الحاضر لتقدم البحث العلمي — لم تستطع ولا يمكن أن تستطيع الحصول على الحقيقة الكاملة ولا أن تترخى الدقة التامة . ولو أن العلماء الذين أجروها وضعوا نصب أعينهم هذين الهدفين ولم يتحولوا عنهما إلى مطالب أشد تواضعاً لما تمت هذه البحوث إطلاقاً . والواقع أن ما تلقاه هؤلاء العلماء من تدريب على النظرة الواقعية هو الذي مكنهم من إنجاز ما أنجزوا ، وهو ما لا يتعارض ومقتضيات الضمير العلماء الصلب .

يكنى أن نقرأ الفصول المهجية الثلاثة التي صدر بها انكاز وبوير على A. Inkeles على يكنى أن نقرأ الفصول المهجية المهاجرين السوفييت (١٧) لنطلع على سلسلة التنازلات المهجية والحلول الوسط التي اضطر إليها هذان العالمان وزملاؤهما. وهي سلسلة من التنازلات والحلول تبدأ منذ تحديد أهداف البحث ، وتمتد حتى تشمل أدوات البحث وتصميم العينة التي تجمع منها البيانات وما إذا كانت المعالم الإحصائية لحمهورها الأصلى.

و ولما كان الباحث مضطراً فى بحث من هذا القبيل إلى أن يقبل الحلول الوسط بين مثل أعلى لما ينبغى أن تكون عليه خطوات البحث وبين مقتضيات الموقف العلمية ، فإن تفهم الظروف إلى أحاطت بنا أثناء عملنا كفيل بأن يمد القارئ بأساس لحسن تقدير القرارات الى اتخذناها » (١٧ ص ٧).

كذلك نستطيع أن نطلع على بعض الملاحق التى أوردها ستاوفر وزملاؤه للدى يدور (٣٠) S.A. Stouffer et al. ونهاية كتابهم عن القياس والتبرق اللدى يدور حول نتائج عدد من البحوث الميدانية التى أجريت على عينات مختلفة من المجندين في الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي هذه الملاحق يذكر لنا الباحون كثيراً من الصعوبات العملية التى واجههم واضطرتهم إلى سلسلة من التنازلات فها يتعلق بإحكام المهج.

وقد يقال إن هاتين الدراستين اللتين ذكرناهما لا تتركز فيهما الصعوبات حول إحصاءات المجتمع الأصلى الذي استملت منه العينة، وإن التنازل فيا خلا ذلك مقبول في ميدان البحث العلمي. إلا أن قيمة هذا الاعتراض تتضاءل كثيراً إذا تذكرنا أن ميدان الأنثر وبولوجيا الاجهاعية بأسرة تقوم وراءه هذه الثغرة في أوضح صورها. في معظم الدراسات التي تناولت جوانب من حضارات الشعوب البدائية لا يجد الباحث أية إحصاءات، ومع ذلك فإن هذه الحقيقة لم تمتع الباحثين من ولوج هذا الميدان ، ولم تحل بينهم وبين إمكان الوصول إلى نتاج ذات قيمة موضوعية.

خلاصة القول إذا أنه مهما تكن الثغرات التي تنطوى عليها الإحصاءات الرسمية للمجتمع الذي يعمل فيه الباحث الاجتماعي فينبغي ألا تكون هذه الثغرات سبباً في أن يتوقف الباحث عن إجراء البحث العلمي، بل ينبغي له أن يقبل مسئولية القيام بالبحث ، على أن يعترف بحلود قلواته ، ويتواضع في طموحه سواء من حيث التعميمات التي ينشد الوصول إليها ومن حيث التحميمات التي ينشد الوصول إليها ومن حيث التحميمات التي نشد الموصول إليها ومن حيث التحميمات التي ينشد الموصول إليها ومن حيث التحميمات التي ينشد الموصول إليها ومن حيث التحميمات التي المنافه .

ولا تمنى هذه المناقشة أن الباحث يستطيع أن يتنازل عن مثاليات البحث العلمي حيثًا أرادت له أهواؤه ، لكنها تعنى أنه يستطيع أن يتنازل حيث تقهره ظروف الحياة الاجباعية التي تحيط به ( ما دامت لا تضطره إلى تزييف البحث ) وحيث تقهره ظروف الظاهرة التي يحاول دراستها ، وحيث يقهره المستوى السائد لتقدم المنهج ووسائل البحث في فرع تخصصه على نطاق عالمي .

يكني هذا القدر من مناقشة الاعتراض الخاص بشغرات الإحصاءات الرسمية، وقد تعمدنا أن نناقشه بشيء من التفصيل نظراً لحطورته المهجية، ولأنه يمكن أن يستثار في مواضع متعددة من هذا التقرير. وتنهى بنا هذه المناقشة إذاً إلى أن أستئار في المقائمة بهذا البحث لم يكن أمامها بد من أن تستند إلى التقارير

الإحصائية (التي يصدرها قسم مكافحة المحدوات في الإقليم الجنوبي) في التعرف على ما يبدو أنه أشد جوانب مشكلة تعاطى المحدوات تفاقماً.

ولا بد من التصريح هنا بالخطوات المنطقية الدفينة التي استندت إليها الهيئة فيا استتجته من هذه الإحصاءات الرَّهية . وهذه الحطوات هي :

(١) ما دامت كمية الحشيش المصبوط أضخم بكتير من كمية المخدرات الأخرى المضبوطة ، فالراجع أن هذا يدل على أنه أكثر رواجاً من غيره من المخدرات .

(ب) إن الكميات المضبوطة من أى غلر تتناسب ، إلى حدما ، مع الكميات غير المضبوطة من هذا المخدر. وعلى ذلك فنحن نفعرض أن كمية الحشيش اللي لا تضبط تفوق كميات المخدرات الأخرى التي لا تضبط .

هاتان الحطوتان المنطقيتان تقومان وراء فحصنا لتقارير مكتب مكافحة الخدرات وما انتهى إليه هذا الفحص من استتاج أن مشكلة تعاطى الحشيش فى الإقليم الجنوبى تفوق فى أهميتها مشكلة تعاطى الخدرات الأخرى . ويجب الاعتراف منذ البداية بأن هاتين الحطوتين المنطقيتين لا يمكن البرهنة القاطعة على صحهما ، ولكن يمكن تدعيمهما بذكر بعض القرائن التي يضطر الباحث الاجتماعي أحياناً إلى الاعتماد عليها إذا ما أعيته البراهين العلمية الدقيقة . وقد سبق لنا أن ذكرنا بعض هذه القرائن (٥٠) .

#### الحاجة العلمية العامة :

تشير كثير من البحوث التى أمكن الرجوع إليها إلى أن الحاجة ماسة ــ على نطاق عالمي. و المحاسبة على المال في موضوع تعاطى الحشيش : العوامل المؤدية إليه والآثار المرتبة عليه . فقد أشار مايرجروس W.Mayer-Gross

<sup>( ﴿ )</sup> مِمَّن لقارئ أن يرجم أيضاً إلى الحديث الوارد في جريدة الأهرام نقلا من السيد مدير الأمن العام ، بتاريخ 19 / ١٢ / ١٩٥٩ .

وسليتر E. Slater وروث M. Roth (٢٥) من ٣٥٣ وما بعدها) إلى أن المعلومات الفاروما كولوجية عن العنصر الفعال في الحشيش ضئيلة جدًّا. وأشار إيمز F. Ames و أن إلى أن و الحاجة ماسة جدًّا إلى إجراء بحوث في الآثار المزمنة لإدمان الحشيش ٤ . وقال إن الآراء متضار بقحول حقيقة هذه الآثار . وأضاف أنه بيها لفيت عقاقير أخرى مثل المسكالين (٥) والحامض الليسيرجي عناية عدد كبير من الباحثين نجد أن الحشيش لم ينل الكثير من اههامهم . كذلك أوضحت مارى نيز واندر منك الحشيش لم ينل الكثير من اههامهم . كذلك أوضحت مارى نيز واندر N. Nyswander في ما طبيعة تأثير الحشيش على الجهاز العصبي لا تزال مجهولة .

من هذه الإشارات التي وردت في عدد من أحدث المراجع والبحوث يتضح أن موضوع تعاطى الحشيش لا يزال بحاجة إلى جهود الباحثين .

وعة دلائل أخرى على هذه الحقيقة ، من أهمها التضارب بين بعض الآراء والاستنتاجات الواردة فى حدد من المؤلفات حول هذا الموضوع فنى حين تقرر مارى نيزواندر ( ٢٦ ص ٦٠٥) أنه « ليس هناك ما يدل على أن الحشيش يصيب ملخنه بأذى بالغ ، ، وأن ضرره الرئيسي ينحصر غالباً فى أنه يصل بين متعاطيه وبين موزعى الخدرات الأخرى الأشد فتكا، نجد أن كوبرا R. N. Chopra وكوبرا R. N. Chopra إلى يقرران أن تعاطى الحشيش لمدة طويلة وبشى من الإفراط طلباً للذة والإحساسات الجديدة من شأنه أن يضر بالقناة الهضمية ويضعف حيوية الشخص وصحته العامة ويتلف جهازه العصبى » .

كذلك نجد انسلنجر H. J. Anslinger) ينقل عن مورودى تور Moreau de Tours قوله: إن تعاطى الحشيش يؤدى إلى ظهور دوافع عنيفة لا يمكن مقاومها، قد تدفع صاحبها إلى الانتحار. وعلى حين يستند انسلنجر إلى هذا الرأى وأمثاله لكى يوصى بعدم استخدام الحشيش لأغراض طبية، نجد إيمز (۲) ينهى من بحثه التجريبي الذى نشره سنة ١٩٥٨ إلى القول بأن بعض نتائج بحثه تشير إلى إمكان استخدام الحشيش لأغراض طبية .

وقد حاولنا أن نحصر مجموعة البحوث العلمية التي نشرت في هذا الموضوع وورد تلخيصها في مجلة والملخصات السيكولوچية Psychological Abstracts منذ بابلة سنة ١٩٥٠ حتى نهاية سنة ١٩٥٩. (ويلاحظ أنهذه الحجلة تنشرها جميعة علم النفس الأمريكية وتورد فيها ملخصات بالإنجليزية بلميع البحوث النظرية والتجريبية التي تنشر في ما يقرب من خمسياتة دورية علمية تنشر في معظم دول العالم، في فروع علم النفس المختلفة وفي علوم الاجتماع والبيولوچيا وجميع الدواسات التي من شأنها أن تلقي ضورةً على جوانب السلوك الإنساني المختلفة ). المواسات التي من شأنه أن تلقي ضورةً على جوانب السلوك الإنساني المختلفة ). في موضوعنا في هذه الفترة ، لأن هذا من شأنه أن يمكننا من تفهم بعض في موضوعنا في هذه الفترة ، لأن هذا من شأنه أن يمكننا من تفهم بعض من جوانب هذا المؤضوع .

لم يرد في ٥ الملخصات السيكولوچية ٥ سوى ذكر أربعة بحوث فقط في هذا الصدد طوال هذه الفترة . وفي الجدول .

هذا بالإضافة إلى بحثين لم يرد ذكرهما في الملخصات بعد، وهما :

1 - بحث أجراه إيمز F. Ames على الآثار الحادة لتعاطى الحشيش بالغم ونشر فى مجلة J. ment. So: عام ١٩٥٨. وهو بحث تجريبي أعطيت فيه مقادير من الحشيش لمجموعة تجريبية من دارسي الطب ، عدد أفرادها عشرة ، منهم ثمانية من الذكور واثنتان من الإناث . ثم جمع الباحث ملاحظاته . وبالإضافة للى ذلك أجرى الباحث اختباراً لأربعة أشخاص من الملمنين . كما تعاطى الباحث نفسه مقداراً من الحشيش وسجل ملاحظاته من خلال خبرته اللهاتية . ومن أهم النتائج التي النبي إليها هذا الباحث أن تعاطى الحشيش بالغم تختلف آثاره من شخص إلى آخر ، ولكن يمكن القول بوجه عام بأن هذا التعاطى يحدث أعراضاً مؤقتة شبية بأعراض مرض القصام إلى حدما . وعلى هذا الأساس

جلول رقم ( ۲ ) بعض البحوث التُجريبية التي تناولت تعاطى الحشيش

التنائج	حجم المجموعة الضايطة	حجم المجموعة التجريبية	مكان النشر	اسم الباحث
<ul> <li>1- هلومات لا يمكن الفصل بينها وبين اضطرابات الشخصية بوجه عام.</li> </ul>	ŧ	10	J. Brasil- Psiquiat 1950	J. Sucan( \
<ul> <li>۲- سلوك الشخص تحت</li> <li>تأثير التماطى تعبير من</li> <li>هادياناته كثر مما هو تعبير</li> <li>من هلوساته .</li> </ul>				
إظهار أوجه الشبه بين تأثير الحشيش من ناحية	-	٦	Rev. Med. Legal, 1953	`
وبين تأثير الحمور ومظاهر الفصام وجنون الهذاء من ذاحية أخرى .				E. Martinez gomes
هناك شروط خاصة إذا ما تحققت فإن الشخص يتعلم كيف يتماطى الحشيش طلباً الذة.	-	٥٠	Amer. J. Sociol., 1953	S. H. (7 Becker
ثلاث مراحل يمر بها الشخص. حتى يصبح متعاطياً متعاظ العششش وتقدم خلالعام المراحل يرتبط بشروط اجهاعة كوافرابه من الجاعات التي تتعاطاه.		ه ، ( مجموعةالبحث السابق نفدها)	Soc. Prob., 1955.	S. H. ( & Becker

يمكن استخدام الحشيش ضمن مجموعة العقاقير التي تستخدم لاستثارة نماذج من الأعراض الذهانية لتيسير دراسها معمليًا .

٧ - بحث نشره كوبرا وكوبرا عن تعاطى الحشيش فى الهند . نشر فى جالة التي تصدرها الأمماللتحدة، بحلة المستحدة المستحدة عبارة عن دراسة نظرية يعتمد الباحثان فى جزء منها على نتائج دراسة مسحية سابقة قاما بإجرائها فى الهند على حوالى ١٤٠٠ شخص من المتعاطين ، ونشرت نتائجها سنة ١٩٣٩ .

ومن أهم النتائج التي يعرضها الباحثان تقسيم متعاطى الحشيش فى الهند إلى أربعة أنماط تبعاً لهدف الشخص من التعاطى . وتحديد ما يقرب من ثمانية عوامل باعتبارها العوامل المؤدية إلى التعاطى أو الباعثة عليه . ثم محاولة حصر الآثار المباشرة والآثار اللدائمة للتعاطى .

هذا عن البحوث التي نشرت في السنوات العشر الأخيرة ، ونحن لا تدعى أن هذا الحصر شامل تماماً . ويبدو أن إمكان الوصول إلى حصر شامل مسألة متعذرة في ظل ظروف تنظيم النشر على نطاق عالمي في الوقت الحاضر . وهذا مالاحظته الحنة الحبراء في شئون العقاقير المؤدية للإدمان » بمنظمة الصحة العالمية في تقريرها السابع (٣١) المنشور سنة ١٩٥٧ . ولذلك فقد أوصت بالبدء في تجميع البحوث في هذا الصدد في نشرة إخبارية تنشر ملخصات لهذه البحوث ولا تقتصر على نشر عناويها .

ولكن فى حدود البحوث الى أمكن لنا حصرها نستطيع أن نبدي الملاحظات الآتية :

 ا في اعدا بحث كوبرا وكوبرا ، نلاحظ أن حجم مجموعات المتعاطين ضثيل جداً إذا حاولنا أن ننظر إليه في ضوء التعميمات التي حاول الباحثون أن ينهوا إليها . ومع أن التعمم من العينات الصغيرة غير مرفوض تماماً من الناحية المُمجية ، فإنه يملى على الباحث-حدوداً متعددة ينبغى له أن يلتزمها،ومن أهمها تضييق نطاق المجتمع الأصلي الذي يصدق التعميم بالنسبة له . وتزداد قيمة ما تنطوى عليه هذه القاعدة من إلزام كلما قل تجانس المجتمع الأصلي . ولذلك تشكك كنزى وزميلاه A. Kinsey et al. في نتائج جميع البحوث السابقة على بحثهم في موضوع و السلوك الجنسي عند الذكور الآدميين ، ومع ذلك فيجب التنبيه إلى أن صغر أحجام العينات لا تبيح لنا رفض نتائج الباحثين السابقين ، ولكنه يحتم علينا أن نتناولها على أنها تشبه أن تكون فروضاً في مستوى أعلى قليلا من التخمينات ، كأنما هذه الدراسات جميعاً دراسات استطلاعية أو تمهيدية . ويلاحظ أن ضآ لة الحجم هذه قد تكون من الأسباب الرئيسية في التباين - الذي يصل إلى حد التعارض أحياناً - بين نتائج الباحثين المختلفين . بل إنه قد يكون أحد الأسباب الهامة أيضاً في التفاوت الظاهري لنتائج الباحث الواحد ، كما هو الحال في بحث إيمز . ذلك أن العينة الصغيرة قد تضم شخصين مثلا ينتمي كل منهما إلى أحد طرفي توزيع معين . ولو أن الباحث كان قد تناول بالبحث عينة كبيرة لتبينت حقيقة الصلة الإحصائية بين هذين الشخصين ، هذه الصلة التي تتمثل في وقوعهما على طرفي متصل (\* أ واحد

٧ -- يلاحظ أن معظم البحوث التي أوردنا ذكرها لم تستخدم فيها عينات ضابطة لكي يستطيع الباحث عن طريقها أن يقارن بين مظاهر السلوك الصادرة عن المتعاطي وبين مظاهر السلوك عند غير المتعاطي. ولما كانت هذه المقارنة هي وحدها سبيلنا إلى فهم الدلالة السلوكية لملاحظات الباحثين على سلوك المتعاطين ، فإن هذه الدواسات تركنا عاجزين عن تكوين صورة دقيقة عن حقيقة الفروق السلوكية التي تفرق بين المتعاطين وغير المتعاطين .

وقد أوضح ادواردز A. L. Edwards أهمية استخدام المجموعات

continuum ( .)

فى تصميم التجارب العلمية وتنفيذها ، وبين أنّ حسن استخدام هذه الوسيلة هو وحده السبيل الموصل إلى استنتاجات متميزة حاسمة .

ولنضرب مثالا لذلك: في دراسة إيمز. أعطى الجرب جرعة الحشيش لأفراد بجموعته التجريبية على علم منهم بأن هذه الجرعة حشيش. ثم أخذ يسجل ملاحظاته على تغيرات سلوكهم كما طلب منهم تقارير استبطانية. وفي مثل هذا التصميم للتجربة يمكن دائماً إثارة الاعتراض الآتى: إن تغيرات السلوك التي طرأت على هؤلاء الأفراد والأحاسيس التي تحدثوا عنها في تقاريرهم الاستبطانية قد لا يمكون سببها التأثير الكيائي للحشيش ولكن الإيجاء المنمط الشاقم في المجتمع حول تأثير الحشيش ، خاصة وأننا نعلم من خلال بحث إيمز نفسه أن الحشيش منتشر في جنوب أفريقيا (حيث أجريت التجربة) وتلور حوله كثير من القصص والشائعات.

وإذا لم تكن جميع التغيرات التي طرأت على أفراد التجربة مرجعها إلى تأثير هذا الإيحاء الاجهاعي المنعط فقد يكون بعضها يرجع إليه والبعض يرجع إلى التأثير الكيميائي المحشيش، ولكن ما هو السبيل إلى الفصل بين ما يرجع إلى التأثير الكيميائي ؟ لا يوجد أمامنا سبيل إلى ذلك في الايحاء وبين ما يرجع إلى التأثير الكيميائي ؟ لا يوجد أمامنا سبيل إلى ذلك في هذه التجربة، لأن الباحث لم يصممها على أساس ملاحظات تجريبية وصلاحظات ضابطة . وكان هذا ممكناً باستخدام طريقة الجوعات الوهمية أن أن يعملي الأفراد جرعات وهمية أحياناً وجرعات حقيقية أحياناً مع التعمية في ترتب الجرعات حتى يتعذر عليهم معرفة أيها وهمي وأيها حقيق . مثل هذا التصميم شرط أساسي كان لا بد من توفره في تجربة إيمز حتى نستطيع أن ندرك حقيقة المعني السيكولوجي لتغيرات السلوك التي سجلها .

٣ ــ ليس فى التقارير التى اطلعنا عليها عن هذه الدراسات جميعاً ما يدل
 علىأنالباحثين عنوا بتقنينأدوات مجمم. ففيما يتعلق ببحث بيكر S. H. Becker

مثلاً لا نعرف شيئاً عما إذا كان الباحث قد اكتفى بتحديد الموضوعات الى يهدف من استباره إلى الكشف عنها ، أم زاد على ذلك أن حدود الصياغة اللفظية للأسئلة ، أم حدد الموضوعات والألفاظ وترتيب الأسئلة أيضاً. ومع ذلك فنحن نعلم من عدد من المراسات التجريبية الحديثة أن الصياغة اللفظية للأسئلة تتدخل المستجابة اللفظية . ومعى ذلك أن اختلاف الصياغة اللفظية للأسئلة من قرد إلى فرد فى عينة البحث يقلل من قدرتنا على المقارنة بين إجابات الأفراد . كذلك لا نعوف شيئاً فى البحوث الى أو ردناها جميعاً عن درجة ثبات الاستبارات الى استخدمت فيها ولا عن درجة ثبات (١٠٠ أدوات البحث الأخرى . ولا عن صلقها (١٠٠ ومع ذلك فهذه جميعاً من المسائل البالغة الإحمية من الناحية المنهجية فى بحوث الساوك الحديثة (١٣٧) . على أننا سوف نرجئ الحديث المفصل فى معناها وملى أهمينها إلى مواضع قادمة . وكل ما نستطيع التعليق به فى هذا الموضع من البحث أن هذه الاعراضات الى أثرناها بخصوص تقين أدوات البحث وحساب ثباتها وصلقها تحم علينا ضرورة الاحراس الشديد فى أسلوب تقبلنا لتاثيج الباحثين السابقين .

٤ - وثمة اعتراضات أخرى أكثر تفصيلا من الاعتراضات السابقة تتعلق بالاحتياطات المهجية التي يفترض في الباحثين أن يتخلوها للإقلال من احيالات الحطأ أو التحيز التي قد يتورط فيها الفاحص أو المستبر نفسه. أثناء تسجيل إجابات المفحوص أو أثناء جمع ملاحظاته على تغيرات سلوكه. في يحوث لوسينا J. Lucena لوزور كو A. R. Orozoo و وكوبرا يحوث لوسينا J. C. Chopra لا نعرف شيئاً عن النظام الذي اتبعه الباحثون في تسجيل إجابات المفحوصين ، هل كانوا يسجلونها مباشرة أثناء إجراء الاستبار أم كانوا يسجلونها بعد الانتهاء من جلسة الاستبار ، وهل كانوا يسجلونها بألفاظها ثم يستنبطون بعد الانتهاء من جلسة الاستبار ، وهل كانوا يسجلونها بألفاظها ثم يستنبطون

validity ( \* )

reliability (\*\*)

دلالاتها السيكولوجية فيما بعد أم كانوا يسجلونها كعلامات تحت فئات من الدلالات السيكولوجية وذلك أثناء جلسة الاستبار ؟. وندل دراسات سيموندز وديتريتش (٢٣) S. L. Payne وبين P. M. Symonds & D. H. Dietrich وودوارد J. Delott على أن هذه الطرق جميعاً تضاوت في درجة دقة كل منها .

كذلك نلاحظ أن أيمز F. Amc و (٢) لم يتخذ في يحثه الاحتباط المعتاد التقليل من احبّالات تحيزه أثناء تسجيله لملاحظاته على التغيرات السلوكية المباشرة التي تعرف على الشخص بعد تعاطيه الحشيش . ويتلخص هذا الاحتياط في اتباع تصمم لإجراءات التجربة يقال له تصمم و التعمية المزدجة ه ، حيث يجهل كل من المفحوص ومسجل الملاحظات طبيعة الجرعة التي تناولها المفحوص هل هي جرعة وهمية أم جرعة من الحشيش فعلا . وفي ظل هذا التصمم التجربي يمكن استبعاد الأفكار الشائمة حول موضوع البحث من أن تؤثر في تغيرات يمكن السلوك لدى المفحوص وفي توجيه ملاحظات الفاحص على السواء .

والحلاصة أن هذه الملاحظات النقدية جميماً ، بالإضافة إلى قلة عدد البحوث المرجودة بالفحل ، وإلى التضارب بين بعض نتائجها والبعض الآخو ، وبالإضافة كذلك إلى الإشارات السريحة الواردة في عدد من أحدث المراجع والبحوث التي تدور حول الثغرات القائمة في معلومات المختصين عن الحشيش وآثاره ، هذه جميماً تؤيد ما ذكرناه من قبلأن الحاجة الماسة على نطاق عالمي إلى إجراء بحث علمي شامل في موضوع تعاطى الحشيش : العوامل المؤدية إليه والآثار المرتبة عليه . كما أنها تشير بدرجة لا بأس بها من الوضوح إلى المطالب التي ينبغي أن يوفرها هذا البحث العلمي صواء من احية منهجه ، أو من ناحية الموضوعات التي ينبغي له أن ينظر فيها ويكشف عن حقيقها .

صياغة مشكلة البحث :

صياغة مشكلة البحث هي الحطوة الأولى من بين الحطوات الرئيسية في تنفيذ البحث العلمي ، أينًا كان ميدانه وموضوعه . وقد نبه عدد من المشتغلين بمناهج البحث العلمي من بيبهم كروفورد C. G. Crawford وسولار W. C. Schulter وبشريدج (۲۴ ص ۲۳ وما بعدها) وماركويز D. G. Marquis على ضرورة الهيام الباحثين بهذه الحطوة نظراً لأنها تؤثر بدرجات متفاوتة في جميع خطوات البحث التالية ، إذ تتدخل في تحديد المهج والأدوات التي ينبغي للباحث أن يستخدمها ، كما تتدخل في تحديد المهج والأدوات التي ينبغي للباحث أن يستخدمها ، كما تتدخل في تحديد نوع البيانات التي ينبغي للباحث أن يسعى للحصول عليها ونوع البرهان الذي يستطيع أن يني بحاجة البحث ، وبالتالى نوع الإضافة التي سوف يساهم بها الباحث في تقدم جبهة المعرفة القائمة على أسس علمية .

وثمة مازق متعددة يواجهها الباحثون غالباً فى هذه المرحلة الأولى من مراحل البحث. منها أن صياغة المشكلة على نحو معين قد يجعلها غير قابلة للحل بالأساليب العلمية حلودها التى لا تستطيع أن تتعلماها ، وهذه الحدود تفرضها طبيعة تلك الأساليب نفسها أحياناً. من هذا القبيل أن أسلوب معاملات الارتباط يعجز تماماً عن أن يجد الحل لمشكلة تتعلق بالأسباب التى أدت إلى ظهور ظاهرة معينة . وأحياناً أخرى تفرض هذه الحدود طبيعة الأسلوب العلمى بالتفاعل مع طبيعة الموضوع الذى نبحثه. ومثال ذلك مشكلة واجهنها الهيئة القائمة على هذا البحث فقد وضعنا السؤال الآتى في بداية عملنا : هل يمكننا تحديد مدى انتشار التعاطى فى الفئات المختلفة للمجتمع المصرى ؟ والطريقة المثلى للإجابة على هذا السؤال إجابة موضوعية دقيقة تكون بأن نتبخب عينة ممثلة (\*) تمثيلاً دقيقاً لجميع فئات هذا المجتمع ، ثم تحدد توزيع المتعاطين بداخلها ، عن طريق الاستبار أو أية أداة أخرى مناسبة . وسوف يكون هذا التوزيع صورة مصغرة دقيقة للتوزيع في المجتمع مناسبة . وسوف يكون هذا التوزيع صورة مصغرة دقيقة للتوزيع في المجتمع مناسبة . وسوف يكون هذا التوزيع صورة مصغرة دقيقة للتوزيع في المجتمع مناسبة .

representative sample ( )

بأسره ، وكان السؤال الذي واجهته الهيئة بعد ذلك هل من الممكن استخدام هذه الطريقة فى مثل هذا البحث الذى يمتاز بأنه يدور حول سلوك محرم بحكم القانون وتصدر بالنسبة لمن تثبت عليه تهمة ممارسته أحكام قاسية ؟ إن الطريقة المثلى لانتخاب عينة ممثلة تقتضي الباحث أن يحدد مقدماً مفردات العينة ، ثم يقصد إلى هذه المفردات مباشرة ليحصل منها على البيانات اللازمة لبحثه ، وهذا ما اتبعته اللجنة المركزية للإحصاء في ﴿ إحصاء القوة العاملة عن طريق العينة في إقليم مصر ، ( ٣٥ ص ١٤ وما بعدها) . فهل يمكن اتباع هذه الطريقة في هذا البحث؟ وهل يكني في هذه الحالة العمل على كسب ثقة أفراد العينة وحسن المعاملة ، وإثبات الباحث لشخصيته وإقناع المفحوص بأنه ــ أى الباحث ... مكلف رسميًّا بجمع هذه البيانات وما إلى ذلك من تعليمات وردت في كتيب اللجنة، هل يكني في مثل هذا الجو أن يؤكد الباحث للمفحوص سرية البيانات التي سيحصل عليها منه ؟ إن الاعتراض الرئيسي على استخدام مثل هذا الأسلوب في بحث تعاطى الحشيش هو أن الباحث قد هبط على المفحوص من حيث لا يدرى ، وبالتالى فإن هذا سيثير لديه الحوف من أن يكون اختياره فلسؤال قد تم عمداً بناء على تحقيقات سرية قامت بها الشرطة أو أى جهاز آخر من أجهزة السلطة التنفيذية. هذا هو الاعتراض الرئيسي على استخدام هذا الأسلوب في مثل هذا البحث ؛ والحل الذي ابتكره العلماء من أمثال كنزى وبوير للتغلب على مثل هذه العقبة هو استخدام طريقة 1 رجال الاتصال ١٤٠١ على نحو ما سنوضح فيا بعد . ولكن المهم في هذا الموضع أن نوضح حقيقة هامة وهي أن طريقة رجال الاتصال لا تسمح بانتخاب عينة عثلة للمجتمع عشيلا دقيقاً.

وبذلكَ أُصِيح حتماً على هيئة البحث أن تواجه الموقف على النحو الآتى :

إن تحديد مدى انتشار تعاطى الحشيش فى الفئات المختلفة المجتمع المصرى مسألة لا يمكن تحقيقها تحقيقاً دقيقاً ، لأن الطريقة العلمية اللازمة

contact men (\*)

لهذا التحقيق تتعارض والطبيعة الاجبّاعية لظاهرة التعاطي .

ومن المآزق التى يواجهها الباحثون فى خطوة صياغة مشكلة البحث كذلك ما يشعرون به من إغراء بأن يوسعوا حدود المشكلة التى يتناولوبها بصورة تجعل لها قيمة أو دلالة اجتاعية كبيرة . ويتضح ذلك بوجه خاص فى دراسات السلوك الإنسانى ، وبوجه أخص فى الدراسات التى قامت أساساً لحدمة أغراض عملية . والراجح أن هذا الإغراء تستثيره عوامل متعددة نذكر من بينها عاملين على جانب كبير من الأهمية :

أولهما : الفلسفة الاجتماعية السائدة للدى عدد كبير من المصلحين والمفكرين والعلماء فى العصر الحديث ، والتى تحث على توجيه البحث العلمى وبحوث السلوك بوجه خاص إلى خدمة الحياة الإنسانية .

وثانيهما: محاولة إقناع الدولة وبعض المؤسسات الاجتماعية بأهمية الإنفاق على هذه البحوث. ومن الجدير بالذكر أن المستوى العلمى الذى ينبغى أن يتحقق في البحوث الحديثة يقتضى الإنفاق عليها بسخاء.

تحت ضغط هذين العاملين وعوامل أخرى أقل وضوحاً يصبح الموقف مغرياً لعدد كبير من الباحثين بانتخاب مشكلة ذات أهمية اجتهاعية كبيرة لبحثها . إلا أن الباحث يواجه جوهر الأزمة فى هذا الموقف عند ما يوازن بين ما يقتضيه الاستسلام لهذا الإغراء وبين ما تحتمه قدراته الفعلية سواء من حيث أدواته الذهنية والعملية التى يستطيع الاستعانة بها فى إنجاز بحثه .

وينبغى الاعتراف بأننا واجهنا هذه الأزمة مواجهة واضحة منذ البداية ، وتبين لنا أن الوجه الذى تظهر لنا به أعنف من ذلك الذى تظهر به لسوانا من الباحثين فى ظروف أخرى . ذلك أن ١ المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية، (وهو الذى يرعى هذا البحث) حديث النشأة (\*) ، وهو له فيا

<sup>(</sup> ه ) صدر القانون رقم ۱۹۲۳ لسنة ۱۹۵۰ بإنشاء و المعهد القوبي المحدوث الجنائية ه . ثم رؤى الروع المجانية و . ثم رؤى أن يتسم نطاق نشاطه ليشمل المجدوث الاجماعية بحوانها المخطفة فصدر القانون رقم ۲۲۱ لسنة ۱۹۵۹ بإنشاء و المركز القوى المحدوث الاجماعية والجنائية و . و بدأت هيمه بحث تعاطى الحشيش أولى جلساتها في ۱۰ نوفير سنة ۱۹۵۷ .

نعلم -- أول تجربة تمارسها الدولة ، فى الإقيم الجنوبى ، فى الرعاية المنظمة المباشرة للبحوث العلمية التى تتناول أشكال السلوك البشرى . وقد تكون لهذه الحقيقة نتائج بعيدة المدى .

فن الحكمة أن نفترض أن اللعولة تكون شديدة الحساسية في هذه المرحلة ، يمني أنها تريد أن تطمئن على أن هذه البحوث التي تنفق عليها سوف تنهي إلى نتائج اجتماعية ذات فائدة عملية تتناسب وما أنفق عليها . وفي مثل هذا الجو الاجتماعي يكون من الحكمة انتقاء مشكلة البحث ذات أهمية اجتماعية ملموسة ، ومن الحكمة أيضاً ألا يتأخر ظهور التتاثيج كثيراً .

هذا هو أحد أوجه الأزمة كما واجهتنا ؛ وثمة وجه أخر يتعارض مع مقتضيات الوجه الأول إلى حد كبير . وهو أن قدراتنا كباحثين في السلوك البشرى محدودة بمعدد أقسى وأكثر عدداً من تلك التي تحد قدرات أمثالنا من الباحثين في كثير من المجتمعات التي سبقتنا إلى القيام بمثل هذه المحوث .

مثال لهذه الحدود أو القيود: عند ما انتهت هيئة البحث من صباغة اسهارة الاستبار وبدأت تبحث عمن سيقوبون بتطبيق هذه الاستبارة لجمع البيانات المطلوبة تبين لها قلة عدد الشبان الذين تتوافر فيهم الكفاءة العلمية الى لا بد من توافرها كحد أدنى فيمن يصلح لهذه المهمة ، ذلك أن الهيئة اشترطت أن يكون هؤلاء الشبان ممن اكتسبوا مهارة خاصة في تطبيق الأقيسة النفسية ، وهو شرط لا يتوفر إلا في خريجي أقسام علم النفس ، وليس في الإقلم الجنوبي سوى قسم علم نفس واحد في جامعة عين شمس ، وهو حديث النشأة .

مثال آخر : في بحوث السلوك البشرى يندر أن يستطيع باحث واحد أن ينفرد ببحث مشكلة ذات حجم كبير نسبيًّا يتناسب مع كوبها مشكلة ذات أهمية اجهاعية واضحة . هذه حقيقة عامة تصدق في مجتمعاً كما تصدق في أي مجتمع آخر . وعلى ذلك كان لا بد من تعاون مجموعات من الباحثين فتختص كل مجموعة بموضوع معين ، يقسم العمل فيه بين أعضائها تقسيماً يكافئ تخصصاتهم المدقيقة وفي الوقت نفسه بقتضي استمرار تبادل المعلومات بيهم

واستمرار تبادل وجهات النظر حيى يمكن التأليف بين نتائج بحوثهم الجزئية المتخصصة بما يحفظ على الموضوع الأصلى وحدته ، فيظهر من ذلك حل متكامل لمشكلة متكاملة ، ومعنى ذلك أنه لا بد من تحقيق مستوى عال من التعاون داخل هذه الجماعة أو الفريق ، ولا بد من أن يستمر هذا التعاون المثمر لمدة طويلة تقدر بالسنوات وأحياناً بعشرات السنوات. وتحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير ، وبما يزيد من صعوبته في بحثنا هذا أن علماء السلوك البشري في مصر ليس لديهم - فها نعلم - خيرة سابقة بالدخول في هذا الشكل من أشكال التعاون العلمي الوثيق، فتخبرة أداء البحث العلمي من خلال الباحث في فريق خبرة حديثة جداً ، وهي كغيرها من الحبرات الإيجابية المعقدة تحتاج إلى مهارات خاصة لا بد لإتقالها من تاريخ طويل إلى حد ما . فإذا أضفنا إلى ذلك قلة عدد المتخصصين في اللواسات النفسية والاجهاعية (\*) وهم في مجموعهم لا يزيدون على خمسين متخصصاً ( \* \* ) تبين الوجه الحقيقي للصعوبة التي نعانيها بصورة خاصة ، ويتلخص ذلك في أن مجال الاختيار الذي لا بد من قيامه في هذه الحال بين الباحثين الذين سوف يتعاونون معا عجال محدود بحدود ضبقة جداً ، ومن الحكمة عندئذ أن تكون حدود الفريق أو الجماعة ضيقة فهذا من شأنه خالبًا -أن يجعل هذه الجماعة أقدر على التغلب على متاعبها الجانبية (ومعظمها متاعب ناشئة عن عمليات التوافق المتبادل ، بين الأعضاء) وبالتالي أقدر على استمرار التعاون على استمرار التعاون لمدة طويلة .

هذان المثالان اللذان يتناولان قلة عدة الباحثين المتخصصين سواء من كان

<sup>( ﴾ )</sup> معيار التخصص هنا هو قدرة الشخص على القيام -- مستقلا -- بأداء بحث علمى.ور بما كان أوضح المفاييس لهذه القدرة هو الحصول علىالله كتوراء إذا نظرنا إلها باعتبارها مقياساً التحصيل . ومع ذلك فنحن قسلم بأن هذا المقياس فير دقيق .

<sup>(</sup> ٥٥) تُبِخُو قيمة هذا اللمد إذا قارنا بينه و بين عدد أعضاء جمعية طرالنفس الأمير يكية الذي يتجاوز ١٥ ألف عضو ، أو بينه و بين أعضاء جمعية علم النفس البر يطاقية الذي يتجاوز ثلاثة آ لاف عضو .

<sup>(</sup>ملحوظة : ليس هناك سجل شامل دقيق لهذا الحصر . ولذلك اعتمدنا فيحفا الحصر \_ إلى حد ما\_ على ما أدلى به لنا السيد للدكتور عطيه هنا سكرتير الجمعية المصرية للدراسات النفسية ) .

منهم يلزم لوضع الحطة الأساسية البحث وتحديد خطواته المهجية ومن كان يلزم لتنفيذ بعض الأجزاء العملية المرتبة على هذه الحطوات يوضحان ما كنا نقصد بقولنا إن قدراتنا كباحثين فى السلوك البشرى محدودة بحدود أقدى وأكثر عدداً من تلك التي تحد قدرات أمثالنا من الباحثين فى كثير من المجتمعات التي سبقتنا إلى القيام بمثل هذه البحوث . وثمة أمثلة أخرى متعددة تحمل نفس الدلالة ، غير أن حصرها لا يضيف شيئاً جديداً .

المهم أن هذه حقيقة قائمة ، وأنها تنطوى في نهاية الأمر على ضرورة التواضع في صياغة مشكلة البحث وذلك بأن تكون ضيقة الحدود. هذا في الوقت الذي تقوم فيه الحقيقة الأخرى التي سبق الإشارة إليها ، وهي أن الدولة حديثة عهد بالإنفاق المباشر على البحوث العلمية في السلوك البشرى ، وهي هذه الحقيقة التي تقتضى من هيئة البحث أن تصوغ المشكلة صياغة تدع لها حجماً كبيراً ويرز أهميها الاجتهاعية .

أما هذه الضرورات العملية المتعارضة ، التي لا يستطيع الباحث في البحوث التطبيقية إلا أن يحسب حسابها (٢٠ ص ٨) اختطت الهيئة طريقاً وسطاً في تحديدها لمشكلة البحث التي سنواجهها ، وذلك على النحو الآتي :

- ( 1 ) قصر البحث على الحشيش دون غيره من المخلوات .
  - ( س ) قصر البحث على التعاطى دون الاتجار والتوزيع .
    - ( ح ) قصر البحث على الذكور دون الإناث .
- (د) قصر البحث على المدن والريف دون الصحراء ، في الإقليم الحنوبي.

ومن الجدير بالذكر أن هيئة البحث عند ما وضعت هذه الحدود المشكلة لم تضعها على أسس قبلية (\*) أو تأملية ، بل وضعتها على أسس من الحبرة بالواقع الاجتماعي المصرى ، عن طريقة الاستبارات التمهيدية الأولى التي

apriori (\*)

أقربها على عدد من المتعاطين والتجار عن طريق الاطلاع على تقارير رجال مكتب مكافحة المخدرات ، الرسمية وغير الرسمية ، والاطلاع على ما أمكن الوصول إليه من مقالات منشورة ببعض الصحف المصرية ، من هذه المصادر جميعاً – بالإضافة إلى الاطلاع على عدد من البحوث العلمية الحديثة التى تناولت عدداً من المخدرات – استطاعت الهيئة أن تكون صورة إجمالية لها وظيفة التشخيص بالنسبة للحالبة الاجتماعية والعلمية الراهنة ، لتحدد أبن ينبغى لها أن تبذل جهودها المحلودة .

ومع ذلك فقد رأت الهيئة ألا تغفل تماماً جمع بعض المعلومات عن عدد من الموضوعات التي قررت استبعادها خارج حدود مشكلة البحث. غير أن ذلك سيظل في حدود خدمة الموضوعات التي تدخل في جوهر المشكلة ، وذلك عن طريق المقارنة أو ما إليها.

على هذا النحو صاغت الهيئة مشكلة البحث ، وأكسبها شكلا محدوداً محدود واضحة. أما عن الأسئلة الجزئية التي تلخل ضمن نطاق هذه المشكلة فسوف يرد ذكر بعضها عند الحديث عن استمارة الاستبار ، التي صممت للقيام بالدراسة المسحية (٥) ، والتي سوف نتحدث عنها ، حديثاً مفصلاً في مواضع قادمة من هذا التقرير ، والبعض الآخر سوف يرد ذكره في تقارير تالية في صورة فروض صيغت بطريقة تسمح بدراسها دراسة تجريبية معملية .

## تصمم خطة البحث :

يرى بقريدج ( ٤ ص ١٣٢) أن من الجير الباحث أن يشبه البحث العلمي بمركة ضد المجهول ، لأن من شأن هذا التشبيه أن يوحى بسلسلة من التشبيهات الجزئية التي تعود على البحث بفائدة محققة . من ذلك مشلا حشد جميع مصادر المسلومات التي تمس جبهة البحث ، وإعداد الأدوات اللازمة ، والتركيز على قطاع محدود في الميدان ، والالتفاف حول مناطق المقاومة

Survey ( . )

بدلاً من الإصرار على مواجهتها من الزاوية العسيرة ، وعند ما يفلح الباحث في أن يفتح لنفسه ثغرة في جبهة المقاومة يحسن به أن يسرع بالتقدم على رقعة فسيحة مؤثراً التوسع في البداية ، على أن يأتى التعمق في مرحلة تالية ، وهذا صحيح سواء في البحوث البحثة والبحوث التطبيقية .

ومن خلال الإطار العام لهذه التشبيهات جميعاً تحدث بقريدج (٤ م ١٩٦١) عن نوعين من الحطط يضطر الباحث عادة إلى استخدامهما في البحث الواحد ، كل في الموضع الملائم ، فهناك الحطط الاستراتيجية بعيدة المدى ، وهناك الخطط التكتيكية قصيرة المدى ، الأولى تعين المراحل الكبرى للبحث ، والمعالم الرئيسية لنوع المعلومات المعلوبة في كل مرحلة ، وفوع الأدوات اللازمة بلمع هذه المعلومات وفوع التحليلات الكمية أو الكيفية التي سوف تجرى عليها هذه الحطط الاستراتيجية يشرط فيها أن تحدد منذ البداية تحديداً واضحاً ، مع قسط من المرونة يسمح باستحداث قرارات وتوجيهات بمس التفاصيل دون الجوهر. أما الحطط التكتيكية فهي تنشأ لمواجهة مواقف لم تكن متوقعة والتصرف فيها يناسبها ولا يتعارض مع جوهر الحطة الاستراتيجية ، والأصل في هذه الخطط التكتيكية المرونة وحسن التصرف في الشحقة الحرجة على ضوه خبرات الباحث السابقة والقدرة على ابتكار الحلول غير المسوقة (٥٠) .

ويجدر بنا أن نوضح منذ البداية أن هيئة البحث عند ما وضعت الحطوط العريضة للخطة العامة (أو الاستراتيجية)، رسمت كذلك الحدود التي لا يجوز الحروج عليها فها تمليه اللحظة الراهنة من تصرفات جديدة. وسوف نعين هذه الحدود في المواضع المناسبة لها من هذا القرير.

وتتلخص الحطوط العريضة للخطة العامة لهذا البحث فها يلى :

<sup>(</sup>ه) له يحتفيه بعض الباحثين فائدة ثمية في تنمية تدراتهم الابتكارية إذا ما اطلعوا على بعض البحوث السيكولوجية الحديثة الى تتناول التفكير الإيداعي في العلم والتكتولوجيا . انظر على سبيل Anderson H. H.ed. Cousinity and its Cultimation New York : Harper, 1959.

أولا : القيام ببحث مسحى على عينة من المتعاطين تتألف من حوالى خمسة آلاف متعاط. وتسمى هذه العينة بالعينة التجريبية.

ثانياً : القيام ببحث مسحى على عينة من غير المتعاطين ، تسمى بالعينة الضابطة . ولا يشرط في تحديد حجم هذه العينة أن يكون مماثلا تماماً لحجم العينة التجريبية ، ولكن يشرط في هذا التحديد أن يتيح أمام عوامل التنوع أو التباين داخل العينة فرصة مماثلة إلى حد كبير للفرصة المتاحة أمام عوامل التباين في العينة التجريبية لكي تكشف عن نفسها (٧).

ثَّالِثاً : القيام بدراســة تجريبية متعمقة (٥٠ على عينة تتألف من حوالى خمسماتة متعاط ، عن يقبلون متطوعين أن تجرى عليهم هذه الدراسة .

رابعاً : دراسة تجريبية متعمقة على عينة ضابطة ، يتحدد حجمها بناء على اعتبارات مشابهة للعوامل التي على أساسها تحدد حجم العينة الضابطة للدراسة المسحية .

ويلاحظ أن ترتيب الدراسة المسحية أولا ثم الدراسة المتعمقة تمليه الطبيعة المهجية لكل من هاتين الدراستين. فالمسج دراسة إجمالية يبدأها الباحث وهو يجهل الكثير عن موضوع بحثه ، أما القليل الذي يعرفه فيقوم في ذهنه في صورة آراء أو تخمينات مبهمة وحدودها مائعة . وتكون مهمة هذه الدراسة أقرب إلى الاستكشاف . لذلك يعمد الدارس إلى تضميها أسئلة كثيرة تدور حول معظم ما يستطيع حصره من ظروف ومظاهر تخيط بموضوع بحثه ( ؛ ص ١٠) على أمل أن يتيح له هذا التوسع في الملاحظة وجمع المعلومات فرصة أفضل العثور على العوامل أو المتغيرات التي تتعلق بموضوع بحثه تعلقاً جوهرياً ( ٧ ) . في صورة فروض فإذا ما وصل الباحث إلى حصر هذه العوامل، انتقل بها — في صورة فروض

intensive (+)

غالباً \_ إلى المرحلة الثانية من البحث ،حيث يتبح له قلة عددها نسبياً (إذا ما قورن بعدد العوامل الى حاول أن يسبرها فى الدراسة المسحية ) أن يجرى عليها دراسات تجريبية أكثر دقة وعمقاً . على هذا الأساس أوصى ليبيت R. Lippitt (۲۱) واحواردز Beveridge (۷) وبالمراسة (۲۱) وبالمراسة التجريبية .

 هذا من حيث الاعتبارات المهجية الأكاديمية فى تحديد الخطوط العريضة لحطة البحث كما قررتها الهيئة.

على أن هناك اعتبارات أخرى ، يمكن تسميها بالاعتبارات الاقتصادية لأنها تتعلق فى نهاية الأمر بالتدبير لحسن إنفاق الجهد والوقت والمال لإنجاز هذا البحث. ولا بد للباحث فى العصر الحديث من أن يحسب حساب هذه الاعتبارات ما دام مضطرًا إلى الاعتماد على الدولة فى الإنفاق على البحث وبوجه خاصمادام هذا البحث تطبيقيًّا . "

ومن أهم هذه التدابير أن ببدأ الباحث بإعداد الأدوات الى سوف يستخدمها في جمع ملاحظاته وبياناته ، وأن يمتحن هذه الأدوات ليعرف مدى صلاحيها للقيام بمهمتها في ظل الظروف الحيطة بالبحث. ومها كذلك أن يبدأ الباحث بالقيام بما يسمى بالدراسة الاستطلاعية (٥) للموضوع ، يجربها على نطاق ضيق ليسترشد بها فها يتعلق بنقطتين هامتين :

الأولى : هل هذا الطريق الذى اختاره لمواجهة المشكلة يني عالوصول اللى حقائق هامة تتعلق بموضوع البحث ؟ فإذا ثبين له ذلك تقدم لتنفيذ خطة الدراسة الأصلية وهو على درجة لا بأس بها من اليقين بأن هذه الدراسة تستحق ما ينفق في سبيلها . وإذا تبين له أن بعض جوانب الحطة تستأهل الحلف أو التعديل لأنها بالصورة التي هي عليها لا تجدى كثيراً ، استطاع أن يجرى هذا الحذف أو التعديل قبل التورط في الدراسة الأصلية الشاملة .

: ما هى طبيعة العقبات التى سوف تصادفه أثناء جمعه للاحظاته وبياناته ، وأثناء محاولاته تحليل هذه الملاحظات والبيانات ؛ وهذه نقطة هامة ولا سيا في محوث السلوك البشرى لما يكتنف جو هذه البحوث من تعقيدات تفوق كثيراً ما يكتنف جو البحوث الأخرى . ولذلك وجب على الباحث أن يتعرف على هذه العقبات وكيف يستعد لملاقاتها ، هل يحدث بعض التغيير في أدواته ؟ أم في تصميم عينة البحث من الأشخاص الذين سيطلب تعاويهم ؟ أم في تصميم عينة الملاحظات والبيانات التى سوف يسعى للحصول عليها ؟ ويكون البحث الأصلى وقد أعد خطته على أمام من هذا الحذف والتعديل والتنازل أحياناً عن مثاليات البحث التي لا يمكن تنفيذها وتعيين حلود هذا التنازل ، هذا أفضل من أن يندفع إلى البحث الأصلى وقد كل يوم يكتشف أنه لا بد من إحداث بعض التعديلات التي وق كل يوم يكتشف أنه لا بد من إحداث بعض التعديلات التي مثا أذ و مقارنة بعضها بالبعض .

وقد يبدو أحياناً أن هذه الدراسات الإعدادية - سواء منها ما تناول أدوات البحث وما تناول وضوعه - ليست سوى مضيعة لمزيد من الجهد والوقت والمال. ولكن هذا غير صحيح إذا أجريت كما ينبغي لها . والواقع أنها في هذه الحال يمكن أن تكون مصدراً للاقتصاد بتوفير كثير من الخطوات العشوائية التي لا يتناسب إجراؤها مع ما أنفتي فيها . بل يحدث أحياناً ــ وخاصة في الدراسات التجريبية ــ أن يعدل المبحث نهائياً عن القيام ببحثه لأن الدراسة الاستطلاعية انتهت إلى نتائج سلبية بالنسبة لما كان يتوقعه . وفي هذه الحال يكون موقفه أفضل مما كان عساه أن يؤول إليه لو أنه اندفع إلى إجراء التجربة الأصلية في نطاقها الواسع ثم انتهى إلى أن نتائجها سلبية .

أمام هذه الاعتبارات جميعاً قروت هيئة البحث أن توجه عنايتها أولا إلى

الدراسات التمهيدية ؛ فهذا أفضل من التورط ف بدء البحث الأصلى قبل الإعداد له .

وينصب هذا التقرير على الجزء الأول من هذه الدراسات التمهيدية وموضوعه إعداد اسيارة الاستبار (°) interviewing schedule () باعتبارها أداة جمع البيانات في البحث المسحى) وتدريب الأخصائيين على تطبيقها ، ثم الاختبار التجريبي لمستوى كفاء بها في التحسل معلومات يمكن الاعتباد عليها، والثقة في صحبها .

استخدم دائيل كاتس و استاره الاستبار ، في البحث الآتي :

Katz, D. Survey Techniques in The Evaluation of Morale, Experiments in Social Process J. G. Miller ed., New York: Mc Graw-Hill, 1950, 65-77.

لكنه لم يوضح صراحة في هذا البحث السبب الذي من أجله فضل هذا المصطلح على غيره من المصطلحات القريبة منه مثل استخبار أو استبار أو استهارة بحث .

وقد رأينا أن حذا الاصطلاح أنسب المسطلحات لتسمية أداة المسع التي استمنا بها في هذا الجنو من البحث وذلك الأنها تبدعم بين خصائص الاستبار وخصائص الاستارة مماً . ومن أم خصائص الاستبار التي تتوفر فها أنها تقتضى المراجهة بين الفاحص والفحوص أثناء تطبيقها ، كاأنها تحتوى على أصلة تتنافي الجوافب الذاتية من بعض خبرات المقصوص .

أما عن خصائص الاسكارة كانتوفر فيها فنأهمها أنها تمجرى على أسئلة تتناول بيانات ديموجرافية أوما يسمى أحياناً بامم للبياقات الأولية مثل السؤال عن الحالة المدنية أو السي النويقيم فيه أو عدد الابناء. والأصل في استخدام مصطلح و الاسكارة ي chedrula أو كشف البحث (كما يسمى في بعض

والاصل فى استخدام مصطلح ه الاسارة achedule او قشف البحث ( كا يسمى فيهض المؤلفات الدربية) أن يشار به إلى أية خطة مكتوبة كتابة مفصلة للاهتداء بها عند جسماليانات (English. & English, 1958) وتكون هذه التضاصيل مكتوبة فى شكل أمثلة أو فى شكل رؤوس موضوعات وأمامها فراغات يمكن للباحث أن يماؤها بناء عل شاهداته .

غير أن تصديد طريقة استخدام هذا المصطلح على هذا النحو فحسب مائم الحدود إلى حد كبير ، وبالتالى فإنمن شأنه أن يثير كثيراً من الحلط والخلط هنا سيقع غالباً بين الاستجارة والاستخبار . وبدى guestionnaire لأن الاستخبار جموعة من الأسئة المكتوبة وأمامها فراغات لسجيل إجابات الحجين . وهو على هذا النحو لا يخرج من كونه تجف مفصلة للاهتداء بها عند جمع البيانات . ويرى بهض الباحثين أن الفرق في هذه الحالة ينصصر في أن الاستخبار هو ما نرمله بالبريد إلى المفصوصين بهض الباحثين أن المراق تصول بالميد إلى المفصوصين المتحبار أو يكتب إجابات الحيث إلى استخبار إذا المتحبار إذا المنافق تتحول إلى استخبار إذا المنافق المنافق البرحة المباحث الذي يكتب إلى استأوة إذا ملأد الباحث بنضه .

والواقع أن أهم ما يميز الإسمارة هو طبيمة البيانات التي تدوّر حولها الأسئلة ، فهي كما أسلفنا بيانات ديموجرافية .

interviewing schedule (+)

## الفصل الثانى تأليف استمارة الاستبار

أمثلة عامة – خطوات تكوين الاسمارة : الاطلاع على المؤلفات السابقة – استبارات تمهيدية – محاولتان سابقتان في الإظم الحنوبي – تكوين اسمارة الاستبار فعلا : خطة العمل في الهيئة – موضوعات الاسمارة – مشكلة تقنين الاسمارة – تطور الاسمارة في أشكال متنالية – الشكل الأخبر – تسجيل الإجابات – تعريب الباحث – اسمارة المحموعة الفسابعة .

كثيراً ما يضطر الباحث في السلوك البشرى إلى الاعتاد اعتاداً ، الله تاماً ، و اعتاداً رئيسيًا ، على الاستبار (\*) وفي جمعه للبيانات التي تلزمه عن موضوع بحثه ( ) وهذا بالضبط هو الحال بالنسبة للجزء المسحى ( الاستطلاعي والشامل ) من بحثنا هذا . ولما كانت القيمة الموضوعية لتتاتج البحث – أينًا كان ميدانه – تتوقف إلى حد كبير على طبيعة الأداة المستخدمة في جمع بياناته الخام ومستوى كفاءة هذه الأداة فقد وجب التقديم ببعض الملاحظات المنهجية العامة على هذه الأداة ، ثم الانتقال إلى الحديث المقصل عن صفات الاستبار الذي طبقناه بالفعل في دراستنا هذه ، وعن الظروف التي أحاطت بهذا التطبيق .

والاستبار كما يعرفه ماكوبي Maccoby, N & maccoby, E والاستبار كما يعرفه ماكوبي المرابع ( ٢٣)

أولهما : أنه يتضمن عدة أسئلة يرجهها الباحث إلى الشخص الذي يقع ضمن أفراد عينته .

والثانى : أن هدّه الأسئلة ثوجه فى موقف مواجهة (ه ه <sup>)</sup> أى فى موقف يلتتى فيه الباحث مع المفحوص وجهاً لوجه .

هذان هما العنصران الرئيسيان في الاستبار، وما عداهما ليس جوهريًّا في تعريف. ولذلك يتحدث الباحثين عن أنواع مختلفة من الاستبار ولذلك أيضًا

 <sup>( )</sup> اقدر هذه الترجية لكلمة interview الدكتور يوسف مواد والأمتاذ أحيه زكى .
 انظر : و ملاحظات على الامتبار الشخص وكيفية إجرائه و بقلم ملى محيث وأسعد ذكى ، مجلة علم النفس ، ١٩٤٨ ، ٣٨ - ٣٨٠ .

face to face situation ( \*\* )

يضطر كل من يتقدم النظر النقدى فى بحوث الغير ممن استخدموا الاستبار إلى أن يعرف أولا أى نوع من الاستبارهذا الذى استخدموه ، ثم أى نوع من الاستتاج أقاموه على هذا الاستبار . فكلما زادت الآمال التى يعقدها الباحث على الاستبار ، واشتد اعتاده عليه دون سواه من أدوات البحث ، كان ذلك أدعى إلى إلزام هذا الباحث بتوفير عدد كبير من الشروط التى تضمن صحة الاستبار وثبات نتائجه .

ونظراً لأن موقفنا فى البحث المسحى لتعاطى الحشيش ينطوى على اعماد شديد على الاستبار فقد لزمنا أن نتخذ كثيراً من الاحتياطات ونوفر كثيراً من الشروط التي تضمن عمليته ، والتي سوف نتحدث عنها بالتفصيل.

وفيا يلى عرض موجز لأهم الموضوعات التى تدور حولها هذه الاحتياطات أو الشروط :

۱ — كيف نضمن أن يكون الاستبار الذي سوف تجريه شاملا لأهم جوانب ظاهرة التعاطى ، إذا لم يكن هناك بد من التنازل عن أمل لا يمكن تحقيقه وهو أن يكون الاستبار شاملا لجميع جوانب الظاهرة ؟ هذا سؤال هام ما دمنا بصدد بحث مسحى ، وقد أوضحنا من قبل كيف أنه من الأفضل للباحث في هذه المرحلة أن يلتي أسئلة كثيرة تدور حول معظم ما يستطيع حصره من ظروف ومظاهر تحيط يموضوع بحثه .

٧ -- ينبغى أن نكون على بينة من أن كثرة الأسئلة سوف تؤدى إلى إطالة جلسة الاستبار . فهل يؤدى إلى إطالة الجلسة الاستبار . فهل يؤدى ذلك إلى تعب المجيب أو ملله ؟ وكيف يؤثر هذا التعب أو الملل على مستوى إجابته من حيث الدقة والثراء ؟ وإلى أى مدى نستطيع أن نطيل الجلسة دون أن نتورط فى هذه الآثار الضارة بالبحث ؟

٣ - كيف نضمن أن يفهم المنحوصون أسئلة الاستبار فهمًا دقيقاً مثاثلا مع علمنا بوجود فروق شاسعة داخل مجتمعنا من حيث مستوى التعليم ، وكذلك مع علمنا بوجود فروق فردية من حيث مستوى الذكاء الذي يكشف عن نفسه في القدرة على حسن استخدام الألفاظ وفهمها ، ومع علمنا أيضاً بأن اللفظ الواحد قد يثير في الأذهان معانى تتعدد بتعدد المستمعين ؟

٤ — كيف نضمن أن يعطينا هذا الاستبار بيانات على درجة عالية من الثبات ؟ ومن المعلوم أن هذا شرط أساسي لا بد من توفره في أية أداة علمية . لنفرض مثلا أننا بصدد صنع مقياس الضغط الحوى ، وأن هذا المقياس أشار إلى ٧٧ سم زئبق عند قراءته المرة الأولى ، وبعد عشر دقائق أشار إلى ٧٧ سم زئبق دون أن محدث في الضغط الجوى فعلا من التغير ما يوازى هذا التذبلب ، عندئذ يلومنا أن نفقد الثقة في هذا المقياس ونبحث عن سواه أو نحاول إصلاحه ذلك أن الانتظام (٥٠ أو الثبات الي يحاول العلم أن يقوم عليها .

 ماذا يضمن لنا أن يصدق المقحوصون في إجاباتهم ، وماذا يضمن ألا يحاولوا تزييف الإجابات عن قصد أو عن غير قصد ؟

٣- ثم ما هى طبيعة موقف الاستبار كموقف اجتماعي يتضمن تفاعلا معقداً بين شخصين ، وكيف يؤثر هذا التفاعل على اتجاه الإجابات التي نحصل عليها ؟ إذا بدا أن القاحص رأياً أو شعوراً يدل على نفوره من التعاطى أو المتعاطين أو يتضمن حكماً أخلاقياً ضدهم ، فهذا قد يدفع المفحوص إلى تزييف إجابته في اتجاه يتوسم أنه يتفق مع اتجاه الفاحص ، أو قد يدفعه إلى الهرب من الإجابة بطرق متعددة . ومعنى ذلك أن من الأفضل للبحث أن يبلو الفاحص عايداً ، ولكن كيف يمكن أن نضمن ذلك ؟ ثم ماذا يكون شعور المجيب عندما يجد الفاحص يسمع إجابته ثم يسجلها كتابة ، هل يشعر بالحرج أو الخوف مثلا ؟ وهل يمكن الاستغناء عن الكتابة أثناء جلسة الاستبل على أن يعتمد الفاحص على ذاكرته ليتولى التسجيل عقب الجلسة مباشرة ؟ على أن يعتمد الناس عادة بأن يستبروا أم ينفرون ؟ وإذا كافوا ينفرون فكيف يمكن التغلب على آثار هذا النفور واستثارة الرغبة لديهم في التعاون مع يمكن الناحو . ؟ .

regularity ( • ) stability ( • • )

هذه جميعاً أسئلة على جانب كبير من الأهمية فى تكوين الاستبار وتطبيقه ينبغى مواجهة مواجهة صريحة ودقيقة ، وبنبغى اتخاذ الاحتياطات اللازمة له حتى يكتسب الاستبار قيمته المهجية التى نعزوها له . وسوف يتضح فى الصفحات التالية أن الهيئة أدخلت فى حسابها هذه الاحتياطات جميعاً وسنذكر كيف تم ذلك بالنسبة لكل مشكلة على حدة فى الموضوع المناسب .

ينبغى الإشارة منذ البداية إلى أن عملية تكوين الاستبار ( فى صورته الأولية ) كما خبرتها هذه الهيئة لم تكن عملية بسيطة ، بل كانت عملية مركبة ، تتألف من عدة خطوات متفاوتة فى التعقد ، على النحو الآتى :

أولا\_الاطلاع على ما ورد من ملاحظات واستنتاجات خاصة بالتعاطى في عدد من المؤلفات العلمية .

ثانياً \_ إجراء استبارات تمهيدية حرة، تمكننا من الإلمام بطروف الظاهرة في الواقع المصرى .

ثالثاً ــ الاطلاع على بعض الحطوات التي تمت في محاولتين سابقتين لدراسة الظاهرة في الإقلم الحنوبي .

رابعاً ــ تكوين اسيّارة "الاستبار منذ أول صورة لها حتى الصورة الأخيرة التي استقرت عليها .

فها يلي تفصيل لما تم في كل من هذه الحطوات :

أولا : نستطيع أن نلخص ما أفدناه من الاطلاع على عدد من المؤلفات العلمية (\*) في صورة مجموعة من الآراء أو التخمينات يصلح بعضها لأنه تتضمنه أسئلة الاستبار ، والبعض الآخر يصلح لأن يصاخ في صورة فروض تختبر صحها في المعامل بتجارب حاسمة . وفيا يلي آراء عن الآثار المترتبة على الإدمان على تعاطى الحشيش توسمنا أنها تصلح لأن تتخذ موضوعات لبعض أسئلة الاستبار و ويلاحظ أن بعضها يصلح كذلك للاختبار المعملي فيا بعد ) :

<sup>( ﴿ )</sup> التقرير الأول عن أعمال هيئة البحث أكتوبر ١٩٥٨ .

١ - اضطرابات في وظائف الإدراك:

( ١ ) في إدراك المسافات.

( س ) في إدراك الزمن .

( ح ) إبداء الميل إلى إساءة الظن بالأخرين ( الإدراك الاجماعي ) .

٢ - اضطرابات في وظائف الإحساس:

(١) المبالغة في تضخم الإحساسات بوجه عام.

( س) زيادة شدة الحساسية السمعية .

( ح ) زيادة شدة الحساسية البصرية نحو الألوان.

( د ) زيادة شلة الحساسية البصرية نحو حلود الأشكال .

٣ - اضطرابات في ضبط التقلبات الرجدانية:

( ا ) نوبات من الفرح تعقبها نوبات من الخوف . `

( ب) شعور بالسعادة .

( ح ) ظهور دوافع لا يمكن مقاومتها .

(د) فقدان القدرة على التحكم في الانفعالات.

٤ - اضطرابات في عمليات التفكير: تفكك الأفكار.

ه - اضطرابات توافقیة عامة :

( ا ) شعور بازدواج الشخصية .

( س) زيادة القابلية للإيحاء.

( ج ) شعور بانعدام الواقع .

٦ - هل الحشيش تأثير على وظيفتي الانتباه والفهم ؟

٧ ــ هل للحشيش تأثير على النشاط الجنسي لدى المتعاطى ؟

٨ ... هل يؤدى تعاطى الحشيش إلى الإدمان؟

٩ ــ من بين العوامل المساعدة على انتشار الحشيش تجمع الرجال في أوقات

الفراغ لمدد تصل إلى عدة ساعات متتالية. هل هذا صحيح ؟ ١٠ ــ هل هناك علاقة بين تعاطى الحشيش وارتكاب جرائم من نوع معين؟

ثانياً : كانت هذه الآراء أو الانطباعات التي حصلنا عليها من اطلاعاتنا على نحو ما أسلفناه بمثابة نقطة نتوقف عندها لنبدأ الاتصال بمئند من المتعاطين ، ونحاول سبر خبرتهم الخاصة في هذا الموضوع . وقد زودنا الاطلاع النظري السابق ببعض الميزات الخاصة ومن أهمها القدرة على توجيه بعض الأسئلة نحو موضوعات بعيها أثناء هذا الاستبار الأولى ، مما كان له أثره أحياناً في دفع المتعاطين أحياناً إلى زيادة في الحرص على اللقة في معلوماتهم التي يدلون بها لأن الأسئلة كشفت لهم عن أننا على شيء من العلم بالموضوع قبل أن نسألم وبالتالي فليس من اليسير خداعنا .

أما عن جلساتُ الاستبار الأول<sup>(٥)</sup> هذه ، فتتلخ*ص سماتها الرئيسية* فها يلي :

ا ــكان المفحوص يواجه جميع أعضاء هيئة البحث معاً ، أثناء استباره (\*\*) وكان عددهم حينئا ثمانية أعضاء . وكانوا يجتمعون في إحدى قاعات المركز ، حول منصدة مستطيلة وكان يطلب إلى المفحوص الجلوس بينهم كأى عضو في الهيئة .

٢ -- كانت معظم جلسة الاستبار غير موجهة ، بمعنى أن الهيئة كانت تميل إلى إلقاء أقل عدد من الأسئلة ، وكانت الأسئلة غالباً ذات نهايات مفتوحة ، وكان الهدف من ذلك إتاحة أكبر فوصة أمام المفحوص لكى يستطرد في إجابته

<sup>( ﴿ )</sup> بِئاتَ المُبِيثَةُ أَولَ جَلَسَاتَ الاستِبَارِ الأُولَى فَى مُتَتَّمَتُ دَيْسَمِبُرُ ١٩٥٧ وَاسْتَمَرَتَ فَى هَلَا العمل حتى أواخر مادور ١٩٥٨ .

<sup>(</sup>٥٥) بلغ عدد حالات المنحوصين في هذا الاستبار الأولى 10 شخصاً قامت الهيئة مجتمعة باستبار 17 شخصاً منهم (بينهم ١٢ رجلا وسيدة) وافتدبت عضوين من أعضائها لاستبار ١ أشخاص.

كلما أمكن ذلك. وكانت الهيئة ترحب فعلا بكل استطراد ما دام يتناول ما يتعلق بموضوع البحث.

٣ - كانت الهيئة تحسن استقبال المصوصين ، وكانوا فى العادة يحضرون لمواجهتها بعد بدء اجتماعها بفترة يسيرة . وكان الأعضاء بحاولون الإقلال من الطابع الرسمى للجلسة فكانوا يقدمون لهم السجائر أحياناً ، وكذلك كانت تقدم لهم بعض المشروبات . وكان هذا يحدث أثناء سير الاستبار .

٤ - حرصت الهيئة على أن تبدو أمام المفحوصين باعتبارها مجموعة من الباحثين المتخصصين ، الذين لا يهمهم سوى البحث العلمى لموقة وجه الحقيقة . وأن هذا الموضوع لم يدوس من قبل دراسة علمية بالمعى الصحيح ، وخصوصاً فى الإقليم الحنوبى ، وأننا كلما زادت معلوماتنا عن الموضوع من خلال خبراتهم الحاصة باعتبارهم و مجربين » زادت قدرتنا على معرفة الحقيقة ، وقد ننهى إلى شيء ويقم البلد » .

و حرصت الهيئة على أن تقلل من التوترات النفسية في جلسة الاستبار ما أمكن . ومن أهم الطرق التي اتبعها لتحقيق هذا الهدف استقرارها على تمط معين في طريقة إلقاء الأسئلة . فكان رئيس الجلسة يبدأ بالترحيب بالمفحوص ، ثم يوضع له مهمة الهيئة من خلال الإطار الذي أوضحناه في النقطة السابقة ، ثم يوضع له مهمة الهيئة من جلال الإجار الذي أوضحناه في النقطة السابقة ، ثم يترك للمجيب بخبرته بالتعاطي سواء في جوانبها الاجتماعية وفي جوانبها النفسية . ثم يترك للمجيب معلومات عاد رئيس الجلسة فأخذ يسأله عن بعض النقاط الجاصة التي لم يوضحها أو التي أغفلها أو التي تعارضت فيها بياناته مع ما لدينا من تمعلومات سابقة . بعد ذلك يبدأ رئيس الجلسة بدعوة الأعضاء عضواً بعد الآخر (في ترتيب يكاد ألا يتغير من جلسة إلى أخرى) لكي يوجه كل مهم إلى المفحوص ما يروق له من الأسئلة . وينهي الاستبار عند ما يتنتم الجميع بأنهم حصلوا على ما يمكن المحصول عليه من معلومات . هذا التنظيم الواضح المستقر لتقدم خطوات

الاستبار كان عاملا هاماً فى شعور جميع أعضاء الهيئة بالارتياح ، وبالتالى فى عدم ظهور توترات نفسية عنيفة فى جو الجلسة (\*) وتدل كثير من الدلائل على أن هذا كان له أثره الذى انتقل بما يشبه العدوى الوجدانية إلى المفحوص فكان المفحوص بدوره يشعر بالارتياح لهذا الجو بما جعله أقرب إلى التلقائية والانطلاق فى حديثه . وتدل كثير من الدلائل أيضاً على أن هذا كان له أثره فى شعور المفحوصين بالاحترام نحو هذه الهيئة وبجدية عملها ، ولا شك أن هذا دع الكثيرين منهم إلى محاولة تحرى الدقة فيا يقولون .

٦ ـ فى جميع جلسات الاستبار تم تسجيل إجابات المفحوصين مباشرة
 أى أثناء الجلسات نفسها . وكان هذا التسجيل يجرى كتابة أو آلياً . وفي
 الحالتين كان يم على مشهد من المفحوصين .

وقد اتخلت الهيئة هذا القرار وهي تعلم أنه سيثير المخاوف لدى الكثيرين ، واستمعت فعلا لبعض هذه المخاوف . وهي تدور حول القول بأن هذا التسجيل من شأنه أن يمنع الانطلاق التلقائي في الإجابة من جانب المفحوص وذلك لسبين :

<sup>(</sup>و) يستطيع القارئ أن يلاحظ أن هذا النمط لتنظيم جلسات الاستبار يكشف عن عاولة من الميقة المنادة من نقائج البحوث التجريبية الحديثة التى تجرى على و تفاعلات الجماعات السفيرة و (في ميدان علم النفس الاجاعي) وخاصة ما يتعلق بأثر التنظيم المستقر الملاقات بين الأعضاء (٢٧) ووضوح العور الاجاعي لكل عضو داخل الجماعة (٢٧) في الإقلال من فوص نشوه التوزات اللغيبية العامة وقراكها عاقد يؤدي إلى نظهور مسراعات خفية أحياناً وصريحة أحياناً أخرى ، وهذا غالباً من أمم السواط المؤوية إلى تعطيل أعمال اللجمائة وتشيع السمل يتوفر بدوجة أعلى في الهداءات التعاون بدوجة أعلى في الماعات التعاونية منه في الحماعات التعاونية والمقرة تجربة ليهيت وطراح التعلق المنظمة تنظيم واضح (٢٧) التي تكفحت من أن مقدار التوزرات الثائمة داخل الجماعات الديقراطية المنظمة تنظيم واضح مستقراً أقل من مقدار التوزات الشائمة داخل الجماعات الديقراص المناع واضحة المناع واست أن لادوار الاجاعية للأعضاء وانظر أيضاً تجربة فرنس Analy يكون أقوى منه داخل الحماعة غير المنظمة تنظيم واضح المنام يكون أقوى منه داخل الجماعة غير المنظمة تنظيم واضح المنام يكون أقوى منه داخل الجماعة غير المنظمة تنظيم واضح المنام يكون أقوى منه داخل الجماعة غير المنظمة تنظيم واضح المنام يكون أقوى منه داخل الجماعة غير المنظمة تنظيم واضحة . ( انظر كذاك ٢٤ من ٣٠٥ – ٣٢٩) .

أولهما : خوفه من أن يؤخذ عليه هذا التسجيل قرينة تستخدم فى الإضرار به . وثانيهما : أن جلسة الاستبار سوف تنسم بالطابع الرسمى نما يدفع المفحوص إلى كثير من الافتعال .

غير أن الهيئة رأت وهي تناقش هذه المخاوف أن تستفيد من نتائج الدراسات التجريبية الحديثة التي أجريت على الاستبار ، والتي تشير في مجموعها إلى أن هذه المخاوف وهمية أكثر منها حقيقية وأن التغلب على معظم آثارها يتوقف على الحقو العام لجلسة الاستبار وعلى مهارات خاصة يكتسبها المستبرون ، وأن الاعياد على الذاكرة في تسجيل الإجابات بعد جلسة الاستبار محفوف بأخطار كثيرة بعضها يتعلق بالنسيان والبحض الآخر يتعلق بتشويه الذكريات على نحو ما أوضحت تجارب بارتلت F. C. Bartlet (۲۰) وبوسيّان T. G. Allport ) وبوسيّان T. G. Allport ) . (۲۰)

على أننا سوف نعود إلى عرض هذا الموضوع بمزيد من التفصيل عند ما نتحدث عن شروط تطبيق الاستبار المقنن فى دراستنا هذه. ولكن قبل أن نتقل إلى نقطة تالية نرى أنه لا بد من الحديث عن بعض جوانب فى موضوع التسجيل الآلى الذى لجأت إليه الهيئة فى بعض استباراتها . فقد قررت الهيئة أن تضع جهاز التسجيل واضحاً فى قاحة الاجماع ، وكان يجرى إعداده على مشهد من المفحوص ، وكانت الهيئة تكتنى بذلك أحياناً كأنما هو أمر مسلم به أن يوجد هذا الجهاز معنا كأداة من أدوات البحث ، وأحياناً أخرى كانت تزيد على ذلك أن تستأذن المفحوص . ولم يحدث أن رفض أى شخص من المفحوصين تسجيل إجاباته .

واستخدام جهاز التسجيل على هذا النحو يثير تساؤل البعض على النحو الآتى : ولاذا لا نخني الجهاز بحيث لايشعر المفحوص بوجوده، وبذلك نحفظ عليه تلقائيته وانطلاقه ، غير أن هذا الاقتراح يتعارض مع مقتضيات المسؤلية الأخلاقية الباحث نحو مفحوصيه . وقد يؤدى إلى عواقب وحيمة بالنسبة لمستقبل البحث إذا ما عرف ذلك بعض المفحوصين ، ولو على سبيل الظن دون اليقين .

فإذا أدخلنا في حسابنا أن هذا النوع من البحوث العلمية الاجماعية لا يزال في بداية طريقه في مجتمعنا أحركنا إلى أي مدى يمكن أن تعم هذه العواقب الوخيمة على مستقبل هذه البحوث جميعاً. وقد نبه ماكوبي وماكوبي (٢٣) على ضرورة مراعاة هذا الجانب الأخلاق في استخدام آلات التسجيل الميكانيكي في جلسات الاستبار ، كما نبها إلى أن محاولة بعض الباحثين إخفاء الآلة طوال جلسة الاستبار ثم إظهارها بعد ذلك للحصول على إذن من المفحوص قد يبدو كذلك عملاً لا أخلاقياً ويثير ثائرة المفحوص.

والواقع أن الباحث في ميدان السلوك البشرى ، الذى لا بد له من أن يتناول المادة البشرية ويخضعها لوسائل بحثه ، ينبغي له ألا يغفل في أية لحظة عن المغزى الأخلاق لأى موقف يزمع أن يتخذه نحو هذه المادة. وهذا ما أوصى به ودستور المعايير الأخلاقية لعلماء النفس، الذى أصدرته جمعية علم النفس الأمريكية (١ ص ١٢٠ وما بعدها) ويعمل بمقتضاه عدد كبير من علماء النفس في العالم.

∨ \_ كان المفحوصون جميعاً متطوعين ، تطوعوا من خلال بعض الصلات الشخصية بعدد من أعضاء الميثة وقد تناول بعضهم أجراً فى مقابل تطوعه . وكانوا جميعاً من المواطنين الأحرار ، وقد حرصت الهيئة على ذلك بدلاً من استبار عدد من الأشخاص المسجونين لأن بعض الدلائل تدل على أن عينة المسجونين لاتمثل إلا قطاعاً ضثيلاً من جمهور المتعاطين خارج السجن . وربما كان الأفضل لمستقبل البحث فى هذه الاستبارات الأولية ألاً نبدأ بالاعتماد على عينة من هذا القبيل .

هذه هى خلاصة الإجراءات التى اتبعتها الهيئة أثناء جلسات الاستبار الأولية. وفي حالة المتعاطين الذين تم استبارهم بوساطة عضو منفرد من أعضاء الهيئة لم تكد الإجراءات تختلف عن ذلك ، فها عدا أن المفحوص كان يواجه مسترراً واحداً بدلا من عدد من المستبرين .

وفها يلي خلاصة الموضوعات التي استثيرت أثناء هذه الاستبارات الأولية :

- ١ الظروف التي أحاطت ببدء تعاطى الشخص الحشيش:
  - (١) السن عند بله التعاطي .
- ( س ) هل هناك مسئوليات عائلية ملقاة على عاتقه في ذلك الوفت؟
- ( ح ) الجلسة الأولى : هل كانت على سبيل التورط ، أم حب الاستطلاع ؟
- د) ومن الذين كانوا يحيطون بالشخص: أصدقاء من خارج ميدان العمل
   أم زملاء في العمل ؟
- ( ه ) إذا كانت الجلسة الأولى على سبيل التورط ، فاذا كانت السمعة الغالبة على حالة الشخص عند عودته إلى جلسة مشابهة ؟ تورط أيضاً ، أم عن قصد لإرضاء دوافع معينة ؟
- ( و ) هل هناك ميل إلى وجود ارتباط بين المركز الاقتصادى الاجمّاعى للشخص وبين شكل البداية التي يندأ بها ؟

مثال: بداية غير محسوسة (° ومبكرة فى طبقة العمال اليدويين. وبداية متميزة (°° أ ( للرجة أنالشخص يحفل بها وتسجلها ذاكرته بوضوح)، ومتأخرة نسيبًا فى الطبقة المتوسطة.

- ٢ ــ الظروف التي تحيط بموقف تعاطى الشخص للحشيش حاليًّا:
- (١) هل يتعاطاه منفرداً أم مع مجموعة ؟ والمجموعة ما صفاتها إذا وجلت؟ .
- ( س ) وما هى الطبيعة الاجتماعية لمكان التعاطى : هل المكان هو المقهى ، أم منزل الشخص نفسه أم منزل صديق يشترط فيه شروط خاصة ؟
- (ح) هل يتم التعاطى عادة بالليل أم بالنهار ؟ هل تتم المفاضلة على أساس الانجاه النفسي لدى المتعاطى نحو التعاطى من حيث علاقته بالعمل أو الراحة ؟
- ( د ) هل هناك علاقة بين تحديد موعد معين للتعاطى وبين مناسبات اجتماعية

imperceptible ( , )

articulate (\*\*)

معينة مثل الأفراح، وبعض الحفلات الإذاعية وبعض المواسم الاجماعية.

٣ - التغيرات السيكولوچية التي يحدثها تعاطى الحشيش عقب التعاطى :

 ا يبدو أن من العوامل أو المتغيرات الهامة التي تتلخل فى تلوين هذه التغيرات طريقة التعاطى والكمية وما يتوقعه الشخص عند إقباله على التعاطى وتمط التفاعل الاجتماعي الذي يحلث أثناء التعاطى .

( س) ما هي التغيرات التي تحدث في مزاج اللحظة ( \* ) الفرفشة ( \* \* ) ؟

( ح ) هل تحدث تغيرات في المزاج العام ( - ؟

مثال: هل ينتقل الشخص من الانطواء (=) إلى الانبساط (+) ؟ هل يتغير مستوى توتره النفسى العام بحيث يصبح أقل توتراً مثلا ؟ هل يخف ثقل ضواغط السلوك أو عوامل الكف (++) لدى المتعاطى ؟

( د ) هل تحدث تغيرات في قدراته العقلية : أي قدراته الخاصة بالمعرفة : كالقدرة على الملاحظة من حيث الدقة أو السرعة ؟ والقدرة على حل المشكلات ؟

( ه ) هل تحدث تغيرات في قدراته العملية ؟

3 - ad هناك نمط معين للشخصية يغلب أن يشيع بين المتعاطين 2 - ad (بعبارة أخرى هل هناك نمط منوالى 2 - ad ويبدو أن الأسئلة الهامة التى قد تساعد على الكشف عن مقومات هذا النمط إذا كان له وجود مستقر ينبغى أن تدور حول الموضوعات الآتية :

mood ( a )

cuphoria (\*\*)

temperament (-)

introversion (=) J

extraversion (+)

inhibition (++)

model pattern (X)

- ( ا ) ما مدى شعور الشخص بالصحة أو الرض ؟
  - (ب) ما مستوى انطوائه أو انبساطه ؟
  - ( ح ) ميله إلى الحضوع أو إلى السيطرة ؟
- ( د ) مدى شعوره « بعدم الاكتفاء بذاته » وبالحاجة إلى الآخرين .

هـ هل هناك علاقة بين المركز الاقتصادى الاجتماعي المتعاطى وبين :

(١) الطريقة المفضلة للتعاطي ؟

( س ) ما يتوقعه الشخص من الحشيش ؟

آ استمر الشخص في التعاطى لمدة شهور أو سنوات متتالية أصبحت
 الأسئلة التالية على جانب كمر من الأهمية :

- ا ) هل تتغیر كمية الحشيش ( التي ترضیه ) تغیراً مطرداً نحو الزيادة مثلا ،
   أم أن تغييراً الحارثة وليس لها اتجاه ثابت ؟
- (ب) وهل تتغیر طریقته الفضلة فی التعاطی ، وإذا كانت تتغیر فهل لهذا
   التغیر اتجاه یشیر إلى معنی سیكولوچی معین ؟

٧ - الجو الذي أحاط بتنشئة الشخص في طفولته :

- ( ا ) أى نوع من الاتجاهات الاجهاعية يسود فى الأسرة : الاتجاه المحافظ (\*) أم الاتجاه إلى التخفيف من القيود أو ما يمكن أن نسميه بالاتجاه التحري ؟
  - ( س ) حضور الأب أم غيابه ؟

٨ ــ الظروف التي أحاطت ببله حياة العمل المأجور :

 ا سن الشخص عندئذ (لتحديد ما إذا كانت هذه السن مبكرة أم متأخرة بالنسبة للمتوسط السائد فى داخل الطبقة الاجتاعية التى ينتمى إليها الشخص.).

conservative ( . )

- ( س) الفئات الاجتماعية الموجودة حوله في جو العمل .
- ح) درجة اندماج الشخص مع هؤلاء الزملاء ، ورضائه عن المعايير السائدة
   بينهم ، وطبيعة هذه المعايير .
  - ٩ ــ الصورة التقييمية التي يرسمها متعاطى الحشيش عن نفسه :

و يمكن التعرف عليها من خلال آرائه فى الأشخاص الذين يتعاطون الخدرات الأخرى . وربما من خلال رأيه فى مدى سعة نطاق إباحة الحشيش الذى يرتضيه : هل يرتضى مثلا أن يتعاطاه ابنه، أو تتعاطاه زوجته ؟ إلى آخر هذه الأسئلة الى تدور حول تقييم الشخص لسلوك معين إذا ما صدر عن أشخاص يتفاوتون فى المسافة الاجتماعية وانفسية الى تفصل بينهم وبينه .

- ١٠ ــ يبدو أن تاريخ التعاطى فى الأسرة مسألة هامة كذلك. فمن خلاله
   قد نستطيع أن نلقى بعض الضوء على نوعين من العوامل:
  - ( ا ) عوامل اجتماعية ساعدت على اكتساب عادة التعاطى .
- (س) أو عوامل جبلية (\*) مسئولة عن الاندفاع إلى البحث عن المخدر ، سواء
   عند الآباء أو الأبناء .

 ١١ -- مدى الانتشار في الفثات الاجتماعية المختلفة كما يتوسم المتعاطى من خلال خبرته الحاصة .

ثالثاً : إلى جانب هذه الاستبارات وما سبقها من اطلاعات على عدد من المؤلفات الأوربية والأمريكية فى الموضوع عنيت الهيئة بأن تستقصى أنباء المحاولات السابقة لبحث هذا الموضوع بحثاً علميًّا مبدائيًّا فى الإقليم الحنوبي وتتلخص نتيجة هذا الاستقصاء فى العثور على عاولين :

الأولى : محاولة على نطاق ضيق بدأها الأستاذ سعد المغربي أحد أعضاء الهيئة ، ولم يتمها بعد ، وهي موضوع رسالته التي يتقدم بها إلى

جامعة عين شمس لنيل درجة الماجستير في الآداب. وقد تطوع باطلاعنا على كثير من جوانب خبرته ، وأفدنا فعلا من هذا الاطلاع لا سيا على ما يتعلق بمناطق الحساسية المرهقة في التعامل مع أبناء الفتات الاجباعية المختلفة أثناء استبارهم.

الثانية : محاولة بدأت داخل نطاق وزارة الشُّنون الاجباعية والعمل فى سنة ١٩٥٥ ثم توقفت ــ فيا نعلم ــ عقب تأليف الاسمارة الحاصة بجمع البيانات اللازمة . وقد اطلعنا على هذه الاسمارة وأفدنا منها كذلك . وفيا يلى وصف للخصائص الرئيسية لهذه الاسمارة :

 ا -- يلاحظ أنها موجهة إلى الأشخاص المسجونين بتهمة التعاطى أوالا تجار ولذلك فقد اشتملت على بيانات من النوع الآتى : ٤ على القبض الأخير ، ،
 د المهمة ، ، ٥ العقوبة » ، ﴿ مرات القبض السابقة » . . . إلىخ .

٢ - يلاحظ أنها موجهة نحو استقصاء البيانات عن التعاطىوالاتجار معاً .

٣ - وزعت بنود الاسبارة على النحو الآثى :

( ا ) القسم الأول : بيانات أولية عن الاسم والميلاد والحالة الاجتماعية إلخ.

( س ) القسم الثاني : بيانات عن التعاطى .

(~) القسم الثالث : بيانات عن الانتجار أو الاشتراك في التوزيع .
 وهذه الأقسام الثلاثة متساوية في الحجم تقريباً ، إذ يحتوى كل مها على

٤ -- حددت موضوعات الأسئلة ولكن لم تحدد صبغتها اللفظية .

هذا وصف موجز لاسهارة وزارة الشئون الاجهاعية والعمل وقد حرصنا على أن نورده بالقدر الذى يتبح للقارئ فرصة المقارنة بينها وبين اسهارة الاستبار التى ألفناها فى بحثنا هذا والتى سوف نتحدث عنها حديثاً مباشراً فها بعد .

## رأبعاً ;

حوالي ٢٠ سؤالا .

نتج عن الحطوات الثلاث السابقة نتيجتان هامتان نوجزهما فما يلي:

- ( 1 ) شعرت الهيئة بأنه قد تجمع لديها قدر لا بأس به من المعلومات عن الجوانب المختلفة لظاهرة التعاطى . ومع أنه لا يمكن الجزم بأن هذا القدر كان كافياً لأن يهدى الهيئة إلى استثارة جميع الأسئلة المتعلقة بالظاهرة وتضميها استارة البحث ، فالراجح أنه كان كافياً لأن يضع الهئية في موضع يسمح لها بتضمين الاستارة أسئلة كثيرة تتناول عدداً من أهم جوانب ظاهرة التعاطى . وهو ما ذكرنا من قبل أنه الشرط الأول الذي ينبغي توفيره في استارة المسح الاستعلاعي .
- ( س ) شعرت الهيئة بأن الاستبارات الحرة التي أجرتها مكنتها من تحصيل قدر من الحبرة والاستبصار بطبيعة المادة البشرية التي نحن مقبلون على الاتصال بها على نطاق واسع ، وما نتظره منها من استعداد للتعاون وما نتوقعه فيها من قدرة على فهم أسئلتنا كما نوجهها ، والإجابة عليها إجابة مباشرة بما يكشف عما قصدنا إلى الكشف عنه من أفكار واتجاهات نفسية وخبرات تتعلق بتعاطى الحشيش .

على هذا الأساس بدأت الهيئة خطواتها التنفيذية نحو تكوين اسمارة الاستبار . وتتلخص هذه الخطوات فى خطوتين رئيسيتين على النحو الآتى :

الأولى : تحديد الموضوعات التي سوف تتناولها أسئلة الاسمارة .

والثانية : تحديد الشكل الذي سوف تصاغ فيه هذه الأسئلة كل على حدة ،

والشكل الذي سوف تصاغ فيه الاستارة في مجملها .

وقد تتابعت الحطوتان على هذا النحو فعلاً من الناحية الزمنية ، وفى بعض الأحيان كانت الهيئة ترتد من الحطوة الثانية إلى الحطوة الأولى لتعيد النظر فيها بإضافة بعض الموضوعات أو تعديل بعضها الآخر .

وقبل أن نورد المضمون الموضوعي لما انتهيت إليه الهيئة في كل من هاتين الخطوتين ، ينبغي لنا أن نوضح في إيجاز كيف تقلمت الهيئة في سيرها للوصول إلى هذا المضمون ، بعبارة أخرى كيف نظمت الهيئة عملها بما يضمن لها بلوخ أفضل النتائج المكنة لها فى هذا الصدد. ونحن على يقين من أن هذا الحديث جزء من واجباتنا المهجية فى هذه المرحلة من مراحل نمو البحوث الاجماعية العلمية فى مجتمعنا .

إن النقطة الرئيسية في هذا الصاد أن الهيئة حرصت على أن تستغل جميع الإمكانيات التي تتيحها لما ظروف العمل من خلال الفريق . كما حرصت على الإمكانيات التي تتيحها لما ظروف العمل من خلال الفريق . كما حرصت على أن ترشد عملها بالإفادة الماشرة أحياناً وغير المباشرة أحياناً أخرى من نتائج تجتمع خصيصاً لمناقشة بعض المسائل العملية أو العلمية . وجدير بالذكر أن تراث علم النفس الاجتماعي في هذا النوع من التجارب أخذ في النمو المطرد منذ بداية العقد الرابع من هذا القرن بوجه خاص ( ١٨) وأن نتائج عدد كبير من هذا التجارب تلتق فيا بينها ، برغم اختلاف العلماء الذين أجروها واختلاف المعامل التي أجريت فيها عمل إلى القيمة الموضوعية لهذه التنائج وإلى إمكان العامل التي التعطيق في بعض المواقف العملية .

كانت الحطة الأساسية التي تنتظم العمل في الهيئة ، تمضى على النحو الآتى :

 ١ ــ تجميع كل ما استطاعت الهيئة الوصول إليه من معلومات من خلال الاطلاعات النظرية والاستبارات ، وما سجله كل عضو من أعضائها من ملاحظات وأفكار خاصة طرأت على ذهنه أثناء تلك الاطلاعات والاستبارات .

٢ .. مناقشة كل مفردة من هذه المعلومات أو الملاحظات أو الأفكار من حيث دقيًا ومن حيث ما نتوسم فيها من قيمة بالنسبة للبحث وذلك من خلال ملاقها بسائر البيانات والملاحظات. وكانت هذه المناقشة تسبق في العادة موافقة الهيئة على ترشيح أية مفردة لأن تتضمنها استارة البحث. وبديهي أن المفردات تفاوت في بينها في مقدار ما أثارته كل منها من مناقشة. لكن المهم أن ما أفلح منها في الوصول إلى مستوى الرشيح للاستارة وصل إلى ذلك على أساس من اقتناع جميع أعضاء الهيئة بقيمته.

" - تقسيم العمل من حين لآخر على أسس مختلفة ، بعضها يتعلق بالتخصص الدقيق لبعض الأعضاء ، والبعض الآخر يتعلق بمجرد تيسير العمل . ومن أمثلة النوع الأول ما حدث مثلا عند ما طلبت الهيئة إلى الأستاذ السيد يس السيد دراسة موضوع تطور التشريع المصرى فيا يتعلق بتجريم تعاطى الحشيش ، أو ما حدث عند ما اختص دكتور السيد خبرى ودكتور مصطفى سويف بوضع الخطة اللازمة للتحليل الإحصائي لبيانات الاسهارة ،أو ما حدث عند ما طلب إلى الأستاذ محمد خبرى محمد على تجميع بعض آثار الأدب الشعبي الى تدور حول التعاطي والمتعاطين . ومن أمثلة النوع الثاني ما حدث عند ما اكتشفت الهيئة في أحد الاختبارات التمهيدية التي أجرتها على الاسهارة أن لغة الأسئلة (وكانت العربية البسيطة) غير مفهومة للمجييين الأميين أو أنصاف الأمين (وفقصد الذين يعرفون مبادئ القراءة والكتابة فحسب) فقررت إعدادة صياغة الأسئلة بالعامية وقامت عندئذ بتقسيم العمل بين الأعضاء على أساس أنصبة متساوية من الأسئلة .

وفى كلا النوعين من تقسيم العمل كانت المسألة تنهى دائماً بأن يأتى العضو بالعمل الذى وكل إليه ، ويعرض ما أنجزه على الهيئة مجتمعة . ولم يكن أى عضو من أعضاء الهيئة يتراجع عن أن يناقشه فى أى جزء ثما انتهى إليه ، وكان يقع على العضو القائم بالعمل عبه إقناع المناقش والهيئة بصواب ما فعل أو يتنازل عما فعل ويأخذ بما تقرره الهيئة . ومع ذلك فقد كان بين أعضاء الهيئة من التقدير المتبادل ما يسمح بأن يقتصد الأعضاء غير المتخصصين فى مناقشة الموضوعات الفنية جداً ، وأن يكتفوا بفهم منطقها العام ، ويعتملوا بعد ذلك على ما يشبه أن يكون « كلمة شرف » من العضو المتخصص أن يرعى ذلك على ما يشبه أن يكون « كلمة شرف » من العضو المتخصص أن يرعى

فى هذه الخطوات الثلاث تتلخص الحطة الأساسية للعمل كما تقدم بالفعل فى هذه الهيئة حتى انهى إلى تحديد النقاط التفصيلية التى تؤلف مضمون الاستمارة على نحو ما سنورد بعد قليل . والواقع أن هذه الحطة هى نفسها التى اتبعها الهيئة في إدارة دفة النشاط بداخلها في جميع المراحل الكبرى لسير البحث . والشيء المهم في هذا الخمط من تنظيم العمل أنه يتيح الفرصة للجهود الفردية أن تظهر وتنمو ، كما أنه يتيح الفرصة للجهود الفردية أن تظهر وتنمو ، كما أنه يتيح الفرصة الجماعية . ومن الجلير بالذكر أن نتائج عدد من البحوث التجريبية تشير معاً ،ومن زوايا عتلقة الى أن المنافشة الجماعية تؤدى إلى حلول المشكلات المطروحة أكثر كفاءة من الحلول التي يصل إليها الفرد بمفرده فيحوث مونستر برج H. Munsterberg وجنس A. Jens توضح أن الأحكام التي يصدرها قبل المناقشة وكما أنجوث كلوجمان أقرب إلى الصحة من تلك التي يصدرها قبل المناقشة وكما أنجوث كلوجمان تكون أقرب إلى وداشيل J.F. Dashiell توضح أن أحكام الأفراد على الأحداث تكون أكثر دقة بعد المناقشة الجماعية مها قبلها ،وتبين بحوث شوسه عدد من الأخطاء أكثر مما عند ما تداول حل مشكلة معقدة تميل إلى رفض عدد من الأخطاء أكثر مما

ويكنى هذا القدر من الحديث عن خطة العمل.ومبرراتها .

وفيا يلي بيان بالنقاط التفصيلية التي استقرت الهيئة على تضمينها اسهارة المحث:

- ١ -- مدى الانتشار بالنسبة للحشيش والأفيون في رأى المتعاطين :
  - ( ١ ) في المهن المختلفة .
  - ( س) في الأعمار المختلفة .
    - ف ألجنسين .
  - (د) في الطبقات الاقتصادية الاجباعية.
    - ( ه ) في فثات التعلم المختلفة .
      - ( و ) في المان والريف.
    - ( ز ) بين المتزوجين وغير المتزوجين .
  - ٢ ـــ التعاطى بالنسبة للحشيش والأفيون :
    - ( ١ ) كيفية التعاطي.

- ( ب ) مدى الانتظام في التعاطي ( أي في مواعيد ثابتة ذات تمط إيقاعي ) .
  - ( ~ ) الشهية للطعام وعلاقها بالتعاطى .
    - ( د ) الجو الاجباعي لموقف التعاطي .
      - ( 🗚 ) المكيفات الأخرى .
  - ( و ) الفرق بين التعاطى قبل الزواج وبعده .
  - الكمية أو المقدار ( هل زاد ، أم نقص ، أم ظل كما هو؟) .
    - ــ الطريقة : هل تغيرت ؟
      - ــ النوع : هل تغير ؟
        - ( ز ) السن عند التعاطي .
        - ( ح ) مناسبة بلء التعاطي .
    - ( ط ) الدوافع الى دفعت الشخص إلى بدء التعاطي .
  - ( ى ) هل حدث انقطاع في فترة ما ؟ وما أسبابه ؟ وما أسباب العودة ؟
    - (ك) أوقات التعاطي (الصباح ــ الظهر ــ المساء).
- ٣ الحالة الحسمية والمظهر العام : الصحة العامة ومظهر الوجه والعينين.
  - ٤ ألحواس والحالة العقلية .
  - ( ا ) الذاكرة أثناء التعاطي وبعد التعاطي.
    - (ب) الإدراك:
- إدراك كل من الوقت والمسافة والحجم ( من حيث الدقة ) أثناء التخدير ، و بعد التخدير بـ ٢٤ ساعة .
  - وفي الحالة العادية عند ما يكون الشخص غير محدر .
    - ( ~ ) نوع الأفكار أثناء التخدير .
      - ( د ) طلاقة الأفكار .
  - ( ه ) التفكير في حلول المشكلات أثناء التخدير : ما مقدار كفاءته ؟
  - السيات الوجد انية والشخصية والقدرات أو الاستعدادات الحاصة:
    - ( ا ) المرح والانقباض.

- ( س ) الميل إلى الاستسلام أو المقاومة .
  - ( ح ) البردد أو القدرة على الحسم .
- ( د ) القابلية للاستهواء أو القدرة على الاستقلال .
  - ( ه ) الانطواء أو الانبساط .
    - ( و ) القدارت الإنتاجية.

هذه النقاط جميعاً من 13 م إلى 3 و 2 يسأل عنها تحت الشروط الآتية : أثناء التخدير – بعد زوال أثر المخدر مباشرة – الحالة العادية – حالة تعذر الحصول على المحدر .

٦ - نوع العلاقات بين المتعاطى وبين الأشخاص المحيطين به عن قرب فى الأسرة ، وفى محيط العمل ، وفى محيط الصدافة ، أثناء وجود أثر المخدر . - وفى الحالة العادية - وفى حالة تعذر الحصول على المخدر .

٧ ــ النشاط الجنسي للمتعاطى .

٨ - رأى المتعاطى في تعاطى الحشيش:

- ( ا ) حكمه الحلقي على التعاطي .
- ( س ) رأيه في موقف الدين من التعاطي .
- ( ح ) رأيه في النمط الشائع لشخصية المتعاطى .
- ( د ) رأيه في حكم الناس عموماً على شخصية المتعاطى .

 ٩ ــ رأى المتعاطى فى القانون الجديد للمخدرات (القصود هنا المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٧).

١٠ ــ تأثير التعاطى على عدد من الوظائف البيولوچية :

- (١) الشهية الطعام والشراب.
- ( س) الميل إلى النشاط برجه عام.
- ١١ ــ بعض الآثار التراكمية نتيجة لاستمرار التعاطى مئة طويلة .
- ١٢ ــ نمط العلاقات داخل الأسرة الوالدية للمتعاطى في طفولته وصباه :
  - (١) العلاقات بين الوالد والوالدة.

- ( س) العلاقات بين المتعاطى ووالديه .
  - ( ح ) حضور الأب أو غيابه .
- ١٣ ــ تاريخ التعاطي بين الأقرباء.
- ١٤ ــ نمط العلاقات داخل الأسرة الزوجية للمتعاطى إذا كان متزوجاً .
  - ( أ ) بينه وبين زوجته .
  - ( ب) بينه وبين أولاده.
  - ١٥ \_ ظروف عمل المتعاطى :
  - ( ١ ) عدد ساعات العمل اليوى الأصلى .
    - ( س) مواعيد العمل الأصلي .
    - ( ح ) إذا كانت هناك أعمال إضافية .
    - ١٦ ... كيفية قضاء وقت الفراغ .
- ١٧ ــ وصفالنمط الذي تنتظم فيه مجموعة التعاطى ولحجمها، وللتفاعل
   كما يتم بداخلها .
  - ١٨ ــ بيانات أولية يراعى فيها الاهتهام بوجه خاص بما يأتى :
    - ( ا ) مستوى التعليم للدى المتعاطى وأفراد أسرته .
    - ( س) حالته المدنية ( الزواج والإعالة . . . إلخ ) .
      - ( ) المهنة .
    - ( د ) حالة المتعاطى الاقتصادية ( الدخل والمنصرف ) .
      - ( ه ) ظروف المسكن .
- و) حالته الصحية العامة ( يؤخذ فيها تاريخه المرضى سواء بالنسبة للأمراض العضوية والنفسية ) .

هذه هي النقاط التفصيلية التي استقرت الهيئة على تضمينها اسهارة الاستبار . ويبلغ عددها حوالى ثمانين نقطة أو أكثر قليلا . ويجب أن يلاحظ أن الصيغة النهائية للاسهارة كما طبقت فعلا على المتعاطين ( وقد أثبتناها في الملحق رقم ١٩) في نهاية هذا التقرير ) تحتوى على عدد من الأسئلة يزيد على ثلاثة أمثال عدد

هذه النقاط. ولذلك أسباب متعددة ، منها أن كثيراً من هذه النقاط الى نصفها بأنها تفصيلية لم يكن هناك بد من معاملتها على أنها رؤوس موضوعات يلزمنا تقسيم مضمونها على عدد من الأسئلة ، ومنها اضطرارنا إلى تكرار عدد من الأمثلة كوسيلة لتأكد من سلامة الاتجاه النفسي للمجيب نحو موقف الاستبار على نحو ما سنوضح فيا بعد ، ومنها كذلك أننا أضفنا بعض الأسئلة التي تتماق بفتات خاصة من الجيبين ولا تنطبق على جميع أفراد العينة .

ولنتقل الآن إلى الحديث عن الخطوة الرئيسية الثانية في تكوين استارة الاستبار وهي الحطوة الخاصة بالصياخة الشكلية بوجه عام ، فمن ناحية تحديد شكل الأسئلة التي سوف تدور حول النقاط سالفة الذكر ، ومن ناحية أخرى تحديد الشكل الإجمالي للاستمارة وهو ما يتعلق أساساً بتحديد أفضل ترتيب للأسئلة ومعيار الأفضلية هنا هو ما يصل بنا إلى أفضل التناثج .

ولنبدأ بالحديث عن مسألة شكل الأسئلة أو الصياغة اللفظية للأسئلة. ويمكن تلخيص هذه المشكلة كما واجهها الهيئة على النحو الآتى :

هل تحدد الهيئة أسئلة الاستارة بلفظها بحيث تقتصر مهمة المستبر على قراءة الأسئلة ، أم تكتفي بتحديد مضمون كل سؤال وتترك أمر صياغته للمستبر ؟ بعبارة أخرى هل تأخد الهيئة بمبدأ تطبيق استارة مقننة من حيث ألفاظها أم تأخد بمبدأ تطبيق استارة غير مقننة ؟

عند ما تعرضت الهيئة للمشكلة على هذا النحو رأت أن الطريق إلى الحل السليم إنما يكون بالرجوع إلى الحبرات المنشورة لبعض الباحثين اللهين سبقونا ، وكذلك بالقيام ببعض المحاولات على سبيل التجارب التمهيدية لاستطلاع أحوال المادة البشرية التى تحن بصددها وما إذا كانت تصلح لأن نعمم عليها نتائج خبرات أولتك الباحثين .

إن الضرورة الأولى الى تدعو إلى تحديد الأسئلة بمكن توضيحها على النحو الآتى: ما دمنا سنطبق هذه الاستهارة على عينة تتألف من عـــدد كبير من الأفراد ، على نحو ما أوضحنا من قبل ، وما دامت الاستهارة تحتوى على

عدد كبير من الموضوعات التى نرمع جمع البيانات عبا ، فلا بد من الاستمانة بعدد من الباحثين للقيام بتطبيق هذه الاستمارة ، وذلك لكى يمكن إنجاز البحث في زمن معقول . غير أن تعدد الباحثين الطبقين للاستمارة يثير مشكلة جديدة مؤداها أنه من المختمل أن تتعدد في أذها بم الزوايا التي يفهمون مها كل موضوع من موضوعات هذه الاستمارة ، وبالتالي يوجهون إلى أفراد العينة أسئلة تتباين قليلا أو كثيراً في مضموبها ، مما يجعل الإجابات غير قابلة المتجميع والقارنة بين بعضها والبعض الآخر. هذه المشكلة هي المثار الحقيق لضرورة تحديد الأسئلة تتحديداً هدفه توحيد فهمها لذى الباحثين والمفحوصين على السواء ، وهي من المشكلات المهجية الأصيلة في بحوث السلوك التي تستعين بالاستبارات والاستخبارات ، ولذلك يصب حسابها علماء السلوك لا سيا في البحوث الحديثة التي زاد تفقهها في الجوانب المهجية أخيراً .

غير أن الطرق التي انتهجها الملماء المختلفون الوصول إلى الهدف، وهو توحيد فهم موضوعات الأسئلة ، قد تعددت واختلفت فها بينها من حيث درجة صرامها . ومن الأمثلة الكلاسيكية على الصرامة التي وصلت إلى درجة الترمت ماأصر عليه هاملتون G. V. Hamilton في يخته لموضوع الزواج (١٦) ، فقد وضع الصيغة المفظية لأسئلة الاستبار ، وخوفاً من أن يؤدى اختلاف نغمات قراءة الباحثين المختلفين للسؤال الواحد إلى إحداث اختلافات — ولو طفيفة — في الآثار الذهنية المرتبة عليه في أذهان المفحوصين فقد قرر كتابة الأسئلة على بطاقات متفرقة وما على الباحث إلا أن يونع البطاقة أمام المفحوص ليقرأها ثم يجيب عليها . واتخذ كذلك احتياطات أخرى هدفها جميعاً تقنين موقف الاستبار أو تثبيت خصائصه تثبيتاً يكاد يكون تامناً . ومن هذه الاحتياطات تثبيت ارتب الأسئلة وتثبيت مكان إجراء الاستبار والمسافة التي تفصل بين مقعد المفحوص .

غير أن هذه المغالاة فى تقنين الاستبار تثير مخاوف عدد من العلماء على أساس أنها نصل إلى الدرجة التى يصبح معها موقف الاستبار مفتعلا ومكبلا بعدد كبير من القيود مما يضايق المفحوصين وقد يدفعهم في نهاية الأمر إلى إلقاء الإجابات حيثما اتفق سعياً وراء الانهاء من الموقف بأسرع وقت ممكن على حساب الدقة والأمانة . بعبارة أخرى إن المغالاة في تقنين الاستبار قد تؤدى إلى الانخفاض في صدق الإجابات عليه .

وربما كان من أبرز دعاة التخفف من قيود التقنين الشكلي للاستبار كنزى وبومروى ومارتن A.C.Kinsey, W.B.Pomeroy&C.R.Martin (٥١ ص ٥١) في يحتّهم للنشاط الجنسي عند الذكور الآدميين ، فقد اكتفوا بوضع تعريفات لموضوعات الأسئلة وتركوا للقائمين على تطبيق الاستبار أمر صياعتها اللفظية.

كذلك لم يثبتوا ترتيب الموضوعات التى تدور الأسئلة حولها بل تركوا أمر لك للمستبرين .

والحجة الرئيسية التى يثيرها دعاة الاستبار الحر من أمثال كنزى وزميليه تتلخص فى تجب الافتعال فى موقف الاستبار ، وفى ضرورة مراعاة القروق الفردية بين المفحوصين ، فما يصلح من الألفاظ لشخص على درجة مرتفعة من الذكاء أو من التعليم الرسمى لا يصلح غالباً لشخص ذى حظ منخفض من الذكاء أو لم يتلق من العمليم الرسمى شيئاً . وطريقة بناء العبارات قد تصلح لاحدهما ولا تصلح للآخر . كذلك فيا يتعلق بترتيب الأسئلة هناك حجج مشابهة للحجج السابقة .

ومع أن هذه الحجج لها قيمها التي لا يمكن الاستهانة بها ، فإنها لا تكنى وحدها لحسم الموضوع واتخاذ قرار سلم . فشمة مجموعة من البحوث الحديثة ، لم تكن معروفة عند ما بدأ كنزى جمع الاستبارات الأولى لبحثه وذلك عام ١٩٣٨، ويمكن القول بأن هذه البحوث بدأت خلال المقد الحامس من هذا القرن ولم تنشط إلا في السنوات العشر الأخيرة فحسب . ونعى بها البحوث التي تتناول أثر تغير الصياغة اللفظية للسؤال في تغير الإجابة عليه . وقد أجريت تجارب متعلدة في هذا الموضوع مع التحكم الذي يكاد يكون تامًا في مضمون السؤال . وكانت فتجده هذه التجارب مؤيدة للغرض القائل بأن صيغة السؤال أو صيغة العبارة

الواردة فى أى استخبار (\*) من استخبارات الشخصية تؤثر فى نوع الإجابة عليه .

فإذا ألقينا على مسامع شخص سؤالا أو عبارة معينة تصف وضعاً ينال التحييذ الاجتماعي عادة مثل قولنا: ١ من اليسير أن يتصرف المرء بما يرضي العائلة ، وطلبنا منه أن يجيب بما يفيد موافقته على ذلك أو مخالفته له ، وأجاب على ذلك بالموافقة التامة ، فليس من الضروري أن نتوقع من هذا الشخص أن يجيب بالخالفة التامة عند ما نلق عليه عكس القول السابق فنقول: و من العسير أن يتصرف المرء بما يرضي العائلة. وهذا ما تبينه رند كويست E.A. Rundquist ( ٢٨ ). ومن النتائج الطريفة التي وجدها رندكويست كذلك أن الإجابات على الأسئلة أو العبارات ذات المضمون ( المرفوض اجمّاعيًّا ) تكون مرتبطة فها بينها بمعاملات ارتباط أعلى من تلك التي تحدد العلاقة بين مقابلاتها ذات المضمون ا المقبول اجمَّاعيًّا ٤. كذلك أشار بوير نفايند R.H.Bauernfeind إلى أن الأسئلة التي لاتتبح للمجيب إلا أن يختار في إجابته واحدة من فئتين تختلف عن الأسئلة التي تتبح للمجيب أن يختار بين أكثر من فئتين من حيث ما يستثرهكا. نوع لدى المجيب من مشاعر الضيق أو الراحة . كذلك أجرى هاينان C. E. Heineman ويرى D. K. Berry وغيرهما دراسات على ماسمي بطريقة الاختيار الإجباري (\*\* وهي تتلخص في أن يلم الباحث بالسؤال أو العبارة وبدلا من أن يقف عند هذا الحد لينتظر الحيب وهو يجيب بالإيجاب أو السلب يعيد السؤال أو العبارة مرة أخرى ولكن بصيغة السلب إذا كانت الأولى بصيغة الإيجاب ، وعلى المجيب أن يختار إحدى العبارتين(×) . وقد تبين في بعض البحوث أن هذه الطريقة أفضل من الطريقة التقليدية التي تعتمد على إلقاء

questionaire (\*)

forced - choise technique ( \*\*)

 <sup>(</sup>X) حاولنا استغدام هذه الطريقة في الصينة الأولى للامتمارة. انظر الملمئق رقم (٢). ثم
 عدلنا عن ذلك لأن الاسكارة لن يقرأها المفحوس ولكن سيقرأها الباحث على مسمع من المفحوس.

صيغة واحدة للسؤال وما على المجيب إلا أن يحيب بالسلب أو الإيجاب. غير أن بحوثًا أخرى ظهرت بعد ذلك ألفت ظلالا من الشك على النتائج الأولى. ولا تزال البحوث جارية حول هذه النقطة ( ٢٠) .

ومهما تكن نتائج البحوث التي أوردناها فليس هذا هو المهم الآن. ولكن المهم أن مشكلة الصياغة الفقطية لأسئلة الاستارة مشكلة هامة ، لا يمكن إغفالها ، بدليل أنها تحتل مكاناً بين البحوث المهجية . والذي يهمنا من بين النتائج المتعددة البحوث سالفة الذكر أن الصياغات اللفظية المختلفة للأسئلة ، بخض النظر عن مضمونها - تؤثر في اتجاه الإجابات الصادرة عليها . وقد رأت الهيئة بناء على ذلك ، وبناء على طبيعة التحليلات الإحصائية التي سوف تقوم بها على البيانات المتجمعة بوساطة الإستارة - هذه التحليلات التي تستند دائماً إلى تجميم الإجابات وتصنيفها والمقارنة أو الربط بين بعضها البعض الآخر - ضرورة تثبيت الصياغة اللفظية للأسئلة .

ومع ذلك فهذه الاعتبارات لا تنطوى على رد مباشر على الحجج الى أثارها كنزى وزميلاه في دعوم للاستبار الحر. بل ينبغى الاعتراف بأن ما أوردناه إنما يسد ثغرة في موقف هؤلاء الباحثين، ولكن حججهم لا تزال قائمة تنتظر الرد عليها.

والواقع أن تثبيت ألفاظ الأسئلة فى الاستبار لا يستتبع بالضرورة أن يصبح موقف الاستبار مفتعلا بدرجة مخلة كما أنه لا يستتبع بالضرورة استخدام ألفاظ أو أبنية لغوية يعجز عن فهمها بعض أفراد العينة . وسوف نوضح فيا يلى الحلول التى توصلت إليها الهيئة فى هذا الصدد :

١ - انتهت الهيئة أولا إلى قرار بتأليف الاستهارة باللغة العربية البسيطة (وهي التي تتمثل في الكتابة الصحفية) ، مع استخدام بعض الألفاظ العامة التي يبدو أنها أقدر على التعبير من مناظراتها العربية (\*) . وبعد أن تم تأليف

<sup>(</sup> و ) عضر جلمة اللجنة الميانية الى تكونت لقيام بتأليف الاسمارة تاريخ المحضر ٢٤ أبريل ١٩٥٨ .

الاستهارة على هذا النحو قامت الهيئة بتجربة تطبيقها على عدد صغير من المتعاطين مراعية فى انتخابهم أن يمثلوا الفئات المتباينة فى المجتمع . وعندئذ تبين الهيئة ضرورة العدول عن اللغة العربية الكلاسيكية مهما تكن بساطها ، وإن لابد وأن تصاغ الأسئلة باللغة بالعامية تماماً (ما إذا أردنا أنيفهمها جميع أفراد عينة البحث وأن يلتزمها مطبقو الاستهارة التزاماً دقيقاً دون أن يتطوعوا بالشرح أو التوضيح لهذا اللفظ أو ذاك . وعلى ذلك بدأت الهيئة ما يشبه عملية الشرجمة من العربية إلى العامية . ومن الطريف أن نثبت فها يلى عينة من الألفاظ والعبارات العربية وما آلت إليه بعد تحويلها إلى ألعامية :

هل: يا ترى

، ماذا : إيه

ما سبب: ليه أو إيه سبب

بغرض العملية الجنسية : عشان الحريم

القلق: الفكر والانقباض

ما طول مدة الانقطاع: انقطعت أد إيه

ما الأوقات: إمني

الأرق: بتقلق بالليل

باهت: بهتان

رئيس: ريس

استجابة المرأة: تجاوب الست

يوجه عام: عموماً كلم

الحمل الفعلية : حمل إسميه

ويجدر بنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن المسألة ليست مجرد ترجمة أو

<sup>( ، )</sup> محضر جلسة اللجنة الميدانية بشاريخ ١٥ فبراير ١٩٥٩ .

ما يشبه الترجمة من العربية إلى العامية يستطيع أن ينجزها الباحث وهو جالس إلى مكتبه ، فقد يوافق الباحث على إيراد لفظ معين ظنناً منه أنه عاى أوشائع وأنه بالتالى لابد وأن يفهمه أفراد عينة البحث، ولكنه عند ما يحاول أن يستخلمه يتبين أنه لم يؤد المعنى المطلوب . والسبب الريسي لذلك أن عدد كبيراً من الألفاظ لا يشيع استخدامها إلا داخل فئات اجتماعية معينة ، وقد يكون هذا اللفظ أو ذلك شائع الاستعمال داخل الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الباحث ولكنه غير شائع داخل فئات أخرى تختلف اختلافاً كبيراً من حيث المستوى التعليمي أو من حيث المستوى الاجتماعي الاقتصادى وما يتبعه من اختلاف في أسلوب الحياة الاجتماعية . ولما لم يكن أمامنا أية وسيلة للحكم النظرى باتجاه التبعية الاجتماعية للأفاظ فقد أصبح لزاماً على الباحث أن يتبع طريق التجربة المباشر بالاتصال بأفراد ينتمون إلى العينة التي سوف يستبرها ، هذا إذا أراد أن يتغلب على حدود نسبية مركزه الاجتماعي .

وقد تعلمت الهيئة من خبرتها في هذا الصدد أن هناك ألفاظاً كثيرة خادعة ، وأن الطريقة الفندة المتغلب على خداعها هي التجريب المباشر . نذكر مثالا على ذلك كلمة و انتشار » فقد كانت الهيئة نظن في بداية الأمر أنها كلمة مفهومة لدى الجميع ومع ذلك فقد وجدنا صعوبة شديدة في أن ننقل إلى بعض الأشخاص الذين استخدمناهم في اختباراتنا التهيدية ما نقصد بسؤلنا عن الفئة الاجتماعية التي تتوفر فيها أكبر درجة من و انتشار » الحشيش (\*) وبعد محاولات متعددة للتعديل الطفيف باعت كلها بالفشل ، انتهت الهيئة إلى صياغة حديدة مؤداها أن نبدأ بسؤال المتعاطى على النحو الآتى :

يا ترى تفتكر إن الحشيش بيشربوه : العمال ( ) الطلبة ( )

ثم نسأله:

تفتكر مين في دول أكثر ؟

<sup>(</sup> ه ) انظر الصيغة الأول للاسباره ، الملحق رقم (٢) .

وثمة أمثلة أخرى عديدة اختلفت الحلول بالنسبة لكل منها ولكن هدفها جميعاً ظل واحداً ، وهو نقل المنى الذى نقصده إلى ذهن المفحوص بأوضح صورة ممكنة . ومن الحلول الى جانا إليها عند ما كان يعوزنا وجود اللفظ المناسب أننا كنا نضع اللفظ الذى في متناولنا ثم نشفعه بشرح بين قوسين ، وهو الشرح الذى تبينا كفاءته أثناء الاختبارات التمهيدية. من هذا القبيل ما ورد في السؤال رقم ٩٦ من الاسمارة (الصيغة المهائية) :

أنت حالتك العادية ( يعني وانت مش مخدر ) بتكون :

مرح (یعنی غالباً مفرفش) ( ) ولا منقبض (یعنی مقبوض) ( ) ۰ ۰ ۰ ۰

وما ورد فى السؤال رقم ٩٧ :

وأنت في حالتك العادية . . . . :

بتتحکم (یعنی تفرض رأیك علی غیرك) ( ) ولا بتستکین (یعنی ثنتازل عن رأیك بسهولة) ( ) . . . . ؟

وما ورد في الأسئلة رقم ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٥ . . . الخ .

٢ - بناء على النقطة السالفة يخشى البعض من أن تثبيت الألفاظ قد يؤدى بنا إلى جعل الاستارة مفهومة لبعض الفئات دون الأخرى ، الأمر الذى يجهل بجهودنا يبدو وكأنه موجه إلى جعل الاستارة تصبح مفهومة لفئة الأميين مثلا وفي الوقت نفسه تصبح غير مفهومة لفئة المتعلمين . ومثل هذه المخاوف تبدو من خلال حديث كنزى دفاعاً عن الاستبار غير المقنن .

ومع ذلك فقد تبين لنا أن هذه المخاوف وهمية. ذلك أننا وجدنا أن معظم الألفاظ التي يفهمها الأميون، يستطيع أن يفهمها المتعلمون على اختلاف مستويات تعليمهم، ولكن العكس ليس صحيحاً. وعلى هذا الأساس فقد اتجهت محاولتنا إلى صياغة الاستارة بما يجعلها مفهومة للأميين، ونتوقع بعد ذلك أن يفهمها جميع المتمين إلى مستويات التعليم المختلفة. ولم يفشل هذا التوقع في حالة واحدة من الحالات التي استبرقاها في تجربتنا المحلودة التي تقلمها في هذا التقرير.

وكان الاعراض الأوحد الذى لزمنا أن نحسب حسابه فى هذا الصدد يتلخص فى أن أبناء المستويات التعليمية المرتفعة سوف يشعرون بالضيق والتبرم وسيشعرون بما يشبه الإهانة أمام اسهارة صيغت على هذا النحو ، مما سيفقدنا تعاونهم. وأمام هذا الاعراض رأت الهيئة أن تتخذ بعض الاحتياطات ،مها اسهلال الاسهارة بعبارة توضيحية من شأنها توجيه أذهان المسحوصين وجهة خاصة تساعد على تفهمهم لحقيقة موقفنا وبالتالى على تقبلهم للتعاون من خلال هذا الموقف . والعبارة تمضى على النحو الآتى :

 احنا النهارده عاوزين ناخد رأيك فى شوية حاجات عن الحشيش وخلافه،
 وقصدنا من كده أننا ندرس المسألة دراسة علمية تفيد البلد» ( يمكن تلاحظ إننا بنشرح كثير فى بعض الأسئلة ؛ لكن الاستهارة دى معمولة للجميع ) .

وفى التعليمات المكتوبة للباحثين أن الجزء الأخير وهو الموضوع بين قومين مربعين لا يلتى على مسامع المفحوض إلا إذا توسم الباحث أنه ينتمى إلى أحد المستويات التعليمية المرتفعة نسبيًا .

ومن الاحتياطات التى اتخذناها أيضاً ما قرزناه من وضع الألفاظ أو الجمل التى وردت فى بعض الأسئلة على سبيل الشرح بين قوسين على أن يمتنع الباحث عن قراءتها كجزء من السؤال إذا ما توسع فى المفحوص ارتفاع مستواه التعليمي .

٣- يستتبع تثبيت الصياغة اللفظية على هذا النحو أن يقوم الباحث بقراءة الأسئلة أمام المفحوص، وذلك لأن الاستارة مسهبة ، ومن غير المعقول أن نطالب الباحثين بحفظ أسئلها . وعملية القراءة هذه هي إحدى العمليات الرئيسية التي تتركز فيها مخاوف البعض من الاستبار المقنن ، على أساس أنها مظهر هام للافتمال في الموقف يفقده طابع الحوار الحقيقي الحي .

ومع ذلك فإن تراث علم النفس الأكلينيكي بأسره، يقوم وراء إصرار الهيئة على اتباع هذا الطريق ، فحيث تستخدم الاختبارات والاستبارات المقننة في فحص الأشخاص لا بد من أن يعتمد الفاحص على قراءة البنود ، والمهارة التي يكتسبها الأخصائيون التفسيون ، تتمثل في أشياء متعددة مها أتهم يقرأون وفي الوقت نفسه لا يشعرون المقحوص بجو الافتعال ، فيستطيعون استثارة تعاونه والاحتفاظ بهذا التعاون طوال فترة الاختبار أو الاستبار . ومن المحقق أن هذه المهارة تنطوى على جوانب متعددة منها: أن يكون الباحث على معرفة جيدة بالاسهارة مما يجعل علية القراءة تستحيل من استكشاف للألفاظ إلى تعرف عليها ، وهذا بلعره يزيد من قدرة القارئ على التحكم فى قراءته بالسرعة أو البطء، وبتأكيد هذا اللفظ وعبور غيره دون تأكيد ، وبالتوقف فى مواضع يختارها دون أن يجدها مفروضة عليه . فيستطيع فى فترات متقاربة أن يرفع عينيه عن الورق لينظر إلى وجه المفحوص كماهى العادة الإنسانية عندما نتحدث إلى شخص أمامنا ، ويستطيع أن يحتفظ بهدوته وضبطه لنفسه وبابتسامة هادئة تخفف من توترات الموقف ، إلى آخر هذه الحيل الدقيقة التي تعتمد عليها سيكولوجية المحادثة وقلى نعرف كيف نكتسبها ولكن قد يتعذر علينا وصفها وصفاً شاملا مفصلا . وقد حرصت الهيئة على تخصيص فارة ثلاثة شهور لتدريب الباحثين خصص وقد حرصت الهيئة على تخصيص فارة ثلاثة شهور لتدريب الباحثين خصص بعضها لتمريهم تمريناً مباشراً على حسن تعليق الاسهارة على نحو ما سنوضح فيا بعد .

٤ - شكل الأسئلة : استقرت الهيئة على أن تكون معظم أسئلة الاستهارة من النوع الذي يسمى بالأسئلة المغلقة أو الاقراعية (٥٠). وتعرف هذه الأسئلة بأنها مصممة بحيث تثير اختيار الحبيب لإجابة معينة من بين عدد من الإجابات المحددة له وألمعروضة عليه ( ٢٠ ص ٢٧٧) .

ولهذه الأسئلة مزايا متعددة من أهمها ما يأتى :

( ١ ) توجيه ذهن المفحوص وجهة معينة ، بحيث تتفادى الاستطرادات التي لا مبرر لها والتي تستند أحياناً إلى تداعيات سطحية وهذا من شأنه أن يوفر كثيراً من الوقت والجهد.

( س) تيسير عملية تسجيل الإجابة أثناء إجراء الاستيار .

poll questions ( • )

(ج) تيسير عمليات التحليل الإحصائي للإجابات.

ويلاحظ أن الهيئة سمحت لنفسها باتخاذ هذا القرار بناء على ما حققته لنفسها من استكشاف وتحديد لا بأس به لإمكانيات الحديث فى الموضوعات المختلفة أثناء الاستبارات التمهيدية الحرة. ومع ذلك فقد راعينا أن نورد حوالى ثلاثين سؤالا مفتوحًا (٥) فى الجزء الحاص بالبيانات عن التعساطى ، لنبقى الباب مفتوحًا لبض البيانات التى قد لا نترقعها . ويلاحظ أن هذه الأسئلة موزعة توزيعًا لا بأس به على عدد كبير من الأقسام الرئيسية للاسيارة .

ومع ذلك فحى يعض الأسئلة المغلقة كنا نضمها فقة مفتوحة للإجابة، وذلك خشية ألا تكون الفئات الراجابة، من هذا القبيل ما أوردناه في بعض الأسئلة الحاصة بانتشار التعاطى. فمثلا في السؤال رقم ١ حصرنا عدداً من الفئات المهنية الرئيسية ثم شفعنا ذلك بفئة أخرى للإجابة ٥ فيه ناس تانيين ٩٤. كذلك في السؤال رقم ١١١٥، ب ، ح ، د حصرنا عدداً من الأفعال المكنة في مواقف الصراع ثم شفعناها بفئة أخرى للإجابة ١ تصرفت تصرفات تانية ٩٤. وهكذا يمكن القول بأن هذه الفئة المفتوحة لهال مغلق من شألها أن تجمله قريباً عما يسمى بالأسئلة المسارية (٥٠٠)

و يلاحظ أنه فيا يتعلق بعدد فئات الإجابة على الأسئلة المغلقة اختلف هذا العدد كما حددناه باختلاف مضمون السؤال وما نتوقعه منه على ضوء ما استكشفناه عن مجاله في أثناء الاستبارات التمهيدية الحرة . ومن ثم فقد ضاق هذا العدد أحياناً حتى أصبح فئتين اثنتين ، واتسع أحياناً أخرى حتى وصل إلى ما يقرب من ثمان فئات .

فها يتعلق بالشكل العام للاستهارة في صورتها الإجمالية :

يلاحظ أن الهيئة استقرت على ترتيب أسئلة الاسهارة في تتابع معين . ولا بد للباحث من مراعاة هذا الترتيب في تطبيقه للاسهارة . ولهذه النقطة أيضاً مجدوها

open end question (\*)

probes (\*\*)

ولها من يعارضونها . وقد حرص كنزى وزميلاه على أن يتركوا الحرية للباحثين فى أن يغير وا ترتيب موضوعات استبارهم حسب ما تقضى به الظروف . ومن أهم الحجيج التي استند إليها هؤلاءالباحثونأن الحكمة تقضى يلريجاءالأسئلة المحرجة للى مواضع متأخرة من الاستبار ، وأنهم تبينوا أن بعض الموضوعات التي تكون محرجة لإحدى الفتات الاجتماعية قد لا تكون محرجة لغيرها . ومن ثم فإن ما ينبغى تقديمه من الموضوعات بالنسبة لإحدى الفئات يجب تأخيره بالنسبة لفتة أخرى .

غير أن ماكوبى وماكوبى (٣٣) يعلقان على ذلك بقولهما إن كترى فى تغييره لترتيب الأسئلة تحقيقاً لقدر من العلاقة الطيبة بين المجيب والمستبر ضحى بالتساوى فى السياق (سياق الاستبار) وربما كان لذلك أثره فى إظهار بعض الفروق بين الفئات وكان من الممكن لهذه الفروق أن تختى لو أن السياق ظل واحداً بالنسبة للجميع .

وهذا بالضبط هو ما جعلنا نأخذ بمبدأ تقنين الترتيب . ربخاصة أننا لانظن أن عامل الحرج الشديد الذي كان محور تفكير كنزى في هذه المشكلة يوجد في مجال موضوعنا بالقوة نفسها التي يوجد بها في موضوع السلوك الجنسي .

ومن أهم الأسس التي استوحيناها في الترتيب الذي استقر عليه رأينا إقلال الشعور بالطابع الرحمي لجلسة الاستبار لدى المتحوص. ولهذا السبب يلاحظ المتبع الأشكال الاستهارة (٥) في تطورها أن الشكل الأول والتساني لها كانا يحملان القسم الحاص بالبيانات الأولية عن المفحوص في بدايتهما. ولكن هذا الوضع تغير بعد ذلك وأصبح هذا القسم يأتى في نهاية الاستهارة.

كذلك راعينا أن تكون الأسئلة فى بداية جلسة الاستبار متجهة إلى معرفة رأى الشخص فى مدى انتشار التماطى ، حتى إذا انقضت اللحظات الأولى وهى فى العادة لحظات مليئة بالقلق حتى يستكشف الشخص ما عسى أن تكون طبيعة هذه الجلسة انتقلنا به إلى أسئلة تمس شخصه وخبراته الحاصة ، وقد رأينا

 <sup>(</sup> ه ) انظر الأشكال الخسة التي مرت بها الاستارة في تطورها حتى وصلت إلى شكلها السادس والأخير ، الملحق رقم ( Y ) .

أن عكس هذا الرتيب قد يصدم شعور المفحوص لما فيه من فجائية في المساس مجمود الذات .

كذلك راعينا تقسيم الاسبارة إلى أضام رئيسية يدور كل مها حول موضوع واحد . ورأينا أن نقدم لبعض هذه الأقسام بما يشبه المقدمات التمهيدية التي تقلل من شعور المفحوص بفجائية الانتقال .

ويبدو أن هذا التصرف يتعارض مع مافعله كنزى في استباره . فقد اعتمد على عنصر المفاجاة أساساً وذلك فيا سهاه بطريقة «الأستلةالسريعة الانطلاق» (٥٠). غير أن طريقة كنزى قد يكون لها ما يبر رها في نطاق موضوعه الذي يثير كثيراً من الشحنات الوجدانية ، وبالتالى يخشى الباحث من أن تؤدى هذه الشحنات بالمفحوص إلى كثير من التردد والتفكير بهدف صقل الإجابة صقلا يسمح بإخفاء بعض الحقائق أو تشويهها .

غير أن طبيعة موضوعنا تختلف عن ذلك ، وبالتالى فليس تمة ما يدعو إلى إثارة هذا الجو المتوتر ، بل وأكثر من ذلك رأينا أن نعمل على خفض التوترات بصورة إيجابية ، وكانت إحدى وسائلنا إلى ذلك هذه المقدمات التمهيدية للأقسام الكبرى للاستبار . أما كيف نضمن صلق المجيب فقد اتخذا لذلك وسائل أخرى سوف نتحدث عها في حيها .

ويلاحظ أن ماكوبي وماكوبي (٣٧) يتخذان في هذا الموضوع موقفاً يتضمن التأييد لموقفنا . ويتضح ذلك في قولهما : إن طريقة كنزي هذه تقوم على افتراض أن الحق دائماً هو أول ما يرد إلى الذهن . ومع ذلك فإن عدداً من المباحثين يشعرون بأنهم إذا أمهلوا المفحوص للتشكير قبل الإجابة فإنهم سيقللون بذلك من نسبة الإجابات السطحية أو التي تنم عن إهمال . ونحن نرى أنه حيث يكون الموضوع مشحوناً انفعالياً بحيث يحتمل أن تصطدم الأسئلة بمقاومة انفعالية، فإن طريقة الأسئلة المتلاحقة بسرعة التي اتبعها كنزى قد تكون أفضل

rapid fire questioning ( a )

من غيرها، ولكن فى معظم الموضوعات الأخرى يكون الأفضل إعطاء المفحوص فرصة للتفكير قبل الإجابة .

 ٦ - فيا يتعلق بتسجيل الإجابات: قررت الهيئة أن يتم تسجيل إجابات المفحوصين كتابة أثناء استبارهم،أى تسجيل كل إجابة عقب الحصول عليها مباشرة، ومعنى ذلك أن التسجيل الكتابي يتم أمام المفحوصين.

وقد مسسنا هذا الموضوع وما يثيره من اعتراضات مسلًا رفيقاً في موضع سابق (\*). والمهم - قبل أن نتناول هذه الاعتراضات لتتبين مدى مشروعيها - أن نوضح أن نتائج الدراسات التجريبية في هذا الموضوع لا تدع لنا مجالا للاختيار، فعلى ضوئها لا بد لنا من الأخذ بمبدأ التسجيل المباشر أثناء الاستبار للتغلب على أخطار جيسمة يتعرض لها من يحاول الاعتماد على الذاكرة في هذا العمل.

ويمكن تلخيص بعض هذه الأخطار التى نشير إليها فى أن التسجيل من الذاكرة ينطوى على إفقار لكمية المعلومات التى يحصل عليها الفاحص كما أنه ينطوى على تشويه إيجابى بإضافة معلومات لم يدل بها المفحوص.

فنى دراسة قام بهاسيموند زودير يش P. M. Symonds & D. H. Dietrich بشيريا الآلى الإجابات على عدد من (٢٣) عام ١٩٤١ سجل هذان الباحثان بطريق التسجيل الآلى الإجابات على عدد من الاستبارات غير المفننة ، وفي الوقت نفسه حصلا على تقارير مكتوبة عن هذه الاستبارات من الذاكرة بعد فترات من الزبن متفاوتة الطول وذلك ليتبينا أثر الذاكرة في هذا الموضوع . ولما كان التسجيل الآلى يحتوى على كل ما ورد في الإجابات فقد اتخذ الباحثان محكًا موضوعيًّا لتقدير كفاءة التقارير المكتوبة .

التقارير التي كتبت بعد إجراء الاستبار بسبعة أيام كانت تحتوى على ٢٣ ٪ من مضمون الإجابات .

- التقارير التي كتبت بعد إجراء الاستبار بيومين كانت تحتوى على ٣٠٪ من مضمون الإجابات .

<sup>(</sup> ه ) أثناء الحديث عن الاستبارات القهيدية الحرة التي أجريناها في البداية .

- التقارير التي كتبت بعد إجراء الاستبار <u>مباشرة</u> كانت تحتوى على ٣٩٪ من مضمون الإجابات .

ومعنى ذلك أن التقارير التى تكتب بعد الاستبار مباشرة أفضل من تلك التى تكتب بعد الاستبار بفترة معينة ، غير أنها جميعة أبعد ما تكون عن أن تحتوى على المعلومات التى استثارها الاستبار جميعة . وبالنظر في طبيعة المعلومات التى تذكرها الفاحصون وذكروها في تقاريرهم تبين أنهم كانوا يميلون إلى تذكر المعلومات المعلومات المعلومات المعلومات المعلومات .

وفى دراسة قام بهاكوفتر P. J. Covner عام ي 192 تبين أن الباحثين الذين كتبوا تقاديرهم عن الاستبار اعتاداً على الذاكرة كانوا يميلون إلى الربط بين نقاط لم يربط بينها للفحوصون فى إجاباتهم فعلا ، ويعبارة أخرى إن الباحثين حاولوا أن يدخلوا على مادة الإجابة نوعاً من الاتساق لم يكن فيها أصلا .

وفى دراسة أجراها بين S. L. Payne عام ١٩٤٩ تبين أن ٢٥٪ من القضايا التى نسبها الباحثون إلى المفحوصين بواسطة الاستبار كانت من أساسها وذلك كما وردت فى تقارير كتبت اعهاداً على الذاكرة .

هذه النتائج التجريبية توضح كيف أنه لم يكن أمام الهيئة أن تختار بين التسجيل عقب الحصول على كل إجابة مباشرة وبين الكتابة من الذاكرة بعد النهاء جلسة الاستبار .

وعلى ذلك فقد استقرت الهيئة على التسجيل الكتابي المباشر .

أما ما يقال منأن هذا التسجيل قد يجعل جو الاستبار مفتعلا، فهذا يمكن أن يكون صحيحاً لدرجة نفسد العلاقة الطيبة بين الباحث والمفحوص، وذلك إذا كان الباحث مرتبكاً بطيئاً في كتابته يطيل النظر في الورق ويكتب اعتماداً على السمع دون النظر إلى وجه المفحوص وهكذا . ويحاول بعض الباحثين التخلب على هذا الموقف باستخدام طريقة الاختزال في الكتابة. غير أننا لم نكن بحاجة

إلى هذه الطريقة لأن معظم أسئلة الاستارة كانت أسئلة مغلقة ومن ثم فإن مهمة الباحث كانت تنحصر في وضع علامة ﴿ . حيث ينتخب المجيب إحدى فئات الإجابة ، وقلما مجتاج الباحث إلى كتابة كلمة بأكملها ،أما في حالة الأسئلة الثلاثين المفتوحة فقد طلب إلى الباحثين أن يكتبوا كل ما يقوله المجيبون حرفياً . ولكن هذا القدر من الكتابة لم يكن يستحق أن يتلتي الباحثون دروساً في الاختزال. وقد كان التدريب الذي تلقوه كافياً لأن يجملهم يكتبون و يحتفظون في الوقت نفسه بالعلاقة الطيبة مع المفحوصين ويشعر و بهمياً م معهم » .

على أن الحكم بأن الكتابة أثناء الاستبار تشعر المفحوص يجو الافتعال وقد تثير بعض مخاوفه ، هذا الحكم أقل ما يقال فيه أنه يصف نصف الحقيقة ويترك النصف الآخر . هذا النصف الآخر نستطيع أن نستقيه من شهادة عدد من الباحثين ذوى الحبرة في الميدان ( ٢٣) و يمكن تلخيصه على النحو الآتى : ( ا ) إن الكتابة أثناء تلتى الإجابات تضي جوًّا من الجدية على المؤقف مما

 ا إن الكتابة اثناء ثلى الإجابات تضى جوا من الجدية على الموقف م قد يجعل المفحوص يعنى بإجابته ويدقق فيها .

( س) يشعر بعض المفحوصين بأهميتهم لأن شخصاً ما يهتم بهم للرجة أنه
 يكتب أقوالم .

(ح) وبوجه عام يلاحظ أن المفحوصين يعتبرونه شيئاً طبيعيًّا أن يدون المستبر
 بعض المذاكرات . والمسألة بعد ذلك تتوقف على مهارة المستبر الذي
 يستطيع أن يجعل المفحوص ينسى هذه الكتابة أو يكاد .

٧ – يلاحظ أن النقاط الست سالفة الذكر تدور حول تفنين ألفاظ الاستمارة وتقنين سياقها وانتخاب أفضل طريقة لتسجيل المعلومات التى نحصل عليها دون خطأ يذكر ، كل ذلك مع محاولة توفير أعلى درجة من الفهم لجميع أقراد العينة والاحتفاظ بقدر من العلاقة الطيبة معهم يسمح باستثارة تعاونهم طوال جلسة الاستبار . ومن الواضح أن الهلف الرئيسي و راء هذه الاحتياطات جميعاً هو محاولة إجراء الاستبار بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

إلا أن هذا كله لا يغني عن تدريب الباحثين الذين سيقومون بتطبيق

الاستمارة . والواقع أن المستبر هنا ينبغي أن ينظر إليه على أنه جزء من أداة البحث الرئيسية التي تتألف منه ومن الاستبار . وعلى أساس نفس المبادئ المُمجية التي تحمّ تقنين الاستبار ينبغي النظر إلى المستبر والعمل على تقنينه . والمضمون الجوهري لعملية التقنين هنا يتركز في محاولة الإقلال من الفروق الفردية بين المستبرين بقدر الإمكان ، والمثل الأعلى هو إلغاء هذه الفروق تماماً بحيث يطبقون الاستبار بطريقة واحدة ، ويسلكون إزاء المادة البشرية في هذا الموقف سلوكاً مَّاثلًا لكن هذا المثل الأعلى يتعذر تحقيقه. ومع ذلك فإن الاقتراب منه ميسور ، وهذا ما يحرص على القيام به معظم علماء السلوك ممن يقومون بلىراسات تجريبية وميدانية معقدة . وقد حرص كترى على تدريب المستبرين فى بحثه، واستغرق تدريبه إياهم سنة كاملة . كما تحدث هايمان H. H. Hyman عنضرورة تلريبُ الباحثين على كيفية القيام باستبار غير متحيز وأورد مثلا على ذلك ببرناءج تدريب المستبرين في المركز القومي لبحوث الرأى العام NORG في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ سنة ١٩٣٩ عندما قام ليڤين K. Levin وليبيت R. Lippitt وهوايت بتجربتهمالمشهورة على، المناخالاجيّاعي،( ه ) لجماعات الأطفال تلك التجربة التي تعتبر معلماً هامًّا من معالم الطريق في تاريخ تقدم البحوث التجريبية في علم النفس الاجماعي،نجد أن تدريب الباحثين وتقنينهم (سواء كملاحظين أوْ كمستبرين) يبدأ يحتل اهتمام علماء السلوك بشكل ملحوظ .

وقد استغرق تدريب المستبرين في بحثنا هذا ثلاثة شهور. ولم يكن الهدف من هذا التدريب يقتصر على إعدادهم لهذه التجربة ، ذات النطاق الضيق الحاصة بحساب الثبات والصدق لاستهارة البحوث ، ولكنه في الواقع يمتد إلى إعدادهم لتطبيق الاستهارة في الخطوط القادمة كذلك. أما بالنسبة لتجربة الثبات والصدق فتنحصر مهمة هذا التدريب في إحاطة الاستبار بظروف عاثلة

للظروف التي سيجرى تطبيقه فيها على نطاق واسع ، وحساب ثباته وصلـقه تحت هذه الظروف حتى يتسنى التعميم مها على ألمراحل القادمة.

وقد روعى فى انتخاب المستبرين أن يكونوا جميعاً من ذوى الحبرة السابقة يمسائل الاختبار والقياس السيكولوجي، حتى تتوفر للبهم تلك البصيرة السيكومترية التي توضع لحاملها أن النهاون فى التزام أى جانب من جوانب التقنين وما يقضى به يمكن أن يؤدى إلى نتائج لا نعرف ماذا نفعل بها . واشتمل برنامج تلايبهم على عدد من المحاضرات تتناول طبيعة هذا البحث والمدف منه ، والغرض من تأليف الاسهارة وخطوات هذا التأليف ، وذلك لكى نمكنهم من أن يحيوا مع المئية فى نفس الجو الذهى الذى تحيا فيه وتفكر من خلاله لمستقبل هذا البحث. كذلك اشتمل البرنامج على توضيح لكيفية قراءة البنود المختلفة من الاسهارة كل بالطريقة التى وضعت له ، فبعض البنود ينبغى قراءتها فحسب دون فتات كل بالطريقة التى وضعت له ، فبعض البنود ينبغى قراءتها فحسب دون فتات الإجابة جميعاً ، فى حين أن الإسئلة المركبة الموضوعة فى صورة جداول يجب أن تقرأ بصورة خاصة ، وعند موجهة أنواع معينة من المفحوصين يجب حذف أجزاء معينة من بعض الأسئلة .

وقد شرح هذا كله بعناية تامة ووضعت له تعليمات مكتوبة (\*) حتى يعود إليها المستبر كلما أعوزه تذكر جزء منها ، كما روعى فى طبع الاستهارة أن تحمل علامات مختلفة واضحة فى أجزائها المختلفة ذات دلالات خاصة فى طريقة قرامتها .

وورد ذكر العلامات وشرح معانيها في التعليات المكتوبة للمستبرين أيضاً. ثم عرضت أمام هؤلاء المستبرين نماذج لتطبيق الاسمارة فعلا على عدد من المتعاطين ، وفي أثناء ذلك كانوا يتدربون على تسجيل الإجابات ، وتراجع تسجيلاتهم وتصحح ، ثم نستمع إلى ما يمكن أن يكون لليهم من ملاحظات

<sup>(</sup> هـ ) انظر الملحق رقم ( ه ) .

غتلفة . بعد ذلك قام هؤلاء المستبرون بالتطبيق بأنفسهم على عدد من المتعاطين وكان كل مستبر يقوم بالتطبيق على مشهد من الهيئة ومن زملاته ، ثم تناقش طريقته في التطبيق وملاحظات الجميع عليها . وبعد هذا الإعداد كله قررت الهيئة أن تم الاستبارات الأولى تحت إشراف أعضائها ، فوكل إلى كل عضو الإشراف على أحد المستبرين يحضرمعه استباره الأول فإذا وجده مرضياً كان ذلك إبذاناً للمستبر بأن يجرى استباراته التالية دون إشراف مباشر ، وإلا فعلى عضو الهيئة أن يستمر في الحضور لتصحيح الأجطاء حتى يرضى عن على المستبر .

هذه هي خلاصة برنامج تدريب المستبرين أو تقنيمهم . أما عن التعليمات المكتوبة فيستطيع القارئ أن يجدها في الملحق رقم (٥) في لهاية هذا التقرير .

 ٨ ـــ استبار المجموعة الضابطة : من الواضح أن حديثنا السابق بأسره كان يتناول اسهارة الاستبار التي أعددناها للتطبيق على مجموعة المتعاطين .

وقد رأت الهيئة أن تصمم استمارة أخرى التطبيق على مجموعة من غير المتعاطين وذلك للمقارنة بين بيانات المجموعتين ، وبالتالى لفهم الدلالة الحقيقية لبيانات المجموعة الضابطة .

وليس في استهارة المجموعة الضابطة جديد من الناحية المهجية والواقع أنها ليست سوى استهارة المجموعة التجريبية محلوفاً منها الأسئلة التي تتناول خبرة الشخص مباشرة بتعاطى الحشيش. وذلك حتى تصلح لتطبيق على المجموعة الضابطة التي عرفنا أفرادها على النحو الآتى: يعتبر غير متعاط الشخص الذي لم يتعاط الحشيش ولا أي مخدر آخر في حياته قط.

وعلى هذا الأساس فقد احترت هذه الاسلمارة على ١٤٧ سؤالا رئيسيًّا . وتدور هذه الأسئلة حول الموضوعات الآتية :

مدى الانتشار ــ المظهر العام والحالة الجسمية ــ السمات الوجدانية

والشخصية والقدرات الحاصة - السهات الحلقية والمثل العليا عند الشخص - الحشيش والدين - الحشيش وعلاقته بالإجرام - أثر القانون وتشديد العقوبة - حالة بعض الوظائف البيولوجية الأساسية - تاريخ التعاطى فى الأسرة الوالدية للمفحوص الجو العائلي فى الأسرة الزوجية للمفحوص إذا كان متروجاً - وقت القراغ والعطلات - المكيفات الأخرى - وصف لجلسة تعاطى الحشيش إذا كان قد شارك فى جلسة من هذا القبيل - بيانات أولية .

ويستطيع القارئ أن يستشف من خلال هذه الموضوعات نوع المقارنات التي سوف نجريها بين من يتعاطى الحشيش ومن لا يتعاطونه ، كما يستطيع أن يتوسم الدلالة السيكولوچية والاجهاعية لتتاثج هذه المقارنات .

هذا، وقد قررت الهيئة أن تلتزم إزاء تطبيق هذه الاستمارة بكل ما التزمت
 به إزاء تطبيق الاستمارة التجريبية .

## تلخيص

فى حديثنا عن تأليف استمارة الاستبار بدأنا بتحديد ما هو جوهرى فى الاستبار . ثم أوضحنا الضرورة المهجية التى تضطرنا إلى اتخاذ احتياطات شديدة فى تأليفه وإعداده للتطبيق، وتتلخص هذه الضرورة فى أن الاستبار هو أداتنا الرئيسية فى الجزء المسحى من البحث . ثم فصلنا القول فى النقاط التى ينبغى أن تتجه إليها احتياطاتنا ، وهى شمول الاستبار لأهم جوانب الظاهرة وضمان فهم المفحوصين وتعاويم ، وكيف نضمن ثبات النتائج وصدقها ونضمن كذلك الإقلال من أخطاء المستبر فى تسجيله للمعلومات التى يحصل عليها .

بعد ذلك تحدثنا عن الحطوات الفعلية التي خطبها الهيئة نحو تكوين الاستمارة ، وتتلخص في الاطلاع على المؤلفات الأجنبية والمحاولات المصرية السابقة لدراسة الموضوع دراسة علمية جادة ، وإجراء استبارات تمهيدية حرة على عدد من المتعاطين ، ثم إعداد الموضوعات التي سوف تشملها الاستمارة .

وفى حديثنا عن كيفية إعداد موضوعات الاستمارات تناولنا أسلوب العمل بين فى الهيئة ، مع العناية بجانين رئيسيين فى هذا الصدد هما : تقسيم العمل بين الأعضاء ، والمناقشة الجماعية لاتخاذ القرارات اللازمة . ثم أوردنا موضوعات الاستمارة .

ثم تحدثنا عن مسألة تحديد الصيغة الفظية للأسئلة التي سوف تدور حول هذه الموضوعات ، وتحديد سياق هذه الأسئلة والضرورات المهجية التي تحم هذا التحديد . وأوضحنا أن تقنين الاستارة أمر لا بد منه حتى نستطيع تحليل البيانات التي نحصل عليها تحليلا إحصائياً دقيقاً . كذلك أوضحنا أنهذا التقنين يظل مبتور الأثر إذا لم نكمله بتقنين للمستبرين أنفسهم وهذا ما سعينا إليه بالمبزامج الذي أعددناه لتدريهم . كذلك قدمنا وصفاً إجمالياً للاستارة ، والطريقة التي اتبعناها في تسجيل إجابات المفحوصين .

واتبعنا ذلك بحديث موجز عن إعداد اسهارة المجموعة الضابطة وكيف أنها عبارة عن اسمارة المجموعة التجريبية محلوفاً منها الأسئلة التي تدور حول خبرة الشخص بالتعاطى، وكيف أننا الترمنا إزاءها بجميع الالتزاءات المنهجية التي الترمناها إزاء الاسمارة التجريبية.

### القصل الثالث

# ثبات استارة الاستبار

معنى الثبات - طريقة إعادة الاستبار لتحديد درجة ثباته - وصف عينى البحث التجريبية والضابطة - إجراءات الاستبار - نتائج حساب الثبات .

أداة البحث معرضة دائماً للخطأ ، سواء فى ذلك أداة البحث فى العلوم الطبيعية وفى العلوم الإنسانية . والفرق الأساسى \_ إذا تحرينا الدقة والأمانة \_ بين هذين الميدانين فى المستوى الحاضر من التقدم العلمى عامة ، إنما يكمز فى حجم الحطأ المقبول فى كل منهما . فهذا الحجم ضئيل فى العلوم الطبيعية ، لكنه كبير نسبيناً فى العلوم الإنسانية ، ومن هنا كان التنبؤ والتطبيق فى الميدان الأخير .

وعلى ذلك فالمشكلة الرئيسية التى تواجه الباحث ... أى باحث ... في بداية بحثه أن يحدد حجم الحطأ الذي يمكن أن تتورط فيه أداته الرئيسية وأن يعمل على الإقلال من هذا الحجم بالطرق الميسورة وفى الحلود الممكنة في ميدانه. ومن الجلي أن هذا إذا كان واجباً في حالة العلوم الطبيعية فهو أوجب في العلوم الإنسانية.

و يمكن التعبير عن حجم الحطأ بعبارة أخرى وذلك بقولنا إن مهمة الباحث في هذا الصدد تنحصر في ضرورة أن يوضح لنا مدى اللفة التي تتوفر فيا حصل عليه من بيانات . والطريقة الرئيسية المقنعة في هذا الصدد تتمثل في الإجابة على السؤال الآتى : لنفرض أن هذا الباحث استخدم أداته مرة وجمع بها بياناته من عينة من الأفراد أو من الأشياء ، ولنفرض أنه عاد مرة أخرى واستخدم هذه الأداة نفسها وجمع بها بيانات من العينة نفسها من الأفراد أو الأشياء، فإلى أى مدى تتطابق بياناته في المرة الألولى ؟ هذا هو السؤال . ولمثل الأعل طبا أن يكون التطابق أو الاتفاق تاما أو ما يمكن

أن نعير عنه بواحد محميح . غير أن هذا نادر الحدوث ، وذلك لأسباب مختلفة ، ومن ثم فإن الاتفاق يكون غالباً اتفاقاً جزئياً ، ويعبر عنه عامة بكسر من الواحد الصحيح أو بنسبة مثوية أو بمعامل ارتباط يقال له عندتذ معامل التبات .

ومعيى ذلك أن الباحث عندما يواجه مشكلة الدقة هذه ، دقة المطومات التي حصل عليها ، أو ثبات الأداة التي يستخلمها ، يجد نفسه إزاء نسبتين : نسبة للاتفاق ونسبة للاختلاف ، ويقال عادة إن نسبة الاختلاف هذه ترجع إلى مجموعة من الأخطاء . وليس المقصود بالأخطاء هنا مجرد الإشارة إلى مجموعة من الخطات التي كان يمكن تلافيها ، بل المقصود الإشارة إلى تدخل عدد من العوامل لم يقصد الباحث إلى الكشف عنها ولم يحاول التحكم فيها لتثنيت من العوامل لم يقصد الباحث إلى الكشف عنها ولم يحاول التحكم فيها لتثنيت آثارها عند جمعه لبياناته . وقد يكون بعضها ميسوراً التحكم التجريبي والبعض الأخير غير ميسور .

ومن أمثلة هذا النوع من الشوائب التي يمكن أن تتدخل في موضوعنا الذي نحن بصدده ضعف الذاكرة عند بعض المفحوصين مما يؤثر على إجابتهم على سؤال مثل السؤال رقم ٣٨ في الاستارة التجريبية ، الذي نسألم فيه : « كام مرة كنت بتتماطى فيها الحشيش قبل الزواج ؟» . أو يؤثر على إجابتهم على السؤال رقم ١٤ القائل : « كان عمرك كام سنه لما بدأت التماطى؟» أو سؤال ٤٢ أو ٣٤ أو ٧٤ . . . إلخ .

وقد تتلخل التقلبات المزاجية بطريقة نمائلة ، فيتصادف مثلا أن يكون الهيب في حالة من الاكتئاب أثناء استباره الأول نما يتسرب أثره إلى بعض إجاباته. فالسؤال رقم ٤٣ القائل: «ليه تعاطيت الحشيش لأول مرة ؟» «يا ترى تعاطيت على سبيل التقليد ( ) عشان تنسى مشاكل ( ) عشان الحريم ( ) عشان تعالج أمراضك الجسمية ( ) عشان تعالج تجارى أصحابك ( ) من باب الرجولة ( ) من باب المرفشة ( ) من باب العلم بالشيء ( ) عشان تخفف من حالات

الفكر والانقباض ( ) ع . مثل هذا السؤال إذا وجه إلى شخص فى حالة اكتتاب يحلوه غالباً إلى انتخاب الفئة الأخيرة للإجابة ، وهو ما يميل الكثيرون إلى فعله عند ما يتتاجهم الأسى إذ يغلب عليهم أن يتصوروا ماضيهم مليئاً بالحبرات المؤلة ، أو يصبحون أكثر تنبهاً لهذا الجانب من خبرات حياتهم على حساب الجوانب الأخرى . ولفرض أننا عندما أعدنا استبار هذا الشخص بعد أسبوع لم يكن فى هذه الحالة المزاجية ، عند ثد محتمل أن تعلون إجابته باللون الجديد .

وقد تتلخل عوامل أخرى غير ضعف الذاكرة والتقلبات المزاجية ، فتقلل من ثبات إجابة الشخص ، قد يتلخل ضعف قدرة الشخص على التقدير مثلا فيصيب إجابته على السؤال رقم ٣٣٠ ، و أنت بتصرف أد إيه على الخدرات ؟ هذاك أن هذا السؤال يعتمد أساساً على تقدير نوع من المترسطات . وكذلك الإجابة على السؤال رقم ٣٠ ، و كام مرة بتنعاطى فيها الحشيش في المتوسط ٣ ؟ الإجابة على هذا السؤال قد تصاب كذلك في ثباتها نتيجة لضعف قدرة الشخص على التقدير ، وهكذا .

وثمة أسباب أخرى في الصياعة الشكلية للأسئلة أو في صفات جلسة الاستبار ، وليست في الوظائف السيكولوچية لدى المجيب ، قد تكون سبباً في انحفاض مستوى الثبات . من هذا القبيل أن بعض ألفاظ الأسئلة قد يحمل الواحد مها معنيين أو أكثر ، ويتبادر أحد هذه المعاني إلى ذهن المفحوص في الاستبار الأولى ويتبادر غيره إلى ذهنه أثناء الاستبار الثاني ، أو قد يحتوى أحد الأسئلة على عدد كبير من إمكانيات الإجابة التي بقرأها الفاحص دفعة واحدة ، وفي هذه الحالة يتعرض المجيب لنسيان معظم هذه الإمكانيات ولا يتذكر إلا واحدة أو اثنتين منها، وقد يحتلف ما يتذكره في الاستبار الأولى عما يتذكره في الاستبار الثاني . وقد تطول جلسة الاستبار وفي الوقت نفسه توجه الأسئلة بصدر إجاباته حيثما

اتفق ، وفى هذه الحالة ينخفض الارتباط بين نتائج استباره الأول ونتائج استباره الثانى .

وهناك أسباب أخرى متعددة . ومن الجلى أن بعض هذه الأسباب يمكن التحكم فيه على الأقل من الناحية النظرية ، وبعضها حاولنا بالفعل أن نتحكم فيه أثناء صياغتنا لأسئلة الاسيارة . ولكن من العسير جداً أن نتصور إمكانية التحكم في أسباب انخفاض الثبات مجتمعة . ومن ثم فقد جرى الباحثون على أن يهيئوا أفضل الظروف الممكنة لاستخدام أدوات بحثهم ثم لا يكتفون بذلك بل يحسبون درجة ثباتها تسليماً منهم بأن بعض جوانب الموقف تفلت من قبضة تحكمهم . وعندئذ يكون التعبير الرقمى عن درجة الثبات بمثابة تنبيه يحدد لهم مقدار الثقة التي يمكنهم أن يولوها هذه الأداة وما قد يرتبونه على بياناتها من خطوات تالية .

ومن الجلى - على ضوء بعض الأسباب التى أوردناها وأوردنا أمثلة على الطرق التى قد تتلخل بها - أن اسهارة الاستبار في بحثنا هذا ان تتأثر كلها بطريقة واحدة ولا بدرجة واحدة ، لأن أسباباً متعددة ومتباينة تقوم وراء ثبات كل بند من بنودها . وهذا ماحدث بالفعل . فالسؤال رقم ا ب (من الاسهارة التجريبية) الذى يسأل فيه المتعاطى عن رأيه في أى الفتات المهنية (المذكورة في ١٦) ينتشر بعن أفراد الفتات المهنية (المذكورة في ١٦) ينتشر بين أفراد الفتات الأخرى ، كانت نسبة الاتفاق فيه بين الإجابات في الاستبار الأول وفي الاستبار الأول وفي الاستبار الأول وفي الاستبار الوائح وفي الإستبار المواز بتشرب غالباً لوحدك ولا وسط مجموعة ؟ و نجد نسبة الاتفاق فيه ١٠٠/ الجواز بتشرب غالباً لوحدك ولا وسط مجموعة ؟ و نجد نسبة الاتفاق فيه ١٠٠/ تعتمد على فدرة الشخص على التقدير في المجال الاجهاءى في حين أن الإجابة على السؤال ١٠ على السؤال ٤٠ تعتمد على الناكرة في أبسط صورها . كذلك نجد على السؤال ٤٠ تعتمد على الذاكرة في أبسط صورها . كذلك نجد أن معامل الثبات للإجابة على سؤال ٤١ و كان عموك كام سنة لما بدأت التعاطى فيها أن معامل الثبات للإجابة على سؤال ٤١ و كان عموك كام سنة لما بدأت التعاطى فيها أمر و ربرسون ) ، في حين أن الإجابة على سؤال ٣٠ وكام مرة بتتعاطى فيها

الحشيش فى المتوسط ؟ه ٠,٨٢ ( يوسون ) . ومن الواضح أن سوال ٤١ يعتمد على قدرته على تذكر الأحداث القريبة وعلى التقدير فى مجال التصرفات الشخصية وهكذا .

وما دمنا بصدد الحديث عن ثبات اسيارة الاستبار، وقبل اللخول في تفاصيل تجربتنا التي أجريناها لتحديد مستوى الثبات، ينبغى لنا أن نستبعد لبسا قد يحدث في الأذهان. فقد يخلط البعض بين ما نسميه ثبات الاسيارة وبين صدق الإجابات، أي مطابقة هذه الإجابات للواقع النفسي أو الاجياعي الذي نحاول التعرف على خطأ من الناحية الفينية. ونستطيع أن نوضح ذلك بمثال بسيط على النحو الآتى: لنفرض أننا سألنا من عرها فأجابت بنفس الإجابة عندئذ نستطيع أن نصف بعد ذلك بأسبوع أو بشهر فأجابت بنفس الإجابة عندئذ نستطيع أن نصف إجابتها بالثبات النام، لكنها مع ذلك قد تكون بعيدة كل البعد عن الصدق أي عن أن تكون ما قالته وصفاً دقيقاً لعمرها على حقيقته. هذا ممكن وكثير عليوث.

ومع أن المشكلة التي نحن بصدها ليست على هذا النحو من الساطة ، ومع أن هناك تداخلا \_ إلى حد ما \_ بين ثبات الاستيارة وصدقها على نحو ما سنوضح عندما نتحدث عن صدق الاستيارة ، فإنه ينبغي التنبيه إلى الفصل بينهما والاحتفاظ بهذه الحقيقة واضحة في الذهن .

فنحن عند ما نتكلم عن ثبات الاسهارة إنما نعنى درجة ثبات البيانات التى تقدمها إلينا ، أما أن هذه البيانات تطابق فعلا الواقع النفسى والاجهاعي فهذا ما لا نستطيع أن نستنتجه مباشرة من حساب الثبات . على أننا سنعود إلى هذا الموضوع وإلى بيان كيف أن ثبات الاسهارة يساهم فى تعيين صدقها فى مواضع قادمة . أما الآن فسوف نصف تجربة تحديد مستوى الثبات كما أجريناها ، والملف منها ، ونتائج هذه التجربة .

تشير مراجع القياس السيكولوجي عادة إلى عدد من الطرق التي يمكن

اتباعها لحساب درجة ثبات جميع أدوات الوصف أو القياس السيكولوجي . غير أن الحديث في تفاصيل هذه الطرق وفي المفاضلة بينها ليس من شأننا في هذا البحث إنما المهم أن نوضح تفاصيل الطريقة التي اتبعناها نحن ومقتضياتها المهجية .

في حساب ثبات استارتنا اتبعنا طريقة إعادة الاستبار (\*). وتعتبر هذه أوضح الطرق وأكثرها مباشرة في تحقيق المهمة المطلوبة . غير أنها تقتضى الباحث أن يتخذ بعض الاحتياطات . ومن أهمها تحديد المدة التي تفصل بين الاستبارين فيكون لها من الطول ما يسمح للباحث أن يستبعد احتمالا هاماً وهو أن يجيب المفحوص في المرة الثانية بناء على ما يتذكره عن إجاباته في المرة الأولى ، مما يعمل الارتباط بين نتاشج الاستبارين يتضخم تضخماً كاذباً . ومن ناحية يحمل الارتباط بين نتاشج الاستبارين يتضخم تضخماً كاذباً . ومن ناحية أخرى يجب ألا تطول هذه المدة بصورة مبالغ فيها وإلا تدخلت عوامل متعددة مثر إضافة خبرات جديدة تؤثر في موقف الشخص من بعض المؤسوعات التي تنور حولها الأسئلة ، ومثل حدوث بعض التقلبات الوجدانية التي قد تؤثر في إجاباته على موضوعات أخرى ، وهكذا عما يؤدى إلى خفض الارتباط بين ناشج الاستبار الأول وإعادته بطريقة لا تشير في الواقع إلى انخفاض الدقة المطلوبة في بياناتنا بل إلى أننا لم نوفر لأداة بمثنا الشروط التجريبية الملائمة لطبيعتها المطاوبة في بياناتنا بل إلى أننا لم نوفر لأداة بمثنا الشروط التجريبية الملائمة لطبيعتها المطاوبة في بياناتنا بل إلى أننا لم نوفر لأداة بمثنا الشروط التجريبية الملائمة لطبيعتها وطبيعة الوظائف التي تسبرها .

هذه هى الاعتبارات الأساسية التى ينظر إليها الباحث وهو بصدد تحديد المدة الفاصلة بين تعلييةين للأداة ، ولكنه لا يستطيع أن يتخذ قراراً لتحديد المدة اللازمة لبحثه بوجه خاص إلا إذا أدخل فى حسابه اعتبارات أخرى تفصيلية. فإذا كان الباحث مثلا بصدد تحديد المدة بين تطبيقين لأداة من أدوات قياس القدرات العقلية أو وصفها جاز له أن يطيل المدة إلى بضعة شهور ، أما إذا كان بصدد قياس بعض السهات المزاجية الشخصية فقد وجب عليه أن يقلل المدة نسبياً ، وذلك على أساس أن السهات المزاجية معرضة المقلبات

re - take (\*)

أكْر مما هى الحال بالنسبة للقدرات العقلية ولذلك كثيراً ما نجد الباحثين الذين يستخدمون استخبارات الشخصية يجعلون المدة الفاصلة بين الاستخبار وإعادته تتراوح بين بضعة أيام وبضعة أسابيع ( ١٤ ص ٧) .

وقد قررنا أن تكون إعادة تطبيق الاسبارة ـــ سواء التجريبية والضابطة ــ بعد مدة أدناها أسبوع وأقصاها أسبوعان . وراعينا فى تحديد هذه المدة عدة اعتبارات أهمها ما مأتى :

١ - طبيعة عدد كبير من البنود ، فثلا بجموعة بنود الرأى الأربعة العشر الواردة فى بداية الاستهارة التي تحاول أن نستشف بها رأى المفحوص فى تحديد مدى الانتشار فى الفئات الاجتهاعية المختلفة ، هذه الآراء معرضة التغير السريع نسبيًّا إذا ما تعرض الشخص لحبرات من نوع خاص . لنفرض أن بعض الأشخاص ممن يرون فى الاستبار الأولى أن الحشيش أكثر انتشاراً فى الملكن منه فى الريف سفراً مؤقتاً وتيسرت لهم سبل التعاطى والاتصال ببعض المتعاطين هناك ثم عادوا إلى المدينة وقد استمعوا إلى قصص كثيرة عن مدى صهولة الحصول على المخدر فى الريف، هذه الخبرة من المحتمل أن تؤثر فى رأيهم . ولو أننا استبرناهم بعد ذلك لوجدنا الاتفاق منخفضاً بين نتائج الاستبار الأولى ونتائج الاستبار الأولى ونتائج الاستبار الأولى ونتائج الاستبار الأولى ونتائج الاستبار الأولى مقتده قد تغير أى أن كانوا مقتنعين به فى البداية لم تكن دقيقة بل لأن رأيهم نفسه قد تغير أى أن الوظيفة التى نصفها هى نفسها قد تغيرت . وهناك أسئلة أخرى كثيرة تتضمنها الاستهارة معرضة للتغير على هذا النحو أو على غيره من الأنحاء .

هذا الحديث عن أن بعض المعلومات التى نحصل عليها فى مثل بمثنا هذا قد تتغير كثيراً مما يثير مخاوف البعض وتشككهم فى قيمة هذه المعلومات والبحوث بوجه عام ، سواء من الناحية العلمية البحتة أو من الناحية العملية . غير أن هذا التشكك وهذه المخاوف ليس لها مبر وضوعى ، بل المبرر الأول لها أوهام ينبغى التخلص منها وإحلال الأفكار الصحيحة مكانها . ومن هذه الأوهام الطريقة التي يتصور بها البعض تلك القضية القائلة بأن العلم يقوم على الحقائق

الثابتة ، فهذه القضية صحيحة إذا فهمت على أساس أن مفهوم النبات هنا يشير إلى القابلية للاستعادة أى أن أستطيع استعادة النتائج التى وصل إليها غيرى إذا أنا أعدت إجراء تجربته تحت شروط نماثلة للشروطالتى وفرها هو لها. ولكن القضية نفسها تصبح زائفة وساذجة إذا فهمت على أساس أن مفهوم الثبات يشير إلى أن مجموعة الوقائع التى تتناولها أية نظرية علمية ينبغى أن تظل ثابتة لكى تستحق النظرية أن تكون علمية ذلك أن هذا يتنافى وطبيعة ظواهر الوجود عامة ، والوجود الإنساني بوجه خاص .

ومن هذه الأوهام أيضاً ما يتصوره البعض من أننا لا نستطيع أن نرتب بعض الحطوات العلمية إلا على الحقائق الثابتة ، وهذا التصور أيضاً يحتاج إلى نوع من التعميق والتعديل . وسوف نستمين هنا بالحديث عن عملية التعداد العام كثال بوضح ما نريد توضيحه . فالتعداد كما تجريه الدولة بالفعل يشمل بيانات عن جميع الأفراد الأحياء في المجتمع في تاريخ معين وفي وقت معين . ولو أن الدولة حاولت أن تعيد إجراء التعداد بعد شهر مثلا لتبين لها أن بعض البيانات قد تغيرت . ومع ذلك فهذا التغير لا يقلل من دقة التعداد بالنسبة لتاريخ ووقت إجرائه ولا يقلل من قيمة الإحصائيات العامة المرتبة عليه الى تتخذها الدولة أساساً لحطوات عملية قادمة في السياسة الاقتصادية .

ليس ثمة ما يدعو إذا للتخوف من الحديث عن احمال تغير بعض المعلومات التي نحصل عليها بالاستبار ، وضرورة الاحتياط ضد هذه التغيرات في حساب الثبات. فليس في ذلك ما يهدد قيمة البحث من الناحية العلمية ولا من الناحية العملية.

٢ - طبيعة عينة البحث: يلاحظ أن طبيعة عينة البحث كانت من الأسباب الهامة التي تدخلت في تحديدنا للدة الأسبوع الفاصل بين الاستبار وإعادته. والسؤال الذي وضعناه نصب أعيننا في هذا الصدد هو : كيف يمكن الاتصال بأفراد العينة مرة أخرى ؟ لم نكن نعرف أسهاهم ولا عناوينهم وقد حرصنا على ذلك حي نقدم لهم حلاً أدنى من الشعور بالطمأنينة من استثارة رغبتهم في

التعاون معنا . فلم يبق لنا من وسيلة للاتصال بهم إلا عن طريق من اتخذناهم وسطاء أو و رجال اتصال و واحتفظنا بخطة معقدة لإمكان التعرف على أشخاصهم مرة ثانية . وفي ظل هذه الظروف يكون من العسير إعادة الاتصال بشخص ما إذا طالت الملدة . أما البحوث التي يعاد فيها الاتصال بأفراد العينة بعد فترة طويلة نسبياً فيحتفظ فيها في العادة بعناوين هؤلاء الأفراد وأسائهم ، لأن موضوع البحث لا يتناول سلوكاً يعرض صاحبه للأخطار لحجرد أنه يقوم به . وذلك أحد الأسباب التي مكنت كنزى من إطالة المدة ، لأن النشاط الجنسي في ذاته لا يعرض صاحبه للعقاب .

٣ ــ وثمة اعتبار ثالث أدخلناه في حسابنا ولا بد من توضيحه لما ينطوى علية من إشارة إلى التفاعل بين المنهج وبين الحياة الاجتماعية للعلم . هذا الاعتبار يتلخص في ضرورة التواضع قليلا في شروط الصرامة العلمية ما دمنا بصدد تجربة تكاد تكون التجربة العلمية الأولى لدراسة هذا الموضوع في مجتمعنا على نطاق واسع . ولسنا نعرف بعد ما هي العقبات الكامنة في صمم حضارتنا والتي قد تتعارض وما نتصوره من مقتضيات شروط الصرامة العلمية ، ولا كيف يكون هذا التعارض ، ولا كيف يمكن التغلب عليه . والمسألة كلها مجموعة من المحاولات الاستكشافية تسلمنا إحداها إلى الأخرى . وفي مثا ,هذه الظروف يكون من الأفضل الباحث أن يكتني بتوفير الشروط الأساسية التي تضمن درجة لا بأس بها من الموضوعية ، أما ما زاد على ذلك فينبغي تأجيله إلى مرحلة ثالية من مراحل التقدم العلمي . فثلا، ربما أمكننا في المستقبل أن نكون اسمارة لبحث مماثل ونحسب ثباتها علىأساس إعادة التطبيق بعد سنة ، غير أنهذا نفسه لن يتيسر إلا إذا بدأنا بمثل هذه التجربة المتواضعة التي نقدمها في هذا التقرير . ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذا المبدأ معمول به بوجه عام . وقد أشار عدد من الباحثين إلى أنه فيما يتعلق بثبات الاختبار أو الاستبار يمكن الاكتفاء بمعامل ارتباط ذي دلالة إحصائية فحسب إذا ما كانت منطقة البحث لا تزال

بكراً ، فى حين أنه فى مناطق أخرى يشترط أن يكون هذا المعامل مرتفعاً وقريباً من الواحد الصحيح .

#### العينة :

أما عن العينة التي انتخبناها من المتعاطين لإجراء تجربة الثبات فقد كانت تتألف في البداية من ٦٠ شخصاً ، راعينا في انتخابهم التنوع في مستوى التعلم الرسمي ، وفي الديانة ما بين مسلمين ومسيحيين (نسبة ضئيلة من المسيحيين بما يتناسب وجودهم فى المجتمع ) ومن حيث الحالة المدنية ، والسن والمهنة . غير أننا لم نجر حساب الثبات إلا على ٤٥ شخصاً ينطبق عليهم تعريف المتعاطى كما أوردناه في التعليمات الحاصة بالمستبرين، وهو «الشخص الذي يتعاطى الحشيش مرة واحدة في الشهر على الأقل حتى وقت إجراء الاستبار ، . والسبب في نقصان العدد على هذا النحو أننا اضطررنا أولا إلى استبعاد نتاثج استبار ستة أشخاص بناء على زيادة نسبة التناقص المقبول في إجاباتهم على نحو ما سنوضح عند الحديث عن صدق الاسمارة . ثم اضطررنا بعد ذلك لاستبعاد نتاثج استبار تسعة أشخاص بناء على موقفهم أثناء الاستبار فقد أنكروا فى المرة الأولى أنهم لا يزالون مستمرين في تعاطى الحشيش ، ولما كنا نعلم من مصادر أحرى (رجال الاتصال أحياناً ، وبعض من يجالسوبهم أثناء التعاطى أحياناً أخرى) أنهم يتعاطون فعلا فقد حاولنا بعد جلسة الاستبار أن نقنعهم بالعدول عن هذا الإنكار وأن نطمتهم إلى أنه ليس هناك ، ا يبرر الحوف والإنكار. وكنا في محاولتنا هذه فضن بالمجهود الذي بذلناه في سبيل الوصول إليهم وإجراء الاستبار الأول عليهم ولكننا عدنا بعد ذلك فآثرنا استبعادهم خشية أن يكون هذا الحوف أو الشك الذي استبد بهم إلى هذه الدرجة قد تسرب بصورة مقنعة إلى إجاباتهم على سائر أجزاء الاسبارة .

وعلى ذلك أصبحت عينة التعاطين أو العينة التجريبية تتألف من

ه٤شخصاً (°)تتراوح أعمارهم بين١٩ سنة و٥٥ سنة ، بعمر منوالى مقداره ٣٠ سنة . وكانوا جميعاً مصريين مهم ٤٣ مسلمون وشخص واحد مسيحي وشخص آخر لم يوضح ديانته . وقد حاولنا الحصول على معلومات عن مسقط رأسهم وعن مواطن تنشئهم فتبين أن ٢٥ شخصاً ولدوا فى القاهرة ونشأوا فيها و ١٧ شخصاً موزعون بين محافظات الوجه البحرى ومديرياته وثلاثة أشخاص من الوجه القبلي. أما من حيث مستوى التعليم الرسمي فكان منهم ٢١ شخصاً أميون و ١٢ يقرأون والباقون ووزعون بين شهادات إعام الدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية مع تنوع فى الدراسات الثانوية والعالية بين تعليم نظرى وتعليم عملي ونني . وفيها يتعلق بالزواج كان منهم ٣٣ منزوجون و١٢ غير متزوجين منهم ٢ مطلقين . ومن المتزوجين ٢٤ لهم زوجة واحدة و ٧ تزوجوا مرتين والباقون تزوجوا أكثر منذلك. ومن حيث العمل أو المهنة كان بعضهم يشغل وظائف حكومية بمستويائها المختلفة ومنهم الذين يعملون بمؤسسات أهلية صناعية وتجارية ومهم شخص يشتغل بالإنتاج الأدبى. ومن حيث الدخل الشهرى كان ٢٢ شخصاً تتراوح أجورهم بين ١٠ و ١٥ جنيهاً بينها يتقاضى الباقون أجوراً تتراوح بين ما يقل عن ٥ جنيهات وما يزيد عن ٣٠ جنيهاً . ومن حيث مستوى الأحياء التي يقطنونها كان ١٩ شخصاً يقطنون في الأحياء الشعبية و ١٨ يقطنون في أحياء متوسطة و ٨ يقطنون في أحياء راقية . وعند ما سثلوا عما إذا كانت بهم أمراض من أى نوع أجاب ٣٥ شخصاً منهم بأنهم لا يشكون من أية اضطرابات.

وتدل هذه الأوصاف الى حاولنا أن نوردها بشىء من التفصيل على أن أفراد هذه العينة كانوا موزعين توزيعاً لا بأس به بين المتغيرات الى يحتمل أن تؤثر فى الشكل الإجمالي لتتاتج الاستبار. بعبارة أخرى يمكن القول بأن هذه العينة لا يبلو عليها أنها عينة متحيزة. والسبب الرئيسي لذلك أننا اتبعنا فى انتخابها

<sup>(</sup> ١) بدأ الاستبار الأول مساء الأحد ٢٧ سبتمبر ١٩٥٩ .

modal age (\*\*)

طريقة تشبه طريقة (العينةبالحصة ) (°). فحددنا منذ البداية الفتات الرئيسية التي ينبخي أن تشملها عينتنا مع تحديد تقريبي للأحجام النسبية لما يخص كل فئة من هذه الفئات . ثم حاولنا أن نلتزم هذه الحريطة بالقدر الذي كانت تسمح به طريقتنا التي تعتمد أساساً على رجال الاتصال .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن معالم هذه الحريطة قد حددناها على أساس معالم مجتمع مدينة القاهرة . وربحا قبل إن هذا الأساس غير سليم وكان الأفضل أن تحدد على أساس معالم مجتمع المتعاطين ، وهذا صحيح من الناحية النظرية . ولكن مجتمع المتعاطين غير معروف لنا . ومن ثم فقد افترضنا أنه يشبه \_ إلى حد ما \_ مجتمع المدينة ، على أساس أن العوامل التي أدت إلى انتخاب هؤلاء المتعاطين قد انتخبتهم بطريقة عشوائية ومن المحقق أن هذا الافتراض ينطوى على مغامرة مهجية ولكننا لم نجد بداً منه .

هذا عن العينة التجريبية . وفيا يلى أوصاف العينة الصابطة . والتعريف الذى وضعناه للشخص الذى يمكن قبوله فى العينة الضابطة هو : والشخص الذى لم يتعاط الحشيش ولاأى عمد آخر فى حياته قط » . وقصدنا بأى محدر آخر الإشارة إلى المواد الواردة فى الجدول رقم ١ من الجداول الملحقة بالمرسوم بقانون وقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمكافحة المحدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (٣٦ ص ٢٩) .

وقد حاولنا الحصول على أفراد العينة الضابطة من البيئات الاجهاعية نفسها الى حصلنا مها على أفراد العينة التجريبية ، وذلك لكى نتيح الفرصة أمام تعادل العينين . ومن الطريف أثنا عانينا مصاعب شديدة في سبيل الحصول على أشخاص ينطبق عليهم تعريف العينة الضابطة ، وكانت هذه المصاعب تفوق ما عانيناه في سبيل الحصول على أفراد ينطبق عليهم تعريف العينة التجريبية . وكانت المصاعب تدركز فها اكتشفناه من قلة عدد الرجال الذين لم يتعاطوا أي

quota sample (\*)

غدر ولومرة واحدة في حياتهم . وقد بلغ بنا الفيق بهذه المصاعب أحياناً أننا أعدنا الفكر في التعريف الذي وضعناه الأفراد العينة الضابطة ، وكنا على وشك تعديله بحيث يصبح أقل تشدداً ، ولكننا عدنا فأثرنا التراه على سبيل المران الاستكشاف أنواع الصعوبات التي سوف تواجهنا عند ما نقدم على الأجزاء الكبرى من البحث . والوقع أننا إذا استطعنا أن نبق على الترامنا لهذا التعريف في الخطوات القادمة فسوف تنيسر لنا بذلك أفضل فرصة للكشف عن الفروق المتعددة بين من يتعاطون الحشيش ومن لا يتعاطون ، كما ستتاح لنا أفضل فرصة للكشف عن آثار الحشيش ومن لا يتعاطون ، كما ستتاح لنا أفضل فرصة للكشف عن آثار الحشيش ومن لا يتعاطون ، كما ستتاح لنا أفضل فرصة للكشف عن آثار الحشيش ومن لا يتعاطون ، كما ستتاح لنا أفضل فرصة للكشف عن آثار الحشيش وم متعاطيه .

وتتألف العينة الضابطة من ٤٥ شخصاً . تتراوح أعمارهم بين ١٩ سنة و ٥٥ سنة بعمر منوالي مقداره ٢٥ سنة . وكانوا جميعاً مصريين مهم ٣٨ مسلمون و ٧ مسيحيون . أما من حيث مسقط رأس الأشخاص وموطن تنشئتهم فقد تبين أن حوالى ١٧ منهم ولدوا ونشأوا فى القاهرة و ١٧ شخصاً موزعون بين مديريات الوجه البحرى ومحافظاته ، والباقون من الوجه القبلي . وفيا يتعلق بمستوى التعليم كانت العينة تحتوى على ٦ أميين و ١٥ يقرأون ويكتبون والباقون موزعون على شهادات إتمام الدراسة الابتداثية والثانوية والحاممية. ويلاحظ هنا أن نسبة المتعلمين تعليماً جامعياً كانت مرتفعة عن نظيرتها في المجموعة التجريبية فقد بلغت هذه النسبة حوالي ٧٥٪ من العينة . وكانت العينة تحتوي كذلك على ٢٣ شخصاً متزوجين والباقون غير متزوجين . وليس في المتزوجين سوى شخص واحد تزوج مرتين . وفى هذه الناحية أيضاً يوجد بعض الاختلاف, بين العينة الضابطة والعينة التجريبية . وقد تمثلت في العينة الضابطة معظم أنواع المهن وستويالها التي تمثلت في العينة التجريبية . ومن حيث الدخل الشهري كان ٢٠ شخصاً يتراوح دخلهم بين ه و ١٠ جنيمات، و ١٢ شخصاً يزيد متوسط دخلهم عن١٢جنيماً، والباقون تتراوح مرتباتهم بين ١٥ جنيهاً وأقل قليلا من ٩٠ جنيهاً . وهنا يوجد أيضاً بعض الاختلاف بين العينة الضابطة وبين العينة التجريبية . فالحد الأعلى للمدى الذي

تراوحت فيه الدخول الشهرية المتعاطين لم يزد على ٣٠ جنيهاً. غير أن حجم هذا الاختلاف ليس بالحجم الكبير ذلك أن عدد الذين يزيد مرتباتهم على ٣٠ جنيهاً في المجموعة الضابطة لم يزد على ٤ أفراد. أما من حيث مستوى الأحياء التي يقطنونها فقد تبين أن ٣٣ شخصاً يقطنون أحياء وصفوها بأنها شعبية، و ١٨ يقطنون أحياء راقية . وعند ما سئلوا عما يقطنون أحياء راقية . وعند ما سئلوا عما إذا كانت بهم أمراض من أى نوع أجاب ٠ ٤ منهم بأنهم لا يشكون من أى مرض . على ضوء هذه الأوصاف يتضح أن الهينة الضابطة كانت مماثلة إلى حد

على ضوء هذه الأوصاف يتضح أن العينة الضابطة كانت مماثلة إلى حد لا بأس به للعينة التجريبية من حيث المتغيرات الرئيسية . مما يبرر المقارنات التي ستعقدها بين ثبات استارة الاستبار التي طبقت على كل مهما .

## الإجراءات:

راعينا عند استبار أفراد العينتين توفير الشروط الآتية :

(١) أن تتم جميع الاستبارات في عيادة السلوك الملحقة بالمركز القومي البحوث الاجتماعية والجنائية . وقد أضاف ذلك قدراً جديداً إلى المشاق التي واجهناها للحصول على أفراد عينة المتعاطين . ولكن الهيئة أصرت على هذا الإجراء الأسباب متعددة منها ضهان استمرار إشرافها المباشر على أعمال المستبرين وضهان حسن سير العمل بتقديم الإرشاد المناسب في لحظة ظهور أية مشكلة بدلا من ترك ذلك لحرية تصرف المستبر ، وإضفاء الجو العلمي الجاد على موقف الاستبار وهو ما قد يتعار توفيره لو أن الاستبار أجرى في الأماكن الطبيعية للمفحوصين .

وقد أشار جروس وماسون S. Mason أهد أشار جروس وماسون الدي الم أهمية هذا الإجراء على أساس أنه يتبح بالإضافة إلى ماذكرنا فرصة أفضل لاتصال جو الاستبار بدلا من تقطعه لأسباب طارئة ، كما يتبح للمستبر أن يتحكم بصورة لا بأس بها في بعض المتغيرات الدقيقة التي ينطوى علما موقف المقابلة .

وقد أتاح لنا توفير هذا الشرط أن نوفر المفحوص طوال جلسة الاستبار مقعداً مريحاً وأن نقدم له بعض المشروبات ، مما أضهى على الجلسة جوًّا وديًّا ولم يفقدها في الوقت نفسه جوها العلمي الجاد.

وأتاح لنا هذا الاجراء أيضاً أن نتخذ قراراً بالتزام إجراء آخر وهو أن يراعى بقدر الإمكان أن تكون الغرفة التي يعاد فيها الاستبار على الشخص بعد أسبوع هي نفس الغرفة ، التي أجرى فيها استباره الأول . وقد أمكن تنفيذ هذا القرار في معظم الحالات .

- ( س) معظم أفراد العينتين تم استبار كلّ منهم بوساطة مستبر واحد في المرة الأولى والثانية . وقد اتبعنا هذا الإجراء تمشياً مع الجو العام الذي حددناه لإجراء الاستبار ، وهو الجو الذي يتلخص في تثبيت الظروف الخارجية المحيطة بموقف الاستبار .
- (ح) تناول أفراد الستين أجراً ( ٥٠ قشاً ) في الحلسة مقابل تطوعهم كمادة للبحث ، وقد اتضح للهيئة منذ بداية اتصالها بالمتعاطين ضرورة اتخاذ مثل هذا القرار ، ليكون في هذا الأجر ما يغرى الأشخاص بالتطوع . ومن العسير أن نتصور سبباً آخر لإغرائهم، ومن العبث أن نتصور أن نتصور أن المكانية إغرائهم بعض الكلمات عن العلم والبحث العلمي أو عن المجتمع وما قد يفيده من مثل هذه البحوث، فهذه الكلمات وإن كانت قد تثير لديهم الشعور بشيء من الاحترام والتقدير لمن يتحدث إليهم ، غير أنها عاجزة بنفسها عن أن تدفيهم إلى السعى إلى مركز البحوث وقبول المغامرة بأن تؤخذ أقوالهم حجة عليهم .

على أن تقديم أجر للأشخاص نظير تطوعهم كادة البحث العلمى فى دراسات السلوك تقليمسائد فى دوائر البحث العلمى فى كثير من المجتمعات. وقد أشار كتزى إلى أن بعض الحالات الى استبرها تقاضت أجراً نظير تطوعها . ومن الجدير بالذكر أن بعض أعضاء الهيئة تكلفوا عن طيب خاطر بعض النفقات الإضافية أثناء تعاملهم مع بعض حالات

البحث وأثناء تعاملهم مع و رجال الاتصال و ولم يكن أمامهم بد من قبول ذلك حرصاً على استمراد الجو الودى عيطاً بالبحث لاقتناعهم بأن هذا الجو لازم لحسن استمراره .

(د) حرصت الهيئة على تنظيم جلسات أسبوعية تجتمع فيها بالمستبرين وتستمع إلى ملاحظاتهم على سير العمل وتناقش ما صادفهم من مشاكل وتستعرض الحلول التي اضطروا إليها، لترى ما إذا كانت هذه الحلول تصل إلى مستوى الإخلال بأحد الشروط الأساسية لمنج البحث أم أنها تتفق مع روح هذا المنج . ولم تكن الهيئة تتراجع في أية لحظة عن اتخاذ قرار باستبعاد نتائج أحد الاستبارات إذا ما تبين أن إجراءاته انطوت على إخلال خطير بالقواعد الأساسية الموضوعة . وفي هذه الحال كانت الهيئة تقرر الاستغناء عن المفحوص الذي أجرى عليه هذا الاستباروالحصول على مفحوص آخر يعادله .

تلك هى أهم الشروط التجريبية التي أحاطت باستبار أفراد العينين.
ومن الجدير بالذكر أن الاستبار الواحد فى حالة المجموعة التجريبية
كان يستغرق فى بداية هذه التجربة حوالى ساعتين ونصف. وعند ما
اقتربنا من نهاية التجربة أصبح يستغرق حوالى ساعة ونصف الساعة
نتيجة لما اكتسبه الباحثون من مهارة ومرونة . وجدير بنا أيضاً أن نذكر
أن المستبرين لم يذكروا فى تقاريرهم لهيئة البحث أى شيء عن أنهم
لاحظوا مظاهر ملل أو إهمال فى الإجابة لدى أى فرد من المفحوصين
وخاصة فى الهينة التجريبية .

كفلك ينبغى الإشارة إلى أننا حرصنا كل الحرص على ألا يعرف المفحوصون عقب استبارهم الأول أنهم سيستدعون بعد أسبوع لاستبارهم للمرة الثانية . وربما ساعدنا على ذلك أننا عند ما لحأنا إلى رجال الاتصال

جلول رقم (٣) بيان إجمالي بدرجات ثبات بنود الاستهارة التجريبية

المجبوع	بيانات أولية عن المفحوص **		بيانات من الظاهرة *		فثات
	نسبعثو يةللاتفاق	معاملات ارتباط	تسبء شرية للاتفاق	معاملات ارتباط	
	۲	`t t	44	۳٠	100-90
]	۵	14 .		17	A44 •
	١	*1	44	٣٠	V4V+
	١	ŧ	11	٤١	11-11
	_	١	0	71	۰۵-۰۰
		_	١	10	19-11
	~	1	-	٣	79-7.
	_		١	١	7971
	-	_	_	١	19-11
	-	_	-	١	صقو ۹
444-	4 0	ن = ۲۷ ن = ۲۷	141 = 9	144 = 9	

- ( ) هذا الجزء مزالحدول خاص بثيات بنيد الجزء الأول مزالاستارة التجريبية، من السؤال رقم ١
   إلى السؤال رقم ٢٢٣ .
- ( \* \* ) هذا الجدول من الجدول خاص بشبات أسئلة الجزء الثنافي من الاستهارة التجريبية. (البيانات الأولية ) من السؤال فيم 1 إلى السؤال فيم ٣٦ .

ملحوظة : يلاحظ أن مجموع معاملات الارتباط ونسب الاتفاق الواردة في هذا الجفول لا يساوى بالفسيط مجموع أجزاء الأسئلة جميماً الواردة في الاسمارة وهو ١٢ ؟ والسبب الرئيسي لللك أن عمداً من الاسئلة لم ترد عليه إجابات من عدد كبير نسبياً من المفحوسين . ولللك آثرنا أن تستهد هذه الأمثلة من حساب درجات النبات .

جلول رقم ( ٤ ) بيان إجمالي بدرجات ثبات بنود استارة المجموعة الضابطة

المجموع	بياثات أوليتن المنحوص * *		بيانات عن الظاهرة *		فات
المجلوح	نسبستوية للاتفاق	معاملات ارتباط	نسب شرية للاتفاق	معاملات ارتباط	
	٦	4.4	ŧ.	70	1 - 1 - 9 -
	-	17	75	٨	A9-A+
	1	۰	17	1+	V4V+
	-	١ ١	) 11	1.	14-1.
	} -	٧.	4	1	09-01
	-	-	1	Y	£4-£+
	-	-	1 -	٣	44-4.
	-	_	_	1	Y4~Y+
1	-	-	3	~	14-1-
	-	-	~	-	مقر۔ ۹
727 =	V = 0	ن = ٧٥	1.7 = 3	YY = 0	

( ه ) هذا الجزء خاس بأسئلة الاسبارة الضابطة من 1 إلى ١١٢ ( بجميع أجزائها ) .

( \*\* ) هذا الجزء خاص بأشلة القسم الثانى من الاسهارة الضابطة (البيانات الأولية) من ١ إلى ٣٠ .

ملحوظة : يلاحظ أن مجموع معاملات الارتباط ونسب الانفاق الواردة في هذا الجدول أقل من مجموع أجزاء أسئلة الاسكارة . والسبب الرئيسي لفلك أن عدداً منالاسئلة لم ترد عليها إجابات من هدد كبير نسبياً من المفحوصين . ولذلك آثرنا أن نستبعد هذه الأسئلة من صحاب درجات الإثبات .

## نتائج حساب الثبات ومناقشتها:

بالنظر في الجلدولين رقم (٣)، رقم (٤) يتضحأن التتاثيم مرضية إلى حد كبير، وأن الاسيارتين التجريبية والضابطة لا تحتاجان إلا إلى تعديلات طفيفة جداً لكى نبيح لأنفسنا استخدامهما في الحطوات الكبرى لدراستنا. وقبل أن نناقش بعض تفاصيل هذين الجدولين ينبغي لنا أن نوضح بعض النقاط. فحيث مكتنا طبيعة البيانات التي حصلنا عليها من حساب معاملات ارتباط قمنا عسابها. وحيث لم تمكنا طبيعة هذه البيانات قصدنا إلى حساب نسب اتفاق. ويلاحظ أننا حسبنا ثلاثة أنواع من معاملات الارتباط وهي: معامل ارتباط بيرسون ، ومعامل التوافق (٥٠) ومعامل فاى (٥٠) كل في الموضع المناسب.

وبلاحظ أن حساب معامل النبات للأستلة المفتوحة كان يقتضى تصنيف الإجابات عليها فى فئات ، ومن المحقق أن القواعد المهجية كانت تقفى بأن نحسب أولا درجة ثبات هذا التصنيف بتكليف عضوين مثلا من أعضاء هيئة البحث بأن يقوم كل مهما بتفريغ بيانات الأسئلة المفتوحة فى عدد من الاستارات التى طبقت فى مرة واحدة من مرقى الاستبار داخل هذه القئات ، على أن يقوما بهذا العمل مستقلين أحدهما عن الآخر، ثم تحسب معاملات الارتباط بين تصنيفات كل مهما ، فإذا فرغنا من ذلك وشعرنا بالرضا عن مستوى ثبات أطر التصنيف التى استخدمناها ، بدأنا فى حساب ثبات الاستمارات من المرة الأولى إلى المرة الثانية للاستبار .

غير أننا ـــ لأسباب عملية ـــ اكتفينا بالاتفاق على فتات التصنيف أولا بين أعضاء هيئة البحث ، ثم بأن يقوم الإخصائيون (الذين عاونونا فى تنفيذ التحليلات الإحصائية التى استقر رأينا عليها ) بتفريغ البيانات فى فتات التصنيف هذه مجتمعين معاً ومتفقين على كل خطوة يخطونها فى هذا الصدد .

c ontingency (\*)

Phi (\*\*)

والواقع أن هذه العملية لا تختلف فى جوهرها عن الطريقة الكلاسيكية سالفة الذكر فى تحقيق الغرض المنشود .

ويما يدعو إلى الأطمئنان لسلامة الطريقة التي اتبعناها ما يتبين لنا عند ما نستعرض بعض نتائج حساب الثبات لهذه الأسئلة المفتوحة ؛ في ١٣ سؤال من الأسئلة المفتوحة (٥٠ ورد بعضها في الربع الأولى والبعض الآخر في الربع الأخير من الاسمارة التجريبية (القسم الخاص ببيانات الظاهرة) نجد أن الثبات على النحو الآتي :

سؤالان مهما حسب لكل مهما معامل التوافق فكانت النتيجة ٨٥، و ١٠٥، و ١٠٥، و ١٥٠، و ١٥٠، و ١٥٠، و ١٥٠، و ١٥٠، والأسئلة الباقية حسبت لها نسب ١٦١٪ توفرت لسؤال واحد ( السؤال ٢٠١) ويليها ٧٨٪ نوفرت كذلك لسؤال واحد ( هو السؤال ٢٠١٠) ، وفيا عدا ذلك كان مدى الاختلاف يمتد من ٨٦٪ .

ولكى نقدر قيمة التتاثج التى حصلنا عليها فى هذين الجدولين ينبغى لنا أن نبدأ بتحديد حد أدنى للمستوى الذى يمكننا عنده أن نقبل معاملات الارتباط، فإذا انخفضت دونه رفضنا الأسئلة الحاصة بها . وكذلك الحال بالنسبة لنسب الاتفاق .

ففيما يتعلق بمعاملات الارتباط نضع الحد الأدنى عند معامل ارتباط مقداره هر، والأساس الذى راعيناه فى اختيارنا لهذا الحد يتلخص فى أننا بصدد المحاولات الأولى لإجراء الاستبار العلمى على نطاق واسع فى مجتمعنا . وهذا يجيز لنا أن نتناول الاستهارة بشىء من الرفق واللين وهو ما يتمشى مع ما ذكرناه من قبل . والواقع أن التقليد العلمى السائد يبيح لنا فى مثل هذا الموقف أن نقبل أننا بصدد شىء ولو ذرة من الحق لاينبغى إغفالها (23) وقدا حترانا أولا أن يكون معامل الارتباط الذى نبدأ التفكير عنده

<sup>(</sup>ه) أرقامها فى الاستارة على النصو الآتى: ١٨، ٨٧، ٥٥ ت، ٢٤، ١٤، ٥٤، ٢٤، ٥٠ م، ٢٤، ٥٠ م، ٢٤، ٥٠ م، ٢٤.

جوهرياً عند مستوى ١٠٠١ وفى هذه الحالة يكون هذا المعامل حوالى ١٠٠٠ ( (درجات الحرية = ٤٣). ثم اخترنا أن نرتفع عنه إلى ٥،١ ليكون فى ذلك قدر من الصرامة لا بأس به . أما فيا يتعلق بنسب الاتفاق فقد اخترنا أن نجعل ٧٠٪ حداً أدنى لنسب المقبولة .

على هذا الأساس يتضبح لنا ما يأتى:

أن حوالى ٨٨٪ من معاملات الثبات فى القسم الأول من الاستمارة التجريبية مقبولة ومرضية .

وحوالى ٩٨٪ من معاملات الثبات فى القسم الثانى الحاص بالبيانات الأولية مقبولة ومرضية

و ٨٨٪ من نسب الاتفاق في القسم الأول مقبولة .

و ٩٠٪ من نسب الاتفاق في القسم الثاني مقبولة .

هذا عن الاستمارة التجريبية .

أما عن الاسبارة الضابطة فيتضح ما يأتى :

أن ٩١٪ من معاملات الثبات في القسم الأول مقبولة .

وأن ١٠٠٪ من معاملات الثبات في القسم الثاني مقبولة . وحوالي ٨٥٪ من نسب الاتفاق في القسم الثاني مقبولة .

وحوالى ١٠٠٪ من نسب الاتفاق فى القسم الثانى مقبولة .

ومن الحدير بالذكر أن أعلى درجات الثبات في استارة المجموعة التجريبية ( القسم الخاص بالتماطي) متوفرة لأسئلة موزعة بين معظم الأقسام الرئيسية للاستارة . وبتضح ذلك من استعراض بعض أرقام الأسئلة التي تبلغ معاملات ثباتها ٩,٥ أو أكثر ، وهي على النحو الآتي :

(-) 17 (-) 77 (-) 77 (-) 78 (-) 78 (-) 77 (-

وكذلك الحال بالنسبة لأسئلة الاستهارة الضابطة ويتضح ذلك من استعراض أرقام بعض الأسئلة التي تبلغ معاملات ثباتها ٩,٠ أو أكثر وهي :

هذه النتائج جميعاً توضح بشيء من التفصيل كيف أن الاسهارتين التجريبية والضابطة يمكن اعتبارهما مرضيتين في معظم أجزائهما من حيث درجة الثبات. وسوف يجد القارئ الذي تهمه التفاصيل الدقيقة لهذا الموضوع بيانات بدرجات الثبات التي حسبت لجميع البنود في الاسهارتين ، سوف يجدها مثبتة في الملحق رقم (1) المثبت في نهاية هذا التقرير.

وربما كان جديراً بنا أن نشير إشارة عابرة إلى أن هذا المستوى المرتفع للثبات الذى أمكن تحقيقه للاستارتين نتيجة منطقية للطريقة التي اتبعناها في تكوين هاتين الاستارتين وتقنينهما.

على أن الجانب المهم فى موضوع الثبات هو أنه يسهم فى تحديد صدق الاستمارة، فعند ما يتوفر مستوى مرتفع من الثبات للأداة التى يستخدمها الباحث تزداد فرص الاحتمال أن تكون هذه الأداة على درجة عالية من الصدق.

والواقع أن صلق الأداة هو الموضوع الذى ينبغى أن تتجه جميع الجهود فى البحث بشكل مباشر أو غير مباشر إلى خدمته. وهو ما سنفرد له الفصل القادم من هذا التقرير :

# تلخيص

تحدثنا في هذا الفصل عن ثبات كل من الاستارتين اللتين ألفناهما وهما استارة المجموعة التجريبية واستارة المجموعة الضابطة . فبدأنا بالحديث عن مضمون مفهوم الثبات وضرورة عدم الحلط بينه وبين مفهوم الصدق رغم

أن بيهما قادراً من التداخل . ثم شرحنا طريقتنا التي اتبعناها في حساب الثبات وهي طريقة إعادة الاستبار بعد فترة حددناها بأسبوع . وقد أوضحنا مبررات هذا التحديد فأرجعنا بعضها إلى طبيعة الموضوعات التي تدور حولها الأسئلة والبعض حول طبيعة العينة البشرية التي استبرناها، والبعض حول اعتبار الظروف الحضارية التي نجرى البحث في كنفها .

ثم تحدثنا عن العينة التجريبية وصفاتها الرئيسية، والعينة الفمابطة وصفاتها الرئيسية، والعينة الفمابطة وصفاتها الرئيسية، وما اتبعناه من إجراءات أثناءاستبار أفرادهما ومبر رات هذه الإجراءات، ثم انسينا إلى تقديم نتائج إجمالية لحساب الثبات لاستهارتي المجموعتين التجريبية والضابطة. وقد تبين أن هذه النتائج مرضية إلى حد كبير.

# الفصل الرابع

# صدق اسارة الاستبار

مقدة - طرق حساب الساق - نتائج استغدام طريقة الارتباط مع محك خارجي حديد هذه الطريقة - طريقة حساب التناقض - طريقة الارتباط السورة - طريقة
الاتفاق المسابق البحث نتيجة لاعتبارات نظرية أواعتبارا تتقوع طالملاحظة والتجرية .
السؤال الرئيسي الذي يقرض نفسه على ذهن القارئ - أى قارئ - عند ما
يحاول الإطلاع على مثل هذا البحث الذي يتخذ من اللفظ أداته الرئيسية
للكشف عما يدور بأذهان الناس والوصول إلى جوانب مستورة من خبراتهم ،
هذا السؤال يمكن صياغته الصياغة البسيطة التالبة : ما الذي يضمن أن
يكون المفحوصون قدأ جابوا إجابات صادقة على أسئلة الاستهارة إجبارة أخرى ، ما الذي
يضمن لنا أن أسئلة الاستهارة وصلت بنا إلى الكشف عما ألفناها من أجله ؟

هذا الحوف من أن تكون الإجابات كاذبة ، وأن يكون الاستبار قد ضل طريقه وبدلا من أن يكشف لنا عن حقيقة الشخص كما هو كشف لنا عن شيء آخر ، هذا الحوف له دائماً ما يبرره في خبراتنا اليوبية ، وقد أكدته دراسات التحليل النفسي وكشفت عن الكثير من الدوافع والحيل التي تكمن وراءه ، حتى إن القارئ الذي ينغمس في قراءة هذه الدراسات يضرح منها وهو لا يكاد يصدق إمكانية الحصول على الإجابة الصادقة .

ومع ذلك فالموقف في حقيقته لا يدعو إلى هذا الإغراق في التشاؤم. وقد أجى بالفعل عدد من الدراسات التجربية استخدمت فيها محكات خارجية للحكم على صدق نتاتج الاستبار أو زيفها ، وتبين أنه إذا اتخدت الاحتياطات المجية اللازمة أمكن الوصول إلى درجة من الصدق تسمح بالاعتباد على الاستبار كأداة هامة من أدوات الدراسات الاجتباعية .

وفيا يلى نضرب بضع أمثلة لهذا النوع من الدراسات. وقد أجريت هذه الدراسات فى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية على عينة من أبناء المجتمع الأمريكي؟ وفي إحدى هذه الدراسات كان أفراد الدينة يسألون شفويةً عن عدد السندات التي يملكونها من مندات قروض الحرب ، وعدد السندات التي يملكها أفراد عائلة كل مفحوص ، ثم جمعت نتائج الإجابات ، وبضربها في مقلوب نسبة العينة إلى حجم المجتمع الأصلى أمكن تقدير عدد ملاك السندات في المجتمع بحوالي ٧٧,٢٠٠,٠٠٠ مالك . وكانت السجلات الرسمية لملاك السندات هي المحك الحارجي لهذه الدواسة وبالرجوع إليها تبين أن عدد الملاك الحقيق هو ٨١ مليون مالك ، أي أن الحطأ كان حوالي ٤٪ . وفي دراسة أخرى تركرت حول تقدير عدد من استحق ربحاً وحصل على استحقاقه بالفعل من أرباح هذه السندات تبين أن نسبة المنكرين بمن حصلوا بالفعل لا تزيد على أرباح هذه السندات تقوم على استثارة مشاعر الوطنية ومساعدة الدولة أثناء الحرب (٥).

هذان المثالان يدلان بوضوح على إمكانية استخدام الاستبار والوصول به إلى بعض الحقيقة ، رغم وجود مغريات قوية بالكذب ، في المثال الأول يوجد الحول الاجماعي . غير أن هذا لم يستطع أن يعطل كفاءة الاستبار الذي اتخذت فيه الاحتياطات المهجية السلمة .

والسؤال الذي ينبغي لنا أن نطرحه الآن هو كيف نتأكد من أن الاستبار الذي كوناه صالح لقيام بالمهمة التي كوناه من أجلها ؟

وهناك عدة طرق لحساب الصلاحية أه الصدق. والطريقة الشائعة في مراجع الطلاب هي طريقة حساب درجة الارتباط بين بيانات الاسمارة (أو أي أداة سيكومترية) وبين محك خارجي. فلنفرض مثلا أن أحد الباحثين حدثنا عن أن لديه طريقة لتقدير وزن الأشخاص بالاعماد على تحديد أحجامهم عندئذ نستطيع أن نختبر صلاحية الطريقة أو صدقها (أي مدى مطابقها الواقع) بحساب درجة الارتباط بين أوزان الأشخاص كما تتحدد باستعمال هذه الطريقة وبين محك خارجي هو نتيجة تحديد أوزام هم بالميزان المعروف لنا

جميعاً. أو لنفرض أن أحد الأشخاص سألناه عن الوجه التي تناولها عند إفطاره ، ثم أردنا أن نعرف مدى صدق إجابته فستطيع أن نحصل على بيانات من مصدر خارجي عن الأطعمة التي تناولما في تلك الوجبة ثم نحاول أن نطابق بين إجابته وبين هذا الحك الخارجي . هذه هي أبسط الطرق وأكثرها شيوعاً - في الأذهان - في حساب صدق الإجابات ، أو صلاحية الأداة للحصول على سانات صادقة .

غير أن هذه الطريقة ليست ميسرة دائماً ، لسبب واضح من خلال هذا السياق، مو أننا لانستطيع أحياناً أن نجد محكًا خارجيًا للصدق . كما هو الحال مثلا عند ما نسأل شخصاً عن رأيه في مدى انتشار تماطى الحشيش بين الفئات المهنية المختلفة . ينبغي ألا نخلط هنا بين رأيه في شكل هذا الانتشار وبين الانتشار الفعلى ، إننا نسأله عن رأيه وقد يكون مختل البصيرة في تكوين رأيه ، وقد يكون ضيق الأفق ، وقد تكوين له أية صفة من تلك الصفات الى تقلل من فرص التطابق بين رأيه وبين الواقع الخارجي ، ولكن هذا كله لا يهمنا في مشكلة الصدق ، المهم هو الآتى : هل أدلى لنا هذا الشخص برأيه الذى ممكلة الصدق ، المهم هو الآتى : هل أدلى لنا هذا الشخص برأيه الذى يحمله في ذهنه فعلا أم لا ؟ وهنا لا نجد عكيًا خارجيًا .

وكثيراً ما يحدث أن نعثر على ما يبدو لنا أنه محك خارجى للصدق لكننا إذا أمعنا النظر لا تلبث أن نجد هذا الحك لا يفيدنا كثيراً. مثال ذلك: لنفرض أننا سألنا أحد الأشخاص عما إذا كان متديناً أم لا ؟ ولنفرض أنه أجاب بالإيجاب. عندئل قد يغرينا الموقف بأن نتخذ من ممارسة هذا الشخص للصلاة والصوم محكًا خارجيًّا لصدق إجابته. ومع ذلك فإننا إذا أمعنا النظر لا نلبث أن نبين أن صلاته وصومه تقومان لأسباب قوامها النفاق الاجتماعي أو مجرد الحياراة. يتضح لنا عندئذ أن ما اكتشفناه إنما يتعلق بسمة الحياراة الاجتماعية (\*)

Social conformity (\*)

وقد أوضح كثير من الباحثين ( ٩ ص ٧٥ وما يليها) الأخطار المهجية التي قد تنجم من اعتبار أفعال الأشخاص هي وحدها وهي دائمًا دليل صدق أقوالهم بما تكشف عنه من مطابقة أو عدم مطابقة لهذه الأقوال . وأبسط ما يقال فى مثل هذا الاعتبار أنه يقوم على افتراض أن الصلة بين الفعل والقول بسيطة ومباشرة، مع أنها في الواقع معقدة جداً . وكلذانستطيع ــبالرجوع إلى خبرات حياتنا ــ أن نتذكر مواقف اضطررنا فيها أن نقدم على أفعال غير ما كنا ننتويه وما كان يمكن أن نعبر عنه باللفظ لو أننا ستلنا قبل الإقدام على الفعل. وما هذا التفاوت بين القول والفعل إلا لأن عدداً من عددات الفعل تختلف عن محددات القول. إن رغبتنا في شراء كتاب لا يقيس صدقها أن نشرى الكتاب فعلا ، فقد نكون صادقين فى هذه الرغبة فعلا ومع ذلك نظل ممتنعين عن الشراء لأسباب لا صلة لها بصدق الرغبة أو زيفها . وقد يقرر متماطى الحشيش أنه مستمر فى تعاطيه بملء حريته وأنه قادرعلى التوقف عنه منى شاء ، ويكون صادقاً فى قوله هذا لا من حيث إنه يستطيع فعلا ( وهو ما لا نستطيع أن نقطع فيه برأى حتى الآن) ولكن من حيث إنه يقول ما هو مقتنع به . وليس فى ذلك ما يحد من استفادتنا من هذه البيانات التي نحصل عليها ، إنما المهم أنه نعرف كيف نفيد منها . فإذا تبين لنا مثلا أن متعاطى الأفيون يقول إنه لا يستطيع أن يتوقف عن تعاطيه بإرادته استطعنا بالمقارنة بين شعور القهر عند متعاطى الأفيون وانعدام هذا الشعور عند متعاطى الحشيش أن نصل إلى حقيقة سيكولوجية على جانب من الأهمية لا يمكن إغفاله .

ليس معى هذه المناقشة أن جميع البنود أو الأسئلة فى اسيارتنا لا تصلح لأن عمت حارجى . فالواقع أن الاسيارة تحتوى على بنود تصلح لذلك. من هذا القبيل سؤال رقم ٢٠٦ من الاسيارة التجريبية : 3 كام عدد الأفراد اللى بتتعاطى معاهم الحشيش فى العادة؟ ٩. هذا السؤال وجهنا مثيلا له إلى المجموعة الضابطة ، من كان من أفرادها قد أتيح له أن يجلس مع أشخاص يتعاطون الحشيش دون أن يتعاطى معهم .

وورد هذا السؤال في الاسهارة الضابطة برقم ٩٦، و بمكن اعتبار شهادة المجموعة الضابطة هنا بمثابة محل خارجي لصدق إجابة مجموعة المتعاطين ، على أساس أن أفراد المجموعة الضابطة يمثلون في هذه الحال شهوداً خارجيين ليسوا مندمين في الحلسة باللدرجة التي يندمج بها المتعاطين وبالتالي فهم ليسوا معرضين مثل المتعاطين للوافع معينة قد تلفم إلى تشويه صورة الواقع . وقد أجاب ٤٧ شخصاً من الأشخاص التسعة غير المتعاطين الذين أتيح لم حضور هذه الجلسات بأن العدد يراوح بين ٢ ، ٧ أفراد وأجاب ٢ أشخاص الله المساد يتراوح بين ٢ ، ٧ أفراد وأجاب ٢ أشخاص العدد يتراوح كذلك بين ٢ ، ٧ أفراد ، وهذا دليل لا بأس به على أننا بسدد بيانات يمكن الإطمئنان إلى صدقها إلى حد ما (ويجدر بالله كر هنا أن ننبه إلى المعامل ثبات الإجابة على هذا السؤال كان مرتفعاً في المجموعين : فكان في التجريبية ٥٧، ( بيرسون ) وكان في الضابطة ٩٨، ( بيرسون ) .

وعند ما سئل أفراد المجموعة التجريبية السؤال رقم ٢٠٠٨: « لما بتكونوا قاعدين في قعدة الحشيش بيبتى فيه أشخاص من مهن محتلفة موجودين؟ « أجاب ٢٠ شخصاً بالإيجاب. كما أجاب ستة من التسعة غير المتعاطين بالإيجاب أيضاً. (وكان السؤال في الاسيارة الفهابطة برقم ٩٨). وعند ما سئل أفراد المجموعة التجريبية السؤال رقم ٤١٣: « بيبتى إيه جو القملة عموماً . . . . بيبتى جو حظ وفرقشة ولا جو زعل ولا عادى؟ « أجاب ٤٢ متعاطياً بأنه يكون جو مرح ، وأجاب على هذا السؤال نفسه بنفس الإجابة جميع الأفراد غير المتعاطين . وويلاحظ أن معامل الثبات للسؤال ٢٠٠ : ٩، « وفاى» في التجريبية و ٣٠، « وفاى » في الضابطة . كما أن معامل الثبات للسؤال ٤١٤ كان : ٩٠، « وفاى» في التجريبية و ٣٠، الارون » في الضابطة . كما أن معامل الثبات للسؤال ٤١٤ كان : ٩٠، عنداما وجه السؤال ٢١٠ كان : ٩٠، ونصه : « بيحصل إنه المعتمع مجموعة من الناس بيبتي فيه واحلمهم ظاهر في وسطهما المتكام كلهم يسمعوا له . . . يا ترى في قعدة الحشيش بيكون فيه ريس زى كده للقعدة ولا مفيش ؟» أجاب ٢١ شخصاً بنعم وأجاب ٣٢ شخصاً بلا . وعند ما وجه نفس السؤال

(برقم ١٠٥) إلى المجموعة الضابطة أجاب ٥ بنعم و ٤ بلا. أى أنه ف الحالتين انقسمت مجموعة المجيين إلى نصفين متساويين تقريباً ثما يرجح ف أذماننا أن ظهور رئيس في قعدة الحشيش ليس بالقاعدة الثابتة. وأطوف من ذلك في اتفاق الشهادتين والدلالة على ما تنطوى عليه الإجابات من صدق ما ورد في رد كل من المجموعتين على السؤال الحاص بصفات ريس القعدة (٢١٦ في التجريبية و ٢٠٦ في الضابطة). فقد كادت المجموعة التجريبية التي قررت وجود رئيس للقعدة تجمع على أن صفاته: التواضع ، والكرم ، وطلاقه اللسان ، وترتيب لوازم القعدة ، وخفة اللم ، بهذا الترتيب . وكادت المجموعة الضابطة تجمع كذلك على أن صفاته: التواضع ، وطلاقة اللسان ، وترتيب لوازم القعدة ، والكرم وخفة اللم ، بهذا الترتيب الذي يكاد يكون مطابقاً للترتيب السؤل القائل: ﴿ لو الشلة لقت أن فيه السؤل القائل: ﴿ لو الشلة لقت أن فيه الضابطة ) أجابت أغلية ملحوظة من كلا المجموعين بأنهم يضطهدونه ويسخرون منه كنا أجابت أغلية ملحوظة من كلا المجموعين بأنهم يضطهدونه ويسخرون

هذه أمثلة متعددة: تدل على أننا لا نسقط من حسابنا تماماً الطريقة الكلاسيكية في تقدير صدق الاستهارة ، وهي طريقة الاتفاق بين إجابات المجموعة التجريبية وبين محك خارجي . وهي تشير إلى توفر درجة من الصدق لا بأس بها ، أو على الأقل إلى أنه ليس هناك تزييف منظم لإجابات المتعاطين في اتجاه معين . وقد تولدت إمكانية وجود المحك الخارجي هنا عن مضمون الأسئلة التي تدور في هذا الموضع من الاستهارة حول الجوانب المختلفة لمشهد خارجي نفترض أن أفراد عيتنا التجريبية وشهوداً خارجيين يشهدونه ويصفونه .

ومن المحقق أنه توجد أسئلة أخرى فى الاسمارة ببيح مضمونها إمكانية وجود علث خارجى . وقد يدفع هذا بعض القراء لأن يتساءلوا عن السبب فى أننا لم نلجأ إلى محكات خارجية بالنسبة فذه البنود، غير أن إجابتنا الأولى والأخيرة على هذا السؤال إنما تدمثل فى الصعوبات الضخمة التى واجهناها فى سبيل الاتصال بأفراد يعلمون أنهم بفرفون جريمة يعاقب عليها القانون من تثبت إدانته بعقوبة قاسية . وهم مع ذلك أحرار طلقاء . وقد كان علينا أن نبتعد تماماً عن كل ما من شأنه أن يثير ريبتهم ، حتى نضمن استمرار تعاويهم واستمرار حصولنا على أفراد جدد من نفس المصادر . ولو أننا قمنا بتحقيقات من نوع المضاهاة التي كان يقوم بها كنزى ومساعده لفقدنا تعاويهم تماماً . وقد يفيد في تذكير القارئ هنا بحرج موقفنا أن نوضح له أن بعض المتعاطين رفضوا الحضور لاستباره بحجة أنهم سمعوا شائعات تقول بأن هذا البحث ستار يخيى وراءه محاولة لجمع معلومات مفصلة عن المتعاطين للمعهم وترحيلهم إلى مناطق نائية ، بل قد يفيده أكثر من ذلك أن نذكر أن أحد الأشخاص قبل التطوع لاستباره كعضو في العينة الضابطة وحضر فعلا إلى عيادة مركز البحوث وجلس خاتفاً متوتراً لبضع دقائل ثم غاظل الآنسة المنوطة باستقبال أفراد البحث واحتى .

أضف إلى ذلك أن عاولة تنفيذ فكرة الحلك الحارجي في حالة بعض البنود كان من شأنها أن تورطنا في متاعب شديدة نتيجة للظروف الحضارية القائمة في مجتمعنا. من هذا القبيل بنود الاسهارة التجريبية من رقم ١١٦ إلى رقم ١٢٧، هذه البنود تدور حول العلاقة بين تعاطى الحشيش وبين النشاط الجنسي . وإلحمك الحارجي الذي يفرض نفسه على الذهن في هذه الحال هو شهادة الطرف الآخر في هذا النشاط ، وإذا عرفنا أن معظم أفراد عيتنا التجريبية كانوا متزوجين عوننا تبعاً لذلك أن هذا الطرف الآخر سيكون هو الزوجة . ولنا أن نتصور عموننا تبعاً لذلك أن هذا الطرف الآخر سيكون هو الزوجة . ولنا أن نتصور لدى زوجها حي لا يكون ثمة فرصة لتنظم تزييف الإجابات . هذا العمل قام به كنزى في مجته ، ولكن كنزى عاش في الحضارة الأمريكية . أما نحن فنعتقد أنه من حسن البصيرة بظروف حضارتنا أن نبتعد ، ولو مؤتناً ، عن مثل هذه المغالاة الحاضرة ، وقد يكون في هذه المغالاة في الحرص ولكنتا تفضل هذه المغالاة في المرحلة الحاضرة من تقدم البحث .

كذلك ينبغي التنبه إلى أن المحك الحارجي نفسه قد يكون بحاجة إلى ما يدعم

موقفه . وهذا ما أشار إليه أيزنك ( ٩ ص ١٠٦) باعتباره نقطة الضعف في كثير من الأدوات التي تعتمد في إثبات صلاحيتها على محك خارجي . فلبقرض مثلا أننا انتقينا محكاً خارجيا ثم تبين أنه منخفض الثبات ، مثل هذا المحك الذي لا يتفق مع نفسه لا نتوقع منه أن يتفق مع متغير خارجي ( وهو في هذه الحالة المتغير الذي نحاول إثبات صدقه) وبالتالي فقد يوحي إلينا بأن المتغير الذي نحن بصدده ليس صادقاً مع أن العيب فيه هو . ولذلك وجب دائمًا التأكد من ثبات المحك قبل استخدامه للبرهنة على صدق متغير ما . خذ مثلا السؤال رقم ٩٧ من الاستمارة الضابطة ، لا يمكن اتخاذ الإجابة عليه محكاً لصدق الإجابة على السؤال المناظر له في الاستمارة التجريبية (رقم ٢٠٧) وهو السؤال الذي يتناول المدي الذي تتراوح فيه أعمار الأفراد المشتركين في جلسة تعاطى الحشيش . وذلك لسبب بسيط هو أن إجابة المجموعة الضابطة لا تبلغ في درجة ثباتها ما تبلغه إجابة المجموعة التجريبية . فقد حسبنا متوسط العمر من الإجابات التي أعطاها لنا أفراد المجموعة التجريبية ثم حسبنا درجة ثبات هذا المتوسط فكانت ٥٥،١ (بيرسون) وحسبنا كذلك متوسط العمر من الإجابات التي أعطاها لنا أفراد المجموعة الضابطة وحسبنا درجة ثبات هذا المتوسط فكانت ٠,٣٠ ( بيرسون) وهذا المعامل الأخير منخض لدرجة تكاد لا تختلف في دلالتها الإحصائية عن الصفر.

على أن هناك طرقاً أخرى الاختبار صدق الإجابات التى حصلنا عليها .
وهذه الطرق لا يرد ذكرها كثيراً فى مراجع الطلاب . ولكنها شائعة الاستعمال فى البحوث الميدانية التى تجرى على نطاق واسع مثل بحث كنزى و بحث إنكاز و بوير A. Inkeles & R. Bauer أن نكوبها على ضوء ما حصلنا عليه من بيانات ، والاتفاق بين هذه البيانات و بين ما نتوقعه على ضوء منطق الظواهر ما نتوقعه على ضوء منطق الظواهر السيكولوجية . والاتفاق بين هذه البيانات أيضاً وما ورد فى بحوث باحثين آخرين مستقلين عنا .

وفي حالة الاسمارة التي نحن بصددها استخدمنا هذه الطرق جميماً ، وتدل النتائج التي توصلنا إليها على أن مستوى الصدق المتوفر لبيانات هذه الاسمارة مض إلى حد كبير ، وأن الاسمارة تؤدى ما كونت من أجله بصورة تبعث على الاطمئنان .

وقبل التحدث عن هذه الطرق بثىء من التفصيل نفضل أن نقدم بحديث عن طريقة أخرى استخدمناها كذلك. مذه الطريقة سبق أناستخدمها بوينشلي وبول R. Buchley & H. Ball ورده افورست وفريكة R. Buchley & H. Ball ورده افورست وفريكة R. Buchley & H. Ball وبمقتضاه يعاد إلقاء بعض أسئلة و مقياس منيسوتا المتعدد الأوجه الشخصية على مسامع المفحوص في نفس جلسة الفحص مرتين على مسافات متباعدة وتحسب درجة الشخص على هذا المقياس على أساس عدد مرات التناقض التي يقع فيها بين الإجابة الأولى والإجابة الثانية. وقد اعتبر هذا المقياس بمثابة معيار للصدق الذاخلي للإجابة أو بعبارة أخرى لعدم التناقض في داخل الإجابة.

ومن الواضح أن هذه الطريقة لا تكاد تختلف عن طريقة إعادة الاستبار التي استخلمناها لحساب الثبات ، إلا في نقطتين : الأولى أننا هنا بصدد عدد قليل من الأسئلة ( ١٦ سؤالا في حالة بويتشلي وبول ، و ٢٠ سؤالا في حالة الاستارة التجريبية ، و ١٠ أسئلة في حالة الاستارة الفبابطة) . والثانية أننا هنا بصدد ترجيه السؤال وإعادة ترجيه في جلسة استبار واحدة . ومن المحقق أن هاتين النقطتين تجعلان ما فعلناه يبدو حساباً آخر اللبات ولكن بصورة أضعف من الصورة الأساسية التي قدمناها في الفصل السابق .

ولكن يلزمنا قبل أن نترك هذه النقطة أن نقدم بضع تعليقات لها أهميتها : أولا : يلاحظ أنه بالنسبة المتغيرات السيكولوجية التي يتعذر وجود محك خارجي لها ، مثل الآراء والانطباعات وما إليها ، لا يوجد فرق بين

Tr-Scale (\*)

الثبات والصدق. لأن جوهر مفهوم الصدق يتمثل في عملية التنبؤ، التنبؤ على ضوء معامل الارتباط بين ١، ب. فإذا لم يوجد ب كان معنى ذلك أنه لا يوجد أمامنا سوى الارتباط بين ١، انفسها، وهنا يزول الفرق بين الثبات والصدق. فيصبح المنفير عكنًا لنفسه. وقد أشار جيلفورد (١٣ ص ٣٩٩) إلى إمكان حدوث حالات من هذا القبيل. والتنبجة المنطقية لهذا التعليق أننا نستطيع في الواقع أن نعتبر بعض معاملات الثبات التي أوردناها معاملات صدق لبعض أسئلة الاسهارة التي يتوفر فيها شرط عدم إمكان وجود محك خارجي.

وربما كان جديراً بنا أن نذكر فى هذا الموضع أن كنرى استخدم إعادة الاستبار بمثابة أحد مقاييس الصدق التي لجأ إليها .

ثانياً : ينبغى لنا أن نتذكر أن معامل الثبات يسهم بقسط من حجمه في معامل الصدق بمعناه الكلاسيكى الذي يقوم على الارتباط مع عمل خارجى . ذلك أن هذا الارتباط يستند إلى وجود عامل مشترك بين المتغير والمحلك . في حين أن معامل ثبات المتغير يستند إلى ارتباط بين هذا العامل المشترك وبين نفسه من ناحية ، وكذلك بين عامل آخر نوعى وبين نفسه (وهذا العامل النوعى مخص هذا المتغير وحده) .

ثالثاً : يلاحظ أن طريقة أسئلة التناقض التى استخدمناها ، إنما بأنا إليها .

كحد أدنى ، فإذا تناقض المفحوص فى أكثر من ، ٤٪ من أسئلة التناقض هده رفضنا اسهارته ولم نعد استباره . وإذا لم يتناقض أعدنا استباره ثم أخضعنا اسهارته مع سائر الاسهارات لاختبارات الصدق الأكثر صرامة التى سنتحدث عنها بعد قليل . وقد راعينا فى انتخاب أسئلة التناقض هذه أن يتوفر فيها شرطان :

( ١ ) أن تتمثل فيها جميع الأقسام الرئيسية للاسهارة .

ُ( ب ) أن يَم توزيعها فى الاستهارة على مسافات متباعدة بحيث يتضاءل أثر الذاكرة فى تحديد الإجابة عليها .

ويجد القارئ ثبتاً بأرقامها ونصوصها في الملحق رقم ( ٤ ) .

أما عن الطرق الأخرى التي استخدمناها لتقدير صدق الاستبار فقد ذكرنا أن من بينها طريقة الاتساق الداخلي للاستبار . وقد جوت العادة على استعمال طريقة أخرى تعرف بهذا الاسم نفسه لقياس الثبات. ولكن ينبغى التنبه إلى الفرق بين الطريقتين . وأبسط شكل للطريقة المستخدمة كمقياس للثبات يقوم على أساس أن يقسم الاستخبار أو الاستبار إلى قسمين يعتبران متعادلين من حيث إمهما يسبران نفس العامل أو المتغير السيكولوجي ولكن بأسئلة مختلفة ، وتحسب درجة الارتباط بين هذين القسمين، وتعتبر النتيجة معامل تبات المقياس. أما الطريقة التي نحن بصدها فتقوم من البداية على أساس أننا بصدد متغيرات متعددة ، فما يسبره هذا السؤال غير ما يسبره ذاك ، ولكننا نتوقع درجة من التكامل بين هذه المتغيرات المحتلفة إذ تلتم في صورة لها معني سيكولوجي . هذه الطريقة تعتبر طريقة لقياس صدق الاستبار . ومن التعسف أن نفترض سبباً آخر غير صدق البيانات يقوم وراء هذا النوع من التكامل الداخلي ، فالاستارة مسهبة وموضوعاتها الرئيسية متعددة ، والأسئلة التي يحتوى عليها كل قسم من أقسامها متعددة . واعماداً على تجارب التذكر المعروفة في كتب علم النفس التجريبي نستطيع أن نستبعد إمكانية وجود شخص يبدأ بتزييف إجابة في اتجاه معين ثم بتذكر ما يقتضيه هذا التزييف من تزييف آخر في كل سؤال جديد ، دون أن توجد ثغرات في الصورة التي يرسمها لنا . هذه الطريقة طريقة بناء قصة متكاملة من عدد معين من المعلومات المتناثرة واختبار الوحدة الداخلية لهذه القصة لم يبتدعها علماء السلوك ابتداعاً ، ولكنها هي الطريقة التي نستخلمها جميعاً في حياتنا

اليومية، وكلما في الأمر أن علماء السلوك يصقلونها بإخضاعها للضبط الإحصائي.

ولنعرض على هذا الأساس لبعض الإجابات، وتهمنا في هذا الصدد الاستمارة التجريبية بوجه خاص . فمثلا لدينا عدد من الأسئلة المتناثرة في أجزاء مختلفة من الاستمارة تدور حول ما إذا كان المتعاطى يتعاطى الحشيش وهو منفرد أم وسط مجموعة من الأفراد ، وهي تتناول هذا الموضوع بشكل مباشر أحياناً وغير مباشر أحياناً أخرى . هذه الأسئلة هي المشار إليها بالأرقام الآتية : ٢٩ : ٢٠٤٠، ٤٣، ١٣٥. فعند ما نجد أن ٣٩ شخصاً من مجموعتنا التجريبية أجابوا على السؤال ٢٩ بأنهم يشربون الآن وسط مجموعة ، ثم نجد أن جميع المتزوجين من بينهم الذين كانوا يتعاطون الحشيش قبل الزواج وعددهم ٢٤ شخصاً يجيبون على سؤال ٤٠ بأنهم كانوا يتعاطونه وسط مجموعة من الأصدقاء ، ثم نجد أن معظم الإجابات على سؤال ٤٢ الحاص بطبيعة والمناسبة ، التي تعاطى الشخص فيها الحشيش لأول مرة تتركز في فتتين للإجابة هما وحفلة و وجلسة أصدقاء وثم نجد بعد ذلك أن أغلبية الإجابات على سؤال رقم ٤٣ الذي يدور حول السبب الذي من أجله تعاطى الشخص الحشيش لأول مرة تتركز في « مجاراة الأصدقاء ، و ١ من باب الفرفشة ، ، عند ما ننظر إلى هذه الإجابات مجتمعة نجدها تقدم لنا صورة لها معنى ولها منطق سيكولوجي متسق، مما يجعلنا نشعر بأن للإجابة رنين الصدق. والصورة التي نخرج بها في هذا الموضع أن تعاطى الحشيش يرتبط بصورة ما ولسبب ما بعضوية الفرد في جماعة الأصدقاء. وربما استطعنا أن نقم على هذه الحقيقة بضعة استنتاجات أو توقعات لها قيمتها في قيادة البحث خطوة إلى الأمام. مثال ذلك أن تقودنا هذه التوقعات في طريق المقارنة بين سيكولوجية متعاطى الحشيش وسيكولوجية متعاطى الأفيون.

ولننظر فى الإجابة على الأسئلة ٢٣ ، ٨ ، ٧٥ . عندما وجه السؤال رقم ٢٣ : «أنت بتتماطى الحشيش فى أوقات محددة؟ ، أجاب أغلبية المتماطين ( ٣٠ متماطيا) بأنهم لا يتماطونه فى أوقات محددة . ومن الطبيعى أن نتوقع أن من لا يتماطى المخدر فى أوقات محددة يكون أقل شعوراً بقهر المخدر فه وأقل خضوعاً لسلطانه. وعلى هذا الأساس لا نعجب إذا وجدنا عدداً كبيراً من المتعاطين يقرون بأنهم سبق لم أن انقطعوا عن التعاطى مرة أو مرات متعددة. وفعلا عند ما وجه السؤال ٤٨ : هل سبق أن انقطعت عن التعاطى ؟ أجاب ٢١ شخصاً بالإيجاب و٢٧ شخصاً بالسلب (ولم يجب شخصان). أى أن العينة انقسمت إلى نصفين متعادلين تقريباً بما يوحى بأنه ليس هناك اتجاه غالب على سلوك المتعاطين فيا يتعلق بالقدرة أو العجز عن الانقطاع من حين لآخر. وكذلك عند ما وجه السؤال ٥٧: ووعندك رغية تبطل الحشيش دلوقت. وكذلك عند ما وجه السؤال ٧٥: ووعندك رغية تبطل الحشيش دلوقت. شخصاً بأنهم يرغبون ، وأجاب ٢٧ شخصاً بأنهم لا يرغبون . وهذا الشكل لا وجود له ، ولو أنه كان قائماً لوجدنا التوزيع يختلف عن ذلك ويتركز في اتجاه واحد. فإذا جمعنا أجزاءهذه الصورة معا تبين لنا أن لها وحدتها السيكولوجية الباطنية ، وأنها تدور حول يحور واضح هو أن متعاطى الحشيش غير متناقضين مع أنفسهم في إقراره بأنهم لا يشعرون بالقهر إذاءه .

ولننظر كذلك في الإجابة على السؤالين ٢٠، ٢١. وفي الأول نسأل المفحوص: وامتى بنتماطى الحشيش غالباً ؟ وفي الثانى نسأله: وإيه الأوقات الله بتفضل تتماطى الحشيش فيها ؟ وفي السؤالين نجد أن الغالبية المظمى يمتارون المساء ( ٤٤ في السؤال الأول و ٤٧ في السؤال الثاني ). ولنفرض أن الحبيبين كانوا قد أجمعوا على اختيار الصباح. عندئذ كانت تثور بأذهاننا بعض الشكوك على النحو الآتى: إن الإجابات على الأسئلة ٢٩، ١٤، ٢٤ ٢٧ ، ٣٤ ، تربط بوضوح بين التعاطى وجلسة الأصدقاء ، فكيف يتسنى أن يحدث ذلك في الصباح حيث الكل ينبغى أن يكونوا في أعمام التي يترتون مها. صحيح أنه من المحتمل أن يوجد بعض الأشخاص قد تنتظم ظروف أعمام بصورة تجعلهم متفرغين فالصباح ولكن من الحقيق أن هؤلاء نسبة ضئيلة جداً في بعمورة تجعلهم متفرغين فالصباح ولكن من الحقيق أن هؤلاء نسبة ضئيلة جداً في بعمدنا ، ومن المستبعد أن تكون عيتنا كلها أو معظمها قد استمدت كلها من

هذه الفئة، بل إن هذا الاستبعاد تحتمه إجابتهم على السؤال رقم ١٩٤ الخاص بمواعيد العمل الأصلى للمفحوص . فقد تبين أن الجميع عدا شخصين يبدأون العمل بين الخامسةوالتاسعة صباحاً. والشخصان المستثنيان ببدآن العمل بين الساعة ٢٢ ظهراً والساعة ٢ بعد الظهر . وعلى ذلك فإن القصة لا تستطيع أن تكون محبوكة إلا إذا أجاب هؤلاء الأفراد على سؤال ٢٠ بأتهم يتعاطون في المساء .

وثمة أمثلة أخرى لمنطقية الصورة ووحدتها الباطنية أشد دقة وخفاء من الأمثلة التي عرضنا لها . خذ مثلا السؤالين ٧٧ ، ٧٧ . في أحدهما نسأله : ﴿ وَأَنْتَ مخدر بتحس أن الوقت بيفوت بسرعة ولا ببطء ولا عادى ؟ ، وفي الثاني نسأله : « وأنت محدر يا ترى بتبان لك المسافة – يعني مثلا المسافة من الحتة اللي شربت فيها لغاية بيتكم ـــ بتبان لك طويلة ولا قصيرة ولا عادية ؟ ، ولكى تكون الصورة غير متنافرة الأجزاء يجب أن تكون على النحو الآتى : إذا أجاب المفحوص على السؤال الأول بأن الوقت بيفوت بسرعة فيجبأن تكون الإجابة على السؤال الثاني أن المسافة بتبان قصيرة ، والعكس بالعكس . ولكن تصبح الصورة متنافرة الأجزاء إذا أجاب المفحوصون بأن الوقت بيفوت ببطء ومع ذلك أجابوا بأن المسافات تظهر قصيرة ، لأن تقديرنا للمسافات يعتمد على تقديرنا للزمن . وفعلا نجد أن معظم الإجابات اتجهت إلى القول بأن الوقت بيفوت ببطء والمسافات تبدو طويلة . وبحساب معامل توافق بين الإجابة على السؤالين٧٢ ، ٧٤ نجده يبلغ ٧٨,٠٠ ( وقد اضطررنا إلى حساب معامل توافق لوجود فئة ثالثة للإجابات هي ٥ عادي ، أي الفئة التي تشير إلى عدم وجود تغير لا في إدراك الزمن ولا في إدراك المسافة). كذلك نلاحظ اتساقاً تماثلا بين الإجابات على السؤالين ٧٧، ٧٨، وهما سؤالان يتناولان تأثير المقدار المرتفع من الحشيش في إدراك الشخص للزمن والمسافات كذلك. ومن الطريف أن توزيع الإجابات على هذين السؤالين يشبه توزيع الإجابات على السؤالين ٧٢ ، ٧٤ من حيث الاتجاه العام ، مع زيادة فى تأكيد هذا الاتجاه وذلك بزيادة تركيز الأغلبية في فئة بطء الزمن وطول المسافة. كذلك إذا نظرنا في الإجابة على السؤالين ٩١، ٩٢، وفي أحدهما نسأل

المفحوص عما إذا كانت طلاقة الأفكار (وتمرف بعدد الأفكار التي تخطر بالنهن في وحدة زمنية معينة) تزيد أم تنقص أم تظل كما هي أثناء التعاطي، وفي الآخر نسأله عما إذا كان يغلب عليه في جلسة التعاطي أذينتقل في كلامه، من موضوع إلى موضوع بسرعة ، أجاب ٣٣ شخصاً على السؤال ٩١ بأن طلاقة أفكارهم تزيد ، كما أجاب معظمهم بأنهم ينتقلون في كلامهم من موضوع لموضوع بسرعة (معامل توافق ٨٠٥). والصورة على هذا النحو متسقة وتشبه أن تكون صورة مخفقة لأحد مظاهر حالات الهوس (٥٠).

وهذه الصورة تبدومتسقة اتساقادقيقاً ومركباً مع صورة سبق أن استخلصناها. وهي الصورة الخاصة بميل المتعاطين إلى التعاطى فى جلسات تضمهم مع أصدقاً مم فى صورة مجموعات. في هذه الجلسات يجلس أعضاء المجموعة مما فى المساء ويتعاطون الحشيش، ويتنابهم شعور وبالفرفشة a. ويظهر أن أحد الجوانب المهمة فى المضمون السيكولوجى لهذه الفرفشة هو انخفاض شدة عمليات و الكف a (\*\*) وبالتالى قدوة الشخص على الانطلاق فى أفكاره وأحاديثه أو مجرد شعوره بهذا الانطلاق من قبود الكف التي كانت تغله من قبل.

هذه صورة متكاملة لها وحلتها الباطنية ولها معناها . وإذا صحت وكشفت عن نفسها ثانية فى خطوات البحث القادمة فستكون إحدى التناقيج المباشرة الهامة المبحث ، وسوف ترجم أهميها أساساً إلى أنها ستدفعنا إلى سؤال هام على النحو الآتى : وهل يشعر غير المتعاطين بوطأة مماثلة الكف أيضاً ؟ فإذا كانت الإجابة بالسلب فالسؤال التالى هو : وما السبب فى هذا الفرق ، وهل لهذا السبب من علاج . أما إذا كانت الإجابة بالإيجاب فالسؤال التالى هو : وفا ذا للبجأون إلى المخدر لتخفيف وطأة هذا الشعور كما يفعل المتعاطون ؟ هل هناك شيء آخر فى حياتهم يؤدى لهم نفس الوظيفة من الناحية السيكولوجية ، أم أنهم شيخاص يستطيعون أن يتحملوا مستوى مرتفعاً من ثقل الشعور « بالكف »

mania (\*)

inhibition (\*\*)

لا يستطيع أن يتحمله المتعاطون؟ هذه أسئلة كثيرة ، وثمة غيرها يمكن أن يستثار أيضاً ، ولكن هذه المهمة تقع وراء حدود مهمتنا فى الوقت الحاضر. إنحا تنحصر مهمتنا الآن فى الكشف عن مدى الصدق المتوفر فها حصلنا عليه من بيانات .

وثمة طرق أخرى غير طريقة الاتساق الداخلي التي أوردنا أمثلة لها ، وهي طرق شائعة أيضاً في البحوث الحديثة. من ذلك أن يضع الباحث الخطوط العريضة للصورة الى يتوقعها على أساس من التبصر بمقتضيات الواقع السيكولوجي والاجباعي المحيط بالظاهرة موضوع البحث. ثم يتخذ من هذا نقطه بداية للنظر في صدق البيانات التي حصل عليها . وفي الموقف الذي يتمثل في مجئنا هذا يكون طبيعياً جداً أن نتوقع أن يحاول المفحوص تملقناً لسبب أو لآخر ، إما إ لأننا قد نكون مرتبطين بالسلطة في ذهنه بطريقة ما ، أو الأننا نبدو في مركز العلماء بالنسبة له وقد اتخذنا منه مادة للبحث، وهو موقف ينطوي \_ إلى حد ما \_ على علاقة سيطرة وخضوع ، أو لأى سبب آخر من هذا القبيل . وبناء على ذلك نتوقع منه أن يعطينا صورة سيئة عن نفسه باعتباره ضحية لداء وبيل ولو أنه استطاع التخلص منه لتخلص فعلا وما إلى ذلك. والواقع أن الإجابات على السؤالين ١٠٧ ، ١٠٨ وهما اللذان يدوران حول كمية الإنتاج وجودته أثناء التخدير وبدون أثر التخدير وفي حالة الرغبة في المحدر دون القدرة على الحصول عليه نقول إن الإجابات على هذين السؤالين يمكن أن تبرر الصورة التي رسمناها في أذهاننا، فأغلبية المتعاطين يقررون أن إنتاجهم يقل ويسوءتحت تأثير المحدر . ولكن لكي تكون هذه الصورة متسقة الأجزاء كان ينبغي لهؤلاء المتعاطين أن يجيبوا بالإيجاب على سؤال ٥٧ وهو القائل: ووعندك رغبة تبطل الحشيش دلوقت ولا ما عندكش ؟ ، ومع ذلك فالواقع أن نصفهم أجاب بأن عنده رغبة والنصف الآخر أجاب بأنه ليس عنده رغبة. وكان ينبغي أن تجيب الأغلبية على سؤال ٩٠ بالنبي ، وهو القائل ووأنت مخدر بتقدر تفكر تفكير مضبوط ؟ ومع ذلك فقد أجاب ٣١ متعاطياً بأنهم يستطيعون أن يفكروا تفكيراً سليماً وهم محدون . وكان ينبغي أن تجيب الأغلبية على سؤال ١٩٤ . ووبتكون الحلول دى معقولة ولا مش معقولة ؟ و (أي الحلول التي يتناول بها مشاكله الخاصة أثناء تخديره ) كان ينبغي أن تجيب الأغلبية بأن هذه الحلول تكون غير معقولة ، ومع ذلك فقد أجاب كل من قالوا إنهم يفكرون في مشاكلهم الخاصة ويحلوبها (وعددهم ٢٨ متعاطياً) بأنهم يصلون إلى حلول معقولة . ومن الحل إلى المؤلمة تزييفاً الحاصة ويحلوبها (وعددهم ٢٨ متعاطياً) بأنهم يصلون إلى حلول معقولة . ومن منظماً في اتجاه معين كاتجاه التملق لنا ، ولا كانوا يتخذون موقف الدفاع منظماً في اتجاه معين كاتجاه التملق لنا ، ولا كانوا يتخذون موقف الدفاع أجزاء أخرى من البيانات التي حصلنا عليها توحي بنفس الدلالة .

وأخيراً ينبغى الإشارة إلى مظهر آخر من مظاهر صدق البيانات وهو ما ظهر من اتفاق عابر بين بعض هذه البيانات وبين ما ورد فى بعض المراجع والبحوث الأخرى المستقلة. في الإجابة على السؤال رقم ٢٣: وأنت بتعاطى الحشيش فى أوقات محددة ؟ ه أجابت الأغلبية بأبهم لا يتعاطونه فى أوقات محددة . وقد استنتجنا من ذلك فى موضع صابق أن هذا يعنى أن المتعاطى لا يقع تحت شعور بالقهر بالنسبة للحشيش ، وذكرنا أن هذا يعنى أن المتعاطى لا يقع تحت التي حصلنا عليها (على السؤالين ٤٨) ، والواقع أن الصورة التي نخرج بها التي حصلنا عليها (على السؤالين ٤٨) ، ٥٧ ) . والواقع أن الصورة التي نخرج بها ورد عند ما ورد عند نيز وافلر (٢٦) وعند ما يرجروس ( ٢٥ ص ٣٥٣ الزمن ( إجابة على سؤال رقم ٧٧) مع ما ورد عند ما يرجروس فى هذا الصدد . ومن الاتفاقات الطريفة أيضاً أن معظم أفواد المينة التجربية أجمعوا على أن الحشيش أكثر انتشاراً بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠٠ ، ٤ سنة منه بين فتات العمر الأخرى ، ويتفق هذا الرأى مع ما ورد فى مجث كويرا (٢٠) .

هذه كلها شواهد على مستوى الصدق المتوفر في البيانات التي حصلنا عليها .

وبناء على ذلك نستطيع أن نثق بصلاحية الاستارة لما ألّـفت له . والشيء المهم بعد ذلك هو أن نعرف الحدود التي ينبغى التزامها حتى يتحقق حسن الإفادة من بياناتها التي سوف نجمعها عند التطبيق على العينة الكبيرة .

## تلخيص

عرضنا في هذا الفصل لصدق الاستارة. وقد بدأنا بعرض بعض نتائج لبحوث سابقة توضع كيف أن الاستبار إذا توافرت له شروط معينة يمكن أن يكون أداة صالحة للوصول إلى بيانات على درجة عالية من الصدق. ثم ناقشنا بعض الطرق المتبعة لحساب الصدق وخاصة تلك الطريقة التي تعتمد على الارتباط بين المتغير وبين محك خارجى. وناقشنا إمكانية استخدام هذه الطريقة في حساب صدق بعض أجزاء من استارتنا وقدمنا أمثلة لذلك. ثم انتقلنا إلى الحديث عن بعض جوانب الضعف في هذه الطريقة ، وإمكان اتباع طرق على النحو الآتى: طريقة أسئلة التناقض ، ثم طريقة الاتساق الداخلي ، ثم طريقة الاتفاق مع ما نتوقعه على أساس استدلالي معقول ، وأخيراً طريقة وفي الاتفاق مع بعض المعلومات الواردة في مراجع وبحوث أخرى مستقلة. وفي حديثنا عن كل من هذه الطرق كنا نقدم أمثلة متعددة لاختبار صدق بعض بنود الاستارة . ومدل أنا بصدد استارة على درجة مرضية من الصلاحية .

بذلك ينهى التقرير الأول عن بحث تعاطى الحشيش فى الإقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة . عرضنا فيه المشكلة المهجية الأساسية فى مثل هذه البحوث ، وهى : تكوين استارة الاستبار ، وحساب ثباتها وصدقها . وقدمنا لذلك بتحديد للإطار العام البحث : وجه الحاجة القومية والعلمية إليه وصياغة مشكلة البحث ، وتصميم خطته .

وقد حرصنا في كتابة هذا التقرير على معالجة الملهج قبل أى شيء آخر حتى نطمن إلى سلامة طريقنا . أما عن التتائج الخاصة بمحصولنا على معلومات عن ظاهرة التعاطى نفسها فقد وضعناها في المرتبة الثانية ، ويستطيع المهم بها أن يلتمس بعضها في الفصل الثالث الخاص بصلت الاستهارة وفي الملحق السادس في لهاية هذا البحث . وقد شعرنا بأنه من التصف أن نوليها قيمة أكبر من ذلك وهي معلومات مستمدة من فحص عينة مكونة من 20 شخصاً فحسب .

وسوف يكون من اللمروس القيمة فى خطواتنا القادمة أن نوى كيف يتغير شكل هذه البيانات عند ما يتسع حجم العينة إلى ما يزيد على عشرة أمثال هذا الحجم .

أما عن خطوتنا الرئيسية القادمة في هذا البحث فتتلخص فما يأتى :

أولا : إعادة النظر في بنود الاسْهارة الحذف والتعديل حسب ما تقضى به نتائج حساب الثبات.

ثانيًا : التحديد النهائى لأوصافعيني البحث الاستطلاعي المسحى( التجريبية والضابطة) من المدن والريف وكيفية الحصول عليها عمليًا .

ثالثاً : تطبيق الاستارة على أفراد العينتين .

رابعاً: تحليل النتائج ونشرها.

هذه هي خطة العمل للمرحلة التالية. وإنا لبرجو أن نوفق في تنفيذها .



- The American Psychological Association Ethical Standards of Psychologists, Washington 6, D. C., 1953.
- 2 Ames, F. A Clinical and Metabolic Study of Acute Intoxication With Cannabis Sativa and Its Role in The Model Psychoses, J. ment. Sci., 1958, 104, 972 — 999.
- 3 Anslinger, H. J. Marihuana, The Union Signal, 1940, 66.
- 4 Beveridge, W. I. B. The Art of Scientific Investigation, London: W. Heinemann, 1953, 2nd ed.
- Cartwright, D. Survey Research: Psychological Economics, Experiments in Social Process, J. G. Miller ed., New York: Mc Graw - Hill, 1950, 49 --- 64.
- 6 Chopra, I. C. and Chopra, R. N. The Use of The Cannabis Drugs in India, Bulletin on Narcotics, 1957, 9, 4 — 29.
- 7 Edwards, A. Experiments: Their Planning and Execution, Handbook of Social Psychology G. Lindzey ed., Cambridge: Addison - Wesley, 1954, 259 — 288.
- 8 English, H. B. and English, A. C. A Comprehensive Dictionary of Psychological and Psychoanalytical Terms, New York: Longmans, 1958.
- 9 Eysenck, H. J. The Psychology of Politics, London: Routledge, 1954.
- To Festinger, L. Laboratory Experiments: The Role of Group Belongingness, Experiments in Social Process, J. G. Miller ed., New York: McGraw-Hill, 1950, 39 — 46.
- II Furst, E. J. and Fricke, B. G. Development and Applications of Structured Tests of Personality, Rev. Educ. Res., 1956, 26, 26 — 55.
- 12 Gross, N. and Mason, W. S. Some Methodological Problems of Eight-Hours Interviews, Amer. J. Sociol., 1953, 59, 197 — 204.
- 13 Guilford, J. P. Psychometric Methods, New York: McGraw-Hill, 1954.
- 14 Hathaway, S. R. and McKinley, J. C. Minnesota Multiphasic Personality Inventory, Manual, New York: The Psychological Corporation, 1951.
- 15 Hymann, H. H. Interviewing in Social Research, Chicago 37: The University of Chicago Press, 1954.
- 16 Hymann, H. Interviewing as a Scientific Procedure, The Policy Sciences, D. Lerner and H. D. Laswell eds., Stanford: Stanford University Press, 1951, 203 · 216.
- 17 Inkeles, A. and Bauer, R. A. The Soviet Citizen, Cambridge: Harvard University Press, 1959.
- 18 Kelley, H. H. and Thibaut, J. W. Experimental Studies of Group Problem Solving and Process, Handbook of Social Psychology, G. Lindzey ed., Cambridge: Addison-Wesley, 1954, 735 — 785.
- 19 Kinsey , A. C., Pomeroy, W. B., and Martin, C. E. Sexual Behavior in The Human Male, Philadelphia: W. B. Suanders, 1948.

- 20 Krech, :D. and Crutchfield, R. S. Theory and Problems of Social Psychology, New York : McGraw-Hill, 1948.
- 21 -- Lippitt, R. The Strategy of Socio-psychological Research, Experiments in Social Process, J. G. Miller ed., New York: McGraw-Hill, 1950, 19 - 30.
- 22 Lippitt, R. and White, R. K. The "Social Climate" of Children's Groups, Child Behavior and Development R. Barker, J. S. Kounin and H. F. Wright eds, New York; McGraw-Hill, 1942, 485 — 508.
- Maccoby, E.E. and Maccoby, N. The Interview: A Tool of Soical Science, Handbook of Social Psychology G. Lindzey ed., Cambridge: Addison-Wesley, 1954, 449 -- 487.
- Marquis, D. G. Scientific Methodology in Human Relations, Experiments in Social Process J. G. Miller ed., New York: McGraw-Hill, 1950, 3-16.
- 25 Mauer-Gross, W., Slater, E. and Roth, M. Clinical Psychiatry, London: Cassell, 1955.
- 26 Nyswander, M. Drug Addiction, Amer. Handbook of Psychiarty, New York: Basic Books, 1959, 614—622.
- 27 Roseborough, M. E. Experimental Studies of Small Groups, Psychol. Bull., 1953, 50, 275 — 303.
- 28 Rundquist, E. A. Form of Statement in Personality Measurement, J. educ. Psychol., 1940, 195 — 147.
- 29 Slater, P. E. Role 1 ifferentiation in Small Groups. in: Sm.ll groups, Studie in ocia interction,: Hare, P., Borgatta E. F., and Bales R. F. eds., New Yor.: A. A. 1 nopf, 1959; 498 — 515.
- 30 Stouffer, S. A., Guttman, L., Suchman E. A., Lazarsfeld, P. E., Star, S. A. and Clausen, J. A. Measurement and Prediction, Princeton: Princeton University Press, 1950.
- W. H. O. Expert Committee on Addiction-producing Drugs: Seventh Bulletin on Narcotics, 1957, 9, 45 — 47.
- 32 Whitney, F. L. The Elements of Research, New York: Prentice-Hall, 1952, 3rd ed.
- ٣٣ مويف (مسطق) الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الحانسين ، الحلة الحنائية القوبية ،
   ٣٨ ٣٤ ٣٤ : ١٩٥٨ .
- ٣٤ -- سويف (مصطنى) الأسس النفسية التكامل الإجباعي ، القاهرة : دار الممارف ، العليمة الثانية ،
   ١٩٦٠ -
- ٣٥ التبنة المركزية للإحماء ، إحماء القوة العاملة عن طريق العينة في إقليم مصر : التعليات ،
   يوفيه ١٩٥٨ .
  - ٣٦ منيب ( محمود ) المبادي، القانونية في المخارات ، القاهرة : دار الوعي القوى ، ١٩٥٧ .

قاموس

بتعريف المفاهيم العلمية الرئيسية الواردة في البحث

#### Conservative attitude

### اتحاه محافظ

الميل إلى المحسك بأماليب السلوك القائمة بالفعل.

(H. B. English & A. C. English, 1958)

وتدل دراسات أيزنك ومدد من الباحين الفين عملوا تمعت إشرافه على أن الاتجاء عام وليس نوعياً . أي أنه يشبه السمة في مجال البناء المزاجي الشخصية .

#### Constitution

الحلة

مجموع العوامل الوراثية والمكتسبة التي تحدد الفرد حالته البدنية الراهنة وارتقاءه في المستقبل.

(J. Drever, 1952).

الصفات البدئية ، أو مجموع الصفات البدئية والتفسية التي توجه في الكائن وتكون على درجة عالمية من الثبات وينظر إلها على آنها تكون وحدة .

وهناك خلافات بين الباحثين (ولا سها الطبيين) حول مدى وراثية الجلبة . فجماعة من الباحثين يستخدمون المفهوم للإشارة إلى مجموع الصفات الوراثية في الكائن. وعلى الفند من ذلك جماعة أخرى ترى أن الحبلة هي الفينوتايب – أى المحلم الذي يقم تست الملاحظة .

(H. B. English & A. G. English, 1956).

ذلك الحانب من الشخصية الذي يتعلق بما هو شائع لدى الشخص من أربواع وجدانية ، وحالات (D.Krech &R.S.Grutchfield, 1958,642) مزاجية عابرة ، وخصائص لرصده من الطاقة (R.B. Cattell, 1946, 14)

### Control group

المجموعة الضابطة

مجموعة الأفراد الذين بيأتلون مع أفراد المجموعة التجريبية فى جميع المتبرات ( التي من شأما أن تؤثر فى أدائهم مل أداة البحث) هذا متغير واحد هو المتغير التجريبي . وتستخدم هذه المجموعة من خلال خطة مدينة التجربة تجمع بين المجموعة التجريبية والضابطة المقاولة بيهما ، ما يزيد من وضوح تأثير هذا الأخير فى أداء المجموعة التجريبية .

### Drug addiction

إدمان المخدرات

إدمان المخدوات هو حالة تسم دورية أو مزينة، تلحق الفمر ر بالفرد والمجتمع، وتشج عن تكرار تماطى مقار (طبيعي أو مركب تركيبا معملياً). وللإدمان أربع خصائص رئيسية ذلة كرها فيايل:

إ - رغبة غلابة أو حاجة قهرية تلفع الشخص إلى الاستمرار في تماطى العقار والحسول عليه
 بأمة بسلة .

- ٢ ميل إلى زيادة الحرعة المتماطاة من العقار .
- ٣ امتهاد جسماني برجه عام وسيكولوجي . بوجه خالص على آثار العقار .
  - اأثير ضار بالفرد والمجتم .

(Expert Committee on Drugs, W. H. O. 1957).

يعرف وكالرA. Wikler أن تفر بالفرد أو بالمجتمع أو بهما معاً .

(M. Nyswander, 1959).

ينطوى مفهوم الإدمان على الظواهر الثلاث الآتية :

- ( ١ ) الزيادة المطردة لمقدار الجرعة المؤدية إلى إحداث الأثر نفسه .
- ( ب ) الاعاد العمري والسيكولوجي ، وهذا يكثف عن نفسه أى مجموعة الأعراض التي تظهر
   مل المدمن إذا ما توقف فجأة عن تماطي الحدر .
- ( ج ) التكس (<sup>+1</sup> ، ويكثف عن نفسه في عردة أعراض الإعباد بعد أن يكون المدمن قد انقطر زيئاً طويلا عن العمالي .

(M. Nyswander, 1959).

Drug habituation

اعتباد المخدر

حالة تنشأ من تكرار تماطي عقار محدر

وتنطوي هذه ألحالة على الخصائص الآتية :

- ٢ وغبة لكلها ليست قهرية في الاستدرار في تماطئ المخدر من أجل الإحساس بالافتماش
   الذي يشره المخدر
  - ٢ قلما يوجد ديل إلى زيادة الحرعة المتعاطاة من المحاد .
  - ٣ اعباد نفسى إلى حد ما على آثار المحد -- ولكن لا وجود للاعباد العضوى .
     و بالتلك فلا وجود لاعراض الامتناع عن التماطي .
  - ٤ -- تد يوجد تأثير ضار السخدر ، وفي هذه الحالة يقع الضرر على الفرد في المقام الأول.

(Expert Committee on Drugs, W. H. O., 1957).

تعاطى المخلرات

Drug use

يشار جذا المفهوم إلى استخدام أى مقار محمد بأية صورة من السور المعروفة في مجتمع ما ، المحمول على تأثير نفسي أو عضوى معين . ولا يتضمن ذلك أية إشارة إلى الإدمان . وعلى ذلك فقد يكون المتماطي مدمناً وقد لا يكون كذلك . كما أن بعض أقواع المحدوات يؤدى بالمتماطي إلى الأدمانواليمض الآخر لا يؤدى به إليه .

<sup>(+)</sup> ورد في و مختار الصحاح ، ما نصه : والنكس بالضم عود المرض بعد النقه .

Experimental group

المجموعة التجريبية

الأفراد المعرضون المتغير التجريري ، وبالتال نترقع أن يبدو فى أدائم على أداة البحث تأثير هذا للتغير .

(H.B. English & A.G. English., 1958).

Extraversion

انساط

قدم يوفيج هذا المفهوم للإشارة إلى طراز معين من الاتجاهات يسم بدرجة عالية من الانتباط بالجماعة والنفور من تأمل أحوال الفات، والعواطف غير المستقرة، والاستعداد دائماً للامتجابة البيئة. 'إذا استخدمنا المصطلحات/الدويدية قلنا إن هذا المفهوم يشير إلى اتجاه اللبيدو نحو الحارج.

(P. I. Harriman, 1947).
اتجاه أو طراز معين من الشخصية يمتاز بترسيه اهاماته أساساً نحو الطبيعة الخارجية والطواهر الاجهاعية أكثر من توجيها نحو ذاته وخبراته (يرنيج). أو انطلاق البيده إلى العالم الخارجي (فرويد S. Freud).

(H. C. Warren 1934).

اتجاء إلى الاهمام بالأشياء الموجودة خارج الذات ، أى فى البيئة الفيزيقية والاجهاعية ، أكثر من اهمام الشخص بأفكاره وبشاعوه الحاصة .

(H. B. English & A. C. English 1958).

Euphoria

النشوة

حالة مزاجية عابرة ، قوامها الشمور بأن « كمل ثرى، عل ما يرام » : وفيها يمارس الفرد إحساسًا عنيفًا بالصحة والمتفوان ، وفالبًا ما يكون ذلك برغم ضروب المجز البدنى (التي يتجاهلها حيتة) القائمة لديه بالفعل . وفي الحالات المرضية تظهير لدى الشخص هذيا نات عابرة غير متسقة وظيفتها أن ترجد مضمولًا لحله الحالة المزاجية المابرة : فيتخيل الشخص مثلا أنه يمتلك آلاف الجنبات، وقوة يدنية وملطاناً لا حد لهما .

(H. B. English & A. C. English, 1958).

Inhibition

الكف

يشير هذا المفهوم كما استخده شرئيخون Sherrington إلى استجابين متنافرتون، لكنه يستخدم الآن الإضارة إلى مجدوعة من الشروط التي تعرق أو تؤخر أو تنقص من فوة استجابة ما . ويلاحظ أن عداً من الجواذب الهامة في تجاوب الشريط conditioning تصنف تحت مفهوم الكف . وفي هذا المجال يوجد طرازان من الكف : خاوجي وداخل .

فيقال إن الكف الخارجي بحدث عند ما تتاخل منهات خارجية فتضعف من قوة استجابة شرطية ضعفًا مقتاً . من هذا القبيل ماكان يحدث فى تىجارب باظلوتات المبكرة ، إذ أن ظهور أحد الدرباء فى المصل وقت إطلاق المنبه الشرطى كان يعوق فى كثير من الأحيأن حدوث الاستجابة الشرطية . أما الكف الداخل فيوضم تحته ما يأتى :

١ - الانطفاء التجريق : وهو ما يحدث عند ما يماد التنبيه بالمنبه الشرطى دول تدمير .

٢ -- الكف الفارق : فن عملية التمايز التي تم تنيجة لتقدم التشريط واقتصار دائرة تعميم المنيه
 الشرطى ، يلاحظ أن المنجات التي لم تدعر تصميع من نفسها كافة .

٣ -- الكذب الشرطى : و يحدث عند ما يُقدم المنبه الشرطى مصحوباً بمنبه جديد ولكن تدهيم الرابطة بديمها .

 كف الإرجاء : عند ما تنقضى فترة رسية بين بدء فعل المنبه الشرطى وبين تدهيمه ،
 فلاحظ وجود فترة كون قبل ظهور الاستجابة . وفى هذه الفترة يكون المنبه الشرطى كافا بصورالجابية .

(D. C. Fraser, 1954).

## استار Interview

الاستبار الشخصى من سبر وأسبر واستبر الجمرح أو البئر أو الماء : امتحن غوره ليمون مقداره . واستبر الأمر جربه واختبره . والمبارة « الاستبار الشخصى » تفضل الاصطلاح الشائم : « الاختبار الشخصى » إذ أن لفظ اختبار أن اللغة العربية العلمية يستخدم الآن لترجمة عصلا (يوصف مراد وأحمد زكى ) انظر ماى سميث وأحمد زكى هملاحظات على الاستبار الشخصى وكيفية إجرائه » يجلة علم النفس » ١٩٤٨ ، ٣ » ص ٣٨١ – ٣٨٠ هـ ٣٨٠ الاستفادة على الاستبار الشخصى وكيفية

تفاعل لفظى يتم بين شخصين في موقت مواجهة ، حيث يحاول أحدهما ، وهو المستمر أو السابر أن يستثير بعض المطومات أو التصييرات ( لدى المستبر أو المسبور ) التي تدور حول آواته أو أو معتقداته . ويستند الاستباد في صورته الحالية – كأداة المبحث – إلى تاريخ طويل ذي شبين :

إحداها تعلق بحركة الاعتبارات السيكولوبية. والأحرى تصلق بالفحوص الإكلينيكية السيكولوبية . وقد تركت كار من الشعتين أثراً خالصاً في الاستبار كا ندفه في اللقت الحاض .

(E. E. Maccoby & N. Maccoby, 1954).

محادثة موجهة يقوم جا شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين ، هدفها استثارة أنواع معينة من المطومات لاستغلالها فى بحث علمى أو للاستمانة جا عل التوجيه والتشغيص والعلاج .

(H. B. English & A. C. English, 1958).

## Interviewing schedule

استارة الاستبار

Katz, D. Survey Techniques in the Evaluation of Morale, Experiments in Social Process J. G. Miller ed. 1950. 65-77.

والمقصود به الإشارة إلى الأداة التي تجمع بين خصائص الاستبار وبين خصائص الاستهارة . ومن أهم خصائص الاستبار خاصيتان:

١ - ألمواجهة بين القاحص والمفحوص.

لا حاطبيعة الأسئلة إذ تتناول جواف ذاتية من الجارة الشخصية المفحوس.
 ومن أهم خصائص الاسجارة أنها تحترى على أسئلة تتناول ميضوعات ديميرافية.

### Introversion slidela

قدم هذا المفهوم يوفيج U.J. الإشارة إلى تعط من الاتجاهات يشم بوجهة نظر ذاتية وسيل إلى تقيم محرد الارتكاز والإنطواء ضد الانتجاها والإنساط والمسالة والمساط مسألة الإنساط المسألة عنها المسالة ويلاحظ أن أعاط الوظائف التالية تجمل التفرية بين الانطواء والانبساط مسألة ونعى بهذه الوظائف : التفكير والحدس والإحساس والرجدان . ومن ثم فهناك تمانى إمكانيات لتصنيف أى فرد تبما تحط الاتجاهات وعط الوظائف . وقد قال فرايد Preyd بوجود علاقة بين الانطواء و بين المبول الشبهة بالنسادية .

ولفك بدأكثير من الحلط حول تعاليم يونيج نفسه . ويستخدم فرويتيل 8. Freudu المفهوم للإشارة إلى حالة الانشغال بالتهويمات الشبقية التي لا يمكن إشباعها في الواتع .

(P. L. Harriman 1947).

ا - اتجاء البيدر (الطاقة الوجانية) إلى داخل الشخصية وانسحاب الاعتمام من العالم
 الحارجي . وعل هذا النحو يستخدم يونج في علم النفس التحليل .

٢ -- اتبعاء ممين أو طراز معين من الشخصية بمتاز بتوجيه الطاقة النفسية نحو الذات
 وضعزاتها .

(H. G. Warren 1934).

يثير هذا المفهوم مشكلة ممتمدة فى ميدان المصطلحات ، ولو أنها ليست المشكلة الفلة فى الميدان.

ويقصد يه بوجه عام الانطلاق إلى داخل الذات. رمن مظاهر ذلك : الميل إلى الانعزال عن الاتصالات الاجهاعية ، وإهمّام الشخصى بأفكاره الحاصة ، والحساسية المرهفة ، والقابلية المؤوع فى الاجتمار mutism .

وموضع الإشكال في هذا المتهوم ما أوضحه يعض الباحثين من أن الشخص قد تظهر لديه بعض مظاهر الالطواء دون البعض الآخر ، أي أن ديناميات هذه المظاهر ستقلة بعضها عن البعض . ولكن تحسن ألا يؤدي بنا هذا الإشكال إلى إسقاط هذا المفهوم من قاموضا .

(H. B. English & A. G. English, 1958).

أحد الأبداد الرئيسية الشخصية . وقد أمكن استخلاصه بطرق التحليل العامل وهي من بين الطرق العارق الإحصائية التي تعتمد على تحليل عدد من معاملات الارتباط بين مجموعة من المتغيرات . ومن أشهر البحوث الحديثة فيها يتعلق باستخلاص هذا البعد بحوث إيزنك H. J. Eysenck أستاذ علم النفس مجامعة لندن .

جنون الهوس Mania

ذلك الجانب من دورة و النواب » أو اللحان الدورى ، الذي يتميز بما يأتى :

ا - تنبر في الزاج عشى نحو الشعور بالازدهار .

اضطراب في عمليات التفكير أهم مظاهره خروج تيار الأفكار على التحكم الإدارى ،
 والمضمون السيد لحله الأفكار .

ج - إكثار من النشاط الحركي .

(S. Arieti Manic -Depressive Psychosis, in S. Arieti ed., 1959, 427).

مزاج اللحظة Mood

حالة اففعالية عامة وعابرة تميل إلى صبغ خبرة المخلة في مجموعها بلون وجدا في معين .

حالة انضالية هادئة ستمرة أر دورية ؛ صدى لرد قمل انفعالى قد يصحبه أو لا يصحبه تذكر لا يصحبه تذكر المنبه الأصل.

(H. B. English & A. G. English, 1958).

(D. Krech & R. S. Crutchfield, 1958, 264).

حالة أو اتجاه وجانى ، يستمر بعض الوقت ، ويتمز بالفمالات ممينة في حالة استمداد لأن تفار .

Face to face situation موقف مواجهة

المرقف الذى يتم فيه التفاعل الاجتماعي مع الآخرين أى مضورهم . الموقف الذى يضعنا مع الآخرين فى حيز ضيق بحيث تصدر استجاباتنا كرد على التنجات الحسية الى يتلقاها منهم مباشرة ...

Open-end questions أسئلة مفتوحة

السؤال المفتوح سؤال يصاغ بطريقة تستير استجابة حرة لدى الحبيب أى لا تحدها قوالب وضوعة منه البداية ( بمكس الحال فى الأسئلة الاقداعية ) ويرجع تاريخ هذا النوع من الأسئلة إلى العيادة السيكولوجية . فالاستبار الإكلينيكى يتطلب جوا من الأسئلة الحرة غير الرسمية ما يشج المريض على أن يتكلم بألفاظه الحاصة وبللك يكشف بسجولة عن الديناميات اللغينة وراء انجاحاته وحاجاته وافغالاته . و يلاحظ أن هذا النوع من الأمثلة يتعلل جهوداً أكبر مما تتعللب الأمثلة الاقواعية لكي يتمكن المباحث من تحايلها إحصائهاً .

(D. Krech & R. S. Grutchfield, 1948). 277).

هذا النوع من الأسئلة يساعد فى جمع البيانات التى تتعلق بالمفسون المعرفي ودرجة تغاير اتجاهات الشخصى . ويلاحظ أنها نشبه أسئلة الامتحانات المعرفة باسم، طراز المقالات » .

(D. Krech & R. S. Crutcfield, 1958, 693).

### Poll questions

أسثلة المراثبة

السؤال الاقتراعي هو السؤال الذي يفداع بطريقة تنفي المجيب إلى اختياره إجابة من بين عدد من الإجابات المطروحة أسامه . ولذك يشار إلى هذا النوع من الأسئلة أحياناً باسم الأسئلة ذات الاجتدارات المحددة أو ذات الإستمامات المحددة.

ويكثر ورود هلا النوع من الأمثلة في استطامات الرأى العام . كما أن تاريخه يرجع من ناحية إلى البحوث التجريبية السيكوفيزيقية حيث كان الباحث يطلب إلى أفراد التجربة أن يقارفوا بين ثقل جسم وققل جسم آخر ليقرروا إذا كان و أثقل a مه أم a أحف a . ومن ذاحية أخرى يرجع إلى الاختبارات السيكولوبية حيث يطلب الحتبر إلى المفسوص في منظم الحالات أن يجب بنم أو لا . وتشير كلمة a القراع a إلى مصدر تاريخي ثالث هو التصويت في الانتخارات .

(D. Krech & R. S. Grutchfield, 1948, 277).

#### Probes

الأسئلة الناشة

يهـ أحياناً أثناء الاستبار أن أحد الأسئة استثار إجابة تعل على أن ورامعا أشياء أخرى تتعلق بالنقطة نفسها وتستحق أن تنبش من مخيمًا ، عندته يستحسن بعض الباحثين توجيه مجموعة من الإسئلة الفرعية حدفها تحقيق هذا النبش ، ويقال لها الاسئلة النابشة .

### Reliability

ذرجة الثبات

تشير دربية ثبات اختبار ما أو أية أداة البحث إلى الاتساق بين الدرجات الن يحصل عليها ففس الأفراد ، بتطبيق الاختيارات أو الأداة فى مناميات متعددة ، أو باستخدام عدة مجموعات متكافة من النهو .

(A. Anastasi, 1954, 94).

من أهم خصائص الاختبار السيكولوبيني اتساقه مع نفسه ، أى إلى أى مدى نستطيع أن نصتد على الاختبار لكي يعطينا نفس النتيجة عند ما يطبق على نفس الفرد فى ظل ظروف مياثلة . و يمكن تياس هذا الاتساق بعدة طرق تعتمد جميماً على أسلوب معاملات الارتباط على النحو الاتن :

١ - بتطبيق الاختبار نفسه أكثر من مرة تحت ظروف مهاثلة .

. ٢ - بتطبيق صورتين متكافئتين أو أكثر للاختبار الواحد.

٣ - بتقسيم درجات الاختيار إلى نصفين ( على أن يتحقق تكافؤ البنود في كل سهما بطريقة
 ما) وهذه على الطريقة المعروفة باسم طريقة التصنيف.

برينهني للاختبار أن يكون ذا درجة ثبات عالية لكي تكون له قيمة كشياس الفروق الفردية ؛ وإلا فإن درجاته لا يمكن الاعبّاد علمها .

(D. C. Fraser, 1954).

#### Sample

عينة

المنى العام المينتعو الآتى: الجزء الذي يمثل الكالمائوي بحويه . ولمامنى الإحصائى الحاص هو الآتى : جزء من مجتمع أو جمهور أصلى ، ويتبع فى انتخاب هذا الجزء طرق خاصة من شأنها أن نفسمن كون هذا الجزء عملا تمثيلا صاحقاً الجمتسع الأصلى . ويقال عندتذ إن العينة صاحقة وهذه الدية هى الشرط الرئيسى الذى لا بد من توفره لكى يستطيع الباحث أن يعم فتائجه من العينة إلى المجتمع الأصلى .

## Survey

مستح ، دراسة مسحية

دراسة شاملة أو فحص شامل ؛ وبالتنالى فهو فى العادة أقل تفصيلا من غيره من الفحوص ؛ فظرة شاملة إجمالية .

(H. B. English & A. C. English, 1958). .

البحث الذي يعنى بمجرد الكشف عن ما هو المتغير أو ما هى المتغيرات التي ترتبط بعامل معين . و يكون هذا البحث ذا طبيعة استكشافية وتتحقق معظم فائدته فى المراحل التمهيدية من دراسة مشكلة مدينة . أى أن هذا البحث يقوم به الدراسة ، وهو يجهل – إلى حد ما – أى المتغيرات هو المهم .

(A. Edwards, 1954).

#### Temperament

المزاج

قابلية الشخص لأن يقع تمت تأثير المواقف المثيرة للانفمالات ؛ الميل إلى معافاة التغير في الحالة الوجدانية . ويممود الاعتقاد بأن المزاج مرتبط بالتغيرات الكيميائية والأيضية metabolis فى الأنسجة المختلفة ، وعناصة فى الغد الصهاء ، غير أن العلاقة بين عوامل الأيض وبين الجوانب الهزعلفة فى الحدرة لا تزال مجهولة إلى حد كبـر .

(H. B. English & A. C. English, 1958).

طبيعة الفرد العامة ، لا سيا قيما يتعلق بالحالب الشهرى orectic (حيث الفواض والرغبات والانفمالات) . وكان القداى يتحفثون عن وجود أديعة أفواع من الأمزجة يدروبا إلى سيطرة أخلاط معينة فى الجسم ، هذه الأفواع هى : اللسرى والسودادى والنفسى والبلغى . ولا يزال يسود بين الباحين الملي إلى تأكيد جانب العمليات والشروط البدنية الجلية كعوامل رئيسية فى تصديد المزاج .

(J. Drever, 1952).

اصطلاح عام يشار به إلى الاستعداد ( الفطرى ) لدى الفرد التأثر بالموقف المثيرة للانفعال كما يشار به إلى الطابع النالب على استجاباته الانفعالية .

(G. Murphy, 1947, 998).

الصدق ... الصلاحة - المبحة

Validity

يقصد بصدق الاختبار أو أداة البحث مدى كفاءة هذه الأداة في قياس ما صنعت لقيام. ومثاك عدة أنواع من الصدق. وقد أصحت جمعية علم النفس الأمريكية في التوصيات الفنية التي أصدريا حول الثر وط الواجب توافرها في الاختبارات السيكولوجية وأساليب التشخيص أربعة أنواع ويسية هي صدق المفسون ، والصدق التنبؤي، والصدق التلازي، وصدق المفهوم . وتحسب علم الأنواع المتعدد من الصدق بالاعاد على طرق إحصائية مختلفة . ويلاحظ أن تسقيق درجة عالية من النبات .

# مراجع القاموس

- Anastasi, A. Psychological Testing, New York: The Macmillan Co., 1950.
- Arieti, S. Manic Depressive Psychosis., American Handbook of Psychiatry Arieti, S. (ed) New York: Basic Book Inc., Publishers, 1959.
- Cattell, K. B. Description and Measurment of Personality, New York World Book Co. 1946.
- Drever, J. Dictionary of Psychology, Penguin Referense Book, Middlesex: Hommordsworth, 1952.
- Edwards, A. Experiments, Their Planning and Execution Hand book of Social Psychology. Lindsey, G. ed-Cambridge, Addison Wesley, 1951.
- English, H. B. & English, A. C. A Comprehensive Dictionary of Psychological and Psychoanalytical Terms. New York: Longmans, Green & Co. 1958.
- Fraser, D. C. A Psychological, Cambridge: W. Hefrer, 1954.
- Harriman, P. L. The New Dictionary of Psychology, New York: Philos. Lib., 1947.
- Katz.D. Survey Techniques in the Evaluation of Morale, Experiment in Social Process. J.G. Miller ed. New York: Mc Graw-Hill Book Com, Inc 1950.
- Krech, D & Crutchfield, R. S. Theory and Problems of Social Psychology, New York, McGraw-Hill Book Com., Ins., 1948.
- Elements of Psychology, New York: Alfred A. Knoph, 1958.
- Maccoby, E. & Maccoby, N. The Interview: A Tool of Social Science Handbook of Social Psychology Lindsey, G. ed. Cambridge: Addison-Wesley, 1951.

- 13. Murphy, G. Personality, New York: Harper, 1947.
- Nyswander, M. Drug. Addictions, American Handbook of Psychiatry, Vol. II Arieti, S. ed. New York, : Basic Books Inc. Publishers, 1959.
- Warren, H. C. Dictionary of Psychology, New York, The Riverside Press Cambridge, 1934.
- W.H.O. Expert Committee on Addiction-producing Drugs: Seventh Report, Bulletin on Narrotics, 1957, 9, 45-47.

الملحق رقم ١

اسمارة استبارة المجموعة التجريبية

# الاستمارة التجريبية

هذه البيافات سرية جداً ولا تستخدم إلا لأغراض علمية فقط

```
ه المتنبرات في السؤال لا تقرأ مرة
 واحدة بل تقرأ واحداً إثر الآخر .
 - لا يمال الحيب الذي ليس عنده
                                     صحيفة الاستخبار
                 حالة عادية .
                                      ( يملؤها الباحث بنفسه)

    السؤال فيه أكثر من حالة ولا يسأل

 الجيب الذي ليسعنده حالة عادية في
    الحالات المسيولة بعلامة ( x )
         --- يقرأ الحدول بالمرض
                                          بيدأ الباحث الانشار بالسارة الآثية :
و إحنا النَّهارده عاوزين فاخد رأيك في شوية حاجات عن الحشيش وخلافه ، وقصدنا من كده
                                         أننا ندرس المألة دراسة علمية تفيد البلدي
       ( تمكن تلاحظ إذنا بنشرح كثير في بعض الأسئلة لكن الاسارة دى معمولة الجميم)
 ه ١ - ١ - يا ترى تفتكر إن الحشيش بيشربوه : الممال ( ) الطلبة ( ) الموظفين ( )
 الفلاحين ( ) الفنانين ( ) رجال الدين ( ) التجار ( ) فيه ناس
                                                تانين ( )؟
                             ب - تفتكر مين في دول أكثر ؟ ( ).

    ب ع ا المنافر إن الأفيون بيشر بوه : السال ( ) العالمة ( ) المؤلفين ( )

الفلاحِن ( ) الفنانين ( ) رسال الدين ( ) التجار ( ) فيه
                                           ناس تائين ( ) ؟
                                 ب - تفتكر مبن في دول أكثر ؟ (
 « ٣ - ا - تفتكر إن الحشيش بيشر بوه اللي سبهم أقل من عشرين ( ) اللي من ٢٠ لـ ٠٤
                             ( ) إلى نرق ٤٠ ( )؟
                                ب - رسين أن دول أكثر ؟ ( ).
         يا ترى تفتكر إن الحشيش منتشر أكثر بين الرجالة ولا الستات ؟
                                                                  -- 8
                                  الرجالة ( ) الستات ( ) .
```

```
 ه م ا - تفتكر اذا لحشيش منتشر بين : الناس الفقراء ( ) الناس المتوسطين ( )

                                         الناس الأغنياء ( )؟
                             ب - تفتكر من في دول أكتر ؟ ( ) .
 ه ٢ - ١ - تفتكر إن الأفيون منتشر بين اللي سبَّم أقل من ٢٠ ( ) اللي من ٢٠ إلى ٠٤
                                 ( ) اللي فرق أربسين ( ) ؟
                            ب - طيب مين أكثر في دول كلهم ؟ ( ).
            يا ترى تفتكر إن الأثيون منتشر أكثر بين الرجالة ولا الستات ؟
                                    الرجالة ( ) الستأت ( ).

    ٨ = ١ = يا ترى تفتكر إن الأفيون منتشر بين الناس الفقراء ( ) الناس المتوسلين ( )

                                   الناس الأغنياه ( ) ؟
ب ــ طيب مين في دول أكثر ؟ ( ).

 ه ١ - ١ - تفتكر إن الحشيش متشر بين الأميين (يسى الى ميمرفوش يقروا ويكتبوا)

             ( ) اللي بيقروا ويكتبوا ( ) أصحاب الشهادات ( ) ؟
                                       ب - وسن في دول أكثر ؟ ( ) .
 ١٠ - تفتكر إن الحشيش منتشر أكثر بين المتجوزين ولا اللي مش متجوزين ؟
                            المتجوزين ( ) غير المتجوزين ( ).
 تفتكر إن الحشيش منتشر في المدن أكثر ولا في الريف ؟ في المدن ( )
                                                                   - 11
                                              نى الريث ( ).

    ١١ - ١٠ تفتكر إن الأفيون منتشر بين الأميين ( ) أألى بيقروا ويكتبوا ( )

                                      الى ممام شهادات ( ) ؟
                                      ب -- وبين فهم أكثر ؟ ( ).
نفتكر الأفيون منتشر اكتر ببنالمتجوزينولا الليمش متجوزين؟المتجوزين( )
                                          غير التجوزين ( ).
```

```
تفتكر الأفيون منتشر في المدن أكثر ولا في الريف ؟ في المدن ( ) في
                                             (الريف ().
                       إنت بتماطى الأنيون ؟ نم ( ) لا ( ).
                                                                    -10
                         من مجيب (ينم) يسأل (١٦) :
   يا ترى بيحصل كتبر إنه يفوت عليك شهر من غير ما تتعاطى الأفيون ؟
                                        نم ( ) لا ( ).
                    من بجيب (بلا) يسأل (١٧)، (١٨):
                   بتماطى في أوقات محددة ؟ نم ( ) لا ( ).
بتاخد الأفيون إزاى؟ (يمني مثلا فيالشاي ... في القهوة ...، ولا بطريقة ثانية؟)
  إذا ذكر المجيب أنه يمارس أكثر من طريقة التعاطي يسأل (١٩) و (٢٠):
                     ايه هي الطريقة اللي تفتح نفسك للأكل أكثر ؟
                      ابه هي الطريقة اللي تقلل من شهيتك للأكل؟

    ۲۱ = ا - تفتكر إن الحشيش بيشر بوه الى صهم أقل من ۲۰سنة ( ) اللي من ۲۰ ا ۱۰٤

                                   ( ) اللي فوق، ۽ ( ) ؟
                                 ب - ربين في دول أكثر ؟ ( ) .
يا ترى بيحصل كتير أن يفوت عليك ثهر من غير ما تتماطى الحشيش ؟
                                                                    - 44
                                         نم ( ) لا ( ).
                                   من يجيب (بنم) يستبط.
      إنت بسماطي الحشيش في أوقات محمدة ؟ نم ( ) لا ( ) .
                                                                   - 17
     إنت بتتماطي المشيش ازاي ؟ (يمي بالحوزة مثلا ولا بطريقة تأنية ؟) .
                                                                    - 7 2
يا ترى الحشيش بيزود الثهية للأكل ولا ينقصها ولا مالوش تأثير ؟ يزيد ( )
                                                                    - 40
                                  ينقص ( ) لا يؤثر ( ) .
  من بجيب أنه يزيد أو ينقص وكانت له أكثر من طريقة واحدة التماطي يسأل
                                             ( FT ) c ( YT ):
```

ا - فيه طريقة خاصة التماطي بتزود ثبهيتك ؟ فيم ( ) لا ( )	41
من بجيب (بنم) يسأل ( ب) :	
ب ـ	77- 77-
من يجيب (بنم) يسأل (ب)	
ب- إيه هي ؟	
إيه الطريقة الى بتخدرك أكتر من غيرها ؟	A 7 —
إنت دليقت بتشرب غالبًا لوحك ولا وسط مجموعة ؟ على انفراد ( ) فى مجموعة ( ).	-74
قولى ، كام مرة يتماطى فيها الحشيش فى المتوسط ؟ اليوم ( ) الأسبوع ( ) الشهر ( ) .	-4.
من مجميب بأنه يتماطى مرتبين أو أكثر في اليوم يسأل ( ٣١):	
بقاك أد إيه بتاخد مرتين أو ثلاثة (حسب العدد الذي ذكره) مرة ؟	-41
	-77
إنت بتصرف أد إيه على الهندات ؟ ن اليوم ( ) في الأسبوع ( ) = ( ) في الشهر .	- **
ا المرابع المرابع علي من الله ولا أربل ولا منفصل ؟ اعزب ( ) متزوج ( ) مثلان ( ) أربل ( ) ( منفصل ( )	- Y £
من يجيب بأنه (أعزب) لا يسأل الأسئلة من ( ٣٥) ( إلى ٤٠):	
ا – قبل الجلواذ (الزواج) كنت بتتعاطى مخدرات ؟ ( نم ( ) لا ( )	- 40
، ( س) يسأل ( س) م	
ب – إيه مي ؟	

و إيه الحادوات التي تعاطيها بعد الحواز	-11
إذا وجد اختلاف في إجابة على ( ٣٥ – ب ) و ( ٣٦ ) يسأل (٣٧ ):	
وليه حصل التفيير ده ؟	- 77
من كان يتماملي الحشيش قبل الزواج يسأل من (٣٨) إلى (٤٠) :	
طيب وكام مرة كنت بتتماطى فيها الحشيش قبل الزواج ؟ مرة فى اليوم ( )	- Y.A
الأسبوع ( ) الشهر ( ) .	
يا ترى كية الحشيش المي بتتماطاها بعد زواجك زادت من الأول ولا نقصت	- ٣٩
ولا هي هي ؟ زادت ( ) نقمت( ) نفس الكية ( · ) .	
يا ترى كنت قبل الجواز بتشرب غالباً لوحك ولا رسط مجموعة ؟ على انفراد ( )	- t ·
ني مجموعة ( ) .	
كان عمرك كام سنة لما بدأت التعاطى ؟	- 61
أول مرة شربت فيها الحشيش كان إيه مناسيتها؟ '	- <b>£</b> Y
لا يلذكر ( ) المناسبة هي :	
ليه تماطيت الحشيش أول مرة ؟ يا ترى تعاطيته : على سبيل التقليد ( )	- 17 .
عثان تنسى مشاكلك ( ) عثان الحريم ( ) عثان تعالج أمراضك	
الحسية ( ) عثان تجارى أصحابك ( ) من باب الرجولية ( ) من	
بأب الفرفشة ( " ) من باب العلم بالشيء ( ) مشان تخفف من حالات	
الفكر والانقياض ( ) .	
من يجيب الإجابة الأخيرة - الفكر والالقباض - يسأل (٤٤):	
كان إيه سبب حالات الفكر والانقباض دى ؟	68

يا ترى كان فيه أسباب تانية خلتك تتُعالمي الحشيش ؟	- £ a
طيب ليه اخترت الحشيش بالذات دوناً عن غيره من المكيفات ؟	- 17
	-21
يا ترى الحشيش بيزود شهيتك للأكل ولا بينقصها ولا مالوش تأثير ؟	- £ V
يزيد ( ) ينقص ( ) لا يؤثر ( ) .	
هل سبق أذك انقطمت عن التماطى ؟. ( نعم ) لا ( ) .	£A
من مجيب بنعم توجه إليه الأسئلة من ( ٤٩ ) إلى (١٥ )،	
وانقلمت أد إيه ؟	- 49
و إيه الأسباب الى خلتك تبطل الحشيش ؟	0 •
و يا ترى رجمت تتعاطى ثانى بعد ما بطلته ؟ ثمم ( ) لا ( ) .	41
من مجيب (بنم) توجه إليه الأمثلة من (٥٢) إلى (٥٤):	
إيه الأسبابُ اللي خلتك ترجع تتماطى ؟	- 07
آخر مرة رجمت تتماطى بانتظام ( يمنى مثلاً كل يوم كل أسبوع كل شهر) كانت إنتى ؟	- 07
يا ترى لما رجعت بقيت تتماطي حاجة ثانية مع الحشيش ؟ نعم ( ) لا ( )	0 2
من بحيب بأنه عاد إلى مخدر آخر يسأل مؤال ( ٥٥ ):	
و إيه مو الحُدُر الثاني ؟	- 00
إنت دلوقت بتشرب غالباً لوحك ولا وسط مجموعة ؟	07

على انفراد ( ) في مجموعة ( ). وعنك رغبة تبطل الحشيش دلوقت ولا معندكش ؟ أرغب ( ) لا أرغب	~ av
.( )	
مزيرغب في الامتناع يسأل ( ٨٥ ):	
وليه عاوز تبطل الحشيش دلوقت ؟	- a A
من لا يرغب في الامتناع يسألن (٩٥) :	
وليه عاوز تستمر فى التماطى ؟	- 04
إمنى بتتماطى الحشيش غالبًا ؟ فى الصباح ( ) الظهر ( ) العصر ( ) المساد ( )	-1
- إيه الأوقات اللي بضغل تصالحي الحشيش فيها ؟ في العمياح ( ) الظهر( ) العصر ( )المساء( ).	' 3)
یا تری تحب تتماطی الحشیش لما تکون : منتبض (مقبض) ( ) تعباد ( ) مبسوط ( ) مشغول البال ( ) غضبان (دمك فایر) ( ولا فیه حاجة تافیة ؟ ( ) .	• YF -
طيب ويتحب تتعاطى الحشيش : أى الأفراح ( ) فى الأعياد ( ) وانت يتسمع أم كلثوم ( ) ولا فم مناسبات تانية ؟ ( ) .	- 77 +
ومف الباحث المجيب	
المجيب يهيدو عليه أهمال زائد لمظهره ( ) . المحيب يبدو عليه اهتهام زائد بمظهره ( ) . المحيب يبدو مظهره عادياً ( ) .	-11
السنان : عاديتان ( ) عجمتنان ( أ ) .	- 70

نظرات المينن : مسترخية ( ) يقطة ( ) عادية ( ) . -77 بعد هذه الملاحظات يسأل المجيب ماعات الواحد ياخد من أول البيل لآخره نبية واحدة ، لكن ساعات يبني نبيه - 17 متقطم : ينام ويصحى ، وينام ويصحى . . . افت يا ترى أوبك على طول ولا متقطم ؟ غير متقطم ( ) متقطم ( ) . إنت بناخه وقت طويل على ما تروح في النوم ؟ نيم ( ) لا ( ) . - 34 يا ترى انت بتقلق في آخر الليل وما مجيلكش نوم تاني ؟ نعم ( ) لا ( ) . - 39 كان عراك كام لما يدأت التماطي ؟ . . . . . . . . . قوالي ، كام مرة بتتماطى فيها الحشيش في المتوسط ؟ اليوم ( ) الأسبوع.( ) الثهر ( ) السؤالان (٣٠) ، (٧١) يتثاولان عدد مرات الثماطي ، فإذا أجاب في أحدهما بأنه يتماطى مرتبين أو أكثر يومياً لمدة الثلاثة شهور الأعبرة لا يسأل من (الحالة المادية) ولا عن (ثاني يوم) في الأسئلة المشار إليها بعلامة (x). وانت مخدر بتمس إن الرقت بيفوت بسرعة ولا ببطء ولا عادى ؟ بسرعة ( بيطه ( ) عادى ( ) . طيب وتافي يوم بسرعة ولا ببطء ولا عادي ؟ بسرعة ( ) ببطء ( ) عادي - YY X .( ) وانت مخدر . . يا ترى بتبان اك المسافة ( يعنى مثلا المسافة من الحته الي - Y E شربت فها لغاية بيتكم)، تبان اك طويلة ولا قصيرة ولا عادية ؟ طريلة ( ) تسيرة ( ) عادية ( ). طيب رتاني يوم الصبح طويلة ولا تصيرة ولا عادية طويلة ( ) تصيرة ( عادية ( ) ؟ عصلش مرة إنك تقلت شوية في الحشيش ؟ نعم ( ) لا ( ) .

من بحيب بنم يسأل من (٧٧) إلى (٨٠):

159

```
في اليومده حسيت إن الوقت فات بسرعة ( ) ولا ببط، ( ) ولا عادى ( )؟
                                                                   - vv
      والمسافات كانت طويلة ( ) ولا تصيرةٍ ( ) ولا عادية ( ) ؟
                                                                    - 44
 طيب رتمانى يوم حسيت إن الرقت فات بسرعة ( ) ولا ببطه ( ).
                                                                    - 44
                                            ولا عادي ( ) ؟
 وتانى يوم كانت المافات بتبان طويلة ( ) ولا قصيرة ( ) ولا عادية ( )؟
                                                                   -- A .
وانت مخدر على حجم الأشياء (زي التربيزه مثلا) بيبان اك كبير ولا صغير
                                                                    - 41
                 ولا عادي ؟ كبير ( ) صنير ( ) عادي ( ).
          وتانی يوم : كبير ( ) ولا صغير ( ) ولا عادی ( ) ؟
                                                                   - AY X
 وانت محدر بتبان ال الأشياء والأشخاص أوضع من العادى ولا عادى ولا مهزوزة؟
                                                                   - A4
                أوضح من العادي ( ) عادي ( ) مهزّوزة ( ).
                  طيب رتاني يوم أوضح من العادى ولا عادى ولا مهزوزة ؟
                                                                   -AEX
                أوضح من المادي ( ) عادي ( ) مهزوزة ( ' ).
عندك رغبة تبطل الحشيش دلوقت ولا معندكش ؟ أرغب ( ) لا أرغب ( ).
                                                                   - A o
                 وانت مخدر بتبان ال الألوان مزهزهة ولا عادية ولا مهتانة ؟
                                                                   -A1
                          مزهزهة ( ) عادية ( ) جتالة ( ).
 طيب وتانى يوم بتبان مزهزهة ولا عاديقدولا بهتانة ؟ مزهزمة ( ) عادية ( )
                                                                  - AY X
                                                بيتانة ( ) .
 ٨٨ ـ ١ ـ وانت مخدر بتيان الى الأصوات واضحة ولا مهمة ولا عادية ؟ وأضحة ( )
                                      مهمة ( ) عادية ( ) .

    ل عالية ولا منفخضة ولا عادية إعالية ( ) متخفضة ( ) عادية ( ) .

            × ٨٩ - ا - طيب وتاني يوم بتبان اك الأصوات واضحة ولا مهمة ولا عادية ؟
                          واضحة ( ) ميمة ( ) عادية( ).

 سـ طيب عائية ولا منخفضة ولا عادية ؟ عائية ( ) منخفضة ( ) عادية ( ) .
```

ه و الت على بقار تفكر تفكير مفيرط ؟

استطيع ( ) لا استطيع ( ) .	
ساعات الواحد يبقى محمد مقطل وسيخطرش فى ذهنه ولا فكرة، وساعات يبقى محم مفتح و يخطر فى ذهنه أفكار كتيرة ، يا ترى وانت محمد تخطر فى ذهنك أفكار كتيرة ولا قليلة ولا عادية؟ كتيرة ( ) قليلة ( ) عادية ( ) .	-41
. طيب وانت في جلسة الحشش بتتنقل في كلامك وأفكارك من موضوع لموضوع بسرعة؟ نم ( ) لا ( ) .	- 4 Y
. واقت محامر بتحاول حل مشاكلك الحاصة ؟ ( نعم ( ) لا ( ). من يجيب بنم يسأل ( ؟ ؟ ):	- 94
ـ طيب و پتكون الحلول دى معقولة ولا مش معقولة ؟ وهمية ( ) معقولة ( ).	- 9 &
وانت غدر يتمس إن الرقت بيفوت بسرعة ولا ببطه ولا عادى ؟ بسرعة ( ) ببطه ( ) عادى ( ) .	- 4 0
احنا عاوزين فعوف شوية حاجات عن طبايمك	
<ul> <li>- x - الت في حالتك المادية (يعني والت مش غاد) يتكون :</li> <li>مرح (يعني غالباً لمؤش) ( ) ولا منقبض (يعني مقبوض ) ( )</li> <li>ولا لا كله ولا كله ( )</li> <li>- طيب والت غدر؟ مرح ( ) منقبض ( ) لا كله ولا كله ( )</li> <li>- طيب ول تانى يوم ؟ مرح ( ) منقبض ( ) لا كله ولا كله ( )</li> <li>- طيب ول تانى يوم ؟ مرح ( ) منقبض ( ) لا كله ولا كله ( )</li> <li>- طيب وان تغرمان ؟ مرح ( ) منقبض ( ) لا كله ولا كله ( )</li> </ul>	41
<ul> <li>- &gt; - وانت فی حالتك العادیة (یمنی وانت مثن عادر ):</li> <li>بتتمكم (یمنی تفرش رأبلك علی غولك ) ( ) ولا بشتكین (یمنی تعنازل عن رأبك بسبولة) ( ) ولا لا كنه ولا كنه ( ).</li> <li>- طیب وانت غادر ؟ بتتمكم ( ) بشتكین ( ) لا كنه ولا كنه ( )</li> <li>- طیب وف تانی یوم ؟ بتتمكم ( ) بشتكین ( ) لا كنه ولا كنه ( )</li> <li>- طیب وف تانی یوم ؟ بتتمكم ( ) بشتكین ( ) لا كنه ولا كنه ( )</li> <li>- طیب وانت خرمان ؟ بتتمكم ( ) بشتكین ( ) لا كنه ولا كنه ( )</li> </ul>	1v -
— [أ x→وانت في حالتك العادية (يمني وانت مشخد ) ؟  بتكون متردد ( ) ولا متسرع ( ) ولا لا كله ولا كله ( )  من يجيب الإجابة الأخيرة يسأل (٩٩): ]	4A ×

```
الت يتتصرف بعد تفكير ( ) ولا ساعة متردد وساعة متسرع ( ) ؟
  طيب وافت مخدر ؟ متردد ( ) ولا متسرع ( ) ولا لاكده ولا كله ( )
                                                                    -1 . .
                        من يجيب الإجابة الأخيرة يسأل (١٠١):
 يمني بتتصرف بعد تفكير ( ) ولا متسرع ( ) ولا لا كده ولا كده ( )؟
 طبب وفي تانى يوم ؟متردد ( ) ولا متسرع ( ) ولا لاكده ولا كده ( )
                                                                   -1 . Y X
                          من يجيب الإجابة الأخيرة يمأل (١٠٣):
     يعني بتتصرف بعد تفكير ( ) ولا ساعة متردد وساعة متسرع ( ) ؟
                                                                   -1.4
 طيب وافت خرمان ؟ متردد ( ) ولا متسرع ( ) ولا لا كادمولا كده ( )
                                                                   -1 . 8
                         من يجيب الإجابة الأخيرة يسأل( ١٠٥):
    يمني بتتصرف بعد تفكير ( ) ولا ساعة متردد رماعة متسرع ( ) ؟

    ۲۰۹ −۱۰۹ انت في العادة : ضعيف الذاكرة (يعني تنبي بسرمة) ( ) ولا قوى الذاكرة

                  (يعني تفتكر كل حاجة) ( ) ولا متوحد ( ).

    طیب وانت محدر : بتین ذا کرتك أضعف من عادتك ( ) ولا أتوى من

                             مادتك ( ) ولا زى عادتك ( ) .
× - طيب وفي تاني يوم : بتبيّ في ذا كرتك أضعف من عادتك ( ) ولا أتوى من
                             عادتك ( ) ولا زى مادتك ( ) .
- طيب وافت خرمان : بتبي ذاكرتك أضمف من عادتك ( ) ولا أتوى من
                             عادتك ( ) ولا زيمادتك ( ) .

    −x− 107
    −x− 107

                                     ( ) ولا عادي ( ).

    طیب وانت محدر ؟ عادی ( ) ولا قلیل ( ) ولا کثیر ( ).

    طیب ولی تانی یوم ؟ کثیر ( ) ولا قلیل ( ) ولا عادی ( ).
    طیب وانت خرمان؟ عادی ( ) ولا قلیل ( ) ولا کثیر ( ).

                      = x -10x = اثبت في حالتك العادية ( يعني واثب مش غلر ) :

    الإنتاج بثاعك كويس (يمي على أصوله) ( ) ولا وحش ( )

                                         ولا نص نص ( ) .
- طيب وانت غار : بيبق إنتاجك أحسن من عادتك ( ) أوس من عادتك
                                 ( ) ولا زي عادتك ( ) .
```

```
- طيب وفي تاني يوم : بيبتي إنتاجك أحسن من عادتك ( ) ولا أوحش من
                                عادتك ( ) ولا زي عادتك ( ) .

    طیب واقت عربان یبق إنتاجك: أحسن من عادتك ( ) ولا أوحش من

                                عادتك ( ) ولا زى عادتك ( ) .
                          عد ١٠٩ × - وانت في حالتك العادية ( يعني وانت مش مخدر ) :
     تفضل تقعد لوحدك ( ) ولا تفضل تقعد مع الناس ولا ما جمش ( )
     - طيب وانت محمد : تفضل تقعد لرحك ( ) تفضل تقمه مع الناس ( )
                                               رلاما مش ( ).
     x - طيب وفي تافي يرم : تفصل تقعد لوحك ( ) تفضل تقعد مع ألناس ( )
                                                 ما يمش ( ) .
     - طيب وانت خرمان : تفضل تقعد لوحك ( ) تفضل تقعد مع الناس ( )
                                                 ما بيش ( ).
                            س ١١٠ - × - وانت في حالتك العادية ( يمني وانت مش مخد ) :

    تئاثر برأى غيرك بسهولة ( ) ولا تخالف رأى غيرك ( ) ولا لاكله ولاكله

                                                        .( )

    طيبب وانت نخد : تتأثر برأى غيرك بسهولة ( ) تخالف رأى غيرك ( )

                                         رلا لا كله ولا كله ( ).

    خيرب وفي تافي يوم : تتأثر برأى غيرك بسهولة ( ) تخالف رأى غيرك ( )

                                         . ( ) at y at y y

    طیب وانت خرمان : تتأثر برأی غیرا بسمولة ( ) تخالف رأی غیرا ( )

                                       ( ) . at y, at y y,
     = ١١١ × – انت من الناس الي بيشيلوا الهم ( ) ولا متمألش ( ) ولا متوسط ( )
     _ طيب وانت مخدر : تشيل الحم ( ) ولا متسألش ( ) ولا متوسط ( )
     × طيب وفي قانى يوم : تشيل الحم ( ) ولا متسألش ( ) ولا متوسط ( )
     - طيب وانت خرمان : تشيل الهم ( ) ولا متسألش ( ) ولا متوسط ( )
   x انت أقل حاجة تفرحك ( ) ما تفرحش إلا لأسباب قوية ( ) متوبط ( )
- طيب وانت مجدر : أقل حاجه تفرحك ( ) متفرحش إلا لأسباب قوية ( )
                                                    متربط ( ).
     × طيب وفي قانى يوم : أقل حاجة تفرحك ( ) ما تفرحش إلا لأسباب قوية
                                            ( ) متوط ( ) ,
```

<ul> <li>× ۱۱۳ = یا تری إنت أقل حاجة تحزنك ( ) ولا أنت ما تحزنش إلا الأمباب قویة</li> </ul>									
( ) ولا متوط ( ).									
<ul> <li>طیب وانت مخدر : أقل حاجة تحزنك ( ) ما تحزنش إلا لأسباب قویة</li> </ul>									
( ) متوسط ( ). × – طبب ولى تافى يوم : أقل حاجة تمزنك ( ) ما تمزنش إلا لأسباب قوية									
20 444 46	J ( )-		( )متوسط (						
ل إلا لأسباب قوية	گ ( ) ما تحزنا		طيب وانت خرمان	<b>-</b> ×					
		.(	( )متوسط (						
		× ف حالتك المادية		116-					
وانت خرمان		يعنى وانتسش مخلر	←						
<u> </u>	<	<b>←</b>							
زوجتك ( ) أولادك ( )	زوجتك ( ) أولادك ( )								
مر 3 وميك		مرؤوسيك	1 1	بتحصل خ					
	يمني ال <i>لى تحت</i>	يعنى اللي تحت		كتيرة					
	رياستك ( ) زملالك ( )		1 1	ولا قليلة ولا نادرة					
أصنقائك()	أصلقائك ( )		`	5.0 %					
رۇسائك ( )	رۇساتك ( )	رؤسائك ( )							
انت لما والعك نرفزك	تارفزه . ياترى	0 0 .	طبعاً يتحصل لكل وا	-110 ==					
		إيه ؟	( زعاك ) مرة عملت						
1		1 (							
تصرفت ولامش	والمعته تساهلت	اخہ دتہ اُ ٹنت	< ·						
تصرفات فاكر تائية									
()()	()()	بادية ( ) ( )							
$\bigcirc$			– وانت محدر د						
$\bigcirc$	$\bigcirc  \bigcirc $	$\cap  \cap $	وانت خرمان						

۴	ملت إيه	ا مرة ٤	( زعلك )	قرفزك	رئيسك	ولما	طيب	-
---	---------	---------	----------	-------	-------	------	-----	---

ش ئر	ولا . فا َ	رفت فات ئية	تصر تصر دا	ىلت	تساه	45.0	قاط	45	ثته	بته	ضر	←
	)	(	)	(	)	(	)	(	)	(	)	وانتىنىحالتكالمادية
10	)	(	)	(	)	(	)	(	)	(	)	- وائت مخدر
10	)	(	)	(	)	(	)	(	)	(	)	– وانت خرمان

# ولما زمياك أو صديقك نرفزك ( زعاك ) مرة عملت إيه ؟

رلا ش اکر		رفت فات ية	٠ ١	ىلىت	تسا	454	قاط	45.	شته	بعه	خىر	<b>~</b>
( ( (	)	( ( (		( ( (	)	( ( (	) )	( ( (	)	( ( (	)	- وانت في حالتك العادية - وانت مخدر - وانت خرمان

# طیب ولما شخص غریب ( ملکش بیه سابق معرفة ) نرفزك ( زعلك ) مرة عملت إیه ؟

و <b>لا</b> مش فاكر	تساهلت تصرفات	شتبته قاطبته	ضر بته	<b>←</b>
()			()	وأنت في حالتك العادية وأنت محدر وانت خرمان

وانت مخدر بتاخد وقت فى العملية الجنسية(يعنى الاتصال بالحريم) أطول مز	-111
المتاد ولا أقصر ولا عادى ؟ أطول ( )أقسر ( ) عادى ( ) .	
قوالي يا ترى وانت مخدر بتحس برغبة العملية الجنسية أقوى من المتناد ، ولا رغبتك	-114
Z Nada Z Nie d Z Nied et dast datt au stal seen	

طيب وانت نحمد بهبيج أسرع من عادتك ولا أبطأ من عادتك ولا زى عادتك؟ أسرع ( ) أبطأ ( ) زى العادة ( ) .	-114
تفتكر إن ختان الستات يعني (الطهارة) بسبب برودهم في العلية الجنسية ولا لأ؟ نعم ( ) لا ( ) لا يعرف ( ) . من يجيب ينم يسأل (١٢٠):	-114
ُ طيب يا ترى ده من الأصباب إلى خلتك تتماطى الحشيش ولا لأ ؟ نعم ( ) لا ( ) .	-14.
يا ترى لما تكون عدر بتلاحظ إن تجاوب المرأة فى الجماع أقوى من المعاد ولا أضعف من المحاد ولا تكون زى المحاد (يسى لما تكون مش محد ) ؟ أقرى ( ) أضعف ( ) عادى ( ) .	-111
یا تری لما تکون مخدر بیکون سیلک لملاطقة المرأة زی عادتك ولا أقل من عادتك ولا أكثر من عادتك ؟ زی عادته ( ) أقل من عادته ( ) أكثر منءادته ( )	-111
طيب نسيب المسائل الجنسية ( الحرم)	
ودلوقت حكلمك شوية عن ظروف ممكن تقابل الواحد ، وعاوز أعرف إزاى حتصرف فيها :	
ندى مثلا جالك مبلغ يسارى للبلغ الى بتكسيه فى الشهر ، ومكنش فى حسابك إن	-177
الملغ ده هيجيك ، فتصرف فيه إزاى . أتسرف فيه كايان :	
إذا إديت كلمة إنك تخلص شلة فى وقت معين (أسبوع مثلا) وبعدين لقيت إن الوقت ده مش كفاية تتصرف إذاى ؟	-148
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	
نو واحد صاحبك وقع في مشكلة وكنت تقدر إذك تساعده عثمان يطلع من المشكلة دى ، لكن مساعدتك ليه حتمبيك شوية مضايقة ، فياتري تساعده وتتعمل المضايقة ولا تفضل اذلك توفر على نفسك المتاصب دى ؟ أساعده ( ) أوفر على نفسى المتاعب ( ) .	-140
اساعدة ( ) اوار على نعسى المتاعب ( ) .	

```
في إبدك شفلة . . . إذا عملتها مظبوط هداخه منك وقت ومجهود وكنت تقدر إنك
                                                                    -117
تكلفتها من غير ما حد يكشفك ، فياترى تكلفتها ولا تعملها مظبوطة وتدجها
              البقت والحيهود اللازم ؟ أكلفتها ( ) لا أكلفتها ( ) .
 غلطت غلطة اتحسبت على شخص تافى ، وابتدوا تحاسبوا الشخص ده على
                                                                    -111
 الغلطة دى فياترى تروح وتعترف بأنك انت اللي غلطت ولا تسيب الحكاية تمشى
                      زى ما هي ماشية ؟أعترف ( ) لا أعترف ( ) .
 يا ترى تفتكر إن تماطى الحشيش مكروه في الدين ، ولا محرم ، ولا لاكده
                                                                    -114
          ولا كله ؟ مكروه ( ) محره ( ) لا كله ولا كله ( ).
                   من يجيب بأى إجابة خلاف ( محرم ) يسأل ( ١٢٩ ):
          ويا ترى ده من الأسباب الى شجعتك على إنك تتماطى الحشيش ؟
                                                                   -114
                                         نم ( ) لا ( ).
                 تفتكر إن الحشاش عيل أكثر من غيره لارتكاب الحرائم ؟
                                          ئم ( ) لا ( ) -
                      من يجيب بتم يسأل من ( ١٣١) إلى ( ١٣٥):
طيب وياتري بيرتكب بالفعل الجرائم أكثر من غيره ؟ نعم ( ) لا ( ) .
                                                                  -171
        يا ثرى تفتكر إن الحشاش - عموماً كله - عيل أكثر من غبره الأنه :
                                                                   -177 0
يضرب ( ) يسرق ( ) يرشي أو يرتشي ( ) يزور ( ) ينصب ( )
              ينتمس وأحده ( ) ينتمس عيل ( ) يقتل ( ) .
 طيب وهو مخدر بميل أكثر من غيره لأنه يممل الأعمال اللي سبق قلت لك عليهم
 دلوقی یسی : یضرب ( ) یسرق ( ) طیب پرشی أو پرتشی ( ) پزور
( ) ينصب ( ) يفتصب واحده ( ) يفتصب عيل ( ) يقتل( )
                                    طيب ولما الواحد بيكون خومان:
                                                                   -178 +
 يضرب ( ) طيب يسرة ( ) طيب يرشي أو يرتشي ( ) يزور ( )
 ينصب ( ) يغتصب واحدة ( ) يغتصب عيل ( ) يقتل ( ) .
                                    «×-۱۲۵-× طيب لا مسطول ولا خرمان :
يضرب ( ) يسرق ( ) يرشى أو يرتشى ( ) يؤور ( ) ينعسب ( )
                يفتصب وأحدة ( ) يغتصب عيل ( ) يقتل ( ) .
```

وانت مخدر بتاخه وقت في العملية الجنسية (يعني الاتصال بالحريم) أطول من	-171
من المعناد ولا أقصر ولا عادى ؟أطول ( ) أقصر ( ) عادى ( ).	
السؤال الآتى يوجه إلى نزلاء السجون فقط ، إذا كان الحجيب حشاشاً له سوابق ، أو مجرماً واعتمون بأنه حشاش :	
یا تری کنت بترتکب الجریمة فی الفالب وانت عملار ولا وانت خومان ولا وافت عادی ؟ وأنا محملار ( ) وأنا خومان ( ) وأنا عادی ( )	-1 FV
ليه بتماطى الحثيث ؟ عشان تنسى مشاكلك ( ) عشان الحريم ( ) عشان تمالج أمراضك الجسمية ( ) عشان تجارى أصحابك ( ) من باب الرجولية ( ) من باب الفرفشة ( ) طيب عشان تمته أرخص من غيره ( ) عشان تعفف من حالات الفكر والانقباض ( ).	I T A
من يختار الإجابة الأعبرة يسأل ( ١٣٩ ) :	
إيه سبب حالات الفكر والانقباض دى ؟	-179
يا ترى فيه أسباب تافية بتخليك تتماطى الحشيش ؟	-11.
يا تري حاولت تتعالج ولا تستثير حد مثان تبطل الحشيش ؟ نعم ( ) لا ( ) من يجيب ينعم يعال (١٤٢) و (١٤٣):	-111
علت إيه ؟	-127
رحت مستشنى ( ) ولا دكتور خصوصى ( ) ولا جربت وصفة بلدية ( ) علت حاجة تافية : فم ( ) لا ( ) .	-1 54
من مجيب بنم يسأل (١٤٤):	
علت إيه ؟	-111
يا ترى تفتكر إن تماملي الحشيش مكروه في الدين ولا محرم ولا لا كده ولا كد، ؟	-110
مكروه ( ) محرم ( ) لا كله ولا كله ( ).	

انت لاحظت بعد التمانون الجديد بناع المحدوات انك بقيبت تشرب الحشيش أكثر من الأول ولا أقل من الأول ولا زى الأول ؟ أكثر ( ) أقل ( ) زى الأول ( ).	rs1 -
تفتكر إن الحشيش كتر تماطيه بين الناس بعد القافون الجديد ولا قل ولا زي ماهو؟ كتر ( ) قل ( ) زي ماهو ( ) .	-1 £¥
إيه رأيك أن القانون الجديد بالنسبة المتعاطى ؟ حقه يستنى زى ما هو ( ) حقه يتلنى ( ) حقه يتشدد ( ) حقه يتخفف ( ) حقه يتمدل بطريقة تانية ( ) .	-1 EA
	-181-
وبالنسبة للتاجر؟ حقه يستني زي ما هو ( ) حقه يتلغي ( ) حقه يتشدد ( ) حقه يتخف ( ) حقه يتمدل بطريقه تانيه ( ).	-10.
	-101
تقترح إيه عشان مشكلة الحشيش في مصر ؟	-107
طيب نسيب القانون ونيجى المأكولات	
إيه المأكولات الى يتفضلها وانت بتحاطى الحشيش ؟	- 107
طيب وإيه المأكولات اللي يتفضلها بعد ما تسهى على طول من تعاطى الحشيش ؟	-108
يا ترى وانت مخدر تاكل أكثر من مادتك ولا أقل من عادتك ولا زي عادتك ؟ أكثر ( ) أقد (	-100

.

X في حالتك المادية لا ماتكوش مخدر لا ماتكوش مخدر	- 101 =
زیادة أثل این این ازیادة أثل این ازیادة أثل این ازیادة أثل این ازیاد این از	
شهیتائی المام ا	
انت بشمس وانت مخدر بحاجات زى التشهل والصداع ( ) وفهمان النفس ( ) وكلم النفس ( ) . وكلم النفس ( ) . التفس ( ) . التفس ( ) . التفس ( ) . التفس في يب على الحالة الأخيرة يسأل ( ١٥٨ ) : التفس في يب على الحالة الأخيرة يسأل ( ١٥٨ ) : التفس	-104
زی له ؟	-1 o A
طيب دلوقت عاوز أعرف حاجة عنك أيام ما بديت تتعاطى الحشيش :	
يا تربى وأنت غدر كانت شهيتك للأكل : أزيد من مادتك ( ) ولا أثل من مادتك ( ) ولا زى مادتك ( ) لا يذكر( ).	-11.
وميلك نشرب لليه : كان أزيد من عادتك ( ) ولا أقل من عادتك ( ) ولا زى عادتك ( ) لا يذكر ( ) .	-111
طيب ونشاطك : كان أزيمد من عادتك ( ) ولا أقبل من عادتك ( ) ولا زي عادتك ( ) لا يذكر ( ) :	-111
لا يه قر ( )	175

ووالدتك عايشه ؟ لمم ( ) لا ( ) . في حالة رفاة الرالغة يسأل ( ١٧):

```
وكان عمرك كام سنة لما توفيت والدتك بيسمين
 يا ترى ( والدك – والدتك ) ( أجوز – أتجوزت ) بمد وفاة ( والدتك – والدك)
                                                                     -144
                                           نم ( ) لا ( ).
                                من يجيب ( بنعم ) يسأل ( ١٧٩ ):
 طيب عمرك كان كام سنة لما (واللك – والدتك) (اجوز -- اجوزت) نافى
                                                                     -119
 طيب يا ترى حصل بين والدك و والدتك طلاق أو هجر ؟ فعم ( ) لا ( ).
                                                                     -14.
      (كان) والدك مجوز واحدة تانية غير والدتك ؟ نع ( ) لا ( ) .
                                                                     -141
     طيب قولي كان واللك بيهم بشئونك وأحواك ؟ نم ( ) لا ( ) .
                                                                     -147
والدك و والدتك (كانوا) على وفاق ولا بينهم خلافات كتبرة ؟ على وفاق ( )
                                                                     -IAT
                                       بيمم خلافات كتارة ( ).
         هل واللك كان له عادة إنه يبات بره ؟ نعم ( ) لا ( ).
                                                                      -145
              في حالة الإجابة ( بنم) يسأل من ( ١٨٥ ) إلى(١٨٧ ):
 يا ترى كان له مواعيد مخصوصة في بياته بره . . . يمنى مثلا يوم في الأسبوع
                                                                     -140
                  أو تلات أريم أيام أن الشهر ؟ نم ( ) لا ( ).
                   يمي كان بيفيب منة أد إيه ؟ . . . . . . .
                                                                     -147
          (وبعد الإجابة يسأل ) : في الأسبوع ( ) في الشهر ( ).
                   ولا في السنة ( ) ولا كان له نظام تافي ؟ ( ) .
     يا ترى كان فيه حديم بشونك ووالله غايب ؟ نعم ( ) لا ( ).
                                                                    -144
    يا ترى فيه حد في عيلتك كان بيتماطي الخدرات ؟ نمي ( ) لا ( ) .
                                                                     -144
ما ترى والدك كانشنيد معاك ( ) ولا كان بيدامك ( ° )ولا كان عادي ( )
                                                                     -149
                                  إذا كان متزوجاً يسأل( ١٩٠):
 وانت بينك و بن زوجتك فيه وفاق ولا خلافات كتيرة ؟ على وفاق ( )
                                                                     -14.
                                           كتر الخلافات ( ) .
```

يا ترى عنك أولاد ؟ تم ( ) لا ( ) . من يجيب (بنم) يسأل (١٩٢):	~111
إنت ثديد ساهم ولا بتدلمهم ولا عادى معاهم؟ شديد ( ) بيدلمهم ( ) عادى ( ).	~177
بتشتغل كام ساعة في اليوم ؟	-198
إيه مواعيد عملك الأصلى ؟ من إلى من إلى	-118
يا ترى دخلك كام من عملك الأساسي ؟	-110
ني ( ) يوم ( ) أسبوع ( ) = ( ) شهرياً .	
بتشتغل شغل إضاف؟ نم ( ) وبواعيه : من إلى ومن إلى	-111
Υ ( ).	
إذا كان أك بنت أو أخت يا ترى توافق على جوازها من راحد بيتماطى الحشيش ؟	-114
نى ( ) لا ( ).	
قوالي إنت إزاى بتبضى فراغك اليوم ؟	-144
(۱) دارقت (ب) قبل ماتتمود على الحشيش	
انت بتشرب قهوة ( )شای ( ) قهوة ( )شای ( )	
	-111
سبعاير ( ) سبعاير ( ) مكيفات أخرى( ) مكيفات أخرى( )	
محيفات اغري ) محيفات اغري ) المحيفات اغري ) المحيفات اغري ) المحيدة	
	4 + +
امن مجيب (بنم) يسأل (٢٠١) أنم ( )لا ( ) نم ( )لا ( )	
بعثرب دايماً ولا في المناسات ؟	-4.1
( ) lgls ( ) lgls	
اقت بتماطي غدرات تائية غير في المناسبات ( )	-4.4
الحشيش اوتركيبات اومستحضرات طبية	
امن مجيب (بنم) يسأل (٢٠٣) فيم ( )لا ( ) فيم ( )لا ( )	_
اله هي د	-4.4

والعك ووالمنتك (كانوا) على وفاق ولا بينهم خلافات كتبرة ، على وفاق ( ) بينهم خلافات كتبرة ( ) .	Y + £
یا تری والدك كان شدید مماك ( ) ولا كان بیدلمك ( ) ولا كان عادی ( ) ؟	-7.0
طيب عايز ين نتكلم عن قعدة الحشيش ،	
كام مدد الأفراد إلى بتتماطى مماهم الحشيش فى العادة ؟	7 + 7
وعرهم بين كام وكام تقريباً ؟	-y • y
ا بتكونوا قاعدين في قمدة الحشيش بيبيق فيه أشعاص من مهن مختلفة موجودين مثلا عمال مع موطقين مع تجار ؟ (تم ( ) لا ( ) . من يجهب ( بنم ) يسأل ( ٢٠٩ ):	Y • A
طب مهن زى إيه ؟	-4 • 4
إذا كنت قاعد فى قمدة حشيش وكان فيه فاس من اللى فى القمدة مراكزيم كبيرة قوى وفاس مراكزيم صغيرة فياترى بيترفغ التكليف بينهم ؟ فمم (    ) لا (    ).	-71.
إذا كان فى قملة حشيش أشخاص من مهنة واحلة يمنى مثلا نجارين ولا تجار يا ترى بيتجمعوا مع بمفهم ؟ يمنى يكلموا مع بمفس أكثر من كلامهم معالياتين؟ نعم ( ) لا ( ) .	-411
إيه المؤضيع إلى بتتكلموا فها وانتم في قعدة الحشيش ؟ مواضيع سياسية ( ) وبشاكل الشغل بتتكلموا فيها ( ) طبيب وبشاكل الأسرة ( ) ولا مشاكل اجتهادية (زي أخلاق الشبان الأيام دى مثلا) ( ) مواضيع دينية ( ) مواضيع جنسية (يعني النوم مع الستات مثلا) ( ).	414
يا ترى كلامكم في القعدة بيبش أغلبه جد ولا أغلبه نكت وقفشات ؟ جد ( ) نكت وقفشات ( ).	۲۱۳
بيه بي إيه جو القماة عموماً بيه بي جو حظ وفرفشة ولا جو زمل ولا عادى ؟ مرح ( ) كابة ( )عادى ( ) .	317-

بيحصل إنه لما بتجتمع مجموعة من الناس بيبيق فيه واحد منهم ظاهر في وسطهم لما يتكام كلهم يسمعوا له يا ترى في قعدة الحشيش بيكون فيهريس زى كام القعدة ولا مفيش ؟ يوجد ( ) لا يوجد ( ) .	710
من يجيب يأنه (يوجه) يسأل (٢١٦) و(٢١٧):	
طیب قول لنا کده من معلوباتك انت ایه صفات ریس القعدة ؟ یا تری کونه یتماطی أکبر کیة من الحشیش ویفضل موزون ( ) ولا مقامه کبیر ( ) دمه خفیف ( ) کریم ( ) متواضع ( ) لسانه طویل ( ) مکلمنجی ( ) کبیر فی السن ( ) یرتب لوازم القعدة ( ) .	(11 -
نيه صفات تانية ؟ نم ( ) هي :	-717
لو كان واحد من اللي قاحدين في الشلة ، ا بيتماطاش تقبلو ولا لأ ؟ يقبل ( ) لا يقبل ( ) .	-714
يا ترى فيه صنف من الناس تكره الشلة وببودهم معاهم ؟ يوجد( ) لا يوجد ( ).	11
من مجيب بأنه (يوجد ) يسأل ( ٢٢٠ ):	
إيه صفات النامى دول ؟	-44.
لو الشلة لقت إن فيه شخص مش عاجيهم يتصرفوا معاه إزاى ؟	-441
لما بتكونوا قاعدين في قعدة الحشيش بيس فيه أشخاص من مهن محتلفة مثلا عمال مع موظفين مع تجار ؟ فعم ( ) لا ( ) .	-777

٣٢٠ - طاب قيلي : انت بتفضل :

ا - الراجل الى بيتحكم ولا اللي بيستكين ؟ المتحكم ( ) المستكين ( ) .

الراجل المتردد ولا الراجل المتسرع ؟ المتردد ( ) المتسرع ( ).

الراجل الى يتأثر برأى غيره بسهولة ولا الراجل الى يخالف رأىغيره ؟

من يتأثر برأى غيره بسهولة ( ) من يخالف رأى غيره ( ).

# معلومات عامة من الحالة

																					:	رلية	ی آر	ياتاد	2:	أولا
																					٢4	ا ت	کا۔	عرك	-	1
			- (		)	ديد	لتحا	۽ ٻا		Ņ	کر	i ,	(	)	شي	أج	(	)	ي	ىمىر	?	إيه	تك	<u>.</u>	-	۲
		(		کر (	تذ	نری	۽ آخ	يانا	) د		) (	ہودی	c (		),	يسو		(	)	J	۹ س	يه ا	ك]	ديائت	-	۳
-														-						۴.	، إي	لتك	عاة	موطن	-	٤
																				?	, إي	أتك	نث	موطن	-	٥
					-							-		-							•	: 4	ظاد	ملا-=		
				•		•								•							٠	٠	•	•		
•	•	•	-	-	•	-					-	-		٠		-	-				٠	•	٠	•		
•		•	•	•	•	•	-		•	•	•			٠	•	٠	•	•	•		٠	تعلي	N 1	LLI	. آ	ثاذ

	ع التملي	نو			. التمليم	متومط				
فنون	1	نظری	عالى	ثانوى	إعدادى أومتوسط	ابتدائى	قراءة وكتابة	أي	ألسن	
					المتوادية		400			記記   - 代表   1記   : 1   1記   : 1   1   1   1   1   1   1   1   1

```
ثالثاً: الحالة المنبة:
١٢ - إنت أعزب ( ) ولا متزوج ( ) [عرفي ( ) - رسمي ( )]ولا مطلق ( )
                                     ولا أربل ( ) ولا منفصل ( ) ؟
                                ١٣ - انت اجوزت كام مرة ؟ . . . . . .
                                 ١٤ – وطلقت كام مرة ؟ . . . . . . . .

 ١٥ – كام عدر زوجاتك الحاليات ؟

                                    ١٦ – كان كام سنك وسن زوجتك عند الحواز ؟
                                 (1)
     (1)
                  (٣)
                                                               الزوج :
                                                               الزوجة :
                                             ١٧ - يا ترى انت بتعول كام شخص ؟

 ( ) أبناء ( ) زوجة – ( ) أقارب – ( ) آخرون.

                   ملاحظات یی بی بی بی بی در مالاحظات یا بی بی بی بی بی بی در مالاحظات یا بی بی
                                                           راساً: الحالة المنبة:
                                                  ١٨ - إيه عملك الحالي الأساسي ؟
                 في
       إداري
 سايرة
                       موظف حكوى يعمل في مؤسمة يزيد عدد عالما على ٥٠ (
                       يممل في مؤسمة يقل عدد عمالها عن ٥٠ (
                       يمل في مؤسة يزيد عدد عمامًا على • ه (
                        يسل في مؤسسة يقل عدد عمالما عن ٥٠ (
- صاحب عمل تجارى ( ) صناعى ( ) زراعى ( ) صاحب مؤسسة يزيد عدد عمالها
               على ٥٠ ( ) صاحب مؤسة يقل عدد عمالما عن ٥٠ ( )
            - عامل : مؤسة تجارية ( ) مؤسة صناعية ( ) زراعي ( )
                             يسل في مؤسة يزيد عدد عمالما على ٥٠ ( )
                             يسل في مؤسة يقل عدد عمالما على ٥٠ ( )
```

```
- مهن الفنون الحميلة أدب ( ) موسيق ( ) تمثيل ( ) فنون تشكيلية (
- مهن حرة لم تذكر : (محاي - مهندس - مقاول . . . . . . إلغ) ( ) -
                                                 من رجال الدين ( )
                     ١٩ - يا ترى اك عل إضافي في الوقت الحاضر ؟ نم ( ) لا ( )
                                                    يذكر تفصيلا إن رجد
                                                   خاماً: الحالة الاقتصادية:
                الأسبوع
                          اليوم
   ثيرياً
                                 ( ) ق
                                                     ۲۰ ـ دخاك كام ؟
   شہر با
                                 ٢١ - دخلك كام من عملك الأساسي ؟ ( ) في
   ٹیر با
                                 ( ) ق
                                                    ۲۲ - بصرف کام ؟
   شهر ياً
                                 ٢٢ - الت يتصرف أد إيمول المندرات؟ ( ) في
   شد با
                                 ٢٤ - بتصرف كامعل المكيفات الأخرى؟ ( ) في
                                                           سادساً: السكن:
                        ٢٥ - انت ماكن في سي إيه ؟ . . . . . . . . .
                      ٢٦ - والبيت فيه كام أوده ؟ . . . . . . . . .
          ٢٧ -- ( ١) يا ترى بتدفع كام في أجرة السكن ؟ . . . . . . . . .
                            (ب) هو إنجار قديم ( ) ولا جديد ( ) ؟
                         ٢٨ -- كام واحد مقيم في البيت ؟ . . . . . . . . .
                              ۲۹ - يا ترى فيه في البيت مياه ( ) ونور ( ) ؟
                    . . . . . . . . . . . . . . . . . . .
                                           ما يماً: الحالة الحسمية والنفسية والعقلية:
                             ( تماذ البيانات المسة الآتية حب كلام الحيب):
       ٣٠ – يا ترى عنك أمراض جسية و إيه وصفها؟ ( نعم) ( ) . وصفها . . . .
                                                            ( ) 7
                                 ٣١ - يا ترى عندك عاهات ؟ نم ( ) لا ( )
```

								Į	بقه	ŋ.	(		)	ئم	ė í	jė.	03	ų	ة و	نسي	i	باد	طرا	اضا	4v	<u>ن</u> - ع	" "
								•												-							
								-				•				-	-			-	-	-					
																							•		) .		
								-(		لا(	(		)	تم	ي ؟		او -	ن ا	نسا	ل نا	L	اء	ت	ئشر	ل اس	n — Y	۳,
										:		(	۳٤	) (	بسأل	(	بثعم	) ?	باب	الإ	i	حا	في				
														٠,	مباؤ	4.5	ن قا	رحا	Ц	کوی	<u>(</u>	ع اا	نو	، إيه	کان ا		ź
																,				-							
		( 4	مقليا	JI ,	رانم	4	بات	شفي		·Y	لة ز	سا	ڣ	لات	سجا	Ħ j	ڻ م	بمالا	ان	لآتي	Ĺ	نان	ليا	I)	_		
		٠				٠															:	ã,	غسر	ں ا	مرأن	۳ <del></del> آ	a
			٠			٠		-		-	•						-	-									
•				٠									-									٠		-			
•	•	•		•		•	•				٠	٠	٠		٠							٠	•	٠			
																						: 4	قلي	سء	أمراخ	- r	1
																		-									
																	•					4		٠			
•			•		•	•	•		•	•		•			٠			-									
																						:	ث	جفك	مالا-		
•															٠,												
•	٠	٠	٠	•	•		•	٠			-	٠			•	•				•					٠		
			-	٠		٠	•									٠		•									

لا يؤخذ الاسم والعنوان إلا في حالة قبول المجيب إجراء بحث أعمق عليه مواقق ( ) غير موافق ( ) على بحث أهمق .

: ئ: .	ام الباحث مكان البح
زمن الجلسة من إلى	التاريخ

ثم طبع هذا الكتاب على مطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٩٠

## THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH

Chairman of the Board

#### My. Hussein El Skufei

Central Minister of Social Welfare & Labour

#### Members of the Board:

Mr. Ibrahim Mazhar General Abdel Azim Fahmy

Mr. Moh. Ali Hafes Mr. Moh. Zaki Sharaf
Dr. Abdel Karim El-Yafi Dr. Ali Ahmad Rashed

Dr. El-Sald Moustafa El-Sald Mr. Moh. Zaki Mousa

Mr. Hafez Sabek General Ibrahim Salem

Mr. Moh. Abou Zahra Dr. Moh. El Fadel
Dr. Ahmad M. Khalifa Mr. Moh. Fathi

#### The National Review of Criminal Science

Thabat Squ., Awkaf City, Gezira P.O.

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A. E. Ahmed

Assistant Officers

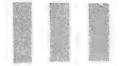
M. Ezzat Hegazy

El-Sayed Yassin El-Sayed

Dr. Moh. Ibr. Zeid

Single Issue Twenty Piasters Annual Subscription
Fifty Piasters

Issued three times yearly March - July - November



# THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by The National Center of Social and Criminological Research U.A.R.





#### Committee

For the Investigation of Hashish Consumption in The Southern Region, U.A.R.

### Report I.

The Interviewing Schedule Construction, Reliability and Validity.



**Bibliotheca Alexandrina**